کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
تأسیس ۱۳۰۲
۹۶۱
بازرسی شد
۶ - ۳۷
بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب شرح کتاب اللباب
مؤلف
موضوع کتاب
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر ۱۴۴۴۴
ف ۷۰۲۴
۷۰۲۴
نفعی - فهرست شده
۷۰۲۲

مجلس شورای ملی
کتابخانه، موزه و مرکز اسناد
۱۳۰۲
۱۲۲۲۲
۹۰۹۱
۷۰۲۲
نفعی - فهرست شده

شرح کتاب اللباب فی النحو

لقطب الدین محمد بن مسعود ا تمه فی ربیع الاول
سنه ۷۱۲

وتاریخ هذه النسخه
سنه ۸۳۷

داخل کتابخانه مجدالدین بشد
نمره ۱۰۵۰۸ شهر ۱۳

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا الى معرفة اعجاز القرآن ونصب لنا دليلا عليها وهو علم المعاني والبيان والهمنا ما هو ذريعة اليه من علم النحو الذي يقوم به اللسان وتطلع به على فهم لطائف نظم الفرقان وذلك تفضل منه وحسان ولطف من لدنه وامتنان ثم الصلوة والسلام على افصح نوع الانسان واشرف من اظهر الحق والايمان والكمل من ابدر الباطل واماث واعلى من اخرج الخلق من ظلمة الى نور الايمان محمد المنصور بالحجة والبرهان المبشر به في الملل والاديان وعلى آله واصحابه الذين نصر الدين بهما هو غاية الامكان اما بعد فان كتاب اللباب في النحو للامام المحقق الاسفزاري اكرم الله تعالى مثواه وكرامة الفوز ارضاه كتاب لا يخفى مقداره ولا يمشق عبارة يستجمع لفوايد شريفة مجتوى على زوايد لطيفة بدل على تحقيق مولفه ودوقة نظر مصنفه اعترف الفضلا باعتباره واعترفوا باعتباره وكان في بعض الفاظه انعقاد يحتاج الى تحليل والطلاق يفتقر الى تعليل ومنذ زمان الملى على الطلبة فوايد عروها معتبرة صحيحة دالة على امحاض حق النصيحة فالتمسوا مني كتبة شرح على وفق ترتيبه وايضا ببيانه وحل تركيبه وكنت ارغب عنه نظرا الى حالة فيضاعتي المزجاة وكانوا يرغبون فيه بانه متمرة للفايزة والنجاة فشرعت فيه بعد الاستخارة راجيا من الله الكريم الغفران انه من الناظرين فيه اصلاح مواقع السهو والنسيان والامداد بمدد عاريتفع يوم عرض الاعمال على الرحمن والله سبحانه وتعالى هو المحقق للراجين بالاهال والمتكفل باحسان

خانه

خطی - فهرست
۲۳

خواتيم الاعمال فلنشرع في شرح ديباجة الكتاب بعون توفيق الملك الوهاب قال الامام الاستاذ الاجل الكبير الخبر المفخم النحرير مسالك فضلاء الانام تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن احمد بن السيف الاسفزاري المعروف بالفاضل يغمده الله برضوانه احمد الله على ما تناسبت من كعوب اياديه وتلاحمت بهوادي اسراحانه رواديفه وتوالية تناسقت اي انتظمت ماخوذ من قولهم تعزنسق اذا كانت الاسنان مستوية وحر رنسق اي مستظم والنسق من الكلام ما جاء على نظام واحد والكعوب جمع كعب والكعب فمن التعصب اثبوته بين العقدتين الهوادي جمع هادية وهي العنق وهوادي الوحش اوائلها الروادف جمع رادفة من ردفه بالكسر اي تبعه ورادف النخل وهي العسل التي تنبت في جذع النخل وليس له في الارض عرق فالمراد بالهوادي الاوايل وبالروادف الاواخر والتوالي هي التوابع من تلاه اذا تبعه فاني ما تناسقت اما موصولة او مصدرية فعلى الاول معناه احمد الله على النعم التي انتظمت وبين للبيان كانه قال انتظمت كعوب اياديه وانما لم يقل اياديها مع انه راجع الى النعم نظرا الى لفظ ما وان اجراه على التانيث في تناسقت هكذا في بعض الحواشي وهو سهو لان الايادي بمعنى النعم ولا يضاف الى النعم بل التذكير اولى لانه يرجع الى الله تعالى من كعوب اياديه الله تعالى وتلاحمت على عطف تناسقت اي وعلى النعم التي تلاحمت وتذكير روادفه وتوالية نظرا الى لفظ ما المقدرة اذ التقدير وما تتلاحمت وعلى الثاني وهو كون ما مصدرية فانما يظهر اذا لم يكن لفظ من لا يوجد في بعض النسخ على ما تناسقت كعوب اياديه اي على تناسق كعوب اياديه وحينئذ الضمير في اياديه يرجع الى الله تعالى اي الى

۹

احسانه فالضمير في روادفه وتواليه يرجع الى الاحسان وفي احسانه يرجع الى الله تعالى وفي هذا اللفظ جزازة لان المرادي وهي الاوايل تذكر في مقابلة الروادف والتوالي فكان حقه ان يقال وتلاحمت هوادي احسانه وروادفه وتواليه ليصح التقابل بين الهوادي والروادف لكن وقع الباري في قوله بهوادي وهو يمنع مع كون هوادي فاعلا لتلاحمت وح يفوت التقابل بين الهوادي والروادف لكن وقع الباري في قوله بهوادي وهو يمنع من كون هوادي فاعلا لتلاحمت وح يفوت التقابل بين الروادف والهوادي مع انه مقصود وحدا اذ الهوادي انما تذكر في مقابلة الروادف كما يقال تلاحمت الاوايل والاواخر ولو قال بدل تلاحمت لحقت مستقيما اذ التقدير حينئذ لحقت اواخر الاحسان باوايله فلا بد من التحمل لتصحيح الباء مع فوت التقابل المطلوب ووجهه ان يجعل الباء للسببية ويكون التلاحق بين الروادف والتوالي اي تلاحقت روادف احسانه وتواليه بسبب احسان الله تعالى وتوفيقه وفيه قلت لغوات التقابل كما ذكرنا بين فاعل تلاحقت روادف احسانه وتواليه واصلي على نبي البلتي محمد واله والبلية وذويه النبي الشريف المشتهر من نبه بالضم نباهته اذا اشرف واشتهر والجمع بين نبيه والبنية بتجنيس خطي مليح محمد عطف بيان لنبيه فعلى هذا اوايل بنيه يكون معطوفا على نبيه لا على لفظ محمد والتقدير على نبيه محمد وعلى اهل بنيه اذ لو كان معطوفا على محمد وهو عطف بيان لكان اهل بنيه ايضا بيانا لنبيه وهو غير مستقيم متعين ان يكون معطوفا على نبيه واحد فقد تقرر في هذا الكتاب من لباب الاعراب ما يضبط به شوارده ويربط به اوابده الشوارد جمع شاردة من شرد اذا نفر والاوابد جمع آبدة وهي الوحش تايد البعير اذا من توحش ومن لباب بيان لما تقدم

۱۲۱

وتوابعه النوام جمع نوام وهو مقابل الغذو وهو الغراد والنوام من الكلمات النيابية التي جاءت على وزن فعال مجموعا ويوجد في بعض النسخ بيار ولون في بعضها بيار ويار بعده مصدر بان الشيء بيانا وكلاهما مستقيم فان الوصف ايضا كالة وسبب للاتساق وسبب له فجاز ان تطلق عليه اسم البيان مجازا لان البيان ايضا آلة لاخذ الشيء فالوصف ايضا كالة وسبب للاتساق واما على النسخة الصغرى فاضافة البيان الى الوصف بمعنى اللام او بمعنى من اي بالبيان والكشف الحاصل من الوصف او للوصف ويطلع بالطالب المتعرف مراتب حقايقه من طلع الجبل بالكسر اذا علاه والباء للتعدية الى المفعول الثاني وهو مراقب اي ليطلعه مراقب الحقايق اي يجعله طالعا اياها ويضيع بالحايط المتعسف عن مداحضه ومزالقه التعسف الاخذ على غير طريق ومثلي الاعتساف ويضيع بالحايط ان حيف من سبعت الرجل اي مددت اليه سبعي هو العضد والباء امازايدة او للملابسة وكما الاولى حذف الباء اذ يقال سبعت الرجل بالباء فكان فيه تضمينا اي ياخذ هذا الكتاب الحايط ويحبسه عن ملاحضه وهو بمعنى المرالق من دحضت رجله اي زلقت جاريا لصنوف دقايقه وامراره حاملا من التعنه باجراز قضبات السبق في مضماره حالان من فاعل يضيع ويطلع كانت العادة في تسابق العرسان ان تعزقضيته في الميدان فمن احدى فرسه واخذ تلك القضيبة عد سابقا فاستعمل مجازا فيمن سبق في فن من العلوم متحليا بحلية الايجاز والاختصار متخليا عن وجهة الاملال والاكثار مبنيا لجوامع القواعد والاحكام مبنيا على مقدمة واربعة اقسام هذه ايضا احوال بعد الاحوال السابقة من الكتاب وسيأتي بيان انحصار الكتاب في المقدمة واربعة اقسام اما المقدمة فهي ان الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفردا فيلي اللفظ واولى

خطی

من اللفظة لانه احضر واد فع للاجمال لان اللفظة ان اريد بها معنى اللفظ فاللفظ
اولى لانه احضر وان اريد بها غيره فالوحدة المستفادة من التاء اما ان يكون باعتبار
اقل ما يصدق عليه فهو حرف واحد وهو فاسد وان اريد باعتبار آخر من الاوزان
التي توجد فيها وحدة باعتبار ما اما تلاثيا او غيره ففيه اجمال فاللفظ اولى وقيل
عليه اللفظ ايضا ففيه اجمال من وجهين احدهما انه للمصدر او للمفعول والثاني انه
للمصدر او جمع للفظة قلنا اما الاول فمشترك الالزام لان اللفظ يجاز ان يراد بها
المصدر كالضربة وان يراد بها المفعول فقد تساويا في الاجمال فبقي كونه احضر
سالما عن المعارض فكان اولى واما الثاني فجوابه انه التفي في انه ليس جمعا
بان الحد باعتبار الحقيقة لا باعتبار الافراد والحقيقة واحدة فاللفظ اولى لارتفاع
الفساد الناشئ من وجود التاء على ما مر وذكر في التعليق ان المفرد صفة اللفظ
دون المعنى بيانه ان الافراد في الحقيقة صفة اللفظ بالذات وللمعنى بالعرض
فجعله صفة للفظ اولى وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يدل جزء على جزء معناه
والمفرد من المعنى لا يراد به كون معناه بسيطا لا جزء له بل نعني به كون اللفظ
الدال عليه بحيث لا يدل جزء منه على جزء معناه اي يكون اللفظ مفردا فافراد المعنى
لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل بدون
افراد المعنى فجعل المفرد صفة للفظ اولى من جعله صفة للمعنى فان قلت ينتقض
بالفعل المضارع فانه كلمة مع ان لفظه ليس لمفرد اذ الزوائد في اوله تدل على الزمان
المستقبل ولفظ الضاد والراء والباء من يضرب مثلا يدل على الحدث قلنا لا نسلم
ان كل واحد منها يدل بالاستقلال على ما ذكرت فان لفظ ضرب مفتوحة الغار
ساكنة العين مصدر يدل على الحدث موضوعا له اما الصاد والراء والباء في ضمن
[illegible] موضوع للحدث بل المجموع وهو الزوائد مع الضاد والراء والباء

مفرد موضوع للحدث والزمان المستقبل فلا يدل جزء من اللفظ حين ما هو جزء له على شئ
من جزء المعنى فان قلت فلم اخر مفردا عن المعنى ولم نكره قلت لانا نجيبه فلان
الافراد نسبة بين اللفظ الموضوع للمعنى وبين معناه فان اللفظ الموضوع للمعنى
اما ان يكون بحيث يدل جزء معناه وهو المركب او لا يدل وهو المفرد والنسبة
بين الشيئين يكون متاخرة عنهما فانما اخره ليكون الوضع مطابقا للطبع وانما
يكون على انه حال لانه لو عرف لكان ظاهرا في كونه صفة للمعنى القريبة منه وقد بينا انه
صفة للفظ فان قلت اذا نكره يعود السوال ايضا اذ يظهر كونه حالا من المعنى
لعربه منه قلت اذا جعل حالا من اللفظ وهو الضمير المسكن في الموضوع لكان
العامل في الحال ظاهرا وهو الموضوع اي الذي وضع في حال الافراد واما اذا جعل حالا
من المعنى ففي تقدير العامل نوع خفاء لانه لا يصلح ان يكون الموضوع عاملا في الحال
والا لم تجد العامل في الحال وذي الحال لان ذا الحال وهو المعنى معمول اللام وهذا غاية
تقريره وفيه نظر لان اللام من صلة الموضوع فهو في المعنى معمول ايضا للموضوع
فهو في المعنى معمول ايضا للموضوع نحو مررت بزيد راكبا فهو حال عن المجرور والعامل
فيه مررت فان قلت عبد الله علما مفردا حينئذ اذ لا يدل جزء من اللفظ على جزء
من المعنى فلم اعرب باعرابين لفظا والمفرد لا يكون له اعرابان لفظا قلت عبد الله
علما لفظ منقول عن مركب وهو عبد الله مضافا وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول
فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه كما سياتي في ما احسن زيدا
وتقريره وجوه الاعراب فيه باعتبار ما قبل النقل فكذا ههنا وحي اسم ان دل على معنى
في نفسه ولم يقترن باحد الازمنة الثلاثة كرجل فعل ان اقترن به كضرب والا فحرف ان
دل على معنى في نفسه فهي حرف كغذ الضمير في نفسه راجع الى المعنى اي دل على معنى
في نفسه كما يقال الدار في نفسها حسنة اي الدار مستقبلة بنفسها من غير نظر الى شئ آخر

ولا يرجع الى اللفظ اذ كون المعنى حاصلا في نفس اللفظ عبارة عن دلالته على المعنى
فرجع حاصل الكلام ان دل على معنى هو مدلول اللفظ وهو تكرار لا طايل تحته هذا اذا جعل
في نفسه صفة للمعنى اما اذا جعل متعلقا بدل فيلزم ان يكون في بمعنى الباء اي دل بنفسه
لا باعتبار ضميمة اخرى كالحرف فح يصح ولكن في بمعنى الباء محل نظر اذ حروف
الجر بما يقام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزون على الاطلاق
ولكل منها اي من الاسم والفعل والحرف حدود تبين في ضمن التقسيم السابق لدلالته
على القدر المشترك والمميز وهو معنى الحد والمراد بالحد باعتبار الوضع والاصطلاح فلا
يقدح كون الفصل امرا عدميا وعلامات فالتي للاسم منها جواز الاسناد اليه وتخونوا نحو
مطية الكذب واذا قيل لهم امنوا متاول يعني جواز الاسناد اليه من خواص الاسماء
لان وضع الفعل ليكون مسندا فلا يصلح باعتبار وضعه ان يكون مسندا اليه وهو
ظاهر وقد توهم ورود سوال في تخونوا مطية الكذب فانه مبتدا مع انه فعل وفي تخونوا
تعالى واذا قيل لهم امنوا فان امنوا مسند اليه لكونه فاعلا لفعل فاجاب عنه بان كل
واحد منهما متاول وتاويلان المراد لفظ زعموا ولفظ امنوا والاسناد الى اللفظ لا ينقض
بالاسم وتخونوا نسخ بالمعيدي خير من ان تراه محمول على حذف ان مثلها في الا اهبذ الا
احضر الوغى فجبن روي مرفوعا او على تنزيل الفعل منزلة المصدر مثله في قولهم تفعل
فعالوا ما شاء فعلت لعوالي الاصباح اثر ذي اثير هذا ايراد آخر وهو ان تسمع فعل
وقع مبتدا مخبرا عنه بخير فاجاب عنه بوجهين احدهما ان يكون محمولا على حذف
ان لكما في قوله احضر الوغى فان ان فيه محذوف بدلالة عطف وان اشهد اللذات عليه
اي مشاهده وشهادت الذات ولو لم يقدر ان في احضر حتى يكون بتقدير مصدر لزم
عطف المفرد على جملة وهو غير مستقيم والثاني ان ينزل الفعل منزلة المصدر اي هما عداه
بالمعيدي خير كما كان الفعل منزلا منزلة المصدر في قوله فعلت الهوى في البيت الثاني

وانما كان البيت مستغنيا لتنزيل الفعل منزلة المصدر لان معنى قوله ما تشار اي شئ تشار
فهو سوال عن مفرد لان ما مفرد لانه مفعول تشار مقدما عليه فحقه ان يجاب بالمفرد
والجملة فنزل الفعل منزلة المفرد ليكون مفردا مطابقا للمسؤل عنه في قول ما تشار
فان قلت لو حمل على حذف ان كما في البيت الاول لكان ايضا تقدير مفرد فلم
يحمل عليه قلت لان قوله ما تشار سوال عما تشاوره في الحال ظاهرا كما اذا قلت ما تريد
اي الان فلو قدران الهو لكان مستقبلا فكانه سال عما تشاوره في الحال فاجابه بما تشاوره
في المستقبل لا في الحال فلا يطابق ظاهرا فلذلك حمله على المصدر بدون حذف ان
لان ان علم للاستقبال وقوله آثر ذي اثير اي اول كل شئ والمعنى فعلت اشار
اللهو اول كل شئ وقوله فيمن روي مرفوعا احترازعن الرواية الاخرى وهو نصب
احضر فحينئذ يكون ان مقدرا معه لا محذوفا والمقدر في حكم الملفوظ وتمتة الاول
وان اشهد الذات بل انت مخلدي ومثل في الموضعين نقيض على انه صفة مصدر
محذوف اي يحمل حمله مثل حملها في كذا وتنزل تنزيله مثل تنزيل في البيت وفيها
اي ومن علامات الاسم دخول حرف التعريف لان الفعل خبر فحقه ان يكون نكرة
فلا يقبل التعريف ونحو وتسيخ اليربوع من نافقائه ومن حجره بالشيخة اليفعمع
شاذ وهذا ايراد اذ قد يدخل اللام على يفعمع وهو فعل مضارع فاجاب عنه بانه شاذ
لا يقع الا في ضرورة الشعر واما المتاول وهو ما صرف اللفظ عن وجه الاشكال نحو
اليفعمع فانه لا يخرج عن الاشكال بوجه قوله اليفعمع اي الذي يفعمع وهو صفة
للجحر اي الجحر الذي يفعمع فيه اليربوع اي يدخل فيه والقاصعاء احدى حجرة اليربوع
واما نحو استند الاهل فلجعله اسما على انه مرددوه ايضا ايراد ذا اللام دخل على
فعل وهو حرف الاستفهام قال الخليل قلت لابي الرقيش هل لك رغبة في ربة

عنه بوجهين احدهما انه جعل اسما ولذلك شدد لامه مثل لو حرفا ولو بالتثنية
اسما والثاني انه مرد وداى ليس من كلام الفصحاء فلا يرد بعضا ومنها
ونحو قوله واعد ما ليلى بنام صاحبه متماثل وتمتمه ولا مخالط الليان جانبه و
الليان بالكسر المداينة وبالفتح مصدر لان بمعنى اللين يقال هو
في ليان من العيش اى في نعيم وخفض اورد هذا على انه قد دخل حرف
الجر على الفعل فاجاب بانه متأول وتاويله ان نام صفة لموصوف
محذوف والتقدير بليل نام صاحبه فيه فالجر دخل في الحقيقة
على الموصوف المقدر لا على الصفة وكذا قولهم نعم السير على بئس
له العير على اختلاف فيه يعني اختلف في نعم وبئس وذهب
البصريون والكسائي الى ان نعم وبئس فعلان فعلى هذا يحتاج
الى تاويل وباقي الكوفيين ذهبوا الى انها اسماء وهي فلا اشكال وتاويله على انه
مذكور على سبيل الحكاية اى على غير تقال فيه بئس العير ومنها اى ومن
علامات الاسماء التنوين غير الحق العافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق
اذ المقيدة وهو العالي نحو زيد وصه واذ عد التنوين على اربعة اقسام فاخرج
منها اللازم فانه ليس من خواص الاسماء لانه قد يدخل الافعال مابان يلحق العافية المطلقة
فيقع التنوين بدلا من حرف الاطلاق كقوله اقل اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت فقد
اصابة المقيدة يعني العافية التي اخرجها ليسلم له المد واللين بل

انه من خواص الاسماء لان الفعل والحرف لا يضافان قطعا واما ان يراد بها كونه مضافا
اليه فقد يورد عليه نحو يوم ينفع الصادقين فانه فعل وقع مضافا اليه ويجاب عنه باحد امرين
احدهما انه مقدر بالمصدر والآخر ان المراد من الخواص ان الفعل لا يقع مضافا اليه
لغير الظروف واما لم يقع الفعل مضافا لان الاضافة اما الى معرفة او نكرة ومن
والفعل لا يقبل التعريف والتخصيص اذ وصفه على النكير ومنها اى ومن
علامات الاسم التثنية بالحاق آخره اى آخر الاسم الفا نحو في الرفع او ياء مفتوحا
ما قبلها نحو في حال النصب والجر اذ انا بان معه مثله عليه للالحاق اى انا الحق
للاذيان ونونا مكسورة عطف على الفا اى بالحاق آخره نونا مكسورة فرقا بينها
وبين نون الجمع عوضا عن الحركة والتنوين نحو مسلمان ومسلمين المراد انه تقع
يكون عوضا عنها لا انه يكون ابدا عوضا عن الحركة والتنوين معا فان قولك الرجلان
النون فيه عوض من الحركة في الواحد وهو الرجل ولم يكن فيه تنوين وقد يكون عوضا
عن التنوين نحو عصوان فان مفرده عصا بالتنوين بدون الحركة لفظا فهذه عوض
عن التنوين فقد يكون عوضا عن الامرين كمسلمان فان في مفرده وهو مسلم حركة
وتنوينا والنون عوض عنهما وكان حقه ان يذكر ان معه مثله من جنسه كما ذكره
في الجمع ولعله لكتفى بذكره في الجمع وكان العكس اولى فالقران يستعمل لارادة حيضين
او بهرين لا حيض وطهر فان قيل ورد الا يضان للبأ واللبن والجران للدهب
والفضة وكل واحد منها مثنى مع انه ليس معه مثله من جنسه اذ كل واحد من الذهب
حقيقة مخالفه لحقيقة الآخر قلنا هذا سهو اذ كل واحد من الامرين داخلان تحت
جنس يشتركان في اطلاق ذلك الجنس عليهما فالمراد ضم الى اللبن لا باعتبار
اخلافها بل باعتبار اشتراكهما في دخولها تحت جنس الابيض وكل واحد منهما يصدق
عليه انه من جنس الآخر وان اختلف المفردان كالرجلان لزيد وعمرو وانما لم يجز

اجز هاحرف بساكن وليس الغالي لحاوزته حد الوزن كقول ذؤبة وقاتم الاعماق
خاوى المخترق بكسر القاف وفتحها واصله مخترق بسكون القاف فالحق التنوين
وهو نون ساكنة فالتقى ساكنان فحرك الاول اما بكسر فلاصل حرك الساكنين
او فتحا للخفة حتى ثلثة اقسام من التنوين وهي تنوين التمكن اى الدال على الامكنية
للاسم وكونه منصرفا نحو زيد والثاني تنوين التنكير نحو صه اى اسكت سكوتا ما
الثالث تنوين عوض عن المضاف اليه نحو قوله اذ اى اذا كان كذا فعوض عن
المضاف اليه بعد حذفه وهذه الثلثة علامة انها من خواص الاسماء اما التمكن فلان
معناه كون الاسم لا تشبه الفعل وهذا لا يكون في الفعل واما الثاني فلان الفعل وضعه
على التنكير فلا يقبل تنكيرا اخر واما الثالث فلان الاضافة من خواص الاسماء
كما سياتي وقد ذكر النحاة من جملة التنوين تنوين المقابلة نحو مسلمات لانه مقابل
مقابل نون الجمع في مسلمين ولم يذكر المصنف ولعله جعله قسما من قسام تنوين
التمكن ايضا فان نحو مسلمات يدل التنوين فيه على امكنية الاسم ايضا وان عرض
له كونه مقابلا لنون الجمع فلا ينافي كونه للتمكن فلذلك لم يجعله قسما آخر والا يرد
عليه قوله اللام على انه ولو كنت عالما باذناب لم تفتني او ايله لانه جعله اسما
اورده على انه دخل التنوين فيه على الحرف وهو لو فاجاب عنه بان لو اذا اشتد
فقد جعل اسما كما ذكره ابن الحاجب ونظيره كم مسكينا ومشددا فان المكن مبتنى
غير ممكن واما اذا اشتد فقد جعله اسما متمكنا ومعنى البيت ألام على تمني
الاشياء واستعمال لو في الكلام بمعنى التمني كثير ثم قال ولو كنت عالما باذناب
لواى بعواقب التمني لم تفتني او ايله اى اوايل لو بمعنى التمني وهو بقارب قوله
تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء ومنها اى
ومن علامات الاسم الاضافة نحو غلام زيد اما ان يراد بالاضافة كونه مضافا فلانك

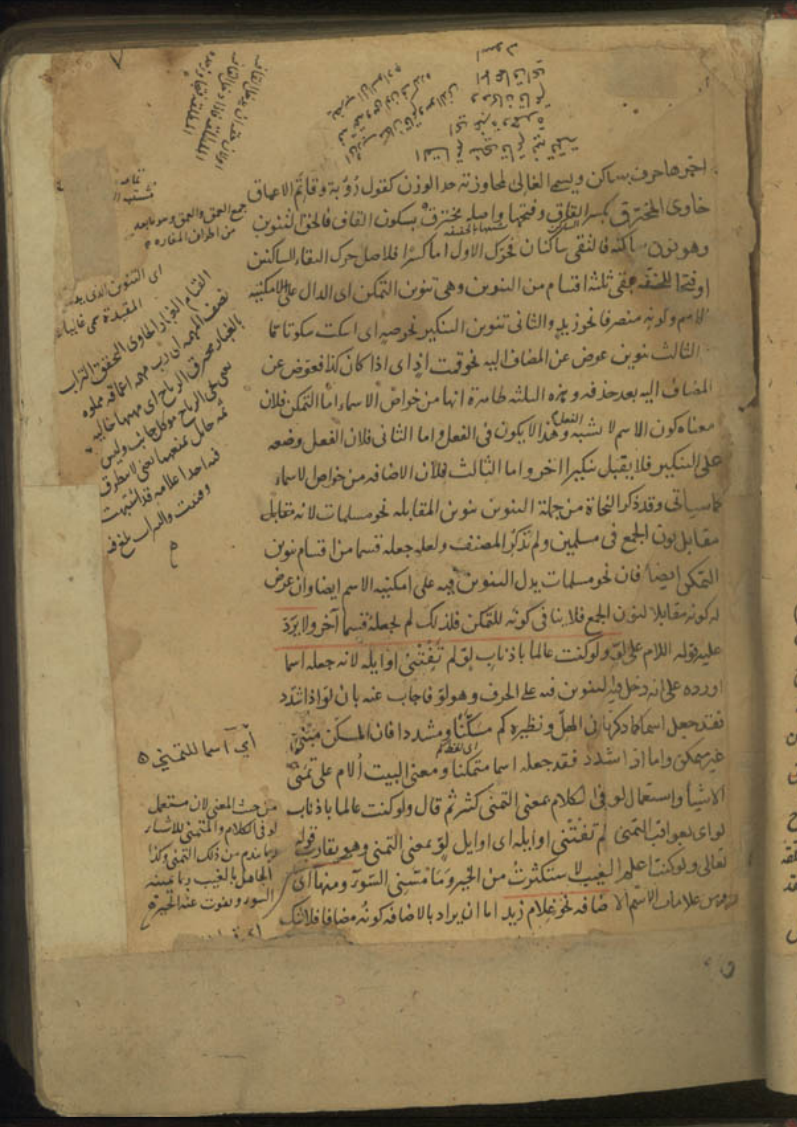

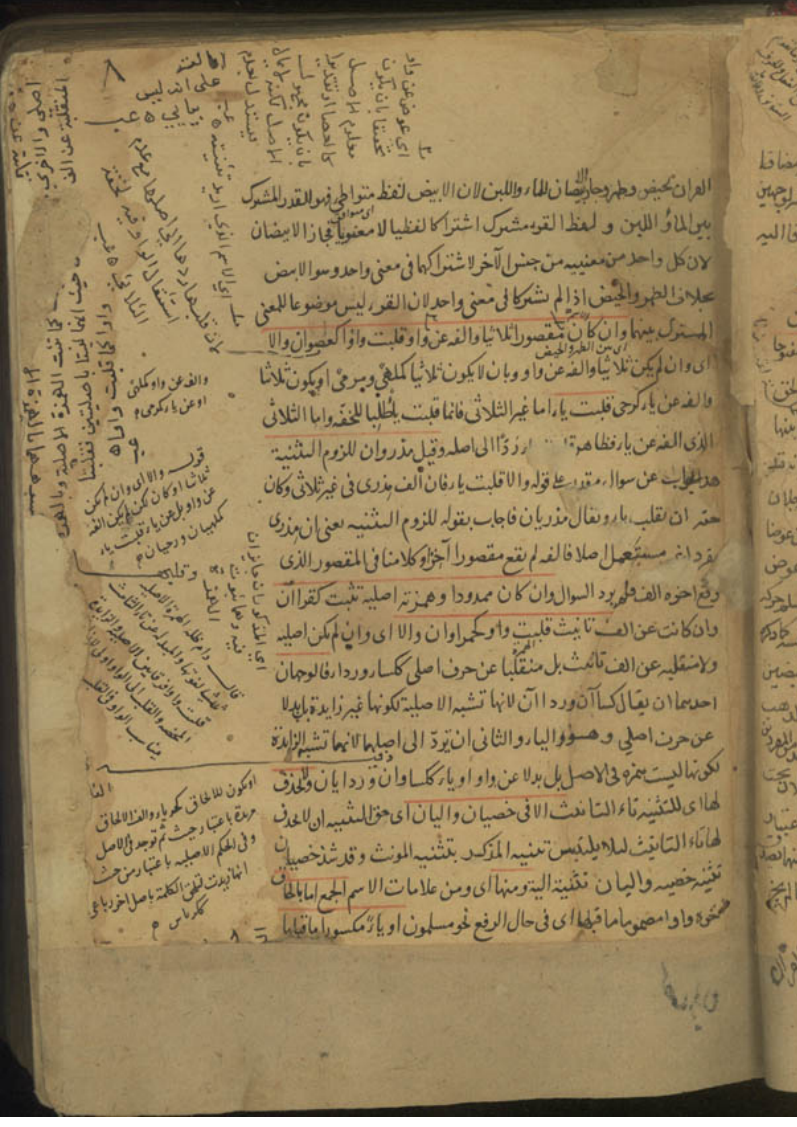

اى فى حال النصب والجر لفظا او تقديرا تقسيم للواو والمضموم ماقبلها والياء المكسور ماقبلها اى قد يكون الواو مضموما ماقبلها لفظا كمسلمون او تقديرا كمصطفون فان اصله مصطفيون فكانت الياء متحركة مفتوحا ماقبلها فانقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف والواو فسقطت الالف فبقى مصطفون فالواو مضموم ماقبلها تقديرا وكذا الياء قد يكون ماقبلها مكسورا لفظا كمسلمين وقد يكون تقديرا كمصطفين فان اصله مصطفيين فانقلبت الياء الفا فسقطت الالف لالتقاء الساكنين فبقى مصطفين فالياء مكسورة ماقبلها تقديرا ايذانا بان معه اكثر منه من جنسه هذا للالحاق ونونا مفتوحة عطف على واوا اى بالحاق آخره نونا مفتوحة عوضا عن الشيئين وهما الحركة والنون كما سبق فى الشيه وخص اى الجمع السالم المذكور بالمذكور ممن يعلم علما مجردا عن تاء التانيث او صفة لايكون افعل فعلاء او فعلان فعلى او مستويا معه المونث فيه او تاء التانيث مثل علامة اى الجمع السالم لايكون الا فى المذكور من ذوى العلم وذلك على قسمين اما ان يكون العلم المجرد عن تاء التانيث كزيدون والثانى فى الصفة كمسلمين وانما استرط التجريد عن تاء التانيث فى الجمع الصحيح ليلا يقع تاء التانيث حشوا وانما قال مجردا عن تاء التانيث ولم يقل مخرجا عن علامة التانيث لان عزجبلى وحرا اذا اجعل علما للمذكر عاقل يجمع بالواو والنون لان النفى الذاتى بمنزلة الجزء من الكلمة بخلاف تاء التانيث فاشترط التجرد عن تاء التانيث دون الاولين واحترز بالعلم عن اسم الجنس كرجل فانه لايجمع بالواو والنون وانما جمع العلم دون اسم الجنس لان العلم حقه ان لايجمع اصلا لان تشخصه منع من الجمع فانما جمع بتقدير جعله وصفا وهو كونه مسمى بالزاء والياء والدال مثلا والصفة جمع بالواو والنون كما ذكرنا فانه لاتشخص له منع من جمعه لتحتاج الى جعله صفة والاصل فى الجمع الواو

لم جمعوا طلحة بالواو والنون لانه جمعوها بالالف والتاء فكرهوا جمعها بالواو والنون كراهة لورود جمع المذكر والمونث على واحدا

فيها

اى ومن حيث المعنى ليلا يشكل على قوله مجرد عن تاء التانيث لان المذكر من حيث المعنى خلاف ان يكون فيه تاء تانيث كطلحة وحمزة ولذلك احترز بقوله مجردا

الصفة اعم من ان تكون جارية على الفعل او لا كضاربون جملا يضربون ولفظ يعلم اولى من لفظ يعقل ليشمل صفاته تعالى وغيره لان لفظ العلم يستعمل فى الاطلاق على الله تعالى دون لفظ العقل وشرط فى الصفة ان لايكون افعل فعلاء كاحمر فانه لايجمع بالواو والنون فلا يقال احمرون لان افعل التفضيل كافعل فضلى وقد جمع بالواو والنون فلم جمع هذا بالواو والنون للفرق بينهما وكذا اشترط ان لايكون فعلان فعلى نحو عطشان عطشى فانه لايجمع بالواو والنون اذ قد يجمع بالواو والنون فعلان فعلانة كندمان وندمانة فيقال فيه ندمانون فلم جمع هذا ايضا للتفرقة وكذا اشترط ان لاستوى فيه المذكر والمونث كجريح وصبور فيقال جرحون ولاصبورون لانه لما استوى بينهما فى الجمع واشترط ايضا فى الصفة ان لايكون تاء التانيث كعلامة فانه لايجمع بالواو والنون لانه اما ان يحذف فيلتبس او لايحذف فان حذف ليس جمع ما فيه التاء بجمع ما لاتاء فيه كعلام وان لم يحذف ودع التاء حشوا فان قلت فلم جوز فى التثنية ان تقع التاء حشوا كمتران وطلحتان وضاربتان ولم يجوز فى الجمع قلت حتى التاء ان تقع آخر الكلمة ولا يجيء حشوا وانما جوز فى التثنية ليلا يلتبس تثنية المذكر بتثنية المونث بخلاف الجمع فان لجمع المونث صيغة اخرى مثل طلحات وتمرات وضاربات ولا التباس لتميز جمع المونث عن جمع المذكر بخلاف المثنى سوى ماجبر نقصه من ذى التاء المحذوف الجزء ليس تاء نحو حنفى معتلا فالمذكر المحمود عاهذا الجمع هذا استفاد عن الضابط المذكور فانه قد وجد الجمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم مخصوص ولا صفة مخصوصة بما ذكرتم ذكر ضابط للمستثنيات فقال من ذى التاء احترازا من نحو يد ودم فانهما وان كان فيه نقصان لكن لايجبر نقصه بالواو والنون لانه ليس بذى التاء وقال محذوف العين احترازا

كعابون

عن نحو عدة وزنه فانه وان وجد فيه نقصان وهو ذى التاء لكنه غير محذوف العجز بل محذوف الصدر لان الاصل وعدة ووزنه فلا يجبر وقال معتلا احترازا عن نحو شاة وشفة فانه ذو التاء ومحذوف العجز لكنه ليس معتلا لان اصلها شوهة وشفهة فالمحذوف منها الهاء وهو حرف صحيح وقال لام الكلمة احترازا عن نحو هنة فانه ذو التاء ومحذوف العجز وهو معتل لان اصله هنو لكن لم يذكر وهو هن فلم يجبر نقص ذى التاء فيه بالواو والنون وقوله مجموعا بهذا الجمع يحتمل احتمالين احدهما ان يكون صفة لمذكر حتى يكون النفى منصبا على القيدين التذكير والجمع اى انما يجبر النقص اذا انتفى الامران فتخرج عنه هنة لان له مذكرا مجموعا بهذا الجمع كهنون فلم ينتف المركب فلا يجبر وندرج ظبة فانه لايذكر ولا يجمع هذا الجمع لانه اصلا فصدق عليه انه لامذكر له مجموعا بهذا الجمع فيجبر بالواو والنون كما جاء فى شعر

كعب تعاور ايمانهم بنهم كؤوس المنايا بحد الظبا والثانى ان يكون آخر ضبط المستثنيات قوله لامذكر او قوله مجموعا بهذا الجمع يكون حالا من قوله جبر اى سوى ماجبر نقصه حال كونه مجموعا بهذا الجمع اى جبر نقصه بالجمع بالواو والنون ولو ذكر بلفظ الياء وقال جبر نقصه بكونه مجموعا بهذا الجمع لكان اظهر على هذا المعنى وح فيجبر هنة لان له مذكرا ويدخل ظبة لانه لامذكر له لتغير الواو كسنون جمع سنة وعزى غير الجمع فتح السين الى كسرة او غير مغير كثبون جمع ثبة وهو الجماعة والوسط الحوض الذى ثوب اليه الماء وجاز فلون على الوجهين يعنى مغيرا كبرد وغير مغير بضمها ويوهم هذا اللفظ ان قلون يجوز فيه الوجهان دون ثبون لكن قال فى الصحاح الثبة الجماعة والجمع ثبون وثبون وانا بى ونقل الجرولى الكسر فى ثبون ايضا الا ان نقل المتيقض ثبون بالضم وقلون الوجهان المتيقضان من غير ترجيح وقد شذ محزون واوزون وارضون

وجه شذوذه انا لم نجد فيه القيود المذكورة فى الصور المستثنيات من كونه ذا التاء محذوف العجز معتلا لامذكر بل انما جوز لتوهم وسوان المضاعف فى حرون واوزون كحرف واحد فجبر ذلك النقص المتوهم بالجمع بالواو والنون وهذا ليس بشئ لان المضاعف حرفان تقديرا وحرفت منا البلغين متاول البلغين الدوهى ومنه الحديث ان عائشة رضى الله عنها قالت لعلى كرم الله وجهه حين اخذت بلغت منا البلغين قال صاحب الغايق هذا القول الرجحين والتحقيق فيهما ان يقال كانها خطبت بلغ اى بليغ وامتزح اى ممتزج لقولهم زيد ممتزج اى متفرق ومكانا سوى ودينا قيما جمع السلامة اذا نابان الخطو شبه نكانها بمنزلة العقلاء الذين لم تصدر وتعمد وفى اعراب نحو هذا وجهان احدهما ان تجرى الاعراب على النون ويقدر ما قبلها بالياء والثانى ان يفتح النون ابدا ويعرب ماقبلها فتقول هذه البلغون ولقيت البلغين واعوذ بالله من البلغنين قالت ذلك حين جدتها الحدب وهذا هو المراد من قولنا تاول اى ناول بلدة عين لذا العقلاء وقد تحمل النون معتقب الاعراب ويلزم الياء نحو وقد جاوزت حد الاربعين ونحو دعانى من نجد فان سنينه لعبن ناشيا وشيخنا مرددا يعنى وقد جاء مع ياء الاعراب على النون نحو حد الاربعين بكسر النون ولم يجيء هذا مع الواو لانه لما جعل النون معتقب الاعراب لعين ان يكون فيما مر دال على الجمعية وهو ايذانا بالواو او الياء فاختير الياء لانه الاخف من الواو وواو الثبت الاول وما يدرى الشمراء منى من اذراه اذا اختلو ونحو اربعين مكسورة لان القوافى من باقى القصيدة مجرورة وهو اخو حسين مجمع اسندى وجذف مدا ورة الشنون وفى سنينه جعل النون معتقب الاعراب ولو لاه لقيل فان سنينه لان النون والاضافة لاجتماعهما والفا

فلو لم تبدل وادريل صحراوات لاجتمع علامتا تانيث وسما الحمرة والنار والالف
المقصورة اى لالتبست بدل يا كيف كانت اى اسما اوصفة او مصدرا كرجعى وذكرى
مصدرين وبمعنى اسما لنبت وحبلى صفة وعين فعلة وفعلة وفعلة صحيحة بفتح
وبحرك بحركات الفاء اذا كانت اسما وبجوز التسكين فى غير المفتوحة الفاء يعنى
ان نحو فعلة مضمومة الفاء او مفتوحتها او مفتوحتها ومكسورتها اذا كانت
العين صحيحة ساكنة فاما ان تكون فى الاسم او فى غيره فان كانت فى الاسم فيجوز
فتح العين كتمرات بفتح الميم جمع تمرة وغرفات وكسرات بفتح الراء والسين
وبجوز تحريك العين ايضا بحركة الفاء فيجوز فى غرفة غرفات بضم الراء وفى
كسرة كسرات بكسر السين اتباعا لحركة الفاء وبهذا اذا كانت الاولى مضمومة او
مكسورة فاما اذا كانت مفتوحة الفاء نحو تمرات فجاز ان يكون فتحة عينها للتخفف
كما فى كسرات وغرفات وجاز ان تكون لاتباع الفاء وجاز سكون العين فى مفتوحة
الفا ففى غرفة وكسرة جاز غرفات وكسرات بسكون العين ايضا واما مفتوحة
الفا فلا يجوز تسكين العين فيه لوجود الحقة بفتحة العين وبهذا اقولهم فى كتف
وعضد كتف وعضد بالتسكين ولا يجوز فى جمل جمل لما ذكرنا والا اى وان لم
يكن اسما صحيحة العين بل اما ان لا تكون صفة او اسما غير صحيحة العين وهى
مثقلة على السكون اى حكمها ان يبقى العين على سكونها اما فى الصفة فلانها
اثقل من الاسم لدلالتها على الذات مع الحدث فسكنت لثقلها بخلاف الاسم
فانه خفيف فيقبل الحركة واما فى المعتل فلثقل الحركة على حرف العلة واستلزام
انقلاب الياء او الواو الفا فى بيضات وجوزات وهذا بخلاف الاصل ونحو اخويضات
راجع مساوب فانها يقع فى لغة هذيل واخوه ورفيق مع المثلثين سبوح اورده
على امتناع العين ... كان حقا ان يكون ...

من الحذف المدة بالفعل اى يكون ممدودا بالفعل كضارب وضراب وضروب
والاكثر قبلها يا كقولهم نوبى وعصى وقسى جمع قسو تقديرا
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال قسى جمع قوس وختمنا فى المعتل اللام
الذى يجمع على فعول ويكسر ما قبل آخره وبعد قلب الواو ياء وقوس آخره صحيح وهو
ليس من الباب فاجاب بان قوسا تلعب تقديرا الى قسو ثم جمع على قسى كدلو
ودلى على الوجه المذكور فى عصى فيكون معتل اللام تقديرا وان المحذوف يرد
فيه اى ومن حكمه ايضا ان يرد ما حذف منه نحو شفاه واشتاه ويدى فان شفا
جمع شفة بحذف اللام اذ اصله شفهة فيرد المحذوف وهو الهاء فى الجمع لتمكن
بناء فعال نحو شفاه وكذا اشتاه جمع ست محذوف اللام اذ اصله ستة فلما جمع
على افعال رد المحذوف ليمكن بناء افعال وكذا يدى جمع يد محذوف اللام واصله
يدى على فعل ساكن العين فلما جمع على فعول رد الياء فقيل يدى كعصى وجمع التصحيح
واضافة وافعل وافعلة من التكسير اى من جموع التكسير للقلة وسمى العشرة فما
دونها وما عداها للكثرة بهذا التقسيم للجمع الى جمع القلة وجمع الكثرة فبين مواقع جمع القلة
ادلا ليبين ان ما عداها جمع كثرة فقوله جمع التصحيح اى بالواو والياء والنون
والالف والنار مبتدا وكذا ما عطف عليه وخبره قوله للقلة اى للعدد القليل اصطلاحا
وسمى العشرة فما دونها اى جمع القلة موجع التصحيح وبهذا الاوزان الاربعة من جموع
التكسير وفسر القلة بانها العشرة فما دونها ولما بين جمع القلة قال وما عدا الجمع
الكثرة وهو ظاهر ومنها اى ومن علامات الاسماء التصغير وانما كان التصغير من
خواص الاسماء علما لانها للان التصغير فى المعنى وصف فان قولك رجيل معناه رجل
حقير والتصغر من خواص الاسماء ولا يجاوز امثلته اى امثلة التصغير فعيلا و
فعيلا وفعيلا لان التصغير انما يكون فى الثلاثى والرباعى ...

هذيل دون غيرهم اى هذا ما ورد لا يعتد به لضعف ذكرا من الثعامة اى هو اجود ما
يرجع ويسرع الى بياضه والمحذوف العجز قد يرد وقد لا يرد كـ
اى الاسم الذى حذف عجزه كثبة وسنة ونحوهما جاء فى بعض الصور مردودا العجز
كسنوات وجاء فى بعضها غير مردود كثبات نقوله قد يرد فاعلم يرجع الى لفظ العجز
اى ما حذف عجزه قد يرد العجز منه وقد لا يرد وهذان اى الجمع بالواو والنون
والالف والتاء يسميان جمعى التصحيح واما بتغيير صيغته عطف على قوله واما
بالحاق آخر اى التغيير قد يكون لفظيا كرجال وقد يكون تقديريا كفلك فان ضمة
المفرد كضمة برد وضمة الجمع كضمة اسد واما قال بتغيير ليشمل انواع التغيير لان
التغيير قد يكون بزيادة حركة كسقف سقف وقد يكون بزيادة حرف كرجل ورجال
وقد يكون بنقصان حركة كاسد واسد وقد يكون بنقصان حرف كقذال وقذل
وقد يكون بزيادة حرف وحركة كاكلب واكلب وقد يكون بنقصانهما كراكب وركب وقد يكون
بزيادة حرف مع نقصان كضفدع وضفادع اى غير ذلك من انواع التغيير وقد يخط
التغيير لشمل هذه الصور ونحوها وسمى جمع التكسير اى هذا النوع الذى غير صيغته وهو
اى جمع التكسير اما ان لا يختلف اى لا يكون لجمعه اوزان واحد كمثال فعال
كجعافر والملحق به كجداول وما زيد فيه من الثلاثى غير مدة عطف على الملحق اى الما
زيد فيه كمدارس وتناصيف فان اصلها ثلاثى زيد عليه حرف فيكون على وزن جداول
وان لم يكن ملحقا وانما قال غير مدة احترازا عن فاعل فانه ثلاثى زيد عليه حروف
ولكن الزايد مدة فخرج عنه لان فاعلا اسما يختلف جمعه كقولهم فى جمع حائط
بحوائط واما حوران وحسان وصفة الى تسعة كفعل وفعال وفعلة كشهد وجبال
وقسقبة ونحوها ما سوى مذكور فى المفصل الا فعيلا وافعل فعلاء استثناهما
من الثلاثى ... الا ان كل واحد منهما ثلاثى زيد فيه حرف وذاك الحرف غير مدة لان المراد

الى الرباعي على ما سياتي فالمصغر اما ثلاثي وتصغيره على فعيل او رباعي بلا مدة و
تصغيره على فعيليل او مع مدة وتصغيره على فعليل والمراد بالاوزان الثلاثة
مجرد العدد ايضا كما ذكرنا في الجمع فمدعس يقال فيه تصغر على فعيليل كمدعس
وان كان باعتبار الاصل والزيادة وزنه مفيعلا ثم استثنى عن الاوزان الملتة
وقال الاخفش أفعال ومافيه الف تانيث فانها ليساعد على وزن فعيل وفعيلة
وفعيليل ثم استثنى عما فيه الف التانيث وقال الا ان يكون مقصورة خامسة
كحبجبى فتصاعد كحولايا فانها اى فان الالف المقصورة تحذف فيقال في تصغير
حبجبى حبيجب وفي تصغير حولايا حويل فتحذف الياء والالف ليرجع الى الرباعي وسو
حولا كحبلى ثم يصغر فيقال حويلى على فعيليل ثم يعل اعلال قاض فيرجع الى حويل و
انما حذفت المقصورة دون الممدودة لان المقصورة تنزلت من الكلمة منزلة
الجزء كالالام من سفرجل بخلاف الممدودة فانها لما زادت على حرف شبهت بكلمة
اخرى فقيل خنيفساء كما يقال بعيلبك او الف ونون مضارعتان اى لاحتقر
مافيه الف ونون مضارعتان ثم ذكر الاشلة المستثنيات على الترتيب بحيث
اجمال لمحقر افعال وحبيلى وحميراء لمحقر مافيه الف تانيث مقصورة وممدودة
وسكير ان لمحقر مافيه الف ونون مضارعتان ثم ذكر علة ورود المستثنيات
خارجة عن الاوزان الثلثة فقال محافظة على الالفات اى الف فعال والف
التانيث والالف والنون المضارعتان اما الف افعال كاجمال فلورود
على اصل وزن التصغير فقيل اجميل فحق لم يعلم انها مصغر مفرد كاجمال مصدر اجمل
او محقر جمع وسواجال جمع جمل واما الف التانيث فللحافظة على الصيغة
الموضوعة للتانيث ولو قلبت ياء كما سو مقتضى التصغير فات الصيغة الدالة
على التانيث لانقلابها ياء واما الالف والنون فحوفظ

انثث ولو قلبت ياء كما سو مقتضى التصغير فات الصيغة الدالة
اما افعلا فلانه مختلف جمعه فيجمع على افعال وفعال وافعلا كلها واجبا واما
افعل فعلا كاحمر حمراء فانه مختلف جمعه الى فعل وفعلان كحمر وحمران واحترز
بقوله عن افعلاء عن افعل فعلى للتفضيل فانه لاختلف جمعه مكسرا بان يقال فيه
افاعل كافاضل واحترزنا ايضا عن افعل اسما فانه ايضا لاختلف جمعه بل
لجمع الاعلى فاعل كجادل فنبه بقوله افعل فعلاء على ان افعل صفة مؤنثه فعلاء
فعلاء فيما لصفة خرج افعل الاسم وبفعلا خرج افعل مؤنثه فعلى والخامس عطف
على ما زيد في الاختلف جمعه للتكسير ايضا بل جمع تكسيره فعالل ولكن امتنع
هذا الجمع بعد حروف خامسة على استكراه كجمامر جمع جحمرش وهي العجوز فانه اما
يجمع على فعالل بعد ما حذف خامسه وهذا الجمع مستكره لانه يودي الى حذف الحرف
الاصلي من الكلمة كما في التصغير فانه انما يصغر الخماسي بعد حذف خامسه ايضا
وجحمرش وجميرش على الوجهين المذكورين في التصغير كما سياتي وفعالة
اي وكتال فعالله فانها جمع كلمة ايضا لاختلف ثم بين ان هذا الجمع لاي
شئ يكون فقال للمنسوب منه اي من الرباعي كما شاعثه وهما لبة في المنسوب
الى الاشعث والمحلب وللاعجمي ايضا من الرباعي كجواربة جمع جدرب وفعاليل
اي وكمثال فعاليل فانه ايضا لاختلف وبين انه لاشئ يكون فقال للملحق من
دلالاي هذا الجمع للرباعي الذي يلحقه مدة قبل آخره كسراويل جمع سرداح وقراطيس
جمع قرطاس ثم استثناه من الرباعي الذي لحق مدة قبل آخره وزنين فقال الا
فعلان وفعلان صفة اما فعلان بكسر الفاء وسكون العين فيكون في الاسماء كرمان
فانه يختلف جمعه فيجمع على سراحين وجارفيه مراح واما فعلان بفتح الفاء وسكون
العين فانه يختلف جمعه ايضا ان كان صفة كغضبان

فانه جمع على سكارى فقد اختلفا جمعا فعلان في الصفة الى فعالى وفعالى احترز
بقوله صفة عن فعلان بالفتح اسما وفعلان بالضم فانه لاختلف جمعه بل يجمعان على
فعالين كشياطين جمع شيطان وسلاطين جمع سلطان ولما توهم ان الاشلة المذكورة
من نحو فعالل وفعاليل وفعلان وفعلان تحمل ظاهرها على ما تكون مسوارة صحيحا
حتى لا يندرج مداعس وتناضب تحت واحد بل المراد الوزن بالحركات
والسكنات لان مداعس يوازن فعاليل حركة وسكونا كما في الوزن المعتبر عند اهل
التصريف فقال ولا نعني بالفاء والعين واللام ههنا الا المجرد العددي اي في بحث جمع التكسير
لاعتبار الاصل والزايد ثم قال كما في الاشلة الصغير فانه لا نعني بالفاء والعين واللام
هناك ايضا الا المجرد العدد فاذا قلنا فعلل يصغر على فعيليل اردنا ما يوازنه في
الحركات والسكنات حتى ان جعفرا نقال فيه انه يصغر على فعيليل كجعيفر وبعدس
وتضب يصغران ايضا على مديعس وتنيضب وكمثال فواعل هذا ايضا عطف
على قوله كمثال فعالل وفعاليل ثم بين ان فواعل يكون جمعا لاشئ فقال بعلة
وفاعلاء اسمين وفاعلة اسما جمع على فواعل نحو كواثب وفاعلاء يجمع على فواعل
ايضا كنوافق جمع نافقاء واحترز بفاعلة اسما عن فاعلة صفة فانه مختلف جمعها
الى فواعل وفعل كضوارب ونوم وقوله اسمين يقتضي ان يكون فاعلاء ايضا
قسمين اسما وصفة حتى احترز بالاسم عن الصفة لكن فاعلاء صفة سالم التغير
عليه في الاستعمال او مختلف عطف على قوله اما ان لاختلف ثم ذكر ان مختلف
الجمع قد يختلف الى مثالين كفعائل وفعل جمعي فعيله نحو صحايف وصحف ثم
وجد مختلف الجمع الى الزايد على المثالين قال فما عدا الى احد عشر وفي تعدادها
زيادة ثالثة مدة فلا سماء في الجمع احد عشر مثالا افعلة فعل فعلان فعائل فعلاء
فعالة افعلاء فعال فعول افعل فواعل نحو ازمنة واحمرة واعزبة وارغفة

وقد جاء جمعه على فتوح على الشذوذ وقد جاء ايضا فتوح كبعض على القلب وهو لاكرد وكذا نحو في جمع نحو وهو الطريق جاء على الشذوذ الصيغة الذاتية

ح ولو سميته واما الالف والنون فحق فظ على الفها حقتها لمضارعتها الالف الثابت

ولو قلت ياء كما سو مقتضى التصغير فات المضارعة المطلوبة فيها ومحقر لهيهم عطف على محقر افعال اي الا محقر المبهم فانه ليس على فعيل وفعيلل وفعيليل فان اولة توكل غير مضموم هذا بيان لكونه ليس على الاوزان المذكورة لان اوايلها مضمومة وبعده ليست مضمومة الاول بل جاء ملحقا باخره الف نحو ذيا وتيا واللذيا واللتيا اما اذا فزاد وافيه ياء للتصغير قبل الالف وكانت ياء التصغير ساكنة فانقلبت الالف ياء وزادوا الفا في آخرها وفتحوا ما قبل الالف وادغمت ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الالف فصار ذيا وكذا تيا واما اللذيا واللتيا فزادوا قبل الآخر ياء فاجتمعت مع الياء الذي والتي فادغموا ياء التصغير فيها فزادوا في آخره الفا فتح ما قبل الالف لكن قياسه ان تقال اللذيا واللتيا بكسر الذال والتاء ففتحوهما ليكون على نحو ذا وتا في فتح ما قبل ياء التصغير ليكون الباب في ما قبل ياء التصغير متحدا ثم رجع الحكم اشلة الثلاثة للتصغير فبين ان كل واحد تصغير لماذا فقال ففعيل لما سو على ثلثة احرف كيف كانت اي كيف كانت الاحرف الثلثة مضمومه الاول او مفتوحتها او مكسورتها مع الاحوال الاربعه للعين من الضم والفتح والكسر والسكون فتصغير جميعها على فعيل ويكون ان يراد ايضا من قوله كيف كانت احوال الاحرف من كونها اصليه او زايده نحو رجيل ومييت اما رجيل فحروفه اصليه ويراد بحروف الاشلة الاستعانة للتلافي باعتبار حركة الفاء والعين وسكون الياء واما ميت فمثال لما فيه زايد اذ اصله ميت على فعيل فخفف بحذف العين فبقي ميت على وزن قبل مصغر للثلاثي وان لم

مفتوح الاول؟

في الذي والتي بادغام الياء المزيدة في ياء اخر الكلمة وفتح الثانية لزواله الالف واتيانها فتحوا اما قبل ياء التصغير لتكون على خو ذا وتا الاطراد بابات المبهمات ان والتان في حال الرفع و ن والتين في حال النصب للذين في جمع المذكر نفع الدار ياء وشد يدها رافعا والذين ساكن ما قبل ياء التصغير في حال النصب والجر والاخفش يفتح في الاحوال الثلثة فيكون الفرق بينه وبين المجموع بكسر النون وفتحها في حالة المؤنث قال سيبويه اللاتي في جمع المؤنث لفظ استغنى بمصغره واحد عن جمعه على اللتيات ولا لصغر مبهمات غيرها عدوناها ايضا بقوله

تكن كل حروفه اصليا او على حرفين اي ففعيل تصغير ايضا لما سو على حرفين لكن بعد اذ المحذوف نحو وعيدة ومنيذ في مذ اساوحرفه فان وعيدة تصغير عدة محذوف الفاء اذ اصله وعدة فرد في التصغير لكمكن بناء فعيل فقيل وعيدة ومحذوف العين اذ اصله منذ فقيل منيذ وانما قال اسا اي انما تصغر اذا سمي بها اما اذا كان ظرفا واحرفا فلا يصغران اما الحرف فواضح واما الظرف فلكونه بنيا مشابها للحرف فشبهه بالحرف مانع من التصغير وحرج تصغير جرفوذ المحذوف اذ اصله جرج بدليل جمعه على احراج فقيل جريج وفعيلل لما سوا التصغير لما سو على اربعه احرف كيف كانت باعتبار الحركات والزيادة والاصالة نحو جعيفر ومجيلس وخديب بالجمع بين الساكنين على حدة كذا بة اما جعيفر فتصغير للرباعي المجرد وسو جعفر واما مجيلس فتصغير لما هو على اربعة احرف لكن بعضها زايد وسو اليم في مجلس واما خديب فتصغير خدب بادغام الباء وسو الضخم ولما كان مشتملا على الجمع بين الساكنين وسمايا التصغير والاول من حرفي الادغام اعتذر عنه بجواز هذا النوع من الجمع بين الساكنين مدغما والآخر مدة كدابة ولما قال في الجمع نعني بالفاء والعين واللام مجرد العدد كما في الا مثلة المذكور علمنا ان فعيلل تصغير لما سو رباعي اصلي كجعفر او فيه زايد كمجلس وخدب فقال كيف كانت تنبيها وتذكيرا لذلك الضابط المذكور قبل او على اكثر اي فعيلل تصغير لما هو على اربعة احرف نحو جحمرش فانه يرد على اربعة احرف كانبه عليه بقوله بعده ودلك بالرد الى الاربعه كما سياتي وجاء فعيليل ايضا الى ما هو على اكثر من اربعة احرف كما جاء فعيليل ايضا عوضا عن فعيلل كحذف منه فيقال في فرزدق فريزيد وفريزين اصليان والرابع مدة نحو دينار فيجب فيه ان يقال دنينير على فعيليل لامكان الاتيان بالمزيد بعد قلبها ياء من غير استكراه فلذلك نبه عليه كقوله الا ان الرابع

فعيلل جاز فيه؟

فعت لان الشبه بالحروف موجود في المبهمات مع انها تصغر وليس بمانع من التصغير وان فوق من منذ انبهما كان ترجحا من غير مرجح فلا يدمن سان مرجح حتى سقيم قبل الجواب ان تصغير المبهمات شاذ فدم بهم بعده ه

المحذوب بكسر الخاء

لانه على حد جواز وهو ان يكون احد الساكنين حرفا

لا يودي حذفه الى ما لا نظير له ومثل تخريج في استخراج فان السين والتاء زايد ان غير مفيدتين لوجودهما في تصاريف الكلمة من نحو استخراج واستخراج ومستخرج لكن لو حذف السين وقيل تخريج كان له نظير لوجود تفعيل كتجفيف تصغير تجفاف ولو حذف التاء وقيل سخريج لم يكن له نظير فحذف السين دون التاء والاصل غير آخر على الاعرف كقريرد اي بشرط ان لا حذف الحرف اصل غير اخر يعني اذا وجد حذف حرف من الخماسي مثلا فالاعراب والاشتهار في حذف الحرف الاخر لان الثقل انما حصل عنده وقد يترجح حذف الزايد كاليم في جحمرش او ما يشبه الزايد كالدال من فرزدق لانها تشبه التاء في قرب المخرج والتاء من الزايد واللحذف لتاء التانيث اي لا حذف للتصغير تاء التانيث لانه زايد على البنية بل نظير المقدر فيما هو على ثلثة احرف دون غيره ان كان الاسم ثلاثيا مجردا لا تاء المقدرة فيه فيقال في شمس شميسة بخلاف الرباعي من نحو عقرب فانه يقال فيه عقيرب بغير تاء وانما اظهر التاء في التصغير لعزة الوصف والتاء تثبت في الوصف وانما لم يظهر في غير الثلاثي لاستقلال الكلمة وكان الحرف الرابع قائم مقام التاء وقد شذ نحو عريس وعريسة وقديريمة ودويبة اما عريس فلانه تصغير عوس فكان حقه ان يقال عويسة نعويس شاذ وقولهم في التصغير عريس ان كان مكبرة عرسا بضم العين وسكون الراء وسوطعام الوليمة فانه قد جاء مذكرا ومونثا فلا يتعين حمله على الشذوذ بل قد يكون تصغير المذكر فلا يكون ح شاذا وان كان مكبرة العرس بكسر العين وسكون الراء وهو امراة الرجل ولكونه الاسد فهو مونث تصغير عرب شاذ قياسه عريبة واما قديريمة ودويبة فهما مصغرا قدام ودوار ولعل تانيثهما باعتبار

فكان حقها ان يقال قديديم ودويرٌ بغير تاء كعقيرب

فمع التاء شاذ ولتحرك اوله لاثبات الهمزة الوصل

حذف الى ما لا نظير له فيشترط ان لا يودي حذف ما يودي حذف

فتصغير شاذ فينبغي ان ينظر انه في الاستقبال جاء لاي معنى وكذا عرب تصغير

مدة فانه يجب هناك اي يجب ان يقال فعيليل نحو دنينير وذلك بالرد الى الاربعة اي انما يكون فعيليل تصغير لما هو اكثر من اربعة احرف بعد الرد الى الاربعة اما بحذف للحرف الخامس منه فيقال في جحمرش جحيمر او بحذف ما هو زايد كيم جحمرش فيقال فيه جحيمرش بحذف الميم او بحذف ما هو اشبه بالزايد كالدال في فرزدق ويشبه التاء التي هي من الحروف الزوايد نحو فريزق وعلى الاول فريزد بشرط ان لا حذف اصلي مع وجود الزايد نحو جحيرج في مدحرج اي انما يزاد الى الاربعة بحذف فيشترط فيه ان لا حذف الاصلي مع وجود الزايد اولى بالحذف فيقال في مدحرج دحيرج بحذف الميم الزايد ولا يقال مدحيرج بحذف الحاس كما في جحيمر فالمراد بالزايد في قولهم وجود الزايد ما لا يقابل الفا والعين واللام لا انه من حروف الزوايد فيجحمرش على هذا اصلي لانه مقابل اللام في فعيلل فلذلك جاز ان تحذف الاصلي وهو الشين مع وجود هذا الميم لانه اصلي ايضا ليس بزايد ولا زايد مفيد مع وجود غيره كطيلس اي وبشرط ان لا حذف زايد مفيد لمعنى كاليم في منطلق لدلالته على انه للفاعل مع وجود غيره كالنون في منطلق فيقال في مطيلق بحذف النون لا اليم فان قلت النون ايضا مفيد لمعنى على الجملة فان نون الانفعال يدل على لزوم الكلمة فهو مفيد ايضا قلت ليس مرادهم اصل الافادة بل افادة تخص ذلك الاسم فان الميم افاد على الفاعلية في اسم الفاعل في نحو منطلق ولم يوجد في سايرتصاريف الكلمة بخلاف النون فانها زايدة توجد في جميع تصاريفها من انطلق وينطلق وانطلق ومنطلق ايضا؟

كانت الميم اثبت والزم للكلمة غير عن هذا الثبات واللزوم بالافادة ولا غير مفيد يودي حذفه الى ما لا نظير له ما لا يودي حذف اليه كتخريج في استخراج لوجود تفعيل كتجفيف دون سفيعيل اي اذا وجد زايدان كل واحد منهما غير مفيد للمعنى المذكور كلن احدهما اذا حذف ويودي حذفه الى ما لا نظير له في كلام العرب ولا حذف الآخر

لا يودي

همزة وصل كما مرّ فلا تثبت همزة الوصل مع التصغير لان شرط التصغير ان تحرك اوله
بالضم وهمزة الوصل لا يمكن تحريكها فحقها ان تحذف الهمزة ويضم ما بعدها ويقع
مزيد وللتحرك ثانيه لا تثبت الالف ثانية بل يرد الى اصل ان وجد والا فتقلب واوا
نحو بويب وبييب وضويرب اى الالف ان كانت ثانية فلا يمكن ان تثبت مع
التصغير لان شرط التصغير ان يكون ثانيه متحركا كفعيل وفعيلل وفعيليل ولا يمكن
تحريك الالف لكونها ساكنة بل اما ان يكون للالف اصل اولا فان كان له اصل رد
الى اصله فيقال فيه بويب لان اصله بوب وتاب يقال فيه بييب لان اصله
بيب وان لم يكن له اصل يقلب واوا كضويرب فى تصغير ضارب فان الف ضارب
لا اصل له واوا او ياء ولا يمكن تحريكه فحقه ان يرد الى ما يقبل الحركة من حروف المد
واللين لتجانسها وسواء الواو والياء والواو اولى لثقل الياء مع ياء التصغير
فلذلك قال ضويرب دون ضييرب فقوله نويب مثال لما اصل الفه واو وبييب
مثال لما اصل الفه ياء وضويرب مثال لما لا اصل للالف ولا ثالثة طرفا او غير طرف
بل ينقلب ياء لاغير نحو عصيبة وعنيق اى ولتحرك ثانيه لا تثبت الالف ثالثة طرفا
كعصا او غير طرف كعناق وانما جعل انقلاب الالف ثالثة فرع تحرك الثانى فى
التصغير لان انقلابها انما يكون بعد رد ويا التصغير وهى ساكنة اذا تحرك
الثانى اذ لو سكن الثانى لم يكن رد ويا التصغير بعد لاجتماع الساكنين وسكونها
فرع تحرك الثانى اذ لو لم يتحرك الثانى لم تثبت يا التصغير فى انقلاب الالف فرع
يا التصغير وياء التصغير فرع تحرك الثانى وفرع الفرع فرع فلذلك كان انقلاب
الالف ثالثة فرع تحرك الثانى فعصيبة تصغير عصا والالف فيه ثالثة رحدها
ولا يمكن ثبات الالف فى التصغير مع ياء التصغير لئلا يلتقى ساكنان بل لا بد من
قلب الالف ياء اذ لو قلبت واوا لزم ايضا قلبها لان الواو والياء محتمعان

فان قلت لم لم يحرك همزة الوصل
بالضم قلت لانها حينئذ لازمة بل لا
يكون الا فى الابتداء فلو اعتد
بها لم تثبت التصغير فى حال الدرج
ان سقطت الهمزة وان لم تسقط
خرجت همزة الوصل عن حقيقتها
لانها هى التى تسقط فى الدرج

فرع ياء التصغير لان
انقلابها

واو الا ساكنة تكان قلبها ياء من الابتداء سواء الوجد وسو معنى قولهم بل تقلب ياء لاغير
وعنيق مثال تصغير عناق وسوا الانثى من اولاد المعز والالف فيه ثالثة غير طرف
فلن تقلب الالف ياء وادغام ياء التصغير فيه نحو عنيق وكذا الواو فتقلب اذا وقعت
ثالثة حرفا نحو عزية تصغير عروة فان الواو وقعت ثالثة طرفا فوجب قلب الواو
بان يقال عرية خلاف ما اذا لم تكن الواو ثالثة طرفا كاسود وجدول فانه لا يجب
فيه قلب الواو الى الياء بل يجوز الاظهار نحو اسيود وجديول وان كان الفصيح
ان تقلب الواو الى الياء وان تقال اسيد وجديل فلذلك قال الا ان تكون غير
طرف وقد اجيز الاظهار نحو اسيود وجديول وان كان الفصيح القلب وانما
يجب القلب اذا كان ظرفا دون ما اذا كان وسطا لان الطرف محل للتغير
والتصرف دون الوسط والبدل اللازم وسوا كان علة الابدال باقية لا يرد
الى اصله كما فى التكسير نحو تخيمة وتقويل فى تخمة وقائل لما كان التصغير نحو فيه
يرد الاشيا الى اصولها ذكر هنا البحث وسوانه فى البدل اللازم لا يرد الى اصله
لان علة الابدال باقية فى المصغر ايضا وكما ابدل فى المكبر تبدل فى المصغر ايضا
نحو تخيمة تصغير تخمة والتا فيه بدل من الواو وانما ابدل الواو تا لكونها مضمومة
واستثقال الضمة على الواو والمصغر لو قيل فيه ايضا وخيمة لوجب ابدالها
ايضا لكون الواو فيه مضمومة فعلة الابدال باقية فى المصغر فيجب فيه الابدال
وكذا فى قويل تصغير قائل واصله قاول اسم فاعل من القول فابدلت الواو
همزة كما ذكر فى الاعلال وسو وقوع الواو متحركة بعد مدة وهمزة العلة باقية
فى التصغير اذ لو قيل قويل لوقعت الواو ايضا متحركة بعد الساكن فوجب
قلبها همزة كما فى المكبر وفيه نظر لان حقه ان يقال قويل بالادغام لان قولك
قويل اجتمع فيه الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فالقياس قلب الواو

التخمة بضم التا
وفتح الخا المعجمة
الوخامة وقد
تخفف ٥ ض

يا رولاد غاها فه نحو قويل بالتشديد مع انهم يقولون بالهمزة نحو قوئل فالاولى
فى تعليله ان نقال انما ابدل فى المكبر وسوقاول لكون الاعلال فى الاسم فرعا
على اعلال الافعال فعلة ابداله وجود الابدال فى الفعل وسوقال وهذه العلة
موجودة فى المكبر وفى المصغر معا قول كما فى التكسير ان كما ان البدل اللازم
فى المكبر لايرد الى اصله فلو جمع تحمه على تحه لم يرد فى الجمع الى اصله لبقاء
علة الابدال التكسير ايضا وسوكون الواو مضمومة بخلاف غير اللازم نحو
موزين ومويعد فى ميزان ومتعد اى البدل الغير اللازم وسوما لايكون علة
الابدال باقية فى المصغر يرد الى اصله كموزين تصغير ميزان واصله موزان
قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وهذه العلة غير موجودة فى المصغر بضم الاول
فرد الى اصله فقيل موزين من غير قلب الواو ياء وكذا مويعد تصغير متعد
اسم فاعل من اتعد فان اصله موتعد فقلبت الواو ياء وكون الواو ساكنة مع
التاء فقلبت تاء وادغمت كما قلبت فى اوتعد لسكون الواو ايضا فلما صغر
لزم حذف التاء لكونه زائدا غير مفند فلم يبق علة الابدال لعدم التاء وقيل عييد
فى عيد فرقا بينه وبين محقر عود كما قالوا اعياد لذلك اى للفرق هذا جواب
عن سوال مقدر وسوان يقال عييد من العود فاصله عود وانما قلبت الواو
ياء لسكونها قبلها ولم توجد هذه العلة فى المصغر لوجود ضم الاول فيه فكان
حقه ان يرد الى اصله لعدم موجب الابدال فعييد على خلاف القياس وكذا
لو جمع عييد على اعياد لكان حق الجمع ان لاتبدل الواو فيه ياء لعدم علة الابدال
فيه فاجاب عنها بجواب واحد وسوانه لورد الى اصله لقيل عويد فيلتبس بمحقر
عود لانه يقال فيه عويد وكذا فى الجمع لوقيل على الاصل اعواد
فاما قيل عييد واعياد للفرق بين محقر عيد ومحقر عود وللفرق بين جمع عيد

والكسارة

وجمع عود واذا اجتمع مع ياء آن حذفت الاخيرة نحو غوينة ومعيّنة فى غاوية ومعاوية
اى اذا اجتمع مع ياء التصغير ياء آن خذف الياء الاخيرة لحصول الثقل عندئذ ولان
التصرف باخر الكلمة اليق اما غوينة فهو تصغير غاوية واصل تصغيره غويوية
واو قلبت ياء لسكون الياء قبلها غويية فاجتمع مع ياء التصغير ياء آن فحذفت
الياء الاخيرة فبقى غويه بعد الادغام وفتحت ماقبل الياء فصار غويه وكذا
معيّنة فى تصغير معاوية اصله مُعَيْوِنَة فانقلبت الواو ياء فصار مُعَيْيِنَة فحذفت
الاخيرة فبقى معيه فان قلت بَيْتَة اسم امراة لو صغر تبيته فقد اجتمع مع ياء
التصغير ياء آن مع انه لاحذف الاخيرة قلت نبه بالمثال على ان اجتماعهما مع
الياءين انما يوجب الحذف فى مثل هذه الصورة وسوان يكون الياءان حرفين
عن ياء التصغير وان يكون زايدا على الثلاثى ليمكن ان يحذف من غير اخلال بوزنه
الثلاثى بخلاف منه فان الياءين ليسا ساحرفين والكلمة ايضا ثلاثة فلو حذف
من غير اخلال بوزنه الثلاثى بخلاف منه فان الياءين ليسا ساحرفين والكلمة
ايضا ثلاثية فلو حذف لزم الاخلال بالوزن فكانه اكتفى بالمثال عن تقييد فى
الضابط او يراد اذا اجتمع مع ياء التصغير ياء آن ياء التصغير اى سبب للتصغير فى
غويه ومعيّنة ظاهر ان الياءين انما حذفتا بواسطة ياء التصغير قبلها والاثبت الواو
غير مقلوبة فاليآن حدثتا بالتصغير بخلاف ميه فان الياءين لم تحدثا بالتصغير
فافترقا ونبه ايضا بالمثال على هذا الاضباط وقد يرد المرء فيه الى حروفه الاصول
نحو زهير وحريث فى ازهر وحارث ومنه اذيق فى قولهم جاء بامّ الرّبيق على
ازرق ويسمى تحقير الترخيم وقد ورد فى شعر الاعشى ألم تر ردّ بنى شيبان مالكة
اياثيبت اما تفكك ثانيا الى تحترق من الحدو والمراد اياثبات فثبيت تحقير
الترخيم لمناسبة يعنى اذا كان فى الكلمة زيادة فحق التصغير المتعارف ان

ام الوبيف فا
دهو جاء وا
كما فى مرّد وكيّ
شهيدا ٥ ف

ل

ان لا حذف جمع زوايد وبل يقال في حارث خويرث وفي ازهر أبيهر لكن جاء في
تصغير زهير فعلموا ان هذا نوع آخر من التحقير وسوان حذف الزوايد
كلها ويرد الى حروفه الاصول ثم يصغر فاذا زهر حذف منه الهمزة فيرجع الى زهر
ويصغر على زهير وسموا هذا النوع تحقير الترخيم بحسب اللغة لان فيه تحقيرا
وترخيما واما الترخيم فهو حذف الزوايد واما التحقير فباعتبار حروفه فهو
مشتمل على تحقير وترخيم فهو فسموه تحقير الترخيم فحذف الزوايد كلها ليس قياس
اما بعد الحذف فتصغيره على القياس لان زهيرا مصغر زهر على القياس وجرثما
مصغر جرثم على القياس ومثل بارق في المثل وأثم الفويسق الداهية قال
الاصمعي تزعم العرب انه من قول رجل راى الغول على جبل اورق فصغر اورق على
ما ذكرنا في زهير وسوانه حذف الهمزة الزائدة من اورق ثم صغره على وزن ثم لما
كانت الواو مضمومة قلبها همزة كما قيل أقتت في وقتت وأجوه في وجوه وبجوه

في غير الجمع للوصف بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة اى التصغير في غير
الجمع كرجيل كان وصفا بالحقارة اى رجل حقير واذا جاء في الجمع كان للوصف
بالقلة ولذلك اى ولهذا المعنى وهو كونه في المفرد للوصف بالحقارة وفي
الجمع للوصف بالقلة خص جمع القلة على بابه اى من غير تغيير لان خص الجمع للوصف
بالقلة وهذا الجمع موضوعه للقلة فحقه ان يصغر على لفظه توفية لذلك المعنى نحو
اكيلب واجيمال واحيرية وغليمة تصغير الجموع القلة وهي اكلب واجمال واحيرية
وغلة وجمع الكثرة يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامة او الى جمع قلته ان وجد
نحو غليمة في غلمان وان شئت غليمون اى ولذلك المعنى وسوكون التصغير
في الجمع للوصف بالقلة لا يصغر جمع الكثرة على بنائه ليلا يتنافى التصغير الدال
على القلة وجمع الكثرة الدال على الكثرة بل يصغر على احد وجهين اما ان يرد

بان

بان يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامة حتى يصح التصغير الدال على القلة ايضا
وسو جمع السلامة فتقول غليمان وسو جمع الكثرة حقه ان يرد الى واحده وسو
غلام فيصغر على غليم ثم يجمع جمع السلامة فيقال غليمون والوجه الآخر ان يرد
الى جمع قلته فيرد غلمان الى غلة وسو جمع القلة ثم يصغر جمع القلة فتقول
غليمة والغرض من الوجهين ان لا يجتمع التصغير وجمع الكثرة المنافيان
فقوله يرد الى واحده اى ويصغر ثم يجمع جمع السلامة وسو ظاهر اذ لو رد
الى واحده ويجمع من غير تصغير لم يكن من باب التصغير في شئ هذا بيان اللفظ
وفي التعليل نظر لان قوله التصغير في الجمع للوصف بالقلة اما يكون وصف
الحقارة ماخوذا معه اولا فان لم يكن ماخوذا بل الغرض منه التقليل فقط
كان حقه ان لا يصغر جمع القلة اصلا لان القلة حاصل بدون
التصغير فالتصغير لم يفد شيئا أيدا وان كان وصف الحقارة ماخوذا معه
فلم يكن المجرد الوصف بالقلة بل كان حقه ان تقال التصغير للوصف بالحقارة
مطلقا في المفرد وفي الجمع ليصح تصغير جمع القلة على بابه للدلالة على الوصف
بالحقارة مع القلة الكثرة فيرد الى واحده الى آخره يقال عليه ايضا ان التصغير
لو ورد على جمع الكثرة فاما ان يغير جمع الكثرة عن وضعه الاصلي او لا يغير
فان غير عن الدلالة على الكثرة فانتفى التصغير الدال على القلة وجمع الكثرة بل
يكون التصغير قرينة دالة على ان جمع الكثرة غير عن موضوعها ويدل على القلة
فجاز تصغيره على بابه يرجح وان لم يغير عن مدلوله بل اريد بقاء الكثرة فيها لم
يمكن رد الى جمع السلامة لفوات معنى الكثرة في الصورتين بل حقه
ان لا يصغر اصلا ليلا يفوت معنى الكثرة وايضا اذا وجدنا غليمون وغليمة
في الاستعمال فمن اين علمنا ان هذا الجمع للكثرة بل جاز في غلمة ان يكون

تصغير غلمة وفى غليمون جاز ان يصغر المفرد ثم يجمع بهذا المصغر جمع السلامة
وقد يجئ للتعظيم نحو دويهية تصغر منها الانامل اولد لكل اناس سوق بقدرهم
واراد بالدويهية الموت فقيل انه للتعظيم اذ التحقير غير مناسب لذكر الموت
بل هذا على العكس كتسمية اللديغ سليما ونظيره اطلاقا لاسم الضد على الضد
وللمدح نحو قولهم انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب قاله للامام الحباب بن
المنذر يوم سقيفة بنى ساعدة حين اختلف الانصار فى البيعة الجذل بالكسر
عود ينصب للابل الجربى تحتك به فتشتفى المحكك الذى كثر به الاحتكاك
حتى صار املسا والعذق بالفتح النخلة والمرجب المدعوم بالرجبة وهى الحشبة
فات شعبتين وذلك اذا طالت النخلة وكثرت ومالت تتبع بها ليلا تسقط والمعنى
انى ذو راى يستشفى بمشورتى كثيرا فى مثل هذه الحادثة وانما فى كثرة التجارب
والعلوم بموارد الاحوال فيها وامثالها ومصادرها كالنخلة الكثيرة الحمل ثم زهى
بالراى الصايب عنده فقال منا امير ومنكم امير وللدنو من الشئ نحو مثيل
هاتيا ودون ذلك ومنه اسيدى لم يبلغ السواد اى فدجئ التصغير للذات
التى وضع اللفظ بازائها بل لتقليل ما بين الشيئين اما باعتبار المماثلة كقولك هذا
مثل ذلك يفهم ظاهرا تمام المماثلة فاذا قيل مثيل استفيد منه ان بينهما مماثلة
قليلة لان الذات الموصوفة بالمثل حقيرة او قليلة ولو ذكر مثيل هذا كافى دون
ذلك كان كافيا فى ارادة هذا النوع من التقليل ولكنه ذكر بلفظ هانيا اضافة
لتقليل اخر اليه ولعل جاء هكذا فى الكلام لانه شرط او باعتبار تقليل ما بينهما
من المسافة اما حسا او رتبة كقولهم دون هذا ودون ذاك يراد بهما تقليل
المسافة الحسية بين الشيئين اى ليس ما بينهما منحطا الى غاية ليس وراءها قائل فيه
[illegible] المسافة ما بينهما ومنه اى ومن هذا الباب اى من باب التصغير

الوارد للدنو من الشئ يقال اسيد تصغير اسود اى ليس تام السواد بل فيه طرف
من السواد ولم يبلغ السواد التام وانما قال منه لان ما قبله يسود دون وفويق
لتقليل المسافة بين الشين حسا كما ذكرنا وفى اسيد تقليل باعتبار معنى السواد
لا باعتبار مسافة ما بين الشئين كما فى دون وفويق اذ معناهما ان المسافة
بين الشيئين فيهما اقل من المسافة بين الشيئين لو قيل دون وفوق
ونحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ليس على ظاهره وانما المراد الذى وصف بالملح
آخر من سؤليا كن الضال والسمر شدن الغزلان اذا قوى واستغنى عن
امه فقوله شدن اى شدن هن والضمير يرجع الى الغزلان اورد البيت
اعتراضا على ان التصغير من خواص الاسماء وملح فعل التعجب كما احسن
وكان حقه ان لا يصغر فاجاب بان تصغيره كانه ليس وارد على الفعل
بل يعنون الشئ الذى وصف بالملح كانك قلت نليح فالمراد منه لا نفس
التعجب فلذلك قال ليس على لحاسره الخ والمصغر للفعل لما وصف بهذا الفعل
كما قال المراد الذى وصف بالملح وانما جئ فى فعل التعجب دون سايرالافعال
لانه لما لم يكن متصرفا فيه التحق بالاسماء ولانه يشارك افعل التفضيل فى امور
كثيرة منها انهما لا يبنيان الا من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب فحمل هذا
ايضا على افعل التفضيل لانهما من واد واحد ومنها اى ومن علامات
الاسم النسبة اليه الى الاسم وانما كانت من خواصه لان النسبة فى المعنى
كالوصف والوصف من خواص الاسماء بالحاق آخره ياء مشددة اى النسبة
انما تحصل بالحاق آخر الاسم ياء مشددة وانما شدد ليلا يلتبس ياء المتكلم
بالاضافة اليه وتحذف لها اى للنسبة تاء التانيث ونون الجمع والتثنية نحو
بصرى وقنسرى وسبعى فيمن تقول مررت بالسبعين [illegible] تاء التانيث

والنون ليلا يقع كل واحد منهما وسطا فالنسبة الى بصرة بصري والى قنسرين
والسبعان اسم موضعه فالنسبة اليه سبعي وانما قال فيمن يقول لانه اذا سمى
بما هو جمع كقنسرين قنسرون ورايت قنسرين ومررت بقنسرين وهذا سبعان
ورايت سبعانا ومررت بسبعان ورأيت القسرنا ومررت بقسرنا
وهذا سبعان ورات سبعانا ومررت سبعان والآخران تعرب بالحروف
كما لو لم يكن علما فيقال هذا القنسرون والسبعان ورايت القنسرين و
السبعين ومررت بالقنسرين والسبعين فاذا اعرب بالحركات نسب
اليه من غير حذف النون فيقال قنسرني وسبعاني اما اذا اعرب بالحروف
فيعامل معاملتها لو لم يكن علما فيقال على هذا قنسري لحذف النون وسبعي
كذا لانه اذا اعرب بالحركات قوى امتزاجها بالاسم فصار بمنزلة الجزء بخلاف
ما اذا اعرب بالحروف فانه يبقى حكم اصل الجمع والتثنية فلذلك حذفت
النون فيهما ايضا فمن قال مررت بالسبعين وبقنسرين بالحروف حذف
النونين وقال قنسري وسبعي دون ما اذا اعرب بالحركات فقوله فيمن يقول
مررت بالسبعين اي فيمن يعربه بالحروف اذ لو اعربه بالحركات لقال
مررت بالسبعان وتبدل كسرة ما قبل الاخر فتحة في الثلاثي على الاطراد نحو عمري
وذبلي اذا كان الاسم ثلاثيا وقبل آخره كسرة فيجب ان تبدل الكسرة فتحة
على الاطراد ليلا يجتمع كسرتان ويأتي لو قلت مِرَى بالكسر وسوغ غاية الاستثقال
فابدلت الكسرة فتحة للخفة واحترز بالثلاثي عن الرباعي المكسور ما قبل الاخر
كقلب وبرثن فانه وان توالى الكسرتان فيه مع الياءين لكنه حصل الخفة
بسكون ما قبل الكسرتين بخلاف الثلاثي فانه يجب حركة الاولى فيه وفي الرباعي
بحذفه سكون قطعا ليلا يتوالى اربع حركات وانما قال على الاطراد لان

في الرباعي ايضا يجوز ابدال الكسرة فتحة لكن لا يطرد اذ يجوز ابقاء الكسرة فيه بخلاف
فابدال الكسرة فيه مطرد مطلقا وتحذف الياء والواو من كل فعلة وفعولة مع فتح
العين نحو حنفي وشنائي اي فعيلة وفعولة اذا نسب اليهما كحنيفة وشنوءة يجب
حذف التائيه اولا فيبقى في المثال التخميني وتوالي الكسرتين والياآت مستثقل
فيجب حذف الياء فيقال حنفي على وزن عمري فيجب ابدال الكسرة فتحة نحو
حنفي وكذا في النسبة الى شنوءة بحذف الياء فيقال شنوئي وهو مستقبل فيحذف
فصار شنئي وانما قال فعلة وفعولة احترازا عن فعيل وفعول بدون التاء فانه يبقى
على حاله من غير حذف فيقال في النسبة الى حنيف حنيفي والى صبور صبوري
وانما لم يحذف الياء والواو لم تبدل الكسرة والضمة المجرد عن التاء فرقا بين
البابين الا ما كان مضاعفا او معتل العين نحو سيدي وطويلي هذا استثناء
من الفعيلة والفعولة يعني اذا كان كل واحد منهما مضاعفا او معتل العين
فانه لا تحذف فيه غير التاء فشديدة لو حذف منه التاء لم يجز فيه حذف الياء وابدال
الكسرة لانه لو حذف الياء فاما ان يدغم الدال او لا يدغم وقيل شدي جاء الثقل
وان ادغم وقيل شدي التبس بالنسبة الى شد فلما لزم من الحذف احد المحذورين
تركوا الحذف راسا وقيل شديدي وكذا في المعتل العين نحو طويلة لا تحذف غير
التاء فيه وجب ان يقال فيه طويلي اذ لو حذف الياء وقيل طولي فاما ان يعل
اولا يعل فان لم يعل جاء الثقل وبقاء الواو المتحركة مع فتح ما قبلها وان اعل وقيل
طالي التبس بالنسبة الى طال وكذا في المضاعف والمعتل العين من فعولة
كالحرودة والقوولة بعين ما ذكر من كل فعيلة نحو جهيني اي لحذف الياء من كل
فعيلة نحو جهينة فحذف منه التاء ثم حذف الياء ايضا اذ لو قيل جهيني لالتبس
باب النسبة الى فعيلة وباب النسبة الى فعيل بدون

فحذف فيه دون المذكر ومن كل فعيل وفعيل من المعتل اللام نحو غنوي وقصوي
اى حذف الياء من كل فعيل وفعيل مضموم الفاء من غير تاء فيهما من المعتل اللام نحو
غنى فانه اذا نسب اليه وحذف الياء الاخيرة وقبل غنى كان مستقلا مدركا بالضرورة
لوجود الكسرة قبل الياء الآت فقلبوا الياء واوا فصار غنوى بكسر النون وكان موازنا
لنمرى مع كونه مشتملا على حرف العلة فيبدل الكسرة فتحة فيقال غنوى وكذا فى
فعيل كقصي لولم تحذف الياء فيه كان ايضا مستقلا فحذفت الياء وقلبت الياء
واوا فقيل قصوى وحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره يا ان نحو سيدى
فى سيد يعنى لو قيل على الاصل سيدى كان مستقلا فحذفت الياء المتحركة وانما
لم تحذف الياء الساكنة مع انها اولى بالحذف من حيث ان الساكن كالميت
لوجوه احدها ان المتحركة اقرب الى الطرف فالتصرف فيه اولى والثانى ان المتحركة
لوجوه احدها ان المتحركة اقرب الى الطرف فالتصرف فيه اولى والثانى ان
اثقل فحذفه اولى والثالث انه لو حذف الساكن وقيل سيدى بكسر اليا
لكان اما ان ينقلب الياء الفا كما سوغ يا سار لا علال اولا فان قلبت حصل
اللبس بالنسبة الى ساد مثلا وان لم ينقلب كان ممتنعا لوجود علة الاعلال
فلما كان حذف الساكن بين الامتناع ولبس طرحوه وقالوا مهيمى فى تصغير
مهوم على التعويض فرقا بينه وبين مهيم من فهم اسم فاعل من سوم اذا
نام فاذا صغر وجب حذف الواو لكون الميم زيادة مفيدة دون الواو فتقال
مهيوم فيجب قلب الواو ياء وادغامها فيه فيصغر مهيم واسم الفاعل من هيمة
الحت مهيم ايضا فانا ما ان لا يحذف الياء المتحركة فى الصورتين فيخالف باب سيد
كما ذكرنا ويحصل الثقل وان حذف فيهما جاء اللبس فحذفت الياء المتحركة من اسم
[illegible]

مهوم فلو حذف منه الياء لكان اجحافا بالكلمة فكان المناسب ان يعوض فى
النسبة الى المصغر ياء عن الواو المحذوفة ليحصل الفرق بين الياء بين الحقة
اذ لو لم يعوض وقيل مهيمى لكان الفرق حاصلا ايضا لكن مع الاستقلال
فبالتعويض وجد الياء حصل خفة مع وجود الفرق وقولوا كانه جواب
عن سوال مقدر وهو انه اجتمع فيه قبل آخره يا آن فكان القياس ان تحذف
منه الياء المتحركة كسيدى فاجاب بانه لو حذف فى الصورتين جاء اللبس
وتقلب الالف ثالثة او رابعة منقلبة واوا كعصوى واعشوى يعنى اذا كانت
الالف ثالثة كالعصا او رابعة كاعشى منقلبة عن حرف اصلى فيهما فيجب
ان تقلب الالف واوا اذ لو لم تقلب لم يمكن الحاق يا النسبة بدلا جتماع السا
فان قلت هذا من باب اجتماع الساكنين على حده لكونه مدغما بعده وقد قلت
حدّ اذا كان المدغم حرفا صحيحا كالصّاف ودابة وتؤدة الثوب وخرجه
شيئا اذا كان المدغم حرف علة فلا نم انه يجوز اجتماع الساكنين لوجود
الاستثقال فى المعتل دون الصحيح فلم يمكن ابقاء الالف بحاله وكان الالف
منقلبة فيجب قلب الالف التى هى الواو الذى هو الاصل كعصوى واعشوى واكلوى
قوله منقلبة ولم يقيده بكونها منقلبة عن الواو كما لين اذا المنقلبة عن
الياء ايضا كالمرمى كذلك الياء لو نسب اليه لم يمكن ابقاء الالف فحقه ان تنقلب
الف الى الياء ثم تجب قلب الياء ايضا واوا وان يقال مرموى وكذا فى الالف
الثالثة المنقلبة عن الياء كرحى يقلب الى اصله ثم تقلب الياء واوا ويقال
رحوى فاطلق قوله منقلبة ليشمل المنقلبة عن الواو وعن الياء وكان الاولى
ان يمثل ايضا فى اليائين بالالف ثالثة او رابعة منقلبة عن الياء كرحى و
مرمى ولعله انما اكتفى لانه يعلم من قوله بعدع واليا ثالثة تقلب الى آخره انه اذا

لعدم الانصراف وفيه نظر لان عدم الانصراف ليس حكما مرتبا على كونه ممدودا بل مذكورا عقيبه والحكم
هو القلب وانما حذف فى النسبة الى مائيه التاء علامة التانيث مطلقا وان وجد
فيه اللبس فان نحو تمرى لم يعلم انه منسوب الى تمر او تمرة ولم تحذف الف التانيث
ايضا مطلقا كالتاء لانه لو حذف لزم حذف حرفين بخلاف التاء واذا نسب الى الجمع
رد الى الواحد كقرشى وانمارد الى الواحد لانهم كرهوا ان ياتوا بلفظ الجمع فى النسبة
فيستثقل الجمع مع ياء النسبة بل ينسبوا الى المفرد لانه يفيد فايدتين لان المقصود
النسبة الى هذا الجنس فكان النسبة الى الواحد اولى لانه اخف كفرضى فى المنسوب الى
الفرايض هذا اذا لم يكن الجمع جاريا مجرى الاعلام فاما اذا جرى مجرى الاعلام كانصارى
منسوب الى انصار جمع نصير فى الاصل بالكسر وهى دويبة ثم غلب علما على اسم بلد وانصارى
فانه منسوب الى انصار جمع ناصر وقيل جمع نصير فى الاصل ثم غلب على القوم المشهورين من
الصحابة ثم نسب الى لفظ الجمع من غير رده الى واحد اذ لم يقصد فيه معنى الجمع فيستقل
ولا يعيد النسبة الى المفرد ايضا اذا العلم سواء الجمع لا المفرد فلذلك استثنى وقال الا
ان جرى مجرى اسماء الاعلام كانصارى وانصارى ونحو شعوبى متاول كاخشوشنى
وتمعددى هذا سوال على قوله واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد وهو ان شعوبا جمع شعب
بالكسر وهو ما تشعب من قبايل العرب والعجم فى الاصل ثم غلب فى العجم فكان حقه ان ينسب
الى واحد ويقال شعبى فاجاب بانه متاول بان شعوبى الذى لا يفضل العرب على العجم
فكانه نسب الى لفظ الجمع المذكور فى قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبايل فان قلت
فكان حقه ان مثل به مع الانصارى والانصارى فى جريه مجرى العلم قلت انما افرده لان
الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام انما صار الاسم الملحق به ياء النسبة فان الشعوبية
مع ياء النسبة هى الطايفة الدنى لا يفضلون العرب على العجم فشعوب قبل ياء النسبة
لم يكن جاريا مجرى الاعلام حتى يكون موازنا لانصارى وانمار فلذلك افرده بالذكر وقال

كلسابى وحرباى ويقلب واوا غير منصرف كحمراوى وذكريا وى اى الاسم الممدود
اما ان يكون منصرفا او غير منصرف فان كان منصرفا سواء كانت همزته اصلية
كقراء او كانت منقلبة عن اصلى كلسا فان الهمزة فيه منقلبة عن الواو او غير
منقلبه ولا اصلية كحرباء فان همزتها للالحاق ببرداج وقرطاس وان كانا غير
منصرف وهى للتانيث اما فى الصفة كحمراء او فى العلم كزكريا فاما الاول فهو المنصرف
فحكمه ان تثبت فيه الهمزة اما فى الاصلية فظاهر واما فى غيرها فانما ثبتت لكونها منقلبة
عن حرف اصلى او ملحقا بحرف اصلى وكان حكمها حكم الاصلية ولم يذكر فى الكتاب مثال
الهمزة الاصلية اكتفاء بالمنقلبة عن الاصلية فانه اذا ثبتت المنقلبة عن الاصلى
فالاصلى اولى ان ثبت ومع ذلك كان الاولى ان يمثل بالاصلية ايضا واما
غير المنصرف كحمراء فلكونها زايدة وللتانيث لم يمكن اثباتها كراهة وقوع
علامة التانيث وسطا ولا حذفها لانها لو حذفت لحذفت الالف ايضا معها لكون
الزيادتين فى حكم زيادة واحدة كما فى الترخيم اذ حذفان معا فيه ولو حذفا وقيل حرى
بكسر الراء لو قوبها قبل ياء النسبة حتى لم يكن فيه دلالة على علامة التانيث قطعا فلم يعلم
انه منسوب الى مائه الف تانيث فيتعين قلب همزتها الما الى الواو واوا الى الياء والياء
مستثقل فقلبت الى الواو فان قلت رتب المصنف قلب الهمزة واوا على كونه غير
منصرف وليس كذلك فان كساء اذا سمى به امراة فهو غير منصرف مع ان الهمزة ثبت
فيه قطعا قلت المراد ما اذا كان غير منصرف لكونه ممدودا وكساء العلم غير منصرف
للعلمية والتانيث المعنوى لا لكونه ممدودا وانما استخرج هذا الجواب من قول
المصنف وهمزة الممدود تثبت منصرفا فان منصرفا حال من الممدود وقوله تقلب
واوا اى تقلب همزة الممدود غير منصرف اى اذا كان الممدود غير منصرف لعدم
الانصراف مرتب على وصف مناسب وهو كونه ممدودا فيشعر بعلية كونه ممدودا

اذا كانت الالف عن ياء لوردت الى الياء بحب قلب الياء واوا وايضا بهذا كان الاولى ان يمثل في الالف المنقلبة عن الياء ثالثة او رابعة لانه لو احال على ذكره بعد كان الحكم في الالف الثالثة المنقلبة عن الياء صحيحا اما الالف الرابعة المنقلبة عن الياء فلا يعلم من الياء الواقعة رابعة لانه لا يتعين فيه القلب بل يجوز فيه القلب والحذف كقاضي وقاصوي فان قلت لم جاز في اليا الرابعة الوجهان وهما القلب والحذف ولم يجز في الالف الرابعة المنقلبة عن الياء الا القلب كرموى دون الحذف قلت ياء الرابعة كقاضي لو حذفت ولست الكسرة عليها واما الالف في مرمى لو حذفت وقيل مرمى لم يبق دلالة على الالف المحذوفة لسقطوا الفتحة الدالة عليها اذ يجب كسر ما قبل ياء النسبة وفي الزايدة الرابعة القلب والحذف كحبلى وحبلوى يعني اذا كانت الالف الرابعة وزايدة كالف لتانيث وفي حبلى يجوز فيه الوجهان قلب الالف واوا كحبلوى لان الالف لما وجب قلبها كان القلب الى الواو متعينا لثقل الياء مع ياء النسبة ولمجانسة الواو الف التانيث في الاستثقال وجاز فيه الحذف للخفة كحبلى في حبلى الا ان يكون العين متحركا كجمزى فان حكمه حكم ما وراء ذلك فيه الحذف لا غير كجمادى اي استثنى عن الالف اذا كانت زايدة رابعة ما اذا كان العين فيه متحركا كجمزى فانه يتعين فيه الحذف الالف ولا يجوز القلب الى واو لو قيل جمزوى كحبلوى كان مستقلا لكون ما قبل الفتحة متحركا في حين خلاف حبلوى فانما قبل الفتحة فيه ساكن وحصول الخفة به قوله فان حكمه حكم ما وراء ذلك اي الرابعة وهي الالف لو اقعة خامسة كجمادى او سادسة كمستدعى فانه يجب فيه حذف الالف قطعا من غير قلب لوجود الثقل بزيادة الكلمة واليا ثالثة تقلب كحبلوى اي تقلب واوا نا طلق ولم يقيد بالواو اكتفاء بما ذكره قبل من صور

القلب واوا واصله عيي فتقلب الياء واوا لاستثقالها بعد آت ويفتح ما قبل الياء لان ما قبلها الكسرة فيه فتحة فهنا اولى لكون آخر حروف علة وفي الرابعة القلب والحذف كقاضي وقاصوي اي الياء اذا وقعت رابعة كقاضي جاز فيه الوجهان احدهما ان تحذف الياء الاصلية الكفاء بالكسرة لاستثقال الكسرة واليا بعد آت فيقال قاضي بالحذف والثاني ان تقلب الياء الرابعة واوا وتفتح ما قبلها ليرتفع استثقال الكسرة واليا بعد آت ويقال قاضوي وانما لم يجز الحذف في الثالثة ليبقى الاسم الثلاثي على حرفين وفي ما وراء ذلك الحذف كمشتري اي فيما وراء الثالثة والرابعة بان يكون خامسة او سادسة ونحو ما يتعين الحذف كمشتري في النسبة اليها مشتري ولا يجوز فيه القلب لاستثقال حروف الكلمة بكونها زايدة على الرابعة مع الواو فلذلك تعين فيه الحذف ونحو مستبق في الياء السادسة وياء النسبة حذف كشافعي اذا كانت الكلمة فيها ياء H نسبة في الاصل كشافعي منسوبا الى شافع ثم صار علما مع ياء النسبة قلبه الاستعمال ثم نسب الى هذا الاسم الذي فيه ياء النسبة فلم يمكن الجمع بين هذه الياء المشددة وبين ياء النسبة اخرى لوجود الاستقال التام فحذفت ياء النسبة الاولى والحق به ياء النسبة فقيل شافعي وكذا كل ياء مشددة كمرمي على الاعرف فان حقه ان يقال مرميّ وسومستثقل في الغاية فحذف الياء المشددة الاصلية والحق به ياء النسبة على القول الاعرف ويقال مرمي وبعضهم مرموي بان حذف احدى ياء المشددة ليبقى الياء الرابعة كقاضي ثم تقلب الياء واوا وتفتح ما قبلها ويقال مرموي وانما كان الحذف في مرمي اولى بخلاف قاضوي لانه يلزم ههنا حذف الياء ثم قلب الياء واوا ففيه مخالفة الاصل من وجهين بخلاف قاضوي فانه ليس فيه الا القلب دون الحذف وسمرة الممدود ثبت منصرفا

الشافعي الشاة التي في بطنها تتبعها احد بنو شافع قوم من بني هاشم منهم الفقيه محمد بن ادريس الشافعي رح ٥

القبر

ونحو شعوبي متأول كاخشوشني وتمعددي فانهما تاولان ايضا فانهما في الاصل فعلان للامرين قول عمر رضي الله عنه اخشوشنوا وتمعددوا اي تشبهوا بمعد في الغلظ وكانوا اهل خشونة في المطعم والمشرب فان المثالين خارجان عن القياس اذ لا يذهب الى الفعل وسماتا ولان بان النسبة الى لفظ الفعل الى معناه كشعوبي على ما ذكروا ونفهم اي النسبة انقسام التانيث الى حقيقي وسوما كان موثرا في المعنى بان جعل اللفظ صفة فان تحقق صار صفة للحوق ياء النسبة اليه فالنسبة اليه حقيقية وغير حقيقي وسوما تعلق باللفظ فحب كلكرسي وبردي فان كرسيا ليس للمنسوب الى شيء والبردي بالفتح نبات معروف وهو ليس للمنسوب ايضا وجاز ان يقال بضم الباء وسكون الراء فان البُرْدي بالضم نقل في الصحاح انه ضرب من اجود التمر وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس واحده كذا اليا كرومي وروم هذا تشبيه ياء النسبة بتاء التانيث فان التاء قد يكون فارقة بين الجنس وواحده كتمرة وتمرة فان التمر للجنس والتمرة للواحد وكذا ياء النسبة للواحد كرومي وروم للجنس وهذا ايضا انقسام للتانيث الى حقيقي وغير حقيقي كالتاء فان التاء قد يجيء للفرق بين الجنس والواحد كالتمر والتمرة فان التمرة للواحد من جنس التمر والتمر للجنس وقد لا يجيء لمجرد الفرق بل للدلالة على التاكيد كالضاربة والضارب فان الضاربة ليس للواحد من الضارب بل كذا ياء النسبة قد تجيء للفرق بين الجنس والواحدة فان الرومي للواحد والروم للجنس وقد لا يجيء لمعنى وخوه فانه لا يطرد هذا في كل ياء النسبة كبصري وبصر مثلا فلذلك نبه عليه المصنف بقوله وكما جاءت اي هذا الفرق قد يجيء في الصورتين بحسب الاستعمال لانه يطرد مطلقا ومنها اي ومن علامات الاسم الكنائية الخصوصية

يعني من خواص الاسم صحة عود الضمير اليه اذ الضمير لا يعود الى الفعل والحرف اذ لو عاد الى احدهما لجاز ان يكون الضمير عاملا لكونه قايما مقام الفعل والحرف فكان يجوز ان

الفعل

انما قال وحرفي لما استقبال ولم يذكر سوف لان ان استقبال استغنى بذكره عن ذكر سوف لان ما يدل على الشيء يدل على ما يدل عليه سلك المعدوم ٥ رع

ان يقال ضرب زيد وهو عمرو اي وضرب عمرو وهو ممتنع لان هذا الضمير اما ان يعتبر فيه جهة الاسمية او لا فان لم يعتبر لم يكن مضمرا اذ المضمر اسم قطعا وان اعتبرت جهة الاسمية كان لزاما بالفعل بان يكون مبتدا ونحوه ولا يستقيم لزاما بوجه ما خال ما كان راجعا الى الفعل معبرا به عنه كما بظهر لك بالتامل فلا يكون له اعراب اصلا مع ان المضمر يستدعي ان يكون له اعراب ما محلي ونحو من كذب كان شرا له اصافا لمكنى عنه المصدر المدلول عليه بالفعل دونه اي هذا دون الفعل بهذا اشارة الى سوال قال الضمير في كان يرجع الى سابق وهو كذب فقد رجع الضمير الى فعل واجاب بان الضمير يرجع الى المصدر المدلول عليه بلفظ كذب فان المعنى كان الكذب شرا له لان هذا الفعل فلم يرجع الضمير الى الفعل بل الى الاسم ونظيره قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان هو لا يرجع الى الفعل بل الى العدل المدلول عليه بالفعل واما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق البارز المتصل من ضمير المرفوع وتاء التانيث ساكنة اما صحة دخول قد فانما كانت من خواص الفعل لان قد اما للتقريب الى الحال او لتحقق معنى الفعل او لتقليل معنى الفعل اي في المضارع فظاهر ان هذه المعاني لا يصح الا في الفعل واما حرفا الاستقبال فلان معناهما وضعا يقتضي الفعل واما الجوازم فمختص بالفعل لوجهين احدهما ان معناها معنى يستدعي فعلا ايضا فان قولك لم يضرب نفي يزيد المضارع الى الماضي وكذا غيره والثاني ان الجزم عبارة عن تغيير يلحق اخر الفعل بقطع حركة كلم يضرب او حرف كلم يغزو لم يرم ولم تخش فظهر اختصاصها بالافعال نظرا الى الجهة اللفظية والمعنوية واما لحوق البارز المتصل من ضمير المرفوع كفعلا وفعلوا فانما اختص هذا بالفعل لان المرفوع البارز يقتضي ان يكون فاعلا متصلا به الفعل والفعل مخصوص بهذا العمل اذ اسم الفاعل وان عمل في المستتر نحو زيد ضارب فان المستتر فاعل لمعنى لكنه لا يعمل في البارز فانك اذا قلت زيد ضارب

للمستتر لا فاعلا لاسم الفاعل فظهور العمل في البارز مخصوص بالفعل اذ المستتر في اسم الفاعل
لا يظهر عمل اسم الفاعل فيه اذ جاز ان تقال المستتر معمول الفعل مقدرا ذ ضارب في
موقع يضرب فلكونه معمولا باعتبار ذلك الفعل المقدر فلم يظهر عمل اسم الفاعل فيه بخلاف
فعلا وفعلوا فانه يظهر عمل الفعل فيه حقيقة ولفظا اذ العمل من خواص الافعال فلا يعمل
اسم الا اذا كان معنى فعل فعلمنا ان العمل لكونه فعلا على الجملة واما قيود الضابط فقوله
بارز يخرج المستتر فانه قد يكون في الاسم كزيد ضارب واما المتصل فيخرج عن
المنفصل فانه قد يلحق الاسم ايضا كهند زيد ضاربته هي واما ضمير المرفوع فيخرج عن
الضمير المنصوب والمجرور فانهما قد يلحقان الاسم بل الحرف كضاربك وضاربه و
بك وبه واما تاء التانيث فقيد بالساكنة اذ المحركة توجد في الاسم كضاربه وانما
اختص الفعل بالتاء الساكنة لانه لما ثبت المسند اليه فيختص بالفعل اذ الاسناد الحقيقي
اصله ان يكون للفعل ثم مثل على الترتيب فقال قد فعل فدخول قد سيفعل وسوف
في حرفي الاستقبال ولم يفصل في الجوازم وفعلا وفعلوا وفعلت للبارز المتصل
المرفوع وقوله في الكتاب وفعلت يحتمل صورة المكنوبة اربعة اوجه احدها فعلت
بضم التاء وبفتحها وبكسرها ليكون امثلة البارز المتصل المرفوع كفعلا وفعلوا و
الرابع ان يسكن التاء ليكون مثالا للتاء التانيث ساكنة ولا اي وللفعل بالمثلثة
احدها المفتوح الاخر كضرب و دحرج وسوا الماضي مثل بمثالين للثلاثي المجرد
كضرب وللرباعي المجرد كدحرج لعلم منها يتشعب عنها من ذي الزوايد كاستخرج
وانطلق واقتدر وتضارب ونحوها قوله وهو الماضي اي وهذا البناء يختص بالفعل
الماضي و يسكن عند الاعلال ومع المتحرك من ضمير المرفوع ويضم مع الواو اي
حق الفعل الماضي ان يكون مفتوح الاخر وانما يسكن لامور عارضة احدها ان يكون
معتلا الآخر كغزا ورمى فان الاعلال يقتضي سكونه كما بين في باب الاعلال والثاني

الفرق

ان تتصل به ضمير مرفوع متحرك كضربت فانه يسكن ايضا ليلا يلزم توالي اربع حركات فيما
هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كالجزء من الفعل قوله وقع المتحرك احتراز عن الساكن
المتصل في مثل ضربا وضربوا فانه اتصل به ضمير مرفوع لكنه ساكن فبقي آخر الفعل
مفتوحا والمرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربه وضربك فانه لا يوجب التسكين
لان المنصوب فضلة فلا يتوالى اربع حركات فيما سوى الكلمة الواحدة وهذا انما يكون
في الضمير فاما المظهر فلا يسكن ايضا معه كضرب عمرو والثالث ان يتصل به واو الضمير
كضربوا اذا قيل الواو ولا يسكن تسكينه ليلا يتوالى ساكنان وانما يضم لمجانسة
الواو والثاني اي الثاني من امثلة الثلاثة ما تعاقب في صدره الزوايد الاربع
وهي الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا كان او مونثا والنون له اي للمتكلم اذا كان معه غيره
والتاء للمخاطب مطلقا ولغايبة المونث والمونثتين والياء لما عدا ها قوله مطلقا
اي التاء للمخاطب سواء كان مفردا مذكرا كتفعل او مثنى كتفعلان او جمعا مذكرا
كتفعلون او مونثا مفردا كتفعلين او مثنى كتفعلان او جمعا كتفعلن فقال مطلقا
ليشمل هذه الصور كلها قوله ولغايب المونث والمونثتين اي التاء فيكون للغايب
من المفرد المونث كهند تفعل والمونثتين كهندان تفعلان دون جمع المونث
فانه بالياء كما سياتي قوله والياء لما عداها اي لما عدا المتكلم والمخاطب والغايب
من المونث والمونثتين فبقي الياء للغايب المذكر مفردا كزيد يفعل ومثنى كالزيدان
يفعلان ونحو الزيدون يفعلون واجمعا مونثا كالهندات يفعلن وقال في التعليق
الياء لما عداها اولى من قولهم الياء للذكر الغايب لصحة قولنا نفعل الله سايشاء واسم
الغايب لا يطلق على الله تعالى معناه ان قولنا لما عداها اي لما عدا المتكلم والمخاطب
والغايب من المونث والموشين و ندرج تحته ما لا يطلق عليه اسم الغايب مما
ليس متكلم او مخاطب نحو نعم الله يزاوفي نظر من

لان الواو والساكنة
بعد الضمة اخف
منها بعد الفتحة

موضوع لما يطلق عليه الغايب لغة ومنع التوقف ان ثبت لانا في اطلاق اللغة و
بحثنا في الدلالة اللغوية لا الدلالة الشرعية والثاني ان المتكلمين يقولون في باب
اثبات الصفات تثبت صفة السمع والبصر لله تعالى قياسا للغايب على الشاهد فقد
اطلقوا الغايب على الله تعالى ولا بعد فيه اذ قد يراد الغايب عن حواسنا وان كان
شاهدا باعتبار العلم فقوله وسمي المضارع اي هذا القسم الذي تتعاقب في صدره
الزوايد الاربع يسمى المضارع من المضارعة وهي المشابهة اذ يشابه اسم الفاعل
باعتبار الحركات والسكنات وباعتبار الدلالة على احد الزمانين من الحال والاستقبال
ولهذه المضارعة اعرب الفعل المضارع كما اعمل اسم الفاعل لهذه المضارعة ايضا ويشترك
بين الحاضر والمستقبل الاولى ان يقول و يشتركان بضم الباء لان الفعل المضارع
يقال انه مشترك بين الحاضر والمستقبل فالفعل المضارع مشترك فمعنى الاشتراك
الاشتراك كما تقول المال مشترك بين زيد وعمرو ولا يستقيم فيه مشترك بكسر الراء
فالطرف بعده وسوبين الحاضر والمستقبل يتعلق بالفعل وسو يشترك وفيه
ضمير راجع الى المضارع اقيم مقام الفاعل ليشترك المبني للمفعول و يزاظاهر واما
اذا قرئ بفتح الباء والاشتراك بمعنى الشارك فضمير التقدير الفعل المضارع
يشترك اي يشارك بين الحاضر والمستقبل وصيغة المفاعلة يقتضي ان يكون
فاعله متعددا كشارك زيد وعمرو الا ان يفسر المضارع بافراده فكانه قال و يشارك
افراد المضارع وح لا يظهر تعقيب قوله بين الحاضر والمستقبل كما لا يظهر شارك
زيد وعمرو بين الدراهم والثياب والمصنف لعله اختار قول الاشتراك من المذاهب
الثلثة اذ قيل سوحقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس وقيل سو مشترك
بينهما ويحتمل ان لا يكون اختار المذهب الاشتراك لان الفعل المضارع يطلق على
كل واحد من المعنيين فهو مشترك في صحة الحاظ قرينة الحاضر والمستقبل والاقتضى

اذ الكلمة انما تصاغ من حروف المصدر فالصيغة باعتبار الحروف لا باعتبار الحركة والسكون اذ هما هيأتان عارضتان للصيغة وليسا من نفس الكلمة وقد ذكر سكون آخر الامر ايضا في قوله وهو موقوف فلعله انما لم يذكره عند قوله الا ان تنزع الزيادة لانه اراد ذكر خلاف الكوفيين فيه فاخره ليذكر الخلاف فيه فكان نزع الزيادة باعتبار الصيغة لا باعتبار هيئة الحركة والسكون وان كان اول المضارع ساكنا فلا يمكن اخذ صيغة الامر منه ليلا يبتدى بالساكن فلا بد من زيادة همزة وصل كاضرب في تضرب كما قال وان سكن زدت بالساكن همزة وصل فمقتول في تضارب اضرب وقوله همزة وصل مفعول زدت وانا وسط قوله ليلا يبتدى لانه علة لا صل الزيادة فقدمها لكونها اهم والاصل في تكرم تاكرم فعلى هذا اخرج اكرم هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان تكرم مضارع للغائب على المخاطب وما بعد الزايد ساكن فكان حقه ان تزاد همزة وصل لكن لا يبدء بهمزة قطع في خواكرم فاجاب بان تكرم في الاصل يتحرك الاول لان اصله تاكرم كتدحرج فعلى هذا اكرم خارج عن اصله مما اوله متحرك كيدحرج من تدحرج وهو موقوف عند اصحابنا والكوفيون على انه مجزوم واصل اللام داخل على المضارع المخاطب كما في امر غير المخاطب ثم حذف اللام للكثرة ثم حذف حرف المضارعة للهرب من الالباس وقد استعمل الاصل من قراء فبذلك فلينفرحوا خلف البصريون والكوفيون في افعال امر المخاطب فذهب البصريون الى انه مبني على السكون وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم وجه البصريين ان الاصل في الفعل ان يكون مبنيا والاصل في البناء ان يكون على السكون وانما أعرب من الافعال ما شابه الاسماء في الحركات والسكنات وفي وقوعه موقعه وفعل الامر لا يشابه الاسم في الحركات والسكنات ولا يقع موقعه اذ يضرب يقع موقع ضارب ويضرب ولا يقع فعل الامر هذا الموقع فبني على السكون على قياس اصل

الافعال ان لها تصرفا بان جئ منها اسم الفاعل واسم المفعول وبان يكون ماضيا ومضارعا وامرا ونحوها وهذا هو الكثير الشايع وقد يعرض لبعض الافعال ان لا يكون له هذا التصرف ويسمى الجامد اى يسمى غير المتصرف الجامد لانه لما كان للاشارة لزم طريقة واحدة لان التصرف حسب الدلالة على الازمنة والانشايي لما لم يكن له دلالة على الزمان لم يعرض له تصرف فمنه اى من الجامد فعلا المدح والذم نعم وبيس والاصل فيهما فعل بكسر العين وفتح الفاء انما قال والاصل فيهما فعل لان هذه الصيغ لما لم يكن على صيغ الافعال ولكونها للانشاء لم يكن لها دلالة على الزمان فكان تقدير فعليتها مشكلا من حيث اللفظ والمعنى فرفع هذا الاشكال بان فعليتها باعتبار اصلها وهو اصل نعم نعم وبيس بيس على وزن حذر فصيغته من صيغ الافعال ولما لم يكن للانشاء في الاصل كان له دلالة الازمنة باعتبار الوضع فقد تحقق فعليتها باعتبار المعنى وهو الدلالة على الزمان باعتبار اصل الوضع ومن حيث اللفظ بكونهما على صيغ الافعال وفعليتها او دلالة اخرى مثل لحوق تاء التانيث الساكنة وعملها في المرفوع بعدها ولحوق الضمير في بعض اللغات اذ حكي نعما وبيسما فيهما اى في نعم وبيس لغات كسر العين مع فتح الفاء بوزن علم وكسرهما اى كسر الفاء وسكون العين وسكونهما كذلك اى سكون العين مع فتح الفاء وكسرها فهذه اربع لغات اما اللغة الاولى فهي على الاصل واما كسر الفاء والعين فلاتباع الفاء العين وطلب التجانس بين الحركتين ثم عرض للغتين التخفيف بسكون العين اما الاولى وهو مفتوح الفاء فتسكن معه العين كلمتث في كتف وكذا الثانية وهو مكسور الفاء والعين سكن عينها للتخفيف كابل في ابل وكذا كل فعل او اسم على فعل ثانيه حرف حلق اما فعل فنحو شهد يجوز فيه اللغات الاربع وكذا الاسم بوزن فعل كفخذ يجري فيه ايضا اللغات الاربع لما ذكرنا من الاختصار بان يكون الثانية حرف الحلق لان لحرف الحلق ثقلا وكان طلب التخفيف

الافعال حجة اخرى لهم انا اجمعنا على ان تزال وتراك مبنيان لقيامهما مقام انزل واترك فلو لم يكن فعل الامر مبنيا لما بنى ما ناب منابه وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم واصل فعل لتفعل وهو معرب كما في امر الغايب وهو ليفعل زيد فانه مجزوم بالاتفاق وهو معنى قوله كما في امر غير المخاطب جعله مقيسا عليه لانه متفق عليه بين الفريقين كما جاء في القراءة المنقولة عن الرسول عليه الصلوة والسلام وبنى ذلك فلتفرحوا بالتاء وكان القياس فافرحوا ثم حذف اللام للكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف ثم حذف حرف المضارعة وهو التاء هربا من الالباس فانه لو بقي وقيل تفعل الالتباس بالفعل المضارع خبرا موقوفا عليه واحتج الكوفيون ايضا على اعراب الامر بالقياس على النهي نحو لتوكل لا تفعل فانه معرب مجزوم قطعا وقد يحمل الضد على الضد فكون امر المخاطب ايضا معربا مجزوما كالنهي يرده بوجه الكوفيين والاولى ضعيفه لانه لو كان في حكم امر الغايب لكان يجب ان لا يحذف اللام كما لا يحذف اللام من امر الغايب قولهم انما حذفت في المخاطب لكثرة الاستعمال قلنا لو كان كذلك لاختص الحذف بما كثر استعماله دون ما نقل نحو اخرج واعلوط كما حذفت النون في لم يكن وقيل لم يكن لكثرة الاستعمال ولم يحذفوه في لم يعص ولم يهن لانهما لم يكثرا في الاستعمال كثرة لم يكن وقولهم افعل متضمن لمعنى اللام الامر يقتضي كونه مبنيا لانه متضمن لمعنى الحرف والاسم اذا تضمن معنى الحرف بنى كاني اين ونظايره فكذا الفعل المضارع اذا تضمن معنى اللام والثانية ايضا ضعيفه لان فعل النهي انما كان معربا لوجود حرف المضارعة فيه وبه شابه الاسم وكان معربا بخلاف امر المخاطب فانه لم يوجد فيه حرف المضارعة فلم يوجد فيه مشابهة الاسم فافترقا ولكل واحد من الطرفين احتجاجات لا تطول الكتاب بذكرها وانما ذكرنا هذا القدر تنبيها على متمسكهم في الخلاف في هذه المسئلة وقد عرض لبعض الافعال ان ارهق طريقة ما

المعنى نقول ولذا اى ولجموده لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء فى لست يعنى لو كان ليس
على قياس الافعال لكان لحوف واذا اتصل به الضمير البارز يقال فيه خفت بكسر الخاء
فكان حقه ان يقال لست بكسر اللام فلما فتح دل على انه ليس قياس الافعال المتصرفة بل هو
لجموده ورد على صيغة الحروف كليت ومنه اى ومن الجامد عسى وسياتى مباحثه
فى باب العوامل وفعليته للحوق الضمائر كعسيتُ وعسيتما وعسيتم ونظائرها فاما
جموده فلمشابهته لعل لاشتراكهما فى معنى الرجاء والطمع ومنه اى ومن الجامد
صيغتا التعجب وهما افعل به وافعل به ولا بد بينيان الامن الثلاثى المجرد مما ليس بمعنى
افعل وافعال خلافا للكوفيين فانهما هو اصل الوان وهو السواد والبياض المراد بالتعجب
ما وضع لانشاء التعجب ولا بد بينيان الامن الثلاثى المجرد اذ ما لا يكون ثلاثيا مجردا لا يخلو
اما ان يكون رباعيا مجردا او ثلاثيا او رباعيا مزيدا فيها اما الرباعى المجرد فظاهر
لان اخذ بناء افعل لا يمكن منه لاخذف بعض حروفه الاصول وهو ممتنع واما فى
فلانه اما ان لحذف الزيادة او لا لحذف فان لم لحذف لم يمكن بناء فان لم لحذف لم
يصغتى التعجب منه وان لحذف اختل المعنى اذ لا بد فى من استخراج وحذف زوايده
لقبل ما اخرجه وشبهه بالتعجب من خرج وقوله مما ليس بمعنى افعل وافعال كرر
النحويون بدل هذا مما ليس بلون ولا عيب والمصنف عدل عنه الى هذه العبارة اى
لا بد بينيان الامن الثلاثى المجرد الذى ليس بمعنى فعله اصلا ان يعبر عنه بافعل وافعال
فخرج عنه الالوان والعيوب لان افعل وافعال بالتشديد فيهما اصل افعال الالوان
والعيوب قال صاحب الصحاح انما صحت الواو فى عور لصحتها فى اصله وهو اعور ثم
حذف الزوايد الالف التشديد فبقى عور يدل على ان ذلك اصله مجئ اخواته على هذا
نحو اسود وبسود واحمر يحمر ولا يقال فى الالوان غيره وكذلك قياسى فى العيوب
اعشى فهو اعشر وعمى وان لم يسمع هذا كلامه ومن الامثلة احمر واحمار

التعجب

تعريفه

الى تشبه ان يكون المراد
كثرة الخروج او كثير
الاستخراج م

وابيض وابياض وابلق وابلاق واصفر واصفار وآقمر واقمار من الاقمر وهو
الابيض واسود واسواد واشهب واشهاب والكمت والكماتة وكذا فى العيوب كاعرج
واعرج وانجز ونظايرها وانما عدل المصنف عن عبارة القدماء لانهم قالوا فى تعليله
انما لم ينيا من الالوان والعيوب فلانهما لا تقبلان الزيادة والنقصان فكانا بمنزلة
اعضاء الشخص لثباتها كاليد والرجل فكما لا يبنى من الاعضاء لكونها امورا مستقرة
ثابتة تعلم بين مما يشابهها هكذا قالوه ولم يرتض المصنف هذا التعليل اذ الالوان قابلة
للزيادة والنقصان فان السواد والبياض وغيرهما من الالوان قابلة للشدة والضعف
ولذلك قالوا هذا اشد بياضا من ذلك ويدل على قبولها للشدة والضعف حتى يستقيم فيه
التفضيل وان كان ستوصل اليه بنحو اشد وابلغ ونظايرهما واختار المصنف هذه
العبارة لان اصل الالوان والعيوب ان يكون على صيغة افعل وافعال بالتشديد فيهما
كما ذكرنا امثلتها وهذه الصيغة ليس بثلاثى مجرد فلا يمكن بناء الصيغتين من
نحو احمر واحمار الا بعد حذف شئ من الاصول وهو ممتنع فان قلت فعلى هذا كيفى
قوله ولا بد بينيان الامن الثلاثى المجرد فان نحو افعل وافعال ليس من الثلاثى
المجرد فكان مستغنيا عن قوله مما ليس بمعنى افعل وافعال قلت انما كان يستغنى
عنه لو قال مما ليس على صيغة افعل وافعل ولم يذكر كذلك بل قال مما ليس بمعنى افعل وافعال
فقد يكون ثلاثيا مجردا وهو بمعنى افعل وافعال لا على صيغتهما وغرضه ان غالب صيغة
الالوان والعيوب مما افعل وافعال فلو لم يذكر هذا القيد واكتفى بالاول لكان
حقها ان يبنيا من نحو عرج وعمى وعور لانها ثلاثيه مجردة فذكر انها انما يبنيان
من الثلاثى المجرد اذا لم يكونا بمعنى افعل وافعال فان عور وان كان ثلاثا كان
بمعنى افعل وافعال فلم يذكر هذا القيد لكان ينبغى ان يصح بناء التعجب من نحو عرج
واجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض لانهما

اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ايضهم سربال طباخ وانشدوا ايضا جاوية
فى ذرعها الفضفاض ابيض من اخت بنى اباض وجاء فى شعر المتنبى لانت
اسود فى عينى من الظلم وقالوا لما جاء منها افعل التفضيل جاء بناء صفتى التعجب
ايضا لانهما متساويان واما الاستشهادات فضعيفة لانها من ضرورة الشعر
لانى سعة الكلام فكون نادرا وقولهم لانهما اصلا الالوان والعيوب ممنوع وبعد تسليمه
فدليل المنع على ما ذكرنا قايم فيهما وان كان من اصول الالوان وتوصل فيها وراده غير اشد
وابلغ نحو ما اشد دحرجته وما ابلغ سواده يعنى انه قد يراد التعجب من الرباعى والمزيد فيه م
ثلاثا او رباعيا فان معنى التعجب لا ينكر فيهما فان لم يكن لهما صيغة لم يمكن التعبير عن
التعجب فى هذه الامور فان التعبير عن التعجب لا يتعين ان يكون باحدى هاتين الصيغتين
بل قد توصل لفعل يصح منه بناء الصيغتين من نحو الشدة والقوة والكثرة والزيادة
فيقال ما اشد دحرجته واستخراجه وعلمه وما اقوى اوما ازيد اوما ابلغ ونظايرها
وقد شذ ما اعطاه وما اولاه بهذا جواب عن سوال مقدر وهو ان ما اعطاه لم لجئ فعل
ثلاثى بل فعله اعطى يعطى وكذا ما اولاه فعله اولى يولى فكيف بنا من غير فعل الثلاثى
المجرد فاجاب عنه بشذوذه وما فان قلت ذكر ان افعل لا يمكن بناءه من غير الثلاثى المجرد
فاذا لم يمكن فكيف جئ الشدوذ قلت قد ذكر من قبل ان غير الثلاثى اما ان لحذف منه
الزايد اولا لحذف قلنا لحذف واذا لحذف امكن بناء الصيغة غايته انه يلبس والالتباس
لا يوجب الامتناع بل قد يقع الالتباس على الشذوذ ويكون من الفاعل دون المفعول
الا ما شذ نحو ما اشهاه وما امقته اى الاصل ان بنيا ممعنى الفاعل لانه لو جئ بمعنى
المفعول لالتبس فى نحو ما اضربه فى ان المراد ما اشد مضروبيته او ضاربيته
فبنى من الفاعل لانه الاصل والاقوى ومع هذا فقد جاء على الشذوذ نحو ما اشهاه

شئ جعله فاعلا بتقدير والفعل مسند الى ضمير ما ثم شرع فى اعراب الصفتين فقال ما
ما افعله اسلة شئ افعله يعنى ان ما نكرة بمعنى شئ وافعل فيه ضمير هو فاعله يرجع الى شئ
وهو معنى قوله والفعل مسند الى ضمير ما وقيل انما موصولة وافعله صلته والموصول
مع صلته مبتدا والخبر محذوف اى الذى افعله حاصل وقيل اصله ما لا سعة بها بمعنى
اى اى شئ احسن زيدا اى جعله حسنا وبهذه الوجوه باعتبار الاصل يعنى ان اصلها
فى الاعراب هذا لا ان هذا المعنى المراد الان لمعناه انشاء التعجب وما قدر فى الاصل
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولا يكون معنى الانشاء وقال بعضهم اى اقدره
هذا الاصل لتصحيح الاعراب ثم نقل الى معنى التعجب بهذا الحكم مطرد وهو ان الشئ
اذا نقل من حال الى حال كان اعرابه بحسب المنقول عنه ومعناه بحسب المنقول اليه
ومعنى افعل به صار ذا كذا والمجرور مرفوع معنى ولا ضمير فى الفعل واللفظ على الامر
والمعنى على الخبر تقديرا واحسن منه ان يكون المعنى صفه بالفعل على زيادة الباء
او صيرة ذا كذا على التعدية ثم شرع فى معنى افعل به واعرابه باعتبار الاصل فقال
معنى افعل به صار ذا كذا وبهذا المجرور مرفوع من حيث المعنى على انه فاعل لحركبى باسم
شهدا فلا ضمير فى الفعل حينئذ لان تقدير احسن بزيد احسن زيد لكن لفظه
على الامر والمعنى على الخبر وبهذا الاصل ايضا تقدير وى لا ان معناه احسن زيد بمعنى
صار ذا كذا احسن كما جئ قولهم كن فلانا اى انت فلان وكما جئ فى عكسه زعمة
فى ان اللفظ خبر والمعنى امر بمعنى الدعا اى اللهم ارحمه وانما قدر بهذا الاصل
لتحقيق اعرابها كما ذكرنا فيما ذكرنا ثم ذكر المصنف ان الاحسن والاليق ان يبقى
الامر بحاله فاحسن امر ماخوذ من احسن الشئ اى جعله حسنا ووصفه بالحسن
فمعنى احسن به اجعله حسنا وصفه بالحسن فالباء زايدة لان احسن الشئ
يتعدى بنفسه فكان حقه احسنه لا احسن به وهذا

احسن الشئ اى صار ذا احسن فمعنى احسن صار ذا حُسن فجئ بالباء للتعدية اى صيّره ذا احسن فعلى الوجهين صيغة الامر باقية على حالها و نقل الى انشاء التعجب انما كان بهذا الوجه اولى لان الوجه الاول وسوء فهم معنى افعل صار ذا كذا يحتاج فيه الى تحملات احدها اخراج الامر عن وضعه الى الخبر و الثانى ادخال الباء على الفاعل و الثالث تجريد صيغة امر المخاطب عن استتار الضمير فيه و الرابع انهم نقلوا فى هذا الوجه صيغة الامر الى الخبر ثم حكموا بان الصيغة المنقول اليها غير مراد اضافى فينقل من الخبر ايضا الى الانشاء و هذا تطويل للمسافة و اما هذا الوجه الذى اختاره المصنف فسالم عن التحملات الاربع لبقاء صيغة الامر بحاله و عدم ادخال الباء على الفاعل و ابقاء ضمير المستتر فى فعل الامر و قصر المسافة فى جعل الامر بمعنى الانشاء دون ان يجعل بمعنى الخبر ثم نقل الى الانشاء فلذلك كان احسن و ابلغ ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الوحدة و لهذا لم يصرف فى الجملة التعجبية بتقديم و تاخير و فصل بها اجراء عن سؤال و هو ان المقابل ان يقول غاية ما قدرتم ان هذه الصيغة نقلت الى معنى الانشاء و هذا لا يقتضى ان لا يتغير بحسب الضمائر فان صيغ الانشاآت قد تتغير بحسب الضمائر نحو بعت بعتما بعتم مع انه للانشاء و نظائره فاجاب بان هذا الكلام جرى مجرى المثل و حق الامثال ان لا تغير بل تحكى على موردها الاصلى فلهذا اى فلكونها جاريا مجرى المثل ثم تغير الجملة التعجبية عن هذا الوضع فلم تتصرف فيها بتقديم و لا تاخير و لا فصل اى لا يقال زيدا ما احسن و لا ما زيدا احسن و لا بزيد احسن ثم استثنى ما جاء من الفصل بالظرف فى نحو ما احسن بالرجل ان فعل كذا فقيل من ما احسن و ان فصل بالظرف لان الظروف يتسع فيها بما لا يتسع فى غيرها كما اجيز الفصل بين المضاف و المضاف اليه بالظرف دون غيره و نظائره من الاتساعات و قال و قد اجاز الفصل بالظرف نحو ما احسن بالرجل ان منطلقا كان و جازما كان احسن زيدا للدلالة لفظ المتعجب منه اشبه ايراد و سوان كان وقع

فصلا بين ما و احسن و هو ليس بظرف فاجاب عنه بانه جوّز للدلالة على المخبّ كان التقدير ما احسن فى الزمان الماضى فهو على التحقيق بمعنى الظرف لان كان هذا قولك فى الزمان الماضى فقد رجع الى معنى الظرف تقديرا و انما حسّن ما كان احسن زيدا و لم يحسن ما اصح ابرده و ما امسى اداءها لان فعل التعجب لم يكن فى الاصل يدل على زمان بعينه كما يدل الصباح او المساء عليه فلم يكن اصح تقويا له للدلالة لفظ الزمان المعين فلم يطابق كما طابق كان معنى المضى الذى يدل عليه اصل فعل التعجب و اما علامة الحرف فالتعرى عن علامات اى عن علامات الفعل و الاسم لما كان امتياز الحرف من الفعل و الاسم بقيد عدمى و هو انه لا يدل على معنى فى نفسه جاز ان يكون علامته ايضا باعتبار قيد عدمى و هو التعرى عن علامة الفعل و الحرف ثم انه اى ابن الشان قد يجرى بينهما التاليف اما على وجه الاسناد و هو تركب الكلمتين او ما يجرى مجراها حيث تفيد السامع و يسمى كلاما و جملة لما ذكر مفردات الكلم قال قد اتفق ان الكلم التاليف اما اسناديا او غير اسنادى اما الاسنادى و هو تركب الكلمتين بحيث تفيد السامع فايدة يحسن السكوت عليها و هذا يسمى هذا المولف كلاما و جملة و قوله او ما يجرى مجراهما يريد به انه قد تالف الكلام من كلمتين فقط كزيد قايم و قد تالف من مفرد و جملة واقعة موقع المفرد نحو زيد ابوه قايم فان التركب من اكثر من كلمتين لكن الجملة راجعة الى المفرد اى زيد محكوم عليه بهذه الجملة و هو فى حكم المفرد اذا الاسناد انما هو بين الكلمتين فى التقدير و اما ما تتعلق بالمحكوم به فهو خارج عن الاسناد بل هو من متعلقات المسند به فالاسناد ليس الا بين المفردين فى الحقيقة و لخفاء ان يريد ان التركب قد يكون بين الكلمتين ملفوظتين و قد يكون بين ملفوظ و مقدر [illegible]

بيان علامات حرف

الفرق بين الكلام و الجملة ان اعم من الكلام لان المركب المفيد على الاسناد جملة سواء دخل ما يشاء من سمعه السكوت عليه كطلع زيد او لم يدخل و الكلام لا تطلق الا على ما يصح السكوت عليه فافهم

فان الملفوظة ليس الا احدى الكلمتين و اما الكلمة الاخرى فضمنية فيريد بالجارى مجرى الكلمتين ما لا تكون ملفوظا بها كما قوم و تقوم لكن كان الاولى حينئذ ان تقول الكلمتين ما لا تكون ملفوظا بهما كما قوم و تقوم لكن كان الاولى لفظ الكلمتين انهما اعم من الصريحتين و غيرهما فيكون المطلق قسيما للمقيد لصحة اطلاق الكلمتين على القسمين على الجملة و كان الاولى ان تقول الافادة بالحسن السكوت عليه ليخرج التركيب التقييدى كغلام زيد و زيدا الضارب على الصحة لا على الخبر و لعله انما اطلق لانه حصر هذا القسم فى الاقسام الاربعة للجملة على ما ياتى و كلما يفيد ما يحسن السكوت عليه فكانه اكتفى بالامثلة المذكورة للجملة و هى اربعة فالفعليه نحو خرج زيد او اسمية نحو زيد قايم او زيد ابوه قايم و شرطيه نحو ان تكرمنى اكرمك و ان كان منى كان زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب و ظرفه نحو ما فى الدار او قد امك زيد بمعنى حصل فيها ثم شرع فى تقسيم الجملة الى الاربع المذكورة و وجه حصر الجمل فى الاربع ان الجملة اما ان يكون فى اولها ظرف او ما تقوم مقامه اولا و الاولى هى الظرفه و الثانى اما ان فى اولها اداة شرط اولا و الاولى هى الشرطية و الثانية اما ان يجب تقديم المسند لفظا او تقديرا على المسند اليه اولا و الاولى هى الفعلية كقام زيد و هيهات الاخوة و قايم الزيدان على مذهب المصنف و الثانية الاسمية نحو زيد قايم و زيد ابوه قايم و زيد قام و زيد فى الدار و زيدا ان تكرمه اكرمك و انما قدم الفعليه فى الكتاب على الاسمية لان الاصل فى الاسناد الفعل و الاصل فى المسند اليه الفاعل و انما قدم الاسمية على الشرطية لان اصل الجملة ان يكتفى فيها بمسند و مسند اليه و الاسمية و الفعلية كذلك و اما الشرطية فلا يكتفى فيها بهما بل [illegible] جملتين و قد يكون الجزاء اسمية و فعليه فتقديم معرفة الاسمية

هل ان تقدم الفعلية فى الذكر على الشرطية هو الوضع الطبيعى لتقدم الجزء المركب طبعا على الشرطية من الفعلية

من جملتين كقولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان من متصلتين كقولنا كلما كان كلما كان الشئ انسانا فهو انسان حيوان فكلما كان لم يكن الشئ حيوانا لم يكن انسانا من جملة و متصلة كقولنا ان كان الشمس طالعة فوجود النهار و كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود من متصلة و جملية كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار لازم لطلوع الشمس

و الفعليه عليها هو الواجب تقديما للجزء على الكل و انما قدم الشرطيه على الظرفه لان الشرطيه تحقق صورة الجملة فيها لفظا و اما الظرفه فتحتاج الى تقدير و الظرف قد يكون تقدير المفرد عند بعضهم فيحقق الجملة فى الشرطيه اظهر فلذلك قدمه على الظرفه هذا و جه ترتيب الجمل على ما ذكره فى الكتاب و ذكر فى الاسميه مثالين احدهما ان يكون الخبر مفردا و الآخر ان يكون جملة و ذكر فى الشرطيه ايضا مثالين تنبيها على ان الشرطيه قد تتركب عن جملتين خوان تكرمنى اكرمك و قد يتركب عن شرطيتين كقوله ان كان منى كان زيد يكتب فهو يحرك يده و هذه شرطيه وسمى المقدم و تاليها جملة اخرى شرطيه و سمى قوله فمتى لم يحرك يده لم يكتب و انما لم يذكر المركب من الجليه مقدما و المتصلة تاليا و بالعكس لانه لما ذكر الجملتين و المتصلتين كان معرفة المركب منها واضحة و ذكر فى الظرفة ايضا مثالين احدهما ان يكون الظرف ملفوظا فيه فى نحو ما فى الدار زيد و الآخر و الآخر ان يكون فى مقدرا فيه نحو ما قد امك زيد و هذا المثل اولى من قولهم فى المثل بالظرفه زيد فى الدار لانه متردد بين كون الخبر مفردا و جملة للاختلاف فى تقدير متعلق الظرف و اما الظرف فى المثالين المذكورين فى الكتاب فمتعين كونه مقدرا لجعله لانه وقع صلة للموصول و قوله او قد امك زيد يريد به ايضا قد امك زيد ليقع الظرف ايضا صلة و تعين لتقديره بجملة و قد يكون لا على وجه الاسناد نحو عارف زيد على الاضافة او زيد العالم على الوصف او ما اشبه ذلك اى من المركبات التقييدية و لا يسمى كلاما و لا جملة هذا ظاهر و لكن فى لفظ ادنى جزازة اذ كان حقه ان نقول و اما ان لا يكون على وجه الاسناد او لا يكون على وجه الاسناد ليكون معادلا لا اما الاولى و هو قد ذكر بلفظ و قد يكون دون اما و او و لكن قد ذكر المصنف فى آخر الكتاب فى بحث الحروف الناصبة

اذا كان فى الكلام عوض من تكريرها وانشد فيه قوله فاما ان تكون اخى بصدق
فاعرف منك غثى من سمينى والا فاطرحنى واتخذنى عدوا اتقيك وتتقينى
فلعله جعل قوله اخى بصدق عوضا من التكرير وان لم يكن عوض من التكرير متضمنا
بشرط وجزاء كما مثل به فى البيت واعتنا النحوى برعايه هيات لازمة للكلم بعد
التركيب على ما قلنا وتها حسب المواضع وحاصلها يرجع الى انها اختلاف وآخر
كلم دون كلم لاختلاف اشياء معهودة فعليه البحث عن صورة الاختلاف وهى
ابن الحاجب ابو الحسين
العوامل
الاعراب وما فيه الاختلاف وهو المعرب وما به الاختلاف وهو العامل وما
الاختلاف وهو المقتضى يعنى ان الكلم اذا ركبت تعرض لها هيآت لازمة من
الاختلافات الحادثة بالحركات والحروف وهذه الهيآت لازمة بعد التركيب
لان سبب الاختلاف هو التركب اما لفظا او تقديرا فى صلها اى حاصل الهيآت
يرجع الى اختلاف اواخر الكلم لاختلاف اشياء معهوده وهى المعانى المقتضية
للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة ويحتمل ان يريد بالاشياء المعهودة
العوامل كما قال فى المفصل ويختلف آخره باختلاف العوامل والباء قريب
جهة السببية
من اللام لان احدهما للسببيه والآخر للعليه وهما متقاربان وايضا الاشياء
المعهودة اظهر فى العوامل من المعانى المتخيلة المقدرة فعلى كل تقدير يلزم عدم
المنتبه اما على العلة الغائية ان حملنا الاشياء على العوامل او على الفاعلية
ان حملنا الاشياء على المعانى المقتضية فان قلت الفاء فى فعليه تقتضى ان
يكون هذا شيأ من الكلام السابق وهو لا يدل على جميع العلل كما ذكرنا قلت
لو ذكرا الاختلاف وحده كان كافيا فى طلب البحث من علة الاربع فكيف وقد
اى مع هذه الصورة
ذكر بعض العلل مع الكلام الاول وقوله فى الاولى هيات اشارة الى الصورة
اشارة الى المادة والمواضع ايضا اشارة الى المادة اذ المراد بالمواضع
اى هذه المادة
الاعراب
الحروف

بيان المعرب

المرفوعات والمنصوبات والمجرور وقوله على تفاوتها اى تفاوت الكلم وهيآتها
بحسب المواضع اشارة الى الجمل الاربع من الفعليه والاسميه والشرطيه والظرفيه
ثم لما كان لكل ما يوجد من المركبات علل اربع من الفاعليه والماديه والصوريه
والغائيه بين ان الاختلاف ايضا له علل اربع اما الصوريه وهى الاعراب اما المادية
فهى المعرب اذ تقع فيه الاختلاف واما الفاعليه على الشبه فالعامل واما الغائية
فالمعانى المقتضيه وهو محقق حسن واما سوق الك الاربعة بعون الله سبحانه
وتعالى مبينة فى اربعة اقسام وجه الترتيب بين الاقسام انه لما كان اعتناء
النحوى واهتمامه برعايه الهيآت وهى الاعراب كان تقديم صورة الاختلاف هو
الواجب تقديما لما به العنايه على غيره ثم لما كانت الهيات لا تقوم بنفسها بل
تحتاج الى محل ومادة تقوم بها جعل العلة الماديه وهو المعرب تاليا للقسم الاول
لتقوم الصورة بالمادة واما قدم الفاعليه وهى العامل على الغايه وهى المقتضى
وان كانت الغايه متقدمة فى الذهن على الفاعلية لانها فى الوجود متاخرة
فلما ترتب الوجود وتقدم الفاعليه على الغايه واما ذكرنا هذا البحث وان
كان خارجا عن الصناعة لتوقف لفظ الكتاب وبيان ترتيب عليه القسم الاول فى
الاعراب ووجوهه فى الاسم الرفع والنصب والجر ويكون لفظا وتقديرا ولفظا ويقدر
بحركة او حرف اى المعرب قد يكون اعرابه لفظيا فى الرفع والنصف والجر بحركة كزيد
وقد يكون تقديريا فى جميع احواله الثلاث بحركة كعصا وقد يكون لفظيا بحرف
فى جميع احواله كالاسماء الستة وقد يكون تقديريا فى الثلاث بحرف كعصا
كصالحوا القوم وقد يكون لفظيا وتقديريا بحركة كقاض فان نصبه لفظى ورفعه
وجره تقديريان او لفظيا وتقديريا بحرف كمسلمى وان رفعه بالواو وتقديرى
ونصبه وجره ما لياء لفظيان فالحاصل ان الاعراب قد يكون لفظيا فى جميع

الاحوال اما بالحركة واما بالحرف وقد يكون تقديريا فى جميع الاحوال اما بالحركة
واما بالحرف وقد يكون لفظيا فى بعض الاحوال وتقديريا فى بعضها اما بالحركة
واما بالحرف فهذه ستة اقسام وقوله لفظا او تقديرا شامل على الاربع لان
التقدير بحركة او حرف وقوله او لفظا وتقديرا شامل على الاخيرين لقوله
بعد ايضا بحركة او بحرف فاعرابه لفظا بحركة لفظا فما آخره صحيح او جار مجراه
هذا شروع فى الاقسام الستة المذكورة فالاول ما اعرب لفظا فى جميع احواله
بحركة وهو ما آخره صحيح كرجل او جار مجراه يعنى ما يكون آخره واوا او ياء
ساكنا ما قبلها كدلو وظبى وهو ملحق بالصحيح فى ان اعرابه لفظى بحركة ثم ان
كان منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع فاما يضم رفعا والفتح نصبا والكسرة
جرا نحو جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والا فبالضمة رفعا والفتحة
او الكسرة نصبا وجرا نحو هذا احمد ورايت احمد ومررت باحمد وجاءتنى
مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات اجراء للمفرع على وتيرة الاصل
هذا تقسيم لهذا القسم المذكور وهو ما اعرب لفظا بالحركات اى بهذا القسم
اما ان يتم حركاته الثلاث لفظا او لا يتم بل يحل لفظه نصبه على جره او جره على
نصبه فالتام ما يشمل على قيدى كونه منصرفا وكونه غير ملحق به الف وتاء للجمع
فهذا يتم حركاته الثلاث فان زيدا منصرف لم يلحق به الف وتاء فله الحركات الثلاث
كما ذكرنا قوله والا اى وان لم يكن منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع وانما
هذا المركب اما ان يكون بانتفاء الانصراف وهو غير المنصرف او بانتفاء غير الملحق
به اى يكون ملحقا بمسلمات فذكر القسمين وقد يكون بانتفاء المجموع بان يكون
غير منصرف فى الاصل الحق به الف وتاء كرنبات فحكمه حكم مسلمات فلذلك لم
يذكر مثال هذا فغير المنصرف اعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وحمل الجر على

الفتحة

الفتحة والملحق به كمسلمات اعرب بالضمة رفعا وبالكسرة جرا وحمل النصب فيه
على الجر كما سيأتى وقوله اجراء للمفرع على وتيرة الاصل علة لكون اعراب الجمع
فى المؤنث غير تام ويحتمل ان يكون ايضا لكون اعراب غير المنصرف ناقصا غير
تام اما الاول فلان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم على ما سيأتى و
جمع المذكر ليس الا وجهان من الاعراب فاعرب الفرع وهو جمع المؤنث فى كونه
معربا بوجهين ايضا وعلى وتيرة الاصل وان كان الاصل معربا بالحرف واما الثانى
وهو كونه علة لاعراب غير المنصرف بالوجهين فتقريره ان غير المنصرف فرع الفعل
لمشابهته له على ما سنذكره فى الفعل وهو اصل المشبه به لم يكن فيه الكسرة فاجرى
الفرع وهو غير المنصرف على وتيرة الاصل فى قطع الكسرة عنه ويحتمل تقريره من
وجه آخر وهو ان يقال غير المنصرف فرع اذ الاصل فى الاسم الانصراف و
بعض الاسماء المنصرفة لم يتم له العلامات الثلاث لجمع المذكر السالم والمؤنث
السالم والمثنى فلم يعرب غير المنصرف بالحركات الثلاث اجراء للمفرع على وتيرة
الاصل فى كونه غير تام المعلوم وانما حمل النصب على الجر فى جمع المؤنث ليكون
على وتيرة الاصل وهو جمع المذكر السالم اذ قد حمل فيه النصب على الجر لان
بين النصب والجر مواخاة ليست بينه وبين الرفع لانهما فضلتان فى
الكلام ولان لفظهما مشاركان كثيرا كما فى المضمر نحو رايتك ومررت
بك واما غير المنصرف فقد حمل فيه ايضا الجر على النصف للمواخاة المذكورة
وتمام تقرير فى باب غير المنصرف واعرابه تقديرا بحركة فما آخره الف مقصوره
نحو عصا او مضاف الى ياء المتكلم مفردا او جمعا اعرابه بحركة نحو علامى على اى
والاعرف انه مبنى وبعضهم الاول قولهم مسلماى ومسلمى بالاعراب هذا قسم آخر
للمعرب بالحركة لكنه تقديرى وهو ما آخره الف مقصوره سواء كانت الف

تانيث كحبلى او منقلبة كعصا لان الالف لا تقبل الحركة وكذا ما اضيف الى ياء المتكلم
سواء كانت مفردة كغلامى او جمعا موصوفا بان اعرابه بحركة كمسلمات اذا اضيف
الى ياء المتكلم فيقال مسلماتى فان اعرابه ايضا بحركة تقديرا واحترازا عن جمع
المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم بقولك جمعا اعرابه بحركة وانما كان
المضاف الى ياء المتكلم معربا لانتفاء اسباب البناء فيه وسوف نبين سبب ما لا تمكن
وبعضهم على انه مبنى ومستندهم اما عدم ظهور الاعراب فيه او اكتساب البناء
من المضاف اليه وهو مبنى والوجهان ضعيفان اما الاول فلان جميع ما عدد معربا
بتقدير كعصا ونحوه بهذه المثابة وعدم ظهور الاعراب لا يوجب البناء واما الثانى
فلان الاضافة الى المضمر لو كانت توجب بناء لبنى المثنى اذا اضيف الى ياء المتكلم
ولبنى جمع المذكر اذا اضيف الى ياء المتكلم وسيأتى معربا بدليل مسلمائى فانه معرب
بالالف حال الرفع وبدليل مسلمىّ نصبا وجرًا وقوله مسلمىّ ينبغى ان تقيد الميم
فيه بالفتح والكسر لشمل نصب المسمى وحره ونصب جمع المذكر وجره واما رفع
الجمع فلم يستدل به لان اعرابه غير ظاهر لانه تقديرا بالواو فلا يمكن فيه الالتزام
بما ظهر ولفظ المصنف يشعر بترجح البناء فى المضاف الى ياء المتكلم ووجه
غير ظاهر سوى ما ذكرناه وزيفناه ولعل مراده انه اشهر لانه ارجح ولذلك قال
والاعرف انه مبنى ولم يقل والاظهر وبه يشعر لفظه فى التعليق والاكثرون
على انه مبنى لكن فيه نظر اذ قال المغنى وغيره وذهب قوم الى انه مبنى فكونه
مذهبا للاكثرين محل نظر ومنه اى ومما اعرب تقديرا ما فيه اعراب محكى جملة
منقولة كان او مفردا نحو تابط شرا وقول اهل الحجاز من ازيدانى استعلام
من تقول رايت زيدا وخمسة عشرا على احتمال ان نجعل منه فمن بقيه على
الفتح يعنى كل اسم كان معربا فى الاصل وحكى ذلك الاعراب فاعرابه تقديرى

فصار تا بمنزلة بعلبك فاعرب مثله والثانى ان يكون معربا بتقدير اما اعرابه
فلاستفاء موجب البناء لما ذكرنا والتقديرى فلانه قبل التسمية كان مبنيا
واذا انتقل ينبغى ان يحكى البناء ايضا كالمحكى الاعراب فى المنقولات وحكاية البناء
ما نعة من اعرابه لفظا وكان اعرابه تقديرا فان قلت فلم تعين الاعراب المحكى
لفظا فى تابط شرا وجاز فى خمسة عشر ترك الحكاية وجواز الاعراب لفظا قلت
كان الواجب فى الصورتين ان يعرب لفظا لانتفاء موجب فيهما لكن فى خمسة
عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه حينئذ يترك بناء الى اعراب بخلاف
تابط شرا فانه اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب آخر فيحتمل ان يجوز
العدول عن البناء الى الاعراب وللجواز العدول عن اعراب الى اعراب آخر فوقت
به الحكاية واعرابه لفظا وتقديرا بحركة فيما آخره ياء مكسور ما قبلها نحو جانى القاضى
ومررت بالقاضى بالاسكان ورايت القاضى بالفتح وقد جاء الاسكان
ايضا هذا هو قسم آخر من الاقسام الستة للمعرب وهو ما اعرب بالحركة
لفظا فى بعض احواله وتقديرا فى بعضها كالمنقوص وهو ما آخره ياء مكسور
ما قبلها وانما جعل فى الرفع والجر تقديرا لثقل الضمة والكسرة على الياء
واعرب لفظا فى النصب نحو القاضى لخفة الفتحة على الياء كما ذكرت قلت ليس علة
قلب الياء الثانى رحى استثقال الفتحة على الياء بل توالى المثلين وهو كون الياء
مفتوحة مع فتحة ما قبلها والمنقوص مفتوح لكن ما قبله مكسور فتوالى المثلين
يوجب ثقلا وانتفى فى قاض فلذلك لم يتلفظ بالفتحة فى رحى وانما مثل المنقوص
المعرف باللام مع ان حكم غير المعرف حكمه ايضا فى الاعراب اللفظى والتقديرى
نحو جانى قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا لان الغرض ذكر سكون الياء
فى الرفع والجر وفى المعرف باللام والمضاف ايضا بقى الياء فى الحالتين ساكنة

سواء كان فى الاصل جملة ونقل الى العلم كتابط شرا او كان مفردا كمن زيدانى استعلام
من تقوله رايت زيدا اما تابط شرا فكان فى الاصل جملة دالة على نسبة التابط الى
الاخذ بالابط اى سحص وشرا مفعول تابط وبنيه الجملة باعتبار الحكاية لا اعراب
لها واما اذا انقلت وجعلت علما فكل واحد من جزئيه بمنزلة الزاء من زيد وهو
اسم علم كبعلبك فكان حقه ان يعرب كما يعرب بعلبك بالرفع وغيره فكان
حقه ان يعرب تابط شرا ويقال جاءنى تابط شر لكن لما كان اعرابه محكيا
حكى لفظ الجملة للذلالة القصد فى الاصل فكان شرا منصوبا بالمفعولية فلم
يمكن اعرابه لفظا لتعذر اعرابين لفظيين على كلمة فاعرب تقديرا لتعذر
الاعراب لفظا وكذا زيدانى من زيدا فان نصبه لحكاية النصب فى مفعول رايت فلم
يمكن اعرابه لفظا فجعل اعرابه تقديرا وسياتى مباحث من زيدا على الحكاية مستوفاة
انشاء الله تعالى فان قلت فما الفرق بين اين وكم ومنذ ونحوها من الاسماء
المبنية وبين بنيه حيث جعل اعراب تلك المبنيات محليا واعراب بنيه تقديريا
قلنا الفرق ان المبنيات لا يمكن تقديرا لاعراب فيها لقيام علة البناء فى
الحال بخلاف المحكيات نحو تابط شرا فانه لما نقل الى العلمية لم يبق علة البناء
فيه فكان اعرابه لازما وتعذر لفظا فيجب ان تقدر فيه الاعراب وكذا زيدانى
من زيدا معرب لا موجب للبناء فيه واعرابه اما لفظى او تقديرى وتعذر
اللفظى فتعين التقديرى فلذلك قال المصنف ما فيه اعراب محكى اى كان الاكم
معربا فى الاصل بخلاف المبنى فان اعرابه محلى لامتناع كون الاعراب فيه لفظا
وتقديرا مع قيام موجب البناء واما نحو خمسة عشر اذا جعل علما فيه وجهان
احدهما ان يعرب لفظا ويقال جاءنى خمسة عشر بضم الراء ورايت خمسة عشرا لان
علة البناء كان تضمنه لحرف العطف وانعدت بهذه العلة فجعل علما اذ الكلام انتزاجيا

لفظا واما فى النكرة فتسقط الياء لفظا فكون السكون مقدرا على الياء المحذوفة
فاراد ان يصرح بالياء لفظا فكان التمثيل بالمعرف اظهر وقوله وقد جاء الاسكان
يعنى قد جاء الاسكان ايضا فى حال النصب حتى قبل انه من احسن الضرورات
نحو كان ايديهن بالقاع القرق ايدى جوار يتعاطين الورق وقوله ولو ان ابى دارم
بالمدينة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا وقوله مهلا بنى عمنا مهلا موالينا
لا تنبشوا منا ما كان مدفونا وكذا فى المثل القوس باريها ولما كان
الاسكان كثيرا فى الكلام قال المصنف قد جاء ولم يقل قد تجئ ليلا يتوهم القليل
واعرابه لفظا حروف فى الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم وهى ابوه واخوه
وحموها وهنوه وفوه وذو مال فانها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرًا
فى الاكثر هذا قسم آخر من اقسام المعرب وهو ما اعرب لفظا فى جميع احواله
حرف وهو اقسام احدها الاسماء الستة بشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم
احترز بمضافة عما اذا كانت مفردة نحو اب واخ فان اعرابهما بالحركات لفظا
وبقوله الى غير ياء المتكلم عما اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو ابى واخى فان اعرابه
بالحركة تقديرا او يكون مبنيا كما ذكرنى غلامى واراد بالاسماء الستة غير المصغرة
واكتفى بالامثلة المذكورة فى الكتاب اذ تمثل بالمكبرة وانما قال حموها لان الاحماء
اقارب زوج المراة فيكون مضافا الى النساء اذ حموها معناه قرب زوجها
وانما قال فى الاكثر اى اعرابه بالحروف على وجه المذكور وهو مذهب الاكثر
وفيه اختلافات كثيرة بين لغاة وفيه لغتان اخريان احديهما اعرابها
بالحركات قياسا على حالة الافراد قال الشاعر سوى ابيك الادنى فان محمدا علا
كعلى يا ابن عم محمد اذ لم يقل سوى ابيك بل اعربه بالحركة واللغة الثانية جعلها
بمنزلة المقصورة باعادة لامها قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا فى المجد

غاياتها حيث لم يقل وابا ابيها وروى بعضهم فى المثل مكرة اخاك لابطل هذه
اللغة وانما اعربت بالحروف مع ان الاصل الاعراب بالحركات ليكون توطئة
للتثنيه والجمع لكون فى الاصول شئ تجرى على منهاجه الفروع ولابهما اسعف بالتثنيه والجمع فى التكثير لتوقف معانيها على الاضافه فاعربت بالحروف
تنبيها عليها هكذا ذكروا والاقوى التمسك بالوقوع فى امثال ذلك وفى التثنية
ويلحق بها اثنان وكلاهما مضافا فانها بالالف رفعا واليا رنصبا وجرا قوله
فى التثنيه معطوف على قوله فى الاسماء الستة اى بهذا النوع ايضا معرب
بالحروف لفظا لكن لم يتم لها الحروف بل حمل النصب على الجر فيه كما سيأتى فى
الجمع المصحح قوله ويلحق بها اثنان افرده بالذكر لان لفظة اثنان ليس بمثنى
اذ ليس له مفرد الحق بآخره الف ونون لكن لما كان معناه معنى المثنى ولفظه
شابه لفظ المثنى الحق به فى الاعراب بالحروف وكذلك كلا ملحق بالمثنى لكون
لفظه مفردا لكن معناه معنى المثنى اذ لا يؤكد به الا مثنى وقيده بقوله مضافا
الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان اعرابه
تقديريا فى الاحوال الثلث تقول جاءنى كلا غلاميك ورايت كلا غلاميك
ومررت بكلا غلاميك وفى الجمع المصحح ويلحق به العشرون واخواتها
فانها بالواو رفعا واليا رنصبا وجرا وانما قال ويلحق به العشرون لفظه ليس
جمعا بل معناه الجمع وعشرون مع اخواته الى تسعين كذلك اى ليس جمعا
بل ملحق بالجمع المصحح وانما اعرب المثنى والجمع المصحح بالحروف لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركات والمثنى والمجموع فرعا الاحاد فناسب ان
يكون الفرع للفرع فاما تعيين كل واحد الحروف فعلته مذكورة فى الكتب المشهورة
وغرضنا من كتابة هذه الحواشى حل لفظ الكتاب فلذلك لا نطوله فى البسط

فى التعليلات

واعرابه لفظا وتقديرا بالحرف فى التثنيه اذا اضيف ولاقاها ساكن بعدها نحو جاءنى
نوبا ابنك ورايت ثوبى ابنك فنظرت الى ثوبى اى بكسر الياء فيهما وفى الجمع مضافا
الى ياء المتكلم نحو هولاء مسلمى ورايت مسلمى ومررت بمسلمى فالياء فى الرفع منقلبة عن
الواو وخلافها اى خلاف الياء فى النصب والجر هذا قسم آخر من الاقسام الستة وهو
ما اعرب بالحروف لفظا فى بعض الاحوال وتقديرا فى بعض كما مثلنا به فان قولك ثوبا
ابنك فى الرفع اعرابه بالالف والالف ساقطة بالسكون بعدها وهو معرب تقديرا
بالالف بخلاف النصب والجر فانهما اعرابهما بالياء والياء باقية لفظا وان كسرت للسكون
بعدها فاعرابه بالياء لفظا وهو ظاهر وقوله فى الجمع مضافا الى ياء المتكلم اللام
فى الجمع للعهد اى الجمع المصحح المذكور نحو مسلمون فانه اذا اضيف الى ياء المتكلم
يجب قلب الواو ياء وكسر ما قبل الياء وظاهر ان حال الرفع لا واو فيه لفظا انقلابها
ياء واما فى حال النصب والجر فالياء باقية لفظا لكنها مدغمة فى ياء المتكلم والادغام
لا يخرج الياء عن حقيقته وسكونه فالياء الساكنة التى بها الاعراب باقية لفظا
واما وجهه اى وجوه الاعراب فى الفعل المضارع فالرفع والنصب والجزم وانما
اعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم فى الحركات والسكنات فان يضرب يوازن
للضارب وللاشتراك فى الدلالة على الحال والاستقبال ولوقوعه موقعه فلهذه المشابهات
اعرب الفعل المضارع لكن الحق المضارع بالاسماء فى الرفع والنصب دون الجر
بل ابدل عنه الجزم لان الجر انما يكون لحرف الجر او بالاضافه ولا محال لهما فى
الفعل كما مر والجزم تناسب الجر لان الجر اقل من الرفع والنصب والجزم عبارة
عن عدم الحركة او الحرف والقلة تناسب العدم وانما اعرب ايضا بوجوه ثلثه
لكونه تام المشابهة بالاسماء فاستحق الاعراب الثلاثة مثلها فالرفع يكون بالضم
لفظا فيما كان آخره صحيحا غير ملحق به ضمير مرفوع بارز نحو يضرب ثم شرع فى بيان

موارد وجوه الاعراب اما الرفع فيكون بالحركة وبالحروف اما الحركة فبالضم
هى اما لفظى او تقديرى اما اللفظى فانما يكون فيما كان آخره صحيحا اى ليس
فيه حرف علة غير ملحق به ضمير مرفوع بارز وهذا المجموع انما نصدق بان لا يلحق
به كيضرب زيد او الحق به ضمير غير مرفوع كيضرب به او بان يلحق به ضمير
مرفوع لكنه غير بارز كزيد يضرب وانما يعرب بالضم لان الاعراب ان يكون
بالحركات والاصل فى المضارع ان لا يكون ملحقا به شئ فناسب ان يكون الاصل
للاصل او تقديرا عطف على قوله لفظا اى الرفع يكون بالضمة تقديرا فيما كان
آخره معتلا كذلك اى غير ملحق به الضمير الموصوف نحو هو يغزو ويرمى ويخشى
واحترزنا باذا الحق به الضمير المذكور نحو يغزوان ويرميان ويخشيان فان
اعرابه لفظى لا تقديرى كما سياتى مثل ثالثه امثله للمعتل لان المعتل انما يكون
آخره واوا او ياء او الفا وانما كان اعرابه تقديريا لان حرف العلة لا تقبل
الحركة لفظا كما ذكرنا فى الاعلال عطف على قوله بالضمة اى الرفع يكون حرف لفظا
فيما اتصل به الف الضمير او واوه او ياءه نحو هما تفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون
وانتم تفعلون وانت تفعلين لما فرغ عن الاعراب بالحركة لفظيا وتقديرا
شرع فى الاعراب بالحرف ولا يكون الا لفظيا لان الحرف الذى به الاعراب
هو النون فى الافعال ولا يكون تقديريا وانما اعرب بالحرف اذا اتصل به الف
الضمير او واو الضمير او ياء الضمير كما فى الامثلة المذكورة فان اعرابها بالنون
فى حال الرفع ولذلك يسقط فى النصب والجزم كما سياتى واما النصب فقد يكون
بالفتحة لفظا فى آخر غير الف ولم يتصل به الضمير نحو لن يضرب ولن يرمى ولن
يغزو يعنى النصب يكون بالحركة لفظا وقد يكون بالحركة تقديرا اما اللفظى فهو
فيما آخره غير الف ولم يتصل به الضمير واحترز به عما آخره الف نحو يخشى فان نصبه

وقال الضمير بالمرفوع لانه لو قال بملحق به
ضمير بارز لوجب ان لا يكون الملحق به الضمير
البارز المنصوب نحو ضربك بالنظر لفظا
وقد الضمير بالبارز لانه لو قال بغير ملحق به
ضمير مرفوع لوجب ان لا يكون الملحق
به ضمير مرفوع مستتر نحو
زيد يضرب بالضمة
لفظا

اعراب الفعل

وان كان بالفتحة كنه تقديرى واحترز به عما اذا اتصل به الضمير نحو يغزوا فان نصبه ليس نحركه بل لحذف النون واللام فى الضمير للعهد الى واو الضمير وياءه والفه كتفعلون وتفعلين تفعلان ومثل بالصحيح وبالمعتل بالواو والياء فان قوله ما آخره غير الف يصدق بان لا يكون آخره معتلا كيضرب او معتلا بالواو والياء وفهم الاعراب تقديرا سبى لانه نحركه لفظيه وقد جاء الاسكان فى المعتل نحو حتى تلاقى محمدا فمن روى واوله فالياء لا ارثى لها من كلا ولا حين حتى يروى حتى تزور محمدا ولا استدلال فيه ويروى حتى تلاقى محمدا بسكون الياء مع ان حقه الفتح وهو نظير ما ذكرنا فى الاسماء المستكنة فى حال النصب كما فى قوله ولو ان واش واشتها بريم كما سبق ولا أنمى من قولهم رمى له اى رقى له ورحمه اى لا أرحم التاقة من كلالة واعياء ويصيبها يعنى لا ارحم ضعفها واعياءها بل أجريها وأغريها حتى تلاقى محمدا عليه الصلوة والسلم والشعر للاعشى من قصيدة مشهورة اولها الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وبت كما بات السليم مسهدا او تقديرا فما آخره الف خولن حشاها فرع من النصب اللفظى بالحركة ثم شرع فى التقديرى وذلك فيما آخره الف خولن حشاها واما مثل به مع الحاق الضمير دون قوله لن يحشى مع صحة التمثيل به ايضا لانه اظهر فى ثبوت الالف لفظا خلاف لن يحشى فانه قد يسقط علامات ساكن وح لا يظهر الالف لفظا فلذلك مثل مثل به وبالحذف فى الافعال الخمسة نحو تفعلان واخواته قوله وبالفعل عطف على قوله بالفتحة اى النصب قد يكون بالفتحة اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا هما وقد يكون بحذف علامة الرفع وهو فى الافعال الخمسة المذكورة اتصل بها الف الضمير او واوه او يائه كما ذكرت نحو لن تفعلا فان نصبه بحذف النون وكذا اخواته نحو لن تفعلوا

ولن تفعلوا ولن تفعلى لما كان اعراب المضارع لمشابهته الاسم وكان الاسم معربا بالحركات وبالحروف وكان الاصل الاعراب بالحركات جرى المضارع على ذلك الاسلوب فاعرب بالحركة فى المفرد نحو يضرب كالمفرد فى الاسماء نحو زيد واعرب بالحروف فيما الحق به الضمير المذكور على قياس المثنى والمجموع فى الاسماء فتفعلان كزيدان وتفعلون كزيدون وكذا البواقى وتفعلين ايضا اعرب بالحروف وان لم يكن مثنى ولا مجموعا لكونه مشابها لهما فى الافعال من حيث لحوق ضمير بآخره وتفعلين كيفعلان وتفعلان فشابكها فى الاعراب بالحروف واما الجزم فقد يكون باسكان فيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب وبحذف فى الافعال الخمسة نحو لم يضربا واخواته فيما اعتل آخره لم يغز ولم يرم ولم يخش ثم شرع فى الجزم ولما كان الجزم عبارة عن القطع فالمقطوع المحذوف اما حركة او حرف اما الحركة ففيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب فان جزمه بالاسكان وهو قطع الحركة عنه واحترز بقوله صحيح عن المعتل فان جزمه بحذف الواو كلم يغز او بحذف الياء كلم يرم او بحذف الالف كلم يخش كما ذكرها واحترز بقوله ولم يتصل به الضمير المذكور وهى الافعال الخمسة فان جزمها بحذف الحرف الذى كان علامة الرفع وهو النون كلم يضربا واخواته وهو واضح الا ما شذ من نحو لم يجو ولم تذع ونحو لم يأتك والانباء تنمى ونحو لا ترضاها ولا تملق يعنى قد شذ اثبات الواو والياء والالف فى حال الجزم فى الآيات الثلاثة فالاول مثال لاثبات الواو واوله لم يجو ظبآن ثم حيث معتذرا من مجو ظبآن لم يجو ولم تذع اى لم يبح سبب الاعتذار ولم تذع المجو لانك اتيت به قبل الاعتذار واحترز بالثانى شعرا لاقت لبون بنى زياد الشعر لقيس بن زهير وبعده شعر ومحسها على القرشى مرشة بأوراع واسياف حداد

ومحسها عطف على فاعل يأتيك وهو ما لاقت والبارز ايذ او الفاعل اللبون اى خبر اللبون ويجوز ان يكون فاعل يأتيك النبأ وما لاقت موضعه نصب واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن والقرشى عبد الله بن جدعان وقوله اى تباع وقصته ان الربيع اخذ من قيس درعا فاخذ قيس بعد ذلك ابل الربيع فحملها الى مكة وباعها واشترى من ابن جدعان بها سلاحا وبنو زياد هو الربيع واخواته وقوله والاخبار تنمى جملة اعتراضيه واول الثالث شعرا ذا العجوز عضت فطلق الاستشهاد فى لا ترضاها حيث اثبت الالف فى حال الجزم لان الفعل للنهى فكان حقه لا ترضها من ترضيته وارضيته واسترضيته اى لا تطلب رضاها وقد يقال الاعراب صرح وغير صرح فالصرح ان يختلف آخر الكلم باختلاف العوامل كما ذكر وغير الصرح ان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب وذلك فى المضمر لا غير هذا بحث غريب وهو تقسيم الاعراب الى الصرح وغير الصرح اما الصرح فظاهر واما غير الصرح فقد ذكرانه حيث يكون الكلم موضوعه فى الاصل للمرفوع او منصوب او مجرور وذلك لا يكون الا فى المضمر فان ذلك الموضوع للمرفوع واياك موضوع للمنصوب وبك موضوع للمجرور لكن هذا كلام غير محقق فان المبنى ما ناسب مبنى الاصل والمضمر كذلك واختلاف الصيغة فى الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لا يوجب ان يكون معربا وهو الحق البين وان اختلف صيغة المرفوع والمنصوب والمجرور والمصنف ايضا ذكره بلفظ قد يقال على التقليل والمجهول وقوله على وجه مخصوص من الاعراب فيه نظر ايضا لان الوضع على وجه مخصوص مسلم اما كونه للاعراب فهو اول المسئلة ووضع الواضع لا يدل على انه معرب ولم اعراب بل المعلوم انه موضوع للمرفوع او المنصوب او المجرور وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا حقيقا او تقديرا او معنى

او حكما خذ المضمر باذكره واحترز بقوله وضع عما اذا اطلق مظهر نحو جاءنى زيد وارد به متكلم او مخاطب او غايب فانه ليس بمضمر لان اللفظ غير موضوع لها وان اطلق عليها وقد اذا الغايب بتقدم الذكر اذ شرط الغايب ذلك ثم تقدم الذكر الى انواع احدها التقدم اللفظى التحقيقى كزيد ضرب والثانى التقدم اللفظى التقديرى كضرب غلامه زيد فان الضمير يرجع الى زيد وهو لفظا لم سبق حقيقا بل تقديرا اذ الفاعل حقه التقديم، والثالث التقدم المعنوى نحو من صدق كان خيرا فان الضمير فى كان لا يرجع الى لفظ تقدم تحقيقا او تقديرا اذ اللفظ المرجوع اليه غير مذكور بعينه اصلا بل المرجوع اليه مذكور لفظا فى الكلام لكن هو المصدر الدال عليه بلفظ صدق فهو من حيث المعنى كالمتقدم فمعنى الاولين كان اللفظ المرجوع اليه مذكورا لفظا فى الكلام لكن تقدمه تحقيقى او تقديرى واما فى الثالث فاللفظ المرجوع اليه وهو الصدق غير مذكور بعينه اصلا بل وجوده مقدر فى الفعل والرابع المقدم الحكمى كفى ضمير الشان على ما سياتى نحو ان الجبان حتفه من فوقه والثور يحمى انفه بروقه يزا مثال مثال للمقدم اللفظى التحقيقى اى الضمير فى حتفه يرجع الى الجبان وكذا فى فوقه وكذا فى يحمى وانفه وبروقه الى الثور فقد استشهد خسيل الحتف الهلاك الجبان هلاكه من فوقه لان التحرز مما نزل من جهة السماء غير ممكن وياتيه من حيث لا مدفع له وقبله شعر لقد حسوت الموت قبلا وقه والذوق مقدمة الحسو فمعناه انى وطنت نفسى على الموت قال عمرو بن امامة عندما قصدته قبيلة مزاد يضرب فى المثل فى قلة نفع الحذر من القدر ونحو اهلها الغنى براقش هذا مثال للقسم الثانى وهو التقدم التقديرى فان ها فى اهلها يرجع الى براقش وهو اسم كلبة وهو فى التقدير مقدم لان على اهلها جار ومجرور وهو متاخر فالتقدير غنى براقش على اهلها فهو مقدم

تقديرا واصل المثل ان براقش سمعت وتعوا فوذوات فنبحت فاستدلوا اما
على القبيلة فاستباحوهم وعادت لعبرها ليس هذا مثالا ايضا للمتقدم التقدمي
ولذلك لم يعد لفظة ولخوبل عطفه على المثل قبله تنبيها على انها مثالان لقسم
واحد العتربا للكسر الاصل واللام بمعنى الى نحو عاد والما نهوا عند الى ما نهوا
وليس اسم امراة يضرب لمن يرجع الى عادة سوء تركها فليس فاعل عادت
وهو متقدم تقديرا ونحو هوا قرب للتقوى هذا مثال للمتقدم المعنوى كما
شرحناه وقوله اعدلوا عليه فهو يرجع الى العدل وسوغير مذكور فى الآية بل هو
متقدم فى الفعل لدلالته على المصدر وسو العدل ونحو ولا بويه هذا مثال للمتقدم
المعنوى اى لابوى المورث ولفظ المورث لم يتقدم بل دل عليه سياق الكلام
وانما اعاد لفظة نحو مع انهما مثالان لقسم واحد كما ذكرنا من قبل لاختلاف
المثالين ههنا اذ ما هو المرجوع اليه لم يتقدم لفظا ولا تقديرا بل دل عليه
شئ وهو قرينة دل عليه لفظ مذكور وهو اعدلوا وقد يدل عليه سياق الكلام
من غير لفظ وهو قوله ولابويه فيتميز به لهذا الفرق ونحو قولهم الدار احد مثال
للقسم الرابع وهو التقدم الحكمى اذ هو ضمير الشان ويرجع الى الحكم الذهنى
المتعقل قبل الجملة فالمرجوع اليه غير مذكور لا للفظ ولا ما يدل عليه بل هو متقدم
باعتبار التعقل الحكم كما سياتى فى ضمير الشان انشاء الله تعالى فمتصل اى
فالضمير متصل ان لم يستقل فى التلفظ كالتاء فى ضربت والا اى وان استقل
فى التلفظ فهو منفصل والمتصل اما للمرفوع او المنصوب او المجرور والمنفصل
اما للمرفوع او المنصوب دون المجرور وانما لم يوضع للمجرور منفصل لان
المنفصل انما احتاج اليه فى المرفوع والمنصوب لوجوه لا توجد فى المجرور
وهى جواز الابتداء بالمرفوع والمنصوب وزالمجرور ووجودهما دون عامل لفظى و

لامتناع المذكور فان قلت لفظ الكسر ايضا قد يدخل الفعل فى قولك لم يضرب
الرجل فلم يدخل اذا اتصل به الضمير المنصوب نحو ضربنى ى ونضربنى قلت
لان الضمير المتصل كالجزء من الفعل لاتصاله وعدم استقلاله فلو دخل الكسر
لكان لازما خلافا لم يضرب الرجل فان الرجل اسم مستقل لفظا خلاف المضمر
المتصل فالكسر الداخل بسببه عارض فصين من الكسر الداخل اللازم دون الكسر العارض
فان قلت دخل الكسر فى انت تضربين مع اللزوم فلم يكن الكسر اللازم ممنوعا
عنه قلت تضربين ليس وزان تضربى لوجوز لان الياء فى تضربين فاعل
وهو كالجزء من الفعل فالكسر كانه لم يدخل على آخر المضارع لان الفاعل كالجزء
من الفعل فالكسر كانه وقع حشوا لا آخرا لان آخره الفاعل الذى كالجزء بخلاف
تضربى فان الياء ضمير منصوب والمنصوب ليس كالجزء من الفعل فلو دخل الكسر
على الفعل لكان داخلا على آخر الفعل لان المفعول ليس كالجزء وجاز حذف نون
نون الاعراب ومع ان واخواتها الا انه مع ليت ضعيف للجزء فى السعة
اى جاز حذف نون الوقايه اذا اتصل الفعل نون الاعراب كما فى الافعال
الخمسة المذكورة نحو يفعلان ويفعلون الى آخرها لانك اذا قلت فى يفعلون
بعد ما اتصل به الضمير المنصوب يفعلونى لم يدخل الكسر على الفعل بل على النون
وهو غير ممتنع فجاز يفعلونى محافظة على فتح النون وجاز يفعلونى بحذف
نون الوقايه وكذلك يجوز الوجهان فى ان واخواتها ومى ان وكان ولكن و
لعل الا انه استثنى ليت وحده اما جواز الحاق النون فيها فللمحافظة على فتحاتها
لانها مشابه للفعل الماضى فتصان عن الكسر كما صين الماضى عنه واما جواز
حذفها فلانها ليست افعالا ولوجود النونات فلو الحق به نون الوقايه لاستثقلت
واما لعل فلان فى بعض لغاتها لعن فالحقت اللام بالنون واما ليت فحذف النون

ووجودها مع الفصل وهذه الامور لا توجد فى المجرور فلذلك لم يوضع لها
منفصل فالاول يعنى المتصل المرفوع نحو ضربت وضربنا فى المتكلم وضربت
الى ضربتن نحو ضربت ضربتم ضربت ضربتن هذا فى الماضى واما فى المضارع
فهو قوله وتضربن الى تضربن يعنى تضربين تضربان تضربن هذا فى المخاطب
واما فى الغايب فهو قوله وزيد ضرب منونا فما الى ضربن يعنى ضرب ضربا فضربوا
ضربت ضربتا فضربن والثانى يعنى المتصل المنصوب ضربنى وضربنا وضربه الى
ضربهن وضربك الى ضربكن وهو واضح والثالث يعنى المتصل المجرور وغلامى
غلامنا وغلامه الى غلامهن وغلامك الى غلامكن وهو ظاهر ولفظا المنصوب
والمجرور سواء الا ان المتكلم المنصوب لحق ما اتصل به قبله نون صونا له
من اخى الجر يعنى لفظا المنصوب المتصل والمجرور سواء فضربنى وضربنا مثل
بى وبنا وضربه الى ضربهن مثل به الى بهن وكلا ضربك الى ضربكن مثل
بك الى بكن ثم استثنى ضمير المتكلم المنصوب المتصل فانه قد يلحق نون ما
اتصل به دون المجرور فيقال ضربنى ولا يقال غلامنى محافظة للفعل ونحوه
عن الكسر الذى هو اخو اخى الجر بخلاف الاسم فانه لا تمتنع فيه الجر وقوله قبله اى قبل
المتكلم المنصوب فالضمير يرجع الى فاعل اتصل الراجع الى المتكلم المنصوب وانما اطلق
ما للمثل الفعل نحو ضربنى والحرف كانى والاسم كلدنى وانما قال هو وقال المتصل
من اخى الجر اى الكسر ولم يقل من الجر او الكسر اما الجر فلانه علم المضاف
اليه وقد سبق انه من خواص الاسماء فيعلم ان الجر لا يدخل ولحوق الضمير
ليس موجبا لدخول الجر الذى هو علم المضاف اليه على الفعل بل يوجب دخول
حركة الكسر فصين عنه وانما لم يقل من الكسر لان فى هذه العبارة تنبيها
على علة امتناع الكسر لان الكسر اخو الجر وقد ثبت امتناع الجر فيمتنع الكسر

فهو ضعف اذ لا جمع فيه النونات فبقى فتح الآخر مستحق الصون عن الكسر من
غير وجود استثقال النونات وللاخى حذفها فى سعة الكلام بل قد جاء فى الشعر
كقوله كُنِّيتُ خابية وأُقفِدَ بعضُ مالى ولا كذلك فى المجرور
الا مع لدن وقط وقد ومن وعن ابقاء على السكون وجاء الحذف وهو ضعيف
اى الضمير المتكلم المنصوب لحق ما اتصل به نون الوقايه كما ذكرنا خلاف المضمر
المجرور نحو لى وعلاى فانه لا لحق معهما نون الوقايه لعدم امتناع دخول الكسر على
الحرف والاسم ثم استثنى سماء وحروفا اتصل به ضمير مجرور والحقت به اخواتها
نون الوقايه ايضا نحو لدن وقط وقد بمعنى حسب فانها اسماء مبنية على السكون
نحو قطك على سكونها باد خال نون الوقايه وكذا حرفان ومما من وعن الحق
بهما نون الوقايه فقيل منى وعنى بالتشديد محافظة على سكونها وجاء الحذف
وهو ضعيف اما فى لدن فقد قرئ قد بلغت من لدنى عذرا بتشديد النون
على ادغام نون لدن فى نون الوقايه وقرئ تخفيفها على حذف نون الوقايه واما
قد فقد جاء الحذف فيه ايضا فى الشعر نحو قدنى من نصر الخبيبين قدى
ليس الامام بالشحيح الملحد اى حسبى واما من وعن فجاء حذف نون الوقايه
عنهما ايضا فى الشعر وهو ايها السايل عنهم عنى لست من قيس ولا قيس منى
واما قط فقد ذكر فى الصحاح قطنى وقطى وقط ولم يات فى الاستثناء غير قوله اما
الحوض فقال قطنى مهلا رويدا قد ملات بطنى والرابع اى المرفوع المنفصل
انا نحن هو وجاز حذف الواو اى من هو نحو نبينا مبشرى رحله قال قايل
لمن جَلَّ رِخْوَا المِلاطِ نجيب اى فيها هو يبشرى اى بيع ورخوا الملاط اى سهل
الجنب املسه وعند البصريين هو وهى سان بكالها وعند الكوفيين الهاء
هى الاسم وحدها والواو والياء اشباع للحركة تقوية للاسم واستدلوا بالبيتين

ولم يذكر المصنف الا مجرد جواز حذف الواو والياء من غير تنبيه على الخلاف وكانه اكتفى بجواز حذفهما على انهما من الكلمة كما هو مذهب البصريين وذكر ابو محمد السيرافي في شرح ابيات الكتاب ان هذا البيت انشده ابو الحسن بالياء يعني خيب وانشد معه بيتا آخر بالواو وهو العاقبات تدور وبيتا آخر باليم وهو اذا قام ينباع القلاص ديم والقصيدة لامية قال ابو محمد الاعرابي انها للخطاب الهلالي واولها وجدت بها وجد الذي ضل نضوه بمكة يوما والرفاق نزول بغى ما بغى حتى اتى الليل دونه ورنح تغلي بالتراب جنوك اتى صاحبيه بعد ما ضل سعيه حيث تلاقت عامر وسلول فقال احملاه رحلي وراحلتكما معا فقالا لا كل الشفاه تقول فقال احملاني واتركا الرجل انه بمنزلة العاقبات تدول شكى من خليليه الجفاء وفقده المقام يستام الركاب قليل الى قوله فتينا ه يشوى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نزول وكذا الياء من هي اي جاز حذف الياء من هي خودا رسلي اذ هو من هوا كما يعني اذهي واوله هل تعرف الدار على تبرا كاكسر النار وهو موضع الى هن وانت الى انتن هذا عطف على قوله انا لخمن هو والخامس وهو المنصوب المنفصل اياي اياما اياه الى اياهن واياك الى اياكن وهذا ظاهر واللواحق باحرف دوال على احوال المرجوع اليه على اسد المذاهب وخوفا ياه واياا الشواب مما لا يعتد به وكذا اللواحق بان اجماعا اختلف النحاة في اياا ولواحقها على اقوال سبعة فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى ان الاسم المضمر هو ايا وما يتصل به حروف تدل على احوال المرجوع اليه من المتكلم والمخاطب والغايب وذهب الخليل الى انها اسم مضمر وما بعدها مضاف اليه وذهب المبرد والسيرافي الى انه اسم مبهم فيختص مره بالاضافه وذهب الزجاج الى انه اسم ظاهر خص بالاضافة الى

المعرب

المبني

آراد او هي لان او من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وداز خبر مبتدا محذوف والسلى بعده واذ متعلق بالظرف المستقر اي هي دار كاينة لسلى وكذا نحو هاتان هو اك اي مهويك والمصدر بمعنى مفعول

المضمرات وذهب قوم من الكوفيين الى ان الضمائر ما بعد ايا واياد عامة لها يعتمد عليها وذهب آخرون من الكوفيين الى ان الكلمة بكمالها اسم مضمر وذهب الخليل في قول آخر الى انه اسم مظهر ناب مناب المضمر ولكل من الاقوال مستندات مذكورة في كتب الخلاف بين النحاة حجة الجمهور وجهان احدهما انها بمنزلة ضمير المنصوب المتصل في الدلالة على المفعولية نحو ما اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياي واذا ثبت اسميتها لم تجز اضافتها لان الضمائر لا يضاف واذا امتنعت اضافتها تعين حرفيتها بعدها كما في انت وانتما وانتم فان اللواحق بان حروف اجماعا كما ذكره والثاني انها لازمة للنصب وليست ظرفا ولا مصدرا غير متصرف ولو كانت اسماء مظهرة لما لزمت النصب بالاستقراء فهي سميت مظهرة فتعين ان تكون مضمرة ومن قال انه مضمر مضاف قال انه جاء اضافة الى المظهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياا الشواب في التحذير من الجمع في الكبر واذا ثبت اضافتها الى المضمر جاز اضافتها الى المضمر فاجاب المصنف بانه لا يعتد به لانه شاذ على خلاف القياس اذ المضمر لا يصح اضافته كما سياتي

القسم الثاني في المعرب اي من الاقسام الاربعة التي بنى عليها الكتاب وهو العلة المادية للاختلاف الكلم صنفان معرب ومبني فلتعيين المبني تعين المعرب وانما قدم المبني لان الاصناف المبنيات مضبوطة يمكن تعدادها باسرها واذا تعين المبني كان ما عداه معربا ولم يمكن تعداد المعربات اولا ليتعين ان ما عداها من المبنيات ونظيره ذكر الاعراب التقديري ومواضعه ليتعين ان ما عداها معرب لفظا لا مكان تعداد اصناف التقديري دون اللفظي وهو اي المبني انواع فمنها اي فمن الانواع الحروف. ونمتها والزمة قطعة من الجبل بالية والجمع رمم ورمام يقال رمم اي تمامها

اليه الشيء برمته اي بجملته واصل ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل له ذلك لكل من دفع شيئا بجملته ومنها الافعال الماضية والامر بغير اللام احترازا عما فيه اللام نحو ليضرب فانه معرب مجزوم فلذلك احترز عنه وانما قال في الحروف برمتها دون الباقين لان الحروف مبني الاصل لا يوجد شيء منه معربا بخلاف الافعال فانها منقسم الى ما هو مبني الاصل كالماضي والامر بغير اللام والى ما هو معرب كالفعل المضارع وانما كانت الحروف والماضي والامر بغير اللام مبنيه في الاصل لان الاعراب انما يطرء على الكلم لتبيين المعاني الواردة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة فهذه الثلث لم يكن مورد هذه المعاني فلم يكن معربة اصلا بخلاف المضارع فانه وان لم يقع ايضا فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه ولكنه مشابه لاسم الفاعل فاعرب مثله كما ذكرنا ومنها اي ومن انواع المبنيات المضارع متصلا به نون جماعة النساء او نون التاكيد خفيفة ساكنة او ثقيلة مفتوحة مع غير الالف المكسورة معها ضمير اثنين كانت او مجتلبه بينها وبين نون الضمير يعني ان المضارع معرب كما ذكر لكن اذا اتصل به نون التاكيد او نون جماعة المونث صار مبنيا اما نون التاكيد مثل هل تضربن فلانه لو اعرب لكان اما بالحركات او بالحروف ولا جوز ان يكون اعرابه بالحروف لانه ليس من مواضع اعراب ولا الجوز ان يعرب بالحركات اذ لو اعرب على ما قبل النون لالتبس من هوله من هولهم اذ لو ضم الباء في هل تضربن لم يعلم انه للمفرد او لجماعة المذكرين ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبهه النون واما نون جماعة النساء اذا اتصل به مثل النساء يضربن فلانه لو اعرب لكان اعرابه بالحروف على قياس اعراب الفعل فانه بالحروف فلو اعرب بالحرف لكان بالنون وحينئذ يلزم الجمع بين النونين ثم قسم نون التاكيد الى الخفيفة

والثقيلة اما الخفيفة فلا تكون الا ساكنة نحو هل تضربن زيدا واما الثقيلة فاما مفتوحة او مكسورة فالمفتوحة مع غير الالف نحو هل يضربن زيد وهل تضربن انت واما المكسورة فمع الالف نحو هل تضربان انتما وهل تضربنان وانما كسرت مع الالف تشبيها لها بنون التثنية لوقوع النون فيهما بعد الالف فقوله مكسورة معها اي مع الالف ثم ذكر ان الالف ولا يكون في موضعين في ضمير اثنين او في ضمير جماعة النساء ولما كان يلزم في ضمير جماعة النساء لو الحق به نون التاكيد المشددة الجمع بين النونين نحو هل يضربنن اجتلبت الالف بين نون التاكيد وبين نون ضمير جماعة النساء ليلا يتلاقى النونات وهو معنى قوله او مجتلبة بينها اي بين نون التاكيد وبين نون الضمير يعني ضمير جماعة النساء فقوله ضمير اثنين خبر كانت مقدما اي سواء كانت الالف ضمير اثنين او مجتلبة والتحق اي نون التاكيد الا مستقبلا فهو معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم يعني التاكيد يلزم بالطلب لان ما يطلب يقصد تاكيده ليوجد ويحصل دون الخبر فانه قد وجد وحصل فلا يناسب التاكيد وانما اختص بالمستقبل لان الطلب انما تعلق بالم يحصل بعد ليحصل وهو المستقبل بخلاف الحال والماضي لحصولها ثم ذكر مواقع الطلب فقال كالامر نحو اضربن زيدا او اضربن ايضا والتمني لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض الا تنزلن والقسم نحو والله هل تضربن وانما دخلت على القسم وان لم يكن للطلب لما ان القسم انما يكون على ما يطلب وجوده وتحصيله وجرى مجراه اي مجرى القسم الشرط المؤكد حرفه نحو اما تذهبن وانما دخلت الشرط وان لم يكن للطلب ايضا لانه لما اكد حرفه بما فعله مشتمل على ما يقتضي التوكيد وهو ما المزيدة كاشتمال فعل القسم على الطلب المقتضي توكيده فلا شتمالها على الطلب اشبه القسم فاكد بالنون مثله قال الملك قال وجرى مجراه ويحتمل ان يقال ان فعلي الشرط والجزاء

لما لم يكونا واقعين بل مقدرين شابه كل واحد منهما المستقبل الذي فيه معنى الطلب لا
من حيث انهما غير حاصلين فيهما والقسم سواء في مشابهتهما لما فيه معنى الطلب للحاجة
الى الحاقه بالقسم لذلك الشبه الضعف وسوا شماله على ما وقلت في النفي كقول الشاعر
نحبه الجاهل ما لم يعلما شحما اى كرسيه مُعَلَّى اى ما لم يعلمن وانما جوز في النفي مع عدم
الطلب فيه على التشبيه بصورة النهي وما يجري مجراه اى مجرى النفي كقول الشاعر
ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات من حيث ان ربما للتقليل والقلة تناسب
النفي والعدم فلذلك قال وما يجري مجراه وما قبلها مع جماعة الذكور مضموم ومع
المخاطبة مكسور وما عداهما مفتوح هذا شروع في بيان حركات ما قبل النون و
بيان مواقعها فالمضمومة اذا اتصل بالفعل ضمير جماعة الذكور نحو هل تضربُنَّ لان
الاصل يضربون فالحق به نون التاكيد وسقط نون الاعراب لكونه مبنيا فالتقى
الواو والنون الساكنة فحذفت الواو اكتفاء بالضمة الدالة على الواو فبقي هل تضربُنَّ
مضمومة الباء والمكسورة اذا اتصل بآخر الفعل ياء المخاطبة نحو هل تضربِنَّ انت
اذا صلة تضربين فسقطت النون اذا اتصل به نون التاكيد لكونه تاكيدا مبنيا
فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها فبقي
هل تضربِنَّ بكسر الباء واما المفتوحة ففيما عدا الصورتين نحو هل تضربَنَّ انت
وهل يضربَنَّ زيدان اصله هل تضرب فلما اتصل به النون صار مبنيا ولابد من
حركة ولا يمكن الضم ولا الكسر لئلا يلتبس موضعها فتعين الفتح فلما رد بقولنا
قبلها اى ما قبل النون آخر الفعل اذا الغرض بيان حركات آخر الفعل والا به
فالطلاق يدخل فيه المثنى ونون جماعة النساء نحو تضربانّ وتضربنان فقوله ما عداهما
يعني فيما عدا القسمين آخر الفعل مفتوح وانما اطلق لان المثنى ونون جماعة
النساء ما قبل النون فيهما الف والالف لا تقبل الحركة فعلم انه في غير الالف ليقبل

الفتح والخفيفة تقع في مواقع الثقيلة الا بعد الالف لا تقول اضربان واضربنان
لاجتماع الساكنين على غير حده خلافا ليونس يعني كل موضع تقع فيه الثقيلة تقع فيه
الخفيفة الا بعد الالف نحو اضربان واضربنان بسكون النون فيهما لاجتماع الساكنين
على غير حده لان حده ان يكون مدغما ما قبله مدة وههنا لا ادغام وانما جوز في اضربان
في المثقلة واضربنان لان اجتماع الساكنين فيه على حده لوجود الادغام مع مدة
ما قبله فان قلت يرد عليه اضربنّ فان اصله اضربوا واتصل به نون التاكيد
وكان حقه ايضا ان يقال اضربونّ لانه اجتمع ساكنان فيه على حده نحو ثمود الثوب
وكذا اضربنّ في اضربي فينبغي ان الحذف الواو واليا كما لم يحذف الالف في اضربان
واضربنان قلت نون التاكيد لما نزلة كلمة منفصلة مع الضمير البارز وكان قياسه
ان يحذف الياء والواو في الصورتين لان الساكنين ليسا في كلمة واحدة وحده
ان يكون في كلمة واحدة وانما فرق بين الواو واليا وبين الالف مع ان القياس
التسوية بينهما في الحذف لان الالف لو حذفت في المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف
وفي نون النساء لو حذفت الالف لزم الوقوع فيما فُرَّ منه وهو اجتماع النونات
مع خفة الالف واستثقال الواو واليا واما ثمود الثوب وانما جوز لانه في كلمة
واحدة وجوز يونس التقاء الساكنين وان لم يكن على حده حملا للخفيفة على المثقلة
ولان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة لخفة المدة كقراءة من قرا محياي بسكون
الياء وصلا وسوروى وحكمها اى وحكم النونين مع ضمير البارز اذا لم تكن الالف
حكم المنفصل فان لم يكن فكالمتصل لما فرغ من بيان اتصال النونين بالافعال
الصحيحة شرع في اتصالها بالافعال المعتلة وان الحق في اللفظ ولعله اكتفى
بالامثلة اذ لم تمثل الا في المعتلات وقد مثل فيما قبله بالصحيح فالفعل المعتل اما
ان يكون مع الالف للتثنية او الجمع المؤنث يعني الالف لجنسه كما سبق فان كان

فان كان مع الالف المذكورة فلا فرق بين الصحيح والمعتل تقول اضربان واضربنان
واربيان واربيانّ واعزوان واغزونان فلذلك قال اذا لم تكن الالف الوقع
وكان تامة اى اذا لم يوجد الالف واللام للجهد اى للالف المذكورة في اول الباب
في قوله مهما اى مع الالف واما ان يكون مع غير الالف سواء كان ضمير اثنين
او مجتلبة وهو مورد القسمة اى هذا الذي مع غير الالف اما ان يكون مع الضمير
البارز او لم يكن فان كان مع الضمير البارز فحكم النونين حكم الكلمة المنفصلة
وان لم يكن مع الضمير البارز فحكم النونين حكم المتصل وهو الف التثنية ولذا
اى ولما ذكرنا من ان حكمها حكم المنفصل تارة والمتصل اخرى يقال هل تروُنّ
وهل ترينّ وهل تغزُنّ كما يقال ولا تنسوا الفضل ولا تخشى القوم ولم تغز
الجنس وكر حكم النون او لام الضمير البارز فقال هل تروُن بضم الواو واصله
تروُنَ على خطاب جماعة الذكور فالضمير بارز وهو ضمير جماعة المذكرين فحكم النونين
حكم الكلمة المنفصلة فكما يقال لم تروا القوم بضم الواو ولالتقاء الساكنين يقال
هنا تروُن ايضا بضم الواو وانما مثلنا بالجازم ليسقط النونّ مع الكلمة المنفصلة
ولذلك مثل المصنف بقوله تعالى ولا تنسوا الفضل لكون لا جازمة فانه لا يقال
هل تروا القوم لعدم موجب حذف النون وكذا هل ترينّ بكسر الياء واصله هل تروُنَ
على خطاب المؤنث وفيه ضمير بارز وهو الياء فكما حذف النون مع الجازم اذا اتصل
به الكلمة المنفصلة مثل لم ترى القوم بكسر الياء يقال هل ترين ايضا بكسر الياء ومثل
بالكلمة المنفصلة بقوله ولا تخشى القوم مع الجازم ليسقط النون اذ لا يقال هل تخشى
القوم لما ذكرنا وكذا هل تغزُنّ وهذه الصورة يمكن ان يقرا على خمسة اوجه
احدها تغزُنّ بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وضم الزاء على خطاب
المذكرين ايضا والثالث تُغزِنّ بضم التاء ايضا وكسر الزاء من اغزى والخطاب

للمونث المفرد والرابع يغزنّ بفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين وضم الزاء
من غزا والضمير يرجع الى المذكرين الغائبين والخامس يُغزنّ بضم الياء
والزاء ايضا من اغزى والضمير يرجع للمذكرين الغائبين ايضا لكن الثاني
مكرر باعتبار الضمير البارز لان الاول فيه ايضا ضمير بارز للمذكرين وكذا الخامس
مكرر باعتبار الضمير البارز للمذكرين اذ الرابع ايضا ضمير بارز للمذكرين فالصور عادت
باعتبار الضمير البارز الى ثلثة امثلة وهي الاولى والثالثة والرابعة فهذه الثلثة
ينبغي ان تقيد عليها لفظ الكتاب اما الاول فاصلة تغزوون فحكمها حذف الواو
اذا اتصل به الكلمة المنفصلة في قولك انتم لم تغزوا الحيش يقال هل تغزون
وكذا الثالثة اذا صلت يا امراة تغزين فاذا اتصل به الكلمة المنفصلة
يقال انت لم تغزي الجيش فكذا يقال هل تغزين وكذا الرابعة من الامثلة الخمسة
المذكورة اصله الرجال يغزوون فاذا القاه الكلمة المنفصلة يقال الرجال لم يغزُ
الجيش فكذا يقال هل يغزنّ فقوله ولا تنسوا الفضل في مقابلة هل تروُن وقوله
ولا تخشى القوم في مقابلة هل تروُنّ وقوله ولم يغزُ الحيش على الوجوه الثلثة في مقابلة
هل تغزنّ على الوجوه الثلثة ولتقييد الامثلة الثلثة بالنون بخفيفة ومثقلة و
يقال تُرُنّ واخشينّ واغزُنّ كما يقال رَيا واخشيا واغزوا لما فرغ من حكم
النونين مع الضمير البارز شرع في حكمهما مع الضمير المتصل المستتر فقوله ريد اصله
رَءِيَ على خطاب المذكر امرا من ترى فان الامر منه رَ فالضمير فيه مستتر فحكم النون
حكم الكلمة المتصلة وهو الف التثنية فلو اتصل بقولك رَ الف التثنية رُدَّت
الياء ويقال ريا فتقال ههنا ترين وكذا اخشين اصله اخشَ للمذكر المفرد فاذا
اتصل به الكلمة المتصلة وهي الف التثنية تقال اغزوا برد الواو وكذا تقال اغزون
فكل واحد من الامثلة يرجع الى واحد بالترتيب والخفيفة اذا لقيها ساكن

اخشيا يقال ايضا اخشين
وكذا اغزون واصله اغزو
للمذكر المفرد فاذا اتصل
الخ ص

بعدها حذفت للفصل بينها وبين التنوين نحو اضرب القوم واصله اضربن و
نظيره قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا
تهينن والا لقال لا تهن لان المعنى على النهى وانما حذفت النون ولم تحرك
بالكسر كما حرك التنوين بالكسر اذا لاقاه ساكن نحو احد الله بكسر نون للنونين
للفصل بين النون الخفيفه وبين السنون وكان الخفيفه اولى بالحذف لان
النون داخل على الاسماء فله مزية على النون الداخل على الافعال فقوله حذفت
اى وجب فيه الحذف بخلاف السنون فانه لا يجب فيه الحذف بل يجوز فيه الكسر و
الحذف وفى الوقف يرد المحذوف نحو هل تضربون يعنى اذا وقف على ما فيه نون
خفيفه فاما ان تضم ما قبلها او تكسر او تفتح ففى الاولين تحذف النون
لان السنون فى الاسم اذا انضم ما قبلها او انكسر لم تبدل بل تحذف فكذا هذه النون
تحذف فى الوقف لمشابهتها هذه النون السنون فى كونها نونا ساكنة تلحق آخر الكلمة
فنقول فى الوقف على اضربن على خطاب المذكرين اضربوا بزيدا الواو وفى الوقف
على اضربن على خطاب المونث المؤذن اضربى فيرد الياء وكذا فى الوقف على هل تضربن
يا قوم هل تضربون يا قوم وبزيدة نون الاعراب لزوال موجب البناء والمفتوح ما
قبلها تنقلب الفا كالتنوين ونون خفيفه اذن يعنى اذا وقف على ما فيه نون
خفيفة مع فتح ما قبله كقولك اضربن يا زيد فاذا وقف عليها قلبت النون الخفيفه
الفا لانفتاح ما قبلها فنقول فى هل تضربن انت فى الوقف هل تضربا كالتنوين
فى المنصوب نحو رايت زيدا وكنون اذن فانه فى الوقف ينقلب الفا يقال اذا وانها

اى ومن انواع المبنى الاسماء المبنيه وهى التى تناسب ما لا تمكن له اصلا او وضع
للغرض التركيب او تاديه الهيئة من غير تصرف يعنى بقوله ما لا تمكن له اصلا
مبنى الاصل وهو الماضى والامر بغير اللام والحروف فانها وضعت فى الاصل بحيث

لا تمكن

معنى كلامه وفيه نظر اما الزام الدور فغير متوجه لانها مختاران الغرض من وضع
الكلم الفايدة لكن لا نسلم امتناع الفايدة فيها غير مركبة قوله يلزم الدور لتوقف
افادتها على العلم بكونها مختصة بها وتوقف العلم باختصاصها على العلم بها
نفسها ابتداء قلنا لا نسلم ذلك وبيانه ان معنى كون الالفاظ مختصة بالمعانى كونها
موضوعة لها وحينيذ نسلم ان افادتها موقوفة على وضعها لكن لا نسلم ان
وضعها يتوقف على افادتها بمعنى الطاق اللفظ لارادة المعنى بل وضعها يتوقف
على تصور اصل المعنى واصل اللفظ لا على افادته له اما قوله فى الايراد الثانى افادة
هذه الالفاظ لهذه المعانى لا خلوا اما ان يكون بالوضع او بالطبع قلنا اختار انه بالوضع
قوله لا خلوا اما ان يكون الافادة فى نفس الكلمة يعنى على الاستقلال او لا على
الاستقلال قلنا لم نختار انها على الاستقلال قوله فكون نحو مثلا يدل على طلب الاستناخه
دلالة هلم وحينيذ يكون اسم فعل قلنا ممنوع فانه يدل على طلب قايم بنفس المتكلم
من غير مخاطبة للبعير وانما يكون اسم فعل لو كان المقصود طلبا لامتثال من البعير
وكونه مخاطبا به وليس كذلك فانك اذا قلت اطلب طلبت يدل على طلب قايم بالمتكلم
من غير مخاطبة لشخص به فلا يكون امرا فقولنا نحو يدل على طلب قايم بالمتكلم لحصول
الاستناخه من البعير لا لكونه مخاطبا مطلوبا منه الاناخة فلا يلزم ان يكون اسم فعل
خلاف هلم فان المخاطب بهيج طلب الاقبال وحينيذ لا نسلم انه مخاطب به البعير طلب
الامتثال منه حقيقة وانما جعل كل واحد من القسمين الاخرين قسما للتى تناسب
ما لا تمكن له اصلا لان المراد بالمناسبة الوجوه التى سياتى من كونها متضمنة الاين
ونحوه وهذان القسمان انتفى فيهما تلك فصح المناسبات فصح كونهما قسمين للاول
ثم كل واحد من القسمين صح كونه قسما للاخر باعتبار ان احدهما لحكاية الصوت
فقط والاخر وهو نحو مثلا ليس بحكاية صوت بل هو تصويت بالجاناخة البعير

فكانا

المرجوع اليه فى الوقف فى انا بالمد وجيهلا بالمد فقوله عنه اى عن حرف اللين
يعنى ان الحركة للبيان والتعبير عن حرف اللين فهو منبئ عنه ونايب
عنه وكاشف عنه والاصل فى حركة الساكن الكسر لان الكسر لقلته نايب
العدم والسكون عدم الحركة فكان الكسر اولى به فلا يعدل عن الكسر الا بموجب
كما سياتى وهو قوله الا اذا طلب تخفيف كاين فانه لم يكسر لمجرد التخفيف
بل يفتح او اتباع كمنذ فانه ضم الدال لاتباع ضمة الميم او جبر نقص ضم قبل
وبعد فان الضم فيه تقويه وكان فيها نقص لحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقص
بالضم لتقوية او تشبيه على قوه نحو لخن وقط اما لخن فتقدير ذكر للتعظيم تقول
الملك لخن فعلنا وتقدير ذكر للكثرة على ما هو مقتضى وضعه وعلى التقديرين
ففيه قوة للتعظيم او للكثرة وكذا فى قط فانه لنفى الازمنه المستمرة كقولك
ما فعلته قط اى فى زمان من الازمنه الماضيه قوة للعموم فالضم لقوته
ناسب القوة التى فيها فلذلك بنى على الضم تنبيها على تلك القوة والا
فعارض الا نفى لقوله قبيل ذلك فى اللازم لم يوجد لها حالة اعراب وهو نفى
لذلك النفى فهو اجاب فمعناه وان وجد لها حالة اعراب فعارض فكون
قسيما لذلك اللازم ومثاله لارجل ويا زيد فانهما قد وجدا معربين وهو الكثير
وقد يوجدان مبنيين فبناؤهما عارض لانهما وجدا لهما حالة اعراب بفضل
بالتحريك على الاول اى يفضل العارض على الاول وهو اللازم بسبب الحركة
تبنيها بالتحريك على ان بناءه عارض فمن الاول اى فمما هو لازم البناء
اسماء الاصوات فمن لم يجعلها حروفا يعنى ان بعضهم جعلها حروفا على ما تقدم
توقف دلالتها على معنى فى الغير كالحروف وهو ضعيف والدليل على اسميتها
وجهان احدهما دلالتها على معنى فى نفسها غير مقترن بزمان والثانى دخول

الاصوات

المصون

النون على كثيرها كغاق وصه وجه ودونه ونظايرها لزمتها الحكاية اى سواء
لزمتها الحكاية اولم تلزمها كما سياتى فالزمتها الحكاية كطخ لصوت الضاحك
بكسر الخاء على اصل التقاء الساكنين ولطلب مناسبة حركة اوله ومض فى موضع
ان فى مض لسمى اى علامة لدرك المراد ويروى لمطعما اى فى الاجابة ويروى
لطعما وكلما متقاربة فى المعنى وهو مثل يضرب عند الشكوى فى نيل الشىء ومض
بكسر الميم والضاد مشدده على اللغة المشهورة ونقل فيها ايضا فتح الصاد
وسوا التصويت باللسان والبغاء الاعلى ومعناه رد ذى الحاجه مع اطماعه
قال الشاعر سالتها الوصل فقالت مض وحركت فى راسها بالنغض اى
صوتت بشفتيها بالرد على وجه الاطماع وكاصوات الحيوانات او الجمادات
المحكيه كغاق لصوت الغراب بكسر القاف وطق بفتح الطاء وكسرها مع سكون
القاف وهو صوت وقع الحجارة بعضها على بعضها وقب حكاية وقع السيف
والاخيران مثالان للاصوات المحكية للجمادات اولم تلزمها عطف على قوله
لزمتها ومعنى لزوم الحكايه انها فى الاصل اصوات ينبغى ان تحكى تلك الاصوات
والمراد بعدم لزومها انها يكون تارة حكاية كقولك قال الرجل وق فانه حكاية
لقوله وتارة تكون نفس الصوت لا حكاية كقولك حث عند زجر الجمل ووى عند التعجب
واما طخ وغاق ومض فهى نفس الاصوات المحكية فان نحو غاق صادر عن
الغراب ليس فيها حروف متميزة حتى يقال انها كلمة تحكى بل هى صوت مجرد
ليس كلمة وكذا مض فانه ليس عين ما صوت به الشخص عند رد ذى الحاجه
بل يشبه ما يحرك به شفتاه وليس المراد بانه تلفظ بميم وضاد مكسورة
مشددة صريحا كالاصوات التى يتقدم بها او يتوجع او يتعجب او كالتى يزجر
بها البهايم والسباع والطيور او تدعى او تسكن كوى التى يراد بها المتقدم والمتعجب

كتابخانه مجلس شوراى ملى

واوه بفتح الهمزة وتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء فى التوجع وواها
فى التعجب وما جرى مجريها كاخ عند التكره وحس وبس عند التوجع ايضا
ونحو جل وحب فى قولهم لزجر الناقه جل لاحليت بكسر التاء وجب لا مشت
بفتح التاء لزجر الجمل وعدس فى نحو عدس ما لعباد عليك اماره امنت وهذا
تحملين طليق تعدس بسكون السين زجر للبغلة وعباد اسم ملك حبس
صاحب هذا البغلة وده فى قولهم الا ده فلا ده ذكر الزمخشرى انه زجر للابل
وذكر فى امثاله ان ده بفتح الدال وكسرها كلمة فارسية معناها الضرب واصله
ان المولد يلقى والتره فلا يتعرض له فيقال له ذلك اى لم تضربه الآن فانك
لا تضربه ابدا ثم صار مثلا فى كل شىء لا يقدم عليه الرجل وقد حان حينه من
قضاء دين قد حل وحاجة طلبت او نحو ما مما لا يسوغ تاخيرها وقد ذكر فى
معناه وجوه اخر ومنه اى مما لم يلزمها الحكاية دج للصياح بالدجاج و
تشوره ساوه سماد عار للحمار الى الشرب فى قولهم اذا اوقف الحمار على الورده
فلا تقل له ساه والورده نقرة فى صخرة يستنقع فيها الماء يضرب للرجل
يعلم ما يفعله اى كل اليه الامر ولا تكرهه على فعله اذا رايت رشده ومنه
هدع وهو تسكين لصغار الابل وهدء اى مما لم يلزمها الحكاية يحتمل ان
تجعل من اسماء الافعال مثلا ووى معناه تندمت واوه معناه توجعت وواها
معناه تعجبت وكذا غيرها والمحكى منها تقدر فى محل الاعراب بخلاف غير المحكى
اذا لم تجعل اسم فعل يعنى ان الاصوات المحكية كقولك ان فى مض لسميى فلفظ
مض ليس مجرد الصوت الذى لا تستحق اسم الكلمة لكونها غير متميزة الحروف
حال كونها صوتا عند تحريك الشفتين اما اذا حكى ذلك الصوت وغير عنه
بمض بميم وضاد فهو لفظ حكى به الصوت فيكون مبنيا فليقدر فى محل الاعراب

الاسماء الافعال

كسائر الاسماء المبنيه حيث تقدر فى محلها الاعراب واما اذا لم تحكى الاصوات
فهى لا تستحق اعرابا لكونها غير واقعة فى التركيب فلا تستحق اعرابا هذا
اذا لم تجعل اسم فعل اما اذا جعل اسم فعل فلها اعراب محلى كسائر اسماء الافعال
على ما سياتى ومنه اى ومن الاول وهو ما لزم بناؤه اسماء الافعال كرويد
زيدا واخواتها كبات الشىء وحيهل الثريد وهلم زيدا وفعال الذى بمعنى الامر
كنزال وسندكر اى سنذكر فى بحث الاسماء العاملة فى اواخر الكتاب حيث
قال ومنه اسماء الافعال ويعمل عمل مسميا تها الى آخره ولا محل لها من
الاعراب على راى لوقوعها موقع ما لا اعراب له وموقوعة المحل بالابتداء
على راى واغناؤها اغناء الفعل غير مانع بدليل قايم الزيدان يعنى احلف
فى موضعها من الاعراب فقيل لا موضع لها من الاعراب لان كل واحد من
الافعال التى سميت به لا موضع له من الاعراب فوجب ان لا يكون للدال
عليها موضع من الاعراب وهذا ضعيف لقوله واغناؤها اغناء الفعل
الى آخره ومعناه ان مجرد وقوعها موضع ما لا اعراب له غير مانع من اعرابه
بدليل قايم الزيدان فانه واقع موقع ابقوم الزيدان ومع هذا امتنع
اقايم الزيدان من الاعراب بل هو مبتدا والزيدان فاعله على ما ذكر غايته ان
اعراب قايم لفظى لكونه اسما معربا واما اسماء الافعال فلا اعراب لها لفظا لكونها
مبنية فستحق الاعراب المحلى لكونها اسماء والاسم لابد وان يكون له اعراب
ما لفظا او محلا ثم قال والنصب على المصدر او جه عندى يعنى ذكر فى نحو رويد
زيدا انه فى موضع رفع بالابتداء لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند الى فاعله
فيها ساء الصفه الرافعة لفا علها فحوا قايم الزيدان لان التركيب يوجب الاعراب
ظاهرا او تقديرا عند امتناع الظهور ويرد عليه ان فاعله مضمر وهم شرطوا

في الصفة ان تكون رافعة لظاهر واختار المصنف انها في موضع نصب
على المصدرية لان المبني لما تعذر اعرابه لفظا حكم على موضعه باستحقه و
دليل نصبها على المصدرية ان معناه اَرُوْدُ رُوَيْدًا اي امهل ارواذا فرويد
واقع موقع ارواد انهو كسقيا زيدا لكنه مصدر لفظي و رويد بمعنى المصدر وذلك
جاء مضافا في بعض الوجوه نحو رويد زيدا اي ارواد زيد ينزا معنى كلامه لكن
اذا جعل منصوبا على المصدرية اما مضافا او غير مضاف ويقدر له فعل فلا يبقى لكونه
اسم فعل معنى لانه يكون كسقيا في انتصابه على المصدر بفعل محذوف الا ان
تقول كان اصله ارود زيدا رويدا اي امهله امهالا ثم حذف الفعل ووصل المصدر
فايهم مقامه متضمنا معناه فصار اسما للفعل فانتصابه على المصدرية باعتبار
الاصل المنقول عنه كما ذكرنا في فعل التعجب وهو انه اذا نقل لفظ الى معنى آخر
فمعناه بحسب المنقول عنه وينزا غاية تقديره وفيه حزازة بعد وللبحث
مجال ومنه اي ومن اللازم البناء مبانيّ على فعال اما بمعنى الامر كنزال لانه
بمعنى انزل او معدولا عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول عن الفجرة
وهي مصدر معرفة وهماج في قولهم ركب فلان هماج وهي معدولة عن الهجة
ومعناه ركب الباطل يقال هج فلان اذا لم يمض في طريق مقصودة ونحوه
كما وعدولة عن الجمدة وجاد معدولة عن الجودة او عن الصفة مختصة
بالنداء نحو ما خباث فان معناه يا خبيثة او غير مختصة كطار للمكان المرتفع
يقال هوى من طمار اي من مكان عال فهو معدولة عن الصفة وهي طامر
اصله من الطمور وهو شدة الوثوب والاختصاص بالنداء كما في المثال وقطاط
واصله من القط وهو القطع فهو معدولة عن قاطة بمعنى قاطعة وهي صفة
ولا تَبْكِ فلانا عندي بلال وهي معدولة من البالية واصله من البلل بمعنى

الرطوبة اي لا يصيبه مني بلل وخير او عن فاعلة في الاعلام اي او معدولا
عن فاعله علما بمعنى المعدول يكون علما لخدام اسم امرأة واصله من الخدم
وهو القطع وقطام اسم امرأة ايضا من القطم وهو القطع الشيء باطراف
الاسنان وعوارِ في قولهم بارت عوارِ بكحل وعوار اسم بقرة وكذا الحل و
اصلها انها بقرتان انتطحتا فماتتا بانتطاح فضرب مثلا لكل متساويين
يقع احدهما بازاء الآخر ووجه بناء فعال بمعنى الامر ظاهر لكونه واقعا
موقع مبني الاصل واما غيره فلكونه مشابها للنزال في كونه معدولا ايضا
مثله وفي ان وزنه ايضا فعال كهو ومنه اي ومن الاول وهو اللازم البناء
المضمرات كما ذكر سبق ذكرها ومنه اي ومن اللازم البناء ايضا المبهمات
وهي ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط
ان يكون سابقا في الذكر البتة قوله الى غير المتكلم والمخاطب احتراز عن
المضمر المتكلم والمخاطب فان نحو انا وانت في غاية الوضوح فلا ابهام فيه
بقي المضمر الغايب فاحترز عنه بقوله من غير اشتراط الى آخره فان المضمر
الغايب يشترط ان يكون له ذكر سابق وههنا بحث وهو ان التضمن للاشارة
اما ان يريد به بحسب الوضع او بحسب الاستعمال بمعنى انه يصح ان يقرن
به الاشارة فعلى الاول لا نسلم ان المضمر بهذه المثابة بل الاشارة مختصة
باسماء الاشارة نحو ذا واخواته وان اراد الثاني فكل اسم جاز ان تقرن
به الاشارة من المعرف باللام والعلم وغيرهما وليس من المبهمات قطعا
فظاهر لفظ ان المبهمات اسم لقدر مشترك بين اسماء الاشارة والموصولات
ولا يفسر حينئذ بما هو قدر مشترك بينهما قال صاحب المفصل هو شيآن
اسماء الاشارة والموصولات وقوله من غير اشتراط ان يكون سابقا الضمير

في يكون يرجع الى غير المتكلم والمخاطب اي المتضمن للاشارة ان لم يشترط
ان يكون ذلك الغير سابقا عليه في الذكر فهو المبهم وانما قال من اشتراط
ولم يقل من غير ان يكون لان اسم الاشارة قد يكون له سابق في الذكر كقولك
جاءني رجل وذا عالم اشارة الى الرجل فقد سبقه في الذكر ولكن لا اشتراط
هذا السبق فلذلك قال من غير اشتراط البتة ولفظ البتة كانه تاكيد للاشتراط
واراد به مقابلة المضمر فان المضمر يشترط فيه سبق الذكر قطعا فنفى ذلك
صريحا فقال لا يشترط ههنا قطعا ثم ان كان اي المتضمن للاشارة
بحيث يستغني عن قصة في اسماء الاشارة نحو ذا للمذكر وتا وتي وذي وته
وذه بالوصل اي بالوصل بالياء نحو تي وذي والسكون نحو ته وذه للمؤنث
وكذا تثنيتها اي تثنية المذكر والمونث منها فمن قال ذان وتان في
الاحوال الثلثة يعني رفعا ونصبا وجرا وعليه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه يعني انها لغة بلحارث بن كعب فانهم يتركون الف التثنية
بحالها في الاحوال الثلثة وذكر في توجيه الآية على غير هذه اللغة وجوه
احدها ان ان بمعنى نعم وهذا مبتدا وساحران خبره وانما دخل اللام على
هذا الوجه في الخبر على التنبيه بصورة فكانه خبر ان صورة والاقوى ان
ان يقدر بعد اللام مبتدا آخر والتقدير لهما ساحران ليدخل اللام على
المبتدا والجملة خبر هذا ان اولانه قد يدخل اللام على خبر المبتدا ايضا من غير ان
قال الشاعر ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة والثاني
ان اسم ان ضمير الشان اي انه هذان لساحران والاعتذار عن اللام كما
سبق والثالث انها للضمير والتقدير انها اي ان القصة وذان مبتدا
ولساحران خبره واما فمن نقول ذان وذين فليس مما نحن فيه على الظاهر هذا

هذا الكلام يقتضي ان يكون الظاهر عند المصنف ان اسماء الاشارة اذا اخلقت
الفاء وبا تكون معربة كما توهمه بعضهم وسوغا سد لقيام علة البناء فيه مع
اختلافها وسبب توهمهم انه خلف آخره باختلاف العوامل نحو جاءني مسلمان
ورايت مسلمين ومررت بمسلمين قلنا لا نسلم ان الاختلاف حصل باختلاف
العوامل بل ذان موضوع لتثنية المرفوع وذين لتثنية المنصوب والمجرور
وتا وتي بالمد والقصر لجمعها جميعا اي الجمع المذكر والمونث وقد قرئ قوله
تعالى مم اولاء بالمد والقصر في الشواذ والا عطف على قوله ثم ان كان بحيث
يستغني عن القصة اي وان لم يكن يستغني من القصة فهي الموصولات
والقصة مبتدا وخبره سميت صلة يتم اي الموصولات بها اي بالقصة
وهي احدى الجمل الخبرية احترازا عما لا تحتمل الصدق والكذب كالاستفهام
والامر ونحوه فلك وانما لم يقع غير الخبرية صلة لان الذي وضع وصلة الى
وصف المعارف بالجمل فكما لا يوصف بغير الجمل الخبرية لا توصل بغيرها ايضا ولابد
فيها في احدى الجمل من ذكر يعود اليها اي الى الموصولات لترتبط الجملة
بالموصول ولا يكون اجنبية عنها كما في الصفة وان تكون معلومة للمخاطب
اي لابد من ان يكون معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قدم لا يستعمل
الا اذا كان اصل القدوم معلوما بالاستقراء سميت صلة وحشوا اما
تسميته بالصلة فظاهر لكونه وصل بها واما تسميته حشوا فلان الصلة قد
تقع حشوا في الكلام اي وسطا كقولك الذي ابوه منطلق زيد وحذفت
الصلة في نحو جاءني بعد اللتيا والتي اياها بمعنى بعد العبارة عن الحالة
بوصف المكنى عنه اي بعد الحالة التي من شانها كيت وكيت قال العجاج
دافع عني بالنقيرة بعد اللتيا واللتيا والتي اي دافع الله عني مرة بعد

ونقر موضع وهي اى الموصولات الذى وقد وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل نكرات لا تقع صفة للمعارف فاذا تعرفت بدخول الموصول صح الوصف بها هكذا ذكره النحاة وفيه بحث لان وهو ان كقولك جاءنى زيد الذى ضرب اما ان يكون الصفة نفس الصلة او الموصول مع الصلة لا جايز ان يكون الصلة لان الصلة لا محل لها من الاعراب فيتعين ان يكون الصفة هو الموصول مع الصلة فيلزم ان يكون المعرفة موصوفة بمفرد لا بجملة والى نحو ذلك وقد خفقا اى الذى والتى بحذف الياء يعنى مع بقاء كسر ما قبلها نحو جاءنى اللذ فعل بكسر الذال للدلالة على الياء المحذوفة وحركة ما قبلها اى وقد خففا بحذف الياء مع حذف حركة ما قبلها نحو اللذ بسكون الذال قال كاللذ تزنى زبية فاصطيدا والزنبة حفرة تحفر لصيد الاسد وحذفنها راسا والاجدا مجتزا عنها باللام اى بحذف الياء والذال والاكتفاء عنها باللام فى نحو اللذ بكسر الذال هذا مثال للاول واللذ بسكون الذال وهو مثال للثانى والضارب زيدا عمرو اى الذى ضرب زيدا عمرو هذا مثال للثالث واسم الفاعل ههنا على الخصوص بمعنى الفعل وهو مع المعمول به جملة واقعة صلة للام هذا جواب عن مقدر وهو ان يقال لم جاز ان يقع اسم الفاعل مع معموله وهو مفرده صلة للام بمعنى الذى وقد شرط كون الصلة جملة فاجاب بان اسم الفاعل هنا اى حال كونه صلة بمعنى الفعل فصح كون الصلة جملة تقديرا وقوله على الخصوص اما ان يريد به ان اسم الفاعل هو جملة حقيقية او تقديرا فان اراد تقديرا لم يختص بهذا الموضع فان اقايم الزيدان ونحو جملة عند المصنف تقديرا وان لم يكن صلة للموصول وان اراد الثانى وهو انه جملة حقيقة فهو ممنوع لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد لفظا قطعا نص النحاة عليه ولعل

مستندهم انه لو كان جملة لصح السكوت عليه لكن لا يصح اذ لو سكت على اسم الفاعل مع فاعله من غير تقدم رافع او ناصب او جار لم يمكن لان الاسم له من اعراب فاذا لم تتقدم عامل لفظا او تقديرا لم يكن له اعراب لفظا ولا تقديرا فهو فاسد وكذا اللت واللات والضاربه زيدا هند هذه اشاره الى تحقيقية ما ذكر فى اللتى على الترتيب ومثناها ليس من هذا الباب فى اكثر اللغات اى مثنى الذى والتى ليس من باب المبنى اللازم لما توهمه من كونه مختلف آخره باختلاف العوامل وهو كلام رديء فى الغاية كما سبق من الاشارة والاولى واللاون مبتدا وخبره قوله فيما بعد لجمع المذكر وليس من الباب اى اللاون ليس من باب المبنيات اللازم لتوهم المذكور وكذا اللذون فى لغة بنى عقيل وبنى كنانة قال قايلهم نحن اللذون صبحوا الصباحا وآخر يوم النخيل غارة ملحاحا يعنى اللذون عند من يستعمله بالواو وفى الرفع ليس من الباب ايضا للتوهم الاعراب فيه لجمع المذكر خبر للاولى وما بعده وجاز حذف النون اى من المثنى نحو ابى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اى اللذان لحذف النون ونحو خضتم كالذى خاضوا على احد الوجوه اى كالذين خاضوا وقيل الذى مفرد لفظا وهو صفة لموصوف مفرد وقد حذف العايد اى خضتم خوضا كالخوض الذى خاضوه وقيل الذى مصدر به كان على ما سياتى فى بحث العوامل ان شاء الله تعالى فى آخر الكتاب وهو قوله انت فينا الذى ترغبين اى انت فينا رغبتك اى خضتم كخوضهم واللاتى مبتدا مع ما بعده خبره قوله لجمع المونث واللواتى بتاء وياء وفيها واللائى بهمزة وياء بعدها واللات بتاء من غير ياء واللاى بياء مخلصة بعد الالف لجمع المونث خبر

اللاى وما بعده وما عطف على الذى ولا تقع صفة يعنى ما لا يوصف بها لا يقال استوت الكتاب ما تعلم بمعنى الذى تعلم وتكون موصوفة ايضا اى ما لم يكون موصوفة ايضا كما وقعت موصولة اما بمفرد تفصيل لما هو اى وقد يكون موصوفة بمفرد نحو هذا ما لدى عتيد اى هذا الشيء عتيد لدى او بجملة اى او تكون موصوفة بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى ربت الشيء تكرهه النفوس من الامور له فرجة وحل العقال اى انفراج سهل سريع لحل عقال الدابة ولا يتعين للاستبهام اذا قيل اعلم ان ما كافة مهيئة لدخول رب على الجمل فحور بما قام زيد ولكن الاولى جعلها موصوفة لوجهين احدهما انه حمل رب على ما به الكثير وهو كونها غير مكفوفة وغير داخلة على الجمل والثانى ان تكره لا بد له من متعلق وتقدير شيا من الامر لكن حذف الموهوم واقامة الصفة التى هى جار ومجرور مقامه ضعيف ومنه اى ومما وقع ما فيه موصوفة بجملة قولهم نعم ما قلت وبئس ما فعلت اى نعم شيا قلته وبيس شيا فعلته والمخصوص بالمدح محذوف وليست موصولة لان شرط نعم ان يكون فاعله معرفا باللام او مضافا لمعرف بالمكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد ونكرة اى قد يكون ما نكرة فى معنى شيء من غير صلة ولا صفة نحو فنعما هى اى فنعم شيا هى بهزه هى التى تسمى هاء السكت لعدم احتيايها الى صلة ولا صفة ومتضمنة معنى الاستبهام اى وقد يكون ما متضمنة معنى الجزاء نحو ما تفعلوا لا تفعلكم من خير اى ان تفعلوا لا تفعلكم تجدوه ويسمى هذه جزيية وشرطية باعتبار انها تستدعى شرطا

نحو ما تكرمنا نكرمك

معنى الاستبهام اى اى شيء تكرمنا نكرمك والجزاء عطف على الاستبهام اى وقد تكون ما متضمنة معنى

وجزاء والفها اى الف ما يعقبها الحذف اى حذف فى حال كونها استفهامية مع الجواز اى مع حروف الجارة اى الكثير الشايع حذف الالف وقد جاء اثباتها فى قراءة عليم يتساءلون باثبات الالف وفى قول حسان على ما يشتمنى لئيم خنزير تمرغ فى الدهان خوعم ومم ولم حذفت الفها فى الاستفهام لكثرة الاستعمال والقلب اى تصيبها القلب استفهامية فى قول ابى ذويب مدة قال ابو ذويب قدمت المدينة ولا اهلها صحيح فصحح الجمع اهلون بالاحرام فقلت مداى ما فقيل هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وجزاءة اى تصيب الفها القلب حال كونها جزايية فى مهما نحو مهما تصنع اصنع والاصل ماما فقلبت الفها هاء كراهة اجتماع المثلين على ما ذكرنا سياتى ومن عطف على ما اى الموصولات الذى وما ومن ومى كما يعنى ان كلا فى وجوهها المذكورة فالموصولة كقولك جاءنى من عرفته والاستفهامية نحو من عندك والجزاءة نحو من يانى اكرمه الا انها لا تقع غير موصوفة والموصولة يعنى من لا تقع تامة لخلاف ما فلذلك استثناها وروى فلكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا مرفوعا ومجرورا يعنى قد جاءت من موصوفة فى البيت اذا كان غير مجرور اصفة لخلاف المرفوع فان ست حينيذ جاز ان يكون موصوله لحذف صدر الصلة اى على الذى هو غيرنا ويحتمل على تقدير الرفع ان يكون ايضا موصوفة وغيرنا خبر مبتدا محذوف والمبتدا مع خبره مجرور المحل صفة لمن فلا تتعين على الرفع ان يكون موصوفة فقوله موصوفة مرفوعا انما يصح فى الاستشهاد على كونها موصوفة بناء على حال الاحتمال وان اطلق الاستدلال وخصص من ممن يعلم ولم يقل من يعقل ليكون اشمل اذ يطلق على البارى تعالى ويستعمل العلم عليه دون العقل

ويقع اى من على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمونث فالمذكر كما سبق
والمثنى كقولك الفرود ق يقال فان عاهد ثنى لا خوثنى تكن مثل من
يا ذيب يصطحبان والجمع كقوله تعالى منهم من يستمعون اليك الثالث
كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا تذكيرا لاول وتانيث
الثانى ولفظها مذكر والحمل عليه هو الكثير وجوز اى الحمل على الحمل المعنى
نحو من هى محسنة جارتك ومن احسنت جاريتك ونقول من حمراء جارتك
ولم يجز من احمر للفظ ومن محسن جارتك جايز اما الصورتان الاوليان
فجواز مما ظاهر لان الاولى وقعت الجملة الاسمية فيها صلة والثانية
وقعت الجملة الفعلية صلة وفيها ضمير مونث عايدا الى من حملا على
المعنى لانه مونث وكذا الصورة الثالثة وهى من حمراء جارتك حملا على
المعنى ايضا نقلت صورتان احديهما من هى احمر جارتك والاخرى من
هى محسن جارتك فقال بمتنع الاولى وجازت الثانية اما امتناع الاولى
فلان احمر ليس مونثا فى اللفظ فلا يصح اجراؤه مونثا كما لا يجوز ان
يقال هند احمر بل يجب ان يقال قوله لم يجز اللفظ اى لم يجز للفظ احمر
فانه ليس فعلا ولا جاريا مجرى الفعل كاسم الفاعل لما ذكرنا واما الاخرى
وهى من محسن فكان ينبغى ان لا يجوز ايضا لان محسن مذكر كما لا يجوز
هند محسن الا بتاويل بعيد وانما اجازه لما ذكره فى التعليق وهو قوله
اذ ليس بين محسن ومحسنة فى اللفظ والبناء الا الهاء ولحو احمر و
حمراء ليس كذلك هذا ما ذكره وفيه نظر لانا لا نسلم ان ما ذكره فرق بين
محسن واحمر لكن الكلام فى كون هذا الفرق موثرا فى الجواز والمنع
اذ لو صح ذلك لجاز فى السعة هند محسن بمعنى محسنة كما جاز هند محسنة

وليس كذلك وان اراد انه جاز باعتبار التاويل وهو من هى شخص محسن
او شئ محسن فجاز ايضا فى من هى احمر بهذا التاويل وعلى كل حال فينبغى
فينبغى ان يجوز الصور كلها حملا على المعنى تارة وعلى اللفظ اخرى فمن
هى احمر ليست بمتنعة على الاطلاق لجواز هو احمر على اللفظ ومن هى احمر
على المعنى لا على اللفظ واجاز الكسايى وقوعها اى وقوع من صلة
يعنى زايدة وانشد ابن الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة وبلغا
والاثرون من عددا الآثرون عددا بمعنى الاكثرون عددا وعددا نصب
على التمييز فمن زايدة والتقدير انسانا يعد عددا عند غيره هذا جواب
عن استدلال الكسايى يعنى لا نسلم ان من فى البيت صلة لكن جاز
ان يكون موصوفة وعددا مصدر لفعل محذوف وهو يعد والفعل
مع المصدر منصوب المحل صفة لمن اى انسانا يعد عدا ويحتمل ان
لا يقدر الفعل ويجعل عددا مصدرا بمعنى المفعول اى معدودا فيكون
صفة مفردة ولا حاجة الى اضمار فعل ولا يقعان اى من وما موصولتين
موصوفتين اى لا يقعان موصوفتين حال كونهما موصولتين اى لا
يوصف من الموصولة بصفة ولا ما الموصولة ايضا بصفة بخلاف الذى فانه توصف
بالمعرف باللام نحو مررت بالذى اكرمته الظريف بالجر صفة للذى مع
صلته ولا يجوز ان يقال مررت بمن اكرمته الظريف ولا بما اكرمته الظ
على ان يكون الظريف صفة لمن مع صفته او لما مع صلته هكذا ذكره
والفرق ان لفظ من وما اشبه ذلك بالحروف من الذى فجاز ان يوصف
بزاد ون ذلك اما اولا فلان لفظ الذى وتاكل واحد منهما مركب من حرفين
فوضعه وضع الحروف وجعل هذا علة لبناء ما خلاف الذى فان وضعه

ليس وضع الحروف لانه مركب من اكثر من حرفين واما ثانيا فلان الذى
فيه صورة اللام للتعريف وان كان جزاء من الكلمة عندهم وهو اشبه
بالاسماء صورة من لفظ من وما واما ثالثا فلان لفظ من وما عينها
جاء حرفا صريحا خلاف لفظ الذى فانه لم يوجد الا اسما هذا غاية الفرق
بينهما ولا خلو عن الحزازة ويوكدان اى من وما مثلها اى مثل الذى نحو
نظرت الى ما عندك نفسه والى من عندك نفسه نجر نفسه فيهما تاكيدا
لما ومن مع صلتهما كما جاز نظرت الى الذى اكرمته نفسه تاكيدا الموصول
مع صلته وانما جاز تاكيد من وما موصولتين ولم يجز وصفهما موصولتين
لما ذكرنا من ان لفظ من وما اشبه بالحروف من الذى والحرف لا يجوز
ان يوصف لكن يجوز ان يوكد على الجملة بتاكيد لفظى وهو تكرير نفس
اللفظ فعلى الجملة يجوز تاكيد الحروف ولا يجوز وصف الحروف واذا استفهم
بها اى بمن الواقف عن نكرة قابل اى الواقف حركته اى حركة ذلك
الاسم الذى هو نكرة فى لفظ الذاكر بما تجانسها من حروف المد اذا كان
اى ذلك اللفظ الواقع فى لفظ الذاكر مذكرا واحدا فاذا قال جارنى رجل
قال المستفهم منو واذا قال رايت رجلا يقول المستفهم منا واذا قال
مررت برجل يقول المستفهم منى وانما اختص بالحرف لان زيادة حروف المد
واللين على الكلمة على خلاف الاصل فجاز فى الوقف محل يغير ان كثرة
كما هو مذكورة فى بابه وانما خص بان يكون المستفهم عنه نكرة لان احتياج
النكرة الى التغيير بالاستفهام اكثر من احتياج المعرفة فكان زيادة الحروف
للدلالة على التغيير اليق بالنكرة من غيره والا اى وان لم يكن مذكرا واحدا بان كان
مثنى او جمعا مذكرين او مفردا مونثا او مثنى او جمعا مونثين الحق

اى الواقف علامته اى علامة كل واحد على حسب احوال من الاعراب فيهما
على حال الذات والاعراب يعنى فى المثنى المذكر اذا قال القايل جارنى رجلان
للمستفهم الواقف ان يلحق علامة تدل على حال ذات المثنى وعلى اعرابه
فاذا قال منان دل على تثنيته على ان المسول عنه مثنى والالف على ان
المسول عنه مرفوع وكذا المثنى المونث والجمع المذكر فاذا قال جانى رجال
قال منون واذا قال رايت رجلا قال منين واذا قال جاءت امرتان
قال المستفهم منتان او منتان بسكون النون فقد دل على ذات المثنى
المونث بتثنيته المونث وعلى اعرابه بالالف رفعا وكذا فى النصب والجر
يقول منتين فان تعذر اجتماع الدلالتين كما فى المونث واحدا او جمعا
اقتصر على الاول اى على الدلالة على حال الذات فاذا قال جاءت امراة
فيقول منة فقد دل بالحاق التاء على ان المسول عنه مونث ولم يمكن الدلالة على
اعرابه لكونه فى الوقف والسكون وكذا فى الجمع المونث اذا قال جاءت مسلمات
يقول المستفهم مئات بسكون التاء فقد دل على ان الذات المسول عنه
جمع مونث ولم يمكن الدلالة على اعرابها لكون الحركة متنعة فى الوقف
وانما اقتصر على دلالة الذات لانها اهم واقوى وانما لم يذكر المصنف كون
النون والتاء ساكنة مع انه شرط لان المفروض كون المستفهم والتقفا
والوقف بجب فيه سكون الآخر ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين
فى الاحوال كلها يعنى ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين الا الاحوال
فى كل منكر مستفهم عنه مذكرا او مونثا او مثنى او جمعا فاذا قيل جارجال
تقول منو وفى رجال منا وفى رجل منى وكذا لو قال جاءت امراة او
نساء فيقول المستفهم الواقف فى كل واحد منها فى الرفع منو وفى النصب منا

وفى الجر منى فالوا وللرفع والالف للنصب والياء للجر فقد دل على اعراب
المسؤل عنه دون احوال الذات والواصل لا يغيرها اى لا يغير من حال
نحو من يا فتى فقال جارت امراة فمقول المستفهم من يا فتى من غير زيادة
علامة من حروف المد والتانيث لما ذكرنا من أن الحاق العلامات
تغير فيلحق حال الوقف دون غيره وقد جمع شذوذين من قال اتوا
نادى فقلت منون انتم بالحاق بالحاق وصلا وتحريك النون فقالوا
الجن قلت عوظلاما احد الشذوذين اثبات علامة المد فى الوصل و
الثانى تحريك النون والنون يجب ان يكون ساكنة فى الوصل ايضا و
يحتمل ان يكون على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه ضربن منا بالاعراب
هذا اعتذار عن الشذوذ الثانى بانه جايز ان يكون تحريك النون على
القياس وهو انه حكى سيبويه انه يستعمل من معربا بالحركات الثلث
بان تقول ضرب من ورايت منا ومررت بمن فمن بهذا الاعتبار
اذا جمع جمع السلامة يقال منون كمسلمون فحينئذ يكون منون
فى البيت حركتها قيا سية تحريكا منون مسلمون وهذا البيت ذكره هو
وغيره على الشذوذ فى هذا القسم وفيه نظر لان البحث ان يكون فى
لفظ الذاكر نكرة ويستفهم عنه واصل حتى يكون به اشاذا ولا يعلم فى البيت
ان المستفهم عنه فى لفظ الذاكر نكرة بل لم يجز لفظ ذاكر قبل الاستفهام
بل المذكور هو اتو ولا يستفهم الشخص عما ذكره بنفسه ولو كان نكرة فى
لفظ الجن واستفهم عنه الواصل كان محل الاستشهاد وهو غير معلوم و
يمكن ان يجاب عنه بان المعلوم ان الحاق العلامة بلفظ المستفهم لا
يكون الا اذا كان المستفهم عنه نكرة بالاستقراء فاستدلوا بالحاق

العلامة فى لفظ المستفهم على ان المستفهم عنه نكرة فى لفظ ذاكر بالاستقراء
المعلوم من اللغة واما المعرفة فغير العلم يرفع وكذا العلم فى تميم وحكى عن
لفظ الذاكر فى الحجاز يعنى اذا كان المعرفة فى لفظ الذاكر واستفهم عنه من
فاما ان يكون المعرفة علما او غير علم فان كان غير العلم فحقه ان يعاد تلك
المعرفة بعد من ويرفع فى الاحوال الثلث بلا خلاف بين بنى تميم والحجاز
فيه فاذا قال الذاكر جاء الرجل فمقول المستفهم من الرجل فاذا قال رايت
الرجل ومررت بالرجل قال ايضا من الرجل بالرفع واما العلم ففيه مذهبان
احدهما لبنى تميم وهو الرفع ايضا مطلقا فى الاحوال الثلث والثانى
للحجاز وهو حكايته لفظ الذاكر فاذا قال زيد تقول المستفهم من زيد بالرفع
واذا قال رايت زيدا تقول المستفهم من زيدا بالنصب واذا قال مررت
بزيد تقول من بزيد بالجر هذا هو المذهب المشهور وحكى ايضا جواز حكايه
جميع المعارف المعربه بعد من قياسا على الاعلام وحكى ايضا جواز حكايه
المعارف بعد من كحكاية النكرات فتقال منو ومنا ومنى وقوله يرفع
ظاهر فى ان الرفع واجب فى الوصل والوقف ولذا ذكرها بعد ذكر الوقف
والمحصل فى النكرة وانما جرى فى العلم الحكايه عند اهل الحجاز دون
سايرالمعارف لان العلم يتطرق اليه اجمال باعتبار المسميات بالعلم
الواحد وكان فيه ليس مثل النكرات فقصد حكايتها بالعلم ان المسؤل عنه
ما هو وانما لم يلحق علامة كما فى النكرات فرقا بين المعرفة والنكرة
وانما لم تعكس لان اكثر الاستفهام عن النكرات والحاق العلامة اخصر
من اعادة المستفهم عنه وكان الاخصر ابلق بالاكثر وهو النكرة و
المستفهم بها اى بمن عن صفة العلم فى تميم يصدرها بلام التعريف و

ويعقبها بيا النسبة مع الحاق العلامة فى المثنى والمجموع يعنى اذا ذكر
علم نحو جاءنى زيد واستفهم عن صفته فطريقان يصدر لفظ من بلازم
التعريف ويلحق بآخره يا النسبة فاذا قال جاء زيد تقول المستفهم المنى
يعنى القرشى ام الثقفى واذا كان مثنى او مجموعا فيلحق علامة التثنية
والجمع فلو قال جاءنى زيدان المستفهم المنيان واذا قال جاءنى زيدون
قال المنيون وفى النصب والجر تقول المنيين والمنيين هذا اذا
استفهم عن صفة العلم المنسوبة كالثقفى والقرشى اما اذا لم يكن منسوبة
كسايرالصفات نحو العالم والكريم فقد اجاز المبرد فيه ايضا المنى فاذا قال
رايت زيدا اجازان يقال المنى اى العالمى وغيره والاكثرون على الاستفهام
بالمنى ونحوه مخصوص بما اذا كانت الصفة منسوبة لان الصفات المشتقة
اسم عندهم وابلغ من غيرها لكونها دريعة الى التفاخر فى الانساب ولان فيه
ياء النسبة فدلالته على الصفة المنسوبة اظهر من دلالته على غير المنسوبة وانما
الحق من علامة الاعراب مع قيام علته البناء فيها لان ياء النسبة نقلتها
عن حكم البناء بدليل نقلها الاعلام الى النكرات الصالحة للوصف
ولهذا المعنى دخلت اللام فى اولها وهذا الالحاق والتصدير يختص
بتميم ولذلك قيدها بقوله فى تميم وذو والطايية هذا ايضا من الموصولات
لكن تختص بلغة طى ويستوى فيها اى فى لفظ ذو المذكر والمونث فى نحو
الا تخين للعظم ذوانا عارقه ونحو وبيرى ذوحفرت وذوطويت يعنى
ان نحو وبيرى بمعنى الذى والتى فالبيت الاول مثال لاستعماله بمعنى الذى
والتى والثانى لاستعماله بمعنى التى واول البيت الاول لئن لم تغير بعض
ما قد صنعتم وبرى ما قد صنعته وهو ظهر لتوافق تغيرا لانه للمخاطب المفرد

والان رواية الجمع فقد خاطب واحدا من الجمع بمعنى لئن لم تغيرات بعض الذى
صنعتنه مع غيرك لا تخين من الانحار يقال انحى للشئ اى تعرض له اى
لا تعرض للعظم الذى انا عارقه اى آخذ اللحم منه وهذا مبالغة فى التعريف اى
لا آخذ اللحم من العظم بل ازيد واتعرض كسره ايضا وذو بمعنى الذى صفة للعظم
الذى سوف يذكر اى للعظم الذى انا عارقه واما اول البيت الثانى فان الماء
ماء ابى وجدى ويبرى ذوحفرت وذوطوت فذوفيه بمعنى التى وهو مونث
اى ببرى التى حفرتها والتى طويتها ومنهم من يقول فى المونث ذات مضمومة وبوجدانه
فى كل حال ومن بعضهم هذان ذوا تعرف وهاتان وذواتا تعرف وهولاء
ذوات تعرف بضم التاء فى الاحوال يعنى المذهب المشهور ان ذو الطايية اشتكهام
لا تغير فى المذكر والمونث والمثنى والمجموع يقال زيد ذو يضرب والزيدان
ذو يضربان والزيدون ذو يضربون واللفظ مذكر فى الاحوال كلها ونقل
المصنف وجهين احدهما فى التانيث فانه قد يونث ويقال ذات مضمومة
بمعنى التى وانما قال مضمومة لانها لم تجى الا مضمومة فى الرفع والنصب والجر
ونقل ايضا عن بعضهم انهم يجوزون فيه التثنيه نحو هذان ذوا تعرف فى
المذكر المثنى اى اللذان تعرفهما وهاتان ذواتا تعرف فى المونث المثنى اى
اللتان تعرفهما وفى الجمع للمذكر وللمونث هولاء ذوات تعرف اى هولاء اللاتى
تعرفهم او اللاتى تعرفن وقال بضم التاء فى الاحوال اى رفعا ونصبا وجرا
لان الضمه للبناء فلا اختلاف باختلاف حال الموصوف وبهذا اى و
بدخول التانيث والتثنية والجمع ط ذو تعرف انها ليست بالتى تضاف فى نحو ذهب
بذى تسلم يعنى ان ذو تتغير عن ذى فى قوله اذهب بذى تسلم بما ذكرنا لان
ذى يوجد فى كل حال نحو اذهب بذى تسلم واذهبا بذى تسلمان واذهبوا

بذى تسلمون هكذا ذكره وفى هذا الكلام نظر لان لفظ تقتضى ان يكون التغير
بين ذو الطايسة وبين ذى فى اذهب بذى تسلم يعرف بهذا اى بالتغير المذكور
فى بين الوجهين المقولين وهو غير مستقيم لان التغير اما ان يكون على
الوجه المشهور او على الوجهين المقولين اما على الوجه المشهور فالتغير حاصل
لفظا ومعنى اما للفظ فلان الطايسة ذو بالواو وفى المثال وهو اذهب
بذى تسلم ذى بالياء فلا اشتراك بينهما لفظا حتى يطلب التمييز من جهة
اخرى واما المعنى فلان ذو الطايسة بمعنى الذى او التى وذى تسلم بمعنى
صاحب كما سنذكره فى تفسيره واذا لم يكن اشتراك فلا احتاج الى تمييز
واما على الوجهين المقولين فالتمييز ايضا ظاهر اما بين ذو المذكر وبين ذى
فظاهر لما ذكرنا واما فى المثنى والمجموع فاظهر لانه لا اشتراك بينهما اصلا وايضا
ظاهر كلامه انه يعرف الفرق بينها بهذا التغير المنقول فى بين القولين و
وجيئذ لا يعرف على المذهب المشهور الفرق بينهما لانه قيده بقوله وبهذا
يعرف ايهذا التغير وليس كذلك فانه على المشهور الفرق بينهما حاصل وان
لم يوجد بهذا التغير فكان حقه ان يقول وبهذا يعرف عند القايل بهذا التغير
انها ليست بذلك مع ان التفرقة بغيره حاصلة ايضا كما ذكرنا ولعله نظر الى
ان ذى فى بذى تسلم مجرور ومرفوعه ذو ولفظ ذو بمعنى صاحب شارك
لفظ ذو الطايسة من حيث اللفظ ومن حيث ان كل واحد منهما يوصل
بفعل فانه ذكر فى المفصل ومما يضاف الى الفعل آيه وذو فى قولهم اذهب بذى
تسلم فقال يعرف الفرق بينهما بهذا لكن يتوقف على ان ذو فى نحو
فى نحو بذى تسلم جار ايضا مرفوعا مضافا الى فعل نحو هذا ذو تسلم لكنهم لم
ينقلوا ذو مضافا الى فعل بمعنى صاحب الا مع الياء ولم ينقلوه مرفوعا بالواو

كيف وقد نقل على الحواشى للمصنف ظاهرا تحت قوله اذهب بذى تسلم ان هذا
سماعى فرقنا سمى فيتاكد به الاشكال وذى فى قولهم بذى تسلم بمعنى صاحب
والفعل بتقدير المصدر اى بذى سلامتك والمراد بذى اما الامر اى بالامر
الذى هو صاحب سلامتك او الوقت اى بالوقت الذى هو صاحب سلامتك
وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل واختارها كثير من الناس لما فيه من
التشبيه بالظروف لاضافته الى الجملة انتهى كلامه ولعلهم انما اختاروه
لانه قد يورد ويقال ذو بمعنى صاحب كيف جاز اضافته الى الفعل مع اشتراطهم
ان الفعل لا يضاف اليه غير الزمان فقدره بمعنى الزمان دفعا لهذا الايراد
فكانه فى المعنى زمان مضاف الى فعل وذا اى والموصول كما خبر فى قولهم
ماذا خاصة اى بعد ما عند سيبويه فى احد قوليه لان له قولين احدهما
ان ذا بمعنى الذى فاذا صنعته معناه اى شئ الذى صنعته والآخر ان
ماذا بمنزلة كلمة واحدة ومعناه اى شئ صنعته ومطلقا عند الكوفيين
يعنى ذا عندهم اسم اشارة بمعنى الذى ولم يشترط تقدم ما عليه بل كل اسم
اشارة عندهم يجئ بمعنى الموصول وتقدر ون قوله تعالى وما تلك بيمينك
يقولهم ما التى بيمينك لموسى اذا صنعت بمعنى اى شئ الذى صنعته هذا
مثال لما وقع فيه ذا موصولا على احد قوليه سيبويه وعلى مذهب الكوفيين والاحسن
فى جوابه الرفع يعنى يقال فى جوابه خير بالرفع ليطابق الجواب السوال اذ
لو نصب لنصب بفعل فيكون الجملة فى الجواب فعلية والسوال اسمية فلا
يتطابقان ومعنى اى شئ صنعت هذا مثال للقول الآخر لسيبويه وهو
ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة فيكون ماذا منصوبا مفعولا لصنعت مقدما
فالجملة فعلية وجوابه بالنصب اى خيرا ليطابق الجواب السوال ولو امنت

وهذا تخلين طليق مع شدوذه يحتمل ان يوجه على غير الموصول هذا جواب
عن احتجاج للكوفيين بان هذا فى البيت بمعنى الذى اذ عندهم كل اسم اشارة
جاز ان يكون بمعنى الذى فالتقدير والذى تخلينه طليق فاجاب المصنف عنه
بانه لا تعيين للاستدلال اذ هذا فى البيت يجوز ان يكون اسم اشارة
لا موصولا وح هذا مبتدا وطليق خبره وتخلينه جملة وقعت حالا اى هذا فى حال
كونه محمولا لك طليق وحمل الزجاج قوله تعالى ذلك هو الضلال على انه بمعنى الذى
منصوب المحل بيدعوا بعده ليكون ما بعده جملة ابتدايه يصح اللام والاحسن
انه على اصله وما بعده يدعوا جملة محكية للكافر يوم القيامة واما تقدم التاخر
فى اللام فتعسف اللام فى لاية فيها نوع غموض لان مفعول يدعو كون مفردا
ولا يدخل اللام فذكروا فيه قولا احدها ما ذكره الزجاج وهو ان ذلك بمعنى
الذى منصوب المحل بالفعل بعده وهو يدعو اى الذى هو الضلال البعيد وهذا
الوجه ذكر ايضا فى الكتاب على ان الاشارة جاء بمعنى الموصول كما ذكره
الكوفيون فعلى هذا يكون ما بعد يدعوا وهو قوله لمن ضره اقرب من نفعه
جملة ابتدايه فاللام صحيح فى موقعه داخل على الجملة الابتدايه ولا اشكال فيه
الا جعل اسم الاشارة بمعنى الذى على مذهب الكوفيين والقول الثانى
وهو الاحسن واختاره المصنف ان اسم الاشارة وهو ذلك باق على اصله
وهو مبتدا وهو الضلال البعيد خبره ثم ذكر ان ما بعد يدعو جملة محكية
للكافر يوم القيامة يعنى يقول الكافر فى يوم القيامة لمن ضره اقرب من نفعه
لبيس المولى فاللام داخل على الجملة الابتدايه ومن مع صلته مبتدا وخبره
الجملة القسميه وهو لبيس المولى كانه قال لمن ضره اقرب من نفعه والله انه
لبيس المولى فانما دخلت اللام لان يدعوا بمعنى نقول وجاز ان يحكى بعد القول جملة

ابتدايه اولها اللام ولا اشكال فيه لانى اللام ولانى اسم الاشارة اذ هو باق
على اصل معنى الاشارة فلذلك كان احسن وقد يتعصبهم تاخير اللام الى ما
بعد من واصله من لضره اقرب وبهذا القول حكى عن الزجاج ايضا وذيفه ابو
على بان اللام تكون ح من صلة من وصلة الموصول لا تقدم عليه فلذلك قال
فتسعف وتعسفه ظاهر ويحتمل ان تكون يدعوا تاكيدا ليدعوا المذكور اولا وفى قوله
يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ولمن ضره اقرب من نفعه مبتدا
وليبس المولى خبره ويحتمل ان يكون على تقدير جعل يدعوا تاكيدا واللام للاول
ان يقدر بعد لمن ضره اقرب من نفعه يدعو لدلالة يدعوا المذكور عليه
ليكون خبرا اى يدعو الكافر ثم ابتدا بقوله لبيس المولى ولبيس العشير
واى عطف على الموصولات السابقة وهى لمن فى اوجهها فالاسمية
نحو ايهم حضروا الجزاء نحو ايهم ياتنى اكرمه والموصولة نحو اضرب ايهم
قايم والموصوفة نحو يا ربها الرجل ولا يكون تامة ولا صفة لمن ولست من
الباب الا موصولة محذوفة صدر الصلة نحو ايهم اشد فيمن قرا بالضم يعنى
ليست اى من باب المبنيات اللازمة فى اوجهها الا اذا كانت موصولة
حذفت صدر صلتها وانما اعربت اى استقامت بنية وشرطية وموصولة
تامة الصلة وان وجدت فيها علة البناء من تضمن حرف الاستفهام او حرف
الشرط او اختيا جهما الى الصلة لان اى لما كانت لازمة الاضافة وجب لها
التمكن فكانت دافعة لعلة البناء ورجعت الى اصل اعرابها واما اذا حذف
صدر صلتها فهى مبنية لان الموصول والصلة كشئ واحد فاذا حذف صدر
صلته كان بمنزلة حرف من الكلمة فلم يستحق الاعراب نحو قوله تعالى ثم
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فيمن قراه بضم الياء واما على قراءة الفتح

وهو فى الشواذ انه منصوب للنزع عن فقد اعربه على اصله واما فى القراءة
المشهورة وسوضم ايهم فالسقد ولنزع عن ايهم هو اشد فلما حذف صدر
الصلة عاد مبنيا فلذلك ضم وقول الخليل يا رتفاعه على الحكاية مقدر
القول ضعيف فلما يصار اليه فى سعة الكلام يعنى قال الخليل فى الاية انها
ليست بموصولة بل هى استفهامية مرتفعة على الابتداء واشد خبره وتقدير
القول ليكون الجملة الابتدائية محكية والتقدير لننزعن من يقال فيه
ايهم اشد واستضعفه المصنف لقوله فلما يصار اليه فى سعة الكلام يعنى
ان الحكاية واضمار القول على خلاف الاصل فلا يصار اليه فى السعة اذ لا
يطرد ان يقال لاضربن الفاسق بتقدير لاضربن من يقال فيه الفاسق
لحذف الموصول وبعض صلته وظاهر ضعفه انه فى غاية الضعف لكثرة
الحذف وكذا قول يونس بالتعلق اذ لا يعرف تعلق المؤثر من الافعال
يعنى قال يونس انما ضم ايهم فى الاية على التعلق نحو علمت ايهم خير
وانما جاز التعلق فيه مع انه من خواص افعال القلوب لان النزع عبارة عن التمييز سبب للعلم فكانه قال لنميزن اى لنعلمن ايهم اشد
ورده المصنف بانه لا يعرف تعلق المؤثر من الافعال والمراد بالمؤثر
ما ليس من افعال القلوب ويسميه النحويون افعال الجوارح والنزع
من افعال الجوارح فلا يجوز معه التعلق لكن على التاويل الذى ذكرنا
وهو ان النزع وهو التمييز الذى هو سبب العلم فلا يسلم يونس ان
النوع من افعال الجوارح بل هو من افعال القلوب على الوجه المجازى اطلاقا
لاسم السبب على المسبب ففيه نظر وقوله واى كمن يوهم ان من كما لا
يكون صفة فاى كذلك لكن جاء اى صفة على المدح والذم كقولك جاءنى

رجل اى رجل اى رجل كامل فى الرجولية فاى صفة وغاية العذر انه لم يذكر
فى من انها لا تكون صفة بل ذكر فيه وجوها وقال اى كمن اى ياتى فيه الوجوه
المذكورة فى من ولم يلزم منه ان لا يكون اى صفة بل غايته انه لم يذكر ان اى
يجئ صفة وكان الاولى ان يذكره ايضا دفعا لهذا الايهام ولا يليها من الافعال
الا المستقبل دون الماضى وقد خلقت كذا اى لا يلى اى الا الفعل المستقبل فلا
ضربت ايهم فى الدار ولكن لاضربن ايهم فيها او سار ضرب وقد نقل فى
التعليق انه سئل الكسايى عنها فقال اى خلقت كذا يعنى انها وضعت كذلك
ومعنى قول ابن السراج ان ابا بعض لما يضاف اليه مبهم محمول فاذا كان
الفعل ماضيا فقد علم البعض الذى وقع به الفعل وزال المعنى الذى وضعت
اى له والمستقبل ليس كذلك قال المصنف وهو معنى قول الكسايى انها
خلقت كذا انكانه غيّر عن وضعها للمعنى الذى بنا فى الماضى دون المستقبل
بانها خلقت كذا والمستفهم بها اى باى عن نكرة وصلا بطابقها بتذكيرا
وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا حكاية وبجوز الافراد فى الاحوال
ويسقط الحركة والتنوين وقفا يعنى اذا قيل جاءنى رجل فتقول المستفهم فى
حال الوصل اى فى رايت رجلا اياه وفى مررت برجل اى وفى التثنية فى
الرفع ايان وفى النصب الجرايتين وفى الجمع ايون رفعا وايين نصبا و
جرا وفى المونث اية فيطابق المستفهم لفظ الذاكر فى الامور كلها ويطابقها
ايضا فى الاعراب على طريق الحكاية رفعا ونصبا وجرا يعنى اعرابها محكى
فيقدر الاعراب على محله فاذا قال رايت رجلا يقول المستفهم اياه اى ايا
الرجل فايا نصبه على الحكاية لفظا وهو موضوع المحل بالابتداء وكذا فى الجر
لو قال اى فجره لفظا لحكاية لفظ الذاكر ورفعه مقدر على الابتداء ولم يعرب

لفظا لما مر من ان الحكاية تمنع من الاعراب اللفظى وانما اختص بالنكرة والاستفهام
لما ذكرنا فى منا ومنى وانما لم نشترط فى اى الوقف كما اشترط فى
الحاق الزيادات بها لانها معربة فى اصلها تقبل الحركات خلاف من فانه لا يقبلها
فجعل عوض حركاتها من حروف المد واللين وانما حكى فى اى لفظ الذاكر
بالحركات الثلث فى حال الوصل ولم حكى فى من فى حال الوصل للعلة المذكورة
وسمى قبول ابى الاعراب بالحركات وبالحروف دون من ومنهم من جوز الافراد
فى الاحوال كلها اى يقول اى وايا واى كلغة من تقول منو ومنا ومنى فى
الاحوال كلها لان الحركة ههنا بمثابة الحروف ثمة فاذا قال رايت رجلين
او رجالا فتقول المستفهم ايا واذا قال مررت برجلين فتقول المستفهم اى
فلا يراعى الا التفرقة فى الاعراب خاصة دون ساير الاحوال ويسقط الحركة و
التنوين وقفا يعنى اذا وقفت عليها كانا مرها كالوقف على الاسماء المعربة
فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت ياءه اى وان وقفت على المنصوب
قلبت الفا بابدال الالف من التنوين وان وقفت على المثنى والمجموع اسكنت
النون وقلت ايان وايون وايين وان وقفت على المونث قلبت
التاء هاء وقلت ايّهْ وان وقفت على المجموع بالالف والتاء سكنت التاء وقلت
ايّاتْ لان هذا حكم الوقف على سايرالاسماء المعربة ولقايل ان يقول
قوله ويسقط الحركة والتنوين وقفا اما ان يتصل بما يليه وهو قوله يجوز الافراد
فى الاحوال وهو يقول والمستفهم بها عن نكرة وصلا على ما هو الظاهر ليكون
وقفا فى مقابلة وصلا فعلى الاول فيه سوالان احدهما ان لا يكون المطابقة
فى حال الوقف فى الاستفهام عن النكرة مذكورا والثانى انه كان ينبغى
ان تقول ويسقط الحركة والنون فى حال الرفع والجر ويدل النون

الفا فى حال النصب وعلى الثانى وهو ان يتصل بالاول ليكون مقابل قوله
وصلا فيه سوالات احدها انه لا يعلم منه المطابقة فى حال الوقف اذ
لم يذكر الا سقوط الحركة والتنوين منه والمطابقة المذكورة مختصة بقوله وصلا
والثانى كان ينبغى ان تقول ويسقط الحركة والتنوين فى حال الرفع والجر
ويسكن النون فى التثنية والجمع والتاء فى جمع الالف والتاء والثالث
انه لم يذكر ابدال التنوين الفا فى حال النصب مع انه شرط فى حال الوقف
ويمكن الجواب عنه باحد وجوه الجواب الاول انا اخترنا التقدير الاول
والجواب عن السوال الاول انه ذكر ان اى كمن فمن ذلك الاطلاق يعلم
انه كما يجب المطابقة فى وقفا بلا وقفا على ما ذكره يجب ايضا المطابقة فى اى
وقفا وانما ذكر المطابقة وصلا لانه تفرد بها اى عن من فذكر ما تفرد به وترك
المشترك اعتمادا على اطلاق ان حكمه حكم من والجواب عن الثانى ان المراد
انه يسقط التنوين اى لا يوجد لفظا فى الرفع والنصب والجر وحكم ابدال الفا
معلوما من باب الوقف على المنصوب المنون والجواب عن الثانى انا
اخترنا التقدير الثانى وهو انه يتصل بالاول ليكون وقفا مقابل قوله وصلا
والجواب عن السوال الاول ما ذكرنا من ان حكم المطابقة فى الوقف قد ذكره
فى من وقفا واى كمن وعن الثانى انه لما قال ويسقط الحركة علم منه انه
يسكن آخر المفرد ويسكن نون المثنى والمجموع ويسكن تاء الجمع بالالف
والتاء فكانه قال ويسقط الحركة حيثما كان مفردا او مثنى او مجموعا اى
جمع كان وعن الثالث ان ابدال التنوين الفا انما لم يذكره اعتمادا على
باب الوقف اذ هو من المعلوم فيه ولا شك انه كان الاولا ان يذكره و
الجواب الثالث ان يقول قوله ويسقط الحركة والتنوين عايد الى الكلمات من

المذكورين كليهما اى فى حال الوقف يسقط التنوين والحركة مطلقا سواء
رُوعى المطابقة اوجوز الافراد فان سقوط الحركة والتنوين فى الوقف
لازم على التقديرين واما ترك ذكر المطابقة وترك تسكين النون والبناء
وترك ذكر ابدال النون الفا فلما ذكرنا ولا يخفى ان فى الكلام تساهلا مع
نزهه الاعتذارات وفى المعرفة الرفع الرفع لا غير وان كان علما لخوا ى زيد
لمن قال رايت زيدا تفاديا عن الخطاء لقرينة بينهما لما فرغ عن الحكاية فى الاستفهام
عن النكرة شرع فى الحكاية فى الاستفهام عن المعرفة وحكمه فى المعرفة الرفع
لا غير اى فى الاحوال كلها فنقول لمن قال رايت زيدا اى زيد ولمن قال
رايت الرجل اومررت بالرجل اى الرجل ولمن قال رات عبد الله اى عبد الله
بالرفع وقوله تفاديا اى احترازا من قولهم تفادى فلان من كذا اى تحاماه
وانزوى عنه قال تفادى الاسود القلب منه تفاديا منه هذا علة الرفع
فى المعرفة والعلم ايضا اى انما وجب الرفع احترازا من الخالفة بين اى بين
بين اى ويذكر بعده من المعرفة والعلم لو قيل اى زيدا او زيد على الحكاية
خلافا لخوص زيدا فانه لا يظهر المخالفة بينهما لفظا لان من مبنى واى معرب
وانما اعيد المعرفة بعد اى ولم يعد النكرة لان الاستفهام عن المعرفة اقل
لان النكرة هى المحتاجة الى الاستفهام عنها لابهامها فوعى الاختصار فى النكرة
فلم يعد فيها رعاية للتخفيف فيها هو الكثير ومن حكم الموصول ان ينزل مع
صلته منزلة اسم واحد لان الموصول مع صلته يقع فاعلا ومفعولا ومضافا
اليه بنزه كلما احكام المفرد فلا يوصف ما وصف منه ولا يوكد ولا يبدل منه
قبل تمام الصلة بنزه من لوازم الافراد وكونه بمنزلة اسم واحد فلا يوصف الموصول
قبل تمام صلته ولا يوكد قبل تمام صلته ولا يبدل منه ايضا قبل تمام صلته وقال

ما وصف منه احترازا من موصول لا يقع موصوفا نحو من وما فانهما لا يوصفان
اصلا وان كانا بعد تمام الصلة فلا حاجة الى تقييد امتناع وصفه بكونه قبل
تمام الصلة اذ بعد تمام الصلة ايضا لا يوصف ايضا فهو خارج عن المبحث
وانما امتنع الوصف والتاكيد والابدال قبل تمام الصلة لان الموصول قبل
تمام الصلة بمنزلة حرف الكلمة كالزاى من زيد وهو لا يقبل الوصف ولا
التاكيد ولا الابدال ومن ثمة اى ومن اجل انه لا يوكد الموصول قبل تمام
الصلة لم جز مررت بالذين اجمعين فى الدار اذ فوك فى الدار
صلة للذين فقد وقع اجمعين تاكيدا قبل تمام الصلة وهو ممتنع وايضا
اجمعين زيدا كذلك اى لا يجوز لان زيدا معمول ضاربين فهو من تمة
الصلة فلا تقدم اجمعين عليه وجاز اجمعون اى فى المثال المذكور
جاز اجمعون بالرفع لانه تاكيد للضمير فى ضاربين وهو هم اى الذين
ضربوا هم اجمعون ايضا من اجزاء الصلة تقدم على الجزء الآخر من الصلة
وهو زيدا وجوز تقدم بعض اجزاء الصلة على بعضها فان قلت لم لم يجز
فوك مررت بالضاربين اجمعين زيدا على ان يكون اجمعين تاكيدا
للضاربين لا للموصول قلت لوجهين احدهما ان اسم الفاعل اذا كان
موصوفا لا يعمل بعد عن شبه الفعل فكذا لا يعمل اذا كان موكدا ايضا فانقال
الفعل لا يكون موصوفا قطعا وقد يكون موكدا لانا نقول الفعل انما يكون موكدا
بالتاكيد اللفظى ومنكرا للفظ لا بالتاكيد المعنوى كلهم واجمعين وهو
المبحث والثانى ان اجمعين ح اما ان يكون تاكيدا للضاربين مع اللام او
بدون اللام وكلاهما ممتنع اما الاول فلانه يلزم تاكيد الموصول قبل تمام صلته
وهو ممتنع لما مروا ما الثانى وهو تاكيد بدون اللام فهو فاسد من وجهين

احدهما ان النكرة لا يوكد عند البصريين به اى باجمعين والثانى ان جزء الصلة
واحدا لا محل لها من الاعراب فلا يمكن تاكيده بمعرب لفظا ونزه من غوامض النحو
وفيه بحث وذلك ان لفظ الضارب يختلف آخره باختلاف العوامل فيكون معربا
وهو مشكل لان اللام مع الصلة فى مثل جا نى الضارب اما ان يكون لها اعراب الفاعلية
مثلا او لا يكون فان كان مع ان الضارب ايضا معرب فيكون لجا نى فاعلان ويلزم
ان يعرب جزء من الموصول مع انه بمنزلة الناء من زيد وان لم يكن لا يصح قولهم
الموصول مع الصلة فى حكم الجزء من الكلام فاعلا او مفعولا او مضافا اليه فوجه
التخلص امران احدهما انه نظير قولهم فى الابعين غيرانه لما لم يمكن اعراب الازحلف
الى الاسم الواقع بعده مع ان حق الاعراب ان يكون للمحل لا لانه بمعنى غير والثانى
ان لفظ الضارب مشابه للفظ الرجل فكما جعل اللام بمنزلة الجزء من الكلمة
واعرب الرجل جعل اللام فى الضارب فى الصورة بمنزلة تلك اللام وان كانت
بمعنى الذى فاجرى الاعراب لفظا على ما دخله اللام وانما اعربنا الضارب مع
انه بمنزلة الزاء من زيد لان ضاربا فى الاصل كان اسما مستقلا مستحقا للاعراب
وعرض له كونه جزء من الموصول فاستحجب لاستقلاله الاصلى دون الجزئية
العارضية خلاف جملة اذا وقعت صلة فانه لا محل لها من الاعراب قطعا لان
الاعراب انما يكون لها اذا كانت بمعنى المفرد كالخبر او الحال او الصفة ونحوها
ولا يجوز نحو الذى كان ابوه راغبين فيه منطلق حتى يجئ لاحدهما خبر ظاهر
او مقدرا نما لم يجز لان المذكور فى المثال موصولان وهما مبتدآن فكل واحد
منهما يحتاج الى صلة وخبر فمنطلق اما ان يكون اما ان خبر للموصول الثانى
او الاول فان كان للثانى كان الموصول مع صلته وخبره جملة واقعة صفة للموصول
الاول والموصول الاول الى فوك منطلق بمنزلة مفرد فيحتاج الى خبر آخر ظاهر

او مقدرا نما لم يجز لان المذكور فى وان جعلته خبرا للموصول الاول فقد اخبرت
عن الموصول الاول قبل تمام الصلة لان الموصول الثانى مع صلته بمنزلة مفرد
والمفروض ان منطلق خبر للاول فالموصول الثانى ليس له خبر ظاهر فلا يكون
جملة فلا يتم الموصول الاول به فلا يصح ان خبر عنه بمنطلق اذا لم يتم فقوله حتى
يجئ لاحدهما معناه ان المذكور خبر لاحدهما فلا يجوز نزه الكلام حتى يجئ للآخر خبر
ظاهرا ومقدرا وتقول جا نى القايم اليه الشارب ماوه الساكن داره اخاه
زيد فلو حذت للقايم تابع قبل شئ مما ذكر لم يجز لان الكل فى صلة فالقايم
فاعل جا نى والشارب فاعل القايم والساكن فاعل الشارب والضارب فاعل
الساكن وزيد فاعل الضارب فكل واحد من المعرفات جزء صلة للمعرف
الذى سبقه فالشارب جزء صلة للموصول وهو اللام من القايم فلو
جيت بتابع للقايم وقلت جا نى القايم اليه وزيد شلا وعطفته على الموصول
لم يجز لانه لم يتم صلته بعد فلا يعطف عليه وكذا سايرالتوابع لو قلت جا نى القايم
اليه الكريم وجعلته صفة للموصول لم يجز لانه صفة للموصول قبل تمام صلته
وهو واضح واذا قلت الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القايم
فى داره اخول سوطا نشر كلوا عروا خالدا عبد الله اكرم الاكل طعامه
غلامه فالبدل الاول وهو للموصول الاخير وهو القايم مع صلته والذى
بعده وهو كلوا بدل للذى قبله اى قبل القايم وهو المعطى وهكذا على الترتيب
فعمرو بدل للمكرم وخالدا بدل للشاتم وعبد الله بدل للضارب والا اى وان لم
يكن على هذا الترتيب بان قدمت مثلا كلوا على بشر وجعلته بدلا من المعطى
فالابدال قبل تمام الصلة اى لزم الابدال من الموصول وهو المعطى قبل تمام
صلته لان تمام الصلة القايم فى داره بشر فقد ابدلت عن المعطى قبل تمام

صلته وكذا سايرالصور فقولك الضارب مفعول اكرم والشاتم مفعول الضارب والمكرم مفعول الشاتم والمعطيه مفعول المكرم ومفعولا المعطيه الضمير المتصل به ودرهما والقايم فاعل صفة معطيه وفي داره متعلق بالقايم و اخوك فاعل القايم وسوطا مصدر الضارب والضارب مفعول اكرم في قوله الاكل فلا يجوز ان يقدم البدل من الضارب الذي هو الموصول الاول على اسم من المبدلات الباقيات ولا من الابدال كلها لانها كلها في صلة الضارب فان قلت بشر بدل من القايم فهو من تتمة القايم وسوطا ليس من تتمته بل من تتمة الضارب فهو اجنبي وقع بينهما قلت بشر ليس من اجزاء الصلة لانه بدل من الموصول مع صلته والموصول مع صلته تم عند قوله اخوك فهو ليس اجنبيا وقع بين اجزاء الصلة اذ اجزاء الصلة قوله اخوك فان قلت لم اخر وقوع سوطا هذا الموقع مع انه يلزم منه الفصل بين البدل والمبدل وهو بشر وبين مبدله وهو القايم قلت هذا احسن مقارنة وبيانه بمقدمات احديها انه يمتنع تقديم جزء الصلة على الموصول والثانية انه تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى لكونه اقرب الى الفاعل ولذلك تعين اقامته مقام الفاعل اذا وجد مع سايرالمفاعيل ولان المفعول به هو مورد للفعل المتعدي ومحتاج اليه لبيانه بخلاف المصدر فانه تاكيد فايد تستغني عنه بلفظ الفعل الثالثة انه يمتنع الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي الرابعة ان المفعول المطلق اصل في المنصوبات كسايرالمفاعيل فحقه ان يتقدم على البدل وسايرالتوابع ايثارا للتقديم الاصول على الفروع اذا ثبت هذا فنقول لو قدم سوطا على الضارب امتنع للمقدمة الاولى ولو اخر عن الضارب متصلا لم يحسن للمقدمة الثانية ولو وقع بين

الموصولات

الموصولات لم يجز للمقدمة الثالثة ولو اوقع بين الابدال او بعدها لم يحسن للمقدمة الرابعة فتعين ان احسن مواقعه هو مركزة الذي استقر فيه اذ ليس فيه محذور من المحاذير الاربعة بقي انه وقع به الفصل بين البدل والمبدل قلنا الفصل بينهما واقع كثيرا جاء من مواضع من التنزيل كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر وكقوله تعالى اذ تقول للمومنين الن يكفيكم فانه قيل ان اذ بدل من اذ غدوت مع تخلل الآيتين بينهما ونظاير ما ذكرنا بقاعدة لطيفة وهي ان التوابع على ثلاثة اقسام قسم مدلول الثاني منه مدلول الاول اي يصدقان على شئ واحد وهي الصفة وعطف البيان والتاكيد وهذا الثلاث حقها ان لا تختار الفصل بينها وبين متبوعاتها الا لجوء وقسم مدلوله مغاير للمتبوع كالعطف بالحرف فلا يستبعد فيه الفصل للمغايرة الظاهرة وقسم واقع بين الرتبتين وهو البدل فان قسما منه مدلوله مدلول الاول كبدل الكل من الكل وقسم مدلوله مغاير للمتبوع كبدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز الفصل فيما يغاير الاول كالابدال الثلثة واستبعاد الفصل فيما يغاير كبدل الكل من الكل فالبدل على الجملة لا يستبعد فيه الفصل على ان المصنف انما اخر سوطا رواما للنوع من الالغاز والتعمية في المثال ولذلك اخر قوله اكرم الاكل طعامه غلامه عن قوله الضارب قصدا رويا للالغاز هذا سوكشف الغطاء عن بيان المسئلة والله اعلم بالصواب واجاز الفراء الذي نفسه محسن اخوك والذين اجمعون محسنون اخوتك والذي وزيد ضاربان اخوك والتابع للمحذوف دون الموصول يعني اجاز الفراء الصور الثلاث مع ان ظاهره يقتضي ان يكون نفسه

في المثال الاول تاكيد للذي قبل تمام الصلة وكذا اجمعون تاكيد قبل تمام الصلة للذين وكذا وزيد عطف على الذي وامتناع ظاهر فقال التابع للمحذوف دون الموصول يعني في المثال الاول تقديره الذي هو نفسه محسن فنفسه تاكيد لهو المحذوف ومحسن خبر هو والجملة صلة الذي والذي مبتدا واخوك خبره وكذا في المثال الثاني التقدير الذين هم اجمعون خبره محسنون فاجمعون تاكيد لهم المحذوف وكذا في المثال الثالث التقدير الذي هو زيد ضاربان فزيد عطف على هو المحذوف لا على الذي فاستقام الامثلة لان التابع في كل واحد منها للمحذوف دون الموصول والجوز اي الفراء الحذف مع الفعل والظرف لانها سيجيء لا تابع فتبعه المتبوع يعني لو قيل الذي ضرب اخوك او الذي في الدار اخوك لم تجز ان تقول فيه قد حذف صدر الصلة بتقدير الذي هو ضرب اخوك او الذي هو في الدار لان هذا المحذوف لا قرينة تدل عليه لان كل واحد من الفعل او الظرف صحيح الاستقلال ان يكون صلة من غير حذف فلو جوزنا الحذف لالتبس اي لم يعلم حينذاك ان الجملة فعليه او اسميه هذا اذا لم يكن للمحذوف تابع مذكور لفظا او معنى فاما اذا كان للمحذوف تابع مثلا تقول الذي نفسه ضربك اخوك او الذي نفسه في الدار اخوك او تقول الذي وزيد ضربا اخوك او الذي وزيد في الدار اخوك وكان القياس يقتضي ان يجوز لان هذه التوابع قرينة دالة على المحذوف ومع هذا فلم تجوزه ايضا مع وجود القرينة طردا للباب ومعنى قوله فتبعه المتبوع يعني اذا كان المحذوف متبوعا اي له تابع فيتبع اي يلحق في المنع بما لم يذكر له تابع فالمراد بالمتبوع الذي له تابع ويحتمل ان يريد بالمتبوع الاصل وبالتابع الفرع والصورة التي ذكرفيها التابع معه قرينة تدل على المحذوف وهو الاصل لان الاصل ان يكون على المحذوف قرينة دالة حيث

لا توجد القرينة يكون فرعا فتبعه المتبوع اي تبع الاصل وسوا وجد فيه القرينة ما لا يوجد فيه القرينة في المنع وانما عبر المصنف بهذه العبارة لان فيه غرابة وهو ان المتبوع صار متبوعا تابعا بعد ومنه اي ومن المبني اللازم ما يتضمن معنى حرف الاستفهام او الجزاء نحو اين مثلا فانه ليس تتضمنا لحرف وهو الهمزة الاستفهامية بل تتضمن الاستفهام الذي هو معنى حرف الاستفهام غير اي يعني ان اي مستثنى عن الضابط لانه متضمن للاستفهام ايضا وهو معنى حرف ومع ذلك فهو معرب فلذلك استثناه وانما اعرب للزومه الاضافة كما سوكما ومن واين للمكان استفهاما وجزاء هذا مثال لما يتضمن معنى الحرف فقد يتضمن معنى الاستفهام نحو ما ذلك بممسك وقد يتضمن معنى الجزاء هو معنى الحرف وسوان نحو ما تصنع اصنع وكذلك من يتضمن معنى الاستفهام نحو من عندك وقد يتضمن معنى الجزاء نحو من ياتني اكرمه وكذا اين وسوظرف للمكان خاصة قد تتضمن الاستفهام كاين زيد وقد تتضمن معنى الجزاء نحو اين تجلس اجلس ومتى للزمان كذلك يعني ان متى ظرف للزمان وسوكذلك اي قد يكون استفهاما نحو متى القتال ويكون جزاء نحو متى تخرج اخرج وايان في معناها اي في معنى متى يعني يكون للزمان استفهاما كقوله تعالى ايان مرساها اي متى ارساءها ولم يات جزاء فلذلك قيده بالاستفهام وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد فانه سوال عن احواله اي اصحيح ام مريض ونحو بما من الاحوال فهو تتضمن للاستفهام عن الاحوال وانى لها اي للحال استفهاما نحو انى وبمن اين اكلت الطرب من حيث لا صبوة ولا ريب اي كيف اكلت الطرب وجزاء نحو قوله تعالى فاتوا حرثكم انى شيتم اي على اي حال شيتم وكم

الاستفهامية بالجرّ صفة لكم وهو عطف على اني اى وخبركم ويلحق بها الخبرية
بعنى الاستفهامية انما بنيت لتضمنها معنى الاستفهام والخبرية لم توجد
فيه هذه العلة وانما بنى الحاقا لها بالاستفهامية لكونها مثلها او لكونها على
وضع الحروف ولها اى ولكم فى وجوهها يعنى استفهامية وخبرية صدر
الكلام اما الاستفهامية فظاهر لان الاستفهام له صدر الكلام وكذا الخبرية
لتضمنها معنى الانشاء فى التكثير كما ان رب متضمن الانشاء التقليل فلذلك
وجب لها صدر الكلام فان تقدمها الجار فالمعنى الموجب لها التصدر متقدر قبله
لاتحاده بها هذا جواب عن سؤال تقدير وسوكم اذا كان لها صدر الكلام فلم جاز ان
يتقدمها الجار وان يقال بكم درهما اشتريت فاجاب بان المعنى الذى اوجب
لها التصدر وسو الاستفهام تقدر قبل الجار لاتحاد الجار بالمجرور وسوكم يعنى
اذا قلنا بكم درهما اشتريت فتقدير الاستفهام قبل الباء والتقدير بكم
اشتريت فالاستفهام لم يتقدم عليها شئ ولا يقدر الاستفهام بعد الجار
ليبطل تصدره وانما اختص هذا التقدير بالجار دون غيره لما ذكره
وسوان الجار يتصل بالمجرور ويتحد به لشدة اتصال الجار بالمجرور فكانهما كلمة
واحدة بخلاف المنصوب والمرفوع اذ ليس لهما اتحاد الجار بالمجرور ومحلها
اى محل كم الجر ان تقدمها الجار كما ذكرنا والا اى وان لم تقدمها الجار فالواقع
بعدها ان كان فيه فعل او ما جرى مجراه من نحو اسم الفاعل والمفعول والظرف
فان استند اى الفعل او الجارى مجراه الى ضميره اى الى ضمير كم او متعلقها
فالرفع بالابتداء نحو كم رجل جارك فان بعده فعل وسو جاء مسندا الى ضمير
كم ولو قلت كم رجل جارك غلامه كان الفعل مسندا الى متعلقها وكذا لو قلت كم
رجل فى الدار فان فيه الظرف الجارى مجرى الفعل والتقدير كم رجل حصل فى

الدار

وكم يوم خبره هذا حل لفظ المتن ويحتاج فى الاخصار فى الاقسام الى بيان
وذلك ان تقول حاصل الكلام ان الواقع بعد كم اما ان يكون فعلا او جاريا
مجراه من اسم الفاعل ونحوه من الاسماء العاملة والظرف واما ان لا يكون
كذلك بل يكون اسما مفردا اى غير عامل لان الاسم العامل لابد له من فاعل
فيكون مركبا اى معه فاعل وهو المراد بالمركب ههنا فاذا لم يكن الواقع
بعده فعلا ولا اسما عاملا يكون اسما مفردا اى جامدا نحو كم رجل وكم غلام ونحوه
وهو معنى قوله وان كان اسما مفردا فى مقابلة الاول وهو الفعل والجارى مجراه
او الاسم العامل ان كان فعلا او جاريا مجراه او اسما عاملا فالواقع بعد
كم مسندا اليه اولا فان كان الاول فالرفع بالابتداء كما ذكرنا وان لم يكن مسندا
اليه فكون كم اما مفعولا به للمذكور او مضمرا فعله على شريطة التفسير
واما ان يكون مفعولا فيه ظرف زمان او مكان واما ان يكون مفعولا
مطلقا وهو المصدر نحو كم ضربة ضربت فهذا معنى قوله فلابد من ان يكون
ظرفا او مصدرا اذا لم يكن المفعول معه ولا المفعول له ولا غيرهما من
المحققات بالمفعول وهو ظاهر فتعين ان يكون مصدرا او ظرفا لقوله
وان كان اسما مفردا قسيم للاول اى وان لم يكن الواقع بعده فعلا ولا
جاريا مجراه ولا اسما عاملا فحينئذ تعين ان يكون اسما مفردا فرفعه بالابتداء
ان لم يكن ظرفا ظرفا وبالخبرية ان كان ظرفا فهذا تمام بيان لفظ المتن
وهكذا حكم اسماء الاستفهام والشرط الا ان الشرط لا يقع بعده الاسم يعنى
ان اسماء الاستفهام واسماء الشرط مثل كم فى وجوه الاعراب فانها تارة
تقع مجرورة فالاستفهام كقولك لمن هذا الفرس والشرط كقوله بمن تمر امرر
فتقدير الاستفهام فيه قبل الجار ليلا يبطل صدريته وتارة تقع منصوبة

الاستفهام

الدار ونحو ايضا مسندا الى ضميركم فالرفع بالابتداء اى كم مرفوع المحل
بالابتداء والفعل بعده او الجارى مجراه خبره قوله او متعلقها اى متعلق الضمير
واما كان اشبه كما قالوا فى الاضمار على شريطة التفسير مشتغل عنه بضميره
او متعلقه وقالوا المراد او متعلق ضميره وانما كان اشبه لان قولك كم رجل
جارك غلامه فالغلام مضاف الى الضمير متعلق به فالضمير عايد الى كم فهو
لفظا متعلق بالضمير لا بكم وان لم يستند اى الفعل او جارى مجراه لا الى ضمير
ولا الى متعلقه فان كان اى الفعل او اقعا عليها اى على كم فالنصب بالمفعولية
نحو كم رجل ضربت فان الفعل واقع على كم وليس مشتغلا عنه بشئ فهو مفعول به
فينصب على المفعولية وان كان واقعا على ضميرها نحو كم رجل ضربته او متعلقها
نحو كم رجل ضربت غلامه فالوجهان اى جاز ان ينتصب كم على المفعولية اضمارا
على شريطة التفسير لان الفعل مشتغل عنه بضميره فالتقدير كم رجل ضربت
ضربته وكم رجل اهنت ضربت غلامه وجاز ان يرتفع بالابتداء والفعل بعده
خبره ولابد فى الثانى اى فيما كان الفعل واقعا على الضمير او متعلقه
كما ذكرنا من تقدير ناصب بعدها اى بعد كم كما قدرنا فى المثال يعنى تقول
كم رجل ضربت ضربته على شريطة التفسير ولا يقدر الناصب قبل كم كما يقدر
فى زيدا ضربته قبل زيد رعاية لصدريتها والا اى وان لم يكن الفعل
المذكور واقعا على كم ولا على ضميرها ولا على متعلقها فلابد من ان يكون
اى كم ظرفا نحو كم يوم ضربت او مصدرا نحو كم ضربة ضربت وان كان
اسما مفردا اى ان الاسم الواقع بعدها اسما مفردا فالرفع بالابتداء
ان كان نكرة لم يكن ظرفا نحو كم غلام لك ذاهب والا اى وان كان ظرفا
فبالخبرية اى فيرتفع بالخبرية نحو كم يوم سفرك فان سفرك مبتدء

كم ولو قال او متعلقه ليرجع الضمير
الى لفظ ضميرها اى او متعلق ضم

اما الاستفهام كقولك من ضربت اى اى رجل ضربت او من ضربته اضمارا على شريطة
التفسير والتقدير اى رجل ضربت ضربته والشرط نحو من تضرب اضرب او من
تضربه اضربه وتارة تقع مرفوعة فالاستفهام كقولك من عندك اى اى رجل
عندك والشرط كقولك من تضربه اضربه على ان من مبتداء فهو فى الاحكام مثل
كم الا ان كم تقع بعده الاسم والشرط لا يقع بعده الاسم لان الشرط يقتضى فعلا او
حكمها اى وحكم كم فى جواز عود الكناية الى لفظها او معناها حكم من فيذكر
على لفظ ويونث على معناه وكذلك فى الافراد والتثنية والجمع نحو كم رجل
رايته ورايتهم وامراة رايتها ورايتهن قال الله تعالى وكم من ملك فى السماوات
لا تغنى شفاعتهم شيا ومنه اى ومن اللازم البناء ما التزم فيه الاضافة
الى الجملة كاذ واذا زمانيتين او مكانيتين هذا هو علة بناء الاولان الجملة
من حيث هى جملة مبنية فاكتسى هو اذ واذا البناء من المضاف اليه وانما
التزم البناء فيهما لالتزام الاضافة فيهما الى الجملة وانما التزم اضافتهما
الى الجملة لانهما وضعا للدلالة على زمان النسبة او مكان النسبة والنسبة فى
الاصل لا يكون الا فى جملة وقد يعلل بناء اذ بان وضعه وضع الحروف وقد
يعلل بناء اذا بتضمنه لمعنى حرف الشرط وقد يعلل بناء هما ايضا
بالاحتياج الى الخبر كالحروف فاذ زمانية لما مضى ويضاف الى كلا الجملتين
يعنى الى الجملة الاسمية والفعلية نحو جيتك اذ زيد قايم فى الاسمية والخبر
مفرد واذ قام زيد فى الفعلية والفعل ماض واذ يقوم فى الفعلية ايضا والفعل
مضارع ويكون المعنى على المضى لان اذ موضوع للماضى واذ زيد يقوم فى الجملة
الاسمية ايضا لكن الخبر فيه جملة فعلية وانما اخترنا المثال مع ان حقه ان يقرن
بقوله اذ زيد قايم لانهما جملتان اسميتان لانه كان يريد ان يفرق بين قوله

الا الاستفهام

اذ زيد يقوم واذ زيد قام مع ان كل واحد منهما اسمية والخبر فعلية فلا رادة
الفرق بينها اخرها عن مرتبتها ومعنى اذ زيد قايم واستقبح اذ زيد قام
لان الخبر من مظان الاسم ومايضارعه الا اذا دعت الضرورة الى العدول
بزاوجه استقباحه وبيانه ان الجملة ههنا اسمية فاصله ان يكون الخبر اسما
اومضارعا للاسم نحو اذ زيد يقوم اذ يقوم مضارع لقايم فالواجب ان لا
يعدل عن الاسم اومضارعه الا لضرورة نحو زيد قام بغير اذ لان الغرض
الاخبار عن الماضى ولا يحصل بهذا الغرض لو اتى بالجملة الاسمية التى
خبرها اسم اوفعل مضارع فكذلك تعين الاتيان بالفعل الماضى ولا
ضرورة ههنا اى فى قولنا اذ زيد قام اذ غرض الدلالة على المضى حصل من
نفس اذ فلا ضرورة الى اتيان بالماضى فى الخبر واذا لم يستقبل اى اذا
موضوع للزمان المستقبل عكس اذ ولتضمنها اى لتضمن اذا معنى المجازاة
لاتضاف اليها الى الجملة الفعلية فى حال السعة قدم العلة وهى لتضمنها اى
لايضاف اذا الا الى الجملة الفعلية فى حال السعة الشرط والشرط يقتضى
فعلا وانما قال فى حال السعة لان اذا قد يضاف الى الجملة الاسمية و
حينئذ لايكون متضمنا لمعنى المجازاة يعنى ان الاكثر ان اذا يتضمن معنى
المجازاة بخلاف اذ فانها لايتضمن معنى المجازاة لان وضعها للمضى والشرط
انما يكون فى المستقبل لانى المواقع يعنى ان الاكثر ان اذا يتضمن معنى
المجازاة وقد لايتضمنها والاصل فيها اى فى اذا القطع لوجود الشرط بخلاف
ان اى الاصل فى اذا ان يستعمل فى موضع وجود الشرط مقطوع به اى
محروم به معلوم بخلاف ان فانه يستعمل حيث يشك فى وجود الشرط نحو
اتيتك ان حاكنى زيد ويقال اتيتك اذا احمر البسر فان وجود الشرط مقطوع

لتضمنها معنى

ولذلك لايجوز ان يقال ان قامت القيامة لانه يكون شكا فى قيام القيامة مع
انه مجزوم به ولذا اى ولكون الاصل فى اذا ان يستعمل فى المقطوع غلب وقوع
الماضى بعدها استعمالا لان الماضى مقطوع به فهو مناسب لمدلول اذا و
قد تجرد اذا عن المعنى الظرفية يعنى قد يستعمل اذا وليس فيه معنى الشرط
فى نحو والليل اذا يغشى ويستعمل اى اذا اسما فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو بمعنى زمان قيام زيد سورنان تعود عمرو فلابجب ان ينتصب اذا على
الظرفية بل يقع مبتدا وهما اى اذ واذا امكانيتين للمفاجاة نحو خرجت
فاذا السبع واما اذ للمفاجاة فكما جاء فى الحديث بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذ طلع علينا رجل الحديث وتختص الاولى اى اذا الزمانية بالجملة الفعلية
والثانية وهى اذا المكانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما اى
بين اذا المكانية وبين الزمانية والاقرب ان يراد بالاولى اذا المكانية
وبالثانى اذا المكانية وقوله ايقاعا للمخالفة بينهما اى بين المكانية من اذ واذا
وبين الزمانية منهما لان اذا الزمانية تختص بالجملة الفعلية واذ الزمانية
يدخل الجملتين واذا المكانية تختص بالاسمية واذ المكانية تختص بالفعلية وذلك
نحو زيد بينا زيد قايم اذ راى عمرو واذا فلان قد طلع عليه هذا مثال لاذا المكانية
والاصمعى لايستعمل الا طرحهما اى طرح اذ واذا فى جواب بينا وبينما
وانشد وبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضه وزنا دراع بينا وبينما ظرفا
متضمنان بمعنى الشرط فلذلك اقتضيا جوابا والقياس ان لايكون اذا فى
جوابه كما قال الاصمعى كما انك اذا قلت ان جيئتنى اكرمتك فالجزاء مستقبل
لاحاجة الى ذكر اذ واذا معه فكان ينبغى ان لايذكر اذ واذا ايضا فى جواب
بينا وبينما كما فى جواب ان وجه الاستشهاد ان اتانا جاء جوابا بالبينا من

غيراذ واذا لان الظاهر ان العامل فى بينا هو الجواب كما اذا الزمانية على الصحيح
فيلزم تقدم ما فى صلة المضاف اليه على المضاف بهذا قوله لقول الاصمعى وبيانه
ان بينا متضمن جيزه شرطية وجوابه اتانا فحقه ان لايكون معه اذ واذا اذ لو كان
معه احدهما لكان العامل فى بينا هو اتانا على الصحيح يعنى اختلف فى ان العامل
فى الاسم المتضمن للشرط هو الشرط او الجزاء المختار انه الجزاء فعلى هذا يكون
اتانا عاملا فى بينا مع انه مضاف اليه اذ ومعمول المضاف اليه لايتقدم على
المضاف وفيه نظر سياتى وعن بعضهم ان اذا فى قولهم خرجت فاذا السبع جير
وليست بمفاجاة كما يقال خرجت فثم السبع والصحيح ان الخبر محذوف يعنى ان
الظاهر ان اذا مضاف الى الجملة فالتقدير فاذا السبع حاصل والخبر سوحاصل محذوف
وعن بعضهم انه ظرف مستقل بنفسه غير مضاف فعلى هذا السبع مبتدا واذا
مرفوع المحل على انه خبره كقولك فثم السبع او بالحضرة السبع فان السبع
مبتدا وثم او بالحضرة خبره والصحيح الاول وسوحذف الخبر حملا له على الكثرة
الشايع وسوكون اذا مضافا الى الجمل لانه انما لا يستعمل اذا وحده لايقال
قمت اذا كما يقال قمت بالحضرة ولو كان مستقلا بنفسه من غير نقصه اضافه
لصح ان يستعمل وحده من غير ذكر مضاف اليه ولم يات مثله فى كلام وجاز
فى خرجت فاذا السبع الرفع والنصب على حذف الخبر يعنى يجوز فى قايم
الرفع على انه خبر زيد ويجوز فيه النصب نحو فاذا زيد قايما على انه منتصب
على الحال والخبر محذوف اى خرجت فاذا زيد حاصل حال كونه قايما واما فى قولهم
كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى فلا يجوز
فيه الا الرفع عند سيبويه والكوفيون يقولون فاذا هو اياها سوفرع
الى الزنبور وهى الى العقرب انما لم يجز فيه الا الرفع عند سيبويه

والكوفيون يقولون فاذا هو اياها يرجع الى الزنبور وهى الى العقرب
انما لم يجز فيه الا الرفع عند سيبويه لانه خبر للمبتدا وسوسو نحو اذا زيد
قايم وانما لم يجز ههنا النصب وان جاز فى قايم النصب لان انتصابه كان
على الحالية ولا يستقيم تقدير الحالية فى الضمير الثانى وهو هى ولذلك
تعين فيه الرفع على الخبرية فعلى هذا فالعامل فى اذا معنى المفاجاة
التى تضمن الظرف المكانى اياه لان المضمر الواقع خبرا لايصلح ان يكون
عاملا فى الظرف واما الكوفيون فانما جوزوا الاتيان بالضمير المنصوب
وسو اياها لان المفاجاة تدل على الوجدان فلفظ سو فصل وعاد واياها
مفعول وجدت مضمرا والمفعول الاول محذوف نابت ضمير الفصل و
العاد عنه اى وجدته هو اياها فاذا بمعنى وجدت ووجه التكلف فيه
ظاهر فلذلك كان مذهب سيبويه ارجح وروى عكس هذا فى المناظرة
التى جرت بين الكسايى وسيبويه فعلى هذا يكون الارجح مذهب الكسايى
وزعم بعضهم ان اذا حرف مفاجاة عند وقوع الجملة بعدها يعنى ان اذا
ليس باسم بل حرف سوحرف فلا محل له من الاعراب وليس مضافا الى الجملة
بعدها وهذا مما يوكد ان الخبر فى قولك فاذا السبع محذوف وبينا و
بينما هكذا مشبعة يعنى بينا فان اصله بين فاشبعت فتحتها فصار بينا
او متصلة بما المزيدة يعنى بينما اصله بين الحقت بها ما مزيدة من
الظروف الزمانية خبر لقوله بينا وبينما اى هما من الظروف الزمانية اللازمة
الاضافة الى الجملة الاسمية والعامل فيهما اى فى بينا وبينما الجواب اذا كان
مجردا من كلمتى المفاجاة وبما اذ واذا والا اى وان لم يكن مجردا منهما فمعنى
المفاجاة المتضمنة بما يعنى اذ واذا اياه اى ذلك المعنى يعنى ان بينا وبينا

ظرفان زمانيان متضمنان معنى المجازاة فلابد لهما من جواب فالجواب اما
ان يكون معه اذ واذا او لا يكون فان لم يكن فظاهر ان العامل هو الجواب لامانع
فيه وان الجواب غير مجرور وحتى يكون مانعا من العمل فيما قبل الجار وان كان معه
اذا واذ فالعامل ليس نفس الجواب للمانع السابق لانه مجرور بل العامل فيه
معنى المفاجاة الذى تضمنه اذ واذا المجرور بهما واذ واذا منصوب بفاجاة
مقدرا فعلى هذا يكون وجود اذ واذا مانعا من عمل الجواب فى بينا وبينما لان ما
بعد اذ واذا مجرور بهما واذ واذا منصوب بفاجاة مقدرا قبلهما وفاجاة هو
الجواب والعامل فاضافى بينا وبينما فع لا يتوجه ما ذكره المصنف فى توجيه قول
الاصمعى وسواء اذا وجد اذ واذا يلزم ما فى صلة المضاف اليه على المضاف
لان العامل كما فى بينا ليس المضاف اليه بل فعل المفاجاة مقدر قبلهما وحينئذ
للمكان وهو عطف على بينا وبينما اى هو ايضا من الظروف اللازمة
للاضافة الى الجملة وانما التزمت اضافته الى الجملة لان وضعه لمكان النسبة
والنسبة اصلها ان يكون فى الجملة ووجه بنائها احتياجها الى تتمتها وهى الجملة
فاشبهت الحروف لاحتياجها الى الغير وتضاف الى كلتى الجملتين يعنى
الاسمية والفعلية لانه لما كان لمكان النسبة والنسبة تستدعى جملة و
الجملة قد يكون اسمية وقد يكون فعلية فصح اضافتها الى كل واحد منهما وقد
شذ اضافتها الى المفرد فى نحو ما ترى حيث سهيل حالعا وتممته بجا يفضى
كالشهاب ساطعا واختلف فيه فقيل انه معرب حينئذ لان اضافته
الى الجملة وقد انتفت وقيل بنى على نية حلاله على اعم احواله
واضافته الى المفرد مع الحكم عليه بالبناء فى اعم احواله لا يوجب له البناء قياسا
على لدن كقوله تعالى من لدن حكيم عليم فان حكيم اعم احواله ان يكون جارا وقد لا يجر

اذا دخل

اذا دخل على غدوة فلا يوجب طرد الحكم الذى ثبت فى اعم الاحوال فى جميع
الاحوال ومنهم من يرفع سهيل على انه مبتدأ، حذف خبره وهو حاصل فاطالعا
حال وهذيل جر سهيل ويعرب حيث ولما بمعنى حين وهو عطف على حيث
لانه ايضا من ظرف اللازمة للاضافة الى الجملة ومتى لوقوع الشئ لوقوع
غيره ولا تضاف الا الى الجملة الفعلية لضربها بعرق الى المجازاة والعامل
الجواب يعنى انما اختص اضافتها الى الجملة الفعلية لما فيها من معنى المجازاة
وانما لم يقل لما فيها من معنى المجازاة بل لضربها بعرق الى المجازاة لان
لما فى قولك لما جيتنى اكرمتك ليس بمعنى الشرط حقيقة لانه ليس بمعنى
الاستقبال حتى يكون معناه ان تجيئنى اكرمك بل هو فى الماضى ومعناه
اوقعت اكرامى فى زمان مجيئك فكانه حقه ان يقال ليس فيه معنى المجازاة
ولكنه لما كان متضمنا لتقييد وقوع امر بوقوع امر آخر اشبه الشرط و
الجزاء لانه ايضا تقييد وقوع امر بوقوع امر بآخر فلما اشتركا
فى اصل التقييد حمل على الجزئية والا فليست هى تحقيقه الجزائية فالعامل
فى لما هو جوابه كما كان العامل فى الظرف المتضمن للشرط حقيقة فاذا
هو الجواب على الصحيح وليس من الباب كلما وان كانت من الظروف اللازمة
للجملة متضمنة معنى المجازاة لانها كل اضيف الى المصدر الساد مسد الظرف
منصوبة على الظرفية وقيل ما نكرة منصوبة بمعنى حين يعنى ان كلما يتوهم
فيه انه بمنزلة لما فيكون هو ايضا من الظروف اللازمة للجملة المتضمنة
معنى المجازاة فدفع بهذا التوهم وقال ان كلما مركب من كل وما وكل ليس
بظرف وما يحتمل وجهين احدهما ان يكون مصدرية نحو كلما قمت قمت
اى كل قيام اى كل زمان قيام لك والمصدر يسد مسد الظرف منصوبا

على الظرفية نحو آتيك طلوع الشمس اى وقت طلوعها فالمصدر سد مسد
الظرف باعتبار حذف المضاف فكذا ههنا ما مصدرية ويقدر زمان فيكون
كل مضافا الى مصدر والثانى ان يكون ما نكرة موصوفة بمعنى حين والكلام
موصوفة بالجملة بعده ويضمر لفظ فيه ليرجع ضمير من الصفة الى الموصوف
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى فيه
فحذف الجار والمجرور لكونه معلوما فعلى التقديرين يكون كل ظرفا باكتساء
الظرفية من المضاف اليه لان المضاف اليه اما زمان مضاف الى المصدر او زمان
موصوف بجملة لكن المضاف اليه فى وجهين مفرد ليس بجملة والمراد بقوله
ليس من الباب اى ليس من باب الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة اذ
هو على ما قررنا مضاف الى المفرد على الوجهين وانما توهم اضافته الى
الجملة من حيث انه مضاف الى ما مصدرية او موصوفة وما دخلت على
الجملة على تقديرين فتوهم اشتراط الجملية من هذا وليس كذلك لان الجملة
من حيث ما وليست مضافا اليها لكل هذا كله على تقدير ان يكون كلما
كلمة مركبة من كل وما ويمكن ان يقال ان كلما بجملتها كلمة مفردة مثل ايما
فيلزم ذكر جملة بعدها فيكون من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة
مثل لما فقولك كلما قمت قمت معناه كل زمان قمت فيه قمت فيه فيكون
معناه معنى لما بزيادة التكرار الماخوذ فى وضعه ومنذ اى ومن الاول
وهو اللازم البناء وسواء جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا مع قرب معناه
من معناه كعلى ومن والكاف ومذ ومنذ يعنى انه قد جاء اسما مبنية على
لفظ الحروف وهى لفظ على فانه قد يكون اسما بدخول حرف الجر عليه كقولهم
تنوش الحوض نوشا من علو فان لفظه لفظ على حرفا نحو زيد على الفرس

وسوظاهر وتقديرا اى اللفظ على حرفا لا تقدر لها اصل من واو او ياء فكذا الف
على اسما مبنيا لا تقدر لها ايضا اصل واليه اشار ابن الحاجب فى شرح الكافية
فى باب حروف الجر حيث قال وكذلك الف علا التى للفعلية اصلها عن واو
والتى للاسم والحرف لا اصل لالفها فافترقا وانما قال مع قرب معناه
من معناه اى قرب مع قرب معناه اسما من معناه حرفا ولم يقل مع ان
معناه معناه فى ان كليهما من العلو لان الحرف مشروط فى دلالته على معناه
اقتران الغيرية والاسم لا يشترط فى دلالته ذلك بل تشترط فى استعمالى
ان يكون مع الغير فلو قال مع ان معناه معناه يفهم انهما فى المعنى واشتراط
الدلالة باقتران الغير فى اصل الوضع متساويان فلذلك قال مع قرب
معناه من معناه وكذلك عن فانه يجئ ايضا اسما نحو من عن يميني مرة و
امانى وقد يكون حرفا وهو ظاهر ولفظها وتقديرا وهما واحد ومعناه ومعناه
قريب من معناه لان فيهما معنى المجاوزة وان افترقا فى اشتراط الدلالة
بانضمام الغير اليه ولكذا الكاف اسما نحو يضحكن عن كالبرد المنهم فانه مثل
الكاف لفظا حرفا وتقديرا ومعناه قريب من معناه لانهما من المماثلة و
كذا مذ ومنذ اذ قد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او فى جميع المدة على ما
سياتى وقد يكونان حرفين ولفظهما اسما مثل لفظهما حرفا لفظا وتقديرا ومعناهما
قريب من معناهما ومنه اى ومن الاول وهو اللازم البناء كلمات خانها نظام
الضبط اى لم يف الضبط بها اى لم يمكن ادخالها تحت ضابط واحد فلا بد
من عدها اى عدها تفصيلا وهى الآن ومنذ لزمان الذى تقع فيه الكلام المتكلم
وقد وقعت فى اول الوهلة بالالف واللام وهى علة بنائها على ما ذكر يقال لقيته
اول وهلة اى اول شئ والوهلة الفزعة يعنى لا يستعمل آن من غير الف واللام

بل وقعت فى ابتداء الوضع مع الالف واللام وقال وهى علة بنايها يعنى ان الآن لما لم يستعمل بدون اللام كان اللام بمنزلة حرف الكلمة فلا يكون حرف تعريف والكلمة معرفة فى نفس الامر ومعناه الساعة ففيه تعريف وليس فيه لفظ حرف التعريف فيقدر له تعريف بالحرف فهو متضمن للحرف والاسم اذا تضمن معنى الحرف يكون مبنيا وهذه العلة كما ترى ضعيفة لانه اذا لم يعتبر فى تعريفه اللام لفظا وهو فى المعنى معرفة فجاز ان يكون علما لجنس الزمان الحاضر لانه متضمن للام التعريف فلذلك قال المصنف على ما ذكروا لها واس فيمن يروى بناءه على الكسر يعنى اختلف فى امس فمنهم من يعربه معربة فتقول مضى الامس المبارك ومضى امسنا فعلى هذا لا يكون من الباب ومنهم من بناه على الكسر معرفة وعلة بنايه تضمنه بمعنى حرف التعريف كما ذكرنا فى الآن وقط وعوض اى ومن الكلمات اللازمة البناء قط وعوض وسمال زمانا فى الماضى والمستقبل على سبيل الاستغراق وهذا على سبيل اللف والنشر اى قط لزمان الماضى يقال ما فعلته قط وعوض لزمان المستقبل يقال لا افعله عوض واشتقاق عوض من عاضه يعوضه عوضا لان الزمان اذا انقضى جزء منه خلفه جزء آخر فصار عوضا عنه وانما بنيا لتضمنهما معنى لام التعريف لانهما موضوعان لاستغراق الزمان فهما معرفتان من حيث المعنى ويتضمنان اللام وقيل انما بنيا لتضمنهما معنى من الدالة على الاستغراق وقيل بنيا لتضمنهما معنى المضاف اليه لكون عوض بمعنى عوض العايضين اى دهر الداهرين وكون قط بمعنى بعى المضى ولا يستعملان الا مع النفى قال الشاعر رضيعى لبان ثدى ام تقاسما بانحم داج لا تفرق البيت للاعشى ممدوحه علقمة بن علاثة وقبله يشب المقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق عيون كثيرة الى ضوء نار فى

رضيع لبان اى هما اخوان ايها واحده على طريق المشاقلة اى خالفا لا يفارق هو

يفاع محرك رضيعى لبان البيت اى بات على يفاعة النار الجود والمحلق لابى الجود ضجيع المحلق لا يفارقه احدهما ضاجعه باتحم داج قيل سواد الرماد اى مخالفا عند الرماد وهذا ضيع الفرس والاتحم الاسود والداجى الشديد السواد وقيل سواد الليل اى مخالفا لليل وقيل سواد الرحم اى حالف الندى المحلق فى الرحم قبل والادته وقيل سواد الدم وذلك لان العبوت اذا حالفت عبيت ايديهما فى الدم واسم المحلق عبدا لعزى وهو من بنى يكون وايل واليفاع المكان المرتفع تشب اى توقد تلك النار لمقرورين اى لمن اصابهما القر وهو البرد عوض من اسماء الدهر والمعنى انهما خالفا لا يفترقان ابدا فان قلت البيت يدل على استعمال عوض فى النفى ولا يدل الحصار الاستعمال فيه مع ان ظاهر لفظ هذا انما استدل به على انهما لا يستعملان الا مع النفى وايضا هذا استدلال على عوض دون قط مع انه قال لا يستعملان قلت استدل به على انه يستعمل فى النفى واما الانحصار فيه فلا يوجد الا بالاستقراء فلا بد فى الاستدلال من ضميمة الاستقراء اليه وسيظهر واما قط فلا يذكر مثالا لانه مشهور يقال ما رايته قط وما فعلته قط وانما ذكر مثال عوض لانه اقل فى الاستعمال من قط فذكره لذلك وفيها لغات اما قط ففيه اربع لغات فتح القاف مع الضم الطاء مشددة وضمها على اتباع الضمة الضمة مثل مُدّ هذا فعل امر من مدّ الشئ يمدّ مدا وقط بفتح القاف مخففة الطاء مضمومة وقط باتباع الضمة الضمة فى المخففة ايضا واما عوض فبضم الضاد وبفتح بغير تنوين ولذا عطف على قط وعوض فعلة بنايها ان بعض لغاتها على وضع الحروف كذا فحمل الباقى عليه وفيها لغات منها لذ بضم الدال وسكون النون ومنها لذن بسكون الدال وكسر النون ولذن بفتح الدال وسكون النون ولذ بسكون الدال

ولذ بضم الدال واللام فى هذه اللغات مفتوحة ومنها لذ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ومنها لذ كذلك بحذف النون وشبه نونها بالتنوين لسكونها وكونها آخرا مثل التنوين ولذلك اى ولذلك الشبه نصبت بها العرب غدوة خاصة لولدن غدوة حتى الا ذخفها وآخره بقية منقوص من الظل قالص يعنى لدن غدوة مشبهة بضارب زيدا وما ذكره من الشبه يقتضى جواز نصب كل اسم بعدها ولا يوجب اختصاصها بغدوة اما اختصاص غدوة بنصبها فليس من مقتضى الشبه كما هو اللفظ بل الاستعمال المحض الا ذ جاؤ ولصق وقلص الظل وتقلص اى انضم واتروى ظل قالص اذا انقبض والضمير فى لحقها يرجع الى الناقة ومن وما الموصوفتان عطف على لدا يعنى مما اسمان مبنيان وعلة بنايهما كونهما على وضع الحروف واجتياحهما الى الغير وما غير موصوفة ولا موصولة يعنى ما التامة ايضا اسم مبنى وعلة بنايها كونها على وضع الحروف ايضا وانما لم يذكر من وما الاسمتين غيرهما مع انهما ايضا مبنية لان الغرض ذكر اسماء مبنية فانها نظام الضبط فاما الموصولة ففى داخلة تحت ضابط معلوم وسواب الموصول وكم الخبرية من المبنيات ايضا وكذا كاى فى معناه اى فى معنى كم الخبرية وكيت وذيت كنايتين عن القصة ولا يستعملان الا مكررتين يعنى كيت وكيت وذيت وذيت وان وقع بينهما حرف العطف ولا يريد به التكرير اللفظى المجرد لم تر كيت وكيت ولا ذيت وذيت وانما جعلهما الخبرية وكاى وكيت وذيت مما خانها نظام الضبط مع انها معدودة فى الكنايات عند اصحاب الفصل وغيره لان الكنايات المبنية مما يعسر ضبطها لانه ضبطها بعضهم بانها الفاظ مبهمة يعتبرها عاوقع فى كلام متكلم مفسرا فعلى هذا لا يكون كم من ذلك ولا كاى الخبرية وقد فسر ايضا بانه نوع لفظ عوضا من لفظ او من الفاظ

وهذا اولى

وبهذا اوردى ايضا الى ان يكون لحوين وكيف ومتى كنايات فلما عسر ذكر ضابط يشتمل جميع الصور التى اطلق عليها اكثر الكنايات افرده المصنف بالتعداد وجعلها اما خانها نظام الضبط ولهذا المعنى لم يجعل الكنايات اما مفردا من المبنيات كما جعلها غيره وعلة بناء كم الخبرية مشابهتها كم الاستفهامية وكونها على وضع الحروف وعلة بناء كيت وذيت انهما كنايتان عن جملة والجملة من حيث هى جملة لا تستحق الاعراب وكاى كلمة واحدة فى معنى كم الخبرية فالحقت بها فى البناء وانما جعلت كلمة واحدة مع ان ظاهره انه كان مشبه دخلت على اى فجعلت كلمة واحدة لان من لغاتها كاى بوزن كيع وكاه بوزن كاع وسيما مفردان بلا كلام وكاى فى معناهما لكم بالافراد عليه مثلها فظاهر لفظه ان كاى مختص بالخبرية لكن قال فى الصحاح وقد يدخل على اى الكاف ويكون بمعنا كم فى الخبرية وفى الاستفهام ولقى ابوك وولده لا افعل اما الذى ابوك فاصله لله ابوك فحذفت اللام الجارة كما يقال لله لا فعلن اى لله حذف الجار ثم حذفت لام التعريف للتخفيف واصله لينقدم اللام الى موضع العين على وجه القلب فصار لهى بوزن قلع ثم سكن الهاء للتخفيف ثم قيل لهى بفتح الياء وانما بنى لان الاصل لله فهو متضمن اللام فبنى لتضمنه معنى الحرف وفتح لانه اخف الحركات واما وله لا افعل فمعناه بالله لا افعل على القسم واصل لاه قيل ولد لان القلوب تولد وتضطرب له لمحبته تعالى فقلبت وقيل لوه فانقلبت الواو الفا فصار لاه فولى جار على الاصل ثم سكنت اللام للتخفيف فصار وله اى بالله فبنى لتضمنه اللام المعرف كما فى لهى لكن جاز المحذوف فى لهى سوا اللام الجارة اذ معناه لله ابوك على التعجب كما يقول لله زيد وسد دره واما الجار المحذوف فى وله سوا الباء القسمية اى بوله ولذلك ذكر بعده الفعل وسوا لا افعل اى بالله وبنى على الفتح ايضا

ايضا للخفة بهذا القدر بهذه الكلمة وفيه نظر لانه يتوقف على استعمال ولم يقع الواو
وسكون اللام في اسماء الله تعالى ولم يخفف نقلا لكن كلامه تشبيه ان يكون قد ورد
والله اعلم تحقيقه ويحتمل ان يكون الواو من وله واوا القسم واصله والله فحذف
بلا الف كما جاء الا باركم الله في سهيل ثم حذف لام التعريف كما حذف من لاه
ومن اي فبقي وله فبنيت الكلمة لتضمنها لام التعريف وفتح تخفيفا فصار
وله ثم سهنا احتمالان احدهما ان يقرأ لفظ الكتاب هكذا بفتح اللام والهاء
والثاني ان سكن اللام تخفيفا مع فتح الهاء فان القسم مما يتوسع فيه ضروب
من التخفيف كما قيل ايمن ثم مُن ثم م وبهذا احتمال ظاهر يصح حمل لفظ الكتاب
عليه والله اعلم ومن الثاني ويوما بناؤه عارض المركبات بجعل الكلمتين واحدة
والصدر هو المبني فقط اذا لم يتضمن الجزء الحرف تخفيفا لا تقديرا كبعلبك
وحضرموت وبادي بدا وايدي سبا المراد المركبات المبنية التي جعلت
الكلمتان فيها بمنزلة كلمة واحدة ومعنى قسمان احدهما ان لا يتضمن الجزء الثاني
حرفا فلا يكون المبني منه الا الصدر وسر الجزء الاول منه كبعلبك فان الجزء
الثاني منه لا يتضمن حرفا فيكون معربا والجزء الاول بمنزلة الزاء من زيد
فلا يستحق اعرابا بل لخفقا تقسيم لتضمن الحرف فان التضمن قد يكون
تحقيقا كخمسة عشر فان الاصل خمسة وعشرة وقد يكون تقديرا لمكان بناء فانه
ليس لنا دليل على ان الاصل خازباز تحقيقا لكن بني الجزء الثاني ولا بد له
من علة ولا علة له سوى تضمن الحرف فحكم بتضمن الحرف تقديرا للحكم بما
يه كالعدل في عمر لضرورة منع الصرف كما سيأتي وقوله كبعلبك لبلد مثال لما
لا يتضمن الجزء الحرف وكذا حضرموت لبلد وكذا بادي بدا معنى اول كل شيء و
اما بادي فقيل مبدوم بدا اذا ظهر وقيل من الهمز وهو المشهور لخفف بتسكينها

وقيل

الاسم اسماء مثل
تخفيف اي مرفوع
على الاصل الشائع

المركبات

على الحال وقد جعل منه اي مما بني الصدر منه فقط خضارية وهاشمي فانهما كلمتان
مركبتان من اسم وتاء تأنيث او اسم وياء نسبة وجرى الاعراب على الجزء الثاني
والجزء الاول مبني لانه بمنزلة الزاء من زيد والا اي وان تضمن الجزء الحرف
فكلاهما مبني كاثنا عشر مع ما يضيف اي زاد عليهما كاحد عشر وثلثة عشر فالجزءان
مبنيان اما الاول فلكونه بمنزلة الزاء من زيد واما الثاني فلتضمن الحرف اذ الاصل
ثلثة وعشرة او واحد وعشرة وكذا نظائرهما الى تسعة عشر الا اثني عشر استثني
من بين العشرة اثني عشر فان الجزء الاول منه معرب لنزول الثاني
منزلة نون التثنية يعني ان اثني في صورة مضاف ولذلك حذف
نون التثنية منه واصله اثنتين فلفظ عشر واقع موقع نون التثنية
المحذوفة من اثني فكانه مضاف فلذلك اعرب وانما لم يضفا حقيقة
لان عشر متضمن لحرف العطف فلا يصح الاضافة اليه فقوله لان الاصل
فيه العطف بالواو ويحتمل وجهين احدهما ان يكون علة لقوله كلاهما
مبني يعني الاول مبني لكونه بمنزلة جزء الكلمة والثاني مبني لان الاصل
فيه العطف فكان حقه ان يقول كلاهما مبني لكون الاول بمنزلة الجزء
ولكون الثاني متضمنا للحرف لكن لما ذكرنا في القسم الاول علة بناء الجزء
الاول علم انه يجيء ههنا ايضا بقي بناء الثاني فذكر توجيهه كانه قال اجتمع بناء
الجزئين لتضمن الثاني العطف والثاني انه يتعلق بقوله اثني عشر اي انما اعرب
الجزء الاول لان الثاني بمنزل منزلة نون التثنية وليس بمضاف اليه حقيقة
لان الاصل فيه العطف بالواو ولا يضاف الاسم الى ما فيه واو العطف واما
علة قوله وكلاهما مبني فيعلم من قوله والا اي وان تضمن الثاني الحرف فبناء
الثاني لتضمن الحرف وبناء الاول لكونه بمنزلة الجزء على ما سبق في القسم

الاول

الاول فكانه قال كلاهما مبني اما الاول فلما سبق واما الثاني فلتضمن الحرف
المدلول عليه بقوله والا اي وان تضمن وكذلك الحادي عشر الى التاسع عشر
يعني اذا اشتق اسم فاعل من العدد كالحادي والثاني وذكر بعدهما عشر فكلا
الجزئين مبنيان لكون الاول بمنزلة الجزء والثاني متضمن الحرف هذا
ما يقتضيه ظاهر كلامه وفيه نظر لان قولك حادي عشر لا نسلم ان الثاني
متضمن لحرف العطف فانك اذا قلت زيد حادي عشر او ثالث عشر فليس المقصود
انه واحد وعشرة او ثالث وعشرة وبهذا ظاهر فوجه بناء الثاني ان يقال
ان اصل حادي احد عشر لان المراد به انه واحد من احد عشر لا من عشرة
فحذف احد فعشر من احد عشر متضمن لواو العطف اذ الاصل واحد وعشرة
فلما حذف احد تخفيفا بقي تضمنه لواو العطف باعتبار الاصل فهذا وجه بقرر
تضمن الجزء الثاني لحرف العطف وكذا حكم اخواته الى التاسع عشر وجاز
امكان البناء اي من حادي عشر وان كان القياس فتحه لكونه مبنيا كاحد عشر وخمسة
عشر لكن سكن تخفيفا لاستثقال اصل الحركة على الياء واحتراز من توالي
خمس حركات فيما سوى كلمة الواحد كما في ثماني عشر بسكون الياء والاضافة
ودخول اللام فيها اي في نيف العشرة الاختلان بالبناء خلافا للاخفش في الاضافة
يعني عند الاخفش هو معرب بالاضافة اذا قلت خمسة عشرك دون اللام لان
اللام لا يكون في المضاف معنى ولفظا وحرف التعريف تؤثر في المعنى لا غير فكانت
الاضافة ابلغ في التأثير فقوله لاختلان بالبناء جواب عما يتوهم من الاعراب لان
الاضافة واللام مبعدان عن شبه الحرف فكان حقهما ان يوجبا الاعراب
لما دخلا عليه فقال لاختلان بالبناء يعني ان علة البناء كون الاول بمنزلة
الجزء والثاني متضمنا لحرف العطف والموجبان قد يمانعان سواء وجدت الاضافة

والام اولم يوجد او كذلك اى كالعشرة مع النيف فى ان الجزئين مبنيان قولهم
وقعوا فى حيص بيص اى فى فتنة تموج باهلها متاخرين ومتقدمين
من حاص اذا فر وباص اى حيص مبنى لانه منزلة الجزء من الكلمة وبيص
لتضمنه لواو العطف اذ التقدير وقعوا فى حيص وبيص ولقيته كفة
اى متكافئين اى كفة من اللاتى وكفة من الملقى لكل واحد كيف صاحبه عن
ان تجاوزه وصحن بحرة اى ذوى صحرة وبحرة اى انكشاف واتساع والاصل
فيها لقيته صحرح وبحرة فبنيا بعد حذف الواو ووضعا موضع الحال لما
لم يضم اليها خرج يعنى اذا ضم اليها خره وقيل لقيته صحرة بحرة خرج فيعرب
الثالث اذ لو بنى لزم امتزاج اكثر من كلمتين وفى لفظ الكتاب تساهل لانه
يوهم ان بناء صحرح بحرة مقيد بان لا يضم اليها الثالث وسواء كذلك لان
الاولين مبنيان قبلها دون الثالث وسوجارى بيت بيت اى بيتا
منتهيا الى بيت اوملاصقا لبيت فالجزء الثانى مبنى لتضمنه للحرف و
سو اللام اوالى ووقع بين بين اى بين بين براويين براء فالثانى متضمن
للواو وآتيك صباح مساء اى صباحا ومساء ويوم يوم اى يوما ويوما و
تفرقوا شغر بغر اى شغرا وبغرا اى منتشرين فى البلاد من شغرت
عليه صنعته فشت وانتشرت وبغرت النجم اى هاج بالمطر وشذر مذر
اى شذرا ومذرا بمعنى متفرقين من التشذر وسو التفرق من التهذير
وسو التفريق ايضا والميم فى مذر بدل من الباء وخذع مذع اى خذعا
ومذعا اى منقطعين منتشرين من الخذع وسو القطع ومن قولهم
وسو مذاع يفشى السر وينشره وتركوا البلاد حيث شريت اى حيثا
وبيثما استحاث واستباث اى استحث واستثار لان تضمن الثانى

الحيص البيص السبق والتقدم اى وقعوا فى هرج وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء لانها وياء وسواو فى من العكس لان الياء اخف

لمعنى

وعند الاخفش انها نافية للجنس زيدت عليها التاء ورخصت بنفى الاحيان
وانما كسر اوان تشبيها لها باذ فى قولك نهيتك عن طلبك ام عمرو بعاقبة
وانت اذ صحيح فى انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان
لان الاصل ولات اوان صلح بهذا عند من لم يجعل لات حرف جر فاما من جعله
حرف جر فاوان مجرور به معرب اى طلبوا صلحنا وليس الان اوان صلح فاوجبنا
ان ليس الحين حين بقاء اى ابقاء ومساهلة والاوان معنى الحين وجمعه
آونة كزمان وازمنة فهذا ما بنى من الكلم يعنى استوفينا القسم المبنى
المبنى من الاسماء وما عداه معرب وسواى المعرب على نوعين الاسم المتمكن
والفعل المضارع والاول وسو الاسم المتمكن اما ان يستوفى حركات الاعراب
مع التنوين ويسمى المنصرف يعنى من شانه ان يستوفيها الا ان يستوفيها بالفعل
ليدخل المعرف باللام فيه او استوفاها مع التنوين بمعنى لا يتم له الحركات ولا يوجد
فيه التنوين وليس المراد انه لا يوجد فيه هذا المجموع وسو الحركات والتنوين
فان انتفاء قد يكون بانتفاء الحركات مع وجود التنوين فيه وسو غير مراد قطعا
ويكون بالفتحة جرا يعنى فى حالة الجر فانك اذا قلت مررت باحمد فغير المنصرف
مجرور ولكن لم يدخله الكسر بل ابدل عن الكسر فتحة غير مضاف ولا معرف باللام
حال من فاعل يكون اى يكون مفتوحا حال كونه غير مضاف ولا معرف باللام فاذا
اضيف او عرف باللام فلا يكون مفتوحا فى حال الجر بل يكون مكسورا كقولك مررت
باحمدكم وبالاحمد وانما دخله الكسر فى حال الاضافة والتعريف باللام لان امتناع
الكسر كان بسبب ذهاب التنوين للعلتين وههنا ليس ذهاب التنوين
للعلتين تنوين بل لاجل اللام والاضافة فزال موجب منع الكسر فعاد الكسر
وانما كان تبعا لان المراد من التنوين تنوين التمكن وسكون الاسم بحيث لا

الا ان حل من القسم الاول وسو ما لزم بناءه ومنه اى ومن القسم الثانى
وسو ما بناء عارض ما اضيف الى ياء المتكلم فيمن يروى بناءه احترازا عن القول
الآخر وسو ان المضاف الى ياء المتكلم معرب ومنه اى ومن القسم الثانى ما
يضاف الى الجمل نحو حيث واذ واذا ونظائرها وسمى علة بنائها لان الاضافة
الى الجمل توجب اكتساء البناء للمضاف الى الجملة من حيث هى جملة لا الاعراب
لها واذا اى ومايضاف الى اذ من اسماء الزمان فيمن تتبعه كيومئذ وحينئذ
فيمن يحكم ببنائه فان بعضهم يعربه وقرئ من عذاب يومئذ بجر يوم
ومثله اى ومثل مايضاف الى اذ فى البناء مثل وغير مع ما وان يعنى ان
مثل اذا اضيف الى ما المصدرية كقولك قيامك مثل ما قام زيد او مايضاف
الى ان المصدرية نحو قيامك مثل ان قام زيد وكذا لفظ غير اذا اضيف الى
ما او ان كقولك قيامك غير ما قام زيد وغير ان نطقت فى قوله لم يمنع
الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال وانما بنى غير
غير ومثل تشبيها لهما بالظروف المضافة الى الجمل لان ما وان يستلزمان
الجملة فكما بنى ما اضيف الى اذ بنى ايضا ما اشبه الظروف والكوفيون
اجازوا اعراب غير بمعنى الا مطلقا اى سواء اضيف الى متمكن نحو ما نفعنى
غير قيام زيد او الى غيره كغير ان قام لانه بمعنى الا فالحق ببنى البناء ومنه
اى ومن العارض مابنى من المنادى كيا زيد على ما سياتى ومنه اى ومن
القسم الثانى مابنى من المنفى بلا نحو لا رجل ومنه اى ومن القسم الثانى
ايضا لات اوان فى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين
بقاء فيمن لم يجعل لات حرف جر مبنى لا المشبهة بليس وزيدت عليها تاء التانيث
كما زيدت على ربت وخص بالدخول على الاحيان هذا مذهب الخليل وسيبويه

سو هذا يوم ينفع فيه

المعرب

لمعنى الحرف ظاهر هذا علة لبناء قولهم وقعوا فى حيص بيص الى آخره ومنه
الخازباز فى لغاته المبنى سوفيها لانه كناية فى الاصل لعطف حيث استعمل مبنيا
الحاقا له بما عرف التضمن فيه حقيقة قولك فى لغاته المبنى سوفيها احترازا عن
جذكار على مثال قرطاس فانه معرب مطلقا وعن خازباز بفتح الاول وضم الثانى
فانه كسلسبيل فى بناء الاول واعراب الثانى وعن خازباز بكسر الاول وضم الثانى
اما كسر الاول فللتقاء الساكنين واما ضم الثانى فللتشبيه بمعدى كرب
وعن خازباز بضم الاول وجر الثانى فانه مضاف كما تقول بعلبك بالنون فيمن
اضاف وعن خازباء بالهمز بوزن فاعلاء فانه معرب غير منصرف فالمبنى من اللغات سو
خازباز بكسرهما وخازباز بفتحهما فالجزآن مبنيان فى وزن المثالين وتحمل
المصنف بناء خازباذ وجها وسكونه فى الاصل يا لعطف لانهما وجدا مبنيين
والعلة لبناء الثانى الا تضمنه للحرف والا يظهر تضمنه للحرف ههنا فقال
سو ملحق بما عرف التضمن فيه حقيقة كخمسة عشر فقوله ومنه اى ومما
بنى فيه الحزآن ومنه الغايات اى ومن القسم الثانى وسوالها ره عارض
الغايات وسمى ما اصل الكلام فيه ان ينطق به مضافا ثم يترك مضافا اليه لفظا
لانه ههنا اشارة الى علة بنائها فان قولك من قبل مبنى لانه قطع عن الاضافة
وسو مراد وهو محتاج الى جزء آخر ليكون مشابها للحرف فى احتياجه الى
الغير ظرفا كان اى سوكان ظرفا كقليته من قبل ومن بعد ومن فوق ومن
تحت فكذا باقى الجهات نحو اليمين ويسار وقدام وخلف وفعلته
اول ودون ومن على وفى وحول لغات وعن بجعال ومن علاء ومن
علو بالحركات الثلاث على الواو وكلها بمعنى واحد او غير ظرف اى سوكان
ظرفا او غير ظرف كحسب ولا غير وليس غير وجعل بمعنى حسب الا انه اى

وان خازباز يرجع لغاته
خمسة معان احدها طير
ابرش ويقال له الخطاف
والثانى ذكر الضفادع
والثالث الطبل

الغاية ماكون نهاية
للغير والناقص منها
عن الكلام سمى
اليوم

حاشية الشريف الجرجانى على شرح الكافية للرضى

لا تشبه الفعل وغير المنصرف سوما يشبه الفعل فبينهما تنافى خلاف الكسر
فان منهومة لا تنافى غير المنصرف بل يتبع الكسر ذهاب التنوين للعلتين
وللك اذا اضطر الشاعر بادخال التنوين اعاد الكسر ولم يكن تبعا لما
اعاده لان الكسر والفتح سواء فى الشعر بعد دخول التنوين ويسمى غير المنصرف
اى يسمى بهذا النوع الذى لا يستوفى الحركات مع التنوين غير المنصرف واسباب
منع الصرف عشرة المشهور انها تسعة وزاد المصنف الف الالحاق نحو
ارطى اذا سمى به فانه غير منصرف للعلمية والالف الالحاق المشابهة لالف
التانيث فعدّه سببا آخر فكانت عشرة وهذا متوقف على ورود ارطى بعد
التسمية غير منصرف فان من لا يعتبر الف الالحاق ولا يعدّه سببا يمنع ذلك
فانه ليس فيه الا سبب واحد وسمى اى الاسباب التعريف والتانيث ووزن
الفعل والعدل والوصف والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون المضاعفتان
لا فى التانيث والف الالحاق وسمى اى كل واحد مما يتعلق به من الشروط
متى اجتمع فى الاسم اثنان منها او واحد يقوم مقامهما كالجمع والفى التانيث
لم ينصرف وفى اللفظ اذا فى خزاره لانه عطف واحد على اثنان فالمقدر متى به
اجتمع فى الاسم واحد الا ان يقول هذا الواحد بمنزلة كانه اثنان وح يعود ذكر
الاجتماع معه وسوكلف وانما اعتبر اثنان لان الاصل فى الاسم الصرف وانما
منع لمشابهته الفعل فاعتبر السببان تقوية لجهة المشابهة ليمكن لمعارضه
الاصل فان السبب الواحد ضعيف والمعتبر فى الباب الاستقراء فالتعريف
شرطه ان لا يكون بحرف والاضافة وانما اشترط ان لا يكون التعريف بحرف
ولا باضافة لان التعريف باللام والاضافة يدخل فى حكم الصرف الممتنع من
الصرف فلا يكون مانعا من الصرف ولا يلزم المضمر والمبهم للزوم بنائهما

غير المنصرف

مع انه معرفة غير منصرف لانه وقع التنوين وسطا فى التقدير فكانه سمى مع التنوين
كما سمى خيرينك فانه لا حذف منه البتة نقوله وسطا تقديرا فهو نظرا لانه يريد
انه فى التقدير مضاف فالنون الواقع آخرا ظاهرا كانه ليس على الآخر لانه وسط تقديرا
اذ هو مضاف وحينئذ يلزم احد الامرين اما تقدير النون فى حال الاضافة حتى تكون
النون وسطا وهو فاسد واما ان تقدر المضاف اليه فتكون النون آخرا
وسطا بخلاف خيرينك فان النون فيه وسطا ظاهرا وهو نظرا لانسلم انها معرفة
وممنوعة من الصرف فانك اذا قلت ايه صاحبك بلا تنوين فكانك قلت آية
صاحبتك فتكون فى التقدير مضافة الى نكرة فتكون اما اذا قدر بانها مضافة
الى معرفة وهو ان تقدم ذكر نار ثم قلت ايه صاحبتك اى ايتهن فنسلم
انها معرفة ولا نسلم انها ممنوعة من الصرف لحينئذ لوجهين احدهما انها مضافة
والثانى عدم شرط اعتبار التاء وهو العلمية فاحد الامرين لازم اما منع
تعريفه ان قدر مضافا الى نكرة او منع علم صرفه ان قدر مضافا وقد ذكره فى
التعليق واما اجمع فمن لم يجعل تعريف التاكيد اصلا فالوصفية مقدرة فيه
ولا اثر للتعريف لانه بالاضافة تقديرا وفى من جعله اصلا فلا اشكال
ان اجمع غير منصرف اتفاقا واختلف فى تعليله فقال بعضهم تعريف
باب التاكيد اصل معتبر كتعريف العلمية فهو سببان التعريف التاكيدى
ووزن الفعل وقال بعضهم لا يعتبر التعريف التاكيدى اصلا فمنع صرفه
للوصفية المقدرة ووزن الفعل لان اجمع فيه معنى الاجماع وهو ذو الاصل
وصف كاحمر اذ هو مستعمل تاكيدا ظاهرا لانه يجرى على موصوف لفظا
كما يجرى الاحمر على موصوف فلذلك قال فالوصفية مقدر فيه قوله ولا
اثر للتعريف جواب عن سوال وسوان بعضهم قال سو معرفة لان التقدير

اجمعهم

هذا جواب عن سوال مقدر فان المضمر والمبهم تعريفهما ليس بحرف ولا باضافة
فينبغى ان يكون معتبرا فى منع الصرف فاجاب بانهما لا زما البناء ومنع الصرف
فوع الاعراب فاذا لم يوجد الاعراب لم يات بحث منع الصرف وعدمه وانما قال
بحرف ليشمل مطلق حرف التعريف من اللام وميم التعريف وخوبا فى الذا ايضا
والذى اعرب اى من المبهمات ان كان مضافا كاى وايّة فانه يقال ايهم وايتهن
فلا اشكال فى انه لا يعتبر تعريفه لانه حصل لا باضافة بل التعريف الاضافى غير معتبر
فى منع الصرف وان كان مفردا اى وان لم يكن مضافا لانه فى مقابلة قوله ان
كان مضافا فقد قيل بتنكيره ولا اشكال ايضا اى يكون منصرفا بلا اشكال لعدم
وجود السببين وقيل تعريفه ومنع صرفه لانه لان الصيغة كانها موضوعة
للتانيث وان كان بالتاء يعنى قال بعضهم ان خواى وايّة معرفة اما الى
فمنصرف لعدم وجود العلتين واما ايّة فقيل بمنع صرفه للتعريف والتانيث
فكان موضع سوال وسوان يقال هب ان فيها تعريفا وتانيثا لكن تانيثه
بالتاء والتانيث بالتا شرطه العلمية وهو غير علم فكان ينبغى ان لا يعتبر تانيثه
بالتاء فاجاب بان المعتبر لزوم التانيث واللزوم يكون بطريقين احدهما
العلمية والثانى كون الصيغة كانها موضوعة للتانيث فكانه وجد فيه لزوم التانيث
باعتبار الوضع كما فى العلمية واعتبر لزومه وان كان بالتاء لان التاء جنس الحروف
من الكلمة فالمعتبر التانيث المعنوى لا التانيث اللفظى ليشترط معه العلمية
وقيل لا يسوغ حذف تنوينه لانه منصرف لكنه لوقوعه وسطا تقديرا كان
فى حكم المسماة بخيرينك وهذا قول الاخفش هذا مقابل للقول الاول القايل بتعريفه
ومنع صرفه فان عنده يسقط التنوين اذ يقول ايّة صاحبتك بلا
تنوين وهذا القايل يقول سو معرفة وممنوعة من الصرف لكن لم يسغ حذف تنوينه

والتانيث وعلم الجنس مشكل من اصله لان مدلوله غير مشخص وغايت
الجواب انه وجد اسما فجرى فيها احكام العلمية فقدروا فيها العلمية لضرورة
تلك الاحكام كعدل فى عمر فان اسامة وقع مبتدا وذا الحال وغير المنصرف
وامتنع عنه اللام والاضافة وهذه كلها يستدعى تقدير العلمية فيها ففيه
علمية تقديرية اى علم للحقيقة المعقولة من الاسد فاسامة اذا اطلق
على فرد من الاسد فانما يطلق لا لانه موضوع بل لكونه موضوعا للحقيقة
المعقولة والحقيقة موجودة فى الفرد واسماء العدد دالة على مجرد معدود
فى الاعلام على راى فخو سته ضعف ثلاثة فسته مبتدا ولابد من تقدير التعريف
فيه ولا يقدر فيه الا العلمية فيجعل علما لمجرد العدد المخصوص ولذلك كان
غير منصرف قوله على مجرده اى على مجرد العدد وقوله على راى اشارة الى ما
ذكره الشيخ ابن الحاجب وسوانه قد يقع فى بعض نسخ المفصل وقالوا
فى الاعداد ستة ضعف ثلث وقدر علميته كما بينا ثم قال ما معناه ان عدّ فى الاسماء
الاعلام ضعيف اذ يؤدى الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذا جعلت
مبتدا بتاويل المذكور وكذا الامثلة توزن بها اى وكذا الامثلة التى توزن بها
معدودة ايضا فى الاعلام كاسماء العدد وخوها فقولك افعل علم لكل ما
يوازنه بخو احمر واسود وابيض وغير ذلك الا ان فيها تفصيلا لان
ما يستعمل منها اى من تلك الامثلة وزنا للافعال خاصة حكمه حكم ما مثل
به اى حكمه حكم موزونه كما اذا قلت استغفل حكمه كذا فحكم لفظ استغفل
حكم موزونه فخا استخرج وكما ان موزونه مبنى على الفتح فكذا استغفل
وما يستعمل لغيرها ايضا اى لغير الافعال بل يستعمل وزنا للاسماء او
للاسماء والافعال جميعا فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به فهو

علم كاسامة يعنى ما لا اختص وزنه بالافعال فهو ينقسم قسمين احدهما
ان يكون موضوعا لجنس ما يوزن به نحو فعلان مثلا فانه موضوع لا
لشخص بعينه بل لجنس ما يصلح موزونا به كعطشان وسكران وغيرهما
فلفظ فعلان علم جنس كاسامة الا ان تنكره فانه لا يكون علما حينئذ كسائر
الاعلام المنكرة فله اى فلهذا الموضوع لجنس ما يوزن به حكم نفسه فى
الصرف وتركه يعنى ان كان فيه سببان يمنعان الصرف حكم بمنع صرفه
والاحكم بصرفه نحو فعلان الذى مونثه فعلا لا ينصرف او فعلان الذى
مونثه فعلانة منصرف هذا مثال لما وجد فيه سبب منع الصرف فقولك
فعلان مبتدا والذى مونثه فعلا صفته ولا ينصرف خبره وكذا فعلان
مبتدا والذى مونثه فعلانة صفته ومنصرف خبره فلفظ فعلان فى الموضعين
غير منصرف لانه فيه العلمية والالف والنون فلحكم نفسه الاحكم موزونه
اذ موزونه فى الاول غير منصرف وسوسكران وموزونه فى الثانى منصرف
وسوندمان فلهما حكم نفسهما لا حكم موزونهما والدليل على علمية فعلان فى
الموضعين كونه مبتدا وموصوفا بالذى او كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف
هذا مثال للذى له حكم نفسه فى الصرف وكان ما قبله وسوفعلان مثالا
لما له حكم نفسه فى ترك الصرف وانما كان افعل فى قولنا كل افعل منصرف
لانه نكرة بدخول كل عليه فلم يوجد فيه سبب منع الصرف فلذلك انصرف
فالموضوع لجنس ما يوزن به قسمان احدهما غير منصرف كفعلان فى المثال
المذكور ومنصرف كافعل فى قولنا كل افعل والا اى وان لم يكن موضوعا
لجنس ما يوزن به هذا قسيم لقوله فان كان موضوعا فحكم المثال ان كان
كناية عن موزونه وان لم يكن اى وان لم يكن كناية عن موزونه فحكمه

كان موزونه مذكورا معه يعنى ما لا يكون موضوعا لجنس ما يوزن به قسمان
احدهما ما يكون كناية عن موزونه والثانى ما لا يكون كناية عن موزونه اما
ما يكون كناية عن موزونه فله حكم المثل اى حكم موزونه كما تقول سوالفاعل اى الزانى
فلفظ الفاعل ليس موضوعا لجنس ما يوزن به بل سو كناية عن لفظ الزانى
معينا وانما كنى عنه استهجانا للفظه وكقول المتنبى كان فعلة لم تملا موالكها
ديار بكر ولم تخلع ولم تهب بروقى اخت سيف الدولة المسماه بخولة ولم
يصرح بلفظها استعظاما لها لكونها ملكة بل كنى بفعلة فلفظ فعلة حكمها حكم
موزونها وموزونها ممتنع من الصرف للعلمية والتانيث فكذا فعلة ممتنع
من الصرف والقسم الثانى وسو قوله وان لم يكن كناية عن موزونه نحو
يكون موزونه مذكورا على ما مر متعللا بالجهالة وهو مختلف فى ان له حكم نفسه
او حكم موزونه فلذلك قال وهو اى هذا الذى ليس كناية وذكر موزونه
معه ملحق بالاول وسو ماله حكم نفسه على احد المذهبين وبالثانى وهو يعنى
ملحق بالثانى وسو ماله حكم موزونه لا نفسه على الثانى اى على المذهب الثانى
يعنى الذى ليس كناية وذكر موزونه معه ففيه مذهبان احدهما ان له حكم موزونه
والثانى ان له حكم نفسه قوله والاحكم المثل اراد به الموزون فكان الاولى ان
يقول فحكم المثل به لان الموزون هو المثل كما ذكره فى قوله حكم ما مثل به
اى موزونه ويعلم منه ان المثل به هو الموزون هو المثل وعلى المذهبين
تقول وزن طلحة فعلة غير منون اما على الاول اى على مذهب الاول وهو
ماله حكم نفسه فلمنع الصرف اى فيكون غير منون على الاول لمنع صرفه نظرا
الى حكم نفسه ومنع صرفه للعلمية والتانيث وعلى الثانى وهو ان له حكم
موزونه فلاجرايه مجرى موزونه يعنى يكون ايضا غير منون كان موزونه

وسو طلحة غير منون وعكسه اى عكس مثال المذكور فى انه غير منون ضارب
مضاربة على وزن فاعل مفاعلة بالتنوين يعنى لفظ مفاعلة لابد من تنوينه
على المذهبين اما على المذهب الثانى وهو ان له حكم موزونه فظاهر لان
موزونه وسو مضاربة فيه التنوين واما على المذهب الاول وهو ان له حكم
فالتنوين للمماثلة دون التمكن لاطراده فى المثل يعنى على الاول كان
حقه ان لا ينون لان فى المفاعلة العلمية والتانيث فيكون ممنوعا
من الصرف فاعتذر عنه بالتنوين لتحقق مماثلته الوزنين يعنى كان
مضاربة فى آخره نون ساكنة فينبغى ان يكون فى آخر مفاعلة ايضا نون
ساكنة تحقيقا للمماثلة بين الوزنين فى جميع اجزاء الحروف وليس
تنوينه للتمكن حتى يوجب صرف الكلمة فقوله لاطراده فى المثل علة لقوله
فالتنوين للمماثلة اى انما اعتبر المماثلة فى هذا التنوين ايضا لان هذا
التنوين مطرد فى جميع صور المثل اى الموزون ولذلك روعى المماثلة فيها
فان قلت افعل كان ينبغى ان ينوّن ايضا كما ينون مفاعلة لتماثل
موزونه ايضا وسو اصبع قلت التنوين فى مفاعلة انما دخل لاطراده
فى صور موزونه وسو مضاربة اذ مفاعلة لم يجئ الا منصرفا بخلاف افعل
فان موزونه قد يكون منصرفا فانه التنوين كما صبع وقد يكون غير منصرف
كاعلم وخوه اذا سميت به فالتنوين فى افعل غير مطرد فى جميع صور موزونه وفى
مفاعلة التنوين مطرد فى جميع صور موزونه اذ صور موزونها كلها منصرفة
فيظهر الخلاف فى قولهم وزن اصبع افعل او افعل بالتنوين يعنى اذا قلت
وزن اصبع افعل فافعل اما ان يكون له حكم نفسه فيكون بلا تنوين لانه
صيغة فعل الا موفلا يكون فيه تنوين وان كان له حكم موزونه وهو

اصبع كان منونا كان موزونه منون والتانيث قد يكون بالتاء لفظا
وشرطه العلمية سواء فيه المذكر والمونث كفاطمة اى التانيث قد يكون بالتاء و
قد يكون بالالف اما الذى بالتاء فقد يكون التاء لفظا وقد يكون تقديرا واما
الذى فيه التاء لفظا فشرطه العلمية ليلزم التاء اذ لو لم يكن علما كضاربة لم يكن
التاء فيه لازما اذ تنزع وتثبت فاعتبر العلمية ليكون التاء لازما فيكون
اقوى وميزه مستقرا اذ لو لم يعتبر فيه العلمية لكان حق ضاربة ان يكون
ان يكون ممنوعا من الصرف لوجود التانيث والصفة يعنى اذا وجد التاء مع
العلمية فى اسم امتنع من الصرف سواء كان لمونث كفاطمة او لمذكر كطلحة
ولو مثل بطلحة لكان اولى لانه لمذكر فاما مسماه ولفظه مونثان فاظهر
فكان التمثيل بالمذكر اولى وكان حقه ان مثل بهما وتقول كطلحة وفاطمة
او تقديرا فيما جاوز الثلاثى وشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب وان
كانا لرجلين يعنى ما لا يكون التاء فيه لفظا بل يكون تقديرا فهو اما ان يكون
فيما جاوز الثلاثى او فى الثلاثى فان كان فيما جاوز فشرطه العلمية ايضا
كسعاد وزينب وان كانا لرجلين يعنى اذا سمى رجل بزينب او بسعاد فهو
غيره منصرف وان فات التانيث المعنوى لقيام الحرف الرابع مقام التاء لهما
اذ صغر عقرب لا يرد فيه التاء لان الحرف الرابع قايم مقام التاء فكذا سهنا
او فى الثلاثى متحرك الاوسط وشرطه العلمية مع كونه لمونث فستر اسم
رجل منصرف يعنى ان كان التاء تقديرا فى ثلاثى فالثلاثى اما متحرك الاوسط
او ساكن الاوسط فان كان الا متحرك الاوسط فشرطه العلمية مع كونه لمونث
لانه لم يوجد فيه التاء لفظا ولم يوجد فيه حرف رابع قايم مقام التاء لكونه
ثلاثيا فلم تشترط كونه لمونث لم يوجد فيه دال على التانيث لا لفظا ولا

معنى

معنى فستر اسم رجل منصرف لما ذكرنا او ساكن عطف على المتحرك الاوسط
اى فى ثلاثى ساكن الاوسط وشرطه مع ذكر اى مع كونه لمونث العجمة فى
اللغة العليا يعنى نحو دعد وهند اسما امراة منصرف فى اللغة الفصيحة
لان سكون الاوسط قابل احد السببين فلم يبق الا سبب واحد وهو منصرف
بخلاف ما اذا كان معها العجمة كماه وجورا سما موضعين فانهما ممتنعان من
الصرف لان سكون الاوسط وان قابل احد السببين فيبقى سببان آخران
لان فيه ثلاثة اسباب العلمية والتانيث والعجمة فان قلت جاز ان تقابل
سكون الوسط العلمية فان زالت زال اعتبار التانيث واعتبار العجمة
ايضا لانهما مشروطان بالعلمية فالجواب انه قابل العلمية اسقط تاثير العلمية
فى منع الصرف لا وجود العلمية والمعتبر فى تاثير العجمة والتانيث وجود
العلمية لا كونهما معتبرة فى منع الصرف فسكون الوسط يسقط تاثير العلمية
لا وجودها وشرط التانيث والعجمة وجود العلمية لا تاثيرها قوله فى اللغة
العليا اى انما يشترط العجمة فى اللغة الفصيحة فاما فى اللغة الاخرى
وهى القليلة يمنع صرف نحو هند فلا يشترط فيه العجمة ولا نظر الى مقاومه
السكون بل عتبر وجود السببين الا ان يكون منقولا عما يغلب الاسماء
الذكور للفرق بهذا استثناء من الثلاثى ساكن الاوسط فانه يشترط فيه
مع العلمية العجمة الا ان يكون منقولا فانه لا يشترط فيه العجمة نحو زيد فانه
يغلب فى الاسماء الذكور فاذا سمى به مونث فقد عدل عن خفة التذكير الى
ثقل التانيث فالخفة بكونه ثلاثيا ساكن الاوسط قابلها وعارضها هذا الثقل
فيسلم السببان عن المعارض فيمنع الصرف يعنى انما اعتبرنا العجمة لتقاوم
سكون الوسط فيسلم السببان فيمنع الصرف فهذا الثقل الحاصل من العدول

عما هو خفة من تسميه الذكور به بمنزلة العجمة وقوله للفرق اى انما اعتبر
ترك العجمة فيما هو منقول عما يغلب فى اسماء الذكور دون ما لم يكن غالبا
فيها للفرق بين المنقول عن الغالب الذكور وبين المنقول عما ليس غالبا
فيها كجور هذا مثال لما وجد فيه العجمة مع سكون الوسط وكزيد اسم امراة
هذا مثال لما يغلب تسميه الذكور به فانه اذا سمى به امراة يكون غير منصرف وان
وجد فيه سكون الوسط لمعارضة ثقل العدول عن الغالب سكون الوسط
فيبقى السببان وهو العلمية والتانيث فيمنعان الصرف واما هند فمنصرف
فيها اى فى اللغة العليا لفقدان الشرط وهو العجمة كما ذكرنا فيقاوم السكون
فيه احد السببين فلذلك انصرف وعرفات لما ان تاءها ليست للتانيث
واختصاصها بجمع المونث يابى تقديرا لتاء فمنصرف قدم العلة وعرفات
مبتدا ومنصرف خبره يعنى ان عرفات لانه لم يوجد فيه الا العلمية واما منصرف
تانيثها فغير معتبر اذ لو اعتبر لكان بالتاء واما ان يكون لفظا او
تقديرا اما اللفظ فغير معتبر لان تاءها ليست للتانيث ولذلك لا
ينقلب هاء فى الوقف واما تقديرا فلانه انما يقدر التاء اذا لم يوجد
تاء لفظا وعرفات مخصوصة بجمع المونث وما يكون لجمع المونث لا يمكن تقدير
التاء فيه كسابقات هكذا ذكروه فيه نظر لان جمع المونث بالالف والتاء لا يقدر
فيه التاء اما اذا لم يكن جمعا فقد لا نسلم انه يمتنع تقدير التاء وهم قد ذكروا
ان عرفات وعرفة سواء فى التسمية فيدل على انه ليس بجمع المونث و
قد يكون بالالف تسمية لقوله فى اول التانيث قد يكون بالتاء مقصورة و
ممدودة كبشرى وصحراء فانها للزومها وبناء الكلمة عليها تنزلت منزلة
السببين يعنى انما كانت الالف قايمة مقام السببين لان فيها تانيثا

ولزوم تانيث فكانها تانيثان وقوله وبناء الكلمة عليها مقرر لمعنى اللزوم فان
التاء لم يبن الكلمة عليها اى ليس جزء للكلمة فى اصل وضعها بل تطرء
وتزول بخلاف نحو بشرى فان الكلمة بنيت على الالف لا تنفك عنها فهى
لازمة فان قلت انما يقوم مقام السببين لو كان اللزوم سببا ايضا ولم
يعد لزوم التانيث سببا قلت لم يقل فيه سببان بل قال تنزلت منزلة
السببين وههنا كذلك لان التانيث سبب واما لزوم التانيث فيه فتنزل
منزلة سبب لانه فرع ايضا اذ الاصل ان لا يلزم التانيث الكلمة فحيث
لزم كان فرعا واللزوم لكونه فرعا على عدم اللزوم شابه سايرا الاسباب
التى اعتبرت لكون كل واحد منها فرعا فان قلت فالتانث بالتاء اذا
وجد معه العلمية قيل انه يلزم التانيث فكان ينبغى ان يقال نحو فاطمة
فيه ثلاثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانث لكونه علما قلت
الجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يعتبر اللزوم فى التاء لكونه مستغنى
عنه لوجود السببين وهو العلمية والتاء فلم يحتج الى تقدير اللزوم بخلاف
الف التانيث والثانى ان المعتبر فى الف التانث لزوم بنى الكلمة عليه
اى لزوم لا ينفك بحال ولزوم التاء بالعلمية ليس بهذه المثابة اذ لو حذف
العلمية لا يبقى للزوم خلاف الف التانث فان لزومه حاصل بالوضع
لا باشتراط امر آخر ينضم اليه ولذلك لم يقتصر المصنف على قوله للزومها
بل ضم اليها بناء الكلمة عليها فالعلة موكبة من اللزوم وكونه جزء من الكلمة
فخرج باللزوم ما فيه التاء من غير علمية وخرج ببناء الكلمة عليها لزوم
التاء مع العلمية واما وزن الفعل فشرطه ان يكون مختصا بالفعل كشمر
لان هذا الوزن لم يوجد فى الاسماء الا منقولا كبذر اسم موضع وحضر اسم

رجل او مرتجلا للعلمية كسلم اسم موضع بالشام ويقال هو اسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية او اعجميا كبقم وذكر في الصحاح ان سلم لا تضف للمجمة ووزن الفعل وقد جعله المصنف قسيما للمجم ففيه نظر او تكون اوله زيادة كزيادة نا اى كزيادة الفعل بغيرها كاحمر هذا قسم بها قسيم بقوله ان يكون مختصا اى شرط وزن الفعل احد الامرين اما اختصاصه بالفعل او كون واحد من زوايد الافعال المضارعة في اوله واما قال بغيرها احترازا عن يعمل فان في اوله زيادة من زوايد الفعل لكنه قابل للتاء ولذلك ينصرف وبهذا التاء تخرج الوزن الى وزن الاسماء فيبعد عن شبه الفعل فلذلك اشترط عدمها والمراد من قوله بغيرها ان لا يكون قابلا للتاء كاحمر اذ لم يقبل التاء لان لا لوجد فيه التاء فان اربعا لا يوجد فيه التاء وهو منصرف لانه قابل للتاء وبهذا اولى من قولهم او يغلبه لما يلزم عليه منع المسمى بخاتم لكون الوزن في الفعل اكثر منه في الاسم على ان الكثرة في افعل ممنوعة يعني ذكر بعضهم بدل قوله او يكون اوله زيادة او يغلب ذلك الوزن في الافعال وعنوانه ان نحو افعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فاختار قوله او يكون اوله زيادة على تلك العبارة لوجهين احدهما انه يلزم على تلك ان يكون المسمى بخاتم غير منصرف لان فاعل في الفعل اكثر من فاعل في الاسم اذ فاعل في الاسم لم تجئ الا كلمات معدودة كخاتم ودانق وطامع ونحوها وباب فاعل يفاعل مفاعلة اكثر من ان تحصى والثاني ان الكثرة في افعل في الافعال ممنوعة اذ كل ما ورد منه افعل للتعجب ورد منه افعل التفضيل وقد يكون افعل في الاسم من غير فعل له كارنب واجدل واخيل وغيره لذلك هكذا ذكره ففيه نظر لان افعل في الافعال قد يكون للمضارع كاعلم انا وهو مبني من

باب فعل

والفرق بين المنقول والمرتجل ان المرتجل كلمة لا يكون موضوعا قبل وضع العلمية بمعنى والمنقول بخلافه م

بنيت اخوالي بني يزيد فان يزيد قد يكون بلا ضمير كقولهم يزيد المال وقد يكون مع الضمير نحو المال يزيد فالبيت من المنقول مع الضمير والقبيل بني يزيد بفتح الدال لانه غير منصرف للعلمية ووزن فضمه دليل على انه جملة محكية ونبيت له ثلاثة مفاعيل اولها اقيم مقام الفاعل وهو ضمير المتكلم وثانيها اخوالي وبني يزيد عطف بيان لاخوالي وثالثها لهم فزيد اى صياح وقوله ظلما مفعول له للفعل المراد من الجملة اى يفعلون ويصيحون للظلم او ينتصب على الحال الظالمين واما العدل فهو ان يذكر لفظ وير اد غيره هكذا عرفه وهو غير تام لان نحو فلان وفلانة يصدق عليه انه ذكر لفظ واريد غيره من الاعلام كذا في الكنايات نحو كيت وذيت وكذا قولك زيد ضرب معنى ضارب او مضروب فقد ذكر لفظ واريد غيره وقد استدل عليه اى على العدل بدليل غير منع الصرف بهذا هو العدل المسمى بالتحقيقي وقد لا يستدل الا به اى الا بمنع الصرف وسواه المسمى بالعدل التقديري كعمر على ما سيأتي فمن الاول اى من العدل التحقيقي احاد وموحده وكذا ثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر فانك اذا قلت جاءني القوم ثلاث قلت دليل على عدليته غير منع الصرف اذ الاصل في العدد الذي يراد تقسيم الاشياء عليه ان يكرر ويقال جاءني القوم ثلاثة ثلاثة وثلاث غير مكرر وغير مفتوح الاول فعلم انه معدول عن المكرر المفتوح وكذا غيره ومنه اى ومن الاول سحر فانه معدول عن السحر علما لانه قياس تعريف مثله من الاسماء ووجه كون العدل فيه محققا لا مقدرا ان سحر كان اسم جنس في الاصل وتعريف اسماء الاجناس اما باللام او بالاضافة والمفروض انه مفرد فقياس تعريفه باللام فلما ورد غير معرف باللام علم انه معدول عن

من الصياحة آواز كردن

المعرف

عن المعرف باللام وبهذا العدل لا يتوقف على منع صرفه فعدله ثم لما ورد في الاستعمال ممنوعا من الصرف وليس فيه سوى العدل قدر له العلمية لئلا يلزم منع صرفه بسبب واحد فعلميته مقدرة لا عدليته وجعل علما كامس عند من يعربه قال الشيخ ابن حاجب لو جعل بحر مبنيا لتضمنه حرف التعريف لم يكن بعيدا كامس ومثله امس فمن يعربه وبمنعه الصرف في الاحوال الثلاث رفعا ونصبا وجرا وهم بنو تميم فان منع صرفه عندهم للعلمية والعدل اذا صله ان يعرف باللام كما هو قياس مثل نحو قوله لقد رايت عجبا مذ امسا واخر عجبا مثل السعالى فان امس ممنوع من الصرف لان فتحه في حال الجر للعلمية والعدل وفي حال الرفع فقط فمن يقول مضى امس بالضم وقمت امس بالكسر وخرجت اول من امس بالكسر يعني ان بعضهم لا يعرب امس الا في حال الرفع واما في حالي النصب والجر فمبنية على الكسر واللغة العليا وهو مذهب اهل الحجاز بناءه اى بنى امس على الكسر في الاحوال كلها رفعا ونصبا وجرا لتضمنه لحرف التعريف ومنه اى ومن الاول اخر فانه معدول عن الاخر على اى وعن آخر من على الصحيح يعني اخر جمع اخرى واخرى تانيث آخر واخر افعل التفضيل فحقه ان لا يستعمل الا بمن او بالام او بالاضافة وجاء آخر غير منصرف وغير مستعمل باحد هذه معدولا قطعا عن احدها هذا بيان تحقيق العدل فيه واما تعيين المعدول عنه فاختلف فيه فقال بعضهم هو معدول عما فيه اللام وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من واختاره المصنف لان اخر وردت نكرة فالمناسب ان يكون المعدول عنه ايضا نكرة وهو الذي معه من اذ المعرف والمضاف معرفتان اذ يقال مررت بشيء آخر فوصف به النكرة

العون

ولئن قال انه معدول من اللام ان تقول ان روعي فيه المطابقة مع موصوفها افرادا وتثنية وجمعا اذ يقال رجل آخر ورجلان آخران ورجال اخر فقد روعي فيه المطابقة فالمناسب ان يكون معدولا عما يراعى فيه المطابقة وهو اما الذي معه اللام او الذي هو مضاف اما المضاف فلا يجب فيه المطابقة واما المعرف باللام فيجب فيه المطابقة فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرف باللام ولو كان معدولا عما قد سمّي معدول الذي فيه عن يجب فيه المطابقة ثم السيف لصاربه ومنه جمع لانه معدول عن جمع مسكن العين على رأي اذ قياس افعل فعلا ان يجمع على فعل كحُمر فلما ورد جمع علم انه فرع عن مسكن وعن جماعي على رأي لان ذلك القياس فيما لم يجمع مذكره بالواو والنون كاحمر حمراء فانه لا يقال فيه احمرون فكان جمعه على فعل مسكن العين واما اجمع فقد جمع بالواو والنون فلا نسلم ان قياسه فعل مسكن العين بل قياسه ثعالى لانه قياس جمع الاسماء كالعطاري وعن بعضهم هو معدول عن جمعاوات لانه قياس جمع الاسماء كالصحراوات وعلى الجملة فعدليته محققة والنظر في تعيين المعدول عنه فلذلك اوردته في هذا القسم وهو العدل التحقيقي ومن الثاني وهو العدل التقديري الى الذي لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف عرفا نم يوجد الا علما غير منصرف ولم يمكن تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل ولهذا اي ولكونه علما غير منصرف قالوا انه اي ان عمر لا يثنى ولا يجمع اذ لو ثني وجمع لم يكن علما غير منصرف لانه لا يكون علما لغوات تشخصه ولزوم اللام فلا يكون غير منصرف لفوات العلمية فلا يكون عدلا تقديريا لانه لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف فاذا لم يكن ممنوعا من الصرف لم يبق دليل على عدليته فلا يكون العدل مقدرا

لم يراع هذا المطابقة اذ الذي فيه من يجب فيه ترك المطابقة فلا يناسب ان يكون معدولا عنه او المناسب ما يجب فيه المطابقة ص

مقدرا مع انه المفروض فيقال جائني عمر كلاهما وعمر كلهم بهذا لازم لقوله لا يثنى ولا يجمع يعني اذا لم يثنى العلم المعدول ولم يجمع فان اريد التثنية والجمع لم يغير عن لفظ فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وعمر كلهم في الجمع كما يقال جاءني تابط شرًّا كلاهما في التثنية وتابط شرًّا كلهم في الجمع ومنه اي ومن الثاني وهو العدل التقديري باب قطام في تمم على ما ذكر يعني ان تميما يعربونه ويمنعونه من الصرف فلا بد فيه من تقدير العدلية ليكون فيه سببان واشار المصنف بقوله على ما ذكر الى الباب قطام فينبغي ان لا يعد من القسم الثاني المقدر بانه لا يستند على عدليته الا منع الصرف فانا نمنع ذلك اذ قطام عدليته ليس لاجل منع الصرف بل لان باب فعال فما سواه معدول فينبغي ان يكون هذا ايضا معدولا لئلا يلزم خرم تلك القاعدة وهو ان باب فعال معدول وان قدر العدل فيه كما في عمر فليس كذلك لان عمر لو لم يقدر فيه العدل لزم منع صرفه بدون السببين وههنا ليس كذلك اذ قطام فيه العلمية والتانيث فلا نحتاج الى تقدير العدل فيه اصلا فلذلك قال على ما ذكروا في الحجاز هو مبني على الكسر وعليه قوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام يعني اهل الحجاز يبنونه لمشاركته لنزال عدلا ووزنا الا ما كان آخره راء فان عمما وافقوا الحجاز في بنائه على الكسر لان الالف غرض مطلوب عندهم والراء المكسورة سبب للامالة فكسروا ليميلوا منه اي ومن هذا الذي بنى على الكسر يكون آخره راء قولهم من دخل مطهارِ حمير يعني صنع ثوبه بالمغرة وهي الطين الاحمر لانه يجعل بها المغرة وقيل حمر تكلم بالحميرية قالوا ان واحدا دخل على بعض ملوك حمير فقال له ثب وهو بلغتهم اقعد فوثب الاجل فحل محل الملك فقال الملك ليس عندنا عربيته من دخل ظفار حمر

فانكسرت وجلة منكر

ايجي من دخل بلدنا تعلم الحميرية حذام مفعول مبني اسما للمفعول

بقية حمير الا

وظفار قرية باليمن الا القليل منهم قال الشاعر فمر على دهر على وبار فهلكت جهرة وبادوبارا سم ارض كانت لعاد هذا استشهاد من قوله فان تميما واقفوا الحجاز في بنائه الا القليل من تميم فانهم لم يوافقوهم فما فيه الرابط لما عربوه ومنعوه الصرف كما في البيت وانما ادخل التنوين على وبار لضرورة ووبار فاعل هلكت فقد اعربه وجهرة اي هلكا ظاهرا مكشوفا واما الوصف فشرطه ان يكون في الاصل فلا تقدح فيه الغلبة اي غلبة استعماله في الاسم فلهذا اي فلهذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع لغوات الوصفية الاصلية اذ الاربع في الاصل اسم لهذا العدد المخصوص وعرضت وصفيته في المثال ومنع اسود اسما للحية ونحوه كادهم للقيد وانما منع الصرف وان كان اسما لانه في الاصل وصف وان غلب في الاسمية وهو مثال قوله فلا تقدح فيه الغلبة وقد منع قوم اجدل واخيل وافعى لتوهم معنى الوصفية كما قيل ان الاجدل ماخوذ من الجدل وهو القوة واحكام الفتل ويقال هو مجدول الخلق وان الاخيل ماخوذ من الخيلان وهو جمع خال لانه طائر ذو الوان وافعى لما فيه من معنى الخبث يقال منه تفعّى الرجل اذا ساء خلقه وانه ضعف فان ظاهرها انها اسماء وبهذه التوهمات ضعيفة ولذلك كثر في الاستعمال صرفها واما الجمع فشرطه ان يكون بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن كمساجد ودوابّ ومصابيح يعني بعد الفه حرفان لفظا او تقديرا اما لفظا كمساجد ودوابّ واما تقديرا كدوابّ فان اصله دوابب فسكن للادغام ومصابيح مثال لما فيه ثلاثة احرف اوسطها ساكن فان قلت مدايني بعد الفه حرفان فكان ينبغي ان يمنع من الصرف وهو منصرف فكان حقه ان يذكر قيدا اخر جوابه قلت نيته عليه بالمثال ومعنى ان يكون بعد الفه حرفان او ثلاثة

يقع اخر الكلمة كمساجد ومصابيح ومدايني بعد ما حذفت يا النسبة جعل حرفين بعد الالف وسطا لخروجها عن كونها طرفين فالمراد بقوله بعد الفه حرفان او ثلاثة ان يكونا واقعين طرفا لا حشوا ونبه عليها بالامثلة المذكورة والحرفان في مدايني حشو لا طرف وانه اي ان الجمع المخصوص للزوم مجرى السببين يعني انما قام مقام السببين لان هذه الصيغة وهي ما بعد الفه حرفان او ثلاثة لم يُرد الا جمعا فكان جمعه لازما فقام مقام السببين لكونه جمعا لازما فجرى لزوم الجمع فجرى سبب آخر فكان غير منصرف للجمع ولزوم الجمع وهما فرعان لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم اذ هو وصف للجمع الذي هو فرع ووصف الفرع فرع كما ذكرنا في التانيث بالالف ان فيه تانيثا ولزوم تانث ولا يلزم منا باب افعل وافعال لجوازهما مجرى الواحد في قبول التكسير والتصغير هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان باب افعل وافعال كالكلب واجمال جمعان لازمان ايضا فكان ينبغي ان يقوم كل واحد منهما مقام السببين لكنهما ليسا كذلك لكونهما منصرفين فاجاب بانهما جريا مجرى الواحد فكانهما ليسا بجمعين وانما جريا مجرى الواحد لانهما يكسران ويصغران على لفظهما في الكلب فقال في كلب اكيلب في التصغير وفي الجمع اكالب وفي انعال كاجمال اجيمال في التصغير وفي الجمع يقال في انعام انا عيم واذا جريا مجرى الواحد ضعف امر الجمعية فيهما فكانهما ليسا جمعين فلا يرد هذا على الحقيقة ليس بوارد لانه شرط في الجمع المعتبر ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا وفي افعل وافعال ليسا كذلك بل انما يرد ان على من قال السبب جمع لا نظير له في الآحاد كانه اورد على اصل لزوم الجمع ولكن اللزوم صفة للجمع الذي بعد الفه حرفان فصاعدا وليس اللزوم وحده سببا حتى يورد عليه فسقط السوال

من اصله وامتنع حضاجر للضبع لكونه منقولا عن حضجر هذا ايضا سوال
وجواب فالسوال ان حضاجرا علما للضبع مفرد وكان حقه ان لا يمنع من الصرف
لفوات اصل الجمع فاجاب عنه بانه منقول عن جمع حضجر وهو العظيم البطن
فكانه كان فى الاصل جمعا ثم سمى به رجل فانه ممتنع من الصرف وان كان
مفردا نظرا الى الجمعية الاصلية فكذا سهنا وسراويل اى وامتنع سراويل
من الصرف مع انه مفرد لانه جمع سروالة تقديرا يعنى لم يستعمل المشهور
سروالة فيقدر لتكون واحدا سراويل ليلا يرد نحو جوار حكمه قاض فعا
وجراعط الاعرف وحكم ضوارب نصبا وقيل نصبا وجرا يعنى نحو جوار وما
كان جمعا لفاعلة معتل اللام كعوالج جمع عالية وغوال جمع غالية ومعاطش جمع
ماشية ونظايرها وفيه قولان احدهما وهو الاعرف ان حكمه حكم قاض
رفعا وجرا فيقال هذه جوار كما يقال قاض وتقول مررت بجوار بالجر كما
يقال مررت بقاض يعنى بالفتح الا فى حال النصب فتقال رايت جوار
كما يقال رايت ضوارب يعنى انه فى النصب اعرابه لفظى وفى الرفع والجر
تقديرى والقول الثانى ان حكم جوار حكم ضوارب فى النصب والجر كما تقال
رايت ضوارب ومررت بضوارب فتقال رايت جوارى ومررت
بجوارى فاعرابه فى الرفع تقديرى وفى النصب والجر لفظى وبهذا سقط
اعراض عبد الله بن ابى اسحاق على الفرزدق فى قوله ان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى موالياً قيل لما قال الفرزدق وعضرمان بن مروان
لم يدع من المال الا مسحتا او مجلفو لحنه عبد الله ابى اسحاق الزيادى
النحوى فهجاه الفرزدق بهذا البيت وهو قولوا ان عبد الله مولا هجوته
البيت وعبد الله مولى بنى الحضرمى وبنو الحضرمى حلفاء بنى عبد شمس

والمولى

والمولى الحليف الذى انضم الى قوم وسوذليل ليعتز بهم فاذا حالف
رجل مولا كان اذل فلما بلغ هذا البيت الى ابن ابى اسحق قال فالوا
للفرزدق لحنت فى هذا البيت ايضا حين حركت موالى فى الخفض لانه
من اسحته اذا استاصله فالمسحت الهلاك والمجلف الذى بقيت منه بقية
من الحلف وسوالقشد يقال جلفت الطين عن راس الدن وجلفت
الشئ قطعته واستاصلته والتنوين بدل عن الياء المحذوف عند سيبويه
فى احدى الروايتين لكون الاسم ممتنعا من الصرف وللتمكن فى الاخرى
اى فى الرواية الاخرى اذ لم يبق بعد استمرار الحذف بعد الالف الا
حرف واحد وزيف بان المحذوف فى حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة
يعنى ان نحو جوار فيه روايتان عند سيبويه احديهما انه ممتنع من
الصرف والنون ليس للتمكن بل هو بدل عن الياء المحذوفة او
عن حركة الياء وروايه الاخرى منه ان الاسم منصرف كما هو مذهب
الاخفش والتنوين للتمكن وعلل صرفه بان شرط هذا الجمع ان يكون
بعد الفه حرفان فصاعدا ولم يبق ههنا بعد الحذف الا حرف واحد
بعد الفه وزيف هذا بان المحذوف فى حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة
لان الياء لو لم يكن فى حكم الثابت لما كسر الراء فلما حكم بثبوت الياء
فى حكم بقاء الكسرة فينبغى ان تحكم بثبوته فى منع الصرف لانه حكم
لفظى مثله ومثله اى ومثل نحو جوار اعشى اذا اصغر فتقال اعيشى
فان فيه الوجهين كما فى جوار ففى وجه حكمه حكم قاض رفعا وجرا او
حكم ضوارب نصبا فيقال هذا اعيش ومررت باعيش ورايت
اعيشى كما يقال افيضل والوجه الثانى ان حكمه حكم ضوارب نصبا

وجرا فيقال رايت اعيشى ومررت باعيشى وفى الصرف وعدمه ايضا مثل
جوار فانه قد يقال انه غير منصرف لان الياء المحذوفة فى حكم الثابت
اذ اصله اعيشى بوزن افيضل وقد يقال انه منصرف لان الياء محذوفة
حذفا مستمرا فلم يبق زنة الفعل لان اعيش بوزن كلب صورة ومعنى
منصرف وجاب بان المحذوفة فى حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة الشين
واما التركيب فشرط تاثيره العلمية لانه بعد العلمية يحصل الامتزاج
بين الكلمتين فيصيران بمنزلة كلمة واحدة معرب باعراب واحد
بخلاف ما اذا لم يكونا ممتزجين كضارب زيدا وعشرون درهما فانهما
كلمتان غير ممتزجتين فلم يكن لهما اعراب واحد فالامتزاج انما يحصل
بالعلمية فلذلك اشترطت وان لا يكون باضافة لان الاضافة توجب
اعرابين اعرابا للمضاف واعرابا للمضاف اليه وان كان بعد التسمية
فلم يوجد فيهما امتزاج لجعل مجموعهما كلمة واحدة يستحق اعرابا واحدا
وسوا المعتبر فى باب منع الصرف ولا باسناد لان الاسناد يقتضى استبقاء
الاسم على حالته الاولى فيكون محكية فيستعذر الاعراب فيه ومنع الصرف
فى المعربات بعد ان يكون بين الاسمين اى شرط التركيب ما ذكرنا
بعد ان يكون التركيب بين اسمين اعتراضا على نحو هاشمى علما
فانه لم يعتبر تركيبه لانه بين اسم وحرف لانه لشدة اتصال الحرف
به يتنزل منزلة احد حروف الكلمة فلا يظهر حكم التركيب ولا كونه فرعا
وشرط وجوب تاثيره اى تاثير التركيب ان لا يكون الثانى متضمنا للحرف
قبل العلمية لانه لو تضمن الحرف لبنى نحو علبك لوجود شرط
الوجوب اذ ليس الثانى متضمن للحرف وخمسة عشر عملا جاز اعرابه

مع مع

مع منع الصرف والابقاء على الفتحة لان خمسة عشر لما تضمن الثانى حرف
العطف قبل العلمية جاز فيه الوجهان بعد العلمية احدهما عدم اعتبار
تضمنه اذ حال العلمية اليراد تضمنه للحرف فهو معرب ممنوع من الصرف
كبعلبك والثانى ان يقال لما تضمن الحرف قبل العلمية فنقل الى العلمية
فجاز ابقاء الفتح اعتبارا للمنقول عنه وكما روعى المنقول عنه فى الاعراب
روعى ايضا فى البناء فلم يجب تاثيره واما العجمة فهى كون الكلمة من غير
اوضاع العربية وشرطها عليته فى العجمية والزيادة على الثلثة او تحرك
الاوسط كابراهيم فى الزيادة على الثلثة وكمك اسم اب نوح عليه السلام
فى تحرك الاوسط وانما اشترطت العلمية فى العجمة لانه لو لم يكن علما
فى العجمية ونقل الى العربية خف على لسانهم فادخل اللام والاضافة
بخلاف ما اذا كان علما فانه يمتنع اضافته وادخال اللام يعنى لا يجرى عليه
احكام العربية فيقوى امر العجمية ويشترط مع العلمية احد الامرين
من الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط لانهما يوجبان الثقل بخلاف
الثلاثى الساكن الاوسط ونحو نوح منصرف فى الاكثر لانه ثلاثى ساكن
الاوسط فغيره خفة تقابل احد السببين فيكون منصرفا فان قلت
فلم اعتبرت العجمة فيما مر وجوز حتى يجب منع صرفهما مع فوات شرطها
وسو تحرك الاوسط ولم تعتبر فى نوح قلت العجمة هناك ايضا غير معتبرة
فى كونها سببا مانعا من الصرف بل اعتبرت لترجح امر التانيث و
الثقوبة له ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سببا مؤثرا فى منع الصرف واما
الالف والنون فان كانتا فى اسم غير صفة فشرطه العلمية تحقيقا للوزن
نحو عثمان وان كانتا فى صفة فالشبه فعلانه وقيل وجود فعلى بعدان

ف

كانت على فعلان تحقيقا للمضارعة فكسران ممتنع يعني على الوجهين لانه
انتفى فيه فعلانة وجد فيه فعلى كسكرى وندمان منصرف على الوجهين لانه
وجد له فعلانة وانتفى فيه فعلى ورحمان مختلف فيه فعلى اعتبار انتفاء فعلانة
ممتنع من الصرف وعلى اعتبار وجود فعلى ينصرف اذ لم يوجد فيه رحما وقوله
بعد ان كانت اى فعلى على فعلان اى فى المذكر تحقيقا للمضارعة يعنى
ان الالف والنون مضارعتان لالفى التانيث فى حمراء لانهما زيادتان
زيدتا معا فى آخر الكلمة ولكون ما قبلها مفتوحة ولكون اول الزيادتين
مدة فهذه الوجوه لبيان اصل المضارعة وذكر المصنف لتحقيق المضارعة
وجها آخر وهو ان مذكر كل واحد منهما مخالف بالصيغة لمونث الآخر فعلان
مذكر ومونثه فعلى وافعل مذكر كاحمر ومونثه حمراء فيكون مذكر كل واحد
منهما بناء مخالفا لمونث الآخر تحقيقا للمضارعة بينهما وهذا معنى قولهم
ان فعلان وفعلى مضارعتان ايضا من حيث ان مذكر كل واحد منهما
مخالف لمونثه فى الصيغة بخلاف ضارب وضاربة فان مونثه ومذكره
فى الصيغة متساويان لا مختلفان الا بوجود التاء وعدم التاء بخلاف
فعلان وفعلى فانهما مختلفان صيغة كما ان احمر وحمراء مختلفان صيغة
ولذلك قال بعد تحقيقا للمضارعة بينهما والالف الالحاق فى الف
للحق الآخر وحده لا للتانيث وشرطها العلمية فخوارطى اذا سمى بهويدل
على انها لغير التانيث مجئ ارطاة فسر الف الالحاق بالالف تلحق آخر
الكلمة لا للتانيث ولا يريد بالالحاق هنا ان يلحق به الاسم باصل فان
الف قبعثرى للالحاق فانها الف لحقت آخر الاسم وليست للتانيث
بل ليدل قبعثرات وليس فى الكلام سداسى اصل يلحق بهذا بل المراد بالالحاق

ما فسره به

وحذف حرف ساكن والاضرورة تلجاء اليه فقوله للضرورة اخرج بهذه الصورة
لانه لا ضرورة فيه واما الكوفيون فلا يجوزون صرف افعل من كذا الملازمة
من الدالة على المفاضلة فصار بمنزلة المضاف فيمتنع دخول التنوين فيه وقال
المصنف وجود من لا يمنع من تنوينه كما لا يمنع من نون خير منه وشر منه
لانها بوزن افعل فى التقدير وللتناسب عطف على قوله للضرورة اى
لجواز صرف غير المنصرف للتناسب ايضا مثل سلاسلا واغلالا فانه قارن
كلمات منصرفة قصرفها للتناسب ولا يجوز عكسه اى لا يجوز منع صرف المنصرف
لضرورة الشعر لانه ليس رده الى اصله خلاف الاول واهل الكوفة
جوزوا منع الصرف للعلمية وحدها اى من غير سبب آخر متمسكين
بقول الشاعر وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع حيث
منع مرداس من الصرف وليس فيه الا العلمية فقط واجاب عنه بعضهم
بان الرواية بقوفان شيخى فى مجمع وهذا ليس بمستقيم لان الرواية الاخرى
صحيحة منقولة فى صحيح مسلم وغيره ويكفى فى التمسك الرواية الصحيحة
بل الاولى فى الجواب ان يقال انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء
وقبله اجعل نهبى ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وبعد وما كان
حصن ولا حابس يبيت ويصبح والاقاييل وقد كنت فى الحرب ذا تذرا
فلم اعط شيئا ولم امنع الاقايل اعطيتها عليد قوايمها الاربع وما كنت دون
امرء منهما ومن يحفض اليوم لا يرفع وذلك ان النبى عليه السلام اعطى
جمعا من المولفة منهم من بنى فزارة عيينة بن حصن ومن تميم الاقرع
ابن حابس كل واحد منهما مايتى ناقة واعطى عباس بن مرداس من بنى سليم
خمسين فقال العباس فى ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم اجعل نهبى ونهب العبيد

الاقايل جمع اقيل والاقيل اشتريجه

والعبيد اسم فرس العباس فاعطاه النبى صلى الله عليه وسلم ايضا مايتى
ناقة يقال السلطان ذو تدرا اى ذو عزة وقوة على دفع اعدايه عن
نفسه وسواسم موضع للدفع من الدرا والنار زايدة والمراد بكسر الميم
اصله الحجر الذى يرمى به البير ليعلم انها ماء ام لا وبه سمى الرجل وقوله
لم اعط شيئا ولم امنع معناه انى لم امنع الا فى اعطيت بعضا ولم اعط شيئا
استحقه وسوالمايتة وما احد سببيه او سبابه العلمية انصرف عند التكبير
لما انها لا تكون سببا الا مع ما هى شرطه والعدل ووزن الفعل وسميا متضادان اذ
لا يكون الا فى الاوزان المذكورة وليست من اوزان الفعل فلا يكون
الا احدهما فاذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد فخورئ سعاد وقطام
كل اسم احد سببيه العلمية كسعاد وطلحة او احد اسبابه العلمية كما ذكر بجعان
فان فيه العلمية وتانيث البقعة والعجمة والتركيب والالف والنون
يعنى يكون العلمية مثيرة فيه فان حكمه ان ينصرف اذا نكر لان العلمية
مع الاسباب اما ان تجامعها او لا فان لم تجامع كالوصف فليس بمحتشا
وان جامعها فان اما ان تكون موثرة او لا فان لم يكن كالجمع والف التانيث
فليس بمحتشا ايضا وان كانت موثرة فاما ان تكون العلمية شرطا فيها
او لا فاما هى شرط فيه كالتركيب والعجمة والالف والنون فى الاسم والتانيث
والتعريف وما ليس شرطا فيه وهو العدل ووزن الفعل فالعلمية المثيرة
لا يكون الا مع ما هى شرطه او مع العدل ووزن الفعل فان كان مع ما
ليس شرطه فاذا نكر انتفى الشرط فبقى الاسم بلا سبب لانتفاء المشروط بانتفاء
شرطه وما ليس شرطا فيه هو العدل ووزن الفعل وكان مظنه لان يتوهم
انه بعد التنكير يبقى سببان وهما العدل ووزن الفعل فدفع هذا الوهم

بقوله وهما متضادان فلا يكون اسم مشتملا على العلمية والعدل ووزن
الفعل حتى يبقى بعد التنكير سببان وبيان التضاد ان اوزان العدل
محصورة حسب الاستقراء فيما ذكرنا نحو فُعَل كعمر وفعال كثلاث
ومفعل كمثلث وفعال كقطام وليس شئ منها بوزن الفعل فلا يجتمع
وزن والعدل بل يكون مع العلمية احدهما فحينئذ اذا نكر بقى على سبب
واحد فيكون منصرفا وذكر فى تنكير العلم قوله رب سعاد وقطام لان
رب لا يدخل الا على النكرات فعناه رب مسمى بسعاد ومسمى بقطام
فسعاد مثال لما كان العلمية فيه شرطا وسوا التانيث فيبقى بعد التنكير
بلا سبب وقطام مثال ما بقى على سبب واحد لان فيه العلمية والعدل
والتانيث فاذا نكر بزول اعتبار التانيث فيبقى على سبب واحد
فثبت انه بعد التنكير ينصرف الاسم وبهذا اتضح قوله والعدل و
وزن الفعل هما مجروران عطف على ما اى الامع ما هى شرطه او الا
مع العدل ووزن الفعل الا خر احرو سكران اذا نكر بعد العلمية
عند سيبويه اعتبارا بالوصفية بهذا استثنا من الضابط المذكور
فان نحو احمر غير منصرف لوزن الفعل والصفة فاذا جعل علما امتنع للعلمية
ووزن الفعل فاذا نكر كان القياس ان ينصرف لان العلمية وجدت
مع وزن الفعل فبعد التنكير لا يبقى الا سبب واحد وهو وزن الفعل
فانصرف فقال سيبويه انه بعد التنكير غير منصرف ايضا اعتبارا
للوصفية الاصلية فالخلاف راجع الى ان الوصفيه الاصلية بعد الحكم
بزوالها بالعلمية هل هى معتبرة ام لا فاعتبرها سيبويه ولم يعتبرها
الاخفش ولا يلزم مما ذكر ولا يلزم سيبويه باب حاتم لما يلزم من اعتبار

متضادين

متضادين فى حكم واحد بهذا اجواب عن ايراد على سيبويه وسوان باب حاتم
يعنى كل ما كان صفة فى الاصل فجعل علما فينبغى ان يمنع من الصرف حال كونه
علما للوصفية الاصلية والعلمية فاجاب بانه لا يلزم لان الوصفية الاصلية
مضادة للعلمية فلا يمكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد وسوغ الصرف
بخلاف ما اذا نكر العلم الذى كان وصفا فانه يمكن اعتبار الوصيفة الاصلية
لارتفاع مايضادها وهو العلمية فان قلت لا نسلم ان الوصفية الاصلية
مضادة للعلمية فى نحو حاتم فى الحال لان معنى الوصفية الاصلية انه كان (من جهة الاخفش)
وصفا فى الاصل ويصدق على العلم انه كان وصفا فى الاصل فهما غير متضادين
كما ان نحو الحسن علما ادخل فيه اللام باعتبار الوصفيه الاصلية فى الحال كونه علما
اعتبر فيه الوصفية الاصلية ولذلك ادخل فيه اللام فلم لم يعتبر الوصفية الاصلية
فى نحو حاتم قلت غاية ما ذكر فى الفرق بين الاجتماع بين الوصفيه الاصلية
والعلمية شرط ليكون سببا لمنع الصرف واما اللام فى الحسن فيستلزم اعتبار
الوصفية لكن اعتبار الوصفية ليس شرطا ان يكون مع العلمية فى دخول
اللام فدخول اللام لا يشترط فيه اجتماع الوصفيه والعلمية ومنع الصرف
يشترط فيه اعتبار الوصفيه مع العلمية وبهذا انما يصح اذا سلم التضاد بين
الوصفية الاصلية والعلمية فى الحال ولكن قد منعناه من اصله فلا يكفى
هذا الفرق فى الجواب وغاية تقرير مذهب سيبويه انا علمنا بالاستقراء
اعتبار الوصفية الاصلية فى موضعين احدهما ما كان وصفا فى الاصل
وهو الآن وصف كاحمر فى غير العلم والثانى ما كان وصفا فى الاصل وهو
الآن اسم جنس غير علم كاسود للحية وادهم للقيد واما اذا كان علما وكان
وصفا فى الاصل فلم يعهد اعتباره فلا بد له من دليل وعلى الاخفش بيانه

واما بعد تنكير العلم فقد رجح مساويا لصورة الادهم والاسود لانه ليس
معه المنافى ح ومعنى قوله لما يلزم من اعتبار متضادين معانى حكم واحد وهو
منع الصرف فان اجتماع السببين معا شترط فى هذا الحكم وبهذا احترز
عن صورتين احديهما نحو الحسن علما فانما ادخل اللام باعتبار الوصفية
ولكن الوصفية والعلمية ليس اجتماعهما معا شرطا فى ادخال اللام والثانية
الاحاوص فان هذا الجمع انما يكون فى الاسم لا فى الصفة وادخال اللام انما
يكون باعتبار الوصفية فاذا جمعناه هذا الجمع وعرفناه باللام فقد
اعتبرنا الوصفية والعلمية لكنهما فى حكمين اما الوصفية فباعتبار اللام
واما العلمية فباعتبار جمعه بهذا الجمع فهما معتبران فى حكمين مختلفين
وبهما ادخال اللام وجمعه بهذا الجمع ويمكن ان يقال بهذه الصورة خارجة بقيد
الاول وسوا اعتبارا اجتماع السببين معا اذا اعتبار ما ليس بشرط فانصرف
احاد ونحوه كثلاث ومثلث علما لانه لا يمكن اعتبار العدلية الاصلية لانه
يستلزم الوصفية فاعتبارها يستلزم اعتبار الوصفية مع العلمية فيمتنع كحاتم
واذا نكر بعد التسمية فحكمه حكم احمر يعنى اذا نكر احاد ونحوه فيزول مانع
اعتبار العدلية وسوا العلمية فيرد العدلية مع الوصفية فحكمه حكم احمر باعتبار
الوصفية فان قلت مساجد اذا جعل علما ينبغى ان لا يعتبر فيه الجمعية
لان الجمعية ثانى العلمية ولذلك اذا جمع العلم يتاول بتنكيره فالجمعيه
منافيه لما قلت المراد انه مشابه للجمع فلذلك اعتبر ولذلك قالوا من
الاسباب الجمع وما يشابهه الجمع فان قلت فلم اعتبر مشابه الجمع فى الثانى
ولم يعتبر مشابهه العدل قلت لان الجمع اعتبر فى تاثيره صيغة منتهى الجموع
فكونه على هذه الصيغة سبب لاعتباره والعدلية لم يعتبر فى اعتبارها

كونها على صيغه مخصوصة فاعتبر المشابهة فى الاولى دون الثانى وطريق
تنكير العلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة به نحو ربما زيد ورايت زيدا
اخرا ويكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعانى فيجعل بمنزلة الجنس الدال
على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى لما ذكر المسئلة السابقة وهو ان
ما احد سببيه او اسبابه العلمية مصرف عند التنكير كان منظنه ان يقال
فما طريق تنكير العلم فقال وطريق تنكير العلم الى آخره وذكر لتنكير العلم
طريقين احدهما ان يتاول العلم بواحد من الجماعة المسماة به يعنى ان لفظ
زيد مثلا لواحد مشخص فاذا اريد المسمى بالزاو واليا والدال صار اسم جنس
متواطيا يدخل فيه كل من سمى به فخرج عن العلمية ولم يقتصر على قوله ان يتاول
بالمسمى بالاسم لانه لا يلزم منه التنكير بل يكون خروجا من التعريف العلمى الى
تعريف اللامى وانما يكون نكرة اذا اريد واحد من المسمى به فلذلك قال يتاول
بواحد من الامة المسماة به ولم يقل بالمسمى فلذلك لو قيل بهذا الزيد اشرف من
ذلك الزيد لكان معناه ان المسمى بزيد المشار اليه اشرف من ذلك المسمى الآخر
ويكون معرفة ولذلك وقع صفة لهذا فتنكيره باعتبار ارادة واحد من المسمى
والثانى ان يكون صاحب العلم اى مسماه مشتهرا بمعنى من المعانى فيجعل
بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى فالفرعون مشتهر
بالظلم فكانه اريد لكل متصف بالظلم اى لكل ظالم مبطل موسى اى عادل
محق فالتنكير فى الاول باعتبار التسمية وهو كونه مسمى به وفى الثانى
باعتبار الاتصاف بالمعنى الذى فيه اذ ليس المراد بقولهم لكل فرعون موسى
لكل مسمى بفرعون مسمى بموسى وبهذا المثال ان ورد فى استعمال العرب
فتاويله ما ذكره على انه يحتمل ان يقال لا حاجة الى تنكيره بل يقدر المثل كما قيل

وسوان يتاول بواحد من الامة المسماة به

وسوان كون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعانى

في لاحيتم الليلة للعلي وفي قضية ولا اباحسن لها ان المراه لاشل هيثم ولا
مثل ابي حسن فمحتمل في المثال ان يكون التقدير لكل مثل فرعون مثل موسى
فالعلمان تخالفا والحاجة الى تكثير مماثل يقدر المضاف وهو المثل فالعمل
صاحب المفصل انما لم يذكر الطريق الثاني بناءً على هذا الاحتمال اولم يره ولزاده
في استعلامهم والتصغير الداخل بسبب العدل والجمع ووزن الفعل ماخلا صدره
عن الزوائد الاربع لاخرام الصيغة نحو احيمد تصغير احمد ومسيجد في المسمى
بمساجد اي في التصغير المسمى بمساجد وخصيبض تصغير خضم اسم رجل خلاف
احيمر وتغيلب لان صيغة المكبر كانها محفوظة في الثاني من حيث يمكن
الاستدلال عليها وسي في الاول مجهولة لايمكن ان تعرف يعني التصغير لايخل
بسبب من الاسباب الا ما استثنى اما الوصف فظاهر انه لايخل التصغير
بل يزيد وصفا الى وصف فاذا قلت ضويرب تصغير ضارب فضارب
كان وصفا وضويرب يدل على حقارة في ذلك الوصف والحقارة وصف
آخر فلا يخل بمعنى الوصفية كانه قال ضارب حقير وكذا التانيث لايخل
به التصغير وهو واضح وكذا التركيب مثل بعلبك لو قيل بعيلبك لكان
التركب باقيا حالا اما العجمة فهو موضع حزازة اذ لو صغر العجمي لخرج بالتصغير
عن وزن الاصلي المستعمل في العجمة فينبغي ان يضعف امر العجمة بهذا التصغير
فعنه نظر والالف والنون ان كانتا في صفة فظاهر ان التصغير لايخل به
لانه يقال شكيران فينبغي الالف والنون بحاله وكذا ان كانا في الاسم كعثمان
وعمران ومروان اذ يقال في التصغير عثيمان وعميران ومريوان فالتصغير
لايخل بالوزنة لبقاء الالف والنون بحالها فقوله لاخرام الصيغة علة
للمستثنيات المذكورة يعني انما اخل التصغير بها اخرام الصيغة فالعدل

كاحاد

كاحاد اذا صغر وقيل احيدلم بحق وزن فعال وكذا الجمع نحو مسيجد لايبقى
مفاعل وكذا وزن الفعل الخاص كخضم وبذر فانه لايبقى ذلك الوزن ثم استثنى
من وزن الفعل فقال ماخلا صدره عن الزوايد يعني اذا كان في اوله
احد الزوايد كاحمر فانه يقال في تصغيره احيمر وتغلب فانه تقال في تصغير
تغيلب فصيغة المكبر كانها باقية محفوظة من حيث يمكن الاستدلال عليها
يعني ان حروف المكبر وهي الهمزة والحاء والميم والراء باقية بحالها لكن
اختلف الحركات وكذا تغليب حروفه الاصول باقية واختلفت الحركات فهذا
معنى قوله كون الصيغة محفوظة يعني حروفه باقية خلاف وزن الفعل الخاص
كخضم فانه في التصغير يقال خضيبض فحروفه الاصول وان كانت باقية ايضا لكن
كان في الاصل مدغما وهو الضاد في خضم وفي التصغير صار مفككا بينهما بياء
التصغير فالصيغة المدغمة لم بحق حالها فلذلك قال وسي اي الصيغة في
الاول اي وزن الفعل الخاص مجهولة لانها مفككة وقد كانت مدغمة فكانها
مجهولة ولهذا قال اخل التصغير بالعدل والجمع ايضا نحو مساجد فانه اذا قيل
مسيجد لم بحق جميع حروفه لفوات الالف وكذا احاد لو قيل احيدلم بحق لم
الالف نحو فه الاصول غير باقية فاخرمت الصيغة ويمكن ان يقال ان نحو
احيمر وتغلب كبيطرات فبعد التصغير بساط وزنه فعيلين فالتصغير
ما اخل بزنة الفعل اصلا بل نقل الفعلين الى زنة فعيلين آخرين فاحمر كان
بوزن اعلم واحيمر بوزن ابيطر ثم التصغير لانتقال به الاسم به الى الوصفية
لجواز غليمون وفتيون مع امتناع ذلك في مكبرهما ولهذا قيل منع صرف
ادير مع صرف مكبره خليق بان تخل بالعلمية كالنسبة الا انهم لم يفرقوا
بين المصغر والمكبر في اعتبارها فقالوا هذا طليحة كما قالوا طلحة لان المصغر

عليه ولذلك قال كانه جعل المصغر نبزا وما ذكرناه توضيح لهذه العلة لا تصحيح لها
ويمكن ان يجاب بجواب آخر وسوان التصغير لاخل سهنا بالعلمية تولك ان
التصغير بمنزلة الوصف فلنا بمنزلة وصف للعلم او بمنزلة وصف مطلقا
الاول مسلم والثاني ممنوع فعلى هذا اذا قلت في زيد زييد فمعناه انه
علم حقير فالعلمية باقية وانضم اليها بسبب التصغير وصف الحقارة فلم
يخرج العلم عن كونه علما مطلقا بانضمام وصف اليه فمعنى التصغير لاينافي العلمية
بل كان علما بلا صفة فصار علما موصوفا بصفة فتولك طليحة في التقدير
منفك ومعناه طلحة الحقير فالعلمية باقية بحالها وهذا كانه اجود ويمكن
تنزيل قوله لاان جعله وصفا له محضا عليه اي على هذا الوجه ومعناه ان المصغر
جعل المصغر نبزا لان جعل المصغر وصفا محضا له اي لاجل التصغير اي
لم يجعله وصفا محضا لعروض التصغير بل معناه انه علم موصوف فالتصغير
ما اخل بالعلمية بل جعل العلم موصوفا بصفة زايدة وهي الحقارة فكما
ان قولك غلام اذا صغر معناه غلام حقير فالذات باقية وانضم اليها صفة
الحقارة فلا انضمام هذه الصفة صح جمعها بالواو والنون هذا على تقرير
هذا الكلام واعلم ان الكلمات المنتهية بها في اوايل السور فمن جعلها اسماء
لها فلا يتاتى فيه الاعراب منها كحم كهيعص والمر ومحلي ليس الا واما يتاتى
فيه الاعراب بان يكون اسما لفرد كص ونحوه او اسماء عدة مجموعها على زنة
مفرد كطاسين بوزن قابيل وكذا طاسين ميم تجعلها واحدا كرارا بمجرد
فسايغ فيه الحكاية والاعراب مع منع الصرف للعلمية والتانيث وعليه
قوله يذكرني حم والرمح شاجر فولا لاحم قبل المقدم يعني ان كلمات التهجي الواقعة
في اوايل السور اختلف فيها فقال بعضهم انها حروف ملتقطة من

قلت ظاهر هذا يقتضي ان يكون الفعل هو المسند اليه ولا يستقيم لان الفعل مسند لا مسند اليه قلت الضمير في اليه لو رجع الى اللام في المسند لزم ذلك وهو ان الفعل المسند الى نفسه وليس كذلك بل الضمير راجع الى الموصول الاول او الموصوف وسوما اى هو المسند الى ذلك الشئ فالفعل يصدق عليه انه المسند الى الفاعل لا الى نفسه فقوله من فعل بيان للمسند الى غيره وسوا المعبر عنه بقوله ما تقوله او شبهه يعني به الاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر ان اعمل وكذا الظرف وعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما سوى معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فان اندرج لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا ايضا ومعناه قوله مقدما عليه احترازا عن نحو زيد ضرب فان الفعل مسند اليه ولكنه ليس مقدما عليه فلا يكون فاعلا وهذا انما يصح اذا سلم ان ضرب مسند الى زيد وقد يمنع بانه مسند الى ضميره لا اليه وقوله ابدا ظاهره تاكيد للتقديم الا ان يقال المفعول به ايضا مسند اليه الفعل متقدم عليه لكن لا ابدا اذ المفعول قد يتقدم على الفعل نحو زيدا ضربت وان اريد بالاسناد اليه الاخبار عنه من حيث المعنى فجميع ما وقع خبرا للمبتدا اذا تقدم على المبتدا خرج عنه لانه وان قدم عليه فليس بمتقدم عليه ابدا اذ جاز تاخير الخبر ولا يكون اى الفاعل الا واحدا اذ المسند لا يسند الى اكثر من واحد تعلق الفعل بالفاعل لجهة الاسناد والتقوم فاذا اسند مرة الى الفاعل فقد حصل الاسناد والتقوم به فتمت الجملة فلو اسند معه الى شئ آخر لما تم الاسناد الاول لكنه تام كما ان المضاف اذا اضيف الى شئ في تلك الحال

لا يضاف الى شئ آخر معه وانما تعددت المفاعيل لان تعلق الفعل بالفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف ونسبة الفعل الى المفعول على جهة التعلق والتعلقات تختلف بحسب المصدر والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه فلذلك تعددت المفاعيل بحسب تعدد التعلقات ولم يتعدد الفاعل اذ تعلق الاسناد واحد سواء اسند الى الواحد او الى اثنين او الى الجملة وقولهم قام الزيدان فالمسند اليه المجموع لا كل واحد منهما يعني قد يتوهم ان قولك قام الزيدان الفاعل فيه ليس واحدا فاجاب عنه بان المسند اليه المجموع لا كل واحد منهما وبيانه ما ذكرناه وسوا ان جهة الاسناد بين الزيدين لا تختلف فهما متحدان في اسناد الفعل اليهما معا فهو بمنزلة قولك قام الكثير فان الفاعل واحد قطعا وان كان معناه افرادا متعددة فالفاعل واحد وموارده متعددة بخلاف المفعول والحاصل ان المفعولات لما كانت متعددة في المعنى لم يمكن التعبير عنها باسرها بلفظ واحد فتعددت المفعولات لما كانت متعددة بخلاف الفاعل فانك اذا قلت قام زيد زيد امكن ان تعبر عنها بلفظ واحد له اعراب واحد نحو الزيدان وكذا في الجمع يمكن التعبير عنه بلفظ واحد وكذا في المختلفين نحو جاءني زيد وعمرو وكان يمكن التعبير عنهما بلفظ واحد وكذا في المختلفين نحو جاءني زيد وعمرو وكان يمكن التعبير عنها بلفظ واحد لو سوا الرجلان فلم توضع الفاعل متعددا لعدم الاحتياج اليه ووضعت المفعولات متعددة للاحتياج اليها واما قوله تواهق رجلاها يداها وراسها قتب خلف الزبيلة رادف فمن روى البيت لاوس بن حجر وقبله كان بقنة جابين من حصى اذا غدر مرابه متضايف اى متضايق من تضايف الوادى اى تضايق والمواهقة

المسايرة وبدا الاعناق في السير فقال ابن السيرافي في شعر يديه اى يديا الخير يعني انه يقدم العير الاتان وسير خلفها فيداه يعملان عمل رجلي الاتان وراسه فوق عجزها كالقتب على ظهر البعير وفي رواية خلف الحقيبة وهما كتانتان عن الكفل وخباين من حصى اى يثير التراب والحصى فيرتفع من جانبيه فيصير كالخباين والغدر المكان الذي فيه حجر غادر الناتي المزوده تمرا به اى الاتان والعير والزميل الرديف ورفع بدا ولم يجعلها مفعولين لتواهق لان اليدين في المعنى مواهقتان كالرجلين فحملها على المعنى كانه قال تواهق رجلاها تواهقتها يداها وقوله فمن روى اشارت الى رواية الاخرى التي ذكرها ابن السيرافي فقد قيل ان الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع لكون الفعل بما استوى فيه الطرفان لحيث ينعكس عكسا سوا رفع الاسمين معا بعده على توهم الفاعلية فيهما لما كانت تصح في كل واحد منهما على البدل ذكر البيت على وجه الاعتراض وهو ان الفعل وسو تواهق ذكر بعده فاعلان من غير توسط عاطف بينهما فالفاعل قد يتعدد لفظا فلا يكون الفاعل واحدا فاجاب بان الفاعل على قسمين قسم يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات كقولك ضرب زيد عمرا وقسم لا تميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات وهو في بناء المفاعلة كقولك ضاربت زيدا عمرا فان عمرا مفعول لفظا وهو في المعنى فاعل لانه مضارب ايضا كما في البيت فان الرجلين كما انهما مواهقتان اى مسايرتان لليدين فكذلك اليدان ايضا مواهقتان لهما فليس التميز بينهما بالذات لاستوا الطرفين في نسبة الفعل اليهما

اذ ينعكس فيهما عكسا اى كما يقال ضارب زيد عمرو ايصح بالعكس ان
يقال ضارب عمرو زيدا فيتوهم انهما فاعلان فى الحقيقة اذ يصح ان
يكون كل واحد منهما بدلا عن الآخر فى الفاعلية فرفع الطرفان لهذا التوهم
يعنى كانهما فاعل واحد ثم قال وللعدول به الى غير ذلك ندحة اى سعة
للمساغ اى ساغ ان يقال ان ارتفاع يداها فى البيت ليس على
جهة الفاعلية لهذا الفعل المذكور بل تحتمل وجوها آخر احدها انه
على لغة من لحرى التثنية فى الاحوال الثلاث مجرى الواحد وهم بنو
كنانة فيقولون رايت الزيدان ومررت بالزيدان وجاء الزيدان
فجاز فى البيت ان يكون يداها بمعنى يديها فهو منصوب على
المفعولية وليس بفاعل والثانى ان يقدر فعل آخر اى تواهتها
يداها والثالث ان يكون خبر مبتدا محذوف يدل عليه ما قبله وهو
تواهق رجلاها كان سايلا سال بم ان الرجلان مواهقتان لاى
شئ فقال يداها اى المواهقتان يداها فهو خبر مبتدا محذوف
فلهذه الاحتمالات قال وللعدول به الى غير ذلك ندحة للمساغ ولا يكون
اى الفاعل الا بعد الفعل لان تصور الفعل مما يستعقب تصور الاسناد
وتصور الاسناد ما اليه الاسناد اى تصور الاسناد مما يستعقب تصور
ما اليه الاسناد بهذا ظاهر لان الفعل مفهومه الحدث المقترن بزمان
والحدث معنى فيفتقر الى ما يقوم به معنى عقلا فذكر بعده الفاعل
ليطابق مقتضى الطبع واذا تقدم الفعل ما لو تاخر لكان فاعلا فان كان
معرفة او ما جرى مجراها لم يكن الا مبتدا لفظا وتقديرا والا جوز فيه
نية التقديم والتاخير لخوز يد خرج وان كان نكرة محضة لم يكن الا مبتدا

ولا يسوغه الا نية التقديم والتاخير لخو رجل جاءنى اى ما جاءنى الا رجل
وان لم يصلح للفاعلية وذلك فى الضمائر المنفصلة ساغ فيه الامران لخو
انا ضربت وانت ضربت لما ذكر ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل ذكر
تفسيما يتميز به مواقع الفاعل عن مواقع المبتدا فقال الاسم المقدم
على الفعل اما ان يصلح للفاعلية تقديرا لتاخره او لا يصلح فان صلح فاما
ان يكون اى المتقدم معرفة لخو زيد خرج وجاريا مجراها اى مجرى المعرفة
لخو افضل منك خرج فما يصلح للفاعلية معرفة او جاريا مجراها لا يكون الا
مبتدا لفظا وتقديرا ولا يجوز تقدير ذلك الاسم وتقديم الفعل اذ
لو قدم عليه الفعل والمفروض انه يصلح فاعلا فالتبس بالفاعل اما
لفظا فظاهر لان الفاعل لا يتقدم الفعل واما تقديرا فلانه لا يمكن
تاخيره ليلا يلتبس بالفاعل يعنى ان المبتدا المقدم لفظا على الخبر
لخو زيد قايم جاز تقدير تاخيره وهنا لا يجوز تقدير تاخيره فهو
مبتدا لفظا وتقديرا وان لم يكن معرفة بل نكرة محضة اى غير
مخصصة بشئ من المخصصات الا بالشبيه بالفاعل على تقدير تاخيره
فيجب ان يقدر له هذه الجهة وسوا التشبيه بالفاعل ليصح كونه مبتدا
لفظا لخو رجل جانى فانه لا يمكن مبتدا الا لفظا فاما من حيث التقدير
فهو فاعل ولو لا هذا التقدير لم يصلح جعله مبتدا بوجه ما لانه حينئذ
لا مصحح للمبتدا اصلا بل انما صح كونه نكرة لانه فى المعنى فاعل فالمسوغ
هو نية التاخير وان لم يصلح للفاعلية وذلك فى الضمائر المنفصلة
لخو انا ضربت فان هذا الضمير لا يصلح فاعلا لامتدما لان الفاعل
لا يتقدم الفعل ولا موخرا لان للفعل فاعلا وسوا الضمير المتصل به

فيجوز فيه الامران اى يجوز ان يكون المبتدا لفظا وتقديرا وان يكون
مبتدا لفظا وفاعلا تقديرا بحسب ما يقتضيه من المعنى وسوا الحصر فجاز
ان يكون التقدير ما ضرب الا انا وما ضربت الا انت وقولهم انا تعلمنى يضرب
انا حرشته من قبيل الثانى اى الثانى من الامرين وسوان يكون به
مبتدا لفظا وفاعلا تقديرا لان المعنى لم تحرشه الا انا بحسب فهم المعنى
من المثل من حرش الضب اى هاجه وسوان يحرك يده على جحره ليظنه
حية فيخرج ذنبه ليضربها فيا خذه والاصل ان يلى الفعل اى اصل الفاعل
ان يلى فعله ولا يفصل بينهما فاصل لانه كالجزء منه اى من الفعل يدل
على ذلك اسكان اللام فى لخو ضربت وكرامة على ان الفاعل كالجزء منه
اى من الفعل الاول بهذا وبيانه ان اربع حركات متوالية لا يجوز فى
كلمة واحدة فلو قيل ضربت ولم يسكن اللام لزم اربع حركات متوالية
فيما هو كالكلمة الواحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يسكن اللام
كما لم يسكن فى ضربك مع توالى الحركات الاربع لان المفعول فضلة وليس
جزء من الفعل والفاعل جزء منه ووقوع اعراب الفعل بعده فى يفعلان
واخواته بهذا هو الثانى يعنى ان النون فى يفعلان علامة رفع الفعل
وهو بمنزلة حركة يضرب فلو لم يكن الفاعل وهو الف التثنية كالجزء
من الفعل لم تقع فاصلا بين لام الفعل وهو بمنزلة حركة وكذلك الواو
لخو تفعلين ويفعلون وردا لعين فى لخو قولا واللام فى لخو رمانا فمن
يقول بهذا هو الثالث يعنى لخو قل حذف فيه العين لالتقا الساكنين
فاذا اتصل ضمير الفاعل لخو قولا قولوا قولى ردت الواو لتحرك
ما بعده حركة اصلية لاتصاله بما هو كالجزء وهو الفاعل فلذلك

ردت الواو لتحرك ما بعده حركة اصلية لاتصاله بما هو كالجزء وهو الفاعل
فلذلك الواو ردت بخلاف ما اذا اتصلت الحركة بما ليس كالجزء
فانه لا يرد كقل الحق فان حركة اللام عارضة فلم يرد لاجله الواو لعدم
اعتبار الحركة العارضة فهى كالساكنة فيدل على ان الفاعل كالجزء فالحركة
لاجله حركة اصلية لا عارضة ولذلك ردا اللام فى رمانا فمن يقول يعنى
المشهور ورمتنا بلا ردا اللام فما مرد اللام فقد نظر الى ان حركة الفاء
كالاصلية لاتصالها بالالف التثنية التى هى الفاعل وتثنيته وجمعه
لتثنية الفعل وجمعه فى لخو القيا ورب ارجعون بهذا هو الرابع يعنى
اذا كرر الفعل كان حقه ان لا يثنى الفاعل ولا يجمع كما لو قلت اضرب
اضرب بالفاعل مفرد وان كان الفعل مكررا فالمراد بالقيا القى القى
فالفعل مثنى اى كرر وثنى الفاعل ايضا معه وهو الف القا تدل
على تثنية الفعل وكذلك الجمع فى رب ارجعون اصله ارجع ارجع ارجع
فلما جمع الفعل جمع الفاعل ايضا وهو الواو فى ارجعون وان كان
المخاطب مفردا فى الصورتين وبهذا يدل على ان الفاعل كالجزء من الفعل
فيلزم من تثنية الفعل وجمعه تثنية الفاعل وجمعه وان كان المخاطب
واحدا وتانيث الفعل لتانيثه فى لخو ضربت هند بهذا هو الخامس يعنى
ان الفعل من حيث هو فعل لا يتطرق اليه التانيث فانما انث لان
الفاعل مونث والفاعل كالجزء من الفعل وتانيثه تانيث الفعل
فلذلك قيل ضربت وان كان الفعل مذكرا او تنزلهما منزلة كلمة واحدة
فى جد هند هو السادس وهو ان الفاعل وهو ذا تنزل فى من حبب
وهو الفعل منزلة كلمة واحدة ولذا [illegible] تانيث ذا ولا تثنيته والجمعه

ولا تصغيره ولا وصفه وتاكيده ولا العطف عليه لشدة الامتزاج بالفعل
فسرى اليه حكم الفعل فصار كاحد حروفه ولا يمكن ان يقال ان ذا هو الفاعل
والرجل صفته لانه تقال هذا الرجلان وهذان الرجال فدل ان المعرف
باللام ليس بصفة اسم الاشارة والفاء الفعل معه في باب ظننت هذا
هو السابع من الادلة وتقريره ان افعال القلوب اذا توسطت او تاخرت
نحو زيد منطلق ظننت وزيد ظننت منطلق فحكموا بالعاء مع الفاعل ولو لم يكن
الفاعل كالجزء لم حكموا بالعاء بينهما معا لان الفاعل ليس عاملا حتى
يلغى فالغاؤه بتبعية الفعل وزيادته معه في نحو قوله فكفى ولم ترد
بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام هذا هو الثامن من الادلة وتقريره
انهم حكموا بان كانوا زايدة وان كان الفعل وهو كان وحده زايدة
ولكن لما كان الفاعل كالجزء لم يفكوه عن الفعل فحكموا بزيادتهما
جميعا والنسبة اليهما جميعا في نحو فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا
وشر حضال المرء كنت وعاجن هذا هو التاسع اي اصبحت ممن
يقول هذه الكلمة وهو انى كنت كذا وكنت كذا يعني اخبر عن الامور
الماضية كما هو عادة الشيوخ والهرمى والعاجن من عجن الرجل
اذا نهض معتمدا على الارض من الكبر فنسب اى كان مع فاعله و
هو كنت فلو لم يكن الفاعل كالجزء لما الحق يا النسبة بهما معا هذا
هي الادلة التي ذكرها المصنف على ان الفعل كالجزء من الفعل و
يمكن ان يذكر دليلان آخران احدهما تاكيد المضمر المرفوع المتصل
بمنفصل نحو قمت انا وزيد ليلا يلزم عطف الاسم على ما هو كالجزء و
الثاني اتصال الكاف في ذاكرمتك مع انه لا يتصل الا بعامل فلو لم

يكن الفاعل

يكن الفاعل وهو تاء الضمير كجزء من الفعل لم جز اتصال الضمير
المتصل المنصوب به فاذا قدم عليه غيره كان في النية موخرا وهذا
لازم لقوله والاصل ان يلي الفعل يعني اذا تثنت ذلك الاصل فلو
قدم على الفاعل غيره كان ذلك الغير في التقدير موخرا ومن ثمة
اى ومن اجل ان ذلك الغير في التقدير موخر جاز ضرب غلامه زيد
لان الضمير يرجع الى زيد المقدم رتبة لان الاصل ان يلي الفاعل
الفعل فليس فيه اضمار قبل واشتهر عند غير ابن جني ضرب غلامه
زيدا لان الضمير يرجع الى المفعول وهو زيد الموخر لفظا ومقدرا
ففيه اضمار قبل الذكر فلذلك امتنع وابن جني اجاز الاضمار قبل الذكر
لما سياتي واما نحو قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويا
وقد فعل محمول على الضرورة او على ان الضمير للمصدر بناء مستند
لابن جني وهو ان الضمير في ربه يرجع الى العدي المذكور آخرا على
المفعولية فهو مثل ضرب غلامه زيدا اذا التقدير جزى رب عدي
عديا واجاب عنه بوجهين احدهما انه محمول على ضرورة الشعر والكلام
في سعة الكلام والثاني انا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل
الى المصدر المدلول عليه بلفظ الفعل اى جزى رب الجزاء وجب
تقديمه اى يقدم الفاعل على المفعول اذا انتفى الاعراب فيهما نحو
لفظا والقرينة وانتفاء الاعراب لفظا يندرج تحتهما ان المبني
وما اعرابه تقديري لا لفظي فالاول نحو ضرب هذا ذاك والثاني
كضرب موسى عيسى وشرطه انتفاء القرينة والقرينة قد تكون لفظية
وقد تكون معنوية فاللفظية ان يذكر عقيب احدهما تابع من التوابع

نحو ضرب موسى عيسى صلوات الله عليهما اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة

منتصبا

دال على اعراب المتبوع نحو ضرب موسى العاقل بالنصب عيسى
الظريف برفع الظريف والمعنوية كاكل الكمثرى موسى وولدت
الكبرى الصغرى وانما وجب تقديم الفاعل هنا لانه لو لم يجب تقديمه
لكان اما ان يجب تاخيره او يجوز الامران وكلاهما منتف اما وجوب
تاخير الفاعل فلانه التزام مخالفه الاصل من غير ضرورة واما جواز الامرين
فلانه يوجب اللبس لان المفروض ان لا قرينة ولا اعراب مميزا
او كان ضمير متصلا نحو ضربت زيدا عطف على انتفى اى يجب تقديم
الفاعل اذا كان ضمير متصلا لان اتصاله منع من تاخيره وتاخيره
اى ويجب تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضمير امتصلا وهو
اى الفاعل غير متصل نحو ضربك زيد فانه يجب تقديم المفعول ههنا
لان اتصاله يمنع من تاخيره وانما قيد بقوله وهو غير متصل لان
الفاعل اذا كان متصلا ايضا فلا يجب تقديم المفعول بل يجب
تقديم الفاعل المتصل نحو ضربتك او اتصل به اى بالفاعل ضمير هاى
ضمير المفعول اى ضمير راجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه
فههنا يجب تقديم المفعول ايضا اذ لو اخر لزوم الاضمار قبل الذكر
لما ذكرنا واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء
فالاولى تقديم الفاعل وفي عكسه تقديم المفعول نحو ما ضرب زيد الا
عمرا وما ضرب عمرا الا زيد هذه المسئلة ذكرها الشيخ ابن الحاجب
وغيره من صور وجوب التقديم الفاعل حيث وقع المفعول بعد
الا ومن صور وجوب تاخير الفاعل حيث وقع الفاعل بعد الا
فقولك ما ضرب زيد الا عمرا المدعى انه يجب تاخير المفعول اذ لو

قدم

قدم لكان اما بدون الا او معها والقسمان ممتنعان اما الاول فلانه ينعكس
المعنى اذ لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد كان الحصر في الفاعل وقد كان
في الاول الحصر في المفعول ولو قدم مع الا وقيل ما ضرب الا عمرا زيد
فلذلك ممتنع لانه يجوز ان يكون الحصر في الواقعين بعد الا وهما
الفاعل والمفعول معا اى ما ضرب احدا الا احدا الا عمرا وزيد بناء على
جواز تعدد استثناء المفرغ وكذا في صورة الاخرى وهو ما ضرب عمرا
الا زيد فانه يمتنع تقديم الفاعل اذ لو قدم لقدم مع الا او بدون الا
وهما ممتنعان كما ذكرنا والمصنف ذكر ان الاولى في الصورة الاولى
تقديم الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم المفعول وانما قال اولى ولم
يقل بالوجوب لجواز ان يتقدم مع الا فتقول في الصورة الاولى
ما ضرب الا عمرا زيد ويكون الحصر فيما يلي الا فقط دون الآخر فلا
يلتبس وهذا انما يصح اذا قلنا لا يجوز تعدد الاستثناء المفرغ
فالحق ان يكون المسئلة مبنية على جواز ان يتعدد الاستثناء المفرغ
فان جاز فالحق ما ذكره ابن الحاجب وان لم يجز فالحق ما ذكره المصنف
وهو انه اولى لانه لو قدم مع الا فانه وان تعين الحصر في المفعول
فقط لكن لما كان محتملا ان يكون الحصر في الطرفين كانت تاخيره
اولى ليلا يقع بهذا الالتباس بناء على جواز التعدد فانه اذا اخر لم يقع
الحصر الا في المفعول وحده فلذلك كان اولى واما تعدد الاستثناء
المفرغ فلا منع من حيث القياس اذ يجوز ان يقال ما ضرب احدا
احدا الا زيد عمرا فاذا لم يذكر المستثنى منه فينبغي ان يجوز ايضا ويكون
استثناء مفرغا لكن الكلام في وقوعه وذلك بتعلق بالاستعمال

فلينظر هل وجد الاستعمال ام لا وانه اى وان تقديم الفاعل فى الاول
وتقديم المفعول فى الثانى واجب معا نحو انما يضرب زيد عمرا
وانما يضرب عمرا زيد لان التاخر ملبس هنا خلافه ثمة يعنى انما
يعلم الحصر فيما يقع آخرا فلو قدم المفعول واخر الفاعل لكان الحصر
فى المؤخر وهو عكس المراد بخلاف الصورة الاولى وسواء اذا وجدا
والاصح فان الحصر يفهم من وقوعه بعد الا فسواء قدم او اخر يكون
الحصر فيما وقع بعد الا فلا يلتبس ان لم يجز تعدد الاستثناء المفرغ
ولعل ابن الحاجب انما حكم بالوجوب فى ما والا حملا لهما على انما طردا
اللباب ونضمر اى الفاعل اى جاز ان يكون الفاعل مضمرا اما
منفصلا اى بارزا لانه يقابله قوله او مستكنا اذا فصل بينه و
بين عامله بالا لفظا او تقديرا نحو قوله قد علمت سلمى وجارتها ما
قطر الفارس الا انا قطره ان القاه على احد قطريه وسماجاناه
وقول الاخر انا الذايد الحامى الذمار وانا يدافع عن احسابهم انا
او مثلى بهذا شال لما فصل بين الفاعل وعامله بالا تقديرا اذ التقدير
ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلى والذمار ما لحقه على الرجل ان لم يحمه
كما يقال حامى الحقيقة اى ما لحق عليه ان لم يحمه لانه اذا ذمر اى حث
وهيج وعصب حمى او اضمر العامل عطف على قوله فصل يعنى يكون الفاعل
مضمرا منفصلا اذا اضمر العامل نحو اذا انت لم تفعل كذا فافعل
كذا لان اذا للشرط فيستدعى فعلا والتقدير اذا لم تفعل فلما حذف
الفعل صار الضمير المستتر بارزا ولا عامل يتصل به فكون منفصلا
فلم تفعل المذكر مفسر للمحذوف او جرى الفعل على غير ما هو له فى موضع

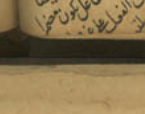

يلتبس يعنى انما وجب كون الفاعل منفصلا اذا اجرى الفعل على غير من
هو له فى موضع الالباس كما ذكره فانه نضربه جاز ان يكون لزيد وان يكون
لعمرو واحتربه عما لا يلتبس نحو زيد هند يضربها فانه وان اجرى على
غير من هى له لا يجب فيه ابراز الضمير لانه لا الباس اذ يضرب تعين ان
يكون لزيد وكذا الزيدان الهندان يضربانها فانه لا يلتبس بل تعين
ان يكون الفعل للزيدين فلا يجب فيه ابراز الضمير والتزم ذلك فى
الصفات مطلقا اى سواء كانت فى موضع يلتبس او لا يلتبس
نحو هند زيد ضاربته هى فانها جرت على غير من هى له وليس فيه
الباس وكذا حيث يلتبس نحو زيد عمرو ضاربه هو والضارب زيد
او هند زينب ضاربتها هى والضاربه هند وانما التزم فى الصفات
مطلقا ولم يلتزم فى الفعل الا فى موضع اللبس على ما ذكره لان
الصفات تنقص فى القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال
ضمائر ما ليست جارية عليه تحمل هذه مع ضعفها ولان اكثر الافعال
ضع ضمائرها بارزة فيعرف بها من هى له بخلاف الصفات فانه
لا يتصل بها مضمر بارز وانما يكون مستترا فلم يلزم فى الافعال
مطلقا لبروز ضمائرها فى الاكثر بخلاف الصفات اعلم ان ظاهر هذا
النقل ان الابراز واجب فى الفعل ايضا فى موضع اللبس وظاهر نقل النحاة
ان الفعل لا يجب فيه ابراز الضمير مطلقا والخلاف من البصريين و
الكوفيين انما هو فى الصفات اذا جرت على غير من هى له الا ان يكون
قد اضمر على شريطة التفسير نحو قوله تعالى كل ذى دين فوتى غرمه وعزه
مطول معنى غرمها وقوله ان امرء اهرى اليك ودونه من الارض

مومأة وسربال سملق لمحقوقة ان تستحيى دعاءه وان تعلمن المعان
موفق محمول على الضرورة استثنى مما جب ابرازه من الصفات
ما اضمر على شريطة التفسير كما فى البيت ووجه الاستدلال ان
ممطول ومعنى موجهان الى غرمها فلو اجعل الثانى وهو معنى كما هو
مذهب البصريين لكان ممطول جاريا على غرة لفظا وهو للغريم اذ الممطول
وهو الغريم فكان حقه ان يبرز الضمير فيقال ممطول هو وانما
لم يبرز لانه اضمار على شريطة التفسير اذ كان الاصل ممطول غرمها
فحذف اعتمادا على التفسير بعده فالتقدير وغرة ممطول غرمها
وحينئذ يكون مثل هند ضاربة غلامها وليس مما جرى على غير من هى
له لذكر الفاعل بعده فالغريم المحذوف كانه مذكور بشهادة التفسير
فكانه لم يجر على غير من هى له فلذلك لم يبرز الضمير فى البيت
احتمال آخر وهو ان يكون غرة مبتدأ وغرمها مبتدأ ثانيا وممطول
خبر غرمها مقدما عليه ومعنى خبر بعد خبر او حال من الضمير فى ممطول
فالتقدير وغرة غرمها ممطول معنى فالصفات فى التقدير جاريتان
على العزم لا على غرة فلذلك لم يبرز الضمير وهو احتمال ظاهر وقوله
وان امرأ مبتدأ وخبره محمول على الضرورة بهذا البيت استدل به
الكوفيون على ان الصفة جرت على غير من هى له من غير ابراز الضمير
وبيانه ان محقوقة خبر ان فهو جار على امرء وهو فى المعنى للمرأة وكان
القياس ابراز ضميرها وان تقال محقوقة انت فاجاب بانه محمول على
ضرورة الشعر ويمكن ان يقال الجواب ان قوله ان تستحيى جاز ان
يكون مبتدأ ومحقوقة خبرها مقدما اى ان امرأ سرى اليك لاستحيائك

محقوقه بك وحينئذ فمحقوقه يكون خبرا للاستحياء مقدما عليه والجملة
خبر ان فقد جرت على من هى له ومحقوقة معنى جديرة يقال انت
حقيق بالاستحياء لان الاستحياء بحقيقة بزيد ونظير ذلك ما استشكل
من قوله تعالى حقيق على ان لا اقول فمن قرأه بغير تشديد الياء من
على وتول بتاويلات احدها انه على القلب كقوله واوله وتسقى الرماح
بالضيا طرة الحمر والثانى ان يالزمك فقد لزمته والثالث ان
المراد حقيق على ترك القول ان اكون انا قايله ولا ترضى الا بمثلى
ناطقا به ولا سرى بمعنى سرى والمعنى ان امرأ سرى اليك اتيتها الدلالة
وزارك ودونه موماة اى مفازة وبيداء سملق اى قاع صفصف
وجب عليك ان تستحيى دعاءه وتعيينه وان تعلمن على ان
المعان على بث الصلات والخيرات موفق صاحب توفيق من
الله تعالى او مستكنا عطف على قوله منفصلا اى يكون الفاعل مضمرا
اما منفصلا او مستكنا ثم قسم المستكن فقال اما لازما وهو فى
اربعة افعال افعل ونفعل وافعل فعل امر وتفعل للمخاطب
فان هذه الافعال لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز بل اذا قلت
افعل انا فهو تاكيد للمستكن فى الفعل لان افعل دال على المتكلم مسند
بدليل تمام الكلام عنده فقوله انا تاكيد وكذا فى بقية الاربع او لازم
وهو فى فعل لواحد الغايب مذكرا كان او مونثا نحو فعل وينفعل
فى المذكر الواحد الغايب وفعلت وتفعل فى المونث الغايب وفى
الصفات اى وغير لازم فى الصفات الجارية على ما هى له نحو زيد
ضارب وانما لم يكن لازما فى المذكورات لانه يسند الى المظهر

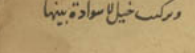

والمنفصل البارز نحو يفعل زيد وفعل زيد وما يفعل الا هو وما فعل الا هو
ونظيرها وكذا زيد ضارب غلامه في الصفات فانه يسند الى المظهر ايضا
او متصلا بارزا عطف على قوله او منفصلا يعني الفاعل المضمر قد يكون
منفصلا كما ذكرنا وقد يكون متصلا بارزا وهو فيما عدا ما ذكرنا يعني نحو
فعلت للمتكلم المفرد وفعلنا وفعلنا في الجمع وفعلت للمخاطب المذكر
وفعلت للمخاطب المؤنث وكذا تفعلين وتفعلان وتفعلون وتفعلن
ونحو افعلا وافعلوا وافعلي وافعلن وقد يضمر اي الفاعل لتقرره
في النفوس وارتفاع اللبس وان يجوز ذكر نحو اذا كان غدا فاتني
اذا نصبت غدا اي فاعل كان ما نحن عليه فكان تامة اي اذا كان
ما نحن عليه من الحال غدا فاتني وغدا نصب على الظرف فالعامل
فيه كان واذا اجعل كان ناقصة فغدا هو الخبر والعامل فيه معنى الاستقرار
اي اذا كان الحال مستقرا في الغد وانما قال اذا نصبت لانه يجوز
ان يرفع غدا على انه فاعله لكان وحينئذ لا يكون الفاعل مضمرا ومنه
اي ومن هذا القسم الذي يضمر فيه الفاعل لتقرره في النفوس قوله
تعالى كلا اذا بلغت التراقي عن الفتى اذا احشرجت يوما وضاق بها الصدر
اي النفس اذا بلغت التراقي احشرجت النفس والحشرجة الغرغرة عند
الموت وترديد النفس اي اذا احشرجت النفس وضاق بها اي
بالحشرجة والتراقي والتزوة الغنى اي لا تغني الثروة عن المرء
اذا حان اجله ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن قرأ بالنصب
اي الامر ومن قرأ برفع بينكم فهو فاعل تقطع والفاعل فيه مضمر
والبين سوا الوصل اي تقطع وصلكم واما من قرأ بالنصب ففاعل

تقطع

اليوم امرأة لكون المؤنث لا يلي الفعل وان كان حقيقيا بل وقع بينهما فصل
وسار الناقة لكون المؤنث من غير الآدميين وان كان المختار في الصور
الثلاث لحوق التاء دلالة على تانيث المسند اليه على الجملة وهذا خلاف ما
اختاره الشيخ ابن الحاجب في الاسناد الى غير الحقيقي فانه استدل بقوله
تعالى وجمع الشمس والقمر فان القراء اتفقوا عليه ولا يتفقون على غير المختار
ويجوز ان يحمل لفظ المصنف وان كان المختار على صورة الفصل ونحو
سار الناقة لا على قوله طلع الشمس ليلا ليقع مخالفة لما ذكره ابن الحاجب ونحو
ولا الارض ابقلها متاول واوله ولا مزنة ودقت ودقها هذا ايراد
اذ الفعل وهو ابقل مسند الى ضمير الارض فكان حقه ان يقال ابقلت
كما ذكرنا في الشمس طلعت فاجاب بانه متاول وتاويله ان الارض بمعنى
المكان وهو مذكر ويروى ولا ارض ابقلت ابقالها بنقل حركة الهمزة
من ابقالها الى التاء ليستقيم الوزن وحينئذ فلا اشكال فيه وعلمه
انثه كتابي فاحقرها يعني ما ذكرنا في البيت مؤنث لم يلحق التاء
بالفعل المسند الى ضميره وهذا مذكر وهو الكتاب الحق التاء بفعله
على عكس تاويله وهو ان الكتاب عبارة عن الصحيفة فهو مؤنث معنى
فلذلك قال انثه كتابي اي صحيفتي فاحتقرها والمؤنث الحقيقي
ما بازايه ذكر في الحيوان وغير الحقيقي ما يرجع الى الاعلام كتانيث
الشمس والنار والقدر فانه لا معنى لتانيثها اذ ليس بازايه ذكر في
الحيوان بل تانيثها باعتبار الاستعمال واصطلاح اهل العرف وبهذا الحذا عن
الحقيقي يقتضي ان لا يكون فرق بين تانيث الآدمي وغيره لان كليهما
حقيقي فلعل تانيث الآدمي اقوى لكونه اشرف انواع الحيوان ولانه

الاصل

الاصطلاح

تقطع لدلالة الكلام عليه وتقديره في النفوس اي تقطع الامر
بينكم وفي المثل فلم خلقت ان لم اخدع الرجال اي اللحية فلم خلقت
الحية اظهارا للجوابية ومتى كان اي الفاعل ضميرا مستترا للمؤنث
او بارزا للتثنية لا غير حقيقيا كان المؤنث او غير حقيقي لزم التاء
في فعل نحو هند قامت في المؤنث المستتر والهندان قامتا في التثنية
والتانيث فيهما حقيقي والشمس طلعت في التانيث الغير الحقيقي
يعني ان الفعل اما ان يسند الى المؤنث الى مظهر او مضمر فان اسند
الى مضمر مؤنثا او مؤنثين يلزم التاء سواء كان المؤنث حقيقيا او
غير حقيقي يعني ان الفعل مذكر فحقه ان لا تقرن به التاء فان كان الفاعل
مضمرا فانما لزم التاء لان الفاعل كالجزء من الفعل فلذلك الحق التاء
بالفعل دلالة على تانيث الفاعل واما لم يجب الالحاق في المظهر كما
سياتي لظهوره واما المضمر فلخفايه الحق التاء به فرقا بينهما الا اذا
تعذر ومتى كان اي الفاعل مظهرا مؤنثا لم يلزم الا عند حقيقي يلي
الفعل من الآدميين نحو عرفت المراة هذا هو القسم الثاني يعني اذا
كان الفاعل مؤنثا غير حقيقي مظهرا لم يلزم التاء اعتمادا على ظهور لفظ
المؤنث نحو طلع الشمس ثم استثنى ما ذكره فاحترز بالحقيقي عن غير نحو طلع
الشمس فانه لا يلزم التاء وقال يلي الفعل احترازا عما اذا وقع بينهما فاصل
كما سياتي وقال من الآدميين احترازا من نحو سار الناقة فان المؤنث
وان كان حقيقيا يلي الفعل لكنه ليس من الآدميين فلم يلزم منه
التاء وقوله عرفت المراة مثال للمستجمع للقيود فانه حقيقي يلي الفعل
من الآدميين وجاز طلع الشمس لكون المؤنث غير حقيقي وحضر القاضي

الامر

الاصل المقصود في المخاطبات وسائر الحيوانات تبعا له فمنه اي فمن غير
الحقيقي قسم غير الحقيقي الى قسمين احدهما ما في لفظه شيء يدل على
تانيثه وثانيهما قوله بعد ذلك ومنه ما ليس كذلك وهو اي ما في لفظه
شيء يدل على تانيثه ان يكون جمعا غير ما جمع بالواو والنون مذكرا
كان واحده او مؤنثا حقيقيا كقوله تعالى وقال نسوة وقوله تعالى اذا
اجاءك المومنات بتاويل انها جمع لان تانيثه غير حقيقي وفي غير حقيقي
يجوز الحاق التاء بفعله وعدم الحاقه وفي لفظه يدل على تانيثه وعكوته
جماعة والمستثنى منه ما جمع بالواو والنون فانه لا يجوز قالت المسلمون
مع انه جمع لان لفظه للتذكير وضعا كخلاق الرجال والمسلمات
فان لفظه جمع التكسير غير موضوع للمذكور واما الالف والتاء
فهي موضوعة للاناث او يكون عطف على ان يكون جمعا اي وهو
ان يكون في آخره تا ينقلب هاء في الوقف مثل ثمرة فانه في اخره
شيء يدل على تانيثه وقال ينقلب هاء احترازا عما لا ينقلب هاء كالنبات
والبنات ونحوهما او الف زايدة اي وان يكون في آخره الف زايدة
اما مقصورة رابعة والوزن فعلى بضم الفاء وفتح العين كشعبى لموضع
وارنى للداهية او سكونها اي سكون العين كبشرى وحبلى او فعلان بفتح
الفاء والعين مطلقا يعني اسما كذفرى لروضة بردى لنهر دمشق او
صفة كجمزى وبشكى يقال حمار جمزى اي سريع وناقة بشكى اي خفيفة
المشي او فعل كوفعلى بفتح الفاء او كسرها وسكون العين كسلمى ورضوى
ودعوى وشيزى كشجر وذكرى اذا لم يكن الالف للالحاق محترزا عن
فعلا وفعلى بفتح الفاء وكسرها اذا كان الفها للالحاق كعلقى ومعزى

فمن صرفها او فوق ذلك عطف على رابعة فليست الفه فه للالحاق بنحو
سفرجل اى يكون الالف فوق الرابعة وليست ملحقة بنحو سفرجل كجعنى الاتى
قبعثرى اى مايكون الالف فوق الرابعة وليست للالحاق يكون للتانيث
الاتى نحو قبعثرى فانه ليس دالا على التانيث وانما زيدت الالف فيها للحق
بنات الخمسة بنبات الستة كذا ذكر فى الصحاح وليس الالحاق على هذا
هو المصطلح المتعارف فى التصريف بل هو ما ذكره فى باب منع الصرف فى
خواطى ودليل انها ليست للتانيث لحوق التاء كعلقاة وصرف الاسم
استعمالا نحو علقى ومعزى ونحوهما فان صرفها دليل انها ليست للتانيث
واما ممدودة عطف على قوله اما مقصوره والوزن غير فعلاء وفعلاء
بسكون العين والفاء غير مفتوح فان الغبرا للالحاق كعلباء وحرباء وخواء
لنبت ومزاء للخمرة اللذيذة الطعم ومنه ما ليس كذلك اى ليس فى آخر شئ
يدل على تانيثه فيرجع الى ان يسمع فى تصغيره التاء او فى صفته او
صفته او فى فعله وذكر الامثلة الثلاثة على الترتيب نحو اريضة فى
فى التصغير اى تانيثه علم من تصغيره وارض مبقلة فى الوقف اى
علم من وصفه بالمونث وابقلت الارض فى فعله اى علم التانيث من
الحاق التاء بفعله وحتى الفاعل ورافعه مضمر كقولك لمن قال من فعل
حقيقا او تقديرا زيدا اى كقولك زيدا لمن قال من فعل وقوله يسبح له فيها الغدو
والاصال رجال فمن قرا مفتوحا بناء اى يسبح رجال الواو فى ورافعه
للحال حقيقا او تقديرا تقسيم لقوله من فعل اى قد تلفظ به حقيقا
كما اذا قال من فعل فمفعول زيدا اى فعله زيد وقد يكون تقديرا بدلالة
الحال كمن طاف يطلب ضالا ربما من غير تلفظ منه بقول من ضرب فمقول

زيد

زيد كانه قال من ضرب فمقول زيد وعلى هذا ورد قوله تعالى يسبح له فيها
مفتوحة الباء لانه لما قال يسبح كان مظنه سوال سايل من يسبحه
فقيل رجال فمن يسبحه تقديرى لا لفظى ويلزم ذلك اى اضمار الرافع
اذا فسر اى ذلك المضمر بظاهر نحو هل زيد خرج فيجاب ان هل تغلب دخولها
على الفعل وكذا اذا الشرطيه وكذا لو وان لانها حروف شرط فيستدعيان
فعلا وقبله اذ ان لقام بضعة عشر رجلا عند الحفيظة ومنه ولو انهم
صبروا الى ثبت ان ان المفتوحة يدل على الثبوت فكانت كالمفسر
فاجريت مجراه وانما قال ومنه وكالمفسر واجريت مجراه لان ان المفتوحة
ليست بمفسر على الحقيقه لوجهين احدهما ان المقدر ليس عينه بل مثله
وثبوت ثكان كالمفسر والثانى ان شرط المفسر ان يقع بعد الفاعل كما فى
الصورتين المذكورتين وههنا انهم صبروا فاعل فعل محذوف وليس موعين
المفسر ليكونه فاعلا ولكنه لما دل على الثبوت الدال على المضمر قيل هو كالمفسر
والفاعل اذا كان عامله نعم او بيس ومما للمدح العام او الذم العام انشاء
التزم ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة المراد بالمدح العام والذم العام
انهما لا يدلان على خصوص الخصلة التى بها المدح او الذم بل يدلان على اصل
المدح او الذم وليس المراد منه العموم المطلق الدال على المدح او الذم من
كل الجهات فلفظ المطلق اولى من لفظ العام فى هذا المعرض وقوله التزم ان
يكون اى الفاعل مضمرا مفسرا بنكرة منصوبه يعنى فاعل نعم وبيس قد
يكون مضمرا وقد يكون مظهرا على ما سياتى فالمضمر شرطه ان يفسر لا بهامه
بنكرة منصوبة كما هو مقتضى التمييز موضحا باسم مرفوع مجانس له سمى
مخصوصا بالمدح او الذم اى شرط المضمر ان يكون يذكر بعد تمييز المخصوص

بالمدح او الذم وهو اسم معرفة وانما اشترط كونه معرفة لان الاصل فى الايضاح
والبيان ان يكون بالمعرفة واشترط كونه مرفوعا لانه اما مبتدا او خبر
مبتدا محذوف على ما سياتى مجانس لذلك المضمر فى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وفى كونه بحيث يصدق عليه فاعل نعم وبيس بان
يكون مرادا من مسماه لانه فى المعنى عبارة عن ذلك المضمر فحقه ان يجانسه
او مظهرا عطف على مضمرا اى التزم ان يكون مضمرا كما او مظهرا معرفا ذكرنا
بلام الجنس او مضافا اليه اى الى المعرف موضحا بالمخصوص اى شرط
المظهر ايضا ان يوضح بالمخصوص مدحا او ذما لان المعرف والمضاف
لا بد لان على تعيين فذكر بعدهما المخصوص ايضا ليتعين وانما
اشترط التعريف فى الفاعل المظهر لان لفظ الفعل يدل على المدح
العام او الذم العام فتعريفه زيادة تخصيص للمفهوم ولانه عبارة عن
المعهود الذهنى فى المدح او الذم فعرف باعتبار ذلك العهد الذهنى ثم ذكر
المخصوص تشخيصا لذلك المعهود فى الذهن حسب الجنس نحو نعم رجلا
زيد هذا مثال لما يكون الفاعل مضمرا ومفسرا بنكرة وسو رجلا موضحا باسم
معرفة وسو زيد المخصوص بالمدح او نعم الصاحب هذا مثال لما يكون
الفاعل مظهرا معرفا بلام الجنس وسو الصاحب او نعم صاحب القوم عمرو
هذا مثال لما يكون الفاعل مضافا الى المعرف وعمرو وسو المخصوص وفى
المونث نحو نعمت امراة هند هذا مثال لما يكون الفاعل ايضا مضمرا
لكنه مونث فلذلك فسر بمونث ونعمت او نعم الصاحبة او صاحبة القوم
وقد هذا مثال فى الفاعل المظهر المعرف باللام او المضاف الى المعرف
وانما قال نعم او نعمت يعنى يجوز تذكير الفعل وتانيثه وانما جاز التذكير

والتانيث مع ان الفاعل هى الصاحبة لان التقدير نعم التى صحبت فهو
باعتبار الوضع ليس بازايه ذكر فى الحيوان حتى يقال ان تانيثه حقيقى
ولا يجوز تذكير فعله كقامت هند لان التى حسب الوضع للمونث اعم من
ان يكون ادميا من الحيوان او غيره وكذا صاحبة القوم فان صاحبة حسب
الوضع دال على ذات موصوف بالصحبة سواء كان حيوانا او غيره فليس
وكذا بمونث حقيقى على ما فسر حسب الوضع وفى التثنيه والجمع نحو نعم رجلين
او الرجلان اخواك ونعم رجالا او الرجال اخوتك يعنى وقد يكون الفاعل
اما مضمرا مفسرا بمثنى نكرة نحو نعم رجلين اخواك او جمع نكرة نحو نعم رجالا
اخوتك وقد يكون الفاعل معرفا باللام اما مثنى نحو نعم الرجلان اخواك
او جمعا نحو نعم الرجال اخوتك وحكى نعما ونعموا يعنى بالحاق الف
التثنيه وواو الجمع بنعم فنقال نعما رجلين ونعموا رجالا وهو شاذ عند
الاكثرين ويجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والمفسر تاكيدا نحو فنعم الزاد
زادا بيك زادا واوله تزود مثل زاد ابيك فينا يعنى اذا كان الفاعل
ظاهرا معرفا فلاحتياج الى تمييزه الى ذكر المخصوص فقط كما تقول نعم
الرجل زيد فذكر التمييز وهو قوله زادا فى البيت زيادة تاكيد على انه
يحتمل ان يكون زادا مفعول تزود ومثل زاد ابيك صفة لزادا
تقدمت عليه فيكون حالا والتقدير تزود زادا مثل زاد ابيك ثم قال
فنعم الزاد زاد ابيك فحينئذ لا يكون فيه الجمع بين الفاعل والتفسير
والمفسر وهو احتمال ظاهر وحذفه اى يجوز حذف المخصوص اذا كان
معلوما نحو نعم العبد اى ايوب فحذف لدلالة الكلام عليه وارتفاعه
بالابتداء على رأى والجملة خبره وبانه خبر مبتدا فحذف على رأى يعنى

المخصوص

الظاهر

ذكر فى اعراب المخصوص وجهان احدهما ان يكون مبتدأ والجملة قبله خبره والتقدير زيد نعم الرجل وانما استغنى عن العايد الى المبتدا لان الظاهر عبارة عن ذلك المخصوص فاستغنى به كما يقام المظهر مقام المضمر فى قوله لا ارى الموت يسبق الموت شئ نغص الموت ذا الغنى والفقيرا والثانى ان المخصوص خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سيل وقيل من الممدوح فقيل زيد اى هو زيد فالكلام على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة وجبذا جار مجرى نعم وهو مسند الى اسم الاشارة وهو فى ابهام الضمير مثل نعم ومن ثم فسر بما فسر به الا انهم سوغوا ترك التفسير وفى جبذا زيد تفصيلا للظاهر على المضمر وامتناع التباس المخصوص بالفاعل ههنا يعنى ان جبذا جار مجرى نعم فى انشاء المدح وفى التفسير وكما ان فاعل نعم قد يكون معرفا باللام او مضافا فكذا يكون فى جبذا وكما يكون مضمر المفسر انكرة كذا فى جبذا لكن الفرق ان نعم اذا كان فاعله مضمرا يفسر بنكرة وههنا اقيم ذا الابهام مقام المضمر فكما يفسر المضمر بنكرة فيقال نعم رجلا زيد يفسر ذا بالنكرة فتقال جبذا رجلا زيد وكذا الفرق فى المعرف باللام فان المعرف باللام فى نعم فاعل وفى جبذا الفاعل ذا لكنه لاتغير بتغير ما بعده لما ذكرنا من انه كالجزء من الفعل من حيث انه جار مجرى الامثال وبينهما فرق ايضا وهو ان فى نعم اذا كان فاعله مضمرا يجوز الاقتصار على المخصوص وترك التفسير وجاز فى جبذا ان يترك التفسير وتقال جبذا زيد ولا يقال نعم زيد ووجه الفرق امران احدهما ان لفظ ذا مظهر فاستغنى عن التفسير بخلاف المضمر فيفصيلا للظاهر على المضمر و

الثانى

والثانى الامن من التباس المخصوص بالفاعل فانك اذا قلت نعم زيد لم يعلم ان زيد فاعل او مخصوص وفى جبذا زيد لا التباس اذ ذا فاعله وزيد مخصوص بالمدح هكذا ذكر وفيه نظر لان زيدا لا يصلح ان يكون فاعلا لنعم لان شرطه ان يكون مضمرا او معرفا باللام فكان الاولى ان يقال لو قيل نعم الرجل لم يعلم ان الرجل فاعل او مخصوص وسار جار مجرى يس فى كون الفاعل مظهرا او مضمرا وفى ذكر المخصوص وفى اعراب المخصوص تقول سار رجلا زيد وسار الرجل زيد وسار صاحب الرجل زيد واذا توجه الفعلان الى اسم واحد بعدهما اما بجهة الفاعلية نحو قام وقعد زيد اما بجهة المفعولية نحو ضربت وشتمت عمرا او احدهما بجهة الفاعلية والآخر بجهة المفعولية فالذى يجعل فيه احدهما لا غير واختار البصريون اعمال الثانى لانه الاقرب والكوفيون اعمال الاول كان الاولى ان نقول اذا توجه العاملان ليكون اشمل فان التنازع قد يكون بين الفعلين وبين الاسمين وبين الاسم والفعل وانما ذكر الفعلين لان اصل العمل ان يكون للافعال وانما قال بعدهما لان الاسم الواحد اما ان يقع قبل الفعلين او بينهما او بعدهما فاذا وقع بعدهما فهو محل الخلاف لان احدهما ينظر الى القرب والآخر الى الاولية فهذا الخلاف انما تحقق اذا وقع بعدهما لانه اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت فتعين ان يكون مفعولا للفعل الاول للقرب وللاولية ايضا واذا وقع بينهما نحو ضربت زيدا واكرمت فتعين ايضا ان يكون مفعولا للاول لان له الاولية وتساويا فى القرب على ان الواو مانع من اعمال الثانى فيه فتعين للاول فثبت ان شرط التنازع ان يكون الاسم الواحد واقعا بعدهما واتفق البصريون

والكوفيون على جواز اعمال كل واحد من الفعلين وان اختلفوا فى الاختيار فاختار البصريون اعمال الثانى للقرب والكوفيون اعمال الاول للاولية ويلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة اما البصريون فيلزمهم الاضمار قبل الذكر فى الفاعل وهم قد منعوه واما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين العامل وهو الفعل الاول وبين معموله باجنبى وهو الفعل الثانى فان اعمال الثانى اضمر الفاعل فى الاول على وفق الظاهر والاخر خلافا للكسايى فرع على مذهب البصريين وقال ان اعمال الثانى فالفعل الاول اما ان يقتضى فاعلا او مفعولا فان اقتضى فاعلا فلابد من اضماره فيه ولكن المضمر على وفق الظاهر افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه عبادة عنه ولا يجوز حذف الفاعل خلافا للكسايى فان الكسايى راى الحذف اقوى من الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف فى التثنية والجمع نحو قاما وقعدا اخواك يعنى اذا كانا مفردين فلا يظهر الخلاف فى اللفظ فان نحو قام وقعد زيد الفعلان مفردان لفظا سوار اعمل الاول او الثانى اما اذا كان فى التثنية والجمع فيظهر الخلاف فانه اذا اعمل الثانى اضمر فى الاول مثنى نحو قاما وقعدا اخواك وان كان بالعكس فبالعكس نحو قام وقعدا اخواك والفراء لا يجيز اعمال الثانى لافضائه الى حذف الفاعل واضماره قبل الذكر لكن لما ورد وعن العرب فى كلام الفصحاء لم يمكن الحكم بمنعه فلابد من التزام احد الامرين اما الحذف او الاضمار وقد جاز اعمال الثانى فى قوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب وحذف المفعول ان استغنى عنه نحو ضرب وضربنى زيد هذا عطف على قوله اضمر الفاعل يعنى ان اقتضى

الاول

اوله وكتابة مدة كان مثنوها

اوله جرى فوقها الخ هذا مثال لحذف المفعول

الاول الفاعل اضمر فيه وان اقتضى المفعول فاما ان يكون المفعول به مستغنى عنه اى يكون فى غير افعال القلوب فيحكم بحذفه لانه فضلة كما ذكر فى المثال والا اى وان لم يستغن عنه اظهر اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لامتناع الاقتصار على احد المفعولين فى باب حسبت وان اعمل الاول اضمر الفاعل فى الثانى هذا تفريع على مذهب الكوفيين نحو قوله حتى اذا رجعت عن كل حجرة الى الغليل ولم يقصعنه نعب البين لدى الرمة وقيلا قاتيل الحقب والاكاذنا شزة فوق الشراسيق من اخشائها نجب حتى اذا رجعت البيت وبعده رمى فاخطاه والا قدار غالبة فانصعن والويل يهجيراه والحرب اى حتى اذا اخدرت النعب عن حلقها ولم يشرق رياء رمى المقتنص اى الصايد المذكور فى الابيات قبله فاخطاه فانصعن اى فتفرقت الحمر وحال المقتنص انه يدعوا بالويل والحرب لما فاته من الصيد بسبب اخطايه وهجيراه عادته الحقب الحمر سميت حقبا لبياض بطونها والواحد احقب شزة مرتفعة من شدة العطش والشراسيق اطراق الضلوع مما يلى البطن نجب تضطرب وتخفق من وجب قلبه وجيبا نجلت مرت فى الحلق والغليل حرارة العطش والقصع القتل يقال قصع حرارته اى قتل عطشه بالرى وضمير المفعول من نقصعنه للغليل النعب جمع نعبة وهى الجرعة من الماء القليل وارتفع نعب بانه فاعل زجلت اى اخدرت فى الحلق فمضت اى حتى اذا مضت واخدرت خرج من الماء قليل فى كل طبقة من حلقها وصدرها وتلك النعب لم تقتل العطش اى لم يبرش

ربّما ووجه الاستشهاد ان زلجت ولم يقصع متوجهان الى التعب اى
زلجت النعب ولم يقصع النعب الذليل فقد اعمل الاول واضمر
الفاعل فى الثانى وهو النون بمعنى يزلّ راجعة الى النعب والمفعول
ايضا على المختار اى ويضمر المفعول اى وان اعمل الاول اضمر الفاعل
فى الثانى واضمر المفعول ايضا على المختار وانما كان اضمار المفعول
هنا احسن من حذفه لانه لا يلزم فيه الاضمار قبل الذكر لان المذكور
آخرا فى تقدير التقديم نحو تخلّ فاستاكت به عودا سحل اذ الحذف
هنا لا يطبق مفصلة قاوله اذا سحى لم تستك بعود اراكة فقد اعمل
الاول وسوّ تخل اى تخيّر واضمر المفعول وسوّ به للفعل الثانى وهو
استاكت طبّق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو فيستعمل
مجازا فى حسن الاصابة فى الكلام وانما لم يطبق لان الاضمار هنا ليس
قبل الذكر فى المفعول على ان فى البيت شيئا وسوانه لو حذف المفعول
من الثانى لحذف الجار معه ايضا فيلزم حذف الجار والمجرور معا
ولهذا اى ولكون اضمار المفعول فى الثانى احسن من حذفه لو اعمل
الاول حمل توفى افرغ عليه قطرا وهاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال
الثانى اذ لو اعمل الاول لزم ترك الاحسن وهو اضمار المفعول فى
الثانى ولو اعمل الثانى لم يلزم فيه محذورا ذ المفعول من الاول حينئذ
يجب حذفه فلذلك كان حجة للبصريين وهاؤم معنى خذوا فلو اعمل
الاول فيهما لكان الاحسن ان يقال فرغه واقراوه الا ان يمنع مانع
نحو حسبنى منطلقا وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا هذا
استثناء من قوله والمفعول ايضا اى يضمر المفعول على تقدير اعمال

الاول

الاول الا ان يمنع مانع من اضماره فيجب حينئذ اظهاره ففى المثال
اعمال الفعل الاول ولذلك رفع الزيدان بالفاعلية للفعل الاول و
منطلقا مفعوله الثانى والفعل الاخر يقتضى ايضا مفعولا ثانيا
وكان القياس اضماره لكن لم يمكن اضماره اذ لو اضمر منطلقين
لاقيم مقامه اما ضمير مفرد او مثنى لا جايز ان يضمر المفرد لانه لا يطابق
المفعول الاول لحسبتهما مع انهما مبتداء وخبر فى الحقيقة ولا جايز
ان يضمر المثنى لانه يرجع الى منطلقا فيرجع المثنى الى مفرد
وهو فاسد فلما امتنع الاضمار وجب الاظهار لانه ثانى مفعولى افعال
القلوب ولا يجوز الاقتصار على احدهما على ما ذكرنا فان قلت
شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد فى الواقع بعدهما وههنا
ليس كذلك اذ لو لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا
للفعل الثانى لكونه مفردا وكون المفعول فى الثانى مثنى وكذا
منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبنى للاختلاف بينهما
قلت اجيب عنه بان الاضمار قد يأتى على المعنى المقصود وان
اختلفا فى اللفظ يعنى التنازع فى الذات الموصوفة بالانطلاق
وافراده وتثنيته بحسب اقتضاء المحل كما قيل فى قوله تعالى وان كان
واحدة مع تقدم ذكر الوارث لانه باعتبار الذات الموصوفة بالوارث
مذكرا كان او مونثا وبهذا الجواب انما يصار اليه اذا ورد فى الاستعمال
مثل هذه الصورة كثاول بما ذكرنا ما اذا لم يرد فى الاستعمال فلا يحتاج
الى فرضه والتحمل فى الجواب عن هذا الاشكال فيه بهذا اذا لم يكن
الاسم الموجه اليه مضمرا فان التوجيه اليه اى الى المضمر يوجب الاستواء

الكلام بين امور ثلثة الاضمار وقد تبين امتناعه بقى امران الحذف و
الاظهار وقد ذكروا ان الفاعل لا يحذف وقد ذكروا ان حقه ان يتبين
الاظهار ح قوله الا ان يختلفا اى الا ان يختلف المضمران رفعا ونصبا
نحو ما ضربت الا اياك وما شتمتنى الا انت اوما اكرمنى الا انت وما اكرمت
الا اياك فح يتعين الاثبات اى اثبات ذلك المضمر عقيب كل فعل
بالتصريح من غير حذف ولا اضمار اما الاضمار فلما ذكرنا من الامتناع واما
الحذف فلان احدهما مرفوع والآخر منصوب ولا يدل احدهما على الاخر
بخلاف ما اذا كانا مرفوعين فان لفظ المذكور هو بعينه لفظ المحذوف
فجاز ان يحذف لدلالته عليه ولقايل ان يقول بهذا لا يختص بالمضمر
فان المظهر كذلك ايضا فاذا قلت ما ضرب واكرم الا زيد فهو دليل ايضا
بين الامور الثلثة اذا الاظهار مستغنى عنه والاضمار مع الحرف
ممتنع وبدون الحرف ملتبس ولعلهم انما ذكروا فى المضمر تتميما
للحصر اذ المدعى ان التنازع لا يكون فى المضمر لانه اما ان يكون متصلا
او منفصلا لوقوعه بعد الا والقسمان باطلان بخلاف المظهر فانه
يمكن التنازع فيه بدون وقوعه بعد الا وانما لم يصر حوا به فى المظهر
اعتمادا على قولهم المضمر المنفصل بمنزلة المظهر لاستقلال كل واحد
منهما وايضا قوله الا ان يختلفا فيه نظر لان الاختلاف بالرفع والنصب لا
يمتنع من كونه دالا على الآخر ويمكن الجواب عنه بان الاختلاف فى
المضمرات يمنع من الدلالة اذ صيغة المضمر المرفوع نحو انا وهو انت
مغايرة بحسب هرها للصيغة المنصوبة نحو اياك فلا يدل المرفوع على المنصوب
وبالعكس بخلاف المظهر المرفوع والمنصوب فان جوهرهما متحدان و

بينهما اى بين العاملين وان كان مضمرا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا
الا ان يختلفا رفعا ونصبا فان هناك الاثبات لا غير فيما اظن لان
اضمار الاسم مع الحرف متعذر واضماره بدون الحرف ملبس والاظهار
مستغنى عنه فالمضمر اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان
متصلا فقد استوى الفعلان فى الاتصال تقول ضربت واكرمت
وضربنى واكرمنى وضرب واكرم وكل واحد مستبد بمضمر فلا تنازع
وان كان منفصلا وهو الذى عبّر عنه بقوله وان كان مضمرا واقعا
بعد الا فقال فلا حذف ليس الا اى يجب فيه الحذف مع الاو تعليله
قوله لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر الى آخره وبيانه انه لو حمل
على التنازع وللحمل على الحذف فلو اعمل احدهما فى هذا المنفصل كان
اما ان يضمر فى الآخر او يظهر فالاضمار ممتنع لان الاضمار اما
ان يكون مع الحرف او بدون الحرف والاول متعذر لان الحرف لا يصير
الحرف وكذا الثانى لانه ملبس وكان الاولى ان يقال لو اضمر بلا حرف
لزم فساد المعنى اذ يلزم نفى الفعل عن المضمر والمقصود خلافه ذلك
الفعل فيه لا نفيه عنه وبتقدير الالباس على ما ذكره ان يقال هذا
الكلام يحتمل ان يكون محمولا على الحذف اى على حذف الاسم مع الا من
احدهما استغناء عنه بذكره مع الثانى فلو جوّزنا ايضا الاضمار بلا حرف
كان المعنى نفى ذلك الفعل عن المضمر فيحتمل الخصام الضرب فيه على تقدير
كونه محمولا على الحذف ويحتمل نفى الفعل عنه بناء على تجويز الاضمار فيه
مع حذف الحذف فيحصل الالباس ح وكذا الاظهار لانه مستغنى عنه بذكره
آخرا وفى التعليل نظر لان كونه مستغنى عنه لا يوجب الامتناع فهذا

الكلام

وان اختلفا فى الاعراب وقوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم
اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع اذ لم يوجد فى الفعل
الاول الى ما وجه اليه الثانى والا لكان الاخبار بان سعيه ليس لادنى
معيشة وبان القليل من المال يكفيه لما فى لو من امتناع الشئ لامتناع
غيره وهذا الكلام ظاهر لكن فى العبارة ادنى تساهل من وجهين احدهما
ان عدم السعى لادنى معيشة لا ينافى كون القليل كافيا له فلا تنافى
بين عدم السعى لادنى معيشة وبين كون القليل كافيا له والثانى ان
اللازم من سياق لو ان لا يكفيه القليل فلا يكون اخبارا بان القليل
يكفيه بل انه لا يكفيه بل الحق لدفع استدلال الكوفيين ان يقال ان
لم اطلب عطف على كفانى فهو فى سياق جواب لو فيلزم منه اثبات
الطلب فيلزم ان ينتفى الطلب والسعى لادنى معيشة ويثبت
الطلب لقليل من المال وصاحب لا يضاح استدل به على اعمال الاول
بناء على ان الواو فى ولم اطلب للحال فيكون المعنى كفانى قليل من المال
فى حال كونى غير طالب له فلا يلزم منه اثبات الطلب المنافى لعدم السعى
لانه ليس جوابا فلا يلزم تقدير اثباته ويمكن ان يجاب عنه من وجهين
بانه وان احتمل لا يتعين بل جاز العطف فلا يمكن الاستدلال به على
مذهبهم وبان ظاهر الواو للعطف لا سيما وقد دخل على المضارع المنفى
الذى وقع حالا وفى جواز دخول الواو على المضارع المنفى الذى وقع حالا
وجهان فعند بعضهم يتعين ان يكون حالا بدون الواو وعند بعضهم
جواز الواو فترجح جانب العطف اذ لم يسمع احدا صلا وقوله لما فى لو
من امتناع الشئ لامتناع غيره معناه ان المذكور بعد لو شرطا و

وجوابا يمتنعان فان كانا مثبتين يكونان منفيين وان كانا منفيين
كانا مثبتين لان امتناع النفى اثبات وامتناع الاثبات نفى وما
حمله سيبويه على اعمال الثانى وان كان تتالى الفعلين ليس على سبيل
العطف قوله ولقد اذى تغنى به سيفانة على اعمال الثانى نصبى الحليم
ومثلها اصباه وقبله يا صاحبى تو قفا المتيم وقف المطى بمنزل البكاه
رجل سيفان اى طويل متشوق ضامر البطن وامراة سيفانة ومثلها
اى ومثل السيفانة اصباه اى جعل الحليم ذا صبوة وعشق لكمال
حسنها غنى بالمكان اى اقام به والضمير فى به يرجع الى المنزل وجه
الاستدلال ان اذى وتغنى متوجهان الى سيفانة فرفعهما على انه فاعل
بغنى فقد عمل الثانى والمصنف اشار بقوله وان كان تتالى الفعلين
الى ان الفعلين المتنازعين عند سيبويه يكون بينهما حرف العطف
نحو ضربنى واكرمت زيدا ولم يعطف احد الفعلين على الآخر فى البيت
فهو اشارة الى منع الاستدلال به والمتعدى الى ثلاثة اى الفعل
المتعدى الى ثلاثة مفاعيل قيل لم يجئ فى هذا الباب اى فى باب
التنازع فمنعه الجرمى واجازه غيره يعنى ان نحو اعلمت واعلمنى زيد
عمرو امنطلقا اجاز بعضهم التنازع فيه قياسا على الفعل المتعدى
الى اثنين والى واحد ومنع الجرمى الجواز لعدم السماع فنقول على
اعمال الثانى اعلمت واعلمنى زيد عمرو امنطلقا على حذف مفاعيل الاول
وعلى اعمال الاول اعلمت واعلمنيه اباه زيدا عمرو امنطلقا بالجمع بين
مفاعيل الفعلين وتجعل المفعول فاعلا باسناد الفعل اليه اذ اببنى له
الفعل ان ضم اوله وما ضيا مع كسر ما قبل اخره لئلا يلتبس لو اقتصر

على احدهما هذا شروع فى باب المفعول لما لم يسم فاعله واجراه مجرى الفاعل فى حكم
الاسناد اليه كما ذكر صاحب المفصل ايضا وسواء اندرج تحت ذكر الفاعل
على ما ذكره الفاضل المصنف فانما افرده باعتبار ذكر شرايطه وسواء بنى
له الفعل يعنى بغير صيغة الفعل له ليمتاز الفعل الذى يسمى فاعله عما لم يسم
فاعله وذلك بان يضم اول الماضى ويكسر ما قبل اخره يعنى يجب فيه الامران
اذ لو اقتصر على ضم اول الماضى فقط لحصل فيه الالتباس مثلا لو ضم اول
الماضى من ضرب يضرب اضرابا واقتصر على الضم لكان صيغة اضرب
بضم الاول وفتح الراء وحرف المضارع المجهول للمتكلم من اضرب انا
ولو اقتصر على كسر ما قبل الاخر بدون ضم الاول لحصل الالتباس ايضا نحو
علم لو لم يضم اوله وكسر ما قبل اخره ووقف عليه لالتبس بصيغة الامر
نحو علم انت للمخاطب وكذا فى دحرج لو قال دحرج وكذا استخرج وكذا
انطلق وضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق فانه يكسر ما قبل الآخر
ويضم الاول فشرطه ان يضم الحرف الثالث وسواء طارئ فى المثال اذ لو لم
يضم واقتصر على الامرين وقيل انطلق ووقف عليه فلو سقط همزة الوصل
فى الدرج وقيل وانطلق لالتبس صيغة الماضى المجهول بالامر المخاطب
ولو ضم الثالث لارتفع اللبس والثانى مع التاء اى يضم الحرف الثانى
مع التاء اذا وقعت فى الاول مثل تكرم اذ لو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
ولم يضم الثانى لكان الصيغة تكرم وهى صيغة المضارع للمونث الغايب
من كرم تكرم فيلتبس صيغة الماضى للمذكر بالمضارع والماضم الحرف الثانى
وقيل تكرم ارتفع اللبس وكذا فى خوتجاهل لو لم يضم الثانى لكان الصيغة
تجاهل مضارعا من جاهلت فهى تجاهل فيلتبس الماضى المجهول بالمضارع

المبنى للفاعل دفعا للبس فيهما علة الحكمين السابقين وموضع الثالث
وضم الثانى ومعتل العين بالياء فى الافصح وجاء الاشمام والواو المجرد
الثلاثى وفى افتعل وانفعل يعنى اذا كان الماضى معتل العين
واويا او يائيا فاما ان يكون ثلاثيا مجردا كقال وباع او افتعل كاختار
او انفعل كانقاد فاذا بنى صيغة المجهول منها فالافصح ان يصرح بالياء
فيقال قيل وبيع واختير وانقيد واصل بيع بيع استثقلت الحركة
على الياء فسكنت فبقى ياء ساكنة مضموم ما قبلها وهو مستثقل فاما ان
تغير الحركة او الحرف فكان تغير الحركة اخف من تغيير الحرف فكسرت
الياء لتسلم الياء فصار بيع بالياء واما قيل فاصله قول استثقلت الحركة
على الواو فسكنت فكان قياسه ان يقال قول بضم الاول فخلت
الواو على الياء فى كسر الاول وقلب الواو ياء رحملا للاثقل وسموا الواو
على الاخف وسوا الياء لان الباب ولعدد وكذا اختير اصله اختير وكذا
انقيد اصله انقيد قيد وقيد مثل بيع فعوملا معاملته فكان
الافصح فيهما ايضا الياء الخالصة نحو اختير وانقيد وجاز فيهما وجهان
اخران احدهما الاشمام اى اشمام الضم لشوب الكسرة فى نحو قيل وبيع
اى لا يدرك ضمة خالصة لانه ما قبل الياء ولا كسرة خالصة تنبيها على الاصل
الذى كان مضموما فيه فالاشمام نظرا الى الجزئين والوجه الثانى قلب
الياء واوا فسو كقول وبوع وسى لغة ضعيفة لانه حمل اليائى وهو
الاخف على الواوى وسموا الاثقل وعليه جاء ليت شبابا بوع فاشترى
وقبله ليت وما ينفع شيا ليت وبالياء يحتج فى افعل واستفعل
يعنى ان المعتل العين فى باب افعل واستفعل لا يجئ فيه الا الياء

فقط دون الاشمام ودون قلب الياء واوا مثاله اقيم في افعل واستقيم
في استفعل وانما تعين فيه الياء لان اصله اقوم بسكون القاف وكسر الواو
فنقل حركة الواو الى القاف الساكنة فانقلبت الواو ياء وكذا في استقيم
اصله استقوم فنقل كسرة الواو الى القاف الساكنة فانقلبت الواو ياء
مضارعا استقيم وانما لم يجئ فيه الوجهان الآخران لان ما قبل حرف العلة
فيهما ساكن فليسا موازنين لبيع بخلاف اختير وانقد فان ما قبل حرف
العلة فيهما متحرك فتيسر مثل بيع ولا يمكن ذلك فيما يكون قبلها ساكن وهو
افعل واستفعل فلذلك تعين فيه الياء والتصحيح فيما عدا ذلك عطف
على قوله بالياء يعني ما عدا المذكورات من المعتل المعين فيجب فيه تصحيح حرف
العلة من غير قلب مثل قوّم وتقوّم وبيّن وتبيّن وباين وتباين وعاون
وتعاون فان المجهول فيهما يوتى لحرف العلة صحيحة من غير قلب نحو قوّم
وتقوّم وبيّن وتبيّن وبوين وتبوين وعوون وتعوون فان
حرف العلة في الجميع صحيح غير مقلوب وان تحركت ما قبلها ساكن فلو
اسقطت الحركة عن الواو والياء التي ساكنان لان المفروض ان ما قبلها
ساكن وضم اوله مضارعا مع فتح ما قبل آخره حروف اللبس لما فرغ من اوزان
الماضي المجهول شرع في المضارع فاشترط ضم اوله وفتح ما قبل آخره مثل يضرب
وانما اشترط ذلك خوف اللبس اذ لو اقتصر على ضم اوله لم يفتح ما قبل آخره لقيل في
اضرب للمتكلم من ضرب اضرب بضم الاول وحينئذ يلتبس بصيغة المجهول
للماضي من اضرب يضرب اضرا بافان صيغته مجهولة في الماضي اضرب ايضا
فيلتبس المضارع بالماضي ح ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر عن غير ضم اوله لا
لالتبس فتح المضارع بالماضي ح لماضي ايضا مثلا في نحو انطلق انا اما لو اقتصر
المضارع المعروف ما مجهول كل مثل يعلم فانه لو قيل سعد الاقتصار على ضم ما قبل الآخر ح
فرق بين المعروف والمجهول ولا التبس ح
ما مجهولم

على فتح

احدهما مقام الفاعل على الآخر نحو سير يزيد على اقامة الجار والمجرور مقام
الفاعل ونصب البافيات او سير شديد على اقامة المصدر او يوم
الجمعة باقامة ظرف الزمان مقام الفاعل او امام الامير باقامة ظرف
المكان مقام الفاعل وانما تحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان
اما المصدر فانما وصف لان المصدر المطلق مستفاد معناه من لفظ
الفعل فليس في اقامته زيادة فايدة بخلاف ما اذا وصف فانه تقييده
بالوصف لا يفهم من معنى مطلق الفعل فكان في تقييده فايدة وكذا المبهم
من الزمان يحسن وصفه ليفيد فانه لو لم يوصف لم يكن في ذكره فايدة لانا
نعلم من لفظ الفعل انه يقع زمانا ما لابهام فلا يكون في ذكر المبهم فايدة لم تكن
في ذكر الفعل فقط بخلاف المعين من الزمان فانه لا حاجة الى الوصف
لكونه مفيدا بنفسه اذا الفعل لا يعلم من مطلقه الزمان المعين الموقت
فكان في ذكره فايدة لم يستفد من لفظ الفعل وبخلاف المبهم من المكان
فانه ايضا لا حاجة الى وصفه اذ الفعل بالوضع يدل على الزمان ولا يدل
على المكان فذكروا المكان مما لا يفهم من اطلاق لفظ الفعل حسب الوضع
واجاز سيبويه قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل
يعني ان قام وقعد فعلان لازمان فلا يصح بناء ما لم يسم فاعله منه اذ
ليس له مفعول به يقام مقام الفاعل وانما جوزه سيبويه بالاسناد
الى المصدر لان اصل قولك قام فعل القيام وقعد فعل القعود فلو بنى
منه المجهول فكانه قيل فعل القيام وفعل القعود فيها وان كانا مصدرين
كانهما مفعول بهما باعتبار هذا التقدير ومنه اي ومما اوقع المصدر مقام
الفاعل المثل وقد جعل بين العير والنزوان لان بين للزوم الظرفية

لا يقام مقام الفاعل فيتعين ان يكون الذي اقيم مقام الفاعل هو المصدر
على ما ذكرنا لان التقدير وقد فعل الجيلولة واوقعت وظاهر انه
لا يصح اقامة الظرف مقام الفاعل مطلقا بل انما يقام اذا لم يكن لازم
الظرفية مع اطلاق اللفظ واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه
ابو ثور الاسدي في حرب طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملته امراته
وكان يكثر منها فمن بها رجل وكانت ذات خلق واوراك فقال لها ياباع
الكفل فقالت نعم عجالا قليل وكان ذلك يسمه صخر فقال اما والله
ليئن قدرت لاقتلنك قبلي ثم قال لها ناولينيه السيف هل تقلة
يدي فناولته فاذا هو لا يقلة فقال في ابيات اهمّ بامر الحزم لو استطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان وقيل ان المصدر والظرفين انما يسند
اليهما لما استمر فيهما اي في المصدر والظرفين من الاتساع والاجراء
مجرى المفعول به في قولهم ضرب ضربته واليوم قمته وفرحان بزنها
واسناد الفعل اليهما مجازا في قولهم شعر شاعر في اسناد الفعل الى المصدر
اي شعر الشعر ونهار صايم في اسناد الفعل الى الزمان اي صام النهار
وغرفة ناظرة اي موضع كذا في اسناد الفعل الى المكان اي نظرت الغرفة
يعني ان المصدر والظرفين ذكرنا انهما يسند اليهما لكونهما من متعلقات
الفعل كالمفعول به فقال بعضهم انما سند اليهما لوجهين اخرين احدهما
انهما في الاتساع يجري المفعول به حتى كان كل واحد منهما مفعول به
كما يقال اليوم قمته ولم يقل قمت فيه وكذا فرحان بزنها ولم يقل سرت
فيهما وكذا ضرب ضربته كان الضرب مضروب فلهذا الاتساع كانت اللام
في حكم المفعول به فانما يسند اليه الفعل لكونهما مفعولا بهما على الاتساع والوجه

الثانى ان الفعل يسند اليها مجازا اى كل واحد منها جعل فاعلا فى التقدير
ومسندا اليه على طريق المجاز لان للفعل ملابسات شتى قبل ان المصدر
والزمان والمكان والسبب ونحوها فلهذا التجوز اجريت مجرى الفاعل
فكان كل واحد منها فاعل على جهة المجاز فالحاصل ان كل واحد منها اقيم
مقام الفاعل لانها مفعول به على الاتساع او فاعل على المجاز كما ذكرنا فقوله
واسناد الفعل عطف على ما استمر اى مفعوله مسند اليها لما استمر
من الاتساع واسناد الفعل اليها مجازا ويسند الى الثانى من باب
اعطيت وان كان الاول اولى لان فيه فاعلية ما لكونه آخذا ولا يسند
اليه اى الى الثانى فى باب علمت لانه فى المعنى خبر ومسند فلا يصح اقامته
موقع المسند اليه وقيل يسند اليه اى الى الثانى فى البابين عند امن
الالباس نحو اعطى درهم زيدا وعلم منطلق زيد اخلاف اعطى بشر خالدا
وعلم اخوك زيدا يعنى اذا كان المفعول الثانى فى باب علمت معرفة فلا
يقام مقام الفاعل لانه يلتبس اذ كل واحد يصلح ان يكون مفعولا اولا اخلاف
ما اذا كان الثانى نكرة نحو علم منطلق زيدا فانه يتعين ان يكون مفعولا
ثانيا لكونه نكرة فلا التباس والالتباس فى نحو اعطى بشر خالدا ظاهر لان
كل واحد يصلح ان يكون مفعولا اولا هكذا ذكره وسو يقتضى ان يكون
علة المنع سو الالتباس وليس كذلك فان علة المنع على ما ذكروه كون المفعول
الثانى خبرا فلا يكون مخبرا عنه وبهذا المعنى تقضى ان للجوز مطلقا سواء
ارتفع اللبس او لم يرتفع فلعل علة المنع عند هذا القايل سو خوف اللبس
فلذلك فرق والثالث من باب اعلمت بمنزلة الثانى من باب علمت لانه
فى المعنى سو الخبر كالمفعول الثانى من باب علمت فانه سو الخبر ايضا

فيما

الفعل

فيما سوا بخلاف الاول والثانى من باب اعلمت فانه يصح اقامتهما مقام الفاعل
اما الاول فلكونه بمنزلة مفعول باب اعطيت لانه ليس فى المعنى مبتدا
والخبر واما الثالث من باب اعلمت فلانه محكوم عليه كالاول من باب علمت
ايضا فى المعنى فصح اقامته مقام الفاعل لانه محكوم عليه ايضا فى المعنى
ولا يسند الى المفعول له والمفعول معه اما المفعول له فقيل انما لم يقم
مقام الفاعل لانه فى المعنى علة غايته فلو اقيم مقامه لم يفهم منه العلية
ولا ينقض بالمفعول به والظرف لانهما اذا اقيما مقام الفاعل فهم وقوع
الفعل عليه وفيه بخلاف العلة فانه لا يفهم منه العلية بعد اقامته مقامه
اى الفاعل لان نصبه هو المشعر بعليته فاذا اقيم مقام الفاعل ورفع
لم يفهم منه العلية ولان المفعول له قد يكون علة للافعال متعددة باعتبار
المجموع اى يكون علة للاجتماع لا لكل واحد منها فلو اقيم مقام واحد كان
الآخر اما ان يضمر احدهما او يضمر لزوم ان لا يكون لبعضها فاعل ولا ما اقيم
فان اضمر فيه كان علة لذلك الفعل والمفروض انه علة للمجموع لا لكل واحد واحد
وان لم يضمر فيه لزم ان يكون لبعضها فاعل ولا ما اقيم مقامه فيخلو عن
الفاعل وبدله واذ تعذر اقامته مقام الفاعل فى بعض الصور امتنع
اقامته مقامه مطلقا طردا للباب ونظيره فى العربية كثير واما المفعول
معه فلا يقام مقام الفاعل لوجهين احدهما ان مفهومه مصاحبة الفاعل
فى بعض الصور فلو اقيم حينئذ مقام الفاعل لفات معنى المصاحبة والثانى
انه اما ان يقام مقام الفاعل مع الواو او بدون الواو والقسمان باطلان
امامع الواو فلانه يوهم عطف الاسم على الفعل وتبادر دون الواو وفاسدان
المفعول معه لا يكون الا مع الواو ومنها اى ومن انواع المرفوع المبتدا

المبتداء

والخبر اما المبتدا فيصح بالاشتراك على شيئين احدهما الاسم المجرد عن
ملابسة العوامل اللفظية معنى من حيث سو اسم للاسناد اليه نحو زيد قايم
ونحو بحسبك درهم وسمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجى
بلا لا ووجدنا فى كتاب بنى نمير احق الخيل بالركض المعار يعنى المبتدا
باصطلاح النحاة مشترك بالاشتراك اللفظى بين الشيئين احدهما
الاسم المجرد الى آخره وقوله للاسناد اليه تعلق بالمجرد اى جرد لاجل
الاسناد اليه اذ لو جرد لا لكان حكمه حكم الاصوات التى حقها ان
يتعرق بها غير معربة فالمعتبر سو التجريد لاجل الاسناد اليه والمراد من
ملابسة العوامل تاثيرها وقيد بالمعنى ليدخل مالا عامل فيه لفظا ولا
معنى نحو زيد قايم ومالا عامل فيه معنى ونحو بحسبك درهم فانه مجرد عن
تاثيرها الجارمن حيث المعنى فى المبتدا وان لم يكن مجردا عن تاثيره
فيه لفظا لانه مجرور به فالشرط ان يكون مجردا عن التاثير المعنوى للعوامل
اللفظيه وكذا فى سمعت الناس ينتجعون غيثا فانه من حيث المعنى
ليس موثرا فى المبتدا وكذا فى وجدنا البيت وقوله من حيث سو اسم
قيد للتجريد اى انما يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه لان المبتدا اسم اما اذا
كان صفة فحكمه سو القسم الثانى لم يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه اذ المبتدا
سو المسند فى القسم الثانى فكونه اسما مقتض للتجريد للاسناد اليه وصيح
اسم ناقته وبلال سو بلال بن ابى بردة ممدوح الشاعر واما البيت الثانى
فوجدنا فيه بمعنى علمنا كهذه الجملة والبيت للطرماح معار من عارالفرس
اى انفلت وذهب هنا وههنا من مربطه واعاره صاحبه فهو معار اى
احق الخيل بالركض ان يكون نشيطا ذاهبا فى الجهات وبعض الناس

اى علمنا

يجعلونه من العارية وسو خطاء كذا قاله فى الصحاح والثانى الصفة
المعتمدة احد على احد حرفى الاستفهام والنفى رافعة لظاهر اوما
يجرى مجراه اى مجرا لظاهر نحو اقايم او ما قايم اخواك فاخواك فاعل
اخواك فانها خبر وفى اقايم اخوك ساغ الامران هذا سو القسم الثانى
من المبتدا فالصفة احترز عن الاسم كما ذكرنا فى القسم الاول و
شرط فى الصفة ان يكون معتمدة على احد حرفى الاستفهام والنفى
احترازا عما لا يكون معتمدة نحو ضارب زيد ضارب اخوه فانه صفة
لكنه غير معتمدة على احد الحرفين فهو خبر لا مبتدا وشرط ان يكون
رافعة لظاهر اولما جرى مجرى الظاهر من المضمر المنفصل نحو اقايم
انتما معنى اتقومان انتما فانها غير رافعة لظاهر ولكنها رافعة لمضمر
منفصل جرى مجرى الظاهر نحو اقايم اخواك فى الاستفهام وما قايم
اخواك فى النفى فالصفة والمرفوع به اما ان يكونا مطابقين فى الافراد
او فى التثنية او غير مطابقين وذلك اما يكون بافراد الاول فقط اذ لا
يمكن تثنية الاول وافراط الثانى بوجه ما فان تطابقا فى التثنية
تعين ان لا يكون رافعة لظاهر بل يكون الثانى مبتدا والاول خبرا مقدما
نحو اقايما ان الزيدان على لغة اكلونى البراغيث واما اذا كان الاول
مفردا والثانى مثنى فلا يمكن جعله خبرا مقدما لانه لا يطابق المبتدا
فيتعين ان يكون الصفة مبتدا وما بعده هو فاعلها يسد مسد الخبر
واما اذا كانا متنطابقين فى الافراد فيجوز ان يكون الثانى مبتدا
والصفة خبرا مقدما وجاز ان يكون الصفة مبتدا وما بعده فاعله
يسد مسد الخبر فلذلك قال ساغ فيه الامران وانما شرط الاعتماد على

احد الحرفين ليكون الصفة في التقدير بمعنى فعل فان اقايم الزيدان
بمعنى ايقوم الزيدان فلولم يعتمد عليها لم يصح وقوعه موقع الفعل
عاملا فشرط الاعتماد على احد الحرفين ليستقيم كونه جملة يصح السكوت
عليها من غير افتقار الى تقدير خبر وهو معنى قولهم انه يسد مسد الخبر لا
بمعنى انه حذف خبر فسد هذا مسده بل معناه انه مستغنى به عن ذكر الخبر
ومثل باخواك لا بالزيدان ونحو من المعارف ليتم الصفة منونة من غير
حذف التنوين ولا تحريكه لالتقاء الساكنين وهو التنوين واللام
واللام فلفظ اخواك لا يحتاج فيه الى فرض التقاء الساكنين او تحريكه
فلذلك اختاره للتمثيل بمعرفة مثنى مضافا ليلا يلزم فيه التقاء الساكنين
واما نحو هذان فانه وان كان كذلك في التمثيل لكنه مبني فالتمثيل
بالمعرب اولى وبحث العوامل سياتي في القسم الثالث من الكتاب واما
قيد النحويون العوامل اللفظية بد واخل المبتدا والخبر من افعال
القلوب ونحو كان واخواتها وان واخواتها لانها التي تتعرض للدخول
على المبتدا والخبر اما غيره من العوامل اللفظية لما لم يكن غرضه
الدخول على المبتدا والخبر لم يشترطوا التجرد عنها لظهوره واما الخبر
فهو المجرد المسند الى ما تقدمه لفظا او تقديرا اي يشترط في الخبر
ايضا التجرد عن العوامل اللفظية وان يكون مسندا الى ما تقدمه
يعني يكون المسند اليه مقدما اما تقدما لفظيا نحو زيد قايم او تقدما
تقديريا نحو قايم زيد فان المبتدا مقدم تقديرا ويدخل في التقدم
اللفظي نحو زيد يضرب لان يضرب مسند الى ضميره وسوم الضمير مسند
الى زيد فالمسند اليه متقدم لفظا وسو زيد والاصل في المبتدا التقديم

اى التقديم اللفظي لان احد التقديمين واجب قطعا فاما التقديم اللفظي
فقد يكون وقد لا يكون والاصل ان يكون وانما كان الاصل انه محكوم
عليه والاينقض بالفاعل لوجهين احدهما انه لوجوز تقديم المحكوم
عليه اذا كان فاعلا لزم التباس باب المبتدا بباب الفاعل والثاني
وسوان تقديم الاهم اولى والاسم في باب المبتدا والخبر تقديم المسند
اليه والاسم في باب الفعل والفاعل ذكر الفعل وهذا من قاعدة المعاني
والبيان لان الفعل يدل على التجدد والحدوث فاذا كان الغرض التجدد
والحدوث قدم الفعل واذا كان الغرض الثبات والدوام ولم يؤت
بالفعل اولا ومن ثم اى ومن اجل ان التقديم كان الاصل جاز في داره
زيد لان الضمير راجع الى زيد الموخر لفظا المقدم تقديرا وامتنع
صاحبها في الدار لانه يعود الضمير في صاحبها الى الدار الموخرة لفظا
وتقديرا ايضا لكونه جزاء من الخبر وان يكون معرفة عطف على قوله
التقديم اى والاصل في المبتدا التقديم وان يكون معرفة لان الاصل
في المحكوم عليه ان يكون معرفة والمعارف خمس العلم قصدا كان
نحو زيد وعمرو او اتفاقا نحو ابن عمر والنجم والصعق وما غلب من
الشايعة قسم العلم الى قسمين احدهما ما يكون بالوضع وسو المسمى
بالقصدي والثاني ما يكون بالاستعمال وسو الذي سماه اتفاقيا بمعنى
لم يكن في اصل الوضع علما ثم صار في الاستعمال علما نحو الامثلة المذكورة
فان اصل النجم مثلا اسم لكل نجم عهده المخاطب المخاطب ثم صار علما
على الثريا بالاستعمال وكذا الصعق غلب بالاستعمال على خويلد بن
نفيل بن عمرو بن كلاب وما غلب من الشايعة تعميم بعد التخصيص

فان النجم والصعق ايضا من الاسماء الشايعة التي غلبت في الاستعمال
على بعض المسميات ومنه اى ومما غلب من الشايعة الدبران و
العيوق والسماك والثريا لانها غلبت من بين ما يوصف بهذه
الاوصاف وهي الدبور والعوق والشمول والثروة وما لم يعرف باشتقاق
اى من هذا النوع من الغالبة فلحق بالعوق كالمشتري والمرزخ فان الكوكبين
معنى الوصفية وسوا الاشتراء والتمرخ غير معلومين فيهما على التفصيل
كما عرفناه في العيوق والسماك لانه من السمول وهو العلو ومعنى العلو
فيه ظاهر وكذا الثريا من الثروة وهي الكثرة لانها كواكب مجتمعة فمعنى
الثروة فيها معلوم خلاف الاشتراء والتمرخ في الكوكبين والمبهم
والمضمر عطف على العلم اى ومن المعارف المبهم والمضمر والداخل
عليه اللام اما لتعريف العهد نحو اكرمني رجل فالرجل مكرم او المكرم مجزى
قسم اللام الى قسمين احدهما تعريف العهد والثاني تعريف الجنس فالاول
ما مثل به وذكر العهد باعتبارين احدهما باعتبار المحكوم عليه من غير
اعتبار الفعل معه والثاني سو باعتبار ضم الصفة المدلول عليها بلفظ الفعل
وهو قوله او المكرم مجزى او للجنس بهذا سو القسم الثاني نحو الرجل
خير من المراة اى بهذا النوع خير من هذا النوع لان كل فرد فرد من الرجل
خير من المراة وسواى بهذا النوع المشار اليه بلام الجنس شيء واحد وكل
ما فرضت من ابعاضه فهو داخل فيه من حيث ان له الحقيقة النوعية
بهذا كانه ايراد وجواب فلا يراد ان يقال لما كان المراد منه الحقيقة
والماهية فلا ينبغي ان يطلق على الواحد باعتبار الوجود الخارجي فان
الموجود في الخارج ليس الماهية فهو مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون

فيه فاجاب بانا لا نطلقه باعتبار انه موضوع له بل باعتبار ان الحقيقة النوعية
يصدق عليه وبهذا كما يرى لا يدفع الايراد بالكلية لانه قد يسلم انه مجاز لان
الحقيقة غير الفرد الخارجي والسايل لم يدع الا انه مستعمل في غير ما
وضع له فلا يكون حقيقة والمضاف الى احد سولا اضافة حقيقية نحو
غلام زيد وبقار الانسان لان المضاف متخذ بالمضاف اليه فياخذ حكمه
في التعريف كما ياخذ حكمه في التانيث في قولهم سقطت بعض انامله
بهذا سو النوع الخامس من المعارف وشرط في الاضافة ان يكون به
حقيقية احترازا عن الاضافة اللفظية نحو ضارب زيد فانه لا يفيد
التعريف كما سياتي ومثل بمثالين ووجه التفرق بينهما ان احدهما
مضاف الى العلم والاخر مضاف الى المعرف باللام وايضا احدهما اسم
عين مضاف وسو العلام والثاني اسم معنى مضاف وسو البقار وقوله
لان المضاف انما لكون الاضافة سببا للتعريف اى ان المضاف متصل بالمضاف
اليه ومتمزج به فياخذ حكم تعريفه كما ياخذ حكم تانيثه وفي هذا التشبيه
شيء وهو ان اخذ التعريف من المضاف اليه امر ثابت محقق بالاستقراء
بالاستقراء بخلاف اخذ حكم التانيث من المضاف اليه فانهم اتفقوا
على ضعفه ووروده في كلمات متعددة مثل المال الذي ذكره وقوله
سولا اشارة الى المعارف السابقة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف
باللام فعلى هذا لا يندرج تحت المعارف بالفعل المضاف الى المضاف الى احد سولا
لانه ليس احدا الاربع ولا مضافا الى احد الاربع وسو من المعارف قطعا
فكان الاولى ان يقال والمضاف الى المعرفة ليشمل الجميع ولا يسوغ تنكيره
اى تنكير المبتدا الا اذا اختص بوجه ما وذلك اى وذلك الوجه بالوصف

لفظا نحو اجل مسمى عنده فان المبتدا نكرة موصوفة بصفته من حيث اللفظ
او تقديرا نحو شخب فى الاناء وشخب فى الارض وان ذهب غير فعير فى
الرباط يعنى بالتقدير ان يقدر للمبتدا وصف كما فى المثل اى شخب من اللبن
فى الاناء فمن اللبن صفة مقدرة لشخب بقرنة سياق الكلام وكذا التقدير فى المثل
الثانى اى تعير آخر المثل الاول اصله فى الحالب خلب فتارة يخطى فيحلب فى الارض
وتارة يصيب فيحلب فى الاناء يضرب لمن يتكلم فيخطى مرة ويصيب مرة
اخرى يقال شخب اللبن اذا خرج من موضعه ممتدا والمصدر الشخب بالفتح
والشخب بالضم الاسم والمثل الثانى يضرب فى الرضا بالحاضر وترك الغايب
الرباط ما يشد به الدابة يقال قطع الظبى رباطه اى جاالته يقال للعابد
ان ذهب غير فلم يعلق فى الحبالة فاقتصر على ما علق فيها او معنى عطف
على قوله تقديرا كما فى كم الخبرية نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال
فهذا الوصف انما يقدر لكثير وهو معنى كم لان الوصف يقدر مع لفظ كم
كما يقدر مع شخب فلذلك جعله قسما آخر او بكونه فاعلا معنى قدم للتخصيص
نحو تكل اذا مها ولدا بهذا عطف على قوله بالوصف اى ذلك التخصيص
اما بالوصف او لكونه فى المعنى فاعلا وانما قدم على الفعل الذى وقع خبرا له
لارادة التخصيص كما فى المثل ريمت الناقة الثاوى ولدها ريما نا احبته
واصل المثل ان بهيسا الشاعر بثعامة رجع الى امه بعد اخوته الذين
قتلوا وكان سابع سبعة اخوة فاغار عليهم ناس من اتحم بينهم وبينهم
حرب وسلم فى ابلهم فقتلوا منهم ستة وبقى بهيس يحمى وكان اصغرهم
فاراد وا قتله ثم قالوا وما تريدون من قتل بهيس احسب عليكم برجل ولا
خير فيه فتركوه وكانت امه قد احبته فقال الناس فى ذلك فانكروا

الشخب دوشيدن شير

عليها

عليها فقالت تكل اذا مها ولدا اى ما اراها ولدا الا تكل اى انما احبته لتكل
اولادها ولما كان المعنى لتكل المبتدا نكرة انه فاعل فى المعنى شرطى الخبران
يكون جملة فعلية ليمكن تقديرها بفعل فاعل فقال ولا يكون الخبر هنا
الا جملة فعلية وقولهم شر اهر ذا ناب يقال اهر اذا حمله على الهرس وذا ناب
السبع يضرب فى ظهور امارات الشر وتخايله ووجه التخصيص فيه
انه فى المعنى فاعلا لانه يفهم من السياق ان المعنى ما اهر ذا ناب الا شر
وقد يذكر لوجه تخصيصه ايضا وجه آخر وهو ان التنوين للتفخيم فهو فى المعنى
كالوصف اى شر عظيم اهر ذا ناب وقيل انه خبر مبتدا محذوف اى هذا
شر وما اكرم زيدا فيمن جعل ما نكرة غير موصولة موصوفة يحتمل الامرين
اى يعنى ان قوله ما اكرم زيدا الاسى والثانى ان يقدر وصف مع المبتدا
اى شئ اكرم زيدا فيكون التخصيص حاصلا ايضا لما يضمنه من الاستفهام
كما فى قولهم ارجل فى الدار ام امراة او مصدرا منتسبا الى الفاعل رفع
لغرض الثبوت نحو سلام عليك قولا او مصدرا عطف على فاعلا اى وذلك
التخصيص اما بالوصف او لكونه فاعلا او لكون المبتدا
مصدرا منتسبا الى الفاعل نحو سلام عليك اذا صله سلمت سلاما عليك
وانما حذف الفعل ورفع المصدر ليكون الجملة اسمية فيحصل به غرض
الثبوت بخلاف الفعلية فانها للحدوث لا للثبوت والدوام وانما قال
منتسبا الى الفاعل ولم يقل مضافا لان المصدر فى المعنى انما تخصص

الاخبار والانشاء

انما تخصص بالنسبة فعله الى الفاعل لا انه مضاف اذ لو فرض مضافا لم تحقق
كونه مصدرا منصوبا عدل الى رفعه لغرض الثبوت بل هو فى الابتداء جملة
اسمية لا معدولة عن الفعلية ولا يكون الا فى الدعاء اى لم يرد هذا النوع
من التخصيص الا فى الدعاء نحو سلام عليك وويل له وكذا ما اشبههما من الادعية
او مصدرا بهمزة الاستفهام يعادلها ام متصلة نحو ارجل فى الدار امراة
او تقديرا كما فى كم الاستفهامية نحو هذا عطف على قوله مصدرا والتقدير
او بكونه اى بكون المبتدا مصدرا بهمزة الاستفهام اما التحقق فظاهر
اذ ذكر الهمزة ومعادلها وهى ام المتصلة واما التقدير فكما فى كم الاستفهامية
فانك اذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين غلاما اشريت
ام ثلثين ونحوه فهو فى التقدير بمعنى الهمزة وام او نكرة يتناول كل
واحد واحد على سبيل الاستغراق نحو تمرة خير من جرادة وما احد خير
منك وشر مرغوب اليه فصيل ربان وكل شاة برجلها معلقة فان
المعنى كل تمرة خير من جرادة وكذا ما احد خير منك فانه نكرة فى سياق
النفى فيعم فى جميع افراده فهو بمنزلة العام وكذا المثل وهو شر مرغوب اليه
ولعل تقدير العموم فيه ان معناه شر الاشياء المرغوب اليها فصيل ربان
فالاشياء فيها عموم وشر مضاف اليها فالتقدير شر كل مرغوب اليه الا تكسى
العموم من المضاف اليه واصل المثل ان الناقة لا تكاد تؤذى الا على ولد
او على بو وهو جلد جوار حشى ثم تعطف عليه الناقة اذا مات ولدها
فاذا كان الفصيل ربان لم يمرها فبقى اربابها من غير لبن يضرب للغنى
اللقاء اليه محتاج وكذا كل شاة برجلها معلقة واول من قال ذلك قيس
ابن سلمة وكان ولى امر البيت بعد جزهم وكان يزعم انه يناجى الله تعالى

بوآنکه سالک بمرد بوست
اورا بركاه كشد

وكان

وكان ينطق بكثير من الخير وكان علماء العرب يزعمون انه صديق من
الصديقين فلما حضرته الوفاة جمع قبيلة اياد فقال لهم اسمعوا وعوا
الكلام كلمتان الامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن غوى فارفضوه
وكل شاة برجلها معلقة فارسلها مثلا وجه التخصيص بالمعنى المذكور فيه
ظاهر او معتمدا عليه الظرف خبرا له فى نحو فى الدار رجل فانه هذا ايضا عطف
على قوله نكرة والتقدير او يكون المبتدا معتمدا عليه الظرف خبرا مقدما يعنى يكون
تقديم الظرف بمنزلة الخبر به للمبتدا نحو فى الدار رجل فانه اشبه الفاعل
بتقديم الحكم عليه فجاز ان يكون نكرة كالفاعل قال سيبويه وقد يكون المبتدا
نكرة على غير هذا نحو امت فى الحجر لا فيك وهو شاذ يعنى قد يكون المبتدا
نكرة على غير باب شر اهر ذا ناب وسلام عليك لانه ليس بمعنى الفاعل
وليس بمعنى الدعاء بل لمعنى مدحه بانه لا اعوجاج فيه وهو شاذ على ما
قال هكذا ذكره وقرره فى الحواشى ايضا وفيه نظر لانه ذكر صاحب التسهيل
فيما انه دعاء بالبقاء له بعد هلاك الحجر قال الامث ان تغلظ مكان و
يدق مكان يقال امتلا استقام فيه امت اى لا تثنى فيه وقيل الامت
اللبن والضعف من سرت سيرا الامت فيه اى لا ضعف فيه فعلى
هو بمعنى الدعاء كسلام عليك وغيره وحق الخبر ان يكون نكرة لان الاخبار
بما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد وقد يجيء معرفتين معا اذا كان
الكلام مفيدا نحو انت انت يعنى انما يكون الخبر معرفة اذا كان الكلام
مفيدا نحو انت انت لان انت الثانى بمنزلة الوصف كانه قال انت
الفاضل الكريم ونحو ذلك فاذا لم يكن مفيدا لم يجز نحو زيد زيد اذا لم يرد
بالثانى غير الذات كما فى الاول فان قلت اهذا ومحمد بينا بهذه المثابة

فانه لا يفيد ظاهرا والجواب انه مستعمل للرد على الالهية والنبوة والغرض
تعويض المخاطب انه غير معتقد اى انا اعتقد مما هذا خلاف المخاطب والخبر
يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدا نحو زيد اخوك ومتضمنا له اى لضميره
فى زيد منطق بدليل ابرازه فى نحو زيد الخبر كله هو بهذا اشارة الى الخلاف
بين الكوفيين والبصريين فان الكوفيين يقولون الخبر لا ح عن ضمير
ويقدرون الجامد المشتق فزيد غلامك بمعنى مملوك فزيد اخوك بمعنى
مواخيك وهند امك بمعنى والدتك ويستدلون عليه بانى ذات الخبر
لا يكون عين ذات المبتدا وعند البصريين لا حتياج الى هذا التكلف
لان طاهره غير مشتق ومعنى حمل الخبر على المبتدا انهما يصدقان على
ذات واحدة لا ان عين هذه الذات عين تلك الذات كما هو محقق فى الميزان
فى تحقيق الحمل والوضع واستدل فى الكتاب على كون الخبر متضمنا للضمير
بابرازه فى زيد الخبر اكله هو يعنى انما ابرز لان الاكل جرى على غير هو
من هو له وهو الخبر فيجب ابراز الضمير وانما ابرز ما كان مستترا
فيه فدل على ان الخبر كان متضمنا للضمير ويمكن ان يقال الخبر اذا كان
مشتقا كان معنى الفعل فلا بد ان يكون له فاعل فاذا لم يكن ظاهرا كان
مضمرا لامتناع الحذف ويكون اى الخبر احدى جمل الاربع نحو زيد قام
غلامه فى الفعلية او زيد قام رجل نحدث مع عمر فى داره هذا ايضا
فعلية لكن الضمير العايد الى المبتدا ليس فى نفس الفعل ولا الفاعل
بل فى متعلق صفة الفاعل يعنى يشترط ان يكون فى الجملة ضمير يرجع
الى المبتدا اما فى نفس الجملة كالمثال الاول او فى متعلق الجملة كالمثال
الثانى وزيد ابوه قايم بهذا مثال كون الخبر جملة اسمية على ضمير فى نفس

الجملة او زيد غلامه جارية زوجها ابنة امرأته دارها ستفقها خشبه
ساح خشبه مبتدا وتاسع وهو وخبره اى ساح خبر عن الثامن اى
عن المبتدا الثامن وهو ستفقها وهكذا الى الاول اى فى كل جملة ضمير
راجع الى مبتدائها فحاصل المعنى زيد خشب ستفق دارا مرأة ابن زوج
جارته غلامه ساح وزيد عندك او القتال يوم الجمعة هذا فى الظرفية مكانا
كعندك او زمانا كيوم الجمعة ومنه اى ومما وقع ظرفا بشر من الكرام الا ان
التقدير حصل بعين انما كان الظرف مقدرا الجملة بتقدير الفعل فيه
وهو حصل وانما ميز بشر من الكرام عما قبله لانه ليس بظرف حقيقة
اذ ليس بظرف زمان ولا مكان وانما هو جار ومجرور تحتاج الى تعلق
من فعل ونحوه فهو مشبه بالظرف فى الاحتياج الى تقدير متعلق من فعل
ونحوه ولما اختزل اى انقطع ذلك الفعل وحذف لفظا سد بالظرف
مسده واحتوى هو على الضمير الذى كان مستكنا فيه اى فى ذلك الفعل
المختزل ومعنى الاختزال ان الفعل حذف وصار منسيا فالظرف هو
المحمل للضمير واختلف فيه فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر وقال بعضهم
هو الظرف السادمسده واختار المصنف فى المفتاح ان الصواب ان الخبر
هو الفعل المحذوف مع الظرف اذ ليس المقصود الاخبار عن زيد بثبات الوجود
لانه معلوم بل بالظرف وحده بدون الاعتبار المقدر اذ لا معنى لقولك زيد
فى الدار ان لم يقدر معه شئ آخر فالخبر بهما معا ولفظ الكتاب كانه شير
الى غير الذى اختاره فى المفتاح والله اعلم واستدل ابو على على ان الفعل
منسى والظرف هو المحتمل للضمير بامتناع قايما زيدا فى الدار وتقديره
ان الفعل لو لم يكن منسيا بل مقدرا لم يمتنع تقديم الحال عليه فامتناعه يدل

ينبغى ان يظن به المفتاح
المنعود الذى يشتمل على المعانى
والبيان لابن تصنيف ابى يعقوب
يوسف السكاكى لا المصنف
بل هو الاستاذ
الامام تاج الدين محدث محمد
بن احمد بن سيف المستراباذى
كما صرح به شراحه
سيد محمد عوض

على ان العامل هو الظرف السادمسد الفعل والعامل المعنوى فيمتنع تقديم
الحال عليه واستدل ايضا بانه لو كان الفعل مقدرا لا منسيا كان زيد فى
قولنا فى الدار زيد يرتفع بالفاعلية لانا لا نبتدا لان التقدير حينئذ استقر
فى الدار زيد ولا يمكن ان يقدر مبتدا لان الخبر فعل وهو يمتنع تقديم مثل
هذا الخبر على المبتدا باسم نحو زيد قام ومنهم من يقدر اسم الفاعل ويعده مفردا
بهذا اشارة الى الوجه الآخر وهو ان الظرف مقدرا باسم الفاعل والخبر
مفرد لا جملة وجواز الوصل به اى بالظرف يعنى جواز ايقاع الظرف صلة
للموصول فى نحو ما عندكم ينفد مما يعضد الاول وهو كونه مقدرا بالفعل
اذ لو كان مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا فلم يجز جعله صلة لما الموصولة
وظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة
ولا طلوع الشمس يوم الخميس لعدم الفايدة لان طلوع الشمس من الافق
حاصل على الاستمرار للمختص بيوم دون يوم وليس المراد ظهور شعاعها لانه
قد يكون فى يوم وقد لا يكون فى يوم بواسطة منع السحاب ونحوه فظهور
الشعاع حدث غير مستمر واما نفس الطلوع فهو حدث مستمر واما قولهم
الهلال الليلة فانما ساغ من حيث تجدد التوقع حادثا بهذا ايراد وجواب
فلا يراد ان الهلال غير حدث وقد اوقع ظرف الزمان خبرا له واجاب
بان الهلال ليس المراد به جرمه بل تجدده وظهوره وبهذا حدث فجاز ان يخبر
عنه بالزمان اى تجدد الهلال ومروره حصل فى الليلة واما خبر يوم الجمعة
او السبت فعلى تاويل التجمع والتسبت مصدرين بهذا ايراد آخر وهو
ان اليوم ظرف زمان وقع خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة والسبت
فاجاب بان الجمعة ما قوله بالمصدر وهو التجمع اى الاجتماع للجمعة والسبت

ماول بانه مصدر بمعنى القطع والسكون فهما مصدران اخبر عنهما بالزمان
ولهذا اى ولامكان هذا التاويل لا يجوز فى سايرالايام فلا يقال اليوم ثلاثا
لانه لا يمكن تقدير الثلاثاء مصدرا فيكون الزمان خبرا عن الزمان وهو
ممتنع واما اليوم يومك فعلى تاويل غلبتك وسلطانك يعنى ان اليوم الواقع
مبتدا ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن الغلبة والسلطان
فيصح الاخبار عنها بالزمان اى غلبتك حاصلة فى هذا اليوم ولا امتناع
فيه ونحو بكر ان تعط نشكر من هذا القبيل لكون الجملة شرطية وقد فرغ
من ذكر الجمل الاربع الواقعة اخبارا للمبتدا وقد يكون مجموع الشرط
والجزاء خبرا من غير ان يكون معهما حرف الشرط ولا بد من ان يكون
المبتدا اسما من اسماء الشرطية او مضافا اليه نحو من ما تنى اكرمه وغلام
من ما تنى اكرمه يعنى ان نحو من ما تنى اكرمه كلام تام من مبتدا وخبر
والخبر جملة شرطية والشرطية هى من مع ما فى حيزه فيكون ما جعلنا مبتدا
داخلا فى الخبر التى هى الجملة الشرطية فذكر بهذا الدفع هذا التوهم وبيانه انه
فى قولنا زيدان ناتنى اكرمه وبكر وخالد وغيرهما من زيد مبتدا الاولى تاتى
اكرمه خبره فهذه الجملة الشرطية مضمنة فى قولهم من ما تنى اكرمه فمن مبتدا
للدلالة على الذات ودال على الجزاء لاشتماله على الشرط فهو عند التفكيك
يرجع الى مبتدا وخبره جملة شرطية وبعضهم على ان الخبر هنا الجزاء وحده
والشرط من صلة المبتدا فيكون المبتدا فولك من ما تنى والخبر اكرمه فان
قلت كان حق الخبران يرتفع وهو محروم هنا قلت لا نسلم انه لو كان خبرا
لكان مرفوعا لان ذلك اذا لم يكن المبتدا متضمنا لمعنى الشرط وهذا
مثل قولهم الذى ياتينى فله درهم اذ خبر المبتدا لا يدخله الفاء لا يقال

زيد فعالم وانما جاز دخول الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فكما جاز ان يدخل
الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط جاز ان يجزم الخبر ايضا لتضمن المبتدا
معنى الشرط بان فان قلت الذى يأتينى فله درهم كان ينبغى ان يجوز
جزم خبره ايضا لتضمن المبتدا معنى الشرط قلت الفرق ان من موضوع
للشرطية والذى ليس موضوعا للشرطية بل قد تضمن الشرط وقد لا
يتضمن فجاز الجزم مع من دون الذى وجواز ما يكن فانى اقتل مما بعض
الاول وهو ان الخبر ليس الجزاء وحده اذ لو كان الخبر هو الجزاء لكان فيه
ضمير راجع الى المبتدا وهو خال عنه فدل على ان الجزاء وحده ليس خبرا
ويمكن ان يقال تقديره فانى ايتك فيه بمعنى اى حال يكن فيه فانى آتيك
اى فيه ولا بد فى الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع الى المبتدا ليحصل
الارتباط بين الخبر والمبتدا ولا يكون الخبر اجنبيا عن المبتدا الا
اذا كان ضمير الشان نحو قل هو الله احد فان هو مبتدا اى الشان والله
احد جملة واقعة خبرا له وليس فيه ضمير يرجع الى الشان والتحقيق فيه
ان الجملة هنا بمعنى مفرد وهو القصة والشان كما قلت الشان هو هذين
القصة وهذه الجملة والخبر والمبتدا يكونان هو هو فى هذه الصورة او كانت
اى الجملة الواقعة خبرا مشتملة على جنس يندرج فيه هو اى المبتدا
نحو زيد نعم الرجل هذا الكلام يوهم ان الرجل شامل لزيد وغيره فيكون
الممدوح سوا الاسم الشامل وليس كذلك بل الجواب انا قيم المظهر مقام
المضمر كقوله لا ارى الموت يسبق الموت شئ نغص الموت ذا الغنى
والفقير او نحوا ما القتال فلا قتال لديكم هذا عطف على قوله نحو زيد
نعم الرجل يعنى الخبر وهو قوله فلا قتال مشتمل على ما يندرج فيه المبتدا

لانه

لانه نكرة وقع فى سياق النفى فيعم فيندرج تحته المبتدا نقل المبرد
فى المقتضب هذا البيت على انه حذف الفاء لضرورة الشعر والبيت
اما القتال لا قتال لديكم ولكن شبرا فى عراض المواكب اى ذكر كل للقتال
والبيت فى الكتاب مذكور مع الفاء فى النسخ ولعله تمييه غير ما نقله المبرد
فى المقتضب او يكون الفاء سهوا من الناسخ ومن ثمة اى ومن اجل
انه لا بد فى الواقعة خبرا من ضمير يرجع اليه لم يجز على زيد كان ذا مال
اذ لا ضمير فى الخبر يرجع الى المبتدا وهو على لان الضمير فى كان
يتعين عوده الى زيد وقد تحذف العايد اذا كان معلوما كما حذف الجملة
راسا فى قوله تعالى واللاى لم يحضن اى عدتهن ثلثة اشهر لدلالة
ما قبله عليه وهو قوله واللاى يئسن من المحيض فعدتهن ثلثة اشهر
لدلالة ما قبله عليه وهو قوله واللاى يئسن وذلك اى الحذف المعلوم
نحو الكر بستين اى الكر منه لان الضمير فى الظرف راجع الى الكر ومنه
ينتصب على الحال من الضمير الذى فى الظرف والعامل فيه هو الظرف
وانما جاز تقديمه على الظرف فهو للعامل المعنوى لكون الحال ايضا
ظرفا وقد يتسع فى الظروف بما لا يتسع فى غيرها ولذلك جاز كل يوم
لك ثوب وان يكون محتملا للصدق والكذب عطف على قوله ان يكون نكرة
ونحو زيد اضربه متأول بتأويلين احدهما ان يضمر القول اى زيد مقول
فى حقه اضربه والثانى ان المعنى زيد مامور بضربه واذا كان المبتدا
ضمير الشان او القصة فالخبر لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر للشان والقصة
التى هى جملة ومفسر الجملة جملة ويتعدد الخبر لفظا نحو هذا حلو حامض يعنى
ان الخبر قد يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد ضارب كاتب وقد يتعدد لفظا لا

لمعنى نحو هذا حلو حامض لان الخبر وان تعدد لفظا فهو متحد معنى لانهما
بمنزلة مر وقد يرد على هذا المثال ان كل واحد من الخبرين اما ان يكون
فيه ضمير او لا يكون فى واحد منهما ضمير او يكون فى احدهما دون الاخر فان
لم يكن فى واحد منهما ضمير لم يستقم لان الخبر مشتق فلا بد له من ضميره
وان كان فى احدهما دون الآخر فيفسد للتحكم وان كان فى كل واحد منهما
ضمير فيلزم منه التناقض وهو ان هذا الرمان حلو باسره وحامض باسره
وهو فاسد وجوابه انا نختار ان كل واحد منهما ضمير قوله يلزم منه التناقض
قلنا لا نسلم اذ معناه ان له الحلاوة وله الحموضة وهو جامع بين الطعمين
لا ان كل جزء منه حلو وكل جزء منه حامض بل هذا الشئ له الحلاوة فى
الجملة وله الحموضة فى الجملة فقد يضمر كل واحد ضميرا باعتبار هذا المعنى
وتضمنا ايضا ضميرا اخر باعتبار تقدير بيمر ولا مساغ لدخول
الفاء فيه اى فى خبر المبتدا لان الفاء اما للعطف او للجزاء وهو بمعزل
للعطف لانه ليس الغرض اشتراك الخبر فى حكم المبتدا واما الجزائية فظاهر
الا اذا تصدر المبتدا بما او تضمن معنى الشرط وذلك اما اسم موصول
بفعل وظرف او نكرة موصوفة باحدهما او معرفة موصوفه بموصول به
اى باحدهما او اسم من الاسماء الشرطية والجزاء مما لا يتطرف اليه الجزم
نحو اما زيد فمنطلق او الذى او كل رجل او الرجل الذى يأتينى او فى
الدار فله درهم وسن ما يأتنى فله كذا ذكرا او مثله على الترتيب وانما افرد
تصدر المبتدا بما عن تضمن المبتدا معنى الشرط لان فى صورة اما
ما ليس نفس المبتدا متضمنا للشرط بل لما سواه المتضمن فلذلك فسره
سيبويه بقوله مهما يكن من شئ وانما دخل الفاء فى الخبر فى اما زيد فمنطلق

لان حرف العطف اذا دخل
بين المفردين يجعلان الثانى شريك
الاول فى اعرابه فلا يكون
الثانى خبرا بل مبتدا
كرمه

وكل رجل عنده حزم سعيد والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما قال الشاعر
ما الذى الحازم اللبيب معادا فصون
وما قد سمع وما بكم من نعمة فمن الله
وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم
ومثل رجل عنده حزم سعيد وعبد
لكرم فما تصنع ونفس سعى فى غاياتها
فان خيبة

لمعنى

حين قالوا ما تريدون من قبل هذا الحسب عليكم برجل ثم انه أخبر ان اناسا من اتجع في غار يشربون فيه فان طلق فقاله اي خنفس فقال له هل لك في غار فيه طيار لعلنا نصيب منها وفي رواية هل لك في غنيمة بارده فانطلق يمشي بقاله حتى اقامه على فم الغار ثم دفع الخنفس في الغار فقال ضربا اباخنفس فقال بعضهم ان اباخنفس يطل فقال ابو خنفس مكره اخوك لا بطل تريد انه محمول عليه لان في طبعه نجاعة يضرب لمن حمل على ما ليس من شانه فاخوك مبتدا ومكره خبره المقدم ويلزم اي تقديم الخبر على المبتدا اذا كان اي الخبر مفردا متضمنا للاستفهام وظرفا متضمنا له محتويا على ضمير المبتدا نحو كيف كان ابن عمرو ومتى القتال مثالان لكون الظرف متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير المبتدا قوله محتويا على ضمير المبتدا احتراز عن نحو زيد ابن غلامه فلان فليجب تقديم الظرف ههنا وان تضمن الاستفهام لانه غير محتو على ضمير المبتدا لان غلامه اما فاعل ابن فليس ابن محتويا على ضمير المبتدا وهو زيد وان جوزان يكون غلامه مبتدا وابن خبره المقدم ففي ابن ضمير مرجع الى غلام لا الى المبتدا الاول وهو زيد في المثال فالظرف ليس محتويا على ضمير المبتدا على التقديرين وبهذه العبارة خير من قولهم انما يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا متضمنا للاستفهام فان ابن زيد قد لا نسلم انه مفرد بل ظرف على المذهب الصحيح مقدر بجملة قد ذكره المصنف قيد قوله محتويا على ضمير المبتدا نحو خرج زيد ابن غلامه من غير تعرض لكون الظرف مفردا او جملة فان الظرف فيه ليس محتويا على ضمير المبتدا الاول سواء كان مقدرا بمفرد او بجملة على ما خصصناه في قوله او ظرفا عطف على قوله مفردا اذا كان اسما مفردا متضمنا للاستفهام

في من يا تيني اكرمه هو الجزاء او مجموع الشرط والجزاء فان كان الخبر المجموع فقد دخل الفاء في اول الجزاء وهو الخبر الاخير من الخبر وان كان الخبر هو الجزاء فقط فقد دخل الفاء في اول الخبر وليت ولعل مانعان ان اذا دخلت ولعل على ما يتضمن الشرط نحو ليت انا ولعل الذي يا تيني فلا يدخل الفاء في خبرهما باتفاق لان الخبر هو الجزء ثم وليت ولعل مانعان فان الجزم وان عند سيبويه اي وهو مانع من دخل الفاء في خبره قياسا لان لفظ ان لا يدخل على الشرط وكان القياس ان لا يدخل ما يتضمن الشرط ايضا لكن الاستعمال وارد بخلافه نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقد يمنع الوجه القياسي ايضا فان ان انما لم يدخل الشرط الصريح لان للشرط الصريح صدر الكلام وان ايضا له صدر الكلام بخلاف ما يتضمن معنى الشرط فانا لا نسلم ان له صدر الكلام فلذلك جاز ان الذي يا تيني فله درهم وجوز تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا للاهتمام بذكر من يجيء انا او سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك لان الهمزة في الاصل للسوال عن المستويين وههنا خرج عن معنى الاستفهام والسوال فبقي اصل الاستواء والفعلان مقدران بمصدرين ومعمولا فعلان على الابتداء وسواء خبر مقدم ومررت برجل سواء هو والعدم اذا رفع سواء يعني اذا جيء سواء صفة لرجل بمعنى مستو فيكون سواء تاكيد للمستكن في سواء وانما اكد ليصح العطف عليه بقوله والعدم اي برجل يستوي هو والعدم فلا يكون مجتثا اما اذا رفع سواء فهو خبر مقدم وفي المثال مكره اخوك لا بطل هذا من الكلام اي خنفس خال بنيهس الملقب بنعام المذكور في تكلأ زاهما ولدا وذلك انه لما قتل ناس من اتجع اخوته الستة وتركوه

ليلا يبطل صدريته او كانا معرفتين اي وامتنع تقديم الخبر ايضا اذا كان المبتدا والخبر معرفتين ولا قرينة نحو زيد المنطلق ليلا يلتبس المبتدا بالخبر لكون كل واحد منهما صالحا لكونه مبتدا وخبرا خلاف قولهم بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الا بعدفان المبتدا والخبر معرفتان وتقدم الخبر فيه لوجود القرينة من حيث المعنى اذ المعنى ان بني ابنائنا منزل منزلة بنينا لا ان بنينا منزل منزلة بني ابنائنا او متساوين اي او كان المبتدا والخبر متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما وان كانا نكرتين لكنهما مخصصتان بجاء فيه اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخبر فعلا والمبتدا يصلح فاعلا له لو تاخر او تاكيدا لفاعله كما في زيد قام فان المبتدا لو تاخر كان فاعلا فيلتبس المبتدا بالفاعل وانما قلت خطا بهذا مثال لما لو تاخر كان تاكيدا لا فاعلا خلاف زيد قام ابوه واكلوني البراغيث فيمن يجعله مبتدا اما زيد قام ابوه فالخبر فعل لكن المبتدا لو تاخر لم يصلح لكونه فاعلا ولا تاكيدا فلذلك جاز تقديم الخبر وان يقال قام ابوه زيد وانما قال فيمن يجعله مبتدا احترازا ممن يجعله فاعلا ويجعل الواو علامة الجمع لا ضميرا على ما قيل ومن زعم بان الحكم في قول الضب في بيته يوتى الحكم مبتدا تقدمه فقد سهى لان هذا المبتدا يصلح فاعلا ليوتى وقد ذكرنا ان الخبر اذا كان فعلا والمبتدا يصلح فاعلا له لو تاخر وجب تقديم الخبر نحو مثل قام زيد فانه لا يجوز ان يقال ان زيدا مبتدا، تقدم خبره للالتباس المذكور فالسهو ظاهر واصل المثل على ما زعمت العرب عن السن البهايم قالوا ان الارنب التقطت ثمرة فاختلسها الثعلب فكلما فانطلقتا يختصمان الى الضب فقالت

نحو كيف فانه اسم مفرد متضمن للاستفهام وليس بظرف او ظرفا الى آخره اما قيد المفرد في الاول ليخرج نحو زيد من ابوه فان الخبر وان تضمن معنى الاستفهام فليس مفردا فلا يلزم تقديم الخبر فيه لان له صدر جملة او كان اي المقدم الخبر مصحح نحو في الدار رجل فان المبتدا نكرة ومصحح كون الخبر مقدما عليه وبذلك اشبه الخبر الفاعل فلو اخر الخبر يطل الشبه بالفاعل فلا يصح كونه مبتدا او اتصل بالمبتدا ضمير المتعلقة اي المتعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فان الضمير المتصل بالمبتدا يرجع الى المبتدا التمرة ولو قلنا مثلها زبدا على التمرة وهو متعلق للخبر لان الخبر هو مجموع قولك على التمرة ومنه المثل في بطن زنمان زاده زنمان بفتح الزاء وبضمها على الروايتين اسم كلب وذلك ان رجلا خرج زورا فقسم ما عطي زنمان نصيبه ثم رجع الى زنمان لياخذ ايضا مع الناس فقال صاحب الجزور في بطن زنمان زاده يضرب للرجل يطلب الشيء وقد اخذ مرة فالضمير في زاده يرجع الى زنمان وهو متعلق الخبر اذا الخبر هو المجموع قوله في بطن زنمان فلو اخذ الخبر لرجع الضمير الى ما يتاخر عنه لفظا وحكما او عن ان يراد عطف على مفردا اي يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا او كان الخبر عن ان نحو زيد حق ان زيدا قايم وانما وجب التقديم الخبر لانه لو لم يقدم لالتبس ان التي للتحقيق بان التي بمعنى لعل اما اذا قدم فلا يكون بمعنى لعل لان لعل صدر الكلام وامتنع اي تقديم الخبر اذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالشرط والتي للتحقيق نحو من جاءك فاكرمه فانه اذا كان الخبر فلا تتقدم على المبتدا لئلا يبطل صدرية ما والاسم بعدها ميتدا نحو من زيد وضمير الشان نحو هو زيد قايم وما التعجبية نحو ما احسن زيدا وكم الخبرية نحو كم غلام اشتريت فان في هذه الصور يمتنع تقديم الخبر على المبتدا

الارنب يا ابا الجسل فقال سميعا دعوت قالت اتيناك لنختصم اليك
قال عاد لا حكمتها قالت فاخرج الينا قال فى بيته يوتى الحكم قالت اذ
وجدت تمرة قال حلوة وكليها قالت فاختسلها الثعلب قال للنفس يعنى
الخبر قالت فلطمتنى قال لحقك اخذت قالت فلطمنى قال حزا نتصر
قالت فاقض بيننا قال حدثت امراته حدثين فان ابت فاربعة
فذهب اقوالها كلها اشالا والحذف المبتدا عند الدلالة نحو قوله اذا قال
الخميس نعم واوله للابعد الله التلبيب والغارات اى يزا نعم وفى المثل احدى
حظيات لقمان اى يزه احدى حظيات لقمان الحظية تصغير الحظة
بفتح الحاء وهو السهم الصغير وقيل هى التى لا نصل لها وكان بين لقمان
بن عاد وبين رجلين من عاد قتال احدهما عمرو والآخر كعب فقال لهما
رثد ابل وكان لقمان رب غنم فاعجبت لقمان الابل فاباها ان يبيعها
منه وكان يلتمس ان يغفلان عن ابلهما ولما راها لا يغفلان منها ولم
يجد فيها مطمعا لقيهما ومعهما جفير من نبل كثير فقال ما تصنعان بها
انما هى خطب فوالله ما آخذ منى غير سهمين فنبذا اليها غير سهمين فعمد
لقمان الى النبل فحواها وكانت لهما يتمرا يستظلان بها فاخذ فيها غشا
رجاء ان يصيب منها غرة فلما وردت الابل تجرد من الرجلين واحد
وهو المسمى بعمرو واكب الى البئر ليستقى فرماه لقمان فوقه بسهم فى ظهره
فقال حس احدى حظيات لقمان اى يزه احدى حظيات لقمان
يضرب لمن عرف بالشر فاذا جاءت هنة من خمس افعاله فقيل احدى
حظيات لقمان اى انه فعله من فعلاته وخبر قليل وفصحت نفسى
اى يزا الفعل خبر قليل ويروى نفع قليل واول من قالته فاقوة امراة

اى قول المرتمل حسد عدا لقانى المكسور لا بعد الله التلبيب والغارات التلبيب التجزم والتقشر والخمس الخمس لانهم خمس فرق المكدمة والقلب المهمة واليسيرة فارادخل انا مه

اكب ورد واندا خت
كسى بار كه
وردى رسد
وحس كه
وحس بوى يا
كوينده دوبع ازوى
جدا شود

منزة

منزة الاسدى وقد غاب عنها زوجها فهويت بعد الحاكان يرعى ماشيتها
فلما حنت اقبلت على نفسها فقالت يا نفس لا تخبرى فاشرة فانها تفضح الحرة
وتحدث العرة ثم اعرضت عنه حينا ثم همت به ثم قالت يا نفس مونة
مرتخبة خير من الفضيحة وركوب القبيحة واياك والعار وليبل الشناد
وسوء الشعار ولوم الدثار ثم همت به ثم قالت ان كانت مرة واحدة
فقد تصطلح الفاسدة ويكرم العابد ثم جرت على امرها وقد اقبل زوجها
وكان غائبا فنعب غراب فاخبر ان امرته لم يفرغ فظ ولا يخبر الا تلك
الليلة فركب فرسه وسار مسرعا فانتهى اليها وقد قام عنها العبد وقد
ندمت ومى تقول خير قليل وفضحت نفسى سمعها مرة فدخل عليها وهو
برعد لما به من الغيظ فقالت له ما يرعدك فقال مرة ليعلم انه قد علم
خير قليل فشهقت شهقة فماتت ثم قام الى العبد فقتله ويلزم ذلك
اى حذف المبتدا فى نحو زيدا الخبز اكله بنصب الخبز اى زيدا كل الخبز
هو اكله اذ لا بد من اضمار ناصب للخبز لكون الذى بعده مشتغلا عنه
بضميره وانما لزم اضمار المبتدا اذ لو لم يضمر فرفع اكله اما بالاصالة
او بالتبعية لا الجوز ان يكون بالاصالة اذ لا يصح ان يكون خبرا والا لم يكن
للخبز ناصب ولا جاز ان يرفع بالتبعية اذ لا يصح ان يكون احد التوابع
فان قلت يجوز ان يكون تاكيدا لاكله المقدر قلت لا يجوز لوجهين احد
هما ان الموكد لا يحذف والثانى لو كان تاكيدا لجاز ان يكتفى باحدهما لا
بعينه لكن لا يصح ان يكتفى بالثانى اذ لا يكون للخبز خاصة بزا غاية
تقريره والمصنف قال فى التعليق ولزم حذفه لئلا يتوهم انه جملة اخرى
مستانفة وفيه نظر وحذف الخبر نحو قوله اللت ام ام سالم وقبله ابا طبيه

اى تول ذو الرمة انا طبية الوعساء بين جلاجل
من البقاء انت ام ام سالم اسم محبوبه وبعد ح
انت طبيه ام ام سالم تقول كان ام سالم سواد حلقتها
وحس صدة طبيه عمت تعر للناظر الاعتبار بينها

الوعساء بين جلاجل وبين النقاء تقديره انت طبية ام ام سالم فحذف
الخبر وفى المثل كلاهما وتمرا فيمن روى يعنى يروى كليهما اى اطعمك
كليهما واريدك تمرا ومن روى كلاهما بالرفع فالتقدير لك كلاهما وازدك
تمرا فحذف الخبر واول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدى ودفع
اليه قدحا ضربه العطش والكعب وعمرو قاعد وبين يديه زبد وتمر فقال
عمرو تاملك فدنا منه الرجل فقال اطعمنى من يزا الزبد والمالك فقال
عمرو نعم كلاهما وتمرا فاطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روى فذهبت
كلمته مثلا وخرجت فاذا السبع اى فاذا السبع واقف واذا فحذف الخبر
يزا عند من لا يجعل اذا ظرفا مكانيا واقعا خبرا له وقد ذكرناه فيما قبل
وجب ذلك اى حذف الخبر فيما التزم فى موضعه اى فى موضع الخبر
غيره نحو لولا زيد لكان كذا فى احد المذهبين اى لولا زيد موجود فحذف
لدلالة لولا عليه لان معناه امتناع الشئ لوجود غيره والمذهب الثانى
هو المذهب الكوفيين وهو ان زيدا فاعل فعل محذوف اى لو حصل
زيد وتوهموا ان لو مهنا على معنا ما من اقتضاء الفعل ولا للنفى نحو
لو لم يمنع زيد وضعف بامتناع لولا احد ولا زيد ولا عمرو واذ لو كان
لاحد اصلها من افادة الجحود لم يمتنع يزا وضربى زيدا قايما يزا امثال
لما حذف فيه الخبر لزوما لانه التزم فى موضعه غيره والتقدير ضربى
زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف قايما كما حذف متعلقات الظروف
ثم حذف كان لانه لحذف كثيرا فى الكلام ثم حذف الظرف اذ لم يبق ما يضاف
اليه وبيانه ان قايما منصوب على الحال اذ المعنى ان كل ضرب منى
انما هو واقع فى حال القيام والحال لا بد له من ذى الحال ومن العامل ولا

والجوز ان يكون ذو الحال هو الضمير للمتكلم او زيدا لانه من تتمة المبتدا
فلا يكون واقعا موضع الخبر والجوز ان يكون العامل فى الحال هو المصدر
المذكور لما ذكرنا فالحاصل انه لا بد من تقدير ذى الحال وعامل اذ لو لم تقدر
وكان ذو الحال والعامل مما المذكورين لفظا لكان من تتمة المبتدا
والجوز ان يكون من تتمة المبتدا لوجهين احدهما انه لا يكون فى
موضع الخبر شئ يقوم مقامه والثانى ان معناه ان ضربى الواقع
على زيد فى حال كونى قايما او كونه قايما حاصل فلا يلزم منه انحصار الضرب
فى حال القيام بل المعنى ان الضرب فى حال القيام واقع لا ان كل ضرب
هو منحصر فى حال القيام مع ان يزا المعنى هو المفهوم من هذا
الكلام بحسب الاستعمال فاذا لم يجز ان يكون من تتمة المبتدا وجب
تقدير عامل وذى حال وهو كان وهو المستكن فيه فيكون التقدير ضربى
زيدا كان قايما وهو لا يستقيم مجردة لانه لا ضمير فيه يرجع الى المبتدا
وهو مثل على زيد كان ذا مال فقدر ظرف وهو اذا ثم نعود السابل و
يقول يزا الظرف متعلق بضربى او بشئ اخر منه فان تعلق بضربى
كان من تتمة المبتدا ايضا فقد وقعنا فيما فررنا منه فلا يكون اذا متعلقا
بالمبتدا فلا بد من ان يتعلق بحاصل مقدر فالتقدير ضربى زيدا حاصل
اذا كان قايما فصح ان قايما من تتمة الخبر وهو الخبر والتزم فى موضعه
فوجب حذف الخبر لذلك لانه وقع موقعه غيره وسد مسده وانما اضمر
كان لانه من الافعال العاملة التى لا تحتاج اضمارها الى قرينة معينة
نحو زيد فى الدار اى حاصل وكائن وكان هى التامة لا الناقصة لوجهين
احدهما انه لو كانت ناقصة لكان قايما خبرها كان لا حالا فيفوت معنى

خوز

القيد الحالى المصحح للمعنى الذى ذكرناه والثانى انه لوكان خبر الجاز
تعريفه وان يقال ضربى زيدا القايم لكنه مما التزم نكيره فى الاستعمال
واخطب ما يكون الامير قايما بهذا مثل الاول اى اخطب اكوان الامير حاصل
اذا كان قايما كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز وارخص ما يكون
البر مدان بدرهم او ممدين هذا مثال قمدين مثل قايما نصب على الحال
اى ارخص ما يكون البر كونه مسعرا هذا السعر واما اذا قلت مدان
بدرهم فمدان مبتداء ومصحح منه محذوف وبدرهم هو الخبر والجملة منصوبة
المحل على الحال وليس فيه الواو نحو كلمته فوه الى فيّ فالفرق بين المثالين
ان مدين حال مفرد ومدان بدرهم جملة وقعت حالا فالمقدر حاصل
سواء كانت الحال مفردا او جملة وقد رُوى فى قوله الحرب اول ما يكون فتية
تسعى بزينتها لكل جهول رفع الاسمين ونصبهما واختلفا فيهما الاسمان
هو لفظ اول وفتية الشعر لعوين معد يكرب وما بعد حتى اذا
وبعده حتى اذا اسعرت شب ضرامها
وقدفت وشبت ضرامها عادت عجوزا غير ذات حليل
شمطاء يجزع رأسها وتنكرت مكروهة للشم والتقبيل وفيه اربعة اوجه
الاول ان يكونا مرفوعين فالحرب مبتدأ واول مبتدأ ثان وفتية
خبر مبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول وفى يكون ضمير الحرب
واول مذكر وفتية مونث وهو خبره وانما جوز هذا لان اول مضاف
الى كون الحرب وكون الحرب هو الحرب فكانه قال اول الحرب فقد
اكتسبت التانيث من المضاف اليه كذهبت بعض انامله اى
الحرب اول احوالها التى يكون عليها فتية والثانى ان ينتصب
اول وفتية على ان اول ظرف وفتية خبر يكون وخبر الحرب قوله تسعى

اخطب ما يكون الامير قايما فاخطب مبتدأ وهو نصب الى ما يكون وما يحوز فى مقدر والمصدر المقدر هو اخطب كون الامير اذا كان قايما فالخبر سوى ايما لا يخلو اما ان يجعل المصدر مضمنا للزمان او لا يجعله كذلك فان جعلناه مضمنا للزمان فكون مثل قولهم حسك مقدم الحاج اى زمان مقدم الحاج فيكون المعنى اخطب اوقات الامير اذا كان قايما ولكن ههنا اشكال وهو ان الشئ انما يضاف تعيينه بصيغة افعل الى جنسه واخطب ليس من جنس الوقت حتى تضاف واصله الفعل قد يضاف للزمان مجازا كما قال بهاركم صايم والملك قايم وههنا كانه اوهمت جعل ايام الامام ثم اضاف الصفة اليها فجعله بمعنى الا يكون كلمه اذا ظرفا ههنا لا تكرر لا يمكن ان تقول اخطب اوقات الامير نفع فى زمان كذا فان الوقت لا يكون له وقوع فى الوجود

اى الحرب تسعى فى اول كونها فتية والثالث ان ينتصب اول ويرتفع
فتية على ان الحرب مبتدأ وفتية هو خبره واول ينتصب على الظرف و
الرابع ان يرتفع اول وينتصب فتية واول فى هذا مبتدأ ثان وفتية
حال سدّ مسدّ خبر المبتدأ نحو ضربى زيدا قايما اى اول اكوانها
حاصل اذا كانت هى فتية وهذا الوجه ذكر البيت فانه مثل ضربى زيدا
قايما دون الوجوه الآخر والخبر فى هذه المسايل هو الظرف المضاف
الى ما عمل فى الحال المحذوف فالظرف المضاف هو اذا والمضاف اليه العامل
فى الحال وهو كان سدا بالحال مسده اى مسد الخبر على ما بينا فقوله سدا
علة لقوله المحذوف اى انما حذف الظرف لسد الحال مسده وذهب الكوفيين
وهو ان قايما حال من فاعل ضربى او مفعوله فيكون من تتمة المبتدأ
والعامل هو المصدر وهذا تخرج الكلام عما هو المقصود اذ المقصود
ان وقوع الحدث انما هو فى هذه الحال اى يحصر وقوعه فيها وتقديرهم
اى تقدير الكوفيين يفيد ان الحدث الواقع فى هذه الحال واقع و
هذا لا ينافى وقوعه فى غير هذا الحال وايضا على تقديرهم لا يكون الحال
فى موقع الخبر بل هو من تتمة المبتدأ فلا يلزم حذف الخبر لان
التزام حذف الخبر كان انما هو لان غيره وقع موقعه وسدّ مسدّه فاذا
لم يكن ما سد مسده فلا يلزم حذف الخبر يدل عليه جواز ضربى زيدا قايما
خير من ضربه قاعدا اى يدل على ان تقديرهم لا يفيد انحصار الضرب
فى حال القيام هذا المثال اذ يفرض معه ضرب آخر فى غير حال القيام
ومن زعم انه بمنزلة الجملة الفعلية كقايم الزيدان يكفيه عدم استقلال
الكلام بدون مع انحراف الكلام عن سننه المصوغ هو لاجله يعنى

المقدر

آن تعدد ذهب بعضهم الى ان ضربى زيدا قايما منزلة ضربت زيدا قايما
كما ان اقايم الزيدان بمنزلة اقوم الزيدان يعنى ان هو فى تقدير جملة
فعليه فابطله المصنف بوجهين احدهما انه لو كان جملة فعلية معه حال
جاز ان تحذف الحال ويستقل الكلام بدون الحال كما ان ضربت زيدا
قايما لو حذف الحال لتم الكلام لكنه لا يتم المعنى مع حذف الحال والثانى
انه يخرج عن المقصود اذ المعنى ان كل ضرب منى واقع فى حال القيام
وضربت زيدا قايما لا يفيد هذا الاستغراق والانحصار بل معناه انه
يصدر منى ضرب فى حال القيام وهو ظاهر والزمان المقدر منصوب
المحل بدليل قولهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب ويجوز
فيها هو مصدر بما المصدرية ان يقدر بالزمان فيكون المحذوف
اى اذا مرفوع المحل ويدل على صحته مجئ اخطب ما يكون الامير قايما
يوم الجمعة بالرفع مسموعا يعنى ان قوله اخطب ما يكون الامير قايما مقدر
باذا كان قايما فاذا احتمل وجهين احدهما ان يكون منصوبا والثانى ان
يكون مرفوعا فذكر لكل واحد دليلا اما الوجه الاول وهو ان الزمان المقدر
يعنى اذا منصوب المحل فيدل عليه اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
بالنصب فيوم الجمعة ظرف وقع خبرا لاخطب اى اخطب اكوانه حاصل
فى يوم الجمعة فكذا اخطب ما يكون الامير حاصلا اذا كان قايما اى حاصل
فى هذا الزمان فاذا منصوب المحل على الظرفية ثم الظرف مرفوع المحل
على الخبرية والوجه الثانى ان يقدر ما المصدرية بالزمان فكانه قال
اخطب ازمنة اكوان الامير فعلى هذا لا يكون اذا كان قايما منصوبا
على الظرفية اذ لا يقع الزمان فى زمان بل يتعين ان يكون اذا مرفوع

المحل كونه

المحل يكون خبرا عن اخطب ازمنة اكوانه ليكون هو هو اى اخطب الازمان
هو هذا الزمان لان اخطب الازمان واقع فى هذا الزمان ويدل عليه
ورود يوم الجمعة بالرفع ليكون خبرا عن اخطب ما يكون الامير ولما كان
لفظ اذا محتملا لوجهين ولفظ يوم الجمعة نصبه يتعين للظرفية
ورفعه يتعين للخبرية استشهد لكل وجه من الوجهين فى اذا بما
يدل عليه يوم الجمعة وعندهم بعضهم جاز هذا اى تقدير المصدر
بالزمان فى الكل اى فيما كان المبتدأ مصدرا نحو ضربى زيدا او
مضافا الى المصدر كاكثر شربى السويق ملتوتا او مضافا الى معنى
المصدر كاخطب ما يكون الامير على تقدير مضاف محذوف اى زمان
ضربى زيدا اذا كان قايما اى زمان كونه قايما وكذا اخطب ما يكون الامير
تقديره اخطب ازمنه اكوانه اذا كان قايما اى هو زمان قيامه فيكون
اذا المقدر فى جميع الصور مرفوع المحل خبرا للمبتدأ لا ظرفا فان
قلت قالوا ان الحال بمنزلة الظروف وكان مستغنى فى مسئلة ضربى
زيدا قايما وبابها عن اضمار اذا كان بل يجعل قايما حالا من الخبر المقدر
وهو حاصل والتقدير ضربى زيدا حاصل قايما اى فى حال القيام قلت الحال
فى المعنى صفة ويلزم ان يرجع الضمير من الصفة الى الموصوف فكذا
يلزم ان يرجع ضمير من الحال اى ذى الحال ولو لم يقدر اذا كان لكان
ذو الحال الضمير فى حال وهو راجع الى الضرب والضمير فى قايما يرجع
الى زيد فلا يكون راجعا من الحال الى ذى الحال فلا يصح اذ لم يرجع ضمير
من الصفة الى الموصوف فقدروا اذا كان ليكون ظرفا يتعلق بحاصل
فلا يمتنع حينئذ عدم تحمل الظرف الضمير كما تقول صليت يوم الجمعة فان

فان الطرف لاحتمل الضمير لخلاف الحال ومنه اى ومما التزم فى موضع
الخبر غير الخبر كل رجل وضيعته والتقدير كل رجل وضيعته مقرونان
فحذف الخبر لدلالة الحال عليه لان الواو للجمعية فهى قرينة من معنى المقارنة
هكذا قدره النحويون وفيه نظر لان الخبر ان قدر بعد ما فلم يلتزم فى
موقع الخبر غير الخبر بل كان الاولى ان يقدر كل رجل مقرون هو وضيعته
ليكون وضيعته واقعا موقع الخبر ملتزما فى موضعه ولعمرك لافعلن
كذا اى لعمرك قسمى فحذف الخبر والتزم فى موضعه لافعلن واللام لجواب
القسم فوجد قرينة الحذف الخبر فيحذف وكذا لفظ العمر لفظ لانه لا
يذكر الا فى القسم وزيد الخبر اكله قريب منه والتقدير زيد اكل الخبر اكله
فحذف الخبر لدلالة المفسر عليه وانما قال قريب منه لانه لم يقع موقع الخبر
وانما وقع بعد معمول الخبر وهو الخبز هكذا ذكره فى التعليق وفيه نظر
لانا نقول الخبز معمول الخبر واقع موقع الخبر وهو آكل كما ان فى ضرب
زيدا قايما لفظ قايما من متعلق الخبر واقع موقع الخبر والاولى
فى بيان مغايرته لما قبله ان يقال الدال على الخبر هو عين
لفظ الخبر الا انه اشتغل بضمير يخالف الصورة السابقة فان الدال على
الخبر مغاير للفظ الخبر لان لفظ قايما للخبر وهو حاصل لفظ وضيعته مغاير
للمقدر وهو مقرون وحذف فان معا يعنى المبتداء والخبر فى نعم العبد
اى ايوب على تقدير هو ايوب فيمن جعل المخصوص خبر مبتداء محذوف
اما من جعل المخصوص مبتداء والجملة قبله خبرا مقدما فهو من باب حذف
المبتداء فقط ويضمر احدهما وكلاهما يعنى قد يكون المبتداء مضمر الخبر
انا زيد وقد يكون الخبر مضمر المخو زيد انا وقد يكونان مضمرين نحو انت

كما ذكر ويكون منفصلا لا غير اى يكون المبتداء والخبر منفصلا لا غير
اى لا يكون مضمرا متصلا لان الاتصال يكون بعامل لفظى والعامل
فى المبتداء والخبر معنوى ولا يمكن اتصال اللفظى بما ليس بلفظى ولذلك
تعين فيهما الانفصال الا فيمن قال لولاك ولولاى فان الكاف والياء فى
محل الرفع على الابتداء عند الاخفش وان الرفع محمول على الجر وعند سيبويه
محلها الجر وان للولا مع المكنى حالا ليست له مع غيره ومعناه ظاهر و
تقدير قول الاخفش ان الجر قد حمل على الرفع فى قولهم ما انا كانت
فكذا لحمل الرفع على الجر فى هذه الصورة فالملحق بلولا عند الاخفش
مجرورة فى محل الرفع كما ان انت فى ما انا كانت مرفوع فى موضع الجر
واما عند سيبويه فالملحق بها مجرورة ولولا حرف جر وان اختص
بالمضمر اذلم يوجد لولا جارة لمظهر فلذلك خصصه بالمكنى اى المضمر وكل واحد
من المذهبين راجح من وجه مرجوح من وجه اما مذهب الاخفش فرجحانه
ان لولا محمول عنده على معناه المشهور المستفيض بحيث لا اختلاف
مع المظهر والمضمر ومرجوح من وجه من حيث انه يلزم تغييرات
كثيرة فى الملحق بالاصالة واما مذهب سيبويه فرجحانه انه تغير
العامل فقط وهو لولا والتغييرات فى الملحق واقعة تبعا لا اصلا
ومرجوح من حيث ان لولا لم يعهد جارا والسابع الكثير لولا انت
ولولا انا وهو القياس لما ذكرنا من ان حق المبتداء اذا كان مضمرا
ان يكون منفصلا مرفوعا وهو كذلك واذا كان الخبر معرفة او مضارعا
لها فى امتناع دخول حرف التعريف عليه كفعل من كذا والفعل المضارع
جاز تخلل ضمير الفصل بينهما ادرج بحث ضمير الفصل فى باب المبتداء

مجرور وبسببه كان

لولاك لولاكا لولاكم
لولاكن لولاكما لولاكن
لولاى لولانا لولاهما لولا
مبهم هكذا بخطوطه
تغييرات كثيرة

والخبر لانه تعلق بهما وذكر شرايطه وهو كون الخبر معرفة او مضارعا لها
والمراد بالمعرفة ان يكون مما يصح ان يقع نعتا للمبتداء لا كل معرفة لان
ضمير الفصل لما جئ به ليفصل بين كون الخبر خبرا او نعتا فصحح قولك
زيد هو غلام الرجل فان الخبر وان كان معرفة لا يصلح نعتا للمبتداء
فلا احتاج الى ضمير يفصل بين كونه نعتا او خبرا وكذا نظايره وكان
حقه ان لا يفصل بين المبتداء وبين افعل من اذ لا يصلح ايضا نعتا
للمبتداء ولكنه على الجملة مما ينعت به وهو قريب من المعرفة فالحق
بالعرف خلاف ما لا يقع نعتا اصلا نحو غلام الرجل والفعل المضارع
الحق بالمعرفة ايضا لامتناع دخول حرف التعريف عليه وهو على الجملة
قد يقع نعتا وهو اى ضمير الفصل احد الضمايرالمنفصلة المرفوعة
مطابقا للمبتداء اى فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
ايذانا بانه خبر لا نعت علة للتخلل معنى انما تخلل للايذان بانه خبر
لا نعت وبضرب من التوكيد اى انما تخلل ايذانا بانه خبر وايذانا بضرب
من التوكيد حتى ادعى بعضهم الحصر فى قولك زيد هو العالم اى لا عالم الا
هو ولكن المحققين على ان فيه تاكيدا دون الحصر فلذلك قال بضرب
من التوكيد اى بنوع من التاكيد وان لم يكن حصرا نحو هو زيد المنطلق
مثال لما كان الخبر معرفة او هو افضل منك اى زيد هو افضل منك مثال
لما كان الخبر افعل او هو نضرب اى زيد هو يضرب مثال لما كان الخبر
الفعل المضارع وجاز اى تخلل ضمير الفصل بعد دخول العوامل اللفظية
نحو ان ترن انا اقل منك وان كنا لنحن العالبين فانا ونحن للفصل
بعد دخول العوامل اللفظية وانما جاز تخلل الفصل مع ان الخبر لا يصلح

ان يكون نعتا لان المضمر لا يوصف الحاقا لباب المضمر بالمظهر اذ الاصل
هو المظهر والمضمر فرع عليه والفروع يلحق بالاصول فى الاحكام وان لم يكن
علة الاصول حاصلة فيها طردا للباب ولا محل له اى لضمير الفصل من الاعراب
عند اصحابنا فانه حرف عندهم ككاف الخطاب فى نحو اراتك زيدا ما صنع
وغيره اى غير الكاف نحو اياه واياى وايانا فان هذه اللواحق لا محل
لها من الاعراب عند اصحابنا البصريين خلافا للكوفيين فان حكمه
حكم ما قبله عند بعضهم فيكون توكيدا له لانك اذا قلت زيد هو المنطلق
فهو عبارة عن المبتدا لانه راجع اليه فكانه قال زيد زيد المنطلق فهو
اى لفظ هو من حيث المعنى كالتوكيد للاول وحكم ما بعده عند آخرين انه
معه كالشئ الواحد يعنى حكم هذا الضمير عند آخرين حكم ما بعده وهو الخبر
لانه لتحقق ويوكد ان ما بعده خبر لا نعت فهو مؤكد لحكم الخبر فيتعلق بما
بعده فهو معه كالشئ الواحد لكونه تحقيقا وتاكيدا له ويبطل الاول وهو
ان حكمه حكم ما قبله وتوكيدا له ان المضمر لا يقع تاكيدا للمظهر وانه لاختلاف
باختلاف نحو ان زيدا هو المنطلق ابطله لوجهين احدهما ان المضمر لا يؤكد
المظهر لان التاكيد اما لفظى او معنوى وهو ليس بتاكيد معنوى لانه
ليس معه لفظ النفس والعين ولا غيرهما من الصيغ المخصوصة بالتاكيد
المعنوى ولا بتاكيد لفظى لانه بتكرير اللفظ الاول وههنا ليس كذلك لان الاول
مظهر والثانى مضمر فلا يكون تكرارا للفظ فلا يكون تاكيدا لا لفظيا
ولا معنويا والثانى انه لو كان تاكيدا لاختلف باختلاف المؤكد رفعا
ونصبا وجرا وليس كذلك لجواز ان زيدا هو المنطلق وهما مختلفان
فى الاعراب ويمكن ان يجاب عن الاول بان الغرض التاكيد اللغوى بان

بان يقرر الاول على الجملة لا التاكيد الذى هو احد التوابع الخمسة وعن الثانى
ان يوافق الاعراب فى التاكيد لانسلم انه شرط بدليل جواز مررت بكلهن
وبهو وبنا نحن الا ان يقول ذلك فى المضمر ين اما فى المضمر والمظهر فليس
كذلك والثانى اى ويبطل الثانى وهو ان حكمه حكم ما بعده ان اراد به انه
لا يوكد معنى الخبرية ولا تمييزه عن النعت فممنوع لما ذكرنا وان اراد به انه
لم يذكر عقيبه فهو مسلم لكنه لا ينفى اصل التعلق ولما كان المحتار عند المصنف
ان لا محل له من الاعراب كان حقه ان لا يصرح بانه احد الضمائر المنفصلة
المرفوعة بل الاولى ان يقول صيغة ضمير مرفوع لا انه عين الضمير كما ذكره
غيره ويدخل عليه اى على ضمير الفصل لام الابتداء نحو ان كان زيد لهو
الظريف وان فيه مخففة من الثقيلة اصله انه فحذف ضمير الشان فخفف
ولزم دخول لام الابتداء فرقا بينه وبين النافية ولام الابتداء انما دخل
على ضمير الفصل لانه اما ان يدخل على اسم كان او على الخبر او على ضمير الفصل
لم يدخل على الخبر لان لام الابتداء كان حقه ان يدخل على المبتدأ نحو لزيد منطلق
فاما ان يدخل على اسم كان او على ضمير الفصل لم يدخل على اسم كان لان له
صدر الكلام فلا يناسب ان يدخل على ما هو معمول كان فتعين ان يدخل
على ضمير الفصل فالحاصل ان اللام اما ان يؤتى به اولا فان لم يوت به التبس
بان النافية وان اتى به فاما ان يدخل على اسم كان او خبره او ضمير الفصل و
كان ضمير الفصل احق ان يدخل عليه وكثير من العرب تجعلونه مبتدأ وما
بعده مبنيا عليه ويقرؤن وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وانا
اقل بالرفع على ان هم مبتدأ والظالمون خبره والجملة خبر كان وانا مبتدأ
واقل خبره والجملة مفعول ثان لترن والمراد بقوله مبنيا عليه ان يكون خبر له

فافاعل

انما التعلق بما بعده وانا لا نسلم ذلك باختلاف

فانما عدل الى هذه العبارة لان لفظ مبنيا عليه تنبى عن وجوب المطابقة
مع المبتدأ لكونه بناء عليه فيطابقه فى الافراد والتثنية والجمع ولفظ
خبرا نجرده لا يشعر الا بالخبرية دون كونه مطابقا له ومن هذا الباب اى
من باب المبتدأ والخبر لان مسئلة الاخبار بجعل فيها الموصول مبتدأ
وذلك الاسم الذى تخبر عنه خبرا فهو مناسب لباب المبتدأ والخبر فلذلك
اورده ههنا الاخبار عن الشئ بمكنيا عنه بالذى او اللام التى فى معناها
ومعنى مكنيا ان يوقع موقع ذلك الشئ المخبر عنه ضمير او البار للاستعانه
اى يستعان فى الاخبار بتصدير الذى او اللام التى فى معناها
لا ان الذى مخبر به بل هو مخبر عنه لان يتصدر مخبرا عنه وذلك الاسم
المكنى عنه يوقع خبرا له فالبار للاستعانه لا صلة للاخبار ومجال الاولى
اى الذى والتى ونحوهما الاخبار بها اوسع من مجال الثانية وهى
الذى والاخبار بها من حيث دخلت الاولى اى الذى الجليس الاسمية
والفعلية فيقول فى الاخبار عن زيد فى ضرب زيد الذى ضرب هو
زيد ويقول فى الاخبار عن زيد فى زيد قايم الذى هو قايم زيد فقد
صح الاخبار بالذى فى الجملة الاسمية والفعلية واختصت الثانية
وهى اللام بالفعلية متصرفا فيتعدى صوغه مبنيا للفاعل والمفعول اسم
فاعل ومفعول واعرابه باعراب الموصول المقدر اعراب ما بعد الا
بمعنى غيرا عرابه بعنى الاخبار باللام التى بمعنى الذى مخصوص بالجملة
الفعلية اذ لا يمكن فى الاسمية نحو زيد قايم اذا اخبر عن زيد فلا يمكن
ان يقال الهو قايم زيد بل مختص بالفعلية ثم لما علم ان الفعلية ايضا
لا بد لها من اللام بل لا بد من تصرف فيها بان يسبك من الفعلية ما يصلح

يريدون

النحويون اخبر كذا بالذى وهذا يوهم
ان الذى خبره وذلك الشئ مخبر عنه
وليس الامر على هذا بل الامر عكس هذا
وانما مرادهم اخبر بذلك الشئ بواسطة
جعل الذى بصلته كناية عنه بالاسم
والوصف ح

وعن قايم الذى
هو زيد قايم ح

فى اذا اخبرت فى الجملة الفعلية عن زيد من ضرب
زيدا الذى علمه لا على جهة كونه زيدا علمت الذى
ضرب زيدا ومن ضرب عمرو زيدا الذى ضربه عمرو
يفيد زيد ومن ضرب عمرو زيدا فانما ضربه الذى
الذى اعلم اضرب زيدا عمرو اياه خير الناس
الظريف فى الدار وعن المقصور الموصوف من ضربت ضربا شديدا الذى ضربته ضرب شديدا عمرو اخير الناس
الذى ضربت واياه زيد وعن الخبر كان فى كان زيد قايما الذى كان زيد قايما وعن المفعول معه ما زلت
انا واياه زيد وعن المجرور فى صوغه وفى الكلام لغير يعنى اذا كان
الفعل مبنيا للفاعل
ح

او المفعول حال عن
المجرور فى صوغه وفى
الكلام لغير يعنى اذا كان
الفعل مبنيا للفاعل
ح

خبرا والثالث وضع ضمير موضع ذلك الاسم والرابع كون الضمير عايدا الى الموصول
فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار على ما سياتى بيانه وانما اى وان ضمير المخبر
عنه منصوبا جاز اذا وقع الفعل متصلا وان لم يلبس الاسم الموضوع هو موضعه اذا
لم يلتبس يعنى اذا كان الاسم الذى يراد الاخبار عنه غير متصل بفعل بان يكون
بينهما فصل جاز ان يذكر موضعه ضميرا متصلا بالفعل اذا لم يلتبس مثلا تقول
فى اعطيت زيدا درهما اذا اردت الاخبار عن درهما وهو غير متصل بالفعل
جاز لك ان يذكر الضمير الذى يضعه موضعه متصلا بالفعل فتقول الذى
اعطيته زيدا درهم وكان حقه ان يوضع موضع الدرهم منفصل فيقال
الذى اعطيت زيدا اياه درهم ولكن عدل الى الضمير المتصل وايلاء الفعل
لانه اذا جاء الاتصال لم يعدل الى الانفصال بهذا اذا لم يلتبس مثل المثال
المذكور اما اذا التبس نحو اعطيت زيدا عبد الله فلا يجوز تقديمه و
ايلاؤه الفعل فتقول فى الاخبار عن عبد الله الذى اعطيت زيدا اياه
عبد الله ولو اوليته الفعل وقلت الذى اعطيته زيدا عبد الله يتغير المفعول
الاول عن الثانى لان التمييز انما يحصل بالتقديم لفظا فان المقدم هو
المفعول الاول والموخر هو الثانى وجاز ان يذكر فى مثال الباس انما
ضرب زيدا عمرو فالحصر فى المثال الثانى لانه بمنزلة الواقع بعد الا اى ما
ضرب زيدا الا عمرو فلو اخبرت عن عمرو فى انما ضرب زيدا عمرو او اوليته الفعل
وقلت الذى انما ضربه زيد عمرو انعكس الحصر وصار زيد بمنزلة الاسم الواقع
بعد الا وقع الالباس وحذفه متصلا منصوبا ايضا اى وجاز حذف الضمير
اذا كان متصلا منصوبا فى صلة اللام كان او فى صلة الذى فمن جعل المتصل
بالوصف منصوبا لفظا ومعنى والا اى وان لم يجعل منصوبا لفظا ومعنى

وحذفه متصلا احتراز عن المنفصل قال
الرضى لا يجوز حذف المنفصل بعد الا نحو
الذى ما ضرت الا اياه زيد فانه لا يحذف
وانما يحذف غيره فلا يسمع من حذف نحو الذى
انا ضارب زيدا اى ضارب اياه زيد وقال
ابن مالك لا يجوز حذف المنفصل اذ لو حذف
جعل كونه منفصلا فالمحذوف من الكلام انه
لا حذف المنفصل سواء وقع بعد الا او فى ح

بل مجرورا لفظا منصوبا معنى كما هو مذهب بعضهم فهو اى الحذف ضعف فيه اى فى ذلك المتصل يعنى اذا كان الضمير الموضوع موضع الاسم المحذوف متصلا منصوبا جاز حذفه ايضا مثلا فى ضربت زيدا والاخبر عن زيد قيل الذى ضربته زيد وجاز حذف الضمير بان تقول الذى ضربت زيد لان العايد المنصوب الى الموصول يجوز حذفه نحو اهذا الذى بعثا الدرسولا اى بعثه الله وكذا فى صلة اللام فى ضربت فى ضرب زيدا والاخبر عن زيد باللام لقيل الضاربه انا زيد وجاز حذف هذا الضمير بان تقول الضارب انا زيد هذا فمن جعل المتصل بالوصف منصوبا يعنى اذا اتصل الضمير بالوصف كاسم الفاعل نحو ضاربه وضاربك فاختلف فيه ان المتصل به هل هو منصوب او مجرور فعند سيبويه هو مجرور وعند الاخفش هو منصوب فقال انما يجوز الحذف اذا جعل منصوبا فان حذف المنصوب كثير شايع اما من جعله مجرورا فلو حذف الحذف المجرور وابقى الجار فهو ضعيف فيه فهو ضعيف فلذلك قال والا فهو ضعيف فيه فكان الاولى ان يقول فى صلة الذى كان او فى صلة اللام فمن جعل لان قوله فمن جعل الى آخره مختص باللام فان الخلاف فى الوصف اذا اتصل به ضمير كما ذكرنا ومن هذا اى ومما ذكر من شرط الاخبار على الوجه المذكور يظهر انه اى ان الاخبار يمتنع فيما يستحق الصدر من ضمير الشان ولم الخبرية وغير ذلك لتعذر التاخير هذا شروع فى بيان ان كل واحد من الامور الاربعة المذكور شرط الاخبار فاذا انتفى واحد انتفى الاخبار فاذا كان الاسم الذى اريد الاخبار عنه مستحقا لصدر الكلام لم يجز الاخبار عنه لان احد شروطه ان يؤخذ ذلك الاسم ليكون خبرا عن الموصول

اما سمى

وما يستحق الصدر به لا يمكن تاخيره كضمير الشان فى نحو هو زيد قايم لا يمكن الاخبار عن هذا الذى اذ لو قيل الذى هو زيد قايم هو لزم تاخير ضمير الشان وهو ممتنع وكذا فى كم الخبرية لو اخر بطل صدريته وقيده بالخبرية لان كم الاستفهامية لا تقع صلة للموصول فلا يكون المانع فيه هو عدم تصدير الذى لا تاخيره وفى التعليل بضمير الشان نظر لانه جاز ان يقال يمتنع الاخبار فيه لكونه مستحقا لغير الموصول اذ الضمير يرجع الى المستقل فى الذهن وهو الشان لا الى الملفوظ نحو زيد ضربته فانه مستحق لغير الموصول فامتناع الاخبار فى ضمير الشان جاز ان يكون لكونه مستحقا للغير وهو المتعقل الذهنى لا لكونه متعذر التاخير وفيما يلزم التنكير من الحال والتمييز والمنفى نفى الجنس والمجرور برب ونحو ذلك لتعذر الاضمار قوله وفيما يلزم عطف على قوله فيما يستحق اى ويمتنع الاخبار فيما يلزم التنكير من الحال نحو ضربت راكبا فانه يمتنع الاخبار عن الحال اذ لا يمكن وضع ضمير موضعه لان المضمر معرفة فلا يقع حالا وكذا التمييز لو قلت عندى عشرون درهما امتنع الاخبار عن درهما اذ لا يمكن وضع الضمير موضعه وكذا المنفى لنفى الجنس نحو لا رجل فى الدار وكذا المجرور برب لانها لازم للتنكير والمضمر معرفة لا تقع موقعها والياس على ربه رجلا لشذوذه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان رب قد يدخل على المضمر فى ربه فلا يتعذر اضمار المجرور برب فاجاب بانه شاذ لا يقاس عليه على انه يقال انه مبهم يرمى به من غير قصد الى معين فكانه ليس بمضمر وان كان لفظ لفظ المضمر وكذا فى الموصوف بدون الصفة اى وكذا يمتنع الاخبار فى الموصوف بدون الصفة فلا يقال فى جار رجل عالم والاخبار عن الموصوف فقط الذى جار

فان قلت لم لا يوضع فى مجرور رب يقال الذى ربه لقيت رجلا ويكون مثل ربه رجلا لقيت قلت كان الضمير المجرور فى رب يجب ان يكون مبهما مميزا بنكرة بعده وهذا غير متاتى فيما نحن فيه ضرورة ان الذى ليس تمييزها بنكرة نحو ربه ضربه عليه مخرج له عن وضعه وان جعلت الضمير باقيا على ابهامه فقد العايد فيمتنع كما امتنع الاخبار عن الهاء فى زيد ضربته وهو كون الضمير مستحقا لغيره كما سياتى واما ما قاله صاحب اللباب من انه لا يقاس على ربه رجلا لشذوذه فليس بظاهر منه

سوى عالم رجل لان المضمر لا تقع موصوفا وقال بدون الصفة لانه لو اخبر عن الموصوف والصفة معا جاز فتقول الذى جاءنى هو رجل عالم والمخبر عنه هو الموصوف والصفة معا وفى الوصف اى بدون الموصوف فلا يخبر عن عالم فى المثال المذكور فلا يقال الذى جاءنى رجل هو عالم لان المضمر لا يقع صفة وفى المضاف بدون المضاف اليه نحو جارى غلام زيد يمتنع الاخبار عن المضاف فقط وهو ظاهر لامتناع اضافة المضمر الى شئ لامتناع الوصف للضمير وبه اضافته هذا علة للمسايل الثالث اى يمتنع الاخبار فى الموصوف فقط لامتناع الوصف بالضمير اى لامتناع كون الضمير موصوفا وبه يرجع الى قوله فى الوصف اى يمتنع الاخبار بالوصف لامتناع الوصف بالضمير اى لامتناع كون الضمير صفة واضافته يرجع الى قوله فى المضاف اى يمتنع الاخبار فى المضاف فقط لامتناع اضافة المضمر الى شئ فقوله وفى الوصف اراد بدون الموصوف وان اطلقه فى اللفظ اعتمادا على المذكور قبله وجاز فى المضاف اليه اى وجاز الاخبار فى المضاف اليه فقط فقوله فى جارى غلام زيد فى الاخبار عن زيد الذى جارى غلامه زيد اذ لا امتناع فيه الا اذا لم يستفد بان كان المجموع علما كحمار قبان لدويبة وسام ابرص لدويبة اخرى من كبار الوزغ فانه يمتنع الاخبار عن المضاف اليه فيه لانه بمنزلة حرف الكلمة وحكى ان المازنى جواز ذلك فى الشعر والشعر مالم يجده واذا كان المضاف اليه المركب من العشرة مع ما نيف عليها والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد ولا يكون الا منه ففى الاخبار اى عن المضاف اليه يجب رد المحذوف من المضاف لزوال علته يعنى اذا اريد

خوزكى

جيارى

العشر

العشرة مع نيفها وقيل اثنى عشر وثلثة عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب نحو ثلثة عشر مضافا اليه وجعل المضاف اسم الفاعل المشتق من العدد نحو الثالث والرابع ولا يكون الا منه اى لا يكون الا واحدا من المضاف اليه يعنى لا يكون بمعنى التصيير لان ذلك مخصوص بالعشرة وما دونها اذ يقال عاشر عشرة بمعنى واحد منها ويقال عاشر تسعة بمعنى مصير التسعة عشرة واما فى نيف العشرة لو اشتق منه اسم الفاعل فلا يضاف الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لا يقال ثالث اثنى عشر بمعنى مصير اثنى عشر فاذا اضيف اسم الفاعل الى ما سواه فى العدد نحو ثالث ثلثة عشر فان التقدير ثالث ثلثة عشر بمعنى واحد من ثلثة عشر فاذا اخبر عن المضاف اليه وهو ثلثة عشر من هذا ثالث ثلثة عشر يجب رد المضاف اليه المحذوف وهو عشر من ثالث عشر فتقول الذى هذا ثالث عشرهم ثلثة عشر لانه انما حذف المضاف اليه وهو عشرة من ثالث عشر كراهة اضافة الاسم جمع فيه بين اسمين الى اسم آخر فجمع فيه بين الاسمين مثلهما للطول فحذفوا الثانى من الاول ولما اقيم المضمر مقامه ذهب تلك الكراهة اى علة الحذف كانت تلك الكراهة فلما زالت رد المحذوف ولا يسوغ فيه اللام اى لا يسوغ فى مثل ثالث ثلثة عشر الاخبار بها باللام لانه انما يكون فى الفعليه وهذه جملة اسميه فلا مدخل فيه للاخبار باللام بل تتعين فيها الاخبار بالذى كما ذكر وكذا فى كل ما اضيف الى العدد المشتق هو منه يعنى مما اضيف الى المساوى نحو هذا ثالث ثلثة فانه لا يكون الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لان التصيير انما يكون فى المضاف الى الاقل نحو رابع ثلثة اما فى المضاف الى المساوى فلا

فلا يمكن فيه التصيير وح لا يكون بمعنى الفعل فلا يسوغ فيه الاخبار باللام
كما ذكرنا واما المضاف الى ما دونه ولا يكون الا فيما دون العشرة فلا منع لانه
يمكن ان يوخذ من الفعل شبه يعني ان اسم الفاعل المشتق من العدد اذا اضيف
الى ما دونه نحو رابع ثلثة فيكون بمعنى التصيير اى مصير الثلثة اربعة
ولا يكون التصيير الا فيما دون العشرة لان له فعلا يوخذ منه اسم الفاعل
بمعنى التصيير فان رابعا ماخوذ من ربعت الثلثة اى صيرتهم اربعة
ولا يكون هذا في نيف العشرة لانه ليس له فعل ماخوذ من المركب حتى يشتق
منه اسم الفاعل فنحو هذا رابع بلثة قال انه لا مانع من الاخبار فيه باللام
فنقول في هذا رابع ثلثة الذين هذا رابعهم ثلثة وجاز باللام ايضا نحو
الرابعهم هذا ثلثة وذكر لوجه التجويزان هذا انما يوخذ من الفعل شبه يعني
ان ضارب ماخوذ من الفعل قطعا ونحو رابع اربعة ماخوذ من الاسم وهو
اربعة قطعا لانه ليس بمعنى التصيير حتى تقدر له فعل واما رابع بلثة فهو
بين المرتبتين لانه يحتمل ان يكون ماخوذا من اسم وهو اربعة فيكون كرابع
اربعة ويحتمل ان يكون ماخوذا من فعل وهو ربعت لانه بمعنى التصيير
الذى تقتضى الفعلية فقال انما شبه بما يوخذ من الفعل نحو ضارب مما يوخذ
من الاسم نحو رابع اربعة هذا حاصل اللفظ وقد ذكره في التعليق ايضا وفيه نظر
لان الاخبار باللام يتعين ان يكون في الجملة الفعلية صريحا والمذكور جملة اسمية
فيمتنع الاخبار باللام في نحو زيد ضارب مع انه ماخوذ من الفعل قطعا فكيف في
اسم الفاعل بمعنى العدد وهو قد صرح في اول باب الاخبار بان الاخبار باللام
مختص بالفعلية فكيف يمكن فرض اللام في الجملة الاسمية مع كون اسم الفاعل
ماخوذا من العدد نعم لو قلت ربعت له للثلثة فيجوز ح الاخبار باللام فتدبر

لانه اسم فاعل عامل
ولا يعمل الاخبار
عن اسم فاعل
عامل

الى انه

اثنان يطلق على الذكرين وعلى الذكر والانثى على وجه التغليب حقيقة ح
يتبين الفرق اذا قلت الضاربهما انا اثنان خرج به المراتان اذ اللام
في الضاربهما يحتمل ان يراد به المراتان والذكران والذكر والانثى لصحة حمل
الضارب على المذكر في الاحوال الثلاث فيفيد خلاف الثانية انا اثنان اذ
يحتمل للام الذكرين والذكر والانثى ولا يحتمل المراتين اذ كان الثاني ذكرا
او يحتمل اثنان في الخبر ايضا ان يكون المراد به ذكرين او ذكرا وانثى فلا
يخرج شيا فلا يفيد امرا زايدا لكن الكلام في كون التغليب حقيقة اذ لو
كان مجازا لا احتمل اثنان على وجه المجاز ان يراد به الذكران والذكر والانثى
والمراتان باعتبار انها شخصان على وجه المجاز وكذا في اسم العامل بدون
معموله لتعذر اعمال الضمير اى وكما تمتنع الاخبار في الموصوف بدون
الصفة ونحوه كما ذكرنا تمتنع ايضا الاخبار في الاسم العامل بدون معموله
فنحو اعجبني ضرب عمرا يمتنع الاخبار عن ضرب فقط فلا يقال الذى اعجبني
سوعمرا ضرب لتعذر اعمال الضمير وفي الاسم الذى يضارع الفعل العامل
عمله مطلقا اى مع معموله وبدونه لعدم صلوحه للاخبار عنه لانه مشبه بالفعل
فكانه فعل حقيقة ولفظ العامل مجرور صفة للاسم فللاسم صفتان احديهما
كونه مضارعا للفعل والثانى كونه عاملا عمل الفعل بان يكون اسم فاعل او
اسم مفعول او صفة مشبهة واحترز بقوله الذى يضارع الفعل عن المصدر
فانه وان عمل عمل الفعل لكنه يسوغ الاخبار عنه مع معموله فنقول في ضربي زيدا
حسن اذا اخبرت عن المصدر مع معموله فهو ضربي زيدا الذى هو حسن
ضربي زيدا وانما امتنع الاخبار في الاسم الفاعل العامل مطلقا ونحوه دون
المصدر فانه يجوز الاخبار فيه مع معموله لان اسم الفاعل يضارع الفعل و

وجرى مجراه

الى انه شتق منه اسم الفاعل ويمكن ان يمتنع بان اسم الفاعل فيه ليس
على المعهود من اسم الفاعل الماخوذ من غيره من الافعال قال اللاخفش و
وجاز في القياس الثاني اثنين انا واستحسن الثاني انا اثنان لعدم
الفايدة بخلاف الضاربهما يعني لو قلت انا ثالث انا ثاني اثنين فقد اجاز
اللاخفش في القياس لانه ليس في الكلام ثني حتى يصاغ منه الثاني بمعنى
الواحد واستحسن الاخبار عن اثنين بان يقال الثانيهما انا اثنان
لعدم الفايدة لان الذين انت ثانيهما لابد وان يكون اثنين فاخبرت
عنهما بشيء معلوم بالضرورة بخلاف ما اذا قلت انا ضارب اثنين و
اخبرت عن اثنين وقلت الضاربهما انا اثنان وقال في التعليق
رجلان وذكر وجه الفرق لانك اذا قلت الضاربهما لم يعلم الرجلان ام
امراتان وهذا الكلام كما يرى مختبط اما اولا فلانه ذكر الاخبار باللام في الجملة
الاسمية وسوء منع كما ذكرنا واما ثانيا فلان حق الكلام في انا ضارب اثنين
على تجويز الاخبار باللام الضاربهما انا اى اللذان انا ضاربهما اثنان
الضاربهما انا رجلان وح لا تتبين الفرق بين الثانيهما انا اثنان
وبين الضاربهما انا اثنان اذ لفظ الاثنان ان اريد به العدد المجرد من
غير اعتبار الذكورة فهما في المنع سوا لان اللذين انت ضاربهما مكونان
اثنين ايضا وان اريد قيد الذكورة فالصورتان مقيدتان اذ اللذان
انت ثانيهما قد يكونان ذكرين او انثيين وليس في اللام في الضاربهما والثانيهما
دلالة على تذكير او تانيث اذ يجاز ان تقدر اللتان او اللذان في الموضعين
وعلى الجملة فقوله في التعليق في الفرق الضاربهما انا رجلان ليس بجيد
بل حقه اثنان وح لا يبقى الفرق فهو في غاية الصعوبة نعم لو قيل ان لفظ

ان دوس كرتوده م
اياشا في

استحسن
الاخبار عن ا
لانه في المعنى
قال في القياس
انه مصير الواحد

خلاف الضاربهما
انا رجلا
ن

لو ذكر انا واثنا اذ كان التقدير انا
وكذا اللذان انت ضاربهما فقد يكونان
ذكرين ح

التقدير الذى
زيد سواء كان
منطلقا

فى كما ذكرنا فى المثال وهو الذى صليت فيه ولا يقال الذى صليته كما شرط اظهار
اللام فى المفعول له اذا اخبرت عنه فتقول فى ضربت زيدا تاديبا واخبرت
عن تاديبا الذى ضربت زيدا التاديب باظهار اللام وانما وجب اظهار اللام
مع ان المخبر عنه لم يكن فيه اللام لان شرط النصب فى المفعول له ان يكون مصدرا
ولفظ التاديب مصدر مجازا ان ينصب باضمار اللام بخلاف ما اذا وقع موضع
ضميرا لانه ليس بمصدر فيجب اظهار اللام وكذا يشترط اظهار فى الظرف لو
كنى عنه بالضمير لان اللفظ المظهر فى الظرف يدل على الزمان والمكان بجوهره
فاستغنى عن اظهار فى خلاف ما اذا جعل ضميرا فان جوهره لا يدل على
الظرفيه فاحتيج الى اظهار فى للدلالة على الظرفيه قولا اذا اذا اتسع
يعنى يشترط اظهار فى الا اذا اتسع فى الظرف بان تجرى مجرى المفعول به
فتقول فى سرت اليوم الذى سرته اليوم لان الظرف كانه المفعول به
على الاتساع نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا اى شهدنا فيه وعن المصدر
الذى لم يسد مسد فعله اى وجاز الاخبار عن المصدر الذى لم يسد مسد
فعله يعنى المصدر على قسمين قسم حذف فعله وسد هو مسده نحو سقيا
زيدا فهذا لا يجوز الاخبار عنه لانه يسد مسد الفعل كانه فعل فامتنع الاخبار
عنه وقسم لا سد مسده نحو الضرب حسن واعجبنى القرب ونحوهما يجوز
الاخبار عن مثل هذا المصدر لارتفاع المانع المذكور وهو سد مسد
الفعل وقيح فى الوارد للجرد التاكيد لعدم الفايدة اى وقبح الاخبار عن
المصدر الذى ورد للجرد التاكد نحو ضربت ضربا فانه يقبح الاخبار عن
ضربا بان تقول الذى ضربته ضربٌ فانه لا فايدة فى هذا الاخبار لان المصدر
قد فهم من نفس الفعل فالاخبار به غير مفيد كالاحسن ضربٌ ضربٌ لانه لا

وجاز عند المازنى
عن المصدر الذى
لم يسد او لم يسد

فايده

لا فايده فيه الا اذا وصف وقيل ضرب شديد فكذا ههنا اذا قلت ضربت
ضربا شديدا جاز عنه لانه ليس لمجرد التاكيد بل يدل وصف لم يفهم من
نفس الفعل فجاز الاخبار عنه تقول الذى ضربته ضربٌ شديد كما جوز
ضربٌ ضربٌ شديد واجيز عن الضمير فى ويحه رجلا والاظهر منعه لانه
دعاء فهو بمنزله الامر والنهى فلا يقع صلة للموصول فلا يقال فى ويحه
رجلا الذى ويحه رجلا هو اذ لا يوصل بالدعا كما لا يوصل بالامر وقد اجاز
بعضهم نظرا الى انه فى صوره خبر وهو فاسد ويمكن ان يذكر لوجه
المنع ان الضمير فى ويحه غير راجع الى مذكور سابق لفظا بل هو مبهم
مفسر بنحو رجلا فعلى هذا يمتنع الاخبار عنه لانه لو كنى عنه بضمير
يشترط ان يرجع الى الموصول بتخريجه الضمير عن وضعه وكان هذا
الضمير مستحقا للغير الذى وهو المبهم فاذا كنى عنه امتنع الاخبار عنه
كما امتنع الاخبار عن الضمير المستحق لغير الذى نحو زيد ضربته كما ياتى
عقيبه وكذا فى الضمير الذى يستحقه غيره اى غير الموصول مبتدا كان
او موصوفا او موصولا وكذا المضاف اليه او المشتمل عليه لحلو المستحق
عما يستحقه يعنى اذا استحق غير الموصول ضميرا لم تجز الاخبار عن
ذلك الضمير ثم فصل الغير بقوله مبتدا الى آخره يعنى غير الموصول
الذى يستحق الضمير قد يكون مبتدا نحو زيد ضربته وقد يكون موصوفا
نحو جاءنى رجل ضربته وقد يكون موصولا نحو الذى ضربته زيد فان المستحق
لهذا الضمير هو الموصول المذكور وكذا المضاف اليه اى وكذا يمتنع
الاخبار عن المضاف الى الضمير الذى يستحقه غير الموصول او المشتمل
عليه اى وكذا يمتنع الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير الذى يستحقه

غير الموصول نحو زيد ابوك رجل تحته فلو اخبرت عن رجل تحته وقلت
الذى زيد ابوك سوء رجل تحته لم تجز لانه يبقى المبتدا بلا عايد فالحاصل
انه اذا وجد ضمير يستحقه غير الموصول فيمتنع الاخبار عن ذلك الضمير
وعن المضاف الى ذلك الضمير وممتنع ايضا عن الاسم المشتمل على ذلك
الضمير وقوله مبتدا كان موصوفا او موصولا تفصيل للغير اى سواء
كان المستحق وهو غير الموصول مبتدا او موصوفا او موصولا وكذا
فى الموصول بدون صلته لتعذر وصل الضمير وخلوه عن الصلة واما
مع الصلة فلا مانع كالموصوف والمضاف يعنى يمتنع الاخبار عن الموصول
بدون صلته نحو الذى قام زيد لا يمكن الاخبار عن الذى وحده بان يقول
الذى هو قام زيد الذى وعللك امتناعه لوجهين احدهما ان الضمير
لا يقع موصولا وهو معنى قوله لتعذر وصل الضمير اى جعله موصولا
والثانى لزوم خلو الموصول الموخر عن الصلة وفيه فساد آخر وهو ان
الموصول بدون الصلة بمنزلة حرف الكلمة ولا يقع ضمير موقع حرف
الكلمة بهذا اذا اخبر عن الموصول بدون الصلة فاما الموصول مع صلته
فلا مانع من الاخبار عنه كما لا يمتنع الاخبار عن الموصول مع صفته و
المضاف مع المضاف اليه وقوله كالموصوف والمضاف مشبه بالموصول
بالموصول اى حكم الموصوف والمضاف حكم الموصول فكما يمتنع الاخبار
عن الموصول بدون الصلة ويجوز عن الموصول مع الصلة كذلك الموصوف
والمضاف فى الحالين فان الموصوف يمتنع الاخبار عنه ايضا بدون صفته
ويجوز مع صفته فكذا المضاف يمتنع الاخبار عنه بدون المضاف اليه
ويجوز الاخبار عنه مع المضاف اليه موصولا كانت او غيره فان الذى لا

لا يمتنع

لا يمتنع ان يوصل بالذى فى القياس اى يجوز الاخبار عن الموصول
مع صلته سواء كان ذلك الموصول موصولا موصول آخر او غير موصول
به يعنى سواء كانت صلته جملة مصدره موصولا او غير مصدره به ولما
كان هذا الكلام مظنه لتوهم ان يقال الموصول كيف يوصل بموصول آخر
قال فان الذى لا يمتنع ان يوصل بالذى فى القياس يعنى جاز ان يذكر
صله الذى حمله مصدره بموصول آخر من حيث القياس وان لم يسمع
فى الاستعمال وحتاج مبتدا الى الصلة والخبر والثانى بصلته و
خبره صله للسابق ولا بد فيه اى فى الثانى من ضميرين احدهما له اى
للثانى والثانى للاول لما ذكر ان الموصول توصل بموصول تنبيه على نكته
وهى ان الموصول الثانى تحتاج الى امرين لانه مبتدا فيحتاج الى
خبر موصول فيحتاج الى صلة والموصول مع صلته والخبر جملة يقع صلة
للموصول الاول فلا بد فيه من ضميرين يرجع الى الموصول الثانى وضمير
الى الموصول الاول وان كان الذى بعد السابق اثنين اى بعد الموصول
السابق موصولين اثنين او ثلثة اى موصولات ثلثة او اربعة او خمسة
او ما بلغ فالحكم ما ذكر من افتقار كل واحد الى ما يكون صله والى ما يكون
خبرا يعنى ان كل موصول يذكر فلا بد له من صلة وخبر ليتم الموصول الثانى
الثانى ويصلح صلة للموصول الذى سبقه كالمسئلة المحكية من المازنى
وهى الذى التى اللذان التى ابوها ابو هما اختها اخوا اخته زيد و
امتحان صحته باقامة اسم مقام كل موصول بصلته فى معناه حتى يرتد
الجميع الى واحد بيانه انا ذكرنا ان الموصول الثانى الواقع مبتدا لا بد
من صلة وخبر فههنا الموصول الرابع وهى التى مبتدا فلا بد له من صلة

ع العلق بان المسئلة المحكية عن المازنى
ان ما فى الموصولات ان الاولى مبتدا وه
التى مبتدا ثان واللذان مبتدا ثالث والتى
مبتدا رابع وابوها خامس وابو هما خبر
المبتدا الخامس والجملة عن المبتدا
الخامس خبر صلة التى واختها خبر للذى
والتى وبصلتها وخبره ثانيا جملة واقعة
صلة اللذان والعايدان اللذان للفصله
بابوها واخوا خبر اللذان ثم اللذان بصله
وخبره صلة للتى والعايد اليه هو الهاء فى اخته
وزيد خبر للذى ه

وعايد وخبره وصلته قوله ابوها ابوهما فابوها مبتدا وابوهما خبره والجملة من المبتدا والخبر صلة التى والعايد هو الضمير فى ابوها فتم كونه مبتدا وخبره قوله اختها فالتى ابوها ابوهما اختها موصول تمت صلته فهو مبتدا وذكر خبره فتمت جملة من مبتدا وخبر فصلح صلة للموصول الذى سبقه وهو اللذان واللذان مع صلته مبتدا وخبره قوله اخواك وعايده المجرور فى ابوها واللذان مع خبره جملة تامة يصلح صلة للموصول الذى سبقه وهو التى ثم الى مبتدا اذ تمت صلته وخبره واخته والمبتدا مع الخبر جملة تامة يصلح صلة للموصول الاول وهو الذى فالذى تمت بصلته وعايده هو المجرور فى اخته فيصلح ان يكون مبتدا وخبره قوله زيد قوله وامتحان صحته اى صحة هذا الحكم بان يقام اسم مقام كل موصول مع صلته فى معناه فنقيم موقع التى ابوها ابوهما اختها لان التى ابوها ابوهما تخصيص آخرين وهى اختهما فمصير الكلام الذى التى اللذان اختها اختهما اخواك اخته زيد ثم يقيم اخواها مقام اللذان اختهما اختها لان اللذين اختهما اخت امرأة قد يكونان اخوتها فمصير الكلام الذى التى اخواها اخواك اخته زيد ثم يقيم اختك مقام التى بصلتها لان التى اخواها اخواك قد يكون اختك فتصير الكلام الذى اخواك اختك زيد فيرتد الجميع الى كلام واحد وان اردت الاخبار فيها اى فى المسئلة المحكية عن الموصول الاول والثانى بصلتيه فلك ذاك وكذا عن الخبر الاول واما ما بقى فى صلته فلا يتاتى فيه ذلك لانى خبر الموصول الثالث والمتصل به اى المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف فى اخواك لما تعدم فتذكره اى ان اردت الاخبار فى المسئلة المحكية عن المازنى عن الموصول الاول يعنى بصلته اذ سبق

ان الاخبار

ان الاخبار عن الموصول فقط غير جايز وآخر صلة الموصول الاول اختها فاذا اخبرت عنه قلت الذى هو زيد الذى التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها اخواك اخته ولا خلل فيه ويصح ايضا الاخبار عن الموصول الثانى وهو التى مع صلته وآخر صلته قوله اخواك فاذا اخبرت عنها قلت التى الذى هى اخته زيد التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها اخواك وصح هذا ايضا لانا اخبرنا عن التى مع صلته والضمير المستحق للذى ليس فى صلة التى حتى يمنع من الاخبار عنه بل هو فى اخته وهو الخبر التى وليس من صلته فليس التى مع صلته مشتملا على الضمير المستحق للغير حتى يمتنع الاخبار عنه قوله وكذا عن خبر الاول معناه يصح الاخبار ايضا عن خبر الاول اى خبر الموصول الاول وهو زيد فقلت فى الاخبار عن زيد الذى الذى التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد ولا خلل فيه ايضا واما ما بقى فى صلته الى آخره معناه ان الباقى مما فى صلة الموصول الاول فلا يتاتى فيه الاخبار الا ما استثناه وانما قال ما بقى بمعنى الباقى لانا قلنا يصح الاخبار عن التى مع صلته وهو فى صلة الموصول الاول فهذا الجزء من صلة الاول قد صح الاخبار فبقى الباقى وهذا الباقى لا يصح الاخبار عنه الا فى شيئين خبر الموصول الثالث وما اتصل بخبر الموصول الثالث هو الكاف المتصل باخواك فان اخواك خبر اللذان وهو الموصول الثالث فلا يصح الاخبار عن اللذان مع صلته وهو اخو قوله اختها ولا يصح عن الموصول الرابع مع صلته وهى قوله ابوها ابوهما ولا عن ابوها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اختها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اخته مضافا ومضافا اليه وعلة

ابوهما لا من المضاف ولا من المضاف اليه ولا عن م

الامتناع فى اللذان مع صلته انه مشتمل على الضمير المستحق وهو المضاف اليه فى اختها فانه مستحق للموصول قبله وهو التى فلا يصح الاخبار عنه وكذا فى الموصول الرابع لانه ايضا مشتمل على ضمير وهو ما فى ابوهما انه مستحق لغير التى وهو اللذان فلا يصح الاخبار عنه واما البواقى وكل ما كان مضافا لا يصح الاخبار عنه بدون المضاف اليه لانا لو اقمنا مقامه مضمر الزم اضافة المضمر لا يضاف واما المضاف اليه من ابوها الى اخته فلا يصح الاخبار عنه لانها ضمير مستحق لغير ما يصدر به من الموصول حالة الاخبار واما صح الاخبار عن خبر الموصول الثالث وهو اخوك عن الموصول والمضاف اليه معا لانه غير مشتمل على ضمير مستحق للغير ولا مانع سواه فيصح الاخبار عنه فنقول فى الاخبار عن اخواك اللذان الذى التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها اخته زيد اخواك واخواك خبر اللذان الذى صدرت به الجملة حالة الاخبار ولا مانع فيه ايضا ويصح الاخبار ايضا عن المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف فى اخواك بان يقول الذى الذى التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها اخوا ما اخته زيدا نت وقولى لما تقدم اشارة الى الاشتمال على الضمير المستحق للغير او كون الضمير مستحقا للغير او كون المضمر مضافا فلذلك قال فتذكر اى سبق ذكر هذه الموانع فذكرها لتعلم صحة ما صح وامتناع ما امتنع و واما الاسمان معطوفا احدهما على الاخر فى جملة فقد يتاتى الاخبار عن كل واحد منهما وحده وعن كلهما مع رعاية ما يشترط يعنى اذا قلت ضرب زيدا عمرا فيصح الاخبار عن كل واحد من الاسمين وحده وعن كليهما اما الاخبار عن كل واحد فنقول فى الاخبار عن زيد الذى ضرب هو وعمرو

(مر ذ فى الاخبر

زيد وفى الاخبار عن عمرو الذى ضرب زيد وهو عمرو وفى الاخبار عن كليهما اللذان ضربا هما زيد وعمرو وكذا فى المنصوبين لو ضربت زيدا وعمرا فنقول فى الاخبار عن زيد الذى ضربته وعمرا زيد وفى الاخبار عن عمرو الذى ضربت زيدا اياه عمرو وفى الاخبار عنهما اللذان ضربتهما زيد وعمرو وقوله مع رعاية ما اشترط يعنى يراعى شرايط الاخبار من الاركان الاربعة المذكورة ويراعى ايضا فى اقامة الضمير كونه مرفوعا ومنصوبا ومتصلا ومنفصلا تذكيرا وتانيثا فنقول فى ضربت هند وعمرو فى الاخبار عن هند التى ضربت هى وعمرو هند فينبغى ايضا ان تبرز المرفوع ليصح العطف عليه وهذا ايضا مما اشار اليه بقوله مع رعاية ما يشترط واما فى جملتين معطوف احديهما على الاخرى والملابسة بينهما فلا يتاتى اى الاخبار فى واحد منهما فلو قلت ضرب زيد واكرم خالد فانهما جملتان عطفت احديهما على الاخرى والملابسة بينهما اى بين الجملتين المذكورتين وقوله واما فى جملتين اى واما الاسمان فى جملتين فانهما لم يصح الاخبار عن واحد من الاسمين لانه يلزم خلو الموصول عن العايد اليه فى الجملة الاولى او فى الثانية المعطوفة التى حكمها حكم المعطوف عليه فلو اخبرت عن زيد قلت الذى ضرب هو واكرم خالد زيد والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فكانك قلت الذى اكرم خالد فلا عايد فيه الى الموصول وكذا لو اخبرت عن خالد يلزم خلو الجملة الاولى الواقعة صلة لما عن عايد منها الى الموصول وهو ظاهر هذا اذا لم يكن بين الجملتين ملابسة اما اذا كانت بينهما ملابسة سوى العطف نحو ضرب زيد واكرم غلامه فقد صح الاخبار لانه لا يلزم خلو الموصول عن العايد اليه وكذا لو قلت ضرب زيد واكرم عمرو فى داره او معه صح لوجود الملابسة بين الجملتين بغير العطف واما المبدل منهم

من اى الاخبار عنه الا والبدل معه كالموصوف ومنهم من اجازه اى اجاز
الاخبار عن المبدل بدون ذلك اى بدون ان يكون البدل معه بصرف البدل
الى المضمر ولعله الظاهر اذ لا مانع من الابدال من المضمر بخلاف الوصف يعنى
اختلف فى الاخبار عن المبدل وصرح فمنهم من قال لا يجوز الاخبار عن المبدل
بدون البدل كالا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة ومنهم من اجاز
الاخبار عن المبدل بدون البدل فلو قلت جاءنى زيد اخوك فعلى الاول لا يجوز
الاخبار عن زيد وحده بدون بدله وذكر فى سند هذا القياس على الموصوف فى انه
لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة فكذا لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون
البدل لانه تابع مثل الصفة والظاهر عند المصنف جواز الاخبار عن المبدل
بدون البدل وذكر الفرق وسواء لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لانه
يلزم منه كون المضمر موصوفا وهو ممتنع ولا منع من كون المضمر مبدلا فافترقا
وقوله بصرف البدل الى المضمر معناه ان البدل كان قبل الاخبار متوجها الى
المظهر فلو اخبر عن المبدل فقط صرفها البدل الذى كان متوجها الى المظهر
ووجهناه الى المضمر وهو معنى قوله اذ لا مانع من الابدال من المضمر ومعنى
قوله الا والبدل معه انه لا يجوز الاخبار عن المبدل فقط اى بدون البدل واما
البدل فان اردت الاخبار عنه فى نحو مررت برجل اخيك قلت المازانى برجل
به اخوك واستقبحه المازنى لانك جئت بالبدل بعد ما قدرت كلامك تقديرا
فاسدا يعنى اذا اردت الاخبار عن البدل فقط فى نحو تولك مررت برجل
اخيك فى الاخبار عن اخيك بالذى الذى مررت برجل به اخوك وبالام المازانى
برجل به اخوك وانما يجوز الضمير لان الصفة وهى المازجرى على اللام الذى
هو عبارة عن الاخ والمازانى للمتكلم فى المعنى فقد جرت على غير من هى له وجب

ابراز

فى النسخ والاخبار عن خبر كان واخواتها لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر المبتدا فاذا
قلت كنت قايما واخبرت عن الخبر قلت الذى كنت اياه او كنته قايم لان
خبر كان فى المعنى حكمه حكم خبر المبتدا ولا تمتنع الاخبار عن خبر المبتدا نحو قايم فى
زيد قايم جاز فى الاخبار عن الخبران يقول الذى زيد هو قايم مجازا ايضا سهنا
وقد اباه بعضهم وقال معنى كان زيد قايما كان زيد من امره كذا وكذا فان
الخبر جملة من حيث المعنى فكما لا يخبر من قولنا من امره كذا وكذا لا يخبر عما وضع
موضعه واليه اشار المبرد فى المقتضب ثم قال وهو قول فاسد مردود وادلة
بان معنى خبر المبتدا وثانى مفعولى ظننت كذا معنا مع صحة الاخبار عنه
والتحقيق انا لا نسلم ان الخبر المفرد بتقدير جملة بل كان جعل قدنا هما مفرد
لان الاصل لافراد فرد المفرد الى الجملة من غير ضرورة فاسد واذا اردت
الاخبار عن الاسم الذى تنازعه فعلان معطوف احدهما على الاخرى الفاعلية
والمفعولية فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فانما يتاتى اى الاخبار باضمار
المفعول فان حذف حذف للطول لا على ما حذف فى الاصل والا اى وان
لم يحذف للطول بل على ما حذف فى الاصل يلزم اخلاء الصلة عما يعود الى
الموصول يعنى اذا تنازع الفعلان معمولا واحدا فاما ان يكون الاخبار
عن الاسم المتنازع فيه عن غيره فالقسم الاول المتنازع فيه فاعلا لاحدهما
والمفعول محذوف او مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر فان الاول وهو ان
يكون فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فانما يتاتى الاخبار فيه باضمار فيه
باضمار المفعول نحو ضربت وضربنى زيد او ضربنى وضربت زيدا فلو اخبرت
عن المتنازع فيه وهو زيد قلت فى الاول الذى ضربته وضربنى زيد ولا بد
من اضمار المفعول ليرجع الى الموصول وان حذف كان حذفه لطول الصلة

كما حذف

كما حذف العايد المفعول من صلة الموصول لطولها ولا يكون حذفه كما حذف فى
الاصل لان الحذف فى الاصل كان لكونه فضلة ومستغنى عنه ولما صار صلة
للموصول لم يكن مستغنى عنه فليس حذفه على ما حذف فى الاصل بل لطول الصلة
نحو هذا الذى بعث اسراى بعثرا وانما وجب اضمار المفعول اذ لو لم يضمر وحذف
على ما حذف فى الاصل للزم اخلاء الصلة عن العايد الى الموصول وقوله المفعول
محذوف يشتمل تسمين احدهما ما يجب حذفه نحو ضربت وضربنى زيد لان الاضمار
قبل الذكر فى المفعول غير الذى جايز والثانى ما يجوز حذفه على الجملة وان كان الاولى
اضماره نحو ضربنى وضربت زيدا فان الاولى ضربنى بالاضمار لانه عايد الى زيد
المقدم معنى وراى المازنى ان يجعل الكلام جملتين اسمتين معطوفا
احديهما على الاخرى محذوف المفعول كما فى الاصل تقدير كلام المازنى ان الكلام
كان على جملتين قبل ورود الاخبار عليه فجعل الكلام بعد الاخبار ايضا على
جملتين لتناسب الاصل فاذا قلت ضربت وضربنى زيد واخبرت عن
زيد بالذى قلت الذى ضربت وضربنى هو زيد فالكلام على هذا جملة واحدة
فاذا اخبرت باللام قلت على راى المازنى الضارب انا والضاربنى زيد
على ان الضارب مبتدا وانا خبره والضاربنى مبتدا وزيد خبره والجملة
الثانية معطوفة على الجملة الاولى والضارب فى الجملة الاولى فاعله مستتر
فيه يعود الى الالف واللام فالالف واللام والصفة للمتكلم لا لزيد وضمير
المفعول مستغنى عنه لان الراجع الى الموصول هو الضمير فى ضارب
لا ضمير المفعول فحذف ضمير المفعول لحذفه فى الاصل قبل الاخبار للاستغناء
عنه فى الصورتين والحسن هذا عندى اذا اعمل الاول ولا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه يعنى ما ذكره المازنى حسن اذا اعمل الثانى وهو

ابراز الضمير وانما لم يذكر المصنف فى الاخبار الا باللام لانه كان اشكل من حيث
احتياجه الى ابراز الضمير ووجه استقباح المازنى ان حق المبدل ان يستقل
الكلام معه وسهنا لو قلت ما زانا برجل قبيل ذكر البدل لم يصح اذ لا عايد من
الصلة الى الموصول وهو اللام او الذى فقد قدرت كلامك اولا تقديرا فاسد الخلو
عن العايد ثم جئت بالبدل الذى حق الكلام ان يستقل بدون ذكره ولعل وجه
تصحيحه ان البدل هو المنسوب اليه فى المعنى حتى قال بعضهم ان المبدل فى حكم
الطرح فكان التقدير ما مررنا به اخوك وهو مستقيم لوجود العايد من البدل
الذى هو المنسوب اليه ومعنى الى الموصول ولذلك قالوا فى الالزام لو كان
المبدل فى حكم الطرح لم يجز نحو زيد رايت غلام رجلا صالحا لان المبدل لو طرح
لكان التقدير زيد رايت رجلا صالحا ولا ضمير فيه يرجع الى المبتدا فهذه
المسئلة عكس ذلك اذ وجد الضمير فى البدل دون المبدل فلو كان المبدل
فى حكم الطرح لصح وفى ذلك المثال كان الضمير فى المبدل دون البدل فلو
حذف المبدل لم يصح فالحاصل انهم ينظرون الى البدل فان كان فى ضمير
جوزوه وان لم يكن فيه ضمير منعوه ومن اجاز هذا يعنى قول المازانا برجل
به اخوك نظرا الى ان الضمير فى البدل كاف لانه المقصود بالنسبة اجاز زيد
ضربت اخاك اياه اذا المبدل ايضا فى حكم الطرح كانه قال زيد ضربته وقد
يوجد فى بعض النسخ هكذا لانك جئت بالبدل الذى لا يصح الكلام الا به
فجعلته بعد ما قدرت كلامك تقديرا فاسدا وهذا كانه غلط من الناسخ
لان كون البدل بحيث لا يصح الكلام الا به علة مناسبة للجواز لا للاستقباح
فلا يقاعه بين فى اثناء تعليل الاستقباح حشو ولفظ التعليق مشعر بان
الصحيحة هى نسخ الاولى ولا تعرض فيه لنسخة اخرى اصلا فينبغى ان للكتب

محل الذى هو الاخ والمازانى للمتكلم فى المعنى فقد جرت على غير من هى له وجب ابراز الضمير

الرافع فى ضربت وضربنى زيدا اما اذا اعمل الاول وهو الرافع نحو ضربنى وضربت زيد فلو اخبر عن زيد بالام على راى المازنى لقيل الضاربى والضارب انا زيد والضاربى مبتدأ وزيد خبره والضارب مبتدأ وانا خبره والجملة الثانية هى الضارب انا معطوفة على الضاربى زيد فقد عطف قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور اخرا وهو زيد فالمفعول فى الثانى ايضا محذوف كما فى الاصل لانه غير عايد الى الموصول بل العايد الى الموصول هو المستكن فى الضارب وذلك اخبر عنه بانا لان الالف واللام والصفة للمتكلم ولهذا كان زيد خبر المضاربى اذ لا يصلح ان يكون خبرا عن الضارب لانه عبارة عن المتكلم فخبره انا لا زيد وانما لزم العطف قبل تمام الصلة على تقدير اعمال الاول دون اعمال الثانى لانه اذا اعمال الاول وقيل الضاربى زيد تعين ان يكون خبره لان اللام والصفة عبارتان عن زيد وقولك الضارب انا فالام والصفة فيه عبارتان عن المتكلم فتعين ان يكون خبره انا لا زيد فيكون المذكور اخرا الاول خلافا لعكس وهو ضربت وضربنى زيد فانه اذا قيل الضارب انا فالام والصفة للمتكلم فتعين ان يكون انا خبره وزيد تعين ان يكون خبر الثانى فلا يلزم العطف قبل التمام فان قلت قاعدة الاخبار ان يصدر الكلام بالموصول ليقع الذى اخبر عنه آخرا ليكون خبرا لذلك المصدر وقول المازنى على تقدير اعمال الثانى يخرج المسئلة عن قاعدة الاخبار لانه يصدر الجملة الاولى باللام ويجعل خبرا انا لا المخبر عنه وهو زيد ويجعل زيدا خبرا عن الموصول الثانى مع انه غير مصدر فى صدر الجملة الاولى قلت الاخبار عن زيد فى الجملة الثانية وصدرناها باللام واوقعنا المخبر عنه خبرا عنه فاوقعنا المخبر عنه خبرا لما صدرناه به فان قلت كان حق الكلام ح ان لا يصدر الجملة الاولى بالموصول لانه خارج

ح عن جملة الاخبار

عن جملة الاخبار فلم صدر بالموصول قلت لو لم يصدر وقيل فى الاخبار ضربت والضاربى زيد لكان عطفا للجملة الاسمية على الجملة الفعلية فصدروا بالموصول ليكون جملة اسمية معطوفا عليها جملة اسمية وعاية للمناسبة ويزاد كلفة من المازنى لان حق الاخبار باللام فى نحو ضربت فى ضربنى زيدا اذا اخبر عن زيد ان يقال الضارب انا والضاربى زيد واما اوار للضمير المستتر فى الصفة لانها للمتكلم وقد جرت على اللام وهو لزيد فقد جرت على غير من هى له فوجب ابرار الضمير ليكون فاعلا للصفة وحذف الراجع للطول لا للاستغناء عنه والضاربى عطف على الضارب واخبر عنهما بخبر واحد وهو زيد كما لو قلت القايم والضارب زيد فالكلام جملة واحدة وقولنا انما قدرنا جملتين لمناسبة الاصل لا طايل تحته لان الاصل كانا جملتين اما اذا دخل الموصول صارا فى حكم الصلة والموصول فى حكم مفرد فدخول الموصول صيره بتقدير المفرد فلا يجب من كون الاول غير مصدر بالموصول جملة كونه مصدرا به بالموصول ايضا جملة لا حاجة الى تقدير الخبر فى الاول او فى الثانى اذا اعملا الاول وان كان الاخبار عن غير المتنازع فلا فساد فى الحذف مثل ضربت وضربنى زيد اذا اخبرت عن الثانى فى ضربت قلت الضارب انا والضاربه زيدا انا فى حذف المفعول من الاول وهو الضارب ولا فساد فيه ولا حاجة الى الاعتذار بانه حذف للطول لانه حذف مستغنى عنه اذ اللام والصفة للمتكلم فالعايد الى الموصول ليس ضمير المفعول بل المستكن فى الصفة فحذف المفعول لكونه مستغنى عنه كما فى الاصل فلا فساد فى حذفه وان كان مفعولا له اى وان كان المتنازع فيه مفعولا له اى احد الفعلين والفاعل مضمر اى فى الفعل الآخر فالاخبار على طريقه اى على ما هو طريق الاخبار

ابرار الضمير ليكون فى ضرورة جعله اسمية كما قال الضاربى هو وفيه نظر لان المازنى انما جعل الجملتين اسميتين رعاية للمناسبة بين جملة الاخبار وبين الاصل الذى كان على جملتين قبل الاخبار وابراز الضمير ليس لذلك لكونه جايزا على غير من هو لحق بحى هذا التوهم اذا ابرار الضمير فى قوله ضربت وضربنى زيد الضارب انا مع الضارب والسالم كليهما للمتكلم اذ لو كان للغايب لما صح الاخبار عنه بقولنا انا بل قدر هذا الضمير ليكون جملة فالمازنى انما قدر الضمير ليجعلها جملتين اسميتين معطوفا احديهما على الاخرى فحقه ان لا يفرق بين ما جرى على غير من هو له وبين ما جرى على من هو له ليمكن جعلها جملتين اسميتين وعلى تجرى حكم الاخبار اذا كان التنازع فى الفاعليه وحدها نحو ضربنى واكرمنى زيد فانك تقول فى الاخبار عنه بالذى الذى ضربنى واكرمنى هو زيد او فى المفعوليه نحو ضربت واكرمت زيدا قلت فى الاخبار عنه الذى ضربت واكرمته زيد وجاز حذف العايد للطول او كان الفعل مما يتعدى الى المفعول فضاعا وقد سهل عليك طرقا اذ وقفت على شرايط الاخبار وضابطه فقلت فيما يتعدى الى مفعولين كسوت وكسانى زيد جبة على اعمال الثانى واخبرت عن زيد فلت الذى كسوت وكسانى جبة زيد وفى الاخبار عن الجبة التى كسوت وكسانيها زيد جبه وكذا فيما يتعدى الى ثلثة نحو اعلمت واعلمنى زيد عمرا قايما قلت فى الاخبار عنه الذى اعلمت واعلمنيه زيد قايما عمرو وفى الاخبار عن قايما الذى اعلمت واعلمنيه زيد عمرا قايم ومتى راعيت الشروط لم يصعب عليك استخراج الصور ولا حاجة الى تكثير الامثلة بعد الوقوف على المقصود ومنها اى ومن انواع المرفوع الخبر فى باب ان اى ان واخواتها كما سياتى ذكرها فى العوامل

الاولى

ان شاء الله تعالى وحكمه حكم المبتدا لان اسمه وخبره فى المعنى مبتدا وخبر
الا فى تقديمه اذا لم يكن ظرفا لخوان زيدا قايم ولا تقول ان قايم زيدا ولكن
ان فى الدار زيدا يعنى ان خبر المبتدا جاز تقديمه على المبتدا مطلقا
ظرفا اولم يكن بخلاف ان فان خبره لا يقدم فى غير الظرف على اسمه لانه حرف
وعمله ضعيف ولان عمله بمشابهة الفعل على ما سياتى والفعل له عملان
اصلى وفرعى فالاصلى مايستقدم مرفوعه على منصوبه والفرعى بعكس ذلك
ولما كان ان فرعا اعطى العمل الفرعى للفعل فقدم منصوبه على مرفوعه
فلو قدم الخبر كان مشابها للفعل فى عمله الاصلى وهو خلاف القياس لان
القياس ان يحفظ رتبة الفرع عن الاصل وهذه العلة توجب ان لا يقدم
الظرف ايضا لكن جوز لوجهين احدهما انه لا يظهر الرفع فى الظرف بخلاف
غير الظرف فانه شابه تقدم المرفوع على المنصوب والظرف ليس كذلك نحو
ان فى الدار زيد والثانى ان الظروف يتسع فيها بما لا يتسع فى غيرها ولذلك
يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره ويقام مقام المفعول
به صورة نحو اليوم سرت ويصح تقديم الظرف كون المبتدا نكرة نحو فى
الدار رجل بخلاف غيره اذ لا يجوز منطلق رجل ونظايره ذلك وحذف اى
الخبر فى نحو ان محلا وان مرتحلا وتمتة وان فى السفر اذ مضوا مهلا
اى ان لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا خلافا عنها الى الآخرة ونحوى وفى نحو اشبه
شرح شرحا لوان اسيمر الحذف الخبر هذا مثل والشرح اسم مكان واسيمر
تصغير سمر جمع سمرة قال لقيم ان لقمان وكان هو وابوه قد نزلا منزلا
يقال له شرح فذهب لقيم يعشى ابله من السمر فوقد كان لقمان قد حمد لقيما
واراد اهلاكه فاحتفر له خندقا وقطع كلا كان هناك من السمر ثم ملأ به الخندق

قال ابن الحاجب يعنى ان لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا عنها الى الآخرة وان فى السفر الى الحلين عنها مهلا اى امهالا اى طولا وروى ان مثلا اى ان فيهم مثلا وقد روى فى كتاب سيبويه وان فى السفر وامضوا مهلا بكسر الميم مكان مضوا مصدر بمعنى الامر اى ان فى السفر مضيهم ويكون بدل الشمال من السفر

كذا حرر

فاوقد

فاوقد عليه ليقع فيه لقيم فلما اقبل عرف المكان وانكر ذهاب السمر فعند ذا
قال ذلك شرح سهنا موضع بعينه وفى غيره المثل مسيل الماء من الحرة
الى السهل واسيمر تصغير اسمر جمع سمرة واراد لوان فيه اسمر ضرب الى الشين
يشابهان فى شئ ويفترقان فى شئ قال الزمخشرى اى اشبه هذا المكان
الذى رحت اليه المكان الذى غدوت عنه لوان السمرات التى عهدتها
به كانت قايمة الآن ونحو ياليت ايام الصبا رواجعا عند اصحابنا يعنى الخبر
محذوف والتقدير ياليت ايام الصبا لنا اى كائنة لنا فى حال كونها
رواجع فرواجع نصب على الحال من الضمير المستتر فى الظرف خلافا
للكسايى والفراء فان مذهب الكسايى ان رواجعا خبر كان مقدرة
اى كانت رواجعا وكان مع خبره مرفوع المحل خبر الليت ومذهب الفراء
ان ليت ينصب الجزئين لانه بمعنى تمنيت وهو ضعيف لانه يودى
الى حصول الفايدة لمنصوبى من غير مرفوع ولا يوجد ذلك فى اللغة ولا
ولانها لو عملت لكون معناها معنى التمنى لوجب ان تنصب مطلقا لا
ان تنصب فى صوره دون صورة وكان سيبويه ان الجر فى ليت زيدا قايم
ومذهب الكسايى وان كان غير بعيد لان كان حذف كان معهودا الا ان
حذف الخبر اكثر وهو راجح من حذف كان ونحو اى وفى نحو لعل ذاك على
ما حكى ان قرشيا جار الى عمر بن عبد العزيز فتوسل اليه بقرابة معه فقال
ان كان ذاك اى ان ذلك مصدق ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك اى لعل
مطلوبك حاصل فحذف الخبر بقرينة الحال والتزم اى حذف الخبر فى قولهم
ليت شعرى هل كان كذا اى ليت علمى متعلق بما جاب به هذا القول كقولك
فى علمت من ابوك علمت ما جاب هذا الاستفهام ومن استفهامية والتزم

حذف الخبر لقيام هذا الكلام وهو الجملة الاستفهامية المذكورة بعد ليت
شعرى مقام الخبر مثل لولا زيد لكان كذا فى حذف الخبر وسد الجواب مسده
وانما ذكر المصنف بعد قوله ليت شعرى هل كان كذا ولم يقتصر على انه
التزم الحذف فى ليت شعرى كما قال صاحب المفصل اذ قال وقد التزم
حذفه فى نحو قولهم ليت شعرى لانه لا تقتصر عليه فى استعمال العرب بل يضم
اليه استفهام نحو ليت شعرى اى الرجلين عندك او زيد عندك ام عمرو
فالتزام الحذف حيث ذكرت الجملة الاستفهامية بعده ومنها اى من
انواع المرفوع خبرا التى لنفى الجنس وهو فى قول اهل الحجاز نحو لا غلام رجل
ظريف انما مثل بالمضاف ليتعين كون الظريف خبرا اذ لو مثل بالمفرد نحو
لا رجل ظريف لم يتعين للخبرية بل جاز ان يكون صفة مرفوعا محلا على محل
لا رجلا وحكم خبر ان لان نقيضه ان فحمل عليه فى الحكم لان العرب تحمل
النقيض على النقيض فان قلت حق النقيض ان يكون مخالفا للنقيض
لا هو فقاله فكيف حمل عليه قلت لان النقيض له طرفان طرف للثبوت
وطرف للنفى فحمل احدهما على الآخر لاشتراكهما فى كونهما طرفين فهو
فى الحقيقة حمل النظير على النظير لا النقيض وقد نبه عليه الشيخ عبد
القاهر رحمه الله الا فى جواز تقديم الظرف فان خبر ان سقدم اذا كان
ظرفا على اسمه ولا تقدم خبر لا وان كان ظرفا على اسمه فلا يجوز لا فى
الدار رجل وجاز ان فى الدار غلام رجل والفرق ان ان مشابه للفظ
الماضى فى كونه ثلاثيا مفتوح الآخر وفى اتصال المنصوب به وفى اتصال
نون الوقاية به وليس كان كذلك انه فعل بخلاف لا فانه محمول على ان
وفرع عليه فلحظ رتبته عن رتبة ما هو اصل وهو ان وحذف اى الخبر

لان ان تحقق الاثبات فلا تحمل النفى على النظير على النظير

نحو لا باس اى عليك ومنه كلمة الشهادة اى وما حذف فيه الخبر نحو لا اله الا الله
فان ما بعد الا مستثنى فيجب ان يكون ما قبله كلاما تاما فلا بد من تقدير
خبر اى لا اله فى الوجود الا الله ولا تثبت اى الخبر فى تميم اصلا اى بنو
تميم لا يثبتون الخبر ويقولون لا اهل ولا مال وجهين احدهما انه لا تثبت
لفظا وهو فى المعنى مراد والثانى ان يقدر الخبر اصلا لا لفظا ولا تقديرا
ومعناه انتفى الاهل فلا احتياج الى تقدير خبر ومنها اسم ما ولا بمعنى ليس
نحو ما زيد اوما رجل اخيرا منك ولا رجل افضل منك والاجود لا زيد منطلقا
لنقصان مشابهتها اى مشابهة لا ليس فان مشابهة ما اقوى لانه لنفى
الحال وليس لنفى الحال بخلاف لا فانه للنفى مطلقا ويصدقه الاستقراء
ويضمر منفصلا بعدها لا غير يعنى وقد يكون اسم ما مضمرا منفصلا نحو
ما انت اوما هو او ما انا قايما وهذا ايضا من ثمرات نقصان مشابهتها
لا ليس فانه لم يدخل المضمر ايضا الذى هو اعرف المعارف ولذلك اقتصر
الزمخشرى فيه على الاول ولا تجوز الفصل بينه اى بين اسم ما ولا وبين
عامله بالمفرد وهو ما ولا ولا تقول ما طعامك زيد ما كل كما لا تجوز فى ساير المواضع
الفصل بين العامل وما معمولا باجنبى نحو كانت زيدا الحمى تاخذ على
ان يكون الحمى اسم كانت لان زيدا مفعول تاخذ فهو اجنبى عن العامل و
المعمول وهو الحمى اذا جعلت حمى اسم كانت اما اذا اجعل كانت للشان والقصة
والحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ فهو جايز اذ ليس فيه
الفصل بين العامل والمعمول لان كان غير عامل فى الحمى على انه اسم
لهو كذلك ضربت وذهب عمرو اليوم لا يجوز ايضا لان قولك وذهب وقع
فصلا بين ضربت ومعموله وهو اجنبى عنهما وبالجملة فالفصل بين العامل

فاوقد

والمعول باجنبي ممتنع بخلاف الجملة المولدة نحو خرج والله زيد ونحوه فان
لقايل ان يقول ايضا كان واو القسم بمنزلة الباء وهو يتعلق بفعل وهو
اقسم فواو الله جملة مستقلة فلا ينبغي ان يجوز الفصل بين خرج وفاعله
وهو زيد بها فاجاب بهما معناه ان الجملة القسمية يذكر تاكيدا للجملة فهي
في الحقيقة غير اجنبية عنها فلذلك جوز الفصل بها دون غيرها
وقوله ونحوه يريد به ما يشاكله في كونه للتاكيد نحو خرج لا شك زيد خرج
يقينا زيد وكذلك زيد في التاكيد نحو خرج خرج زيد فانه وان كان
فصلا لكنه جوز لكونه غير اجنبي بل للتاكيد واما مرفوع الفعل فهو
المضارع الواقع حيث يصح وقوع الاسم اما مجردا او مع حرف لا يكون
عاملا فيه نحو زيد يضرب مثال للمجرد او سيضرب مثال للكونه حرفا غير
عامل فان يضرب وان لم يقع موقع الاسم لان الاسم لا يقع بعد السين لكن
المراد ان الفعل مع السين يقع موقع الاسم واحترز بقوله لا يكون عاملا
عما اذا كان مع حرف عامل نحو زيد لم يضرب ولن يضرب ويضرب الزيدان
لان ابتداء الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم هذا جواب عن سوال مقدر
وهو ان يضرب في يضرب الزيدان مرفوع مع انه ليس مواضع موقع الاسم اذ
لا يجوز ابتداء ضارب الزيدان من غير اعتماد على استفهام ونفي وغيرهما فاجاب
بان بان مبداء الكلام من حيث هو كلام لا يتعين ان يكون فعلا دون
اسم بل جاز ان يكون ابتداء الكلام اسما على الجملة فصدق انه واقع موقع
الاسم على الاطلاق اي موقعا كان يصح ان يوقع فيه اسم من الاسماء وان
لم يقع خصوصا ولخروج زيد يقوم الاصل فيه الاسم وقد عدل الى لفظ
الفعل لزوما لغرض وقد استعمل الاصل المرفوض فيمن روى قوله وما

وما كدت آيبا هذا ايضا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان خبر ما كاد يلزم ان
يكون فعلا وهو ان كاد موضوع لمقاربة وقوع فعل فخبره ان يكون
فعلا مضارعا فلا يكون خبره اسما فينبغي ان لا يرتفع الفعل المضارع
فيه لان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم لا يقع خبر كاد واجاب بان الاصل
في خبر كاد ان يكون اسما كما في خبر كان ونظايره ولذلك استغنى كل الاصل
المرفوض في قوله وما كدت ايبا فالفعل واقع موقع الاسم نظرا الى الاصل
المرفوض واصل البيت فاثبت الى فهم وما كدت آيبا ولم اسلها فارقنها
ومعنى تصغرو انما قال فيمن روى لانه قد يروى ولم اك ايبا وحينئذ
لا استشهاد فيه المنصوب هو من النوع الاسمي ايضا انواع لما فرغ
من انواع المرفوع اسما وفعلا شرع في المنصوب وهو ايضا نوعان
اسمي وفعلي وذكر الاسمي اولا لانه اصل في الاعراب وقسم الى انواع منها
المفعول المطلق وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو
ضربت ضربا وبهذا الحد مطلقه يندرج فيه المصدر سواء كان جاريا على
الفعل نحو ضربت ضربا او غير جار نحو الضرب قبيح لانه ايضا يدل على مفهوم
الفعل مجردا من الزمان لكنه اكتفى بجعله نوعا من المنصوب فكانه قال
المفعول المطلق هو المنصوب الذي يدل على مفهوم الفعل مجردا عن
الزمان فيخرج نحو الضرب قبيح وفيه نظر لان المفعول المطلق يصح اقامته
مقام الفاعل مع انه غير منصوب فلو كان النصب جزء من حقيقته
لم يصح اقامته مقام الفاعل لاستلزامه الرفع الذي هو مناف لحقيقته
فكان الاولى ان لا يجعل النصب جزء حقيقته والذي ذكر حد المصدر
من حيث هو مصدر لا النوع منه خاصة وهو المفعول المطلق الذي

من ثمانية ان يكون اسم ما فعله فاعل فعل مذكور معناه ويسمى مبهما لانه لا
يتعين لنوع وعدد وانه لتوكيد الفعل نحو كما مثال المذكور ويكون
للنوع والمرة ويسمى موقتا اي معينا نوع تعيين نحو النوع و
العدد نحو جلست جلسة تكسير الجيم لبيان النوع وجلسة بفتح الجيم
لبيان المرة والاول وهو الذي يذكر لتوكيد الفعل لا تقدم عامله لكونه
للتاكيد وحق التاكيد ان يوخر عن المؤكد بهذا وجه مناسب لتقريره و
الكلام في الاستعمال انه هل جار مقدما على عامله ام لا والاثنى والتجمع بخلاف
الاخيرين وهو اما للنوع او للمرة فانما لم يثن ولم يجمع لانه للجنس المطلق
وليس له مثل ينضم اليه ليثنى ويجمع بخلاف النوع فانه يجوز ان يكون معه
نوع اخر فيثنى ويجمع وبخلاف المرة فانه يصح انضمام المرة الاخرى اليها
وقد تقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه مصدرا كان اما ملاقيا له
في اشتقاقه كاثبت اثباتا او غير ملاق له لقعدت جلوسا او غير مصدر
كضربته ثلاث ضربات وانواعا من الضرب واشد ضرب وبهذا الضرب سوطا
لا منافاة بين قوله غير مصدره وبين قوله مصدرا لان المراد بقوله غير مصدره
ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور وبهذا نفي المركب فانتفاؤه اما باتفاء اصل
المصدرية كسوطا واما ببقاء المصدرية وانتفاء كونه لذلك الفعل نحو انا فانه
مصدر لكنه يصدق عليه انه ليس مصدرا للفعل المذكور فصح تقسيم ما لا
يكون مصدرا للفعل المذكور الى المصدر والى غير المصدر ومثل غير المصدر
بقوله ثلاث ضربات لان لفظه الثلاث غير مصدر لكنه مضاف الى مصدر
فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه فكانه قال ضربته ضربات ثلاثا وكذا
انواعا جمع نوع وهو ليس بمصدر ولكنه موصوف بالجار والمجرور وهو قوله

ويقلبني على وجه الكناية ومنه اى مما هو اعم من المصدر قولهم ما اغفله
عنك شيا اذ المعنى انظر او تفكر شيا لكنه حذف للكثرة تقول في التعليق
عن ابى سعيد انه قال ما فسّر مَن مضى الى ان مات المبرّد وفسره
الزجاج فقال معناه على كلامهم قد تقدم كان قائلا قال زيد ليس بغافل
عني فقال فقال المجيب بلى ما اغفله عنك واراد ان يبعثه على ان يعرف
صحة كلامه فقال انظر شيا فانك تعرف صحة ما اقوله لك كما تقول انظر
قليلا وفكر شيا اى تفكرا قليلا هكذا نقله في التعليق واغفله على هذا
التقدير بالغين المعجمة والفاء وكذا ذكره السيرافي في كتاب سيبويه بقيد
النسخة المعتبرة ودلالة الكلام عليه وهو مخالف للصحاح اذ قال في فصل
العين المهملة مع اللام في عقل قولهم ما اعقله عنك شيا اى دع عنك الشك
وقال بهذا حروف رواه سيبويه في باب الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء
كانه قال ما اعلم شيا مما تقول فدع عنك الشك وستدل بها على صحة
الاضمار في كلامهم للاخفش وقال الاخفش انا منذ خلقت اسأل عن هذا
وقد حذف اى المصدر ويقام وصفه مقامه فوقفت طويلا اى قياما طويلا
وضربت شديدا اى ضربا شديدا فان كان الموصوف ماخوذا في حده صح
اشتماله على المصدر نحو قعدت القرفصاء بضم القاف والفاء ومنه قوله
المحتبي بيديه دون الثوب ومشى البعير العرضنة بكسر العين وفتح
الراء اذا مشى مشية في شق فيها نشاط وفي نصبها اختلاف قال
سيبويه ان الناصب له الفعل الظاهر لانه نوع منه وقال المبرد وابن
السراج انها صفات لمصادر محذوفة اى قعدت القعدة القرفصاء ومشى
المشية العرضنة ونحو ذلك رجع القهقرى اى الرجعة القهقرى ومعنى

كون الموصوف

كون الموصوف ماخوذا في حده ان القرفصاء موضوع لقعود خاص فالقعود
ماخوذ في حده ومعناه وكذا العرضنة مشية خاصة فالمشي ماخوذ في حده بخلاف
ضربته انواعا من الضرب فانه قد يكون غير ماخوذ في حد النوع اذ النوع قد يكون
ضربا وقد يكون غيره وتخصيصه بالضرب عرف من خارج وهو صفته نحو من
الضرب ونظيره وقد يكون اى المصدر والافعال من لفظ نحو مات حتف
انفه اى مات ولم يقتل واصله ان يموت الانسان على فراشه فيخرج نفسه
من انفه وفمه وينتصب اى المصدر باضمار فعل اما مستعمل اظهاره نحو خيرا مقدم
باطهار قدمت ومواعيد عرقوب وجزاه بما فعل كقوله وعدت وكان الخلف
منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب انتصب مواعيد بوعدت اى
وعدت وعدا مثل مواعيد عرقوب وانتصب اخاه بوعد بدلا لانه مواعيد عليه
وعرقوب اسم رجل من العمالقة ضربت به العرب المثل في الخلف وذلك انه
اتاه اخ له يسأله شيا فقال اذا اطلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا
ازهى فلما ازهى قال اذا رطب فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا اخذه من
الليل ولم يعطه شيا ويترب من التاء المنقوطة نقطتين من فوق و
فتح الراء اسم موضع قريب من المدينة ويروى بالشاء المثلثة وهي اسم مدينة
الرسول عليه السلام والاول اصح لان العمالقة لم يسكنوا المدينة وقوله
جزيتنا بنو بعدل نحسن فعالنا جزاء بما فعل وما كان ذا ذنب بما اراد اسم
رجل رومي بني الخزرج قتل للنعمان ابن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه
من اعلاه فخر كيلا يبتل ثيابه فسمي بما فعل وضرب به العرب المثل وغير مستعمل
عطف على قوله مستعمل اى غير مستعمل اظهار فعله سماعا اى بنتصب المصدر
باضمار فعله وانتصابه اما سماعي ليس له ضابط نحو سقيا ورعيا وعقرا ووجدا

مصدر لا فعل له

جزيتنا نوعا بما فعل سيبويه بالتاء المثناة فوق وستبادر الزجاج بالثاء المثلثة

ويغيا وبؤسا وحيبة ويقال عجى لفلان وبؤس له وحيبة له بالابتداء ولم يسمع
سقيا ورعيا له ومنه حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ولا افعل ذلك ولا كيدا اى ولا
اكاد افعله ولا كيكا ولا هما اى لا اهم بفعله سماعا واما فصله عما قبله لان ما قبله
كان في الدعاء وهذا في الخبر ومنه جاءني زيد وعمرو ايضا ومنه فضلا في نحو قوله
وحشية لسنا نرى من يصدها عن الفتك فضلا ان نرى من يصيدها
ايضا مصدر آض يئيض اى عاد وفضلا ايضا مصدر اى فضل انتفاء ان
نرى انسانا يصدها عن الفتك فضلا عن رؤيتنا انسانا يصيدها لنا من
مصدر فضل من الشيء كذا اذا ابقى منه بقية كقولك انفقت اكثر دراهمك
والذي فضل منها ثلثة فما بقي منها اقل مما انفقوا كذلك انتفاء رؤيته صدها
عن الفتك اقل من انتفاء رؤيتنا من يصيدها لنا اى لا يصد فكيف يصاد
كان صيدها مستحيل وصدها ممكن قليل وانتفاء المستحيل اكثر من انتفاء
الممكن القليل وكذا قولهم بيد الكلام لا يفيد الظن فضلا عن اليقين
اى انتفاء افادته لليقين قطعا وانتفاء افادته للظن مظنونا فالانتفاء
الاول اكثر لانه لا يقع البتة والانتفاء الثاني اقل لانه قد يوجد لانه غير
قطعي الانتفاء ونحو لا ينظر زيد الى الفقير فضلا عن اعطائه الدراهم
اى انتفاء النظر اليسير اقل من انتفاء اعطائه الدراهم لان ذلك كالمستحيل بخلاف
النظر ومنه ويلك وتحك وويسك وويبك فصل هذه عما قبلها لكونها
ليس لها افعال من لفظها بخلاف ما تقدم بل معناه الدعاء بالهلاك وقد
يدعى به في معرض التعجب وياحكي من قول لبيد فما وال ولا واح ولا واس
ابو هند فشاذ لا يبنى عليه ومنه تربا وجندلا وفاها لفيك والها في فاها
للارض وفم الارض هو الترب لانها بر تشرب الماء فهو تربا لفيه وقيل الضير

اضمار الفعل

كيكا

كناية عن الراهية ومعناها الخيبة ومنه هنيئا مريئا غير داء مخامر وتمنه لعنة
عن اعراضنا اذا استحلت فصله عما قبله لكونه صفة بمعنى المصدر يقال
طعام هنيء ومريء ثم استعمل مصدرا لمعنى الهنى نحو عايذا بك اى اعوذ
عياذا بك واقايما وقد قعد الناس اى اقوم قياما فلفظ لفظ الصفة
ومعناه المصدر وقياسا عطف على قوله سماعا اى وينتصب المصدر باضمار
فعله قياسا يعني له ضابط وذلك فيما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل
على اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا وانما انت خلاف الضبع
الراكب اى حذف فعله لزوما اذا وجد هذا الضابط قوله مثبتا احتراز
عن المنفي نحو ما زيد سيرا بعد نفي احترازا عما اذا لم يقع بعد نفي نحو زيد
سيرا او معناه اى معنى النفي نحو ما انت سيرا وداخلا على اسم احتراز
عما دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا شديدا لا يكون خبرا عنه احتراز عن
نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم ولكنه
خبر عنه معنى ما انت الا سيرا ما انت الا تسير سيرا وقوله انما انت خلاف
الضبع الراكب اى ما انت الا تخالف خلافا مثل خلاف الضبع للراكب لان
الضبع اذا رات راكبا خالفته واخذته في ناحية هربا عنه والذيب
يعارض الراكب مضادة للضبع يضرب لمن تخالف الناس فيما يصنعون
او وقع عطف على قوله وقع قبله الى فيما اذا وقع مكررا بعده اى بعد اسم
لا يكون خبرا عنه نحو زيد ضربا ضربا خلاف اذا دكت الارض دكا دكا فان
المصدر وان وقع مكررا لكنه ليس بعد اسم بل بعد فعل او وقع تفصيلا
اى وفيما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء اى فامنون منا امنا او تفادون فداء فمضمون الجملة المتقدمة

العلة رجع الضمير في قوله وقع الى المصدر فقط لا المنصوب الذي هو المفعول المطلق حتى احترز عما لا يحتمل الا الرفع

ق

هو شدّوا الوثاق وهذا الشدّ له اثر وتفصيل ذلك الاثر الكمش والفواء او
وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه اى بمعنى المصدر وصاحبه
اى صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت
صوتا مشبها بصوت الحمار وقد ينتصب بالمصدر المذكور اى فاذا هو يصوت
تصويتا مثل صوت حمار فانما ينتصب اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا
أريد به الصفة الثابتة فلا ينتصب على المصدرية اذ لا دلالة فيها على الفعل
او وقع توكيدا اما لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة لا محتمل لها غيره اى
لا يحتمل الجملة غير ذلك المصدر نحو له علىّ الف درهم عرفا اى اعترافا او
الاعتراف مؤكد لمضمون الجملة السابقة لانه ايضا اعتراف او لغيره اى او
المؤكد لغير مضمون الجملة اذا كان لها اى لمضمون الجملة محتمل غيره اى غير
المصدر نحو هذا زيد حقا فان الكنية او الحق فى المعرفة فان قوله هذا زيد يحتمل
ان يكون حقا وان لا يكون حقا وقوله لغيره اللام اما ان يكون للعلة او صلة
للمؤكد اى المؤكد غيره فان كان للعلة فالمؤكد غير مذكور لفظا واللام للتعليل
على حذف المضاف اى لاجل دفع الغير فان قوله حقا دفع غير الحق وهو الباطل
وان كان للصلة فمعناه انحقه حقا مؤكد لانحقّ مضمرا وانحقّ غيره مضمون
الجملة لفظا وهو ظاهر ومعنى لان معنى انحقّ نسبة الحق الى المتكلم
وهو غير معنى زيد قايم فقوله حقا مؤكد غير مضمون الجملة فان قلت
له علىّ الف درهم عرفا ايضا يؤكد اعترف واعترف غير مضمون الجملة
لفظا وهو ظاهر ومعنى لان الاعتراف اعم من ان يكون بالف درهم
او بغيره فالتاكيد للنفس وللغير قد انتفاح فى هذا المعنى قلت مدلول
زيد قايم لا يلزم كونه حقا ومدلول على الف درهم يلزم كونه اعترافا فكان

ذلك تاكيدا لنفسه وهذا للغير ولا افعله البتة او بتة اى قطعا مشتقا
لان مضمون لا افعله قد يكون قطعا وقد لا يكون والاكثر فى الاول وهو التاكيد
للغير كلفظ حقا التنكير اذا استعمل حقا لتاكيد الجملة على التنكير اكثر من
استعمال المعرفة وهو الحق وفى الثانى وهو لفظ البتة التعريف اى
استعمال نحو لا افعله البتة بالتعريف اكثر من استعمال بتة بالتنكير وقطع
الهمزة من البتة بمعزل عن القياس لان الالف واللام للتعريف نحو
الكتاب والفرس لكنه اى لكن قطع همزته مسموع اذ يقال لا افعله
البتة بقطع الهمزة وهو خلاف القياس او وقع مثنى مضافا نحو لبيك
خلافا ليونس فان الياء فيه عنده مثلها فى لديك وعليك يعنى المصدر
اذا وقع مثنى مضافا يلزم فيه حذف فعله لانه فى المعنى كالمصدر المكرر
نحو لبّا لبّا فقام احدهما مقام الفعل ومعنى لبيك اقمت على طاعتك اقامة
بعد اقامة والمراد به التكرير لا التثنية كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
فان المراد التكرير والدوام اى كرة بعد كرة وليس المراد رجع البصر
والنظر مرتين وهو ايك بالمكان اذا اقام به وحكى ايضا ايك ثلاثا
فلبيك تثنية لبا وقال يونس ان الف لبّا انقلبت ياء لاتصالها بالمضمر
كالف لدى وعلى فانه مفرد واذا اتصل بالمضمر انقلب ياء نحو لديك وعليك
وقوله دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور اى دعوت مسورا
اى اقيم فى طاعته اقامة بعد اقامة والكون كالشئ الذى بيده اى اكون
تحت تصرفه وحكمه حجة عليه اى على يونس اذا اضافت الى مظهر وسعديك
من الاسعاد وهو الموافقة والاعانة اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد فهو
مصدر بحذف الزوائد وحنانيك اى حنانا بعد حنان والحنان الرحمة و

ودواليك من المداولة وهى المناوبة قال اذا شق برد شق بالبرد مثله
دواليك حتى ليس للبرد لابس ويروى حتى كلمنا غيرلابس ومعنى البيت
ان عادة العرب فى الجاهلية ان يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر
ثم يمدّانه لان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس طلبا لتاكيد المودة وقيل انهم
يزعمون انه اذا شق اعند البضاع شئ من ثوب كل واحد منهما دام الود
بينهما والا انتهاجرا وقيل انه فى البيت فى موضع الحال اى ممدّدا ولين يعنى
الثوب ومثله وكذلك هذا ذيك بالزال المعجمة معناه السرعة فى القراءة و
الضرب اى هذا بعد هذا قال ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا واخر يمضى الى
عاصى العروق الخضا والخضل اللحم الملتزز اى يمضى الطعن والضرب و
فى اللحم الى العروق العاصبة وقبله نجوهم بطعن قرض قرضا وتارة
يسلقون قرضا اى تضربهم ضربا هذا اللحم هذا بعد هذا اى قطعا بعد قطع
ونطعنهم طعنا وخضا يرد دماءهم فى اجوافهم اى يصل الى اجوافهم
والبيت للنجاح وحاصله اى حاصل ما حذف فيه الفعل قياسا يرجع الى
السماع لان الضابط القياسى على ما ذكرنا مستخرج من الصور المسموعة
عن العرب ولولاها لما حصل لنا ضابط كلى فالضابط انما حصل بعد سماع تلك
الصور وسر معنى قوله يرجع الى السماع الا ان حذف الفعل قياس لانا بعد
معرفة الضابط نقيس صورا لم نسمع من مفردا تنبه على سمعنا منها او غير
متصرف يعنى ينتصب المصدر باضمار فعل وهذا المصدر اما ان يكون متصرفا
اى يكون فاعلا ومفعولا ومضافا اليه كما سبق واما غير متصرف وهو ما لزم
النصب نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله فانها لم تجئ الا
منصوبة فمعنى سبحان الله اسبح الله تسبيحا اى انزهه تنزيها فهو مصدر

سبح كغفر غفرانا وقال الشاعر تسبح الآلهة وجهه تغلب كما سبح الحجاج وكبروا
اهلالا وقيل الم اسم للمصدر وليس بمصدر لان المشهور فى فعله سبح به
بالتشديد ومصدره التسبيح فسبحان الله اسم للتسبيح ومعاذ الله اى اعوذ
بالله معاذا وعمرك الله بمعنى تعميرك الله مصدر عمر بتشديد الميم قال سيبويه
انه مصدر بحذف الزوائد واصله عمرتك الله تعميرا بتضمين معنى السؤال اى
معنى السؤال اى سالت الله عمرك فحذفوا الفعل لقيام المصدر مقامه ثم حذفوا التعبير فبقى عمرك الله فانتصب كما انتصب التمييز فالمصدر مضافا الى المفعول
والله منصوب بالمصدر او بالفعل الناصب للمصدر وقيل المعنى اسئلك
بعمرك اى تعميرك الله اى بوصفك لله بالبقاء وقعدك الله من القعود والذى
معناه الثبات والدوام او الحفظ والمصاحبة من قوله تعالى عن اليمين
وعن الشمال قعيد اى حافظ وهو عند سيبويه مثل عمرك الله واصله
تقعدك الله والمعنى اسالك بقعدك الله اى بوصفك لله
بالثبات والدوام او الحفظ ومنه سلامك ربنا فى كل وقت برئ ما تعيبك
الذموم اى نسلمك وننزهك يا ربنا من كل سوء ونقص فهو بمعنى سبحانك
ويروى ما يعيبك من تعيبه اى جعله ذا عيب وفى بعض الحواشى ما تعنك
اى ما تعلق بك ويروى بالثاء المثلثة يقال ما تعيثنى كذا اى ما لاق
بك ومعنى ما يعيبنك اى ما يليق بك الذموم البيت لاميه بن ابى الصلت
وبعده عبادك خطاؤن وانت رب بكفيك المنايا والحتوم والحتم القضاء
وخطئ بمعنى اخطاء ومعطوفا عليه اى على غير المتصرف نحو سبحان الله
وريحانه اى رزقه الا انه لا يلزم النصب كقوله سلام الله ورحمته وريحانه ورحمته
وسمار دزد اى سحاب ذا دزر دزر جمع دزرة وهى الصب البيت لنمر بن

التوليب وقبله تصابى وامسى عُلاه الكبر وامسى تجمرة حبل غرر حرم ام مراة
واراد بفاعل تصابى نفسه اى امسى حبلها اى وصلها وعهدها غرورا لا
يوثق به وشاب ولا مرجبا بالبياض والشيب من غايب ينتظر فلوان
حمرة تدنوله ولكن حمرة منه سفر لو للتمنى تدنو اى تقرب منه سفر
اى لكنها بعيدة منه سلام الاله البيت يدعو الحمرة بالسقى اى سلام الله و
رزقه ورحمته لانالتسع على حمرة وبعد غمام ينزل رزق العباد فاحيى البلاد
وطاب الثمرى ينزل الغمام لورق العباد وريحانه مصدر متصرف ولكنه
معطوف على غير متصرف وهو سبحان الله فحكم غير المتصرف فى الانتصاب
بفعل مضم الا انه لايلزم النصب كما جاء فى البيت وفى المصدر الغير المتصرف يلزم
ويضمر اى المصدر يكون مضمر امتوقعا فيه منزلا منزلة المفعول به خذ الخو
انجنى الضرب الذى ضربته فان الهاء ضمير المصدر وغير متوسع فيه فخوزيد
اظنه منطلق اى اظن ظنى يعنى بالتوسع ان تجرى المصدر مجرى المفعول به
حتى كانه مفعول به كما فى الظرف اذا توسع فيه نحو يوم شهدناه ففى ضربته
متوسع فيه لانه لم نع من ان تجرى مجرى المفعول به خلاف اظنه فانه لو اجرى
مجرى المفعول به لكان احد مفعولى افعال القلوب مذكورا دون الآخر وهو
غير جايز على ما يجئ ان شاء الله تعالى ومنه المعلم والمعلمه زيدا عمرا واخيرا الناس
اياه انا اى الاعلام اصلا علمت واعلمنى زيدا عمرا واخبر الناس اياه فالتنازع
فى زيدا عمر واخبر الناس فاعمال الثانى ورفع زيد بالفاعلية له وعمرا والخبر الناس
المفعولان له وحذف المفعولات الثلاث للاول ثم اخبر بالام عن الباقى علمت
فقيل المعلم والمعلمه زيدا عمرا واخبر الناس اياه فالمعلم مبتدا والمعلمه عطف
عليه والخبر فى موضع المفعول الاول وزيد فاعله وعمرا سد المفعول الثانى

وخبر الناس هو الباقى واياه ضمير المصدر اى الاعلام ولا يجوز ان يكون متوسعا فيه
بان يجعل كالمفعول به لان التوسع فى الافعال المتعديه الى الثلاثة
لا يجوز قطعا اذ ليس لفعل اربع مفعولات حتى يلحق بهذا بابه وانا خبر
المبتدا وهو المعلم والمعلمه وانما صح الاخبار عنهما بخبر واحد لان اللام
فى الموضعين عبارة عن المتكلم الذى هو فاعل فى موضع ومفعول فى موضع
وانما جعل الضمير فى اعلمنى غايبا فى الاخبار مع انه كان متكلما لانه لما جعل
اسم فاعل صلة للام وجب ان يعود اليه ضمير والعايد الى الموصول يكون غايبا
غايبا لفظ الموصول فلذلك قال والمعلمه ومنها اى ومن انواع المنصوب
المفعول له وهو الاقدام على الفعل مما اجتمع فيه ان يكون مصدرا وفعلا
للمقدم ومقارنا للمقدم عليه قوله علة الاقدام اشارة الى بحث يذكر هنا وهو
ان المفعول له فى ضربته تاديبا مسبب عن الضرب فلا يكون سببا لان الشئ
الواحد لا يكون سببا ومسببا واجابوا بانه قد يكون سببا ومسببا باعتبار
ومعنا كذلك لان التاديب ليس علة لوجود الضرب بل علة للاقدام عليه
وسببا حاملا عليه ولوجود الضرب هو سبب لوجود التاديب فوجود التاديب
مسبب ولتصوره فى الذهن هو سبب الاقدام فقد تغاير الجهتان وشرط
فى نصب مفعول له امور ثلاثة كونه مصدرا وفعلا للمقدم اى للشخص الذى
اقدم على الفعل وكونه مقارنا للفعل المقدم عليه وقوله مما اجتمع من فيه
للبيان للمفعول له اى هو الذى اجتمع فيه الامور الثلاثة وانما شرطت
الامور الثلاثة فى نصبه المفعول له اما كونه مصدرا فلان المفعول به
المفعول له علة للاقدام فلا يكون عينا بل معنى ليكون تصوره ذلك المعنى
حاملا للشخص على الاقدام على الفعل فلذلك شرط كونه مصدرا فان قلت

مما اجتمع فيه اى يجتمع فيه
امور ثلاثة اما كونه مصدرا
وفعلا للمقدم ومقارنا للمقدم
عليه م

عين وجود
الضرب

ان يعظم الشئ فى عينك والهبور جمع هبر وهو مطمئن من الارض والضمير فى
يركب قيل للثور الوحشى وقيل للبعير وهو الظاهر بدلالة ما قبله من الابيات
وقد ذكرنا فيها الفاع وهو بعيرا لابيض اى يركب الرمل والعلوة محافة من
يقصده وتشاطا الافلاته من صايد او غيره وقيل ان الهول عطف على كل اى ويركب
الهول والاصل فيه اللام لدلالته صريحا على التعليل واذا لم تجتمع ما ذكرنا يعنى
الامور الثلاثة المذكورة قبل لتزم الاصل فاذا انتفى المصدرية تعين اللام نحو
جيئتك للسمن وكذا اذا انتفى كونه فعلا للمقدم نحو زرتك لمخاصمتك اياى وكذا
وكذا اذا انتفى المقارنة كزرتك اليوم لمخاصمتى اياك غدا الا فى نحو زرتك لتكرمنى
وانك تحسن الى فانه انتفى كونه فعلا للمقدم ولم يذكر اللام لان الواو ان حذف
فيها اللام قياسا مستمرا ونحو قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا مما تاول هذا
اشارة الى ايراد وهو ان خوفا وطمعا ليسا فعلين لفاعل يرى وهو الله تعالى
اذ لا يصح عليه الخوف والطمع وكان ينبغى ان لا ينتصب فاجاب بانه متاول
وتاويله ان يريكم معناه يجعلكم رايين فالخوف والطمع علتان لرويتهم للاداة
فالخوف والطمع فعلان للمقدم على فعل الرويه وهم المخاطبون كانه قال تروون
البرق خوفا وطمعا وجاز ان ياول على حذف مضاف اى ارادة خوف وطمع
فيكون علة ليريكم لان ارادة خوفهم وطمعهم حاصلة للمقدم على الاراءة وهو الله
تعالى فانه يريهم البرق ويريد خوفهم وطمعهم والغالب عليه اى على المفعول له
التنكير على حسب الاستعمال ولذلك توهم الجرمى اشتراط تنكيره فلم يجز كونه
معرفة ولم يجز عند الزجاج انتصابه اى انتصاب المفعول له على المصدر فقولك ضربته
تاديبا معناه ضربته ضرب او ضربته ادبته تاديبا وهو مزيف لفوات
معنى العلية على تقدير مصدرا وجوز ان تتقدم اى المفعول له عاملة لانه

لان العلة مستفادة من المتكلم
فيكون التعريف هنا بقاء لان قيده فه

مقتضى هذا ان لا يكون العين مع اللام منعولا له مع اللام وجيئت للسمن لانه
ليس بمعنى وقد شرطت فى الباعث كونه معنى وقد صرحوا بانه منعول له
قلت هذا ايضا راجع الى المعنى او معنى جيئت للسمن لطلب السمن او
لاخذه او لشراه ونحو ذلك فالباعث ليس هو العين بل المعنى القايم بذلك
قرينة الحال فصح كون الباعث معنى فى جميع الصور اما صريحا او مقدرا وشرط
كونه فعلا للمقدم ليكون باعثا له على قدامه وشرطه المقارنة لان الاصل
النصب لانه مفعول به لان تعين فيه ذكر اللام كما سياتى سببا غاليا كان
نحو قوله وانت غفور ذو الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما او كان
سببا باعثا ليس غاية يقصد قصدها اى قصد الغاية نحو يركب كل عاقر
جمهور مخافة ورعل المحبور والهول من تهول الهبور هذا تفصيل للعلة
اى العلة قد يكون سببا غايبا كالادخار للغفران اى اعفو واغفر ذا الكرم
لاجل ان ادخره واخذه صديقا والعوراء الكلمة القبيحة وكذا التكرم
علة غايية للاعراض عن شتم اللئيم اى اعرض تحصيلا للمقصود وهو كرامة
النفس وعزتها وقد يكون العلة سببا باعثا وليس غاية مطلوبة ومقصودة
كما تقول قعدت جبنا عن الحرب فان الجبن سبب باعث على القعود وليس
غاية مطلوبة للشخص اذ لا يطلب كونه جبانا خلاف التكرم والادخار فانهما
مطلوبان للشخص فقوله هو علة الاقدام يشتمل هذين القسمين والبيت
الاول مشتمل على المفعول له معرفة وهو ادخاره ونكرما واستدل به لان الجرمى
لا يجوز كونه معرفة وكذا البيت الثانى مشتمل على المفعول له نكرة وهو مخافة
ومعرفة وهو رعل المحبور والهول والبيت للجعاع والعاقر من الرمال الذى لا
ينبت والجمهور الرملة العظيمة المشتملة على حولها والمحبور المسرور والتهول

وكذا قوله وهو

الشئ م

فضلة كالمفعول به وان يضمر اى ويجوز ان يكون مضمرا وهذا ان اراد به انه يجوز كونه مضمرا مع اللام كما يقال التاديب ضربت زيدا له فهو ظاهر الجواز وان اراد به انه ينتصب مضمرا كما تقول ضربته اياه اى له فهو محل النظر وموقوف على الاستعمال فان حذف حرف الجر عن الاسماء غير مطرد ومنها اى ومن انواع المنصوب المفعول فيه وهو ما وقع فيه الفعل من زمان او مكان مما يصح فيه تقدير في ومن ثم لما للبيان ايضا كما في المفعول له فان قلت قولهم يوم الجمعة كتبني ان يكون مفعولا فيه لانه مما وقع فيه الفعل وليس بمفعول فيه قلت شرط كونه حيث يصح فيه تقدير في وهنا لا يصح فيه تقدير في وهذا القيد مغن عن تقييده بفعل مذكور كما ذكره غيره وهو ان المفعول فيه انما فعل فيه فعل مذكور واحترزوا به عن قولهم يوم الجمعة حسن فمظهر الزمان كله مبهمه وموقته نقبل ذلك اى صحة تقدير في كالحين والوقت واليوم والشهر والسنة فالحين مثال للمبهم وما عداه للموقت ومن مظهر المكان المبهم دون الموقت اى ويقبل المبهم من مظهر المكان تقدير في دون الموقت منه وفسر الموقت بانه الذى اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه كالدار والسوق والمسجد فان اسم الدار باعتبار الجدران والسقف العرصة وهي داخلة في مسماها بحسب الوضع وكذا السوق والمسجد والمبهم اى وفسر المبهم بانه الذى اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه جهات الجسم الست والفرسخ والبريد وهو اثنا عشر ميلا والميل ثلث الفرسخ وغيروذلك وانما كان مبهما فان نحو فوق وتحت من الجهات الست يطلق على المكان باعتبار جهة العلو او جهة السفل وهذه الجهة لا يدخل في مسمى المكان فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا علاه الشخص وكذلك ما يكون يمينا قد تتبدل لليسار

وكذا القدام

وكذا الخلف فهذه الامور اعتبارية لا يدخل في مسمى المكان خلاف الدار فان ما كان اسما له باعتبار الامور المذكورة لا يتبدل اصلا وكذلك الفرسخ والبريد يطلقان على مكنة باعتبار اخر وهو كونه مقدرا باثنى عشر الف خطوة ومقدرا باثنى عشر ميلا ونحوه وهي امور اعتبارية لا يدخل في مفهوم المكان هذا بيان ما قالوه وفيه نظر فانا اذا قلنا اطلقنا الفوق على مكان اطلقنا باعتبار امر داخل ايضا في مفهوم الفوق لا في مفهوم المكان فجهة العلو داخلة في مفهوم الفوق بحسب اللغة وان لم يدخل في مفهوم المكان وقد ذهبت الشام وفاقا لان معناه ذهبت في الشام مع انه موقت وذهبت لازم اتفاقا فلذلك كان شاذا اتفاقا ودخلت الدار على اختلاف اى شذ ودخلت الدار على اختلاف فيه فان بعضهم قال ان دخلت متعد والدار مفعول به فلا شذوذ في هذه الكلمة اصلا عند هذا القائل هو كضربت زيدا ورايت الدار وقال بعضهم ان دخلت لازم لانه بمعنى غار ولان مصدره الدخول وهو مصدر اللازم غالبا كالرجوع والصدور والوقوف ونحوها ولانه نقيض خرج وخروج لازم قطعا فعلى هذا يكون دخلت الدار شاذا لانه مكان معين انتصب بتقدير في فشذوذه مختلف فيه وشذوذ ذهبت الشام متفق عليه لان ذهب اتفاقا لازما وانما قيل مبهم الزمان وموقته لانصب سقدير في دون موقت المكان لان النصب انما يكون بحسب اقتضاء الفعل فالفعل يقتضي بمكانا مبهما على الاطلاق وزمانا مبهما ايضا واما الزمان المعين فهو من مقتضى الفعل اذ الفعل ما دل على احد الازمنة المعينة الفعل والمكان المعين ليس من مقتضى الفعل فلم ينتصب به واما المضمر فلا بد فيه من اظهاره اى اظهار في الا اذا اتسع فيه نحو ويوم مشهدناه سليمانا وعامرا اى شهدنا فيه وهذا مما يؤكد ما قلنا في المفعول له وهو ان المضمر لا بد فيه من اظهار اللام ايضا

وبيان ذلك ان الفعل متى ضرب تول على زمان المعين ولم تدل على مكان المعين نحو المسجد والدار والسوق وتدل على مكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة فلا مكان كذلك قبل كل ظرف الزمان النصب سقدير في ولم تبل ظرف المكان النصب سقدير في الا ماكان بهام

صح عن الخط الاول لمؤلفه

وجاز ذلك اى الاتساع واضمار في غير المتعدى نحو اليوم خرجته لان الاتساع يجعله كالمفعول به وفي المتعدى الى واحد نحو اليوم ضربته زيدا والا يجوز في ذوات الثلاثة نحو اليوم ارتك زيدا قياما اياه اذ الاتساع يجعل الظرف مفعولا به فكان له اربعة مفاعيل وهو ممتنع اذ لا يتجاوز الفعل المتعدى ثلاثة وفي ذوات الاثنين خلاف نحو اليوم اعطيته زيدا درهما اى فيه فبعضهم يجوز الاتساع فيه لانه يرجع الى ثلاثة مفاعيل وهو موجود وبعضهم يمتنع لان الفعل الذى له ثلاثة مفاعيل قليل فلا يحمل عليه غيره ورد وكذا مظروف المكان اى لا بد فيه من اظهار في ثم اذ الظرف كلا نوعيه يعني المبهم والموقت اما مستعمل سما وظرفا وهو ما جاز ان يعتقب عليه العوامل كالحين والسنة والشهر فانه يقال هذا حين ورايت حينا وعجبت من حين فلا يلزم النصب على الظرفية او مستعمل ظرفا لا غير وهو ما لزم النصب نحو سرت ذات مرة ولقيته رعيدات بين اى بعيد فراق وذلك اذا كان الرجل مسك من اليمان صاحبه الزمان ثم ما تسميه عنه نحو ذلك ايضا ثم يأتيه فيقال لقيته رعيدات بين وبكرا وسحرا وضحا وعشا وعشية وعتمة ومساء اذا اردت سحر لا بعينه وضحى يومك وعشاءه وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها يعني ان هذه الظروف يستعمل على وجهين احدهما ان يراد بكل واحد منها زمان معين وح يلزم نصبه والثاني ان يستعمل ولا يراد زمان معين كما تقول لقيت زيدا سحرا من الاسحار فهذا لا يلزم نصبه على الظرفية اذ يقال هذا سحر من الاسحار وادركت سحرا وعجبت من سحر وعشية وعتمة كما قالوا بكرة فمن لم يصرفها والصرف اكثر فلا علية وان كانا معينتين يعني ان عشية وعتمة يستعملان على وجهين احدهما منع صرفهما وح يكونان علمين

ذكى يستعد اذ يا ان كما صاحب بوده اتقدير زمانا بها م

اى لقيته بعد فراق م

ومنع صرفها

وضع صرفها للعلمية والتانيث والثاني الصرف وهو الاكثر فالاحاجة الى تقدير العلمية قولان وان كانا معينين لا يقتضي العلمية كما اذا قلت جاء في رجل والرجل وارد ت به معينا جاز وان لم يكن علما فكل علم معين وليس كل معين علما ومنها اى من المستعمل ظرفا لا غير سوى مقصورا بضم السين وهو الاكثر وبكسرها وسواء ممدودا بفتح السين على الاعرف اى المشهور انها ظرف فان قلت فعل زيد سواك او سواك فمعناه مكانك وبدلك فهو منصوب بتقدير في وعند الكوفيين هما اسمان ومستدلهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دنوا فانه فاعل لقوله لم يبق فلا يلزم انتصابه على الظرف وجوابه ان التقدير فلم يبق شئ سوى العدوان وسوى باق على ظرفيته ومنه وسط الدار بالسكون فانه مستعمل ظرفا لا غير اعلم ان الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشئ كمركز الدائرة وبالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة مثلا ولذلك كان ظرفا فالاول تجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا وداخلا عليه حرف الجر ولا يصح شئ من هذا في الثاني تقول في المتحرك وسط خير من طرفه واتسع وسطه وجلست في وسط الدار وجلست وسطها بالسكون لا غير وقريب منه اى ومن وسط بالسكون عند فانه يخبر عن خاصة وانما قال قريب منه لان عند قد يدخل عليه من الجار خلاف وسط بالسكون ولكنه لما كان دخول بين قليلا كان في حكم العدم فلذلك جعل ظرفا ومثله دون اى مثل عند دون لانك لا تقول دونك كذا بالرفع كما تقول عندك واسع بالرفع وتقول من دونه كما تقول من عنده ولا تقول جلست في عنده وقد جاء في المثل في دون كما قال وان جار في دون هذا ما تنكر المرأة صاحبها هذا مثل اريد اصلا ان الحكم بن صخر الثقفي قال حين جاءه منفردا فرأيت بامرئ وسي موضع جارتين من مزينة لم ار كجمالها وظرافتها فكسوتها واحسنت اليها ثم جئت من قابل ومعي اهلي وقد علمت وتصل حبالي

تمام م

لما سرت مامزة اذا احديهما قد جآءت فسالت سوال منكرة فقلت فلانة قالت فذى
لك انى وامى وانى تعرفنى وانكرك قلت الحكم بن صخر قالت بابتك عاتيا اول شاتا
سوقة وادراك اليوم شحاما ملكا وفى دون هذا ما تنكر المراة صاحبها فذهب مثلا قال
قلت ما فعلت اختك فتنفست الصعداء وقالت غدر عليها ابن عم لها فتزوجها
فخرج بها فذلك حيث تقول اذا ما قفلنا من خيبر واهلى لحسبى من الدنيا قفولى
الى نجد فقلت اما انى لو ادركتها لتزوجتها فقالت ما يمنعك من شريكتها
فى حسنها وجمالها وشقيتها قلت يمنعنى من ذلك قول كثير اذا وصلتنا
خليلة كى تزيلنا ابينا وقلنا الحاجبية اول فقالت كثر بينى وبينك ليس الذى
تقول هل وصل غزة الا وصل غانية ووفى وصل غانية من وصلها خلف قال
ابن صخر فتركت جوابها وما يمنعنى من ذلك الا الوجع وبانى تكثر مصدريه اى
انكار المراة صاحبها يقع فى دون هذا التغيير ويستعمل عند فى الزمان
ايضا فى مثل قولهم عند الصباح يحمد القوم السرى يعنى ان عند اصله ان
يستعمل فى المكان وقد جآء مستعملا فى الزمان قاله خالد بن الوكيد وبعده و
تجلى عنهم غيابات الكرى نضرب للرجل يحتمل المشقة رجآء الراحة ومنه اى
ومن المستعمل ظرفا مع وقد جآء كانا معها فانتزعته من معها من معها وابو
على حكم عليها بالحرفية اذا اسكنت خوفر شئ منكم وهوا ى معكم وان كانت
زيادتكم لما ما اختلف النحاة فى مع فالجمهور على انه ظرف واحتجوا بوجوه احدها
تحرك آخرها بغير ساكن بعده فليس بحرف اذا الحروف الثنائية ساكنة
الاول والاخر نحو من وعن وقد ونظيرها فلما لم يكن حرفا تعين ان يكون ظرفا
اذ لا قايل بغيره والثانى دخول التنوين عليها قال الشاعر اقتفوا اثر يزيد خير
واهوانا معا وارحامنا موصولة لم تقضب والثالث ما استدل به المصنف

وهو اضافته

يعنى خواهرها در
مرثى ع

وهو الجر وما وغيره ع

وسواء صاحب المفصل
وابن الحاجب ع

وهو لحوقه مجرورها وعوضا عنها فاذا قلت ما صنعت انت وابوك لم يكن بد من
تقدير فعل بعد الواو لان الاصل عدم التغيير ويتقدم على عامله
جوازا فى نحو اليوم سرت وجوبا فى نحو اى يوم سرت ونحوه مما تضمن صدر
الكلام وهو ظاهر ومنها اى ومن انواع المنصوب المفعول معه وهو المذكور
بعد الواو بمعنى مع بعد فعل ومعناه فالمذكور بعد الواو لم يخرج ما وقع بعد
الفاء ونحو بمعنى مع لم يخرج المذكور بعد الواو الا بمعنى مع نحو جآء زيد وعمرو
قبله فانه مذكور بعد الواو الا بمعنى مع وقوله بعد فعل اى ومعناه ليخرج نحو زيد و
عمرو قياما من حيث كانا معا فى القيام فانه مذكور بعد الواو وبمعنى مع وليس
بمفعول معه لعدم ذكر فعل او معناه وانما عدل عما قاله غيره وهو المذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول فعل لانه قد يفهم من المصاحبة الموافقة فى اصل الفعل دون المعية
بالزمان فقوله بمعنى مع اصرح وادل على المعنى المقصود وهو المعية ولم
تحسن حملها على العطف نحو ما صنعت وابا ك واستوى الماء والخشبة ولو ترك
الناقد وفصيلها لرضعها اذا العطف لا يودى المقصود هذا مثال للمذكور بعد
فعل وقوله لم تحسن كانه اشارة الى جواب سوال وهو ان الاصل العطف فلم لم يقل

ما صنعت انت وابوك ليكون على الاصل وهو العطف وكذا استوى الماء والخشبة
بالرفع وكذا وفصيلها فاجاب بقوله ولم تحسن حملا اى حمله على العطف لانه لا يودى
المعنى المقصود وهو المعية فان معنى قوله ما صنعت انت وابوك قد يكون
ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك وحده فلا يفهم فيه المعية وهو المراد
اذ المعنى ما صنعت مع ابيك واستوى الماء مع الخشبة اى ساوى الماء الخشبة
وليس المراد العطف ليكون التقدير استوى الماء وحده واستوى الخشبة وحدها
او استوى الماء مع الخشبة والخشبة مع غيرها مع ان معنى المقصود ان الاستواء
حاصل للخشبة مع الماء وذلك انه اذا غمر خشبة فى نهر فان نزل الماء حيث
ساوى راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة فلا يحسن حملها على العطف
فيهما وكذا فى المثال الثالث ليس معناه لو تركت الناقة وحدها وتركت الفصيل
وحده بل معناه لو تركت معه وخليت بينهما وبينه بان يكونا معا لرضعها وهذا ظاهر
فى ان العطف لا يودى المعنى المقصود وانما قال لا تحسن لانه لو كان يجوز ان
يجعل عاطفا ويراد به المعية لان العطف قد يكون فى التقدم والتاخر وفى المعية
ولكن لما لم يتعين المعنى المقصود فى العطف قال لم تحسن ونحو ما شانك وزيدا
وما لك وعمرا عطف على قوله ما صنعت وسواء المذكور بعد معنى الفعل وانما كان
بمعنى الفعل اذ المعنى ما تصنع اماده لانه الظرف وهو لك على معنى الفعل فظاهر لان
الظرف متضمن اما الاسم الفاعل وهو حاصل او للفعل وهو حصل على المذهبين
فعلى الجملة يتضمن معنى الفعل واما قوله ما شانك فليس كالظرف لان الشان اسم
لا يلزم تضمنه لمعنى فعل كما فى الظرف بل يتضمن معنى الفعل بقرينة السياق
ولذلك قال اذ المعنى ما تصنع لان لفظ الفعل مقدر معه كما فى الظرف وقوله
اذ المعنى ما تصنع يشتمل الصورتين ولو قال لان الفعل ومعنى الفعل مضمر لصح

خلافا للكسائى فانه عنده
يجوز العطف على المضمر
المجرور بدون اعادة الجار ع

التبيح ايصال
الاذى ع
الضابط البعير الشديد ع

فى الظرف دون الشان ولا يسوغ الجر فى زيد وعمرو فى المثالين حملا على المكنى المضمر
فلا يقال ما شانك وزيد لانه لا يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور من غير اعادة
الجار فاذا جئت بالظاهر كان الجر لا اختيار نحو ما شان زيد وعمرو وما لزيد وعمرو
لان الاصل العطف وفى هذا الكلام نظر لانه يقتضى ان يكون الحمل على العطف ان لم يمنع
المانع لفظى هو الاولى وليس كذلك اذا العطف لا يودى المعنى المقصود لانه نحو
ان يقال جآء زيد وعمرو قبله او وعمرو بعده او وعمرو معه فواو العطف قد يكون للمعية
وقد لا يكون واذا قلت جآء زيد وعمرو اى مع عمرو تعين كونه للمعية فحمل على
العطف لا يودى المعنى المقصود ولا يتعين به المعية المقصودة كما ذكرنا فى
استوى الماء والخشبة فالمانع من الحمل على العطف ينبغى ان يكون عدم صحة
اداء المعنى المقصود لا الامر اللفظى فقط وهو كونه عطفا على مضمر مجرور
بحيث اذا انتفى هذا المانع اللفظى يصح كونه للعطف وهذا السوال يرد
عليه وعلى صاحب المفصل ايضا واذا لم يكن بعد فعل ومعناه لم ينصب نحو
كل رجل وضيعته وكيف انت وزيدا فانما وان كانا مذكورين بعد الواو
بمعنى مع لكن لم ينتصبا لان الانتصاب انما يكون بعد فعل ومعناه الا
فيمن تاوله على كيف تكون فانه يجوز النصب حينئذ لاضمار الفعل ومنه اى ومما
جاز فيه النصب مع انه لم يذكر الفعل ومعناه بتاويل اضمار كان قوله وما انا
والسير فى متلف واخر تهيج بالذكرى الضابط لان المعنى ما اكون انا مع السير
فى مهلكة واذا كان اى واذا كان المذكور بعد الواو ومعنى مع بعد فعل وحسن
مع ذلك العطف جاز الامران وان افتقر العطف عن الرجحان نحو جئت
انا وزيد بالرفع والنصب يعنى اذا كان الموقوع المتصل المفصل حسن العطف
فيجوز ان تحمل على العطف ويرفع وان ينصب على المفعول معه افتقر اى كشف

من قولهم انت ومزيد فلان ضاحكٌ اى اذا ابدى اسنانه ويرد عليه النظر المذكور ايضا من حيث ان العطف لمجرده لا يودى المعنى المقصود اذ لا تعين للمعية هذا فيمن جعل الباب قياسيا ولم يقصره على السماع يعنى انه اختلف فى باب المفعول معه اند هل هو قياسى كساير المفاعيل او هو مقصور على السماع كما هو مذهب بعضهم وقوله هذا اشارة الى البحث المذكور من اول باب المفعول معه الى هنا يعنى قد ذكرنا فيما قيل انه يجوز الحمل على المفعول معه على العطف وهذا انما يستقيم اذا قلنا انه قياسى فاما من يقول هو مقصور على السماع فلا يمكن تجويز الامرين على الاطلاق بل يقتصر على ما وَرَدَ به السماع ويضمر منفصلا اى وقد يكون المفعول معه مضمرا منفصلا نحو قوله وكان وايا ها كحران لم يفق عن الماء اذ الاقاه حتى تقدّدا وكان العاشق مع المحبوبة كحران اى كعطشان لم يفق عن الماء يعنى شرب وما افاق عن شربه اى ما تركه حتى تقدّد او يقطع من غاية الشرب فى الرى كانه امتلأ بحيث كاد ان ينقطع لامتلائه ولا يتقدم عامله اى لا يتقدم المفعول معه عامله فلا يقال وزيدا سرت لانه يوهم العطف من غير تقدم معطوف عليه ولانه ليس كسايرالمفاعيل فى القوة فانه خطر تبعته عنها ومنها اى ومن انواع المنصوب المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وانما اخر المفعول به عن سايرالمفاعيل مع انه اقوالمفاعيل لانه وكرفية المنادى وانما به ولواحقه فلو قدّمته لوقعت هذه المباحث متخللة بين المفاعيل وهى اجنبية بالنسبة الى سايرالمفاعيل واذا اخر المفعول به لم يقع هذه المباحث متخللة بين المفاعيل والمراد بوقوع الفعل تعلّقه بما لا يعقل بدونه كما سياتى فى تحقيق الفعل المتعدى اما بغير واسطة كضربت زيدا وهو الفارق بين المتعدى من الافعال وغير المتعدى يعنى ان المفعول به هو الفارق بين القسمين فان سايرالمفاعيل يشترك

فى اللازم

فيه اللازم والمتعدى ويكون اى المفعول به واحدا كضربت زيدا فصاعدا الى الثلاثة كاعطيت زيدا درهما واريته بكرا زيدا قايما على ما سياتى فى المتعدى من الافعال المتعدى واما بواسطة حرف جرّ ويسمى ظرفا ايضا لمشاركته للظرف لكونه ايضا بواسطة حرف جرّ فلغو جبر مبتدا محذوف اى نبعضه لغوٌ اذا كان العامل شيئا من خارج فعلا او معناه مستقرا اى بعضه مستقرا ان كان معنى الاستقرار او الحصول مقدرا غير مذكور قسم الظرف او الجار والمجرور الى لغو ومستقر فالمستقر ما كان متعلقه حاصلا فيه مقدرا معه غير خارج عنه كتولك زيد فى الدار فان معنى الاستقرار متضمن للظرف لا لغيره بخلاف قولك جلست على البساط فان تعلق الظرف وهو الفعل الخارج عن الظرف وهو جلست فى الظرف الذى يتضمن متعلقه يسمى مستقرا بشرطين احدهما ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والاستقرار والكون ونظايرها والثانى ان يكون ذلك المعلق مقدرا فى الظرف غير مذكور لفظا فالحاصل ان المستقر انما يطلق اذا اجتمع فيه امور ثلاثة احدها كون المتعلق متضمنا فيه والثانى ان يكون من الافعال العامة والثالث ان يكون مقدرا غير مذكور فاحترزنا بالاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق وهو المرور ليس متضمنا فى الجار والمجرور بل هو مغاير خارج عن الظرف واحترزنا بالثانى عن قولنا زيد فى الدار اى اكل فى الدار اذا وجد قرينة معينة للمقدر فهنا المتعلق متضمن مقدر فى الظرف ولكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج الى قرينة معينة واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف من العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل فى الدار فقوله اذا كان العامل شيئا من خارج يعنى انه يكون العامل خارجا عن الظرف ليس متضمنا له سواء

كان ذلك العامل فعلا نحو مررت بزيد او معناه نحو انا مارّ بزيد والمستقر نحو زيد فى الدار فان معنى حاصل متضمن فى الظرف وهو من الافعال العامة ومقدر غير مذكور وانتصابه اى وانتصاب المفعول به بواسطة حرف جرّ لا يظهر لفظا لانه مجرور لفظا الا فى تابعه نحو يذهبن فى نجد وغورا غائرا واخوه فواسقا عن قصدها جوائرا فان قوله وغورا عطف محل فى نجد فانتصابه انما يظهر لفظا فى المعطوف لا فى المعطوف عليه والمنصوب المحل هو المجرور فقط يعنى اذا قلنا مررت بزيد فلفظ زيد الذى هو مجرور لفظا منصوب محلا فان الجار هو المتعدية للفعل فهو متمم لمعنى الفعل حتى يصير بمعنى جاوزت زيدا وح فالمنصوب محلا هو المجرور وهو لفظ زيد فقط لا الجار والمجرور فقول النحاة الجار والمجرور فى محل النصب فيه تسامح والتحقيق ما ذكره ويتقدم اى المفعول عامله اذا اريد الاختصاص نحو زيدا ضربت وبعمرو مررت ويلزم ذلك اى التقدم فيما يضمر صدر الكلام نحو اى رجل ضربت ومتى اى التقدم اذا كان العامل مصدرا لفظا نحو ضربى زيدا حسنٌ فلا يجوز تقدم المفعول عليه او تقديرا نحو ان تضرب زيدا حسنٌ لانه تقدير المصدر اى ضربك زيدا او اسم فعل نحو زيدا زيدا لا يتقدم عليه معمولُ او فعل تعجب نحو ما احسنَ زيدا واحسن بزيد او مضافا اليه اذا كان العامل مضافا اليه فلا يجوز انا زيدا غلام ضارب اما وقولهم انا زيدا غير ضارب متاول وتاويله ان غير بمنزلة لا فكانه قال انا زيدا لا ضارب فهو فى التقدير غير معمول للمضاف اليه ويضمر كلا منها اى من المفعول بواسطة او بغير واسطة يعنى كل واحد منهما مضمرا متصلا نحو ضربتك فى المفعول بغير واسطة ومررت بك فى المفعول بواسطة والاول لا غير اى المفعول لا بواسطة يكون منفصلا

اذا اتصل

اذا انفصل بينه وبين عامله بالا او معناه او تقدم اى المفعول العامل واضمر عامله نحو ما ضربتُ الا اياكَ هذا مثال لما وقع المفعول بلا واسطة مضمرا منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا اذ لا يمكن الاتصال بالا وخورد ما تالى اذا ما كنت جارتنا الا مجاورنا الا كريمٌ ذيارا اورد وط ان المضمر وقع متصلا بعد الا فاجاب بانه شاذ وهذا وان لم يكن مفعولا صريحا لانه مستثنى مقدم اذ التقدير الا مجاورنا ديارا اكريم فقدم لكن المستثنى المقدم مشبه بالمفعول فلذلك ذكره ههنا وانما ضربتُ اياكَ هذا مثال لما وقع المفعول منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا فى التقدير اذ التقدير ما ضربت الا اياكَ واياكَ اعنى فاسمعى يا جاره هذا مثال لما تقدم العامل وهو اعنى والاصل عنيك فلما قدم صار منفصلا قاله سهل بن مالك الفزارى حين راى اخت حارثة ابن لام ووقع فى نفسه شئ منها فجلس فى فناء الخباء بوتا وهى تسمع كلامه فجعل ينشدها اخت خير البدو والحضاره كيف ترين فى فتى فزاره قبيلة اصبح يهوى حرّة معطاره اياكَ اعنى فاسمعى ياجاره يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب ويعرّض لغيره بما يتنطن له وهو حاضر واياكَ والاسد هذا مثال لما اضمر عامله وهو اتق كما سياتى فى التحذير ان شاء الله تعالى واذا اضمر المفعولان فى باب اعطيت وعلمت جاز ان يتصلا وان ينفصلا الثانى وهو المختار فى الغايبين وفى باب علمت مطلقا اى فى الغايبين وغيرهما يعنى اذا كان المفعولان مضمرين فى باب اعطيت وفى باب علمت جاز ان يتصل الضميران الدرهم نحو اعطيتكه والمنطلق وعلمتكه وجاز ان ينفصل الاول وينفصل الثانى نحو اعطيتك اياه وعلمتك اياه وهذا هو المختار فى الغايبين نحو اعطيته اياه قوله وفى باب علمت معطوف على قوله فى الغايبين يعنى وانفصال الثانى هو المختار فى باب علمت

شاذ

وغلام مضاف الى ضارب زيدا معمولا فكما لا يجوز تقديم ضارب على الغلام لانه مضاف اليه لفظا لا يجوز تقديم زيدا عليه ايضا بخلاف انا زيدا ضارب والاضافة فى ظنا اضافة لانه ايضا فقد انا زيدا الاضارب ه يكون

مطلقا نحو علمته اياك وعلمتك اياه وعلمته اياه قوله مطلقا يشمل هذه الثلاثة وانما كان المختار في باب علمت انفصال الثاني لان المفعول الثاني بمنزلة خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا فاذا وقع مفعول علمت كان انفصاله هو المختار لان خبر المبتدا لا يمكن ان يكون متصلا لان عامله ليس بلفظي وههنا يمكن اتصاله لكون لفظيا ولكن اختير الانفصال نظرا الى اصله وقد جاء وقد جعلت نفسي تطيب لضغمها ايها بقرع العظم نابها البيت من قصيدة للقيط بن زرارة رثى فيها اخاه الحيطان ومجاشعة بن دارم وندرك ابن حصن وقيل وأبقتلي الايام بعد مدرك ومرة والد يا قليل عتابها قومي بنو عمي كثير والذي يفترسانني وشر صحابات الرجال ذبابها وقد جعلت البيت الضبعة العضة تقول قد جعلت نفسي تطيب لان اضغمها ضغمة يقرع لها الناب العظم واللام لضغمها متعلق بيقرع والجملة صفة ضغمة واضاف الناب الى ضمير الضبعة لان الضغم انما هو بالناب والمار في لضغمها ما يعود الى الضبعة فانتصابها كانتصاب المصادر وكان القياس لضغمها اياها لما ذكرنا ان من المختار في الغايبين انفصال الثاني هكذا ذكره في التعليق وذكر الشيخ ابن الحاجب الاولى انه تقول طابت نفسي لشدة التي اصابتني لوقوع القاصدين في اعظم منها والضغم عبارة عن الشدة وسما الاثنان قصدا سوء نحو قعانى مثل بالطباء له وجعل بعيره من افعال المقاربة التي يجب ان يكون خبرها فعلا مضارعا وقوله لضغمه مفعول تطيب اهمل عمال الفعل في معموله وليست معنى المفعول لاجله لانه لم يرد انها طابت لاجل الضغم وانما طابت بها والتعليل هو قوله لضغمها ها اي طابت نفسي بما اصابتني من الشر لاصابة من قصدني بمثلها والضغم العضة فكني بها عن المصيبة وتقال لضغم الشدة وضغمته الشدة وجاء البيت على الوجهين قوله لضغمه من قولهم عضته الشدة

اي وقد جعلت نفسي تطيب لان ضغمها ضغمة يقرع بها الناب العظم

ومنه قيل للاسد ضيغم

تشبيه ما في قوله تعالى ان يزالكم بكره

وقوله

اذا لم يكن سبقه عايدا اليه اي الى الموصول مذكورا وفي حكمه يعني انما يكون ضمير المفعول محذوفا لفظا ومرادا معنى اذا كان سوعايدا الى الموصول اما اذا سبقه عايد الى الموصول فلا حذف لفظا ويراد معنى لانه لا ضرورة اليه لان العايد الى الموصول قد وجد قبله فالضمير الثاني مستغنى عنه ولا يراد معنى لانا نما يراد معنى اذا احتيج اليه بكونه فضلة الموصول ومعنى قوله يراد معنى ان لا يكون مستغنى عنه فحينئذ حيث وجد قبله ضمير فلا يجوز ان يكون مرادا معنى لانه مستغنى عنه بالضمير الاول وقوله مذكورا وفي حكمه اشارة الى ان العايد السابق قد يكون مذكورا لفظا نحو الذي ان زرته اكرمته زيد وقد يكون في حكم المذكور كما اذا قلت الذي ان زرت اكرمت زيدا والتقدير ان زرته فهو في حكم المذكور فلم يجز الذي ليس اضرب زيدا اي لم يجز حذف الضمير من اضرب لفظا واراد ته معنى لكونه مستغنى عنه للعايد السابق اي الذي في ليس لانا اذا اضمرت ضمير الشان اي اذا اضمرت في ليس ضمير الشان فلم يكن عايدا الى الموصول وحينئذ يتعين ان يكون العايد الى الموصول هو مفعول اضرب اي اضربه فحينئذ يكون محذوفا لفظا ومرادا معنى اذ لم يستحق عايدا الى الموصول هذا حاصل اللفظ وبيانه وفيه نظر لان عدم الضرورة لا يبقي الجواز واذا عطف عليه اي على المضمر المفعول الذي يعود الى الموصول لم يحسن حذفه نحو الذي ضربت وعبد الله زيد والتقدير الذي ضربته وعبد الله زيد وانما لم يحسن حذفه لانه في الصورة عطف اسم على فعل وانما قال لم يحسن ولم يقل لم يجز مع انه لو قيل ضربت وعبد الله بتقدير وضربت زيدا وعبد الله لم يجز لان هذا المضمر العايد الى الموصول في حكم الملفوظ لانه مراد معنى غير مستغنى عنه فافترقا فجاز لكون المحذوف في حكم المراد ولم يحسن لكونه غير مذكور لفظا والعطف

وقوله لضغمها ها من قولهم عضضت الشدة لان الفاعل ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول ضمير ها اي لضغمها اياها فهي معضوضة لا عاضة فيكون ها مفعولا لا فاعلا وجوزان يكون الموضع عان من ضغمت الشدة لا ضغمتني ويكون قوله يقرع العظم نابها مبالغة في انه عض الشدة عضا قويا بلغ منتهى ما يبلغه العض وكني ببلوغ الناب العظم عن ذلك والضمير والضمير الاول في موضع خفض بالاضافة وسوفاعل في المعنى والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية للمصدر اي لان ضغمها ويقرع العظم نابها في موضع صفة اما للضغمة الاولى وفصل للضرورة بالجار والمجرور وهو لضغمها ها والضعف لاجل الفصل من الصفة والموصوف بالاجنبي واما في موضع صفة لقولك ها اذ معناه لضغمها مثلها لان ضغمه الاولى لم تصب هذين وانما اصابها مثلها فهو في المعنى مراد ومثل نكرة وان اضيفت الى المعرفة فجازان يوصف بالجملة وجوزان يكون يقرع العظم جملة نابها مستانفة ليتبين امر الضغمة في الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب

لانها لم تقع موقع مفرد واذا اتصلا اي المفعولان وجب تقديم المتكلم على غيره كما وجب تاخير الغايب عن غيره تقديما للاعرف لان المتكلم اعرف من غيره والمتكلم والمخاطب كلاهما اعرف من الغايب فلذلك قالوا وجب تاخير الغايب من غيره نحو اعطانيك زيد مثالا للتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه مثالا للتقديم المخاطب على الغايب واذا انفصل الثاني لم يجب اي تقديم الاعرف نحو اعطيتك اياه ويجوز اعطيته اياك ايضا وحذف اي المفعول به لفظا ويراد به معنى نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وفاصدع بما تومر اي بما تومر به اي بصدعه ونحو مما نما يعود الى الموصول يعني اذا رجع الضمير المنصوب الى الموصول فانه جاز ان يحذف لفظا ويراد معنى لانه يجب ان يعود الى الموصول ضمير به

ستدعي المعطوف عليه لفظا وجعل بعد الحذف نسيا منسيا كان فعله غير متعد نحو فلان يعطي ويمنع اذا المقصود يصدر منه العطاء والمنع لا انه يعطي شيئا ويمنع اخر وانما لان المطلوب اصل الفعل دون تعيين المفعول وربما يعدى الحرف نحو خرج في عراقيها تصلى واوله ان تعتذر بالمحال من ذي ضروعها الى الضيف وذي الضروع هو اللبن والمحال القحط اي ان تعتذر الابل الى الضيف بسبب القحط يعني ان لم يكن لها لبن في الضرع نحرتها لاجل الضيف ويجوز حذف مفعوله في الاصل وجعل نسيا منسيا كيعطي ويمنع اي بفعل الجرح فلما ذكر بعده مفعول احتيج الى حرف تعديه لانه صار من جنس غير المتعدي فعداه بفعل الجرح في عراقيها وهيهات تضرب في حديد بارد مثله ايضا لان معناه بفعل الضرب في حديد واوله على ما ذكره في مجمع الامثال يا خادع الغلاء عن اموالهم هيهات وقد يكرران هذا هو الاول واخره ان كنت تطمع في نوال سعيد ويضمر عامله عند الدلالة جوازا نحو مكة للحجيج اي تقصدون مكة والقرطاس للرامي اي تصيب القرطاس ومنه كاليوم رجلا اي ان رجلا كرجل واصلم ارجلا كرجل اراه اليوم فحذف الموصوف وهو رجل المجرور بالكاف وحذف اراه ايضا واقيم الظرف الذي هو مع عامله صفة لرجل مقامه فانجر بالكاف ثم قدم قوله كاليوم على موصوفه وهو رجلا فانتصب على الحال ثم حذف لم ار وهذه المحذوفات لا الا قرينة الحال عليها واللهم ضبعا وذيبا اي اجمع ضبعا وذيبا فقيل دعا للغنم اي اذا اجتمعا وتناصحا سلم الغنم وقيل دعاء عليه لاجتماع عدوين عليها ووجوبا عطف على جوازا اي يضمر عامله وجوبا سما عاخوامرا وتفسيره باضمار دع وهذا وكلا زعما ككل الى الامر هذا ولا اتوهم زعما نك وده هذه بين سعد القين واصله على ما ذكره الزمخشري ان القين مضروب به المثل في الكذب ثم ان قينا

ادعى ان اسمه سعد فدُعي بذلك زمانا ثم تبين كذب دعواه فقيل له ذلك اي جعت باطلين يا سعد القين ومعنى تثنيته الباطل ان القين مشهور بالكذب في الشرى وقد انضم اليه انتحال الاسم ودُهْدُرٌ الباطل ودَهْدِرٌ منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مفرد معرفة والقين صفته وهو منصوب او مرفوع وقال هذا اصح ما يُودا اليه النظر والاتحاد في فسر هذا المثل يضرب لمن جاء باطلين وقد ذكر له وجوه آخر لا نطيل الكتاب بذكرها وهي مذكورة في مجمع الامثال والتعليق ايضا

والتقال اسم القين الى نفسه

وتيا سا عطف على سماعا ايضا ويضمر العامل وجوبا سماعا على ما ذكر وقياسا في مواضع منها المنادى اذا كان اذا قلت يا عبد الله فالاصل يا اياك اعني لكن على سيبويه فاقيم المظهر مقام المضمر تنبيها للمخاطب على ان القصد متوجه اليه لا غير ثم حذف الفعل لازما لنيابة يا عنه ولما في الحذف من رفع اللبس بالخبر قولا لانك علة لانتصاب المنادى بالفعل المضمر الذي يدل عليه قوله منها المنادى قوله تنبيها علة لتصدير الكلام بيا اي انما فتحها الكلام بيا لتنبيه وجوز ان يكون علة للجموع قولك يا اياك اعني لان يا للتنبيه والتنبيه للمخاطب مستفاد من اياك لانه اللفظ الموضوع للمخاطب بخلاف المظهر فانه غير موضوع للمخاطب وتقديم اياك على اعني للاختصاص ان القصد يتوجه اليه اي الى المخاطب لا غير فتقول يا اياك اعني جامع لثلثة امور تصدير يا ووضع المخاطب موضع المظهر وتقديم المفعول على الفعل فقوله تنبيها للمخاطب الى آخره علة لهذا المجموع وقوله تنبيها علة ليس علة لاقيم لان المضمر وهو اياك موضوع للمخاطب والمظهر نحو عبد الله غير موضوع له بل هو علة لقوله فالاصل يا اياك اعني قوله حذف الفعل لازما عليك به اي انما لزم حذف الفعل لنيابة يا عنه فلو جيء بالفعل لزم الجمع بين البدل والمبدل منه ولما في الحذف من رفع اللبس بالخبر لان لفظ اعني يحتمل

عطف على المضاف والمضارع اي وينتصب لفظا كالمضاف والمضارع وكالنكرة اما موصوفة نحو يا رجلا عالما وعدم الضمير من الوصف على لفظ الغيبة لا غير نحو يا ايها الرجل سوقها من عمرو هذا ايضا جواب عن توهم سؤال وهو ان رجلا في حكم المخاطب والمخاطب لا يوجع اليه ضمير الغيب واجاب ان المخاطب لما اقيم مقامه لفظ غاب جاز عود الضمير الغايب اليه من الصفة نحو صالحا من يا رجلا صالحا ومن سوقها في البيت فانه صفة لبلة قوله لا غير يريد به ان عود الضمير يختص منا بالغيبة ويجوز فيه الخطاب كما يجوز في يا تميم كلكم والفرق ان تميم وقع موقع اتم نفسه واما هنا فلا يقع الموصوف موقع المخاطب لعدم الصفة لان المنادى هو النكرة الموصوفة لا النكرة مطلقا فتخصيصه تحصل بعد الوصف فيقبل الوصف حكم الغيبة مطلقا او غير موصوفة كقولك لا يعلمن ولا يضبطه يا بصيرا خذ بيدي فانه لا يريد به واحد بعينه او محلا عطف على لفظا اي ينتصب لفظا كما ذكرنا او محلا كالمفرد المعرفة مبهما او غير مبهم فانه يبنى على ما يرفع به نحو يا زيد ورجل في غير المبهم ويا ايها الرجل في المبهم ويا زيدان ويا زيدون لوقوعه موقع ضمير المخاطب اي انما بني المنادى المفرد المعرفة لانه واقع موقع ضمير الخطاب وهو انت وضمير الخطاب مفرد معرفة فانما يبنى ما يشابههما القيدين فيخرج عنه المضاف والمضارع لكونهما غير مفردين ويخرج عنه المفردة النكرة لغير معين بالمعرفة والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا او مضارعا له نحو يا زيدي المفرد ويا زيدان ويا زيدون في المثنى والجمع واما المفرد فهو مبني على الضم واما المثنى والجمع فلانهم فيهما قصدوا على ما يرفع به يشتمل الثلاثة لان ما يرفع بدا اما ضمة كيا زيد ويا رجل واما الف كيا زيدان واما واو كيا زيدون ولم تبن المضاف لانه انما وقع موقعه مع قيد الاضافة فلو بني وحده كان تغييرا للحكم على العلة الى ان المضاف لا يقع موقع الضمير الا بالاضافة لان تعريفه بواسطة الاضافة

ولا يبنى الا اذا كان معرفة فلو بني المضاف وحده كان تقديرا لحكم البناء في المضاف على علة البناء وهو وقوعه موقع الضمير الذي لا يتم الا بالجزء الاخير ولا يمكن ان يبنى الا سمان مغالان البناء انما يكون للفرد اذ بالافراد شابه المفرد وذلك المشابهة علة البناء ونداء العلم بعد تكثيره على رأي يعني ان العلم معرفة ويا للتعريف فينبغي ان لا يصح دخول يا على العلم لاستلزامه تعريف المعرف واجيب عنه بوجهين احدهما ان الممتنع هو الجمع بين اداتي تعريف نحو يا الرجل وهيهات الذي لانه لا يندفع به تعريف المعرف فلذلك كرر المصنف الوجه الاخير وهو ان العلم ينكر اولا ثم يدخل حرف النداء عليه فاذا قال يا زيد كانه قال يا مسمى بالزاء والياء والدال واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فبديع عن القياس شبيه بباب ما لا ينصرف فانه قد ينون عند الضرورة البيت للاحوص الانصاري وبعده فان يكن النكاح احل اثني فان نكاحها مطر احرام قديم البصرة خطب الى رجل يمي ابنته وذكر له نسبه فقال هيهات شاهدا انك ابن حمي الدار مجاور شاهد فزوجه ايا ها وشرطت عليه ان لا ينهما من احد من اهلها فخرج بها الى المدينة وكانت اختها عند احد بني تميم قريبا من طريقهم فقالت اعدل بي الى اختي فنعطل فدخلتم واكرمتهم ثم راح زوجها مع دعائه بالابل والغنم الكثير واسم الرجل مطر فلما رآه الاحوص اقتحمته عينه وكان دميما واخت امراته من اجمل النساء فقالت له زوجته قم الى سلفك وسلف الرجل زوج اخت امراته وسلم عليه فقال واشار الى اخت امراته باصبعه سلام عليها مطر عليها يقول نكاح هذه المرأة حرام عليك يا مطر فنصب مطرا على انه مفعول نكاحا وهو مضاف الى الفاعل حجة الاستشهاد ان مطر المنادى مفرد معرفة فكان ينبغي ان يضم وقد نونه

ولا يبنى

فقال هو قبيح بعيد عن القياس ثم ذكر لشبوته تاويلا فقال هو مشبه ببابا لا ينصرف
يعني ان المنادى فرع على المضمر كما ان غير المنصرف فرع على المنصرف فكما
ينون للضرورة ينون ايضا هذا للضرورة تشبيه به او الداخل عطف على
قوله كالمفرد المعرفة اى وينتصب المنادى محلا كالمفرد او كالداخل عليها اللام
الجارة للاستغاثة او للتعجب واللام ممتوحة بخلاف ما عطف عليه يعني ان المنادى
اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لتميم او لام التعجب نحو يا للدواهي فانه يجر
لفظا باللام وينتصب محلا لانه مفعول ادعو مقدرا والمفعول مفتوح لان المنادى
في حكم المضمر واللام الجارة اذا دخلت على مضمر يفتح نحو لك ولهفكذلك اذا
دخل على المشبه للمضمر بخلاف ما عطف عليه يعني اذا عطف بلام على ما فيه
لام التعجب او الاستغاثة فان اللام الثانية يكسر كما سياتي مثاله لانه بعد
المعطوف عن الواقع موقع المضمر وهو المعطوف عليه فرجع الى اصل حكم اللام
وهو الكسر كما تقول المال لزيد فرقا بين المدعو والمدعو اليه اى انما يفتح
اللام في المدعو ويكسر في المدعو اليه للفرق بين داخل على كل واحد منهما
وانما لم يعكس لان المدعو هو الواقع موقع المضمر فناسب ان يفتح اللام الداخل
عليه بخلاف المدعو اليه فانه لم يقع موقع المضمر فكسرت كما هو مقتضى
اصله وبهذا المعنى ما اشار اليه بقوله والفتحة به اى بالمدعو او لي منها بالمدعو
اليه لضربه بعرق الى الخطاب اى لان المدعو يضرب بعرق اى لمناسبه
بالمخاطب لوقوعه موقعه نحو يا الله للمسلمين اى ادعوك يا الله للمسلمين الاول
للمدعو الثاني للمدعو اليه ففتح الاول وكسر الثاني فرقا بين المدعو والمدعو
اليه كما ذكرناه في ونحو يا لبكر ولخولان للكهول وللشبان للتعجب امثال لما عطف على ما دخل
فيه لام الاستغاثة فان الكهول والشبان كلاهما مدعوان ولكن اللام يفتح في

المعطوف

المعطوف عليه ويكسر في المعطوف لبعده عن ما وقع موقع الضمير وهو الداخل
عليه يا لقطا اولى بكيك فاربعد الدار مغتربا اى يبكيك البعيد في القرابة و
البعيد في الدار اى يبكيك من لا قرابة بينك وبينه ومن داره بعيد عن دارك وهو
غريب في هذا البيت لمشاهدا ان احدهما ان لام المعطوف يكسر وان كان مدعوا
كما ذكرنا والثاني قوله للعجب فانه مدعو اليه ولذلك كسر فرقا بين المدعو والمدعو اليه
اى يا قوم احضروا للعجب وقولهم يا للبهبنة وسوا لبهتان ويا للفليقة وهي
الداهية ويا للعضيهة وهي الافك والبهتان محل ترك المدعو هذا كانه سؤال
وجواب فالسؤال ان هذه اللامات في الامثلة الثلث مكسورة وهي للمدعو اليه
وانما يكسر اذا تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين وههنا لم يتقدمها مدعو فاجاب
بانه ترك المدعو وسوغه كانه قال يا قوم للبهبنة اى ادعوكم لهذا الامر للتنظروا
اليها وتجتنبوا منها وعلى هذا فلام التعجب حيث ما كان فالمدعو وان لم يذكر معه
مقدر لاقتضاء ما مدعوا الا ان يقال يا للعجب يفتح اللام بتقدير كوند مدعوا على
جهة مجاز يذاى يا عجب احضر فهذا وانك فلا حاجة حينئذ الى تقدير مدعو لكن
اذا كانت مكسورة فلا يكون ما دخل عليه مدعوا فلا بد من تقدير مدعو آخر فان من
جعل مدعوا مجازا يفتح اللام معه ويقول يا للعجب بالفتح ولو كسر لاضمر مدعوا و
يدخل الضمير نحو فيا لك من ليل اى اللام الجارة يدخل الضمير نحو يا لك من ليل
وآخره كابوه بكل مغار الفتل شدت بيذبل ويا لك من قبرة بمعمر القبرة
واحد القبور وهو مضرب من الطير والبيت لطرفة بن العبد وقد نزل مع
عمه على ماجاء فنصب فخمخاً له للفناء وهي جمع القنبر لغة في القبر وبقي
عامر بن مه فلم يصد شيئا ثم حمل لخمه ورجع الى عمه وخلوا من ذلك المكان فراى
القنابر يلتقطن ما تناثر من الحب فقال يا لك من قنبر بمعمر والمعمر المدل

بيان لكان لك ؛

اى الحاره الاحكام ؛

الواسع من جهة الماء والكلا وآخره كلاك الجر فيغوثي واضعوني نقري ما شئت
ان تنقري قد ركل الصياد عنك فابشري فرفع الغوث اذا احذري لابد من
صيدك يوما فاصبري او الالف للاستغاثة فلا لام اى او كلا للداخل عليه الالف
للاستغاثة نحو يا زيدا فانه ايضا ينتصب محلا فلا لام اى لا يجتمع اللام مع الالف
للاستغاثة لفظا في آخرهما او الف الاستغاثة يوجب فتح ما قبلها واللام توجب
جره فلذلك لا يجتمعان او الندبة اى او كلا داخل عليه الف الندبة فانه يفتح نحو
يا زيداه والهاء للوقف خاصة اى انما يلحق الهاء في الوقف خاصة ولا يجوز
تحريكه الا للضرورة نحو يا رب يا رباه اياك اسأل وآخره عفراه يا رباه من قتل
الاجل عفراء اسم امرأة اى اسئلك يا ذى عفراء والاتصال بها قبل حلول الاجل
او ما كان مبنيا قبل النداء حقيقة او تقديرا نحو يا خمسة عشر و يا حمام و يا لكاع
يعني اذا كان الاسم مبنيا ثم دخل عليه حرف النداء فانه يبقى بناءه على ما كان فهو
منتصب محلا ايضا وقسم المبني الى قسمين تحقيقي وتقديري فالتحقيقي نحو
يا خمسة عشر فان بناءه لتضمن حرف العطف وهو موجب للبناء حقيقة والتقديري
نحو يا حمام و يا لكاع فانه ليس لهما علة بناء تحققا لكنهما بمنفيا المشابهة نزلا
الواقع موقع انزل فابنيا وفهما تقديري لا تحقيقي لان نزال انما بني لمشابهته ما لا
تمكن له وهو فعل الامر ما حمام ولكاع فلم يتضمنا معنى فعل الامر ولا معنى الماضي
ولا معنى الحرف بل شابه ما يشتمل عليه بضمن مبني الاصل فابنا بناء قيدا تقديري
الحقيقي ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا اى سواء تعرف قبل النداء
كيا زيدا و يا لندا نحو يا رجل على الاعرف خلافا للاصمعي فانه يمنع من وصفه
فيهما وحمل ما ورد بالرفع من نصبه على اضمار اعني ومن رفعه على تقدير مبتدا محذوف
فكانه نظر الى ان المفرد المعرفة واقع موقع المضمر والمضمر لا يوصف فكذا الواقع

قوله وسقى من البيعوى اصغوى
من الصغير وسوا الصوت
اى صغى وفصل قوله نقرى
من النقر بمعنى اللقط ؛

هذا عكس خلاف ما في الشرح قوله
حقيقة او تقديرا متعلق بقوله قبل
النداء اى هذا المبني وقع قبل النداء
حقيقة نحو خمسة عشر وحمام فان
لهما حالة قبل النداء وكذا موجود من قبل
النداء واما كاع فلا يكون الا في النداء
فكونه قبل النداء امر تقديري ؛

موقعه وانما جاز على الاعرف لانه وان وقع موقع ما لا يوصف وهو المضمر لتعذر
مجراه في كل حال يعني انه لا يلزم من وقوعه موقعه ان يأخذ حكمه من جميع الوجوه
ولم يصوغوه عن حكم الغيبة وانما لجواز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة هذا استدلال
على انه لا يلزم من وقوعه موقع الضمير ان يجري مجراه في جميع الاحوال لانه لم يصرف
المنادى المعرف عن حكم الغيبة وانما ولو كان له حكم المضمر مطلقا انصرف عن حكم
الغيبة وانما لكنه لم يصرف ولذلك جاز عود الضمير الغائب اليه فلم يكن لحكم المضمر
مطلقا باعتبار عود الضمير فجاز ان لا يأخذ حكمه ايضا واستثنى بعضهم النكرة المتعرفة
بالنداء مثل يا رجل فانه ليس ما يوصف اى بالمعرفة قبل النداء لانه نكرة قبله فلا يوصف
بالمعرفة بل مقابل للقول مطلقا لان بعضهم قال المنادى اذا كان معرفة قبل النداء
جاز وصفه كيا زيد الطويل اما النكرة المتعرفة بالنداء كيا رجل فلا يجوز وصفه بالمعرفة
وقد حكى يونس جواز وصف النكرة المتعرفة بالنداء بالمعرفة نحو يا فاسق الخبيث وهو
ليس بقياس على العلة التي ذكرناها ايا ما يوصف مع ما ذكرنا من امتناع بناء المضاف
واما العلم فلم يكن منبها سوى الالفاظ ولا معنى له الا الاشارة لم يستطل فاذا انضمت
الى الظرفين من قولك يا زيد الظريف كانا قد ملتا باطراف هذا الكلام تعليل القول
استثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء اى يفرق بين المنادى اذا كان علما وبينه
اذا كان نكرة قبل النداء اذ جاز وصف الاول دون الثاني وعلة الفرق ان العلم
يفيد بنفسه تعيين المدلول فلم يفتقر الى الصفة في الدلالة على التعيين بخلاف
النكرة فان تخصصه مفتقر الى الوصف فلو ضم قبل الوصف لزم تقديم الحكم
على العلة كما ذكرنا في امتناع بناء المضاف وبيانه ان ضمه انما كان لكونه معرفة
متخصصة وتخصصه حاصل الوصف فلو ضم قبل وصفه لزم تقديم الحكم وهو الضم على
علته وهي تخصصه وتعيينه لان علة ضمه كونه واقعا موقع المضمر لكونه معرفة

و تعريفه بوصف فلو لم تقدم الحكم على العلم ايضا لما كان تخصصه مفتقرا الى الوصف
كان مستطاا بوصفه فكان حكمه حكم المضارع للمضاف الذى يجب نصبه لخلاف العلم
فان تعيينه بنفسه فلا يفتقر الى الوصف فى التعيين فلا يستطال بالوصف بل
وصفه زايد يأتى بعد تمام الاول ولذلك اشار اليه بقوله كانك قلت يا طريفا الى الصفة
مستغنى عنه لا يفتقر اليه العلم فى تعيينه كانه منادا آخر لان الصفة فى حكم
تكرير العامل و قوله لم يكن مفيدا من الالفاظ جرى فيه على عبارة القدماء وعلى انهم
قالوا العلم يشير و لا يفيد اى يشير الى تعيين الذات و لا يفيد الوصف الصفة تفيد
و لا تشير نحو العلم فانه تفيد وصف العلم و لا يشير الى تعيين الذات لان مدلوله
ذات ما قايم به العلم هذا غاية تقرير حل اللفظ و فيه نظر لانا لا نسلم ان تعيين النكرة
بواسطة الوصف بل يدخل يا عليه وكذا العلم لا سيما عند من قال نداء العلم
بعد تنكيره فاذا انكر صار مساويا لنحو لك يا رجل فليكونا سواء فى جواز الوصف و امتناعه
فالمفرد منه اى و من الوصف و ما هو فى حكمه اى فى حكم المفرد نحو حسن الوجه
فان حكمه حكم المفرد لان اضافته غير حقيقية و المقدر حسن وجهه و هذا الوصف
اذا وقع منادى اعطوه حكم المضاف و نصبوه و الفرق عامض لكن الاستعمال
على ما ذكره فانهم جوزوا فى نحو يا صاحب يا الضامر نصب الضامر على التمييز نصب الضامر
و رفعه كما لو قلت يا هذا الضامر و نصبا اذا كان جاريا على مفهوم غير متميز
جاز فيه النصب حملا على الموضع منه قوله فما كعب بن مامة و ابن سعدى بأكرم منك
يا عمر الجوادى فنصب الجواد حملا على الموضع فانه منصوب و الرفع اى و جاز الرفع
حملا على اللفظ لان الضم لاطراده هنا اشبه الرفع هذا جواب عن سوال مقدر
و هو ان المبنيات انما تجرى الصفات على محالها لا على الفاظها نقول جارى هؤلاء
الكرام بالرفع و لا يجوز جرّ حملا على لفظ هؤلاء فكان ينبغى ان لا يجوز رفع الوصف

وتمامه والرجل والاقتاب للجلس ج

في يا زيد

في يا زيد الطريف نظرا الى لفظ يا زيد لانه مبنى ايضا فاجاب بان فهم المنادى لما كان
مطردا مع حروف النداء كان كاطراد رفع الفاعل مع الفعل فاشبه هذه الحركة الاطراد
حركة المعرب فلذلك اجريت اجرى الصفة على لفظه و قيل ان حركة المنادى عارضة
فاشبه لعروضها حركة المعرب فلذلك اجرية الصفة على لفظه و هذا كانه اظهر فان
عروضه مساوية للاعراب اذ المنادى قبل النداء اسم معرب فعرض له البناء بالضم
لحركة بنايه عارضة مشابهة لحركة المعرب اما الاطراد فليس سببا لجرى المعرب
على لفظه فان نحو هؤلاء كرسه مطرد و مع هذا لا يوجب اجراء الصفة على لفظه
فعلمنا ان الاطراد ليس سببا مستقلا فى اجراء الاعراب على اللفظ الا
اذا ضم العروض معه فالتعليل بالعروض اولى لكونه مستقلا بالدلالة على
هذا الغرض و معنى الاطراد ان البناء على الضم حاصل فى كل منادى مفرد يدخل
عليه حرف النداء سواء كان متعرفة قبل النداء كيا زيد او بالنداء كيا رجل و على
هذا يا زيدا الكريم الجميل رفعا و نصبا لان الكريم الجميل حكمه حكم المفرد بناء على
ما ذكرنا من كون الاضافة فيه غير حقيقة و هو فى حكم الانفصال فالتقدير يا زيد
الكريم جميله و اذا كان اى الوصف مضافا و المضاف فالنصب ليس الا نحو يا زيد
ذا الجمة هذا مثال لما كان الوصف مضافا و يا عبد الله الظريف هذا مثال لما كان
الوصف مضافا يعنى ان المنادى المضاف الموصوف مضاف فيجب نصب الصفة فى
الموضعين اما اذا كان الوصف مضافا فلان حكم حكم المضاف و المنادى
المضاف منصوب فكذا الوصف و اما اذا كان الصفة لمنادى مضاف فيجب
النصب ايضا فى الوصف لانه تابع بما ينتصب لفظا و محلا و كذا سايرالتوابع فان
حكمها حكم الوصف فى انه اذا كان مفردا جوز فيه الرفع و النصب اذا كان مضافا
او مضافا فيجب فيه النصب ايضا الا البدل و نحو زيد و عمرو من المعطوفات التى لا تمتنع

دخول يا عليه فان حكمها حكم المفرد ايجابيته مطلقا مفردة كانت او مضافة بعد مفرد
او مضاف كسايرالتوابع مضافة اى كان سايرالتوابع مضافة فحكمها حكم المنادى
مطلقا يعنى انه لو كان منادى لكان يجب نصبها فالقدر المشترك بين البدل
و هذه المعطوفات التى لا يمتنع دخول يا عليها و بين سايرالتوابع مضافة هو ان
حكمها حكم المنادى مطلقا نقول يا زيد زيد يا زيد صاحب عمرو اذا ابدلت ذكرت مثالين
للبدل الاول للمفرد و الثانى للمضاف و فى جعل زيد بدلا من زيد نظرا لانه تاكيد
لفظى و لا بدّ لك و يا زيد و عمرو مثال للمفرد من المعطوف نحوف الذى لا يمتنع دخول
يا عليه و يا زيد و عبد الله مثال للمضاف منه ثم ذكرا مثلة التوابع غير البدل و
المعطوف نحوف المذكور فان تقول يا تميم اجمعون اجمعين الرفع على اللفظ و النصب
على المحل هذا مثال للتاكيد المفرد و كلهم او كلكم هذا مثال التاكيد المضاف و ذكر
كلهم و كلكم فالغيبة فى كلهم نظرا الى لفظ تميم و كلكم نظرا الى وقوعه موقع المضمر
و هو يا انتم فالغيبة نظرا الى اللفظ و الخطاب نظرا الى المعنى و يا غلام بشر و
بشر و يا عبد الله هذا مثال لعطف البيان مفردا و مضافا و جاز فى قولى اى
و اصطار سطرين سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا اربعة اوجه احدها ان يضم
الاول و ينصب الثانى و الثالث على عطف البيان من موضع الاول او على المصدر
بمعنى يا نصرا نصر نصرا او على ان الاول عطف بيان و الثانى مصدرا و
بالعكس و الثانى ان يضم الاول و يرفع الثانى على انه عطف بيان من اللفظ
و ينصب الثالث على الموضع او على المصدر و الثالث ان يضم الاول و الثانى
على ان الثانى بدل من الاول او تاكيد لفظى لم و ينصب الثالث اما عطف البيان
او على المصدر و الرابع ان ينصب الاول و نحو الثانى بالاضافة على ان يكون المضاف
اليه جنسا كما تقول طلحة الخير و حاتم الجود و التنكير للتفخيم و نصب الثالث

سايرالتوابع فى حال الاضافة م

من المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه م

ان يضم الاول م نوع ان ثانى على انه عطف بيان من اللفظ و ينصب الثالث على الموضع او على المصدر م

الا على عطف

على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول و الثانى علما كانه خوطب
النصر مجازا كما قالوا يا جود معن ناج معنى عاجتى فانى الى معن سواك شفيع و على
هذا فالثالث لا يكون الا مصدرا و يا عمرو و الحارث تامل المعطوف نحوف الممتنع
دخول يا عليه فيجوز فيه رفع الحارث و نصبه و نختار الخليل فى المعطوف اى
فى هذا المعطوف المذكور الرفع تغليبا على انه مقصود بالنداء ايضا كالاول
فيرفع و ابو عمرو النصب اى نختار النصب لان المعطوف على المنادى اما
يجرى على الموضع لاجل اللفظ بدليل ضربت هؤلاء و زيدا بالنصب و الرفع
الرفع اى و نختار الرفع فيما يصح نزع اللام عنه كالحسن فان الصفة اذا
جعلت علما جاز اثبات اللام فيه و نزعه و النصب اى و نختار النصب فيما لا يصح
اى نزع اللام عنه كالضحاك و الصعق مما غلب من الشايع اسما او صفة و وجه
الفرق انه اذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير رد دخول حرف النداء عليه فكان
اولى حينئذ ان تحرك بحركة المنادى و اذا لم يصح امتنع ادخال يا عليه فكان
اولى بان يجعل تبعا و الاتباع على موضع المنادى هو الاصل و قيل اختيار
المبرد فى العلم كالحارث و العباس الرفع و فى غير العلم كالرجل و الغلام النصب
لان اللام مع العلم لا تمتنع من تقدير حرف النداء لعدم افادة حال التعرف
و نحو الرجل لا يمكن الحكم بزيادتها للافادتها التعريف فهى مغاقبة للاضافة فكما
ينتصب مع الاضافة فكذا مع المعاقب لها و كذلك الرجل حيث لم يسوغوا يا زيد
و رجل كانهم كرهوا بناءه من غير علامة تعريف خلاف العلم اى الرجل اذا
عطف على المنادى المضموم نحو يا زيد و الرجل لا يصح تقدير نزع اللام عنه
اذ لم يسوغوا يا زيد و رجل لانهم كرهوا بناءه من غير علامة تعريف يعنى انه
انما يكون مضموما بوقوعه موقع المضموم شابهته له بكونه مفردا معرفة و معنا

اذا نزع اللام لم يبق فيه تعريف اللام وليس بما مذكور امعه فهو خلو عن علامة التعريف فلا يشابه المضمر فلا يضم خلافا لعلم فانه يشابه المضمر بالافراد والتعريف فاذا كان المعطوف عليه جاز ضمه لوجود مشابهته للمضمر وهو الافراد والتعريف اذا قيل يازيد ورجل لم يجز لعدم مشابهته للمضمر لعدم التعريف فيه نظرا لان الواو يقوم مقام يا فليس خاليا عن علامة التعريف وهو يا في التقدير بخلاف ما اذا حذف يا ابتداء عن اسم جنس نحو رجل مقدرا يا رجل لخلوه عن التعريف لفظا ولعدم قيام ما يقوم مقامه واذا وصف المضموم بابن وهو بين عليين بين المنادى معه على الفتح اتباعا لحركة الاول حركة الثاني وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة قيد بالمضموم ليخرج العلم المفتوح نحو يا عبد الله بن زيد فانه ليس من الباب وقوله بين عليين شرط يفتح المنادى فانه اذا وقع الا بين بين عليين كثر فيه الاستعمال فاختير فتحه طلبا للخفة فيما هو كثير الاستعمال وفي اللفظ كثير الاستعمال وفي اللفظ اد في تسامحهم لانهم قالوا العلم الموصوف بابن مضافا الى علم وفي لفظ اطلاق اذا الابن بين عليين جاز ان يكون مضافا وان لا يكون نحو يا زيدا الابن العروفانه بين عليين وليس مضافا وبهذا الحكم يختص بالاضافة وانما قلت تنزيلا لان مثل هذا الاتباع انما جاء في كلمة واحدة كما بكم وامرى وبهذا صار هنا كلمتان فكان حقهما ان لا تجرى الاتباع فيهما ولكن لما تنزيلا منزلة كلمة واحدة لشدة التصاق الصفة بالموصوف كانتا ككلمة واحدة وبهذا الاتباع خارج عن القياس من وجهين احدهما انه على عكس التوابع لانه ههنا جعل الاول تابعا للثاني والثاني ان حركة الثاني حركة اعراب وحركة الاول حركة بناء فليس موازنا له في الحركة الا من حيث صورة الفتح ولو قيل فتح المنادى للخفة فيما كثر استعماله من غير التعليل بالاتباع كان اولى لعدم الركاب-

مخالفة الاصل بين وجوه اثنان ذكرناهما والثالث جعل الكلمتين منزلة كلمة واحدة مع كون الصفة مضافة بخلاف ما اذا لم يقع على الشرائط المذكورة من كون المنادى مخصوصا وكونه مضموما وكون الصفة ابنا وكونه بين علمين فانه اذا انتفى احد قيود المذكورة انتفى فتح المنادى وكذا في غير المنادى فيحذف النون من الموصوف بابن بين علمين معنا قوله وكذا ان الموصوف بابن الموصوف بما ذكر في غير المنادى حكمه حكم المنادى وبهذا التشبيه لا يتحقق الا في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة دون حكم فتح المنادى وهو ظاهر ودون الاتباع لان هناك فتح الاول تبعا للثاني وههنا الموصوف باق على حركة رفعا ونصبا وجرا غير انه حذف منه النون فالتشبيه في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة فقط والفاء في قوله فيحذف للتشبيه اى كونهما منزلة كلمة واحدة وامتزاجهما سبب لحذف التنوين وانما تحذف النون اذا وجدا القيود المذكورة وهو كون الموصوف موصوفا بابن وكون الابن واقعا بين علمين وكونه صفة لاخبرا فانه اذا انتفى قيد انتفى حذف التنوين كما سياتي نحو يا زيد بن عمرو هذا مثال لكونه بين علمين في المنادى وبا زيد بن اخي مثال لكونه واقعا لا بين علمين فلا يفتح المنادى بل اضم وبهذا زيد بن عمرو مثال لكونه في غير المنادى واقعا بين علمين فحذف النون من الاول وزيد ابن اخي مثال لكونه غير واقع بين علمين فلذلك لم تحذف النون من الموصوف وكذا لا تحذف النون من الاول اذا لم يقع الابن صفة نحو زيد ابنُ عمرو على ان زيد مبتدا وابن عمرو خبره فلا تحذف النون لان كثرة الاستعمال فيما اذا وقع صفة فانه يوجب تنزلهما منزلة كلمة بخلاف ما اذا كان خبرا وجوزوا في الوصف التنوين في الضرورة نحو جاريه بن قيس ابن ثعلبة ويعلم من هذا ان القيود المذكورة سبب الاختيار الفتح في المنادى

ولوجوب حذف النون في غيره وآخره قاف ذات سرة مقعرة القاف ضامرة البطن والمقعرة السرة التي دخلت في البطن وعلا ما حولها حتى صار كالقعر وهو القدح ولا يا دي ما فيه الالف اللام كراهة اجتماع علامتي التعريف يا ويوصل اليه بالمبهم نحو يا ايها الرجل ويا ايها الرجل ولا يسوغ في الوصف صفا اى في الوصف للمبهم الا الرفع لانه المقصود بالنداء بخلاف ما اذا وصف غير المبهم نحو يا زيدا الطويل فانا ذكرنا انه يجوز في الوصف الوجهان الرفع والنصب حملا على اللفظ وعلى المحل ولذلك قيد في الاول بقوله غير مبهم احترازا عن وصف المبهم وكذا في توابعه اى لا يسوغ في توابع وصف المبهم الا الرفع نحو يا ايها الرجل الكريم لا يجوز في الكريم الا الرفع لانها توابع معرب وانما جاز الوجهان في توابع المبني نحو يا زيد الطويل والرجل ههنا جعل معرب ويدل على اعرابه نحو يا ايها الجاهل ذو التنزى اى يدل على ان صفة المبهم لا يجوز فيه الا الرفع وورود الرفع ههنا في ذوا ى لو لم يكن وصف المبهم معربا بل كان مبنيا لم يجز في توابع وصفه اذا كان مضافا الا النصب فلما جاز الرفع دل على وصف المبهم معرب وحتما ان يريد ويدل على ان تابع صفة المبهم لا يجوز فيه الا الاعراب وبيانه انه لو جاز النصب في الصفة اذا كانت مفردة لوجب فيها اذا كانت مضافة بدليل اطراد هذه الحكم في نحو يا زيد الطويل ويا زيد صاحب عمرو فكذا تابع صفة المبهم لو جاز نصبه مفردا لوجب نصبه مضافا لكنه لم تجب بدليل الرفع في ذوا التنزى آخره لا تو عدني حية بالكسر والكسر عنها بنا بها اى لا الاقيه وعيد موعد وان كان خبيثا ذا هيئة والتنزى التوثب في الشر وهذا اى ولكلمة بهذا وجه آخر وهو ان يكون بهذا منزلا غيره من الاسماء المستقلة بانفسها لجاز في وصفه النصب نحو يا هذا الطويل وينبغي ان لا يكون الوصف في هذا اى في بهذا القسم وسكون بهذا اسما مستقلا لا متوسلا

قياء ذات سرة يعني نان وي قوروغه اب وكروي بر آملات وكوسكاسيد قدح عظيم شبيه است

لا توعدني اى لا توعدني حيّة

التنزى جما يندن غدر يماده

به الى نداء المعارف اسم جنس ولكن شذا فانك اذا قلت يا هذا الرجل كان الرجل مقصودا بالنداء لا الكلام فتنوين كون هذا وسيلة بخلاف ما اذا قلت يا هذا الطويل فان هذا هو المقصود بالنداء والطويل صفة بهذا بعد كون المنادى مستقلا بنفسه فلذلك جاز فيه الوجهان لانه لا يوصف اسم الجنس الا هو اى والموصوف غير معلوم بتمامه ولا مستقل بنفسه بهذا تعليل لقوله ينبغي ان لا يكون الوصف في هذا اسم جنس لان الوصف اسم جنس لا يكون الا ما مر من احدهما ما لا يكون معلوما بتمامه نحو يا هذا الرجل لانه يعلم من هذا مبهم وتبيين الذات يتوقف على اسم الجنس فلا يعلم من الاول الذات المتعينة الا بضم اسم الجنس اليه والثاني ما لا يكون مستقلا كاى فانه يوصف باسم الجنس لانه غير مستقل بنفسه لاحتياجه الى المضاف اليه ولذلك اتم ما ليكون عرضا عن المضاف اليه فقوله غير معلوم تمامه يريد به هذا المتوسل به يريد به هذا المتوسل به ولا مستقل يريد به ايها فالحاصل ان اسم الجنس لا يقع صفة الا ما ليس معلوما بتمامه كهذا الذي يتوسل به او ما ليس مستقلا بنفسه كايها فهذا المستقل بنفسه ينبغي ان لا يوصف باسم الجنس وقالوا يا الله خاصة حيث لحقت اللام للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف استغناء بالتعريف الندائي منا يعني يعتبر امران في عدم الشذوذ كون اللام للتعويض عن الهمزة المحذوفة في يا الله وكونها لازمة وانما تكون لازمة اذا اضمحل عنها معنى التعريف لان لام التعريف بنفسه لا يلزم الكلمة اذ جاز اثباته ونزعه نحو الرجل ورجل فاذا اضمحل عنه معنى التعريف لحقه عوضا وصار لازما للكلمة فلذلك قال وقد شذ من اجلك الذي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل على لكون اللام فيه وان كانت لازمة لكنه غير عوض عن محذوف فلذلك كان شاذا وابعد منه قوله في الغلامان اللذان فرا ايانا كان عكسيا ناشزا وانما

قولهم لا يكون به الا ما ليس

اى في وصف اسم الجنس المبهم يا هذا الرجل فان الرجل لا يتعلق بنفسه فهو ايضا مستقل بنفسه لكنه لا يوصف لانه لا يكون وسيلة حتى يتوسل به الى النداء فان قلت اذا كان هذا وسيلة فلا يكون الرجل مقصودا بالنداء قلت لا نسلم ان كل ما كان وسيلة لا يكون مقصودا بالنداء فان الوسيلة قد تكون مقصودة بالنداء كما في هذا الموضع فان الرجل وان كان وسيلة الى النداء لكنه مقصود بالنداء ايضا

كان ابعد لانتفاء القرينة ومو اللزوم وكونه عوضا واذا كرر المنادى فى حال الاضافة
جاز فيه نصب الاسمين على حذف المضاف اليه من الاول او على اقحام الثانى بين
المضاف والمضاف اليه وضم الاول اى وجاز ضم الاول نحو يا تيم تيم عدى لا ابا لكم
فانه يجوز ان يقال ان تيم الاول حذف منه المضاف اليه والتقدير يا تيم عدى تيم
عدى فيجب نصب الاسمين لان كل واحد منهما منادى مضاف وجاز ان يقال ان
تيم تيم الاول مضاف الى عدى وتيم الثانى مقحم فالمنادى المضاف واحد لكن
كرر لفظ المضاف تاكيدا وجاز ان يقال الاول منادى مفرد معرفة فيضم والثانى
منادى مضاف فينتصب نحو يا زيد صاحب عمرو وآخره لا يلقينكم فى سوأة
عمر يريد تيم بن عبد مناة وهم قوم عمرو بن لجا اى لا يوقعنكم عمر فى مكروه لاجل
تعرضه لمهاجاتى اى امنعوه عن مهاجاتى حتى يمنعوا شرى عنكم واذا اضيف
المنادى الى ياء المتكلم نحو يا غلامى جاز اسكان الياء وفتحه كما فى غير النداء
نحو جاءنى غلامى فانه يجوز فيه اسكان الياء وفتحه وحذفه اى جاز فى المنادى
حذف الياء ايضا اجتزاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتى فانه
لا تحذف فيه الياء اذ لا كسر قبل الياء لفظا ليكتفى به عن الياء وهو فى غير النداء
قليل اى الاجتزاء بالكسر عن الياء فى غير النداء قليل ولعله فى غير اواخر الآيات
فانه فى القرآن كثير نحو تقبل دعاء اى دعائى وكيف كان نكير اى نكيرى
وكيف كان نذير اى نذيرى ونظائره كثيرة اما فى غير الاواخر نحو ضرب غلام زيدا
بمعنى غلامى فهو قليل وابداله الفا اى وجاز ابداله الفا ولا يكاد يوجد فى غير النداء
نحو يا ربا تجاوز عنى وعليه تحمل قوله عليه السلام انفق بلالا فيمن رواه
يا بلالى وقوله فيمن روى اى رواه بالالف وقد روا منونا ايضا ومضموما اى
يا بلال وعلى المنون قيل معناه على تنكير العلم كانه جعل اسمه العلم مستعارا

البت بحره

لكل من يفعل مثل فعله من الادخار للغد وعدم الاتكال نحو لكل فرعون موسى
وقيل المنادى محذوف اى يا بلال وبلالا مفعول انفق فعالا من البل بمعنى
المبلول كانهم يبلونه ثم يتناولونه فيخرج عن الاستشهاد وقد يقال معناه
انفق بغيرلا اى بغير التلفظ بكلمة لا بمعنى انه اذا سئلت فلا تجب بلا و
تاء تانيث اى وجاز ابدال الياء بتاء تانيث فى يا ابت ويا امت خاصة بمعنى يا
ابى ويا امى ولم يجوز فى غيرهما لكثرة الاستعمال فيهما وجاز فيها اى فى التاء
الحركات الثلث فالكسر لكونه بدلا عن الياء والكسرة اخت الياء والفتح لكونه
بدلا عن حرف مفتوح نحو يا ابى ويا امى بفتح الياء فيهما او لان الاصل يا ابتا و
يا امتا فحذفت الالف وابقيت الفتحة للدلالة على الالف المحذوفة والاول
اولى لان يا ابتا فرع ايضا فلا يحسن الحمل عليه بل الحمل على الياء اولى لانه اصل
والضم لانه تاء تانيث فيشبه تاء طلحة فيضم وحكى يونس يا ابة ويا امة
والاصل يا ابا ويا اما على ابدال الالف من الياء ثم حذف الالف وفتح آخر
الاسمين دلالة على الالف المحذوف والوقف عليه بالهاء عند اصحابنا لان التاء
عندهم للتانيث وقياس الوقف عليها ان يقلب هاء كثمرة ونحوها واحتج الكوفيون
بان اكثر القراء وقفوا عليها بالتاء فلو لم يكن الياء مقدرة بعدها لكان وقف
الاكثر على اللغة الضعيفة ثم مذهب البصريين بين انه تاء التانيث عوضت
عن الياء والكوفيون على انها للتانيث وبالاضافة مقدرة بعدها والمختار مذهب
البصريين لوجهين احدهما انها تقلب هاء ولو قدرت ياء الاضافة بعدها لم
يقلب هاء لانها تقع متوسطة والمتوسطة لا يقلبها والثانى انه لو لم يكن عوضا
عن الياء بل الياء مقدرة بعدها لم يمتنع الجمع بين التاء وبين الياء كما يقال يا
ضاربتى لكنهم امتنعوا من يا ابتى ويا امتى فدل على ان التاء بدل عن الياء

وجاز الالف دون الياء نحو يا ابتا علك اوعساكا وقولها يا امتا ابصرنى راكب
يسير فى مسحنفر لاحب وانما جاز الالف دون الياء لان التاء عوض عن الياء
فيمتنع الجمع بين العوض والمعوض خلاف الالف فان غايته ان يذكر عوضان
وهو غير ممتنع والضمير فى قولها عبارة عن امراة لانه قول جارية من العرب
وبعده فقمت احثوا الترب فى وجهه عمدا واحمى حوزة الغايب فقالت امها
الحصن اولى لو تاييته من حثيك الترب على الراكب الحصن بالضم المصدر
حصنت المراة بالضم اى عفت وآية الرجل يقول شخصه ومنه تاييته على تفاعلة
وتاييته على تفعلته اى قصدت آيته وتعمدته وفى البيت يروى على المد
والقصر ويروى لو تريد به المسحنفر الواسع واللاحب الطريق الواضح
فاعل بمعنى مفعول من لحبه يلحبه اذا وطيه كانت لامراة ابنة فراتها
تحثو التراب على راكب فقالت لها ما تصنعين قالت اريد الى حصان
العفف فقالت امها الحصن اولى لو تاييته البيت يضرب فى ترك ما يشوبه
ريبة وان كان يحسن فى الظاهر وحثوت التراب احثوه وحثيته احثيه
لغتان وعنت بالغايب فرجها ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى
وجاز الفتح كخمسة عشر بجعل اسمين اسما واحدا باب يا غلام اشارة الى كون
المنادى مضافا الى ياء المتكلم يعنى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه الوجوه المذكورة
والمنادى اذا كان مضافا الى المضاف الى ياء المتكلم لم يجز هذه الوجوه الا فى باب
يا ابن ام ويا ابن عم لكونهما ممتزجتين فانهما ككلمة واحدة اذ يا ابن امى منزلة
يا اخى فهو مثل باب يا غلامى خلاف يا ابن ضاربى او يا ضارب امى فانه لا يجوز
فيه الوجوه المذكورة فى باب يا غلامى قوله وجاز الفتح اى يجوز فيه تلك الوجوه
بزيادة جواز الفتح فانه لا يجوز يا غلام بالفتح على المشهور والمراد يا غلامى وجاز يا

ويا امتا ابصرنى راكب يسير
فى مسحنفر لاحب
فقمت احثوا الترب فى وجهه
عمدا واحمى حوزة الغايب
فقالت امها الحصن اولى
لو تاييته من حثيك الترب على الراكب

الشوب
المزج

ويا ابن ام ويا ابن عم بالفتح وعلله بانهما امتزجا فصارا كلمة واحدة فهما بمنزلة
خمسة عشر وان كان ذلك مبنيا وهذا معربا والتشبيه من حيث الصورة
وحكم المندوب وهو المتفجع عليه نحو وا زيداه او به اى المتفجع به نحو وا حزناه
كما سياتى بياء او واو وهما حرفان يتفجع بهما اما وا فمخصوص بالندبة واما
يا فيشترك فيه المندوب والمنادى لان المندوب ايضا نوع من المنادى
فى التقدير حكم المنادى فى الاعراب والبناء يعنى ان المندوب اذا كان
مفردا معرفة يضم واذا كان طويلا ينصب والاكثر ان يلحق آخره الفا و
جاز تركه نحو وا زيداه وانما الحق الالف لطلب مد الصوت وتقول يا غلامهوه
ويا غلامهوه هربا من الالباس اى لو قيل فى غلام المذكر الغايب وغلام
المونث الغايبة بالالف وقع الالباس اذ صورتهما حينئذ يا غلامهاه
فجىء بالواو ليفرق بينهما فيقال فى يا غلامه يا غلامهوه وكذا فى المضاف
الى ضمير الجمع الغايب نحو وا غلامهم لو الحق آخره الالف لقيل ويا غلامهماه
يلتبس بغلام المثنى فذكر الاول بالواو لئلا يقع الالباس وكذا فى غلام
المخاطبة نحو وا غلامك لو الحق الالف قيل غلامكاه فيحصل الالباس بغلام
المخاطب المذكر نحو وا غلامك ففى المونث جىء بالياء وقيل وا غلامكيه
ليرتفع اللبس ويلحق اى الالف المضاف اليه نحو وا امير المومنيناه
ولا يلحق الصفة خلافا ليونس فانه اجاز الحاق الالف الصفة لان الصفة و
الموصوف كشىء واحد والاصح الفرق بين المضاف اليه وبين الصفة من
وجهين احدهما ان الصفة غير مندوبة اليها ولا لازمة للمندوب خلاف
المضاف اليه فانه كالجزء اللازم للمضاف اذ لا يذكر بدونه خلاف الصفة
والثانى ان الصفة اسم معرب منفصل عن المندوب خلاف المضاف اليه

فهي كسائر الاسماء المنفصلة من المندوب اذ لا يلحقها علامة الندبة ولا يندب الا الاسم المعروف لان الغرض اقامة عذره في ذلك وطلب موافقته من العبيد وربما اتى بما يحصلان بكونه معلومًا معروفًا الا ان يكون متفجعًا به نحو واحزناه فانه لا يشترط التعريف فيه لفقدان الامرين المقتضيين للتعريف ولا يقال وارجلاه لان معناه ليس معنى مبكيًا على العلم فانه ربما اشتهر بالخمول ذا سمع يذكره لتفقده يتفجع لفقده هذا كله جواب عن سؤال مقدر وذلك ان المندوب اذا كان عالمًا ينبغي ان لا يتفجع لندبته لان معنى مبكيًا ايضًا نحو وارجلاه فاجاب بالفرق بان استشهارًا معنى قد يصح الندبة عليه دون النكرة ويجوز حذف حرف النداء لان الاسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب لما في الاولين من وجوه الحذف لان الاصل في الرجل والمخاطب به معينان ان يقال يا ايها الرجل فلو حذفت ايضًا لزم حذف امور كثيرة وهي اي وها والمحمة ولام التعريف وياء انما كان اصله هذا لان المخاطب اما معين او غير معين فان لم يكن معينًا نحو يا رجلا لم يجز حذف يا لانه يلتبس بالمفعول وان كان معينًا فنعينه اما بالعلمية او باللام والمفروض انه اجنبي فلا يكون بالعلمية والتعيين باللام انما يكون في المنادى اذا كان معهودًا انها ونحوه فالاصل في المنادى المعين باللام ان يكون معها انها ونحوه وكذا في اسم الاشارة وفي الثانيين وربما المستغاث والمندوب من التخفيف لما في مقتضاهما لان مقتضاهما مد الصوت طلبًا للاستغاثة واسماع الناس والتخفيف يجوز حذف حرف النداء لا يناسب مقتضاهما نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وربما قالا لقوله ويجوز حذف حرف النداء لانه لا يلزم فيهما وجوه الحذف المذكورة وسئل اصبح ليل او فند مخنوق واعور عينك والحجر شاذ بحذف حرف النداء

من لم الحمر

زيادته مجانسة لحركة المنادى لقيل يا هنوه بالواو والهاء بدل من الواو التي هي لام على رأي اذ اصله هنًا وقد ابدل الواو هاء ومن الهمزة المنقلبة عن الواو على رأي اذ اصله هنًا وقد قلبت الواو ميمًا ثم ابدلت الهاء عن الهمزة واصلية على رأي اي الهاء اصلية لا بدل على رأي بدليل انه يصغر على هنيهنة وزيادة غير الوقف على رأي بدليل هن للمذكر وهنة للمؤنث وللوقف على رأي اي انما يكون تلك الزيادة في حال الوقف خاصة وضعفوا الاخير بجواز تحريكه حال السعة فيقال يا هناه واجيب بجواز جعله على باب اجراء الوصل مجرى الوقف والثلاثة الاول يظلها ان العلامات لا يلحق قبل اللام اي علامة التثنية والجمع والتانيث على ما ذكرنا نحو هنانيه فلو كانت الهاء بدلًا او واصلية لالحق العلامات بعد اللام وقيل هناهان في التثنية للمذكر وهناهون في جمع المذكر والثاني من الاحكام التي تختص بالنداء الترخيم وسوحذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط حذف البعير من غير علة والترخيم ايضًا حذف من غير اعلال فشبه به وشرطه اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافًا فالاتي لو رخم من الجزء الاول وقع الترخيم في وسط الكلمة ولو رخم من جزء الثاني لرخم ما ليس بمنادى لفظًا على ما قبل وكلاهما مندوبًا ولا مستغاثًا لان المطلوب فيهما مد الصوت فلا يناسبهما الترخيم ولا جملة لان الجملة تحكي على حالها للدلالة على القصة ويكون اي المرخم اما علمًا زيد اعلاه ثلاثة احرف واما تاء تانيث يعني شرط احد الامرين اما الاول فلان العلم مما يكثر نداؤه فيليق به التخفيف ويشترط المحذوف الزيادة على الثلاثة لانه لو كان ثلاثيا وحذف منه لرجع الاسم الى ما ليس في الابنية المتمكنة خلافًا للكوفيين فانهم يجوزون ترخيم الثلاثي اذا كان متحرك الاوسط فيجوزون يا عم في عمر واما

الاسراء

اشتراط تاء التانيث اذا لم يكن علمًا فلان التاء لو حذف ثقلًا فناسب الترخيم فترخيم العلم لكثرة استعماله وترخيم المونث لثقله ومثل يا صاح ترخيم يا صاحب واطرد ترخيم كروان من الشواذ واما كان من الشواذ لترجحهما مع انتفاء العلمية وتاء التانيث ثم ان المحذوف يكون كالثابت في التقدير فيبقى ما قبل المحذوف على حركته وسكونه الا ان يفضي الى التقاء الساكنين فيعود الى حركته الاصلية او يجعل ما بقي اسم برأسه في المرخم وجهان احدهما ان يكون المحذوف في حكم الثابت لانه مراد قطعًا واذا كان مرادًا فيبقى حكمه بهذا سوا القياس والوجه الثاني انه تجعل المحذوف نسيا منسيًا ووجهه انه حذف لا للاعلال ومن قواعدهم ان المحذوف لا للاعلال يعتد نسيا منسيها ويجري الباقي على ما بقي فيقال يد وفي اعيد بعد حذف الياء وعلى الاول يبقى ما قبل المحذوف على حركته نحو يا حار في حارث بكسر الراء او على سكونه نحو هرقل فيقال في ترخيمه هرق بسكون القاف اعتبارًا للمحذوف الا ان يفضي الى التقاء الساكنين نحو شاد اسم فاعل من شدّ اذا غنى به لانه لو حذف الدال الاخيرة لبقي قبلها دال ساكنة لان المدغم ساكن بعد الالف فالتقى ساكنان يرد الى حركته الاصلية اذ اصله شادد يوزن فاعل فيقال يا شادِ بكسر الدال فقوله الا ان يفضي استثناء من قوله او سكونه اي يبقى على سكونه الا في هذه الصورة فيقول على الاول وهو ان يكون كالثابت يا حارثُ بكسر الراء في حارث ويا هرقُ في هرقل ويا ثمودُ في ثمود ويا حمرا في المسمى بحمرا وفي يبقى الواو في ثمو لانه وسط لا طرف حتى يلزم قبلها ياء ويا كروِ يبقى فتحة الواو فان قلت الواو متحركة وما قبلها مفتوح فكان حقها ان يقبل الفا قلت انما لم يقبل لان ما بعده الف ونون في التقدير

وهو فى حكم الثابت واذا كان فى حكم الثابت لم يلزم قبل الواو التى قبلها الفا
ليلا يلتقى ساكنان ويا شاة اصلها شاهى اى يا شاة اقبلى فى العلف الاجزل الالف
من الطبيرو غيره حذفت التاء وبقى الالف لكن سقط ليسكون ما بعدها
الف ويا طلح بفتح الحاء فى يا طلحة وعلى الثانى وهو ان تجعل المحذوف نسيا
بقول يا حار بضم الراء ويا هرق بالضم ايضا لان الالف منسى وهو اسم
مستقل نفسه فحقه ضم آخره ويا ثمى فى ثمود وحذفت منه الدال فبقى يا
ثمو والواو المحذوف منسى فالواو طرف والواو الثابت طرفا مع ضم ما قبله
بل يقلب ياء ويكسر ما قبله كما فى ادلٍ جمع دلو وياكرا تقلب فيه الواو والفا فلا
يلزم من قلبه الفا التقاء الساكنين بخلاف اللغة الاولى ويا حمرا فيما زعموا
يقلب الواو همزة كان اصله يا حمرا وى فحذفت يا النسبة فعلى الثانى
كان يا سيا حمرا بضم الواو ولكن قلبوا الواو التى همزة لانه واو بعد الف
زائدة فخفف ان يقلب همزة كما هو قاعدة الاعلال فى نحو قائل فى قاول
ومقتضى هذا ان يقلب الواو ايضا همزة على الاول لوجود تلك العلة
بعينها وهو انها واو بعد الف زائدة وقد قالوا على الاول يا حمرا ويكسر
الواو ومن غير قلبها همزة فلذلك قال المصنف فيما زعموا اى قالوا هكذا
وليس بسديد لان مقتضى همزة العلة قلب الواو همزة فى الموضعين قالوا
وحمرا هذه المرخمة ينصرف ان سمى بها وفيه نظر اما وجه الانصراف فهو
ان الهمزة ليست للتانيث بل ينقلبه عن واو وهى منقلبة عن همزة منقلبة
عن الف التانيث فبعد امر التانيث فيه فلذلك انصرف واما وجه النظر
فلانها بدل عن حرف تانيث ولو همزة اتجه فجاز ان يعطى حكم التانيث ويمنع
من الصرف ويا شاه اصله شوهة فلما رخم اعيد لام الكلمة لان لا يبقى

اسم متمكن

اسم متمكن على حرفين ويا طلح اى نقول على المذهب الثانى فى يا طلحة بعد حذف
التاء وجعله منسيا يا طلح بالضم لان فحته انما كان لكونه قبل تاء التانيث فلما
حذفت التاء وجعلت منسية لم يبق لما اثر فيضم وقد اجاز ويا طلحة بالفتح فحذف
التاء بعين الحاء وفتحته ومنه قوله كلينى لهم يا اميمة ناب وليل كما يئيطى
الكوالب يعنى ان طلحة اذا رخم حذف التاء منه فقياس اللغة الثانية يا طلح
بضم الحاء كما قلت يا جعف وقد اجازوا يا طلحة بفتح التاء واقحام التاء بين
الحاء وفتحة الحاء وهذه البيت وبيانه اذا حذفت التاء من طلحة وقيل يا طلح بفتح الحاء
حصل الالباس اذ لا يعلم ان المنادى طلح او طلحة مرخمة فاراد وا ان يفرقوا
بينهما والفرق بينها بوجود التاء فلابد ان يرد التاء ثم بعد الردة اما ان
يذكر بعد الحاء او قبله لا يمكن ان يذكر قبله لان لا يقع حشو ابل تقع بعد الحاء
والتاء المردودة لا يمكن الا ساكنة لانها لو رودت متحركة فاما ان تحرك
بالضم او الفتح او الكسر فان فتحت صارت على صورة غير المرخمة فيعود
صورة المرخمة الى صورة غير المرخم الا وهو فاسد والوجه لكسرها والفتحها
ايضا لانه منادى مفرد معرفة فلابد ان يرد التاء ساكنة متصلة بالحاء ان
فتحت متحمة بين الحاء وفتحتها والحاء ساكنة لغرض حركتها منفصلة عنها اذ الفاصل
بينهما التاء فالحاء ساكنة والتاء المردودة ساكنة فنقلت بعد فتحة الحاء المتحركة
تقديرا الى التاء المردودة ليلا يبقى التاء ساكنة بعد الحاء الساكنة وتفتحة
التاء هى الفتحة الاصلية التى كانت للحاء ثم فتحت الحاء ليلا يكون ما قبل التاء
ساكنا فيصير فى الصورة يا طلحة بفتح الحاء والتاء فلا تخفى وجه تعسف
هذا الكلام وكذا فى البيت وسوان يا اميمة لم يكن مرخمة لضمت التاء لانه
منادى مفرد معرفة ففتحها. تاء على هذا التقدير والتجوز هذا اى هذا الوجه

الثانى فى يصاح فلا يضم اى الحى تلك اللغة فى نحو يا صاح من صاحب لان ترخيمه
شاذ فلو ضم لكان المحذوف فى حكم الطرح المطرح ولزوم ضمه التزام الترخيم
الذى هو شاذ والتزام ما هو شاذ شاذ من ارتكاب اصل الشذوذ لان فيه
محذورين ارتكاب الشذوذ والذامه والا فى ترخيم المسمى بحبلوى اى الاحوز
اللغة الثانية ايضا فى حبلوى لما يلزم من كون الف فعلى لغير التانيث اى
لو حذف تاء النسبة والتقدير انه منسى فيبقى يا حبلو والواو متحركة مفتوح
ما قبلها فقياسه ان تقلب الفا ويقال يا حبلى ولا يكون الالف للتانيث
لانها الف منقلبة عن واو فيلزم ان يكون فعلى بضم الفاء لغير التانيث وهو
ممتنع وقياس مذهب الاخفش جوازها على ان يكون الفها للالحاق كجحجب
وفيه النظر المذكور فى حمراء والحكم بصرفه كما ذكرناه من قبل ولا فى المسمى بطيلسان
لما يلزم مما ليس من ابنيتهم اى الا يجوز الوجه الثانى فى المسمى بطيلسان اذ لو رخم
لقيل يا طيلس وهو غير جائز اذ ليس فى كلامهم فيعل بكسر العين فى الصحيح
وانما جاء فى المعتل فى نحو سيد وميت وبيتن وهين ومن فى ما ليس من
ابنيتهم للبيان وفاعل يلزم ضميرين يرجع الى ما اى الشئ الذى يلزم وهو ما ليس
من ابنيتهم فان كان فى آخر الاسم زيادتان فى حكم واحدة اى فى حكم زيادة
واحدة حذفتا نحو يا اسم ويا عثم فى يا اسماء ويا عثمان وان كان حرف صحيح
قبل مدة زائدة حذفا ايضا ان كان الباقى اكثر من حرفين نحو يا منصو
والا فالصحيح لا غير قوله حذفا ضميره يرجع الى الصحيح والمدة انما حذفان
بالقيود المذكورة فاذا انتفى واحد بقى حذفها فاذا انتفى المدة قبل لم تحذفا
مثل جعفر وان وجدت المدة قبل ولم يكن زائدة لم تحذفا ايضا كما تحذفان
آخر صحيح وقبله مدة لكنها ليست بزائدة لان وزنها مفتعل او مفتعل

اسم فاعل ومفعول

اسم فاعل ومفعول وكذا اذا انتفى كون الباقى على اكثر من حرفين لم تحذفا كسعيد
ليلا يبقى الاسم على حرفين والمراد بالحرف الصحيح اعم من ان يكون حرف علة
اولا يكون فان نحو مرمى آخره حرف علة ولكنه اصل لانه لام الفعل فتحذفان
ايضا كمنصور لان وزنه مفعول ولو قال اصلى لكان اشبه لانه توهم خروج ما كان
آخره معتلا وليس كذلك قوله والا اى وان لم يكن قبله مدة الى آخره لم تحذف
الصحيح فقط وانما اقتصر على حذف الصحيح لانه لو حذف معه غيره فان كان
صحيحا لم تجز ان الصحيح للحذف تبعا للصحيح وان كان آخره غير اصلى بل
زائدا اقتصر على حذفه وكذا ان كان ما قبله غير زايدة لانه فى حكم الاصلى
فلا تحذف تمما الاصلى آخرا واما اذا لم يبق اكثر من حرفين فظاهر لانه
يبقى الاسم على حرفين لا سيما عند من جعل المحذوف منسيا هذا عند البصريين
والثانى من شطرى المركب مبتدا وخبر بمنزلة التاء ايضا فتحذف الفاء
للسببية اى كونه بمنزلة تاء التانيث سببا لحذفه ولفظا ايضا كان حقه
ان يكون بعد قوله فتحذف فوقع فى النسخ قبله وفيه حزازة اذ لم يسبق فى قول شئ آخر
بمنزلة التا حتى يقال الشطر الثانى بمنزلة التاء ايضا قالوا يا بعلى بعليك كما
تحذف تاء التانيث من الكلمة فى ترخيمها ووجه مشابهة الشطر الثانى للتاء التانيث
كونه ملحقا بالاسم الاول بعدكما لحاق تاء التانيث وكون النسبة والتصغير واردين على
الاسم الاول دون الثانى فيقال لخضير موت فى التصغير وحضرمى فى النسبة
كما يصغر الجزء الاول فيما قبل التاء وينسب اليه فيقال بصرى وتميرة والتجوز
الترخيم فى غير النداء لان الترخيم تخفيف فيناسب ما يكثر استعماله وهو
النداء فلم يجئ فى غير النداء الا فى الضرورة اى فى ضرورة الشعر كما قال
لحارث كعب الجرهم وراسب اى لحارث بن كعب ولم يسغ فيه اى فى ترخيم

واو اوتاء توهم اراها قريبة الالحاق المسب

غير النداء حيث جوز وهو حال الضرورة لم يقع فيه المذهب الاول وهو جعل المحذوف
كالثابت فلا يقال جائني حارث كعب بكسر الراء بل ضمني ان يضم على اللغة الاخرى
وسوان المحذوف منتي والباقي اسم برأسه بهذا مذهب المبرد وعلله بان الاسم
على هذه اللغة يصير كانه لم يحذف منه شيء فكانه لم يحصل الترخيم في غير النداء فلا
ما اذا كان في حكم الثابت فان ارادة المحذوف تدل على انه مرخم والترخيم يكون عالما
في النداء والمصنف اختار هذا المذهب وردّ مذهب سيبويه بقوله وما انشده
سيبويه من قوله

الجمال كناية عن الجهود والمدوس
العهود التي بيكما واصحت
شاسعة البعد القطيعة من
الحبل بالكسر الحبل ويريد
والا مامة اسم امرأة مالك اي
ادوس من العهود التي كانت
بيكما واصحت امامة شاسعة
يعني عهدها كعهد ما وشمات
دوستن است ه

الا يا مامة قد شحطت حبالكم رمانا واضحت منك شاسعة اما فقد ردّ المبرد
الاشارة الى انه قال الرواية وما عهدي كعهدك يا اما ما وبهذا الكلام ضعف الا قوى
مذهب سيبويه وسوانه تدوجاء الترخيم في غير النداء على اللغتين جميعا اما على اللغة
الاولى فظاهر قوله فاصحت منك شاسعة اما ما لان اما ما فاعل اصحت والميم
معتوجة فيدل على ان المحذوف وسوالنا ثابت ورد المبرد ليس شيء لان
الرواية الصحيحة لا يدفعها رواية اخرى فلعل الراوي بين صحيحتين و
يكفي في الاستدلال رواية اخرى صحيحة واما على اللغة الثانية كقوله ديار

تسا عفنا
اي تساعدنا
ه

مية اذ مية تساعفنا اذ مية ترخيم في غير النداء وجعله منسيا فلذلك
رفع ميا ولو كان في حكم الثابت لابقاه على الفتح واما اختلاف الصيغة
فقولهم يا نومان هذا حكم آخر مختص بالنداء فان نومان هو كثير النوم ولا يقال

وفي الشرح مدجار اسما بالسعد
في غير النداء منها مكريان و
نومان وملاعان اي كريم وليم
وتايم ومنها كل ما هو على وزن
فعال في نعت المذكر غير منصرف و
الكع وفعال في نعت المؤنث غير
منصرف كخباث وبكاع وفعال هذه ياسيه
عند بعضهم ه

في غير النداء رجل نومان ولكذا المعدول نحو يا فسق معدولا عن فاسق ويا لكاع
من لكع الرجل اذا لؤم وهو الكع ورجل لكع وامرأة لكاع مثل قطام ويا
ملاكان من اللوم فانها لا يستعمل الا في النداء ونحو اطوّف ما اطوّف ثم اوى
الى بيت قعيدته لكاع ممن الشواذ بهذا يراد على انه جار في غير النداء اذ لكاع خبر
للمبتدا وهو قعيدته واجاب بانه شاذ ومنه قولهم ما فال اقبل وليس بمرخم فلان

والا لقيل فلا لان فلانا كهلال فلا لحذف منه حرفان اذ لا يبقى بعد حذفهما اكثر من حرفين ولقولهم في المونث يا فلا اقبلي بهذا دليل آخر لان فلا ليس بمرخم فلان لانه لو كان مرخم فلان لكان يا فلا مرخم يا فلانه وليس كذلك لان ترخيصه ح بحذف التاء لابقاء التاء وحذف الالف والنون من الوسط فيدل على انه في المونث حذف ليس بترخيمي والمونث والمذكر لا يختلفان في جواز الترخيم ومنعه غالبا وقول الى النجم في لجة امسك فلانا عن فلان عن فلان من الضرورات وقبله تبين ايديهما مجاج التعطل اذ عضت بالعظم المخرّ الدوافع الشيب ولم يقتتل في لجة البيت يصف الما عصبت اي اجتمعت المخرّ المخول بالشيب والدوافع الشيوخ ذوي الحلم ولا تقتتل وتدافع مصدر لفعل محذوف اي يدفعون بعضهم بعضا كتدافع الشيوخ لما ذكران فلا تما بانه من الضرورات ووزنه فعل تقديرا والذاهب عنه الواو والمقدر فلو كفشق ومنها اي ومن المواضع التي ينصب فيها الفعل قياسا باب الاختصاص ويكون على طريقة النداء نحو انا افعل كذا ايها الرجل وانا معشر العرب نفعل كذا ولا يثبت فيه حرف النداء بهذا على طريقة النداء لان قولك ايها الرجل يستعمل في النداء لارادة تخصيص المخاطب بطلب اقباله عليك ثم يستعمل للاختصاص المجرد من غير طلب اقبال يقال للاختصاص فمعنى قولك افعل كذا ايها الرجل افعل كذا اختصاصا من بين الرجال نهو على صيغة النداء وليس بنداء وكذلك لا يثبت فيه حرف النداء وعلى غير طريقته اي ويكون على غير طريقة النداء بمعنى انه لا يصح ان يكون منادى نحو نحن العرب اقوى الناس اي اخصّ العرب ولا يصح ان يكون منادى

وفي الاصل

انه معرف باللام وقوله بنا تميما يكشف الضباب اي بنا يكشف اعني تميما والخصم
تميما والشعر لرؤبة والضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة يغشى الارض كالدخان
ومنها اي ومن المواضع التي ينصب على الاختصاص ينصب على المدح او
الشتم والترحم انشاء نحو الحمد لله الحميدَ بالنصب اي اخص الحميدَ او امدحه
والحمد لله اهل الملك اي اعني اهل الملك وحمالة الحطب فيمن قرأ بنصب
حمالةَ الحطب اي اذم حمالة الحطب وما من قرأها بالرفع فهو خبر للمبتدا و
هو امرأته ومررت به المسكين اي ارحم المسكين والغالب عليه التعريف اي
الغالب على ما ينصب على المدح ونحوه التعريف وقد جاء نكرة في قوله ويأوي
الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى وقبله فاوردها مرصدا احاظا
به ابن الوحي الطيا كاظهار اي اورد العير الاتن مرصدا اي مكانا يرصد
به الصايد الوحش حافظا به ابن الوحي يعني ان الصايد وقيل لصايد بن الدمى
لانه يكمن بالليل للصيد لاطيا حال من ابن الدمى اي ملتصقا بالارض ليخفى
عن الصيد وشعثا ينتصب على الترحم السعالى جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان
والمراضيع جمع مرضاع وهو كثيرة الارض او جمع مرضع فاشيع الكسرة
ومنها اي ومن المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا التحذير وسواء منصوبا
بتقدير اتق تحذير ما بعد نحو اياك والاسد وما زراسك والسيف اي
الخ راسك عن السيف والخ السيف عنك ما زترخيم مازن واصله ان لك راسا
المازني اسر يخبرا القشيري مجاء فغبت اليربوعي ليقتل فخبر الفال
المازني دون اسيره فقال له تغبت مازن راسك والسيف فلعله سماه
مازنا باسم ابيه وقيل انه ترخيم مازني وفيه شذوذان ترخيم ما ليس
بعلم وحذف حرف قبل ياء النسبة وانما ازتكبوا شذوذين لان اسمه كذا

دور وار مرخود راه
اوسد

وسوا مازن

اي احذر او الزم الحميد طريق الجميل
فان الشاذ من الفعل الخ ه

عطل الاحلى علس
للفقرعي ه

يا ارض ليلا يا صيد
فنحو ملتصقا بالارض
كالنصان الطحال بالحدب
ه

وسوا مازني اي اتق نفسك ان تتعرض الاسد والاسد ان يعرض يعطلك
واما ذكر النفس ولم يقل اتقك لان الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين لشيء
واحد الا في افعال القلوب فتقدر النفس ليكون المفعول مظهرا لا مخاطبا
مضمرا المحذوف الفعل ثم حذف المضاف فاعرب المجرور باعراب المضاف وصار
مضمرا منفصلا وتقول اياك من الاسد اي باعد نفسك منه واياك من ان تحذف
الادب وان تحذف ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير حروف الجر والعطف
يعني يستعمل التحذير مع وجهين احدهما حذف الحر وحرف الجر قد يذكر
لفظا داخلا على اسم نحو اياك من الاسد وقد يكون داخلا على ان مع حيزه
نحو اياك من ان تحذف والثاني ان يذكر بعد حرف العطف اما داخلا على اسم
نحو اياك والاسد او على ان مع حيزه نحو اياك وان تحذف وقد حذف حرف الجر
من ان فيقال اياك ان تحذف اي من ان تحذف والحذف من الاسم فيقال
اياك الاسد اي من الاسد وانما حذف حرف الجر من ان ولم يحذف من
الاسم لان ان مستطال بصلته فناسب تخفيفه بحذف حرف الجر بخلاف
اسم المفرد فانه لا طول فيه فقوله لامتناع تقدير حرف الجر والعطف معناه انه
لا يجوز اياك الاسد لانه اما ان يكون المحذوف حرف الجر او حرف العطف وكلاهما
ممتنعان فلذلك امتنع واما قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعا وللشر
جالب فشاذ او محمول على الضرورة او على ان المراء مصدر جار مجرى ان
تمارى او على انه شروع في كلام اخر منصوب بفعل مقدر وما قبله مستانف وسو
قول الخليل بهذا سوال وجواب فالسوال ان المراء حذف منه حرف الجر مع
انه اسم نحو الاسد كان ينبغي ان لا يجوز حذف حرف الجر منه فاجاب بوجوه
احدها انه شاذ والثاني انه محمول على ضرورة الشعر يعني انه يمتنع في سعة
الكلام

والثالث ان المراد مصدر والمصدر مقدر بان والفعل كما تقول اعجبني ضرب زيد اي ان اضرب زيد فالمراد بمنزلة ان تمارى والرابع انه ليس من هذا الباب بل المراد منصوب بفعل مقدر فكانه قال بعد تمام الكلام احذر المراد او ذكر المحذر منه مكررا تقسيم لقوله تحذيرا مما بعده فالمحذر هو المنصوب بتقدير اتق وهو منقسم الى قسمين احدهما ان يكون تحذيرا مما بعده كالصور السابقة والثاني ان يكون المحذر منه مكررا نحو الاسد ها الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي والطريق الطريق اي احذر الاسد والجدار المتداعي واحذر ايطاء الصبي وخل الطريق وانما يلزم حذف العامل في هذا القسم لانه مكرر وهو نظير صبر زيدا ضربا واما اذا افرد ولم يكرر لم يلزم حذف عامله ومنها اي ومن المواضع التي تضمر فيها الفعل قياسا الاغراء نحو زيدا ويكون مكررا ايضا نحو قوله اخال اخال ان من لا اخالك اصاع الى البهيجا بغير سلاح اي الزم اخاك لحذف الفعل ومنها ما يضمر بشرط ان يفسرا ما بلفظه او معناه او لازم معناه وهو واقع بعد مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي ومن المواضع التي يضمر فيها الفعل منصوب عامله يضمر وجوبا بشرط ان يفسر فما عبارة عن المنصوب وفي يفسر ضمير يرجع الى العامل اي المنصوب الذي يضمر عامله قوله وهو الضمير راجع الى المفسر المدلول عليه بقوله اي يفسر لانه دال على مفسر وقوله اما بلفظه الى اخره تفصيل للناصب المضمر كانه قال ومنها ما ينصب اما بلفظ المفسر او معناه او بلازم او الضمير في بعده راجع الى ما فيما يضمر اي واقع بعد الاسم الذي اضمر وشرط العامل ان يشتغل عنه اي عن ذلك الاسم بضميره او متعلقه اي او متعلق ضميره لانه لو لم

عامل

يشتغل

يشتغل باحدهما لكان عاملا فيما قبله ولا يكون هناك مضمر نحو زيدا ضربت فانما يكون مفسرا اذا اشتغل عنه بضميره او متعلقه نحو زيدا ضربته مثال لما نصب لفظ المفسر او مررت به مثال لما نصب بمعناه اي بمعنى المفسر فان جاوزت معنى مررت به او ضربت غلامه مثال لما نصب بلازم معنى المفسر وهو اهنت فان ضرب الغلام من لوازم الاهانة اي ضربت وجزت واهنت كل واحد يرجع الى واحد على الترتيب المذكور والرفع بالابتداء اجود عند عدم قرينة خلافه او وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا للمفاجاة اي الرفع في زيدا ضربته ونظيره اجود لانه لاحتياج فيه الى اضمار بل هو مبتدا وما بعده خبره واما يكون الرفع اجود في صورتين احديهما اذا لم يوجد قرينة تخالف الرفع نحو زيد ضربته من غير تقدم كلام آخر يقتضي النصب جملة فعلية ونحوها والثانية ان يوجد قرينة النصب وقرينة الرفع لكن قرينة الرفع اقوى كما مع غير الطلب نحو ضربت زيدا واما عمرو فقد ضربته فقرينة النصب تقدم الجملة الفعلية اذ يقتضي ان تقدر هذا ايضا بجملة فعلية واما قرينة الرفع لانه يقع بعده المرفوع غالبا فقد اجتمع قرينتان لكن قرينة الرفع اقوى لان اما لا ينصب بعده اما غالبا وترك التناسب الحاصل بالعطف الجملة الاسمية على الفعلية كثير في الكلام فتترك قرينة النصب لاجل ترك قرينة الرفع فالرفع اقوى وقيد لغير الطلب احترازا عما اذا ذكر اما مع غير الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانه يترجح النصب لان الطلب لا يقع خبر الا سيما وقد تقدم قرينة النصب وهي الجملة الفعلية واذا للمفاجاة هي من قرائن الرفع ايضا لانه يقع بعده الجملة الاسمية نحو ضربت زيدا واذا عمرو خالد يضربه خالد وختارا النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب نحو لقيت القوم وزيدا مررت به فالمختار فيه نصب زيد ليقدر

في الشرح الاسم المذكور لا يخلو من احد اقسام ثلاثة اما ان يختار رفعه او ينصب او يجب نصبه او يستوي الامران ونصبه ولم يذكر والاولى رفعه المصنف ابتداء مما يختار رفعه لان الاصل هو الرفع لعدم احتياجه الى حذف عامل

هذا مثال لما نصب بلازم معنى المفسر

هذا مثال لما نصب الطلب اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرو فرحمه الله واما صارت معلومة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدا مفيد للاستقبال وذكر ان جعل الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل فيكون الطلب من قرائن النصب واما بيت من قرائن كما يجيء

فعل ويكون عطفا للفعلية على الفعلية وخصل التناسب بخلاف لقيت القوم وزيدا مررت به واذا اعبد الله يضربه عمرو فانه لا يختار فيه النصب لان تقدم جملة فعلية لان اما لغير الطلب واذا للمفاجاة قرينتان للرفع وهما اقوى من قرينة النصب وهوان مثالان لما وجد فيه قرينة اقوى من قرينة النصب في موقع سواء بالفعل اولى هذا عطف على قوله عند العطف اي تختار النصب عند العطف في موقع سواء بالفعل اولى كما لو اقع بعد حرف النفي والاستفهام وحيث وفي لا سيما والنهي هذه مواقع تقدير الفعل فيها اولى من تقدير الاسم نحو ما زيدا واو زيدا ضربته فان النفي والاستفهام قرينتان للفعل فتقدير الفعل اولى واذا قدرت الفعل جاز النصب حيث زيدا لقيته فاكرمه اي حيث لقيت زيدا لان حيث مضافة للشرط وسواء يطلب فعلا وزيدا اضربه مثال للامر ولا تضربه مثال للنهي واما مثل ازيدا ذهبت به فالرفع ليس الا اي لا يجوز الا الرفع لما ذكرنا الضابط توهم ان مثل هذه الصورة مما يجوز نصبه اضمارا على شريطة التفسير لانه اسم ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضميره فيرفع هذا التوهم وقال وجب الرفع هنا والجواز النصب وسبب اخراجه من الضابط الذي ذكرنا ان شرط المفسر ان يشتغل عن العمل فيما قبله بضميره او متعلقه وههنا لم يشتغل الفعل فيه عن العمل بالضمير او المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شاغله لم تعمل فيما قبله لان الفعل مجهول وسواء عمل رفعا فيما قبله لشاغل ليس سوى الضمير لكونه رافعا والرافع لا يعمل فيما قبله وبهذا لم يذكر المصنف ما ذكره غيره وسواء لو سلط عليه لنصبه لانه مشتغل عنه بفعله مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي بشرط ان يكون المانع عن العمل فيما قبله هو الضمير او متعلقه وههنا ليس المانع من العمل فيما قبله اشتغاله بالضمير او بمتعلقه بل كونه رافعا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ليس منه

وهذان

فالرفع لازم فيه على الابتداء او بفعل مضمر تقديره اذهب زيد ذهب به

فيما قبله صح

اي ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع ان ظاهره انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وهو قوله كل واحد منهما واما لم يكن من الباب لقوله فان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اي فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم ابتداء فاجلدوا فان قلت اذا كان ظاهره انه داخل في الضابط فاي قيد خرج هذه الصورة قلت بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه يعني يشترط ان يكون المانع من العمل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير او متعلقه وههنا ليس المانع سوا الاشتغال بالضمير او متعلقه بل المانع عند المبرد كون الفاء بمعنى الشرط وبعد الفاء لا يعمل فيما قبله وان حذف هذا الشاغل فامتناع عن العمل بالفاء لا باشتغاله بضميره او متعلقه واما عند سيبويه فهما جملتان اذ الزانية والزاني مبتدا وخبره محذوف وتقديره فيما يتلى عليكم اي في كتاب الله حكم الزانية والزاني وقد تم هذه الجملة ثم لما كان الحكم مجملا ابتدا جملة اخرى لبيان ذلك الحكم فقال فاجلدوا كل واحد منهما فهما جملتان مشتغلتان فلا يعمل احديهما في الاخرى فالمانع عن العمل ليس اشتغاله بالضمير او متعلقه فقط والمراد من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان لا يكون المانع عن العمل الا هذا الاشتغال فقط وهذه الصورة ليس المانع فيها هو مجرد هذا الاشتغال فقط على المذهبين وعند حوف ليس المفسر بالضمير نحو قوله انا كل شئ خلقناه بقدر عطف على قوله وفي موقع هو بالفعل اولى اي يختار النصب في ثلثة مواضع احدها عند العطف على جملة فعلية والثانية ان تقع في موقع هو بالفعل اولى والثالث الشعر خوف ليس المفسر بالصفة فانا لو رفعنا كل شئ لكان خلقناه محتملا لامرين احدهما ان يكون مجرورا صفة لشئ وهو غير مراد اذ ليس المراد ان الشئ مخلوق لنا هو بقدر دون

مالم يكن مخلوقا لنا والثانى ان يكون خلقناه مرفوع المحل خبر الكل شئ ويفيد المعنى المقصود اى كل شئ هو مخلوق لنا بقدر اما اذا نصبناه فالتقدير انا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر فتتعين المعنى المقصود فالحاصل ان الرفع محتمل لوجهين مقصود وغير مقصود والنصب يتعين للمقصود فهو ارجح ويستويان اى الرفع والنصب فى مثل زيد قام وعمرو اكرمته عنده او فى داره لان الجملة الاولى فى ذات وجهين لان مجموع زيد قام جملة اسمية وقام وحده جملة فعلية وانما ذكر عنده او فى داره ليلا يورد عليه انه لا يصح عطف الجملة الثانية على الفعلية فقط لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه وفى المعطوف جليه ضمير يرجع الى المبتدا وليس فى الجملة الثانية ضمير يرجع الى المبتدا الاول وسوزيد فذكر معه ضميرا آخر ليصح العطف لعود ضمير الى المبتدا او جيء بالنصب اذا وقع بعد كلمة لا يليها الفعل كالشرط والتخصيض نحو ان زيدا تضربه فان حرف الشرط تقتضى فعلا واذا قدر الفعل وجب النصب وهلا زيدا ضربته اى هلا ضربت زيدا ضربته لان حرف التخضيض لا يليه الفعل لفظا او تقديرا وليس منه اى من الباب وكل شئ فعلوه فى الزبر لفساد المعنى المقصود يتوهم ايضا انه من الباب لانه اسم تمده فعل يشتغل عنه بضمير مثل زيدا فرفع التوهم بانه لو كان من الباب ونصب كل شئ لكان التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر وهو معنى فساد اذ الزبر وهى صحف الملايكة ليس محلا لفعلهم فليس من الباب فالتحقيق ان المانع من العمل فيما قبله ليس هو الشاغل فقط بل ينبغى ان يقال المعنى المقصود فتتعين الرفع لكونه مبتدا وفعلوه جملة مجرورة المحل لكونها صفة لشئ اى كل شئ مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب فى الزبر وهو معنى صحيح ومن المنصوبات الحال وهى ما تبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى الحال فى المعنى كالصفة لكن الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا ومفعولا والحال مبين لهيئتيهما باعتبار كونها فاعلا او مفعولا فاذا قلت جاء زيد الظريف فهو مبين للذات وان لم يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه بخلاف قولك جاء زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق ايضا فحو ضربت زيدا الضرب شديدا فانه مبين لهيئة مفعول المطلق لا للفاعل ولا للمفعول به المطلق وخرج عن بحث اللفظ ظاهر الحال عن المضاف اليه فحو رايت وجه هند ضاحكة فانه حال لا عن الفاعل ولا عن المفعول الا ان بقرينة الاضافة بمعنى فعل ويتكلف له عامل وقد جاء الحال عن المضاف اليه فى النثر فحو ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هولاء مقطوع مصبحين قوله لفظا ومعنى تقسيم للفاعل والمفعول فحو ضربت راكبا زيدا امثال للحال عن الفاعل لفظا او ضربت زيدا راكبا امثال للحال عن المفعول لفظا والمثالان مختلف كل واحد منهما ان يكون حالا عن المفعول او الفاعل لكن لا ظهرهما ذكرنا وما شاكلهما امثال للفاعل المعنوى لان المعنى ما تضمنه قايما فالعامل معنوى والمستتر فى ايضا معنوى وهذا بعلى شيخنا امثال للحال عن المفعول معنى لان التقدير المشار اليه فى حال الشيخوخة بعلى فتقديره على الحال لهما اى الحال للفاعل والمفعول على الجمع والتفريق فحو لقيته راكبين هذا امثال للجمع اى لقيته وانا راكب وهو راكب ايضا ومصعدا منحدرا امثال لما كان الحال لهما ايضا على التفريق اى لقيته وانا مصعد وهو منحدر او بالعكس وعامل الحال كالامثلة المذكورة او شبهه من اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم التفضيل وتقدمه اى تقدم الحال العامل اللفظى وهو الفعل او شبهه

جوازا فحو شتى توئب الحلبة واصله انهم يوردون ابلهم وهم مجتمعون فاذا صدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته ثم يدئ الاول يضرب فى اختلاف الناس وتفرقهم فى الاختلاف وشتى فعلى من شتت اذا تفرق وهى حال اى تؤوب الحلبة متفرقين وزيد متكئا جالسا فكان الاول مثالا لما تقدم الحال فيه على الفعل وهذا مثال لما تقدم على شبه الفعل وهو جالس ولزوما اى وتقدمه لزوما فيما اذا تضمن اى الحال معنى الاستفهام فحو كيف فعلت فى مثال كون العامل فعلا اى على اى حال فعلت او كيف زيد فاعل فى مثال شبه الفعل ومعناه عطف على قوله الفعل اى عاملها الفعل وشبهه او معناه كالمستقر من الظروف فحو زيد فى الدار جالسا فان الظرف مستقر على ما فسرناه من قبل واحمارا لاشارة فحو هذا بعلى شيخا فان العامل معنى الاشارة فى ذا وحروف التنبيه فحو ها هو زيد قصدا حال والعامل فيه معنى التنبيه فى ها اى انبهك حالة اقبالك على هذه الجملة وهى هو زيد وذو الحال هو الكاف فى انبهك والمستتر فى منبه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه والا لزم ان لا يكون العامل فى الحال وذى الحال واحدا لان العامل فى زيد الذى هو ليس معنى التنبيه بل المجرد عن العوامل اللفظية ونحو ليت ولعل وكان فانها يتضمن معانى الافعال اذ ليت يتضمن معنى التمنى ولعل معنى الترجى وكان معنى التشبيه فهذه امثلة لما كان العامل فيها معنى الفعل والمتقدم اى لا يتقدم الحال معنى الفعل خلافا لفعل وشبهه لقوتها خلافا للظرف تقول كل يوم لك درهم ولا يقول قايما لك درهم يعنى ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى فحو كان يوم لك درهم ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى والفرق انهم يتسعون فى الظروف بما لا يتسعون فى غيرها وله نظاير وقد اجيز تقديمها اى تقديم الحال ايضا ظرفا تشبيها للمستقر بالمغو يعنى اذا كان الحال ظرفا فيجوز ان يتقدم على الحال المعنوى لحا لصورة الظرفية وقولنا تشبها للمستقر للمغو معناه ان الظرف قسمان لغو وهو ما لا يقدر له متعلق محذوف بل يكون متعلقه مذكورا اما فعلا او شبيهه والمستقر فهو ما يكون متعلقه من الافعال العامة مقدرا فيه لا ملفوظا وقد ذكرنا ان الظرف اللغو جاز ان يتقدم على العامل المعنوى والحال اذا كان ظرفا يكون مستقرا فحو جاء زيد على الفرس اى حاصلا على الفرس فاذا قلت فى الدار لك درهم على ان لك درهم جملة وفى الدار حال اى كائنا فى الدار فالحاصل ظرف مستقر جاز ان يتقدم على العامل المعنوى كما جاز ان يتقدم الظرف اللغو عليه ولا يتقدم اى الحال صاحبها المجرور على الاصح فحو مررت جالسة بهند خلافا لبعض فى تقدم الحال على ذى الحال المجرور فالاكثرا البصريين على منعه وجوازه بعض النحويين ووجه الجواز انه حال عن معمول فعل لفظا فجاز التصرف فيه بالتقديم والتاخير فكما يجوز التقدم على ذى الحال المرفوع او المنصوب جاز التقدم على المجرور ووجه المنع انه لم يسمع عن الفصحاء تقديمه ووجد منعا ما ثبت يمنع من التقدم على المجرور وهو ان حال المجرور فى المعنى صفة لصاحبها فهى معمولة فى المعنى لحرف الجر فكما ان معمول الجار لا يتقدم عليه فضلا عن معمول الجار اولى بان لا يتقدم عليه وهذا المعنى لا يوجد فى المرفوع والمنصوب فلذلك افترقا الا ان يكون اى الحال ظرفا فانه يجوز تقديمها على المجرور لحا لصورة الظرفية ايضا ولا حجة لمجوزه مطلقا اى لمجوز تقديم الحال على ذى الحال المجرور مطلقا اى ظرفا كانت الحال او غيره

في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس احتج من جوز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالام فان كافة حال من الناس وهو مجرور اى ما ارسلناك الا للناس كافة وقد تقدم وانما لم يكن فيه حجة لانه يحتمل ان يكون حالا من الكاف في ارسلناك كالمبالغة كعلامة اى ارسلناك للناس عن الشرك ويحتمل ايضا ان يكون كافة صفة لمصدر محذوف اى الارسالة كافة شاملة لجميع الناس ويحتمل ان يكون مصدرا لان الفاعلة قد تجئ بمعنى المصدر كالكاذبة والعافية فلفظ كافة بمعنى كفا وهو مصدر لفعل محذوف وهو تكف اى ما ارسلناك الا لتكف كفا وتقدم اى الحال غير المجرور اى ذا الحال غير المجرور جوازا نحو جاء راكبا زيد فانه حال عن زيد وقد تقدم عليه ووجوبا في مثل جاء راكبا الا ادهم صاحبه فان الادهم مفعول راكبا ويجب تقدم الحال هنا على ذي الحال لئلا يلزم لو قدم ذو الحال عود الضمير الى ما يتأخر عنه لفظا ومعنى لو قيل جاء راكبا صاحبه الا ادهم اى صاحب الادهم وحقها اى وحق الحال ان يكون نكرة لوجهين احدهما انه حكم على ذي الحال وحق الحكم ان يكون نكرة والثاني انها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في بعض المواضع نحو رايت زيدا الراكب ولذا اى ولكون حقها ان تكون نكرة تمتنع اضمارها اى يمتنع كون الحال مضمرا نحو جاء في زيد قائما وجاءني هو اى الضمير في جانبه لئلا يكون المضمر معرفة ونحو قوله فاوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال ونحو فعلته جهدك وطاقتك ومررت به وحده وغيره من المصادر التي نحو رجع عوده على بدئه متناول وكذا نحو جاؤا قضهم بقضيضهم اورد هذه الصور فانها احوال معارف ظاهر امع ان حق الحال ان يكون نكرة واجاب بقوله متناول اما العراك فتاويله وجهان احدهما انه مصدر لفعل

فان قيل لم يقدم الادهم ويخبر راكبا حتى لا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا ان جعل كذلك يلزم الفصل بين العامل وهو راكبا وبين المفعول وهو الادهم بالاجنبي وهو الاوهم اجنبي من صاحبه

لتكف

محذوف اى تعترك العراك وتعترك وقعت حالا والجملة نكرة والثاني ان العراك بمعنى معتركة فالصورة وان كانت معرفة فهي في المعنى نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعارف وهي في المعنى نكرة وكذا الثاني والثالث في جهدك وطاقتك اى تجتهد جهدك او تجعل جهدك بمعنى جاهدا وكذا طاقتك اى تطيق طاقتك او طاقتك بمعنى مطيقا وكذا وحده اما مصدر وحد يجد وحدا كوعد يعد وعدا او وحد بمعنى واحدا اى منفردا واما قضهم بقضيضهم فانتصابه على الحال وتاويله انه بمعنى مجتمعين واصل الكلمة من النقض وهو الكسر وقد يستعمل النقض في موضع الوقوع بسرعة وكان معناه وقع بعضهم على بعض وتجمعوا وروى فارسلها العراك والبيت للبيد الشاعر يصف حمرا وحشا تعدوا الى الماء اى ورد العير الا اتن دفعة واحدة ولم يذدها اى لم يطردها لانه تخاف القناص خلاف الرعاة الذين تدبرون الامر الابل فلا ترد الماء جملة بل قطعا قطعا حتى ترعى والرجال ان تداخل بعير قد شرب مرة في الابل التي لم تشرب بعد حتى تشرب معها اذ كان البعير كريما وشديد العطش او ضعيفا والبغض بالضاد المعجمة بوزن الكعب التحرك واماله الراس نحو الشئ اى تميل اعناقها الى الماء في الدخال ويروى بالصاد غير المعجمة بوزن حمل اى لم يشفق البعير على انه ينغصها والتنغيص قول المحلة قال السيرافي يريد ان بعضها بعضا حتى لا يقدر ان يتحرك لشدة الزحام فهو واقف مزحوم لا يمكن من الحركة ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير وفعلي زيادة اللام فهو حال معرفة ايضا بمعنى جاءوا جميعا فرقين والجماء من جم الشئ اذا احتمع والغفير صفته وسمي من غفر الغيم النهار اذا غطاها وهما بمنزلة اسم الفاعل كانهم

القفز شكستن

وما بمنزلة اسم الفاعل

لان الاستثناء مفرغ فالتقدير ما جاءني رجل في حال من الاحوال الا في حال الركوب فهو استثناء عام ايضا وهو الاحوال فهو في الحقيقة ليس حالا عن رجل وحده بل عن رجل موصوف بالعموم عام الاحوال لانه مفرغ اى ما جاءني رجل متصف بصفة الا بهذه الصفة وجاءني راكبا رجل هذا مثال لما تقدم الحال على النكرة وانما جاز لانه لو تاخر لم تجز لالتباسه بالصفة في بعض الصور فلما تقدمت امتنع ان يكون صفة فتعين الحال وفيه نظر لانا ذكرنا في ان الحال لا يكون نكرة لامرين احدهما الالتباس والثاني كون ذي الحال محكوما عليه وحقه ان لا يكون معرفة وبالتقديم لا يرتفع كون ذي الحال محكوما عليه فيستوي في الامتناع بهذه العلة تقدم الحال وتاخرها الا ان يقال تقدم الحكم يورث تخصيصا ولذلك جاز كون الفاعل نكرة مع انه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه وضعف في خبرها اى ضعف كونه ذي الحال نكرة في غير الصور المذكورة المستثناة حيث لم توجد مصحح وتما جاء فيه على ضعفه قول الشاعر وما حل سعدى غيريا بملدغ على انه تحتمل في البيت ان يكون المصحح الاستغراق وان كان سعدى عاما فلا استشهاد فيه اصلا ومعنى اى الحال في الام العام اى الغالب ثم مشتق وقد يقع مصدرا تاتي لا بد اى بالمشتق نحو انيته ركضا اى راكضا وقتلته صبرا اى صابرا او مصبورا وانه قياس اى ان ايقاع المصدر حالا بهذا التاويل قياس في كل ما دل عليه الفعل نحو اتاني سرعة ورجلة فانهما من انواع الاتيان بخلاف اتاني ضحكا وبكاء ونحوه كاكلا وضربا وغيرذلك فانهما ليسا من انواع الاتيان خلافا لسيبويه حيث قصره على السماع الا كثرون على انها سماعية مطلقا وذهب

الرجلة بالضم مصدر الراجل وهو خلاف الفارس

عدول

امرا حال من كل امر في الكشاف معنى يفرق يفصل وكتب كل امر حكيم من ارزاق العباد وآجالهم وجميع امرهم حال كونه امرا من عندنا

لا يرتكبن احدا الى الاجحام مخوف فاياه يحمي يوم الوغى بحماره اى لا تميلن نكرة وهو احد يعني غناء والمعرفة لاستغراقها ايضا لوقوعها في سياق النفي وهل انكر رجل راكبا مثال للحال عن نكرة واقعة في حيز الاستفهام وانما صح لان الاستفهام في حكم النفي لانه للجملة الاستفهامية غير واجبة كالنفي ومعنى قولهم غير واجبه انه ليس خبرا ثبوتيا فيشارك النفي لانه ايضا ليس خبرا ثبوتيا وما جاءني رجل الا راكبا مثال لما كان وقع الحال فيه بعد الا نقضا للنفي وفيه بحث وهو ان مجرد ذا لا يكفي في كون ذي الحال نكرة وكان يحتمل ان يقال وجه صحة كون ذي الحال نكرة كونه للعموم ايضا لان نكرة النكرة في سياق النفي تكون عاما غاية انه ورد عليه استثناء فهو في المعنى حال عما كان عاما لكونه في سياق النفي فهو مثل لا يرتكبن احدا الا انه ورد عليه تخصيص ولم يرد على احد تخصيص ويحتمل ان يقال وجه الجواز انه حال من النكرة موصوفة باعم عام الاحوال

لان الكس

المبرد الى انّ فيها ستة ان كان فى الفعل دلالة عليها بان يكون من انواع الفعل
ولفظ المصنف مشعر باختيار مذهب المبرد والاكثرون على خلافه وقد يكون
اى الحال اسما لغير مشتق ولا مصدرا بل اسما جامدا على ضرب من التاويل
بجعله فى معنى المشتق كما سياتى خوجاءنى البر قفيزين فيمن لم يجعله خبرا
على ان جاءنى بمعنى صار فيكون قفيزين خبرا لا حالا او معناه لو كان حالا
انه حصل البر فى هذا الحال وسوكونه مقدرا بهذا القدر ومنه اى ومما جاء اسما
ماكوّر للتفصيل نحو بِعْتُ الحِسَابَ بابا بابا اى مبوبا مفصلا ومنه
كلمته فاه الى فىّ وبا يعته يدا بيد وبعت الشاة شاة ودرهما درهما والاصل
فيها الجمل اذ التقدير كلمته فوه الى فىّ وبايع بيدى اى متصلا يدى بيده
الشاة شاة بدرهم وانما كان الاصل فيها الجمل ولم يجز ان يكون نحو المفرد
احوالا لان الهيئة انما فهمت منها اى من الجمل دون المفرد لان كلا واحد
من تلك المفردات لا يستقل بالدلالة على الهيئة الصحيحة الحالية لان قولك
فاه وحدّه لا يدل على المشافهة الا بضميمة قوله الى فىّ اليه فمعنى المشافهة يفهم
من تلك الجملة وهو قوله الى فىّ وكذا معنى التقديرية لا يفهم من لفظ يدا وحده
وكذا معنى المقابلة لا يفهم من لفظ شاة ولا من لفظ درهما وحده بل يفهم
من الجملة وهى شاه بدرهم الا انهم وضعوها اى وضعوها اى وضعوا هذه
الاسماء لها التى وقعت حالا موضع لوازمها اى لوازم الجمل المفردة لمبادرة
الوهم اليها اى الى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر الى اجزائها
يعنى ان فوه الى فىّ مثلا يفهم منه المشافهة من غير نظر الى تفصيل اجزائها حتى
يفهم ذلك المعنى من غير ان تخطر بها له فم المتكلم ولا فم المخاطب ولا مدلول الجار
فلما كان كذلك جعل كالمفردات فاعربوا القابل منها اى من تلك الاجزاء اعراب الحال

وفهمت عن فوه وجاءنى القوم رجلا رجلا واحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اى منفصلا هذا التفصيل المعين وكذا ان اتى ليبان الترتيب بعد ذكر المجموع لجزئيه معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو وظلوا رجلا فرجلا ومعنى كتبته ثم كتبته اثنين بعد اثنين هذا الترتيب المعين والكتبة بالضم الجماعة من صادره الخيل او هم جنى كرمان

المبتدء

نتعين ان يكون العامل هو طيب لا اسم الاشارة والثالث انه لو كان اسم الاشارة
هو العامل لكان بسرا من تتمة اسم الاشارة لا من تتمة أطيب فكانه قال المشار
اليه فى حال البسرية فيبقى الطيب عاملا فى رطبا وحده لكن الاطيبية لا تعقل
الا باعتبار امرين وح يكون الأطيبية باعتبار حالة واحدة وهو حال لا محالة
تفضيل الشئ على نفسه اذ لا يتعلق طيب بسرا على هذا التقدير لانه من تتمة
هذا فان قلت مسلم ان الاطيبية لا يعقل الا باعتبار امرين لكن لا نسلم انه
يشترط ان يكون الاعتباران معمولين لـ قلت أطيب انما كان عاملا لاشتماله
على معنى التفضيل ومعنى التفضيل نسبة واحدة تستدعى على طرفين مفضلا
ومفضلا عليه فاما كان عاملا فى المفضل عليه وجب ان يكون عاملا فى المفضل ايضا
لان نسبة الافضلية اليهما واحدة واختلاج لزوم تقيد الواحد بحالين مختلفين
يزول باختلاف الاعتبار اذ الاول باعتبار الفضل والثانى باعتبار المفضولية
وعمله فى الاول عمل الفعل الصريح ولذا يقدمه وفى الثانى عمل المعنى فامتنع التقدم
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان لقايل ان يقول لا يصح ان يكون أطيب
عاملا فى بسرا وفى رطبا معا لانهما حالان مختلفان ولا يصح ان يكون عامل
واحد يعمل فى حالين مختلفين دفعة واحدة فحوضربت راكبا ماشيا فى حالة
واحدة لان التقيد بالحال ينفى ما سواه فاذا قلت ضربت راكبا معناه ان الضرب
يتقيد بحال الركوب ولم يوجد فى غيره وكذا لو قلت ماشيا فيتقيد به دون الركوب
فلو جمعت بينهما يلزم ان يكون التقييد بكل واحد منهما نفيا من التقيد بالآخر
فيلزم ان تكون التقدير بهذا أطيب بسرا رطبا وهو غير مستقيم كما فى المثال المذكور
فاجاب بانه ليس موازنا للمثال الذى ذكرته وهو ضربت اذ ليس لرجحان نظر ان
اطيب فانه دال على الافضلية وهو نسبة تستدعى طرفين فاضلا ومفضولا فهو

في بسرا بدلا ملام

باعتبار حالة واحدة ج

تستدعى حالين مختلفين باعتبار اصل الفضل وباعتبار المفضولية فنح كونه
عاملا فى حالين مختلفين لكونه مشتملا على اعتبارين مختلفين فهو عامل
فى كل حال باعتبار فيه من الاعتبارين ثم يوهم سوالا آخر وهو ان اطيب لم
جاز اعماله فيما تقدم عليه وهو بسرا فاجاب بان عمله فى بسرا باعتبار الفضل
المدلول عليه بلفظ اطيب فهو كالفعل فجاز تقدم معموله عليه واما عمله فى رطبا
فباعتبار المفضولية وهو من لوازم اطيب فكان العامل معنويا بهذا الاعتبار
فلذلك امتنع تقدم رطبا عليه وفيه نظر لان اطيب من شبه الفعل وشبه
الفعل فى جواز تقدم الحال عليه ومدلوله هو اصل الفضل فاما الفاضل والمفضول
فهما خارجان عن مدلوله لكون الفضل نسبة يستدعى طرفين فاضلا ومفضولا
فاما ان يكون الطرفان داخلين فى مفهومه او خارجين اما جعل الطرفين
وسوا الفاضليه من مدلول الفعل وجعل الآخر وهو المفضولية من معنى الفعل
فهو ممنوع وقوله فامتنع التقدم من لوازم جعل المفضولية من دلالة عمل المعنى
وسو محل البحث ثم التحقيق ان معنى اصل الفعل من غير الترجح هو العامل فى
الحالين وبيانه انك تقول قبل الترجح طاب هذا التمر بسرا وطاب رطبا
فالعامل فى الحالين هو الفعل وهو ظاهر واذا اردت ترجيح طيب على طيب
فيه عبارتان مطولة ومختصرة فالمطولة هى ان يقول طيب التمر بسرا ارجح
من طيبه رطبا فالعامل فى الحالين هو اصل معنى الطيب والترجح لا مدخل
لى كونه عاملا فى الحال بل هو خبر محذوف وكذا فى العبارة المختصرة وهى هذا
بسرا أطيب منه رطبا فالعامل فى الحالين اصل الطيب اذ الطيب المرجح
والترجح غير عنها بعبارة مختصرة وهى الطيب ولا شك ان معناه مطولا
ومختصرا واحد وان اختلفا فى التعبير فعلى هذا تخرج الجواب عن السوالين

كالفعل

اختلاج

على المعنى بد الشدن ج

وهو اصلاح لزوم التقييد وحمله فى الاول على الفعل الصريح ج

واذا ابدلت باء المصاحبة واوا وجب ان يعرب ما بعدها باعراب ما قبلها كقولهم وكل رجل وضيعته وخوا مرأة ونفسه ج

بالحال ج

احدهما هو انه لم يعمل العامل في حالين مختلفين وجوابه انه اعني الطيب عند التفكيك يرجع الى عاملين وهو طيبه بسرًا وطيبه رطبًا والثاني انه لم يعمل في الحال للقدمة مع ان عمل المضعف اذا لا يعمل في مظروف جوابه انه عمله باعتبار تضمنه لاصل الطيب لا باعتبار الترجيح على ما اختضناه اذ الغرض ترجيح طيبه بسرًا على طيبه رطبًا فاصل الطيب هو العامل في الحالين دون الترجيح فاطيب لتضمن فعليته يعمل فيما قبله لا الترجيح على انا نقول الحال في المعنى ظرف فجاز ان يعمل فيما سقدمنه او متاخرة لملاحظة الظرفية المضمنة في الحال ففي لفظ الكتاب نظر اذ يقتضي ان يكون عمله في موضع باعتبار الفعلية وفي موضع باعتبار الترجيح وهو ليس كذلك اذ العامل في الحالين هو اصل الطيب لا الترجيح وهو في نهاية الوضوح وكون اي الحال موطاة نحو انا انزلناه قرآنا عربيًا معنى الموطاة ان يعاد ذو الحال في الحال ايضًا ففي مثالنا لو قيل انا انزلناه عربيًا لكان حالًا مقيدة فلما اعاد قرآنًا وكان ذو الحال تميمت موطاة لانه جرى ذكره من قبل في انزلناه فذكر على سبيل التمهيد والتوطئة ونظيره طلعت زيدًا قائمًا فان معناه قيام زيد اذا المنظور هو القيام لا ذات زيد فذكر على سبيل التمهيد والتوطئة فكذا معناه انزلناه في حال كونه عربيًا وذكر القرآن في الحال على سبيل التمهيد والتوطئة فلذلك سميت موطاة اي مذكورة على سبيل التوطئة والا فالحق ان الاول من الحال وهو قرآنًا عين ذي الحال وهو مفعول انزلناه ويكون اي الحال جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير نحو جاء في زيد وابوه قائم او بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش قادم اجراءً لها مجرى الظرف يعني ان الحال اصله ان يكون مفردًا لانه من المنصوبات وقد يكون جملة خبرية على تقدير المفرد احترز بالخبرية عن الانشائية فانها لا يقع حالًا كما لا يقع خبرًا لانه يقع للمبتدا او الجملة لما اشتملت على مسند ومسند اليه

اي مذكورة على سبيل التوطئة والتمهيد

كان من مسئلة

نظرًا لانه ان كان الغرض من الاتيان بقد مقارنة زمان الحال لزمان العامل فلا حصل من الاتيان بقد لانه جاز ان يكون العامل ماضيًا والحال الذي اقترنت بقد قريبًا من الحال فجاز ان لا يكون زمانه وزمان العامل واحدًا فلعل الاستعمال ورد كذلك والا فمجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب وهو مقارنة الحال الا ان يريدوا ان الفعل ان كان وقوعه في الزمان الماضي لكن اسناد الفعل الى الفاعل تكون حالة الاخبار فلو كان الحال ماضيًا غير مقترب من الحال بقد لكان الفعل حالة الاسناد مقيدًا فلا يكون مقارنًا له فلذلك اشترط قد فانك اذا قلت جاء زيد وقد ركب فالمجيء وان كان واقعًا قبل لكن اسناد المجيء اليه حصل حالة الاخبار فالحال ينبغي ان يكون ايضًا واقعًا حالة الاخبار ليحصل التوافق وهذا مردود ايضًا لانه لا يلزم منه المقارنة المطلوبة ايضًا وحذف قد فيه لفظًا خلافًا لسيبويه وتاويله اوجاؤكم حصرت صدورهم بقد ما يقتضي ضعف لما ان صفة الموطاة في حكمها لا سيما والموصوف محذوف وعلى هذا المجوزون لحذف قد لوقوعه في قوله تعالى اوجاؤكم حصرت اي قد حصرت وتقول الشاعر كما انفض العصفور بللة القطر اي وقد بللة وسيبويه لم يجوز حذفه واول الآية بان حصرت ليست حالًا بل هو صفة لموصوف محذوف والتقدير جاؤكم قومًا حصرت صدورهم والمصنف استضعف هذا التاويل وقال اذا قدر الموصوف يكون حالا موطاة وصفة الموطاة في حكم الحال في ايجاب تقدرها بقد يعني كما ان الماضي المثبت يكون معه قد وصفة الموطاة اذا كان ماضيًا يلزم معه قد ايضًا لا سيما والموصوف محذوف يعني اذا حذف الموصوف يكون في صورة الحال كما فالاتيان بقد يكون اولى وفيه نظر لان لسيبويه ان يمنع ذلك والمصنف لم يات بدليل على ما ادعاه وتاويل المبرد بالدعا يبطله

للعامل

واول والى لتعدو في اثر كل دوقة

كانت مستقلة فاحتيج الى رابطة بينها وبين ذي الحال والرابطة اما الواو والضمير معًا وهو في غاية القوة واما الواو وحدها وهو اقوى من الضمير وحده لان الواو بدل في الابتداء على الربط والضمير لا يلزم ان يكون في المبدا ففي الواو المشعر بالحالية في اول الامر معلوم فلذلك قال والا بالضمير وحده على ضعف خو ولو جئتني والليل ما بيّ عامرٌ الى جعفرٍ سرٌ بالم يمزق اي وسرًا لم يمزق اي وسرًا لم يمزق والواو للحال وقوله اجراء لها مجرى الظرف معناه ان الحال في المعنى كالظرف لان معنى قولك جاء زيدٌ وابوه قائم جاء زيد في حال قيام ابيه وكما جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة الواقعة حالًا عن الضمير والمضارع المثبت بالضمير وحده نحو جاء زيد يضرب وانما لم يلزم الواو لان الفعل المضارع مقدر باسم الفاعل وفي اسم الفاعل اشترط الضمير وحده اذا وقع حالًا فكذا المضارع وقولهم دون ذاك وينفق الحمار ليست الجملة فيه حالًا بل هو كلام مستقل اي اذكر دون ذاك فانه ينفق الحمار بدون تلك المبالغة اصل المثل ان انسانًا اراد بيع حماره فقال لمشتر اظر حماري ولك جعل فلما دخل به السوق قال له المشتر بع لي حمارك الذي كنت تصيد عليه الوحش فقال دون ذاك وينفق الحمار اي الزم قولًا دون القول الذي تقول فان الحمار ينفق بدون هذا التفصيل وما سواهما اي وما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت بالواو والضمير او باحدهما وما سواهما هو المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي وكل واحد منهما اما مع الواو او مع الضمير او مع كليهما فهي تسعة امثلة فهي ظاهرة ولا بد في الماضي المثبت من قد عللة النحويون بانها اذا دلت الماضي قربته من الحال فالزمت معه قد لفظًا او تقديرًا لتوافق زمنه زمن الفعل العامل وفيه

ان الليل اي شده سواده والتاوت المرجوع والسربال القميص واصله كنايه عن نفي ومزقت الثوب خرقته ومزقت التي لم تمزقا اي الا شد سواد الليل لم يرجع عامر الى جعفر

الضمير المضاف اليه كل في صدر الجملة الشرطية يعود الى الشرط والضمير في الجزاء يعود الى الجزاء وهذا احسن مما قالوا ان الضمير في الجزاء يعود الى الشرط

لانه على تقدير صاربا؟

قال الاندلسي ان كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب الواو ومعه نحو جاء زيد وهو راكب؟

المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها ثلثة اقسام اجتماع الواو والضمير او اكتفاء باحدهما فصارت تسعة اقسام

ما بعده ان المبرد ايضا اجوز حذف قد وتاويل الآية بان حصرت ليس حالًا بل هو دعاء كانه قال اوجاؤكم حصر الله صدورهم وضيقها ومعنى قوله يبطله ما بعده ان ما بعده هو قوله او يقاتلوا قومهم يدفع ذلك لان قوله او يقاتلوا منصوب بان اي او ان يقاتلوا وهو معطوف على ان يقاتلوكم فلو كان للدعاء لكان المعنى حصر الله وضيق صدورهم عن ان يقاتلوكم وعن ان يقاتلوا قومهم ونحن ندعو ان يقاتلوا قومهم ابدًا ونقول لازالوا مقاتلين بعضهم بعضًا ويدعوا عليهم اللهم الق باسهم بينهم فهذا التاويل غير مستقيم وحكى الاخفش زيادة الواو في الخبر في باب كان نحو كنت وهن يا تين المرة تشبيهًا بالحال يعني ان الاخفش يجوز ان يدخل الواو في خبر باب كان نحو كان زيد وابوه قايم فان الجملة خبر لكان وجوز معها دخول الواو تشبيهًا بالحال لان المعنى كان زيد على هيئة الحال وعليه قوله كنت ومن يا تني آية فان من يا تني آية جملة شرطية جملة واقعة خبرًا لكان فادخل الواو عليه على التشبيه بالحال اي كنت على هيئة الحال وفيه نظر اذ يجوز ان يكون كان تامة والواو للحال على اصله ولا يلزم ان يكون ناقصة ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال ولا يقع اي الحال مستقبلًا لما فات الحال ونحو مررت برجل معه صقر صايدًا به غدًا متاول معناه انه لا يجوز ان يكون العامل ماضيًا او حاضرًا والحال مستقبلًا لانه حينئذ لا يكون مقيدًا لذلك الفعل لانه لم يقع بعد والتقييد انما يكون اذا كان زمان الحال وزمان العامل واحدًا او اورد عليه قولهم مررت برجل معه صقر صايد به غدًا فان الصيد واقع في الغد فلا يحصل به تقييد ما هو حاصل وهو كون الصقر معه اذ المجيء حاصل الآن واجاب بانه متاول وتاويله ان المراد بالحال ان يكون مقدرة

للحيه

ومعناه معه صفة مقدرا الصيد به غدا والتقدير واقع الآن فحصلت المقارنة
كقوله تعالى فادخلوها خالدين فان الخلود لم تحصل زمان الدخول والجيد
بان المراد تقدير الخلود اى ادخلوها مقدرين خلودكم فيها والتقدير حاصل
زمان الدخول فصح المقارنة ويضم عامله نحو توكل للممثل ط راشدا مهديا
اى سافر او سافرت راشدا فالحذف لتعيين الحال ومنه اخذ تذيد رهم صاعدا
اى فذهب التمييز لا يصح عطفه على ما قبله ولا يصلح حالا منه هذا انما يستعمل
فى شئ ذى اجزاء اشترى بعضها بدرهم وبعضها بالمثل من درهم وعلى هذا لابد
من اضمار فعل اى اشتريت بعضه بدرهم فذهب الثمن فى بعض الاخبار صلحا
ولا يستقيم ان يكون حالا عما قبله لوجود الفاء خصوصا اذا كان مفردا او ما
فسادا المعنى فلانه ليس المعنى اخذته بدرهم فى حال كونه صاعدا ولا يكون مستقيم
ان يكون عطفا على ما قبله اذ المذكور قبله هو الفاعل والمفعول والدرهم والبيع
عطف على شئ منها اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى اما لفظا ولا
فلاختلافهما فى الاعراب واما معنى فلان الصاعد ليس آخذا حتى تعطف على الفاعل
الذى هو آخذ واما على المفعول فلا يستقيم معنى اذ ليس الغرض انك اخذت الثمن
والصاعد هو الثمن ولم تر انك اخذت الثمن ولا يستقيم عطفه على
درهم اما لفظا فلاختلافهما فى الاعراب واما معنى فلانه لم يرد انه آخذ الثمن بدرهم
فصاعدا بل المراد انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه بالمثل ولو كان عطفا على الدرهم
لكان ماخوذا بالدرهم والزايد جميعا والفارا يضا مانع لانه يوذن بالتعقيب
وبعضل الثمن لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض بل النقد يرفذهب الثمن
فى بعض الآخر صاعدا ومثل التقسيم مرة وتقسيما اخرى فيمن يريهما حالين
يعنى العامل فيه محذوف ايضا والتقدير اتحول فى هذا الحال قوله فيمن يراهما حالين

اشارة الى مذهب سيبويه ان انتصابها على المصدر لا على الحال والتقدير اتحول
هذا التحول وليس المراد تحول حال كونك تميميا وقيسيا ومثلا فى الوالم اولا واحدة
فى الواحدة وفى العبادة اولا واحدا العلات اى اتحولون هذا التحول وهو كونكم فى الوالم
متفقين وفى العبادة مختلفين وكذا فى السلم اغيارا جفاة وغلظة وفى
الحرب اشباه النساء العوارك اى الحيض من عركت المراة حاضت اى تحولون
هذا التحول وهو كونكم اغيارا فى حال السلم واشباه النساء الحيض فى حال الحرب
وتحمل عند سيبويه على المصدر ويلزم ذلك اضمار العامل فى الموكدة وعلى المؤسس
المضمون جملة اسمية نحو زيد ابوك عطوفا اى اتحقق عطوف حال الموكدة بما
يكون مقررة لمضمون جملة اسمية لان المقصود هو الثبات والدوام لا التنقل
والحدث ولو كانت الجملة فعلية افادت التنقل والحدوث وليس المراد ذلك
كما فى المثال المذكور فان العطف مقتض لمعنى الابوة وانما لزم الاضمار لان
الجملة الاسمية هنا لا يصلح تقييدها بالحال كما فى المثال فان الابوة لا يتقيد
بالعطف معنى اذا اتفقت الحال اتفقت الابوة ولابد للحال من عامل فلذلك
تقدر له عامل ووقع جملة اسمية ولا تصدر بالواو ولا تفا دها بما قبلها نحو هو الحق
لا شك فيه فان قولك لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا موكدة وههنا لم يصدر
بالواو لان الحال الموكدة متحدة مما قبلها فلا حاجة الى الفصل بالواو وبينها وبين
الجملة الموكدة بها وذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه يعنى ان لا ريب
فيه حال موكدة على احد الوجوه وقيل ان لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك والخبر الاول
هو الكتاب وقيل ذلك مبتداء والكتاب صفته ولا ريب فيه خبر لذلك وقيل العامل
من الاعراب بل هى جملة مستانفة منقطعة عما قبلها ومن الاسمار ما يلزم النصب
على الحال نحو طورا وشلا كافة ثابتة واستبين اضافتها هذا امر ثبت بالاستعمال

وقد استعمل صاحب المفصل لفظ كافة مضافة فقال محيطا بكافة الابواب ومنها
اى ومن المنصوبات التمييز وسموه مفسرا لرفع الابهام المستقر من ذات مذكورة
او مقدرة المراد بالابهام المستقر ان يكون ثابتا فى اصل الوضع نحو عشرين و
ثلاثين ونحوهما واحترز به عن المبهم المشترك كالقرء فانه وان اشتمل على ابهام
لكنه لم يستقر فى اصل الوضع اذ هو موضوع فى الاصل لمعنى معين ثم التبس على السامع
فى الاستعمال فالابهام عارض لا مستقر فى اصل الوضع بخلاف نحو عشرين فانه
موضوع على الابهام وقولنا عن ذات احترز عن الحال فانه يرفع الابهام المستقر
عن هيئة الذات لا عن الذات ويورد على الحد الصفات نحو جاءنى رجل عالم ويمكن ان
تجاب بان الذات لا ابهام فيها بل الابهام باعتبار الصفات وصفة الذات مبهمة
دون الذات قوله مذكورة او مقدرة ليشتمل نوعى التمييز المفرد والجملة به
فالاول كما يرفع الابهام عن ذات مذكورة لا يكون الا مفردا تاما وتمامه بالتنوين
لفظا نحو ارا قودا خلا او تقديرا فيما لا ينصرف كهو احسن وجها والمبنى اى
وفى المبنى كالاعداد المركبة نحو ثلاثة عشر رجلا لان الاصل فيها ثلاثة وعشرة
فبنيا تنوين تقديرا وكم الاستفهامية نحو كم غلاما اشتريت وكذا الخبرية
مفصولا بينها وبين مميزها يعنى وكذا كم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها
نحو كم فى الدار رجلا لقيت ونحو كم ناقة منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الافعال
اشتغل فانه حينئذ تقدر التنوين فيه كالاستفهامية وانما قيد الخبرية بكونه
مفصولا لانها اذا لم يوجد فصل فهو مضاف الى مميزه فلا يكون فيه تنوين
مقدر حال الاضافة واذا كان مع الفصل فالتنوين مقدر عليها لانها غير
مضافة فهو كالاستفهامية فانها غير مضافة اصلا لكون مميزها منصوبا
دايما فتمامها بان يقدر التنوين عليها لانها بمعنى كثير وكذا عطف على كم الخبرية

اى تقدرا فى لفظ كذا الوقتان عندى كذا درهما فالتنوين ايضا مقدر على هذا
وبنونى التثنية والجمع عطف على هذا قوله بالتنوين اى وتمام الاسم بالتنوين
وبنونى التثنية والجمع نحو عندى عشرون درهما وعشرون درهما والمراد بنون الجمع
ما يشبه الجمع وهى فى الاعداد نحو عشرون درهما وانما لم يمثل فى نون الجمع الحقيقى
نحو حسنين وجوها لان الكلام فى تمييز المفرد وذلك من تمييز الجمل لان تمييز
الجمل ما يكون الابهام فيه فى نسبة معنى الى الفعل او ماضى الفعل على ما سياتى والاضافة
عطف على نونى التثنية والجمع اى وتمامه بالتنوين وبالاضافة جملا لانا عملا
والكثرة اى واكثر التمييز من المفرد فيما كان مقدارا وذكر اقسام المقدار كيلا نحو
قفيز ابر البر وزنا نحو منوان سمنا او مساحة نحو ما فى السماء قدر راحة سحابا او
عددا هذه اقسام المقدار ثم قسم العدد وقال اما مصوغا نحو احد عشر الى تسعة و
تسعين درهما وما عداها اى واما احد عشر الى تسعة وتسعين وهو العشرة
فما دونها والمائة والالف وما يوخذ منها يضاف الى المميز نحو عشرة رجال
ومائة درهم والف ثوب او كناية عطف على صريحا نحو كم درهما مالك اى فى كم
الاستفهامية وكم فى الدار رجلا فى الخبرية اى فى كم الخبرية اذا فصل بينها وبين
مميزها لكون مثالا لما ينتصب على التمييز لانه لو لم يكن فصل لكان المميز
مجرورا فى الخبرية نحو كم رجل فى الدار فلا يكون من التمييز المنتصب وكاتنى رجلا
فى معنى كم الخبرية منتصب ما عداها وان كان ادخال من نحو كاين من رجل القيته
اكثر من النصب واجود كذا فى الصحاح وعندى كذا درهما يزيد الابهام مثال لما يكون
كناية يحتمل العدد وقدحا الجرمى كم الاستفهامية ههنا مسلط الكتاب على كم
جذع بيتك مبنى اى على مايه جذع واليف جذع وحمل الخليل على اضمار
من دون الاضافة نحو كم رجل لقيته اى كم من رجل فى لا يكون كم مضافا بل يقدر

التنوين عليها كما اذا انتصب تمييزها فالنصب اكثر اى النصب فى ممييزها الاستغراقية
اكثر من الجر او مقيسا عطف على مقدارا اى اكثر الاول فيما كان مقدارا او مقيسا نحو على القمرة مثلها زبدا فان مثل القمرة مثلها زبدا فان مثل القمرة ليس من المقادير ولكنه مما يقاس به الشئ وليس مقدارا حقيقة نعم فى العدد يفرد البتة اى يفرد مميز العدد وقوله فى العدد يتعلق بالفعل بعده اى يفرد المميز فى العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين لان الغرض فى التمييز رفع الابهام واذا حصل بمفرد استغنى به فمعنى يفرد انه يجب افراده الا فى كم الخبرية فان الافراد لم يلزم هناك يقال كم غلام اشتريت وكم غلمانا اشتريت فاذا نصب بان يقع فصل بينه وبين مميزه لا يلزم الافراد ايضا بل يقال كم فى الدار رجلا او رجالا لقيت ونحو اثنتى عشرة اسباطا محمول على البدل هذا ايراد وجواب فالايراد ان اسباطا مميز للعدد وهو ليس بمفرد فاجاب بانه ليس تمييزا للمبدل هو بدل من اثنتى عشرة والمميز محذوف اى اثنتى عشرة فرقة او امة ونحوكم لك غلمانا فالمميز فيه محذوف وانتصاب غلمانا على الحال هذا ايضا ايراد فان المميز فيه كان حقه الافراد لان كم فيما استفهامية ومميزه ينبغى ان يكون مفردا منصوبا فاجاب بان غلمانا ليس مميزا بل المميز محذوف اى كم لك نفسا او شخصا وغلمانا ينتصب على الحال من الضمير فى الظرف العايد الى كم بمعنى الكثير فلذلك انتصب غلمانا على الجمع عند فالمطابقة بين الحال وذى الحال فى الجملة حاصلة نظرا الى معنى الكثير وكان اولى ان لا يكون الفا فى قوله فالمميز لان نحوكم لك مبتدا وقوله المميز فيه محذوف خبره وا موجب لدخول الفا ظاهرا ولو قال واما نحوكم لك كان الفا فى موقعه ولا تجوز الاضافة اى لا يجوز الاضافة فيما اذا كان المميز مفردا نحو احد

اومقيسا معطوف على عددا اذ او عطف على مقدارا الصادق قسما له ومقابلا ومرادنا من الشرح ان المقيس من المقدار والمقياس اسم آلة من القياس وهو بالفارسية اندازه كردن بچيزى ويجرى الى الثانى ما يجرى الى الاول فتوكل مثلها آلة ما يقيست الزيد التمر كذا ٤

عشر الى تسعة وتسعين فان مميزه منصوب مفرد لان الاصل فى التمييز ان يكون منصوبا مفردا واما فى العقود من عشرين الى تسعين فلا يجوز اضافة العدد الى مميزها واما لم تجز الاضافة فيها لانه اما ان حذف النون والاضافة ولا يجوز حذفه لانه ليس بنون الجمع حقيقة بل هو جزء من الكلمة ولا يجوز ابقاء النون لانه يشبه نون الجمع ونون الجمع لا يثبت مع الاضافة فلذا يشبهه هكذا قالوه ولا يتعين التذكير والتانيث فى غير المركب اى فى غير العدد المركب نحو عشرين وثلاثين ونحوهما من العقود التى فى اواخرها النون الى تسعين يقال عشرون رجلا وعشرون امراة وفى المركب ان كان على نحو احد عشر الى تسعة عشر تذكير الاول وحذف التا من الثانى يذكر ويونث وان كان على نحو احدى عشره واثنتا او اثنتا عشره بتانيث الاول وسكون شين العشرة فى الحجاز وكسرها فى تميم يونث شرع فى بيان التذكير والتانيث فى المركب يتعلق فى المركب بقوله يذكر واى ويذكر فى المركب ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر فان تذكير تذكير الجزء الاول وهو احد وتسعة اما احد فتذكيره ظاهر واما تسعة فتذكيره بوجود التا كما سياتى فى تسعة رجال وحذف التا من الثانى اى تذكيره بتذكير الجزء بتذكير الاول وحذف التا من الجزء الثانى وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر فان تذكيره حذف التا على ما هو القياس التذكير والتانيث فى الاصل لا على ما هو القياس فى العلم قوله وان كان على نحو احدى عشرة اى ويونث المركب ان كان نحو احدى عشره واثنا عشرة او اثنتا عشرة فان تانيثه بتانيث الجزء الاول وهو احدى واثنا او اثنتا ووجود التا فى الجزء الثانى وهو عشرة من احدى عشرة الى تسع عشرة

وذكر ان سكون شين عشرة لغة الحجاز فى المونث وكسرها لغة تميم اما فى احد عشر واثنى عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة فانها جاريه على القياس وهو وجود علامة التانيث فى المونث وعدمها فى المذكر واما فى ثلثة عشر الى تسعة عشر فالجزء الاول جرى على الحال قبل التركيب فى اثبات العلامة مع المذكر وحذفها مع المونث على ما سياتى تعليله واما الاسم الثانى فانما حذف منه العلامة فى المذكر واثبت فى المونث ولم تجز على القياس قبل التركيب كالجزء الاول لانه لو اثبت مع المذكر لافضى الى الجمع بين علامتى التانيث لو قيل ثلثة عشر رجلا مع الاستغناء عن ذلك بواحدة وكان الاول احق بذلك لانه قد ثبت لها حكم السبق واما اثبات العلامة فى الجزء الثانى مع المونث فجار على القياس لاحتياج اللفظ الدال على التانيث الى علامة وانما حذفت من الاسم الاول لما سبق من الفرق والاعتبار حال الجزء الاول ايضا قبل التركيب فانك قبل التركيب تقول ثلث نسوة بغير علامة وانما جمع بين علامتى التانيث فى احدى عشرة واثنتا عشرة ولم تجز فى ثلاثة عشرة رجلا لان علامتين فى احدى عشرة مختلفان لفظا وانما امتنع اتفاق لفظيهما والتانى فى اثنتى بدل من لام الكلمة فلم يمحض للتانيث حتى يحصل الجمع بين علامتين وفى لفظ نظر لان الكتاب نظر لان بين عشرين الى تسعين خمسة وعشرون وتسعة وعشرون يميز فيه المذكر عن المونث فيقال اثنتان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة وثلاثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ولم يذكر حكم فى الكتاب لان هذا داخل فى المركب وهو قد قصر حكم المركب بغير العشرة لانه قال ان كان نحو احد عشر

الى آخره وان اراد ادخاله تحت قوله ولا يتعين التذكير والتانيث فهو فاسد لانا بينا ان ثمانية يتميز عن تذكيره وقوله لا يتعين مقصور على العقود من عشرين الى تسعين كما ذكرنا تحت التذكير والتانيث فى بين العشرين الى تسعين فدا هملة فى الكتاب وما يضاف من الاعداد فالمايه والالف وما يتضاف منها كالف الف درهم ومايتى الف درهم يفردها المضاف اليه البتة اما المايه فوجد افراد تمييزه واضافته اليهما اخذت شبها من العشرة لكونه عشر عشر مرات كما ان عشرة عشره آحاد ولانها عقد قايم براسه كالعشرة فاضيف الى مميزها كاضافة العشرة اليه وقد اخذت شبها من التسعين اذ كانت العقد الذى يليها فميزت بالمفرد كما ميز التسعون من المفرد ولما الالف المفارقة فاضيف الى المفرد لانه مشابه للمايه بكونه عقدا مستانفا وبكونه عشر مرات كما ان المايه عشر عشرات فاعطى حكمها ولا يتعين التذكير والتانيث اى فى المايه والالف وما يتضاعف منهما نحو قولنا مايه رجال ومايه امراة والف رجل وامراة ونحوهما وللثلاثة الى العشرة يجمع اى مميزها المضاف اليه بقوله ثلثة رجال وانما اضيف الى مميزها لان ما بعده هو هو هو المقصود فلو نصبوه صار ما ليس بمقصود كانه المقصود وانما كان المضاف اليه هو المقصود دون الاول لانه الذى يوصف كما فى قوله تعالى انى ارى سبع بقرات سمان وكم الخبرية من غير فصل تشمل على الاول وهو المايه والالف مرة فيفرد مميزة المضاف المميزه فيقال كم غلام اشتريت وعلى الثانى اى وتشمل على الثانى وهو الثلاثة الى العشرة اخرى فيجمع كما تجمع مميز الثلاثة فيقال كم غلمانا لانه اذا وجد الفصل لم يكن كم الخبرية مميزه منصوبا فلا يصح جعله مضافا على المضاف ونحو ثلمايه الى تسعمايه ليس بقياس لان مميزه الثلاث

اى كما ان التسعون العقد الذى يلى اى الثمانون مميز مفرد نحو ثمانون رجلا كذا مميز التسعون الذى يليها المايه اى متصل بالمايه بالمفرد جر فقد اخذت شبها من التسعين فى كون التمييز بها متصلا بها مفردا فاعطى المايه حكم التسعين فى افراد التمييز

اشتريتهم وانما قيده بقوله من غير فصل

ذكرنا ان قياسه ان يكون مجموعا ولفظ مايه مفرد وانما هو في القياس نحو
ثلاث مائين للملوك وفي بها الازمنة اى صرفت وجئت عن وجوه الاهاتم
قالوا قتل في معركة ثلاثة من ملوك العرب وكانت ديا تهم ثلثمايه بعير فرهن
ردائه بالديات الثلاث وهو دليل شرفه والاهاتم بنقطتين من فوق
بنوا الاهتم سنان بن شيخ وانما سمي بذلك لانه كسرت ثنيته يوم الكلاب
والهتم كسر الثنايا من اصلها ثم ان كان بالتاء يذكر ويغير ويؤنث اى تحكم
بتذكيره عند وجود التاء وبتانيثه عند حذفها يعني ان العشرة الى الثلاثة
جار على خلاف القياس ففي المذكر تلحق التاء وفي المونث تحذف هكذا ورد
في الاستعمال وعلله النحويون بامور احدها ان العدد مونث لانه جماعة
والمذكر اسبق من المونث فالمختص العلامة به ولم يلحق بالمونث للفرق
ولان ترك العلامة علامة والثاني ان التاء للمبالغة والمذكر اقوى فاختص
والثالث ان خمار وقذال من المذكر يجمع على احمرة وافذلة ولخوعفاق
وذراع من المونث يجمع على فعل بلا تاء فعدّى هذا الحكم اى العدد الذي
جمع فاثبت التاء مع المذكر ودون المونث فيما شاع على الجمع والرابع ان العدد
وهو المعدود في المعنى فاستغنوا باثبات المضاف اليه عن تانيث المضاف ليلا
يجتمع علامتا تانيث فلم يدخل على المونث وادخل المذكر للفرق وهذه العلل
للتخفي وجه ضعفها بل الاولى التمسك بالاستعمال وقد ينصب
على التمييز نحو ثلاثة اثوابا ونحو اذا جاءني الفي ماتين عاما واخره فقد ذهب
اللذاذة ثم والفتاة ويروى خمسين عاما ولا استدلال فيه حينئذ وقوله تعالى
ثلثمايه سنين فيمن قرأ غير مضاف محمول على البدل والا يلزم شذوذان
جمع مميز مايه ونصبه وفي الاضافة واحد اى على قراءة اضافة ثلاث مايه

قال معصم المراد من
الراء والسيف

والكلاب بالضم محققا اسم ماء
كانت عنده وقعة لهم وفي
الاساس حل من البلد حلاه
وفاعلني البيت فراقصيه
حذفت لسعرة في العقول
اى بعدت الفصحى واكتفت
وهي مطالبتهم بالدية ثم ترقى
امرا الثلاثة الى العشرة فالذكر
والمؤنث بقوله ثم ان كان بالتاء
الى آخره

الفتاة في البيت
طراءه في السن

الى ستين يلزم شذوذ واحد وهو جمع المميز وقال ابو حيان لو انتصب
على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمايه سنة ووجه ذلك بانه فهم من اللغة
ان مميز المايه واحد من مايه اذا قلت مايه رجل فكذا اذا قلت ثلثمايه سنين
مثلا فتكون السين واحدة من المايه وقال السنين ثلاثة فيجب ان يكونوا لبثوا
تسعمايه وقيل انه غير لازم لان ذلك مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا
كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة ابواب
فان الاثواب ايضا اقله ثلاثة فلو كان ثلثة المراد ثلثة من الجمع المميز كان
معنى ثلاثة اثواب تسعة اثواب وهو باطل بل المراد تمييز الثلاثة بالثوب
وانما جمع ليطابق العدد في كونه للكثرة اما الواحد والاثنان فلا يستعمل ان
يلفظ بالمميز واحدا او مثنى يقال رجل او رجلان يحصل الدلالة الجنسية
والمقدار بلفظ واحد يغني يستغني بلفظ التمييز عن ذكر الواحد والاثنين لان
قولك رجل يدل على الواحد وعلى الجنس وكذا رجلان يدل على الاثنين والجنس
فلو قيل ثنا رجلين لكان مستغنى عنه وهو ظاهر ونحو ظرف يجوز فيه ثنا
حنطل ثنا وكان القياس حنطلتان واوله كان خصيبه من التدلدل وفي
غيره اى وفي العدد يفرد هذا عطف على قوله وفي العدد يفرد فرع من ذكر
العدد في شرع في غيره فقال يفرد في غير العدود ان كان جنسا وهو ما يدل على
القليل والكثير من اسمائه يعني المراد بالجنس ليس المشهور وهو المقابل للعلم
بل هو مفسر في باب التمييز بما يتشابه اجزاؤه بحيث يقع على القليل والكثير
منه كالماء والعسل فان بعض الماء ماء فاذا قلت ارطال ماء فيفرد لان الغرض
الدلالة على بيان ذات المعدود وتحصل بالمفرد والجمع مستغنى عنه الا ان
يقصد الانواع مع جواز ان يجمع باعتبار الانواع نحو عندي ارطال حلولا لانواع

الثلثمايه
بشوم

اذا انتفى ان ظنا ظنين ان الصحيح قال ابو حيان ان الظنان في الشان فيما ابتدئ به المخبر
الشان فيما ابتدئ به المخبر

قبلان ثمنين ليس عودا
بل هو من باب اضاف الشيء الى
جنسه اى مثنان من
الحنطل فالمراد به من المعدود
لا بعد ولذلك قال القليل في
قوله تعالى مائة قرء وفي مئة
من القرود واى مئة اقرار
من القرود

من الحل ثم ان كان بنون التثنية والتنوين جازت الاضافة نحو رطل زيت
ومنوا سمن والا فلا لانه لو حذف المضاف اليه واضيف الى المميز لم يفهم المعنى المقصود وقد
يقع فيما ليس ايا ها هذا مقابل لقوله في اول الباب واكثره فيما كان مقدارا ذكر
الاكثر ثم بين الاقل بقوله وقد يقع فيما ليس ايا ها هكذا في النسخ بلفظ التثنيه و
لعله يريد به المقدار والمقياس لانهما مذكوران من قبل على التقابل اما لو حمل
قوله او مقياسا عطفا على عدد اليكون داخلا في انواع المقدار كان المقدار اما
اما كيلا او وزنا او مساحة او عددا او مقياسا شائع كان الاولى ان يكون اللفظ
فيما ليس ايا ها ليرجع الى هذه الانواع كما هو لفظ المفصل قال وقد يقع فيما
ليس ايا ها ولعله تصرف من الشارح نحو خاتم حديدا والاضافة اكثر لانها الاصل
في غير المقدار واما الثاني وهو التمييز عن الذات المقدرة فلا يكون الا عن نسبة
في جملة او ما اضاها ها او في اضافة هذا هو المسمى بتمييز الجملة وتوهم فيه انه
يرفع الابهام عن نسبة في جملة او نحوها فيه تساهل ان اصل النسبة لا ابهام
فيها فانك اذا قلت طاب زيد كمالا ابهام في الطيب ولا في ذات زيد لا ابهام ايضا
في اصل النسبة فانها ايضا معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المتعلق به
النسبة فان المعنى طاب امرٌ من امور زيد ثم يفسر ذلك بقوله ابا ودارا وعلما
ونحوها فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة فان هذه الامور
تفسيرٌ للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة ومرادهم هذا او مثله ما كان
التمييز فيه عن النسبة في جملة او ما في ما ضاهي الجملة اى شابهها او في الاضافة
سيأتي على الاثر فان كان اى التمييز اسما يصح جعله لما انتصب اى التمييز
عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه اى التمييز اما ان يكون اسما او صفة فان كان

ان الاسم المفرد لا مكان الاضافة
وحصول المفرد بها كما مثل ذلك
وكم ثلثمايه اثواب وفي مثل ذلك
لي ظرف صلة اذا اردت ظرفا
علاء صلا واما اذا اردت ظرفا
يصلح للعمل مقبولا في ظرف عمل
بالاضافة لا غير هـ

والذات المقدره وهي اذا قلت طاب زيد
اشبه ان الطيب الحاصل لزيد من اى
جهة اما اوعلما او نفسا او مرتبه فهذه
الذوات مقدرة في حيث هذه الجملة ومعنى
طاب زيد اذا قلت احد مهما يتر
فانا مقدرة فيهم هـ

استثنافا ان يصح جعله لما انتصب عنه اى اما ان يصح اطلاق ذلك الاسم على
ما انتصب التمييز عنه كما يقال في طاب زيدٌ ابا زيد اب اولا يصح اذ لا يقال
زيد دار كما اذا كان لزيد ابٌ لا يقال فيه ايضا زيد ابٌ بل يقال لزيد ابٌ.
فان صح جاز فيه وجهان احدهما ان جعل التمييز لما اى يطلق ويراد ما انتصب
عنه فيقال طاب زيدٌ ابا بمعنى طاب زيدٌ من جهة ان له ابا نحو طاب زيد اى
ابا هذا مثال لما كان النسبة فيه في جملة او زيد طيب اى ابا هذا مثال لما كان
النسبة فيه فيما ضاهى الجملة اذ لفظ طيب وحده بدون زيد مفرد لكنه
مشتمل على نسبة الطيب الى ضميره المستتر الذي هو فاعله فالنسبة في
مشابه الجملة او بحسبي طيبه ابا هذا مثال لما كان النسبة فيه في اضافة
وهي اضافة الطيب الى الضمير فيطابق اى التمييز ما قصد من الامر
الذي نسب اليه الطيب في المعنى وهو المتعلق نحو طاب لزيدان ابوين اذا
اريد بالاب المنسوب اليه فاذا كان شتى كما في المثال والزيدان هما الابوان
فيثنى التمييز ايضا لانه هو الاول او زيد اى طاب زيد ابوين اذا اريد المتعلق
وهو انه طاب زيد من جهة ان له ابا فاذا تعدد المتعلق كما اذا كان المراد بما
وجده او امه او اريد طاب زيد من جهة ان له ابا وجدا او اما قلت طاب
طاب زيد ابوين اى من جهة ان له ابوين على مطابقة التمييز للمتعلق وكذا
في الجمع نحو طاب زيد آباءً اى من جهة ان له اباء وجدًا او اما والا لم يصح جعله
لما انتصب عنه فهو اى التمييز يكون لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او يطابقه اى
يطابق التمييز ما قصد وهو المتعلق في الاكثر اى لا يلزم فيه المطابقة اذ
جاز ان يقال طاب الزيدون دارا اذا الغرض رفع الابهام عن المتعلق الذي
نسب اليه الطيب حقيقة وحصل بالمفرد فيكفي وجاز ان تجعل التمييز مطابقا

كونه ابا لاولاد وانثى ان يطلق
ويراد به متعلقه نحو طاب زيد
اذا الطيب صفة للشيء
وهو الشايه بالجملة هـ

لذلك المتعلق فى الاكثر نحو قوله يغضّ غضّ فتاة الخ حتى لا حرك به وهنّ اضعف خلق الله اركانا اى من اضعف الخلائق احرازا ولو قال ركنا يصح فى غير الشعر وقبله ما صنعت تلك العيون بنا قتلتنا ثم لم تحيين قتلانا النون فى تحيين ضمير المؤنث وهو العيون او النساء نحو لم يضربن ولذلك بقيت مع الجازم ولو قال يا امراة لم تحيى سقطت النون لانه علامة رفع لا ضمير نحو لم تضربى وقد يقع الواحد موقع الجمع نحو قوله تعالى فان طبن لكم عن شئ منه نفسا اى الصداق نفسا اى انفسا ونظيره اى نظير وقوع الواحد موقع الجمع كلوا فى بعض بطنكم تعفّوا فان زمانكم زمن خميص اى جائع يعنى جائع اهله نحو نهاره صائم وانما كان المراد الجمع لان المخاطبين جماعة وتعفّوا من عفّ عن الحرام اى كفّ عنه وذلك لانهم كانوا يتلصّصون ويشغارون فامرهم بالاقتصار على القليل من الزاد لتعفّوا الا ان يكون جنسا استثناء من قوله ويطابقه اى ويطابق التمييز ما قصد من متعلقه الا ان يكون التمييز جنسا اى يقع على القليل والكثير منه نحو زيد علما فان القليل من العلم علم ومنه اى ومما يكون التمييز فيه جنسا لو اشتعل الراس شيبا فان الشيب يقع على القليل منه والكثير وانما ميّزه عما قبله بقوله ومنه لان الشيب فى الاية يراد به شمول بياض الراس وانتشاره وفشوّه فى جميعه ولذلك نسب اليه الاشتعال على الاستعارة فالشيب لا يراد به اصل الشيب وطرف منه كما فى طاب زيد علما وانما صح التمثيل لان مطلق الشيب مما يصح اطلاقه على القليل وبذلك الاعتبار كان جنسا لا باعتبار خصوص مورده فى الاية الا ان يقصد الانواع اى بذلك الجنس وهو استثناء من قوله جنسا اى يفرد التمييز ان كان جنسا الا ان يقصد بذلك الجنس انواعه نحو هما الاخسرون اعمالا

جمع العمل

جمع العمل وان كان جنسا لان المراد انواعه اى هما الاخسرون من اى انواع اعمالهم من نحو الضياعة والتجارة والزراعة وسائر انواع اعمالهم من نحو الصناعة اى شمل الخسران انواع اعمالهم وآية له متعلقة صحتا اضافة الى ما انتصب عنه الآية العلامة التى يعرف بها الشئ اى يعرف كون التمييز لما انتصب عنه وكونه لمتعلقه بصحة اضافته فاذا قلت طاب زيد ابا واردت ان زيدا اب لم يصح اضافة الاب الى زيد لانه كالهاء فى الشئ الى نفسه وان اردت ان له ابا جاز ان يقول ابو زيد وكذا يصح فى الصور المذكورة اضافة التمييز الى ما انتصب عنه فيقال ابو زيد لارادة المتعلق ودار زيد وعلم زيد وشيب الراس واعمال الاخسرين وان كانت اى وان كان التمييز صفة وانث اسم كان باعتبار الخبر وهو لفظ صفة هذا مقابل قوله وان كان اسما وان كانت صفة كانت لها اى لما انتصب عنه وطبقه اى وكانت مطابقا له فى الافراد والتثنية والجمع نحو لله درّه فارسا ودرّهما فارسين ودرّهم فوارس لانه مدح باعتبار انه فارس لا باعتبار ان له فارسا واحتملت اى الصفة الحال اى جاز ان يقال فارسا منصوبا على الحال من الضمير فى درّه والدرّ اللبن ويقال فى الذمّ لا درّ درّه اى لا كثر خيره والام فى لله للتعجب او المدح وتحتمل وجهين احدهما التعجب من خيره وجوده وافاضته للمعروف والثانى التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى امّه اى التعجب من ذلك اللبن الذى تولّد منه مثل هذا الولد الكامل فى الصفات والتمييز اولى لان المقصود مدحه بالفروسية لا مدح حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات وهو ظاهر ويلزمه اى ويلزم التمييز التنكير اى لا يكون الا نكرة على الاعرف الذى هو مذهب البصريين واحتجوا عليه بثلاثة اوجه احدها القياس على الحال فجمع الاشتراك فى رفع الابهام

والثانى ان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو حاصل بالنكرة فيضيع التعريف والثالث ان النكرة هو الاصل والمعرفة فرع عليها ولا يعدل عن الاصل الى الفرع بلا غرض ولا غرض فى التعريف لما ذكرنا وتخصّه للآخر اى للقول الآخر وهو مذهب الكوفيين بقوله تعالى الا من سفه نفسه فيمن قرأه فان المراد الا من سفه نفسا اذ سفه لازم لا يقتضى مفعولا وفى الاول اى فى القول الاول وهو الاعرف تحمل الآية على نزع الخافض اى سفه فى نفسه او على تضمين معنى الجهل اى جهل نفسه وقوله فى الكتاب فيمن قرأه يقتضى ظاهره ان فى الآية قراءة اخرى ولقد تتبعت كتبا كثيرة معتبرة فى مشهور القراءة وشواذها وسالت المعتبرين فى القراءة وما عثرت على نقل قراءة اخرى فى الآية لا مشهورة ولا شاذة ولعلّ المصنف وقف على ما لم نقف عليه ويحتمل ان يكون غلطا من الناسخ وانه كان الاصل فيما قبل اى على احد الاقوال اذ يحتمل الآية نزع الخافض والتمييز ايضا فلا يتعيّن لواحد ويعضده لفظ صاحب المغنى اذ قال حجة الكوفيين قوله تعالى سفه نفسه على احد الاقوال ولم ينقل فيه قراءة اخرى مع انه مرجع واستاد فى القراءة مشهور والله اعلم

والتضمين

ويجوز تقديمه اى تقديم التمييز على عامله مطلقا اى كان العامل فعلا او معنى فعل يذهب سيبويه وجمهور البصريين واحتجوا عليه بوجوه احدها ان التمييز فى المعنى فاعل على ما سيات اذ معنى طاب زيد نفسا طاب نفس زيد ومعنى تصبّب زيد عرقا تصبّب عرق زيد والفاعل يمتنع تقديمه والثانى ان التمييز تفسيرٌ والتفسير لا يتقدم على المفسّر والثالث ان الغرض من التمييز ذكر الشئ مجملا اولا ومفسرا آخرا ليكون اوقع فى النفس واكد على ما سياتى فى آخر الباب فلو قدم فات هذا الغرض خلافا للمازنى والمبرد فيما كان العامل فعلا

خواتيها

قوله خواتيها سلمى بالفراق حبيبها وما كادا نفسا بالفراق تطيب فيمن انث الضمير فى يطيب مذهب الكوفيين والمازنى والمبرد جواز تقديم التمييز على العامل اذا كان فعلا واحتجوا بالقياس على الحال بجامع الاشتراك فى رفع الابهام وجوابه بالفرق وهو ان الحال فضلة فجاز تقديم كالمفعول والتمييز فاعل فى المعنى فلا يتقدم واحتجوا ايضا بقول اعشى همدان انتهجر البيت على رواية تانيث الضمير فى تطيب وانما قيّده بهذه الرواية لانه لا حجة فى كاد ضمير الشان لتذكيره وفى تطيب ضمير سلمى اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا واما على رواية التذكير فى تطيب فلا يتعين الاستدلال اذ جاز ان يكون الضمير فى كاد للحبيب ونفسا ينتصب على التمييز من كاد وهو العامل فيه وتطيب خبر كاد اى ما كاد نفسا تطيب بالفراق يعنى ما كاد نفسه تطيب بالفراق وبروى وما كان بالنون ولا استدلال لهم فيه لجواز ان يرجع ضمير كان الى الحبيب الى سلمى بتاويل المعشوق والمحبوب نفسا خبر كان وتطيب على التذكير او على التانيث صفة نفسا بتاويل الشخص فى التذكير اى ما كان نفسا طيبة بالفراق وبروى تُطيب بالضم من الاطابة ولا استدلال فيه ايضا لكون نفسا مفعولا لتطيب مقدما اى ما كاد تطيب نفسا بالفراق وجاز على رواية كاد وتانيث تطيب ان يكون الضمير فى كاد للحبيب او لسلمى بالتاويل المذكور ونفسا خبر كاد تطيب صفة نفسا طيبة بالفراق فيكون على استعمال كاد على الاصل المرفوض نحو ما كدت آيبا والارجح الاول والغرض انه لا يتعين الاستدلال بانصاب نانيث الضمير فى تطيب وذكر فى التعليق ان له دلالة البيت على رواية التانيث قاطعة وهذا الاحتمال يدفع قطع الدلالة لانهم التمييز فى الاصل متصف بما هو منتصب عنه اى موصوف فى المعنى بما انتصب التمييز عنه اذ الاصل عندى سمن منوان وعسل ملاء الاناء

لا يجوز ان يكون به كاد ضمير عائد الى الطيب ونفسا تمييز عنه فلا يلزم التقديم واما اذا انث فلا يكون فى كاد الا ضمير الشان ولا يكون تمييزا عنه بل غير الطيب

ودراهم عشرون وكذا فى طلب زيد نفسا الاصل وصف النفس بالطيب لفاعل فى
المعنى موصوف بالفعل وانما ازيل اى التمييز عما هو اصله او ازيل اتصاف التمييز
لفظا بما انتصب عنه توخيا اى طلبا لضرب من المبالغة والتوكيد اما المبالغة فلا
فلان كون الشئ مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع فى النفس من ذكره مفصلا
اولا وتمام تقديره فى علم المعانى والبيان واما التوكيد فاما ان يراد به تقدير
المبالغة وتوكيدها واما ان يراد به تكريره بمنزلة تكرير الشئ مرتين مجملا ومفصلا
فهو كزيد هو زيد او زيد نفسه ومنها اى ومن المنصوبات ما انتصب من المستثنى
وهو المذكور بعد الا واخواتها نحو حاشا وعدا وخلا وغير ذلك على ما سياتى وقد يوجد
فى بعض النسخ هكذا وهو المذكور بعد الا غير الصفة وكانه غير محتاج اليه لان
المراد بقوله ما انتصب ما جاز انتصابه والا بمعنى غير جاز انتصاب ما بعدها نصا
يقول رجال الا زيدا وانما حده بهذا القدر لانه اراد المشترك بين المتصل والمنقطع
واحدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج فتعرض لما يشتركان فيه فمتصل
اى فالمستثنى متصل ان كان مخرجا من متعدد لفظا او تقديرا نحو جاءنى
القوم الا زيدا هذا مثال للمتعدد لفظا اى لفظه موضوع للمتعدد ولو مثل بنحو
الرجال كان اولى او ضربت زيدا الا راسه هذا مثال للمتعدد تقديرا اذ لفظ
زيد علم موضوع لشخص لا تعدد فيه وليس فى لفظه تعدد اذ ليس بجمع ولكن
التعدد فيه تقديرى باعتبار الاجزاء لا باعتبار الجزئيات اذ اجزاء زيد متعددة
كالراس واليد والرجل وسائر الاعضاء والا اى وان لم يكن مخرجا من متعدد
فمنقطع نحو ما جاءنى احد الا حمارا وهو اى المستثنى منصوب اى يجب نصبه
بعد الا غير الصفة فى كلام موجب وقيد بغير الصفة لانها اذا كان صفة بمعنى
غير لا يجب نصب ما بعدها والكلام فيما يجب نصبه ما بعده والموجب احتراز عن غير الموجب

لانه لا فرق بين الرجال والقوم لوضعهما على الآحاد

لان الكل يعنى ان يطلق لفظ للمقسوم على كل من اقسامه على سبيل الحقيقة بالجزئيات الى اجزاء م ...

كالنهى كالنفى

كالنهى والنفى والاستفهام فانه لا يجب نصب ما بعده على ما سياتى تفاصيله ومنقطعا
وهو
اى منصوب اذا كان منقطعا ممتنعا ايقاعه موقع الاسم الاول نحو لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم ومطلقا فى اللغة الحجازية نحو ما جاءنى احد الا حمارا وفى تميم
جاز رفعه على البدل المنقطع هو ما لا يكون من جنس الاول وهو قسمان قسم يمتنع
ايقاعه موقع الاسم الاول بضرب من التاويل نحو ما جاءنى احد الا حجرا اذ
لا يصح اطلاق احد على حجر بالتاويل ونحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم على ان المراد بمن رحم المرحوم فانه يمتنع ايقاع العاصم على المرحوم
بالتاويل فيجب نصبه على المذهبين بلا خلاف وقسم لا يمتنع ايقاعه موقع الاسم الاول
وهو المراد بقوله فى الكتاب ومطلقا اى ومنقطعا مطلقا عن قيد امتناع ايقاعه
موقع الاسم الاول اى يجوز ايقاعه موقع الاسم الاول صح بضرب من التاويل نحو ما جاءنى احد
الا حمارا فان الاحد قد يتناول الحمار بضرب من التاويل وهو ان يراد بالاحد
الشئ او يراد بالاحد الشخص وما يتعلق به من مركوبه ونحوه فانه يتناول
الحمار مجازا فهذا القسم يجب نصبه عند اهل الحجاز ويجوز رفعه على البدل عند بنى
تميم ولو قال فى الكتاب واما فى المطلق عن قيد الامتناع الى آخره كان اظهر وادل
على المقصود ومثل فى الكتاب فى المنقطع الذى لا يصح ايقاعه موقع الاسم
الاول بقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى الا من رحمه الله بمعنى
الا المرحوم والمرحوم يمتنع ايقاعه موقع العاصم لان المرحوم معصوم لا عاصم هذا
على احد الوجوه وقد قيل ان العاصم بمعنى ذو العصمة فيشتمل العاصم والمعصوم فيكون
الاستثناء من جنس الاول وقيل العاصم فاعل بمعنى مفعول كماء دافق فالتقدير لا
اى مدفوق
معصوم الا المرحوم فهو من جنس الاول ايضا وقيل من رحم وهو الراحم اى الا من
رحم الخلق فيكون من جنس العاصم ايضا اى لا عاصم الا الراحم وروى قوله الا اوارى
للخلق
الاول وهو
ع

فى التعليق اى لا احد معصم من امر الله الا من رحمه الله فامتنع ايقاعه موقع الاول نحو لا يعصم الا المرحوم فان المرحوم ليس بعاصم انما هو المعصوم خلاف ما جاءنى احد الا حمارا فانه يصح ان يقال ما جاءنى الا حمار ركن م

وفى الاية وجوه آخر يخرج المستثنى عن ان يكون منقطعا احدها ان يكون على حذف المضاف على معنى الا مكان من رحمه الله وذلك العاصم الا مكان العاصم سفينة نوح عليه م

المعنى لا اعصمه من امر الله الا المرحوم م

اى بيتا قول النابغة

لا اريا ما ابينها مرفوعا ومنصوبا البيت للنابغة وآخره والنؤى كالحوض بالمظلومة
الجلد وقبله وقفت فيها اصيلا لا اسايلها اعيت جوابا وما بالربع من احد الا الاوارى
البطوء وما زايتة اى عرفت دارمية و بينتها بعد بطوء وتامل لانها تغيرت
عن حالها لخرابها والاوارى جمع ارى وهى التى تحبس بها الخيل من وتد او حبل
والنؤى حاجز من تراب تجعل حول البيت او الخيمة لئلا يصل اليها الماء
والمظلومة الارض التى حفر فيها الحوض وسماها مظلومة لانها لم تكن موضع حوض
فجعلوها موضعه ووضع الشئ فى غير موضعه ظلم والجلد الارض الغليظة
الصلبة استثنى الاوارى من الاحد وهى ليس من جنسه فالاستثناء منقطع
مثل ما جاءنى احد الا حمارا فلذلك جاز الوجهان الرفع والنصب عند تميم ومقدما
عطف على منقطعا اى يجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءنى
الا عمرا احد وانما وجب نصبه اذا قدم لان رفعه كان على البدل فاذا تقدم امتنع
البدل فوجب النصب وان قدم على صفة المستثنى منه فهو بمنزلة التقديم
عليه اى على المستثنى منه على راى والصحيح انه لا يكترث لهذا التقديم اى لا
يبالى به نحو ما جاءنى احد الا زيد خير منك فقوله خير صفة احد والا زيد يقدم
على صفة المستثنى منه وفيه وجهان احدهما ان التقديم على الصفة كالتقديم
على الموصوف لان الصفة والموصوف كشئ واحد فكما يجب النصب عند التقديم
على المستثنى منه يجب ايضا عند تقديمه على صفته والصحيح ان الصفة
فضلة فالمستثنى واقع صورة بعد المستثنى منه وهو احد فيجوز فيه الوجهان
النصب والرفع والصفة فى حكم العدم فلا يبالى بالتقديم عليها وبعد ما خلا و
وما عدا عطف على قوله مقدما اى يجب النصب ايضا فى المستثنى اذا كان
واقعا بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون بعد كل كلام اى موجب او منفى نحو

فى التعليق فمن نصب فعلى الاستثناء المنقطع على معنى لكن بها اوارى او على انه جعل الاوارى والنؤى من جملة الاخيرين مجازا فاستثناهما ومن رفع فعلى البدل من محل من احد ولا يكون الا على هذا الوجه الثانى اى على ان جعل الاوارى من جملة الاحدين وتمام البيت والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد الاوارى جمع الاوارى وهو محبس الدابة ... والمظلومة الارض التى لم تحفر قط ثم حفرت وذلك التراب الظليم والجلد الارض الصلبة وذكر فى ... الرابع ... من الفائق عند حديث عايشة ان ... من قوله ... فطلقها كلمة ... مؤكدة ... اى ... م ركن

ايضاح

حاشى

نحو جاءنى القوم او ما جاءنى ما خلا زيدا وما عدا زيدا او ليس زيدا ولا يكون زيدا
وهذه افعال مضمر فاعلها فيجب نصب الواقع بعدها لان كل واحد منها فعل فلا بد له
من فاعل اذ ليس بمذكور لفظا فان قلت اذا كان المذكور قبله لفظ الرجال
او النساء وقلت جاء الرجال ما عدا زيدا او النساء ما عدا هندا فلا يرجع اليه ضمير المفرد
المذكر قلت هو على حذف مضاف والتقدير لا يكون الرجال اى بعضهم فذكر الضمير
فى عدا وخلا وليس ولا يكون باعتبار لفظ البعض المضاف ولولاه لجمع الضمير
او انث فى خلا وعدا وليس ولا يكون وجائز فيه النصب وهو عطف على قوله منصوب
والبدل م
اى والمستثنى جائز فيه النصب والبدل وهو اى البدل المختار بعد الا متصلا
فى كلام غير موجب ذكر المستثنى منه قبله قوله بعد حال من الضمير المجرور فى
قوله فيه اى جائز فى المستثنى واقعا بعد الا واحترز بقوله غير موجب عن الموجب
فانه لا يجوز فيه البدل وانما لم يجز فى الموجب البدل لان معنى البدل والاستثناء
والازيد م
حيث جاز واحد نحو ما جاء احد الا زيد معناهما واحد وهو ان زيدا ثبت له المجئ
بدلا او استثناء فلو قلت جاءنى احد الا زيدا ونصبته على الاستثناء يكون
المجئ مسلوبا عن زيد ولو جعلته بدلا والبدل فى حكم تكرير العامل فيكون جاءنى
مكررا فيما بعد الا فيكون المجئ ثابتا لزيد وفى الاستثناء يبقى المجئ عنه وهو خلاف
القاعدة المستقراة من اتحاد معنى البدل والاستثناء حيث جوزناه فان
المستقرة
قلت لا نسلم ان البدل والاستثناء فى غير الموجب معناهما واحد فانك اذا
قلت ما جاءنى احد الا زيدا فلو نصبته على الاستثناء يكون المجئ ثابتا لزيد
ولو رفعته على البدل فالبدل فى حكم التكرير العامل فيكون ما جاءنى مقدرا
بعد الا فيكون المجئ منتفيا عن زيد فيتغاير المعنيان قلت البدل فى حكم
تكرير العامل والعامل هو الفعل السابق وهو جاء لا ما جاء فان النفى لا تاثير

[illegible]

لـ فى العمل فالعامل المكرر هو الفعل مجردا عن النفى فيكون فى البدل ايضا ثبت المجئ لزيد كما فى الاستثناء فتتحد المعنيان وقوله وذكر المستثنى منه قيد احتراز عن المفرغ فانه يعرب على حسب العامل كما جاءنى فنصبه على اصل الاستثناء ورفعه على البدل فان تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءنى من احد ولا احد فيها الا زيد وليس زيد شئ الا شئ لا يعبأ به وما زيد شيئا او شيأ الا شئ بالرفع لا غير لان الممتنع عملا الا فى المنفى لا يعمل فى الاثبات قوله لان الممتنع الى آخره علة لتعين الرفع على البدل من المحل فى الصور المذكورة جميعا وهى عبارة وجيزة جامعة اما قوله ما جاءنى من احد الا زيد فانما تعذر البدل فيه على اللفظ لانه لو ابدل من لفظ احد والعامل فى المبدل عامل فى البدل فيكون من عاملا فيما بعد الا وهو الاثبات لكن لفظ من لا يعمل فى المثبت لانه لا يزاد الا فى المنفى وكذا قوله لا احد فيها الا زيد لا يمكن ابدال زيد من لفظ احد لانه يلزم ان يكون لا الذى هو عامل فى المبدل عاملا فى البدل الواقع بعد الا فيكون لا عاملا فى المثبت وكذا ليس زيد بشئ الا شيا لا يعبأ به لانه لو ابدل على لفظ شئ وهو معمول للباء لزم اعمال حرف الجر وهو الباء فيما بعد الا لكن الباء انما يزاد فى المنفى وكذا ما زيد بشئ الا شئ لو ابدل من لفظ شئ لزم اضمار الباء فيما بعد الا وهو لا يزاد ايضا الا فى المنفى وكذا ما زيد شيئا الا شئ لو ابدل عن لفظ شيئا لزم ان يكون العامل فيما بعد الا لفظ ما لكن ما لا يعمل الا فى المنفى فانه اذا انتقض بالا النفى بطل عمله فقد اشتركت الصور فى هذه العلة وانما قيد ليس زيد بالباء وهو بشئ وذكر فى ما مع الباء وبدونه لان ما تمتنع العمل فيما بعد الا والباء المزيدة ايضا تمتنع العمل فيما بعد الا وما ليس فليس تمتنع العمل فيما بعد الا لان ليس يعمل لفعليته لا لنفيه فاذا بطل النفى بالا بقى اصل فعليته

العوامل

لا يجاب من الصور كما ذكرنا

لانما للتأكيد النفى وهذا عند سيبويه ولما عند الاخفش يجوز فيه البدل على اللفظ لجواز زيادة من فى الاثبات عنده

فيعمل فيه فهو فى التقدير فى قوة ما كان فاذا بطل بقيه بقى لفظ كان فيعمل فى المثبت ولفظ ليس وان كان مزادا فهو فى تقدير نفى واثبات كما ذكرنا وتقول اقل رجل يقول ذاك الا زيد على البدل بهذا يراد اذ هو كلام موجب فكان حقه ان يمتنع فيه البدل واجاب بقوله لانهم اجروه مجرى النفى اذ المعنى ما يقول رجل ذاك الا زيد فى حكم النفى ولذا اى ولكونه فى معنى النفى الزموه الصدر اى الزموا تقديم لفظ اقل اذ لا يقال يقول اقل رجل ذاك الا زيد وصدريته لتضمنه للنفى والرفع بالابتداء وخبره الجملة بعده ويلزمها الفعلية او الظرفية وقيل ان الجملة وصف والخبر محذوف ثم ذكر اعراب هذه الجملة وهو انه يرتفع اقل بالابتداء وخبره الجملة بعده وهو يقول ذاك ويلزم كون خبره جملة فعلية او ظرفية لان النفى يقتضى الفعل او معناه كالظرف غالبا وقد ضعف بعضهم بان يقول الى آخره صفة رجل بدليل انه يثنى الضمير تبعا لتثنية الموصوف نحو اقل رجلين يقولان ذاك الا الزيدان وفى هذا الضعيف نظر اذ تثنية الضمير مشترك بين كون الجملة وصفا وخبرا الا ان اقل مضاف الى المثنى فحكمه حكم المثنى فوجب تثنية الضمير فى يقولان ح لان زمنه سواء كان خبرا او صفة وقيل الجملة وهى قوله يقول ذاك وصف لرجل والخبر محذوف اى حاصل وموجود وقيل هو مبتدأ لا خبر له لانه ممتزلة الفعل وهو فى معناه لانه بمعنى قل رجل يقول ذاك ونظيره اقايم الزيدان فى كون الفاعل سادا مسد الخبر على ما ذكرنا ولا يجوز طرح الوصف كما فى رب لان المتقلل هو الموصوف دون المفرد اى دون المجرد عن الوصف بهذا اشاره الى سوال مقدر على تقدير كونه وصفا بان يقال لو كان وصفا لجاز طرحه لان الصفة خارجة عن الجملة فيجوز الاقتصار على الموصوف وحده نحو جاءنى رجل عالم لكن لم تجز طرح صفة

ذاك

على انه ليس بصفة فيكون خبرا فاجاب بانه انما لم تجز طرح الوصف فيه كما لم تجز طرحه عن مجرور رب لان الغرض التقليل والشئ موصوفا اقل منه غير موصوف اذ بالصفة خرج ما ليس موصوفا بها اذ قولك رب رجل طويل ادل على القلة من رب رجل والتجوز الجر بدلا من المضاف اليه لانه لا يضاف الى المعرفة المفرد اى الجوز خبر زيد فى المثال المذكور على ابدال من المضاف اليه وهو رجل لان العامل فى المبدل وهو اقل لا يمكن تقديره فى زيد لانه علم مفرد ولا يقال اقل زيد لان اقل يستدعى تعددا فى المضاف اليه نعم لو جمع وقيل اقل الرجال او نكر وقيل اقل رجل جاز لانه فى حكم المستغرق للنفى الذى تضمنه القلة فاما اذا اضيف الى مفرد معرفة فلا يجوز فلذا اذا قلت قل رجل يقول ذاك الا زيد اى كما لم تجز ابدال زيد الجر من لفظ رجل لا يجوز ايضا ابدال زيد بالرفع من لفظ رجل لانه لا فى معنى اقل رجل فكما لم تجز ان يقال اقل زيد لا يجوز ان يقال قل زيد فان قلت فلم جاز اقل رجل يقول ذاك الا زيد ولم تجز قل رجل يقول ذاك الا زيد على الابدال فيهما قلت الفرق ان قولك اقل رجل يقول انما جاز على تقدير ان يكون يقول خبر من اقل فهو فى قوة قولك ما يقول رجل ذاك الا زيد وابدال من لفظ رجل لا مانع فيه لان العامل فى المبدل فى التقدير يقول ودخوله على زيد غير ممتنع بخلاف قولك قل رجل يقول فان يقول يتعين ان يكون وصفا لرجل والعامل فى المبدل ح قل فلو ابدل فيه زيد من رجل لزم اضمار قل داخلا على زيد لا يقال قل زيد قال سيبويه ليس بدلا من الرجل لانه معنى اقل رجل قوله لانه علة لقوله بدلا لا لقوله ليس بدلا من الرجل لانه كان قائلا قال ينبغى ان تجوز ابدال زيد من رجل فى قل رجل يقول لانه معنى اقل رجل يقول ذاك وقد جاز فيه الابدال فليجز فى قل رجل ايضا الابدال قال سيبويه فالابدال لهذه العلة منفى وهو اشارة الى السوال الذى ذكرناه واجبنا عنه ويحتمل

لان قل يستدعى تعددا فى المضاف اليه اما اذا اضيف الى مفرد معرفة لا يجوز نعم لو قيل اقل ان جاءك اقل رجل منكر جاز لافادته الاستغراق م

ويحتمل ان يكون علة لقوله ليس بدلا اى انما لم يكن بدلا من الرجل على اللفظ لانه فى معنى اقل رجل يقول ذاك الا زيد وقد ذكرنا انه لا يجوز جر زيد على الابدال من المضاف اليه فكما لا يقال اقل زيد لا يقال قل زيد وانما جاز الابدال فى اقل رجل يقول ذاك الا زيد فالرفع على المحل اى على اللفظ ومعرب على حسب العوامل ان لم يذكر المستثنى منه بهذا عطف على قوله وجاز فيه النصب والبدل اى المستثنى ان وقع فى كلام غير موجب فان ذكر المستثنى منه جاز النصب والبدل على المستثنى على ما ذكرنا وان لم يذكر المستثنى منه وهو المفرغ فالمستثنى معرب على حسب العوامل نحو جاءنى فى الا زيد فانه مرفوع بالفاعلية لجاء لان العامل الذى يستدعى فاعلا وما رايت الا زيدا منصوب بالمفعولية لان العامل يستدعى مفعولا به ومنه ما جاءنى احد الا زيد خبر منه مما بعد الا وصف لما قبله وزيد مبتدأ وخبر منه خبره والجملة فى المعنى صفة لاحد فهو مستثنى مفرغ من اعم عام الصفات والتقدير ما جاءنى احد موصوف بصفة الا بهذه الجملة وانما ميزه عما قبله مع انه استثناء مفرغ ايضا لوجهين احدهما ان ما قبله كان ما بعد الا فيه مفردا وههنا وقع ما بعد الا جملة من مبتدأ وخبر وهو زيد خير منه والثانى ان ما قبله كان مستثنى من اعم عام الذوات اذا التقدير ما جاءنى احد الا زيد وهذه الصورة من اعم عام الصفات فههنا اى فى المستثنى المفرغ المستثنى منه محذوف والمستثنى مسمى باسمه مجازا يعنى ان المستثنى المفرغ حكموا عليه بانه معرب على حسب العوامل فهو فاعل تارة ومفعول اخرى فنبه على ان تسميته باسم الفاعل او المفعول مجاز اذ الفاعل والمفعول فى الحقيقة المستثنى منه المحذوف فاذا قلت ما جاءنى الا زيد فالفاعل فى الحقيقة سواد فلما حذف وقيم ما بعد الا مقامه سمى باسمه مجازا لانه واقع موقعه

يدل على اعتباره اى على اعتبار المستثنى منه المحذوف جوازما قام الا هند
مع امتناع قام هند اى لوكان الواقع بعد الا فاعلا فى الحقيقة لكان يجب ان يلحق
بالفعل المسند اليه علامة التانيث لان فاعلهُ مونث حقيقى اذ يمتنع ان يقال
قام هند بلا الحاق علامة التانيث بالفعل فيدل على انه ليس فاعلا حقيقة
وانما لم يلحق العلامة بالفعل لانه مسند الى المحذوف وهو مذكر وهذا الى المستثنى
المفرغ لايكون فى الاثبات لايقال جاءنى زيد الا يصح تقديرا علم اى جاءنى
كل احد الا زيد وستقيم فى النفى اوما فى معناه اذ يصح نفى الفعل الاعن واحد
ولا يصح اثباته لكل احد الا لواحد الآن يستقيم المعنى خوقرات الايوم
كذا اى قرات فى جميع الايام بمعنى اوقعت اصل القراءة الكرسى جميعها الا
يوم كذا اى بمعنى شغلت جميع اجزاء الازمنة الايوم كذا فانه ممتنع ايضا ولهذا
اى ولكونه المحذوف يكون فى الاثبات لايجوز ما زال زيد الا عالما لان ما زال مثبت
فى المعنى فلا يجوز كلام يجب ان يكون كان زيد الا عالما ويجوز اى الاستثناء المفرغ فيما
هو جواب النفى وان لم يكن موجبا نحو ما قام منا قائم فى بدئنا فينطق الا
بالتى هى احسن اى بالكلمة التى هى اعرف اذ يقال ينبغى ان لا يجوز لان قولك
فينطق مثبت ولا يصح المفرغ فى المثبت فاجاب بان قولك فينطق
بالنصب اى فيه مضمرة والتقدير فان ينطق وهذا المصدر معطوف على مصدر
منتزع من الاول وهو قام اى ما يكون قيام فنطق لحكم النفى منصوب على
القيام والنطق فالنطق فى المعنى منفى فيصح الاستثناء المفرغ منه ونظيره
ما تاتينا فتحدثنا الا بالنصب اى ما يكون منك اتيان كثيرا ولا حديث عقيبه جائز
فيه الرفع والجر عطف على قوله معرب اى والمستثنى جايز فيه الرفع والجر
بعد ما يستوى وجوه الثلثة اى الرفع والنصب والجر فى يوم فى قوله ولا سيما يوم

وجه تقال ما قام الا فعل سيما
فاعله لا يمتنع

وصحت الا يوم
الجمعة

الفعل

فتحديث على نفى المركب
اى ويكون منكبا تان

الاستثناء ايضا تخصيص وانما دخل الواو نظرا الى ان المعنى انه مقدر بجملة
اى واخص يوم الايوم لانه ليس مثل الايام الصالحة بل لزيد على ما ذكرناه فى الجواب
عن الاشكال الثانى والنصب الجر بعد عدا وخلا وكذا بعد حاشا عند المبرد لكونها
حروفا نارة وافعالا اخرى اى وجاز فيه النصب والجر اما النصب بعد عدا وخلا
فلانها فعلان على الاكثر اما عدا ففعل متعد يقتضى نصب المفعول فى غير الاستثناء
نحو عدا زيد عن بعدوك اى تجاوزك فكذا فى الاستثناء واما خلا فهو لازم فى
الاصل من خلا المكان لكنه يتعدى لتضمنه معنى المجاوزة والمفارقة يقال
خلا زيد اى تجاوزك ومر فوهما كما فى ليس ولا يكون فمعنى جاء القوم عدا زيدا
وخلا جاوز بعضهم زيدا واما حاشا فذهب سيبويه وسايرالبصريين انه
حرف جر وذهب المبرد الى انه مشترك فقد يكون حرف جر وقد يكون فعلا
ينصب ما بعده حجة سيبويه انه ورد المجرد قال حاشا أبى ثوبان ان أبا
ثوبان ليس بقدمة تكم الذمة العين الثقيل وايضا لو كان فعلا لنقح
دخول ما المصدرية عليه قياسا على عدا وخلا وحجة المبرد انه ورد الجر
بعد حاشا كما ذكره سيبويه ورد النصب بها من الفصحا نحو اللهم اغفر لى
ولمن سمع حاشا الشيطان واما الاصبع جملة قرين الشيطان فى تبعيده
من الغفران فدل على انه مشترك بينهما ومجرورا اى والمستثنى بحرور
بغير وسوى وسواء لانها اسماء مضافة اما غير فظاهر واما سوى وسواء
فلانها ظرفان على الاصح كما ذكرنا من قبل فمعنى جاءنى القوم سوى او سواء
زيد بمعنى غير بدل زيد او مكان زيد بمعنى انهم جاءوا وانت لم تجئ هو وهو
معنى الاستثناء فى اخراجه واعراب غير كاعراب الاسم الواقع بعد الا على
التفصيل فيجب نصبه بعد كلام موجب عند المقدم غير نحو جاءنى القوم غير

وجه عروض عبد الله ان به
نقاء عن الحياة والشتم
اليسم

العينى رحمه الله
تعالى

وحاشا

بدا ره جعجل واوله الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما المثل يقال هما سيان
اى مثلان فالنصب لان لا سيما منزلة الا اى الا يوما والرفع على انه خبر مبتدا
محذوف وما موصولة اى لا سى الذى هو يوم وجوز على هذا ان يكون ما نكرة
بمعنى شئ اى لا سيّ شئ هو يوم واما الجر فيما مثل لا سيما نكرة بمعنى شئ اى
سيّ شئ يوم على ابدال يوم من شئ وجوز ان يكون ما ذا بمنزلة اى لا سى يوم وسيّ
اسم لا اى لا مثل يوم وقد اورد على تقدير النصب اشكالان احدهما دخول الواو
على لا سيما فانه اذا كان بمعنى الا لا تدخل عليه الواو اذ لا يقال جاءنى القوم
والا زيدا والثانى ان الاستثناء لا يصح فى البيت اذ المراد ان فضل هذا
اليوم على سايرالايام الصالحة التى حظى فيها علا قاه النساء والاستثناء
لا يصح لانه يودى الى ان يكون المعنى انه كثيرا ما اتفق الايام الصالحة الا
يوم دارة جلجل فانه غير صالح والمراد تفضيل هذا اليوم على سايرالايام
لا حظ عنها واجيب عن الثانى بان مرادهم انه يودى معنى الاستثناء لانه
بمنزلة الاحقيقة ويبان معنى الاستثناء فيه انك اذا قلت اكرمنى القوم
لا سيما زيدا فقد اخرجت زيدا من جملتهم بان اثبت له افضل ما اثبت لهم
اذا المعنى ان القوم اكرمونى وان زيدا قد اكرمنى ولكن لا كاكرامهم بل اشد وقد
بلغ فيكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام فمعنى الاستثناء وهو اخراج الشئ
عن حكم دخل فيه غيره متحقق فيصح ان يقال لا سيما بعد عمل الا لمشاركة اياه
فى معناه وقال فى المفتاح الاشكال الاول قايم لان الواو لا يتوسط بين عامله
ومعموله ويمكن ان يجاب عنه بان معنى لا سيما خصوصا فكانه قال وخصوصا
يوم اليوم اى واخص يوم اليوم من سايرالايام خصوصا بكونه ابلغ فى الحظوة
منها مهما فى المعنى مقدر بفعل نصب وانما اطلق عليه انه منزل الا نظرا الى المعنى لان
فى تقدير الكلام

الجلجل اسم موضع

المراد من هذا المفتاح
المفتاح وشرحه
المصباح

لزيد عشرون الا درهما فانه لايجوز حمله على الوصف لصحة حمله على الاستثناء والاصل على الاستثناء هكذا قالوا ولعل المراد بقولهم لجمع الجمع وما يشبه الجمع والا فلفظ عشرون ليس بجمع مع يكون خارجا عن الضابط نقولنا جمع ولم يخرج الى الاحراج بقوله غير محصور والآية مشتملة على القيود وقوله لتعذر الاستثناء حيث لا يعلم دخوله فيه معناه ما ذكرناه وهو ان الاستثناء انما يكون فيما يجب دخوله تحت الاول فاما اذا لم يجب يتعذر الاستثناء فيحمل على غير في الوصفية فمعنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة مغايرة لله فتعذر الاستثناء لكون الهة ليست للعموم وقوله وفي الآية مانع آخر اشارة الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم يفسدا فينتفي الملزوم والملزوم مركب ولا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزايه فجاز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه المطلوب وهو الرد على المشركين القايلين بان مع الله الها آخر تعالى عنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يتخلص الا بجعل الا وصفا فان قلت يلزم على تقدير الوصف ايضا ان يكون معناه لو كان فيهما الهة موصوفة بمغايرة الا الله الحق لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي المجموع وانتفاء المجموع قد يكون بانتفاء الوصف لا بانتفاء الآلهة قلت انتفاء الملزوم اما بانتفاء الآلهة او بانتفاء الآلهة او بانتفاء وصف المغايرة فان كان بانتفاء الآلهة ثبت المطلوب وان كان بانتفاء وصف المغايرة فكذلك لانه اذا انتفى وصف المغايرة وحقيقتها لم يكن الآلهة مغايرة للآلة الحق واذا انتفت ماهية المغايرة عنها كانت عينا للآلة الحق فيلزم ارتفاع التعدد ايضا وهو المطلوب لان المتعدد لا يكون عينا لواحد وضعف في غيره اي وضعف حمله على غيره في غير الضابط المذكور الا

وكل قرنه قرنت باخرى وان طلبت بها سيفرقان القرقدان سما بجمان قرنان من القطب م

منه قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعرابيكل الا القرقدان فانه اخرج الاعن باب الاستثناء اذ لو كان على بابه لقبل الا القرقدين بالنصب لانه بعد كلام موجب فلما رفعه حمله على غير مع كونه تابعا للمستغرق وهو كل اخ وقد ذكرنا انفا ان تعذر الاستثناء يخرج به غير وهنا لم يتعذر والحمل على غير ضعيف والبيت تحتمل وجوها من الاعراب احدها ان يكون كل مبتدا ومفارقه خبره واخوه فاعل مفارقه والثاني ان يكون كل مبتدا ومفارقه مبتدا ثان واخوه خبره والجملة خبر المبتدا الاول والثالث ان يكون كل مبتدا واخوه مبتدا ثانيا ومفارقه خبره المقدم والجملة خبر الاول والرابع ان يكون كل مبتدا ومفارقه بدل منه واخوه خبر كل اي مفارق كل اخ اخوه والخامس ان يكون مفارقه بدلا من كل واخوه مبتدا وكل اخ مفارقه خبر مقدم وتقول في تثنيه الاستثناء ما اكل احدا الا الخبز الا زيدا تنصب الاول على المفعولية والثاني على الاستثناء لان الكلام صار موجبا لان المعنى اكل الخبز كل واحد الا زيدا المثال مشتمل على استثنا بين الاول مفرغ والثاني بعد ما اكل احد شيئا من الاشيا الا الخبز فهو معرب على حسب العوامل وعامله تقضي المفعول فلذلك قال تنصب الاول اي الجزء الاول وهو الخبز على المفعولية والاستثناء الثاني وهو قوله الا زيدا وقد توهم انه اجرى على كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه وقد ذكرنا انه يجوز في مثله نصب المستثنى ورفعه على البدل فبين انه في المثال تعين النصب في الاستثناء الثاني ولا يجوز الرفع على البدل لان النفي الاول صار موجبا بطريان حرفي الاستثناء فيه وهو الا الخبر لان الاستثناء من النفي اثبات فالمعنى اكل كل احد الخبز فلم يكون الا زيدا مستثنى من كلام موجب ذكر المستثنى منه فيجب نصبه على الاستثناء وهو ظاهر وتقول ما اتاني الا زيدا الا عمرا وترفع احدهما لاسناد الفعل

تقديرا وكان حقه ان تجوز في المستثنى الثاني النصب على الاستثناء والرفع على البدل قلت اختار الثاني وهو انه مستثنى مما قبل الا وهو احد فتقول كما تقتضي ان لا يتعين النصب بل يجوز البدل ممنوع لان ذلك في كلام غير موجب لم يتطرق اليه نقض بوجه ما وههنا قد تطرق اليه نقض النفي بالاستثناء الاول فما بقي النفي سالما عن المناقض وجاز الوجهين انما كان في كلام غير موجب مطلقا فلذلك قال المصنف ما اوّل الا كلامك على تركني الناس وزاد زيد الا عمرا يعني عاد ذلك النفي الى موجب باعتبار تطرق الاستثناء اليه والاستثناء من الموجب يجب ان يكون منصوبا وانما قال ما اوّل لان ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الاستثناء الثاني عما قبل الا الاولى وهو منفي ظاهر افقدره بالاثبات تاويل على خلاف الظاهر وقوله ما اوّل منصوب على الحالية من فاعل نصب وهو المخاطب اي تنصب انت ما اوّلا وتقول ما اتاني الا زيدا الا عمرا احد منصوبين لان التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو على الابدال فلما قدمته نصبته وجه مغايرة هذه المسئلة للمسئلتين السابقتين ان السابقتين كان الاستثناء فيهما باعتبار تفريغ في احد الاستثنا بين وهذه لا تفريغ فيها لان المستثنى منه مذكور وهو احد لكن ذكر الاستثناء ان مقدما ان على المستثنى منه صورة فذكر ان الاستثنا بين يجب ان يكونا منصوبين اعلم ان الاستثناء المتعدد تنحصر في اقسام خمسة لان الاستثنا آت اما ان يكون بعضها من بعض او لا بل يكون كلها من مستثنى منه واحد والاول هو المسئلة المذكورة في آخر الباب خوله على عشرة الا تسعة الا ثمانية كما سياتي والثاني اما ان يكون بينها عاطف او لا فان كان بينها عاطف فهي غير مذكور في الكتاب لاندراجه تحت مسايل العطف بالحرف والثاني اما ان يكون احدها مستثنى مفرغا او لا فان كان

بالاستثناء الاول م

اليه وتنصب الثاني اذ لا يمكن رفعه على البدلية ولا على الفاعلية ما اوّل الا كلامك على تركني الناس وزار زيد الا عمرا هذه المسئلة تشارك المسئلة الاولى في تعدد الاستثناء لكن الاول كان المستثنى منه مذكورا فيها وهذه لم يذكر فيها المستثنى منه بل الاستثناء فيها مفرغ وذكر فيها استثناء آن فالمستثنيان اما ان ترفعا او ينصبا او ترفع الاول وتنصب الثاني او بعكس هذا لا يجوز نصبهما لانه يبقى الفعل بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ والجوز رفعهما لان الاول يكون فاعلا والثاني بدلا منه اما ان يكون على الفاعلية او على البدلية والقسمان ممتنعان اما الاول فلان الفاعل لا يتعدد واما الثاني فلان الاستثناء الاول جعل الكلام في حكم الموجب لانه استثناء من نفي والاستثناء من النفي اثبات وفي الاثبات لا يجوز البدل وايضا لو ابدل لخرج من اقسام البدل اذ ليس بدل الكل ولا بدل البعض ولا البدل الاشتمال لان ذات عمرو وذات زيد لا تعلق لاحدهما بالآخر ولا يصدقان على ذات واحدة وليس بعضا ولا يكون بدل الغلط لان ذلك يكون في بدء الكلام كما سبق لسانك الى شيء ثم تداركته وهذا ليس من ذلك القسم وايضا لو كان بدل الكل كان مبدلا اما المستثنى منه المقدر او المستثنى الاول وكلاهما منتفيان اما الاول فلان المبدل لا يحذف لفظا واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون المستثنى الاول في حكم الطرح وليس المعنى على هذا فتعين ان يرفع احدهما على الفاعلية كما هو مقتضى التفريغ وحينئذ يجب نصب الآخر لما ذكرنا انه لا يجوز رفعهما معا فان قلت ينبغي ان لا يجوز نصب الثاني اصلا ولا يجب لانه لو انتصب لكان استثناء والمستثنى منه اما ما بعد الا الاولى او ما قبلها لا يجوز ان يكون ما بعدها لان ما بعدها زيد ولا يجوز استثناء الا عمرا من زيد وان كان مستثنى مما قبله وهو احد المقدر لم يجب نصب المستثنى لانه مستثنى من كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى

احدهما مستثنى مفرغا ما ان يكون المستثنى منه للآخر مذكورا او لا فان كان مذكورا فهو المسئلة الاولى فى الكتاب وهى ما اكلت احدا الخبزا الا زيدا وان لم يكن مذكورا فهو الثانية كقولك ما اتانى الا زيد الا عمرو فان الاول مفرغ والثانى غير مفرغ على ما ذكرنا وان لم يكن احدهما مفرغا فهو مثل ما اتانى الا زيدا احد الا عمرو فانه لا تفريغ واحدهما نصب على الاستثناء والآخر رفع على البدلية اذ لا يجوز نصبهما معا على الاستثناء لان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول ولا يكون لفعل واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى ذلك الفعل لا بعاطف يخللهما والمفروض ان لا عاطف وكان يرا القسم بتعيين ان يكون احدهما استثناء والآخر غيرا استثناء بل بدلا ولذلك قالوا ان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول معه من حيث ان العامل فيهما يعمل بواسطة حرف فكما لا يتعدد المفعول معه لا يتعدد المستثنى المنصوب ابتداء اذا ثبت يرا فقولك ما اتانى الا زيدا الا عمرو احد لا يمكن ان يكونا منصوبين ابتداء على الاستثناء فلا بد من فرض احدهما عن المستثنى منه المذكور ليكون احدهما مستثنى مقدما منصوبا والآخر مرفوعا على البدلية وهو معنى قولك لان التقدير ما اتانى زيدا احد الا عمرو على الابدال اى على ابدال عمرو من احد فلما قدمته نصبته لان البدل لا يتقدم على المبدل فان قلت فخ يكونا ان مستثنيين منصوبين وقد منعت جواز ذلك قلت الممنوع هو ان يكونا ابتداء منصوبين متقدمين فاما اذا كان احدهما منصوبا والآخر بدلا وقدم البدل فصار منتصبا للضرورة ان البدل لا يتقدم فلا منع فيه ونظيره ان صفة النكرة لا يتقدم عليها فلما قدمت قالوا انه حال ليس بصفة مع انه فى صورة الصفة المتقدمة فان قلت فقد جاء استثناء آن منصوبان مقدمان على المستثنى منه بلا عاطف فخ تكيت وما الا الله غيرك ناصرا نصب قول

عراد العدو

ينصب غيرا والتقدير الا اياك قلت لا نسلم انه استثناء بل غيرك كان صفة لناصر والتقدير ما الا الله ناصرا غيرك وصفة النكرة اذا تقدمت انتصبت على الحال فهو حال مقدم لا استثناء ولو ذكرت المستثنى الثانى بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفى اثباتا ومن الاثبات نفيا هذا هو القسم الاول الذى ذكرنا فى التقسيم ان بعض الاستثناآت مستثنى من بعض ولذلك قيده بقوله بعد ما يصح دخوله فيه اذ لو لم يصح دخوله على عشرة الا خمسة الا ثمانية لم يكن ان يكون استثناء اذ المستثنى الكثير من المستثنى منه فلا يكون بعضها مستثنى من البعض حيث يصح دخول المستثنى فى المستثنى منه وهو الاستثناء الاول لدخوله على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهلم جرا الى الواحد يعنى الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فاللازم خمسة بناء على ان الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى لانك اذا قلت على عشرة الا تسعة لزم واحد ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقى اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقى اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقى اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اثنين صار اللازم ستة ثم اذا قلت الا واحدا بقى اللازم خمسة ولو ذكرت بعده اى بعد قوله الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهلما الى التسعة اى الا اربعة الا خمسة الا ستة الا ثمانية الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقى اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقى اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقى اللازم واحدا ولو فى الكلام حزازة لانه لو كان استثناء من الاستثناء آت لزم ان يكون

فى العلق سبيل هذه المسئلة ان يجمع العشرات على حدة ويجمع المئين على حدة ثم نقص المئين من العشرات فاذا بقى شئ فهو المقرر فالعشرات عشرة وثمانية واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمئون والمئون تسعة وسبعة وخمسة وثلثة واحد والمجموع خمسمائة وعشرون فاذا اسقطت الاول من الاكثر بقى خمسة

اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقى اللازم

المستثنى منه اقل من المستثنى فى بعض الاحوال كما ظهر لك من المثال اللهم الا ان تجعل الاستثناآت من المستثنى منه الاول بان تخرج البعض من المسقط والبعض من الباقى والخاطر لم تفرغ لتلخيصه بعد فان تلخصت لزكى عبارة مخففة فليلحقها بالكتاب ان شاء الله تعالى وقد تقع الفعل موقع الاسم المستثنى فى قولهم نشدتك بالله الا فعلت يقال نشدتك الله والرحم نشدة ونشدانا ونشيدتك الله الا سالتنى بالله وبالرحم وتعديد الى مفعولين اما لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا نشدتك بالله والله لما قالوا دعوته بزيد وزيدا لو لا تضمنه معنى ذكرت و مصداق هذا قول حسان بن ثابت رضى الله عنه نشدت بنى النجار افعال والدى اى ذكرتهم ايا ها وانشدتك بالله جد حظا لوا علم ان الفعل لا يتسع مستثنى لان المستثنى من اقسام المنصوب والفعل لا يكون منصوبا فلا بد من تاويله بمصدر اى الا فعلك ثم لا بد من تقدير نشدت بما فيه نفى لان الاستثناء مفرغ فلا بد من تقدير نفى فلذلك قدر بما اطلب اى ما اطلب منك شيئا من الاشياء الا فعلك وهذا المعنى هو المفهوم من استعمال العرب وقد تحذف المستثنى تخفيفا لحوا دن زيد ليس الا اى ليس الا زيدا اى ليس الجانى الا زيد وليس غيرا اى ليس الجانى غير زيد وضم غيرا لانه مبنى كقبل وبعد كما ذكرنا وانما صح الاستثناء فى الا زيدا لان ليس فيه ضمير عايد الى الجانى الذى دل عليه الفعل فالتقدير ليس الجانى الا زيدا ولا تخفى جواز اضماره اى جواز كون المستثنى مضمر الخوا لا هو والا اياه ونحوهما اى كما جاز ان يكون المستثنى مظهرا جاز ان يكون مضمرا ومنها اى ومن المنصوبات الاسم فى باب ان اى ان واخواتها نحو ان زيدا قايم وسيانى علة عملها فى باب العوامل ان شاء الله تعالى ولا تحذف اى اسم ان فلا يقال ان قايم وان جاز حذف خبره لان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه

بالمفعول

بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم تحذف ولان الاسم يتعدد فلو قلت ان قايم لم يعلم ما الاسم المحذوف هكذا قيل فى الوجهين نظرا الاول فلان المفعول فضلة فالمشبه به اولى بالحذف واما الثانى فلانه ان لم يكن فيه قرينة فلا يجوز الحذف وان كانت تعين فلا لبس فالاولى فى تعليلها ان يقال انما لم يحذف الاسم لان ان انما تقدم منصوبه على مرفوعه ليكون له الاثر الفرعى للفعل لفظا وهو تقديم منصوبه على مرفوعه فلو حذف الاسم لكان فى صورة ما هو محظور من مشابهة عمل المعمل الاصلى للفعل وهو انه يليه المرفوع فلذلك لم يحذف اسمه وقد جاء حذفه فى ضرورة الشعر قال

ولو ان حظى من فؤادك ضئبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى

غليظ المشافر فراى ولكنك زنجى الا اذا كان ضمير الشان المخوان من الام فى بنى حسان المتهما غصبى الخطوب اى انه والضمير للشان والا اى وان لم نجعل الاسم ضمير الشان ونقول من الشرطيها سمد زال الجزاء عن صدر الكلام لان من الجزائية لها صدر الكلام لا تتبع معمولا ان ليبطل صدريته ونحو عطف على نحو قبله ذكرا يا ثانى مفرع الاسم ضمير الشان فى ان المكسورة وان المفتوحة وفى ليت فى كان وفى لكن اما ان فقد ذكرناه واما ان المفتوحة نحو قوله فلو ان حق اليوم سلم اقامة وان كان سرح قد مضى فتسرعا اى فلو ان قيلة اقول وقد زال الجول حبايا بد وشوقا ولم اطمع بدنك مطمعا اى بذلك القول بنى وايش انا هوينا جوازكم وما جمعتنا نية قبلها معا فلو ان حق البيت البيته الجهنى الفى فنى بها والجول بالضم بلاها بالابل التى عليها الهوادج كانت فيها النساء اولم تكن اى زالوا عن حيث اقاموا فيه ولم اطمع فى قبولهم ذلك منى ولكن حزنى وشوقى حملنى على الكلام حتى اى وجب اى لو تخففت انكم تحسنون الى باقامتكم لشكرتكم وان كان سرح بالسين المهملة سرت اى وان كان اثقالكم

جمع مشفر وهو شفة البعير المشافر رجل ابوه قرابتى

فيجوز حذف اسم ان فى ضمير الشان كثيرا

حق بكسر اى وجب السرح بالسين المهملة الاثقال والمتاع اى لعجه وجب ثبت سلكم وان كان اثقالكم ومتاعكم قد سارت فتلكم صبابة منصوب بانه مفعول له وحامله قول وبنو وايش جملة ندا به منصوب اقول والواو فى ولم اطمع للحال والمعنى اقول فى غير طامع فى قبولهم هذا القول منى ولكن شوقى حملنى على هذا الكلام

ومتاعكم قد سار قبلكم وتسرع وروى وان كان سرب وهو النسا بنو وابش قوم من بنى زيد مناة من بنى تميم ونحو فليت دفعت الهم عنى ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمى بال فليته فلان يمضى على ما خيلت اى شبهت يعنى على غرر من غير تيقن اى على ما ارتك نفسك وشبهت واوهمت فحذف الفاعل من خيلت لاشتهارها اى خيلت النفس ونحو فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى احد التاويلين وهو ان يكون كفافا خبر كان مقدما وخيرك مرفوع بانه اسم كان ولا بد من تقدير ضمير الشان لئلا يدخل ليت على الفعل والتقدير ليته كان خيرك كله كفافا عنى اى مكفوفا وشرك جاز فيه الرفع عطفا على خيرك ومرتو على هذا جاز ان ينصب محله وعنى متعلق به والتقدير وكان شرك مرتويا عنى بمعنى مكفوفا لان من ارتوى عن شئ كف عنه وعلى هذا يكون الماء مرفوعا بفاعلية ارتوى مجازا كما يقال فى عكسه ماء صاد اى مدة ارتواء الماء وجاز ان يكون مرتو مرفوع المحل بفاعلية ارتوى والماء سكلى منصوب لا غير اى ما استقى الماء وجاز ان يكون وقيل معناه ارتوى من الماء نحو واختار موسى قومه والمعنى ليته كان خيرك وشرك مكفوفين على معنى مدة ارتواء مرتو من الماء لان كفافا مصدر يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع نحو رجلان عدل وانما قال على احد التاويلين لانه ذكر فيه ان كفافا اسم ليت وفى كان ضميره وخيرك منصوب بالخبرية وكذا شرك على معنى فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك كله وشرك وح تخرج عن الاستدلال ونحو كانهن الفتيات اللعس كان فى اظلالهن الشمس اى كانه والا اى وان لم يكن ضمير الشان انتصب الشمس لانه اسم كان اى كان الشمس فى اظلالهن اى بيوتهن واللعس لون الشفة يضرب الى السواد قليلا وهو مستملح عند العرب ونحو ترمينني بالطرف

جمع فتيات كثمرات جمع ثمرة لان تسمية جمع المونث السالم باعتبار الغالب ع

امرار لعساء او لسوء

اى انت مذنب وتقليننى لكن اياك لا اقلى اى لكنه اى لكن الشان لا اقليك فلما قدم المفعول صار منفصلا وانما لم تحمل على ان اياك اسم لكن لانه لا يسوغ المنفصل مع القدرة على المتصل الا شاذا نحو اليك حتى بلغت اياكا فالحمل على حذف ضمير الشان اولى لانه اكثر ولا يجوز هذا اى حذف ضمير الشان فى غير الاضطرار اى فى غير ضرورة الشعر عند الاكثر اذ لا يقال فى سعة الكلام ان زيد قايم اى انه وبعضهم يجوزه قياسا على الابيات المذكورة اذ الاصل عدم مخالفة الشعر لغيره فكما جاز فى الشعر جاز فى غيره ولذلك يستدلون فى المسايل بالاشعار ومنها اى ومن المنصوبات الخبر فى باب كان اى كان واخواته نحو كان زيد منطلقا وقول من الحقه بالحال يبطله عدم استقلال الكلام بدونه اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين فعند الكوفيين المنصوب فى كان زيد قايما حال والبصريون على انه ليس بحال بل هو خبر حجة الكوفيين امران احدهما انه لا ينتصب على المفعولية لان كان فعل لازم فلا يقتضى منصوبا على المفعولية فيكون حالا والثانى انه يقال كان زيد فى حال كذا وهو فى معنى الحالية فكذا لو قيل كان زيد قايما لانه تقع موقعه حجة البصريين امران احدهما ان المنصوب بعد كان قد يكون مضمرا او معرفة نحو كنت القايم والقايم كنته فلا يكون حالا والثانى انه لا يستقل الكلام بدون المنصوب ولو كان حالا لاستقل بدونه لان الحال فضلة لا يورث حذفها اختلالا وهذا الذى اشار اليه المصنف بقوله يبطله عدم استقلال الكلام بدونه وحمل الكوفيين المعرفة على باب ارسلها العراك ومررت به وحده ضعيف لان تلك الصورة شاذة والجواب عن الاول انا لا نقول بكونه مفعولا بل نقول هو مشبه به وعن الثانى انا لا نسلم ان قولهم فى حال كذا من قولهم كان زيد فى حال كذا حال بل هو خبر من جار ومجرور فهو منصوب محلا على الخبر لا على الحالية وامره على

اوله الىك عنى قطعت اراكا

اسم الفعل اى تنح

والاراك جمع اراكة وهى الوليمة والعيش القبيح

نحو امر خبر المبتدا اى فى اقسامه وشرايطه واحكامه اى فكما جاز ان يكون خبر المبتدا مفردا وجملة فخبر كان كذلك وكما اشترط ان يعود الضمير من الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا يشترط ايضا فى خبر كان اذا كان جملة وكما ان الاصل ان يكون خبر المبتدا نكرة فكذا فى خبر كان لكنه تتقدم معرفة هذا استثناء عن الاحكام فان خبر المبتدا اذا كان معرفة لا يتقدم على المبتدا ويتقدم خبر كان اذا كان معرفة على اسمه لانه لا يلتبس لكون الاسم مرفوعا والخبر منصوبا ويتقدم عامله فعلا لا يتقدم المبتدا نحو الذى يقوم كان زيد هذا استثناء آخر من الاحكام فان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد يقوم لا يجوز تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل ويجوز تقدم مثل هذا الفعل الواقع خبرا لكان على كان كما فى المثال المذكور فان زيد خبر الذى وتقديره كان يقوم زيد ويقوم خبر كان وقد تقدم عليه وقوله فعلا حال من فاعل تتقدم واستقبحه بعضهم لانه فى الصورة فعل داخل على الفعل ولا يكون الا حيث يفيد اى لا يكون خبر كان الا حيث يفيد فايدة زايدة لم تستفد من نفس كان فلا يقال كان زيد كاينا ولا كان مالك لفرس صاحبه وقوله تعالى فان كانتا اثنتين فانما جاز لان الاول لا تفيد العدد متجردا من الصغر والكبر هذا ايراد وجواب فالايراد ان اسم كان فى كانتا يدل على التثنية فلا تفيد الاخبار عنه بقوله اثنتين فاجاب بان الغرض الاقتصار فى الخبر على مجرد العدد من غير تعرض لذات صغيرة او كبيرة فكانه قال ان كانتا واقعتين على هذا العدد المتجرد والاسم وان دل على العدد فليس مقصورا على العدد بل على ذات فهو منزلة قوله وشعرى شعرى يعنى ان هذا ايضا توهم ان المبتدا والخبر واحد فلا يفيد والجواب ان شعرى الواقع خبرا يدل على الوصف اى شعرى البليغ الكامل فهو مغاير معنى للاول وكذا فى الآية فان لفظ اثنتين وان وافق الاسم

من حيث التثنية فهو مغاير له باعتبار الاقتصار على مجرد العدد كما ذكرنا خلاف كان ان الذاهب جاريته صاحبها حيث لا يفيد لانه يستفاد من قوله جاريته انه صاحبها وقوله عليه السلام حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه روى اى الموصول مرفوعا ومنصوبا وفيه اربعة اوجه اول الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وفيه اربعة اوجه من الاعراب احدها ان يكون فى يكون ضمير المولود وابواه مرفوع بالابتداء وهما ايضا مرفوع بالابتداء واللذان مع صلته خبر للمبتدا الثانى والجملة اعنى هما اللذان يهودانه خبر ابواه وابواه مع خبره فى موضع النصب خبرا ليكون والثانى ان يكون هما ضمير الفصل لا محل له من الاعراب واللذان خبر ابواه والجملة خبر يكون والثالث ان يكون ابواه مرفوعا بانه اسم يكون وهما اللذان جملة منصوبة المحل على الخبرية والرابع ان يكون ابواه اسما ليكون وهما ضمير الفصل واللذين خبره وعلى هذا لا يجوز فى اللذين الا النصب ولا زيادة على الاربعة مجال الا ان يقال كان ناقصة او تامة او زايدة او فيه ضمير الشان الى غير ذلك ويحذف عامله اى عامل خبر كان فى نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثله اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثانى والعكس الاجود ان ينصب الاول على انه خبر كان ويرفع الثانى على انه خبر مبتدا محذوف على القياس فى حذف المبتدا بعد فاء الجزاء اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والاضعف رفع الاول ونصب الثانى لانه لا بد من تقدير عامل فيهما فيهما وهو كان وكان اما تامة او ناقصة وتقدير التامة ضعيف لانها قليلة الاستعمال وما قل استعماله قل حذفه وتقدير الناقصة يستدعى حذف خبره فيلزم كثرة المحذوف واما نصب الثانى فاما ان يكون بتقدير الناصب كان اى وكان جزاؤه خيرا

فى الفايق بناء الفطرة يدل على النوع من الفطرة كالجلسة والركبة والفطر الابتداء والاختراع وفى اللام اشارة الى انها معهودة وانها فطرة الله التى فطر الناس نطق بها قوله عز وجل فاقم وجهك فى الدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها والمعنى انه لو لد على نوع من الجبلة وهو فطرة الله ولونه مهيا مستعدا لقبول الحنفية طوعا لا كرها وطبعا لا تكلفا لو حلته الشاطين الجن والانس وما اختار الا اياها ولم يلتفت الى احنية سواها واعلم ان فايدة ايراد الحديث فى الكتاب غير ظاهر دكن

الناقصة

او تقدر تجزى اى فيجزى خيرا والاول ضعيف لان تقدير حذف الفعل بعد فا
الجزاء الموجودة فى اللفظ ضعيف والان حذف الفعل بعد الفاء على غير قياس خلاف
حذف المبتدا بعد الفاء واما الثانى وهو تقدير فيجزى فضعيف لوجهين احدهما
ماذكرناه وهو حذف الفعل بعد فا الجزاء والثانى ان الفعل المضارع اذا وقع جواب
الشرط لم تحتج الى الفاء كما سياتى والوجه الثالث رفعهما اما رفع الثانى فعلى
القياس فى حذف المبتدا واما رفع الاول فباضمار كان وهو ضعيف كما مضى
والوجه الرابع نصبهما اما نصب الاول فعلى القياس السابق واما نصب الثانى فضعيف
كما مضى فهذان الوجهان اعنى الثالث والرابع مما متنوع ظهان لان الاول قوى
لجريانه على القياس فى الجزئين فلذلك كان اجود والوجه الثانى وهو عكسه ضعيف
لخروجه عن القياس فى الجزئين وهذان الوجهان متوسطان لان احد الجزئين
منهما جار على القياس والجزء الآخر غير جار على القياس منه اى ومما حذف عامله قولا
قد قيل ذلك ان صدقا وان كذبا وآخر فما اعتذار كل من شئ اذا قيلا البيت
للنعمان بن المنذر وجوز فيه اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ونصب
الاول ورفع الثانى وبالعكس وتقدير الرفع فيهما ان وقع حق وان وقع كذب
او كان فيه اى فى المقول حق وان كان فيه كذب ونصبهما على انهما خبر الكان
والتقدير ان كان المقول حقا وان كان المقول كذبا واما رفع احدهما ونصب
الآخر فيظهر من بيان نصبهما ورفعهما وانما قال ومنه لان الوجوه الاربعة
كانت فى الشرط والجزاء وهو ان خيرا فخير وفى البيت الوجوه فى السرطين و
مما ان حقا وان كذبا ويلزم اى ويلزم حذف لعامل ما ان كنت منطلقا انطلقت
اى لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام كما تحذف من ان وان قياسا
مستمرا ثم حذف كان لانه تحذف كثيرا كما فى الامثلة السابقة فانقلب الضمير
كثيرة الطير قولهم رد الرجل برق من قولهم رد الرجل برق اذا هدد

المتصل المرفوع منفصلا لحذف ما يتصل به ثم زيد ما ليكون واقعا موقع
الفعل المحذوف وادغم النون فى الميم فصار اما انت منطلقا وانما لزم
حذف العامل لوقوع ما موقعه ويضمر منفصلا فى الاكثر يعنى اذا كان خبر
كان مضمرا فالاكثر انه يكون منفصلا نحو لين كان اياه لقد حال بعدنا عن
العهد والا سان قد تغير وانما كان الانفصال ارجح لانه فى المعنى خبر المبتدا
وخبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا نحو زيد انت وقد جاء الاتصال اى
فى خبر كان ورجحانه مشبه بالمفعول وضمير المفعول يكون متصلا نحو ضربته
فكذا فى المشبه به نحو تنفك تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه اى حتى يكون
الهالك وآخر المر يرقد يرجو الحميوة مؤملا والموت دونه وينفك بمعنى لا ينفك
ومنها اى ومن المنصوب المنصوب بلا التى لنفى الجنس وهو المنفى الماضى
او المضارع له نحو لا غلام رجل ولا خيرا من زيد لما كان البحث فى المنصوبات
قدم المعرب من اسم لا وهو قسمان مضاف ومضارع له ثم ذكر المبنى بعده
بالعرض والمفرد مبنى على ما ينصب به نحو لا رجل ولا رجلين ومسلمين او مسلمات
فى الدار المراد بالمفرد ما لا يكون مضافا فيدخل تحته الواحد نحو لا رجل والمثنى
نحو لا رجلين والجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين والجمع المونث السالم نحو لا مسلمات
والاجود بناؤه على الكسر لانها حركة نصبه ومنهم من يثبت النون لانه للمقابلة
منزلة نون مسلمين والاجود حذفه لانه وان دل على المقابلة فلا تخلو عن
دلالة على تمكن الاسم وذلك بناء فى البناء ومنهم من يبنى هذا الجمع على الفتح
لان حمل النصب على الجر انما كان فى حال الاعراب فاذا بنى رجع حركة
بنائه الاصلية اذا لا مانع منها فعلى هذا نحو خرج لا مسلمات عن قوله يبنى
على ما ينصب بد قالوا انما بنى المفرد لانه متضمن لمعنى اذ معنى لا رجل لا من

لا من رجل لانك اذا قلت لا رجل بدون من لم يفهم لجواز تولك لا رجل فى الدار
بل رجلان فى البلد فاما اذا وجد من نحو لا من رجل عمه واستغرق فقولنا
لا رجل انما يكون مستغرقا بتضمن الحرف وهو من والاسم اذا تضمن الحرف
بنى والمحقق ان لا رجل بالنون ولا رجل بالفتح كلاهما مستغرقان بحسب
ما دل عليه اللفظ واما المنون فهو للواحد فيقع جميع الآحاد واما المفتوح
فدال على الجنس فيعم جميع افراد الجنس مفردا او مثنى او مجموعا فيما فى
الاستغراق سواء قوله ينصب به يشمل حركة الفتح نحو رجل ويا النثنية
والجمع وكسر مسلمات وحق المنفى بها ان يكون نكرة ليتحقق به نفى الجنس وحو تمثل
لا هيثم الليلة للمطلى متناولا هذا ايراد لان هيثم علم وكان ينبغى ان لا يدخل
عليه لا وجوابه انه متناول والتقدير لا مثل هيثم للمطلى موجود او للمطلى خير من
فان وقع بعدها اى بعد لا معرفة وجب رفعها اى رفع المعرفة والتكرير
وانما وجب الرفع لانه خرج عن بابه فلا يعمل فيه للقائه لنفى الجنس فرجع
الى اصله وهو الرفع لكون لا من دواخل المبتدا والخبر وانما وجب التكرير
خبر ما فات من معنى الجنسية فيقوم التكثير المستفاد من التكرير مقام
الجنس وكذا اذا فصل بين لا واسمها بظرف نحب فيه الرفع والتكرير ايضا اما
الرفع فلان لا ضعيف العمل فاذا وقع فصل لا يعمل فيرجع الى اصله وهو
الرفع وانما وجب التكرير لقوله اذ ضعف بسبب الفصل نحو لا زيد فيها
ولا عمرو وهذا مثال لما وقع بعدها معرفة وقد حصل الامران فيها وهو الرفع
والتكرير ولا رجل فيها رجل ولا امرأة مثال لما وقع فيه الفصل وقد حصل
الامران ايضا فيه وهو الرفع والتكرير والمراد بالتكرير ان يذكر نكرة
اخرى او معرفة اخرى معطوفة على الاول لا ان يكرر الاسم الاول فاعرفه

وقولهم لا تولك محمول على لا يبغى هذا ايضا ايراد اذ يقال لهذا يقال لا تولك ان
تفعل كذا واسم لا معرفة ولا تكرير فيه فاجاب بانه بمعنى فعل والنفى اذا دخل على الفعل
لا جب فيه التكرير وانما كان بمعنى الفعل لان التول هو العطاء فمعنى لا تولك ان
تفعل كذا ما اعطيت هذا الفعل واذا لم يعط الفعل فلا ينبغى له ذلك كما حمل يدع
على يدع يعنى ان الاصل فى يدع فى يودع بكسر الدال لخذفوا الواو لان الواو
اذا وقعت بين ياء وكسرة لحذف كيعد اذ الاصل يوعد بكسر العين فصار يدع
كيعد ثم فتح الدال من يدع لاجل حرف الحلق وهو العين ولم يوجد فى يذر حرف
الحلق يستحق ان يفتح عينه لكنهم حملوه على يدع لاتفاقهما فى المعنى ووجه
المشابهة ان لا تولك اسم فى الصورة ولم يكرر لانه بمعنى فعل وهو لا ينبغى
وكذا يذر حمل على يدع لانه بمعناه وان لم يوجد فيه علة الفتح واجاز المبرد
الرفع من غير التكرير فى المعرفة والنكرة نحو لا زيد فى الدار ولا رجل عندك
فهذان مثالان الاول هو لا زيد فى الدار فان اسم لا معرفة ولا تكرير فيه
ولا رجل عندك لكون اسم لا نكرة مرفوعة من غير تكرير وهما على مذهب
المبرد وفى اللفظ ابهام لانه يحتمل ان يكون مثالا واحدا لما يكون فيه لا داخلا
على المعرفة وقد وجب الرفع والتكرير وهو جايز بالاتفاق ولو قال فيه ونحو
لا رجل عندك كما هو فى بعض النسخ اندفع الابهام ولعل الاصل كذلك وسقط
لفظ نحو فى بعض النسخ والاولى اثباته وان كرر النكرة معها اى مع لا من
غير فصل جاز فتحهما ورفع الثانى اى فتح الاول ورفع الثانى ونصبه اى
وفتح الاول ونصب الثانى ورفعهما ورفع الاول وفتح الثانى نحو لا حول ولا
قوة الا بالله وقوله وان كرر النكرة معها من غير فصل ضابطة المسئلة لا حول
ولا قوة ونظايرها اما فتحهما فعلى ما للنفى الجنس فى الموضعين واما فتح

الاول ورفع الثانى فالاول على لا التى لنفى الجنس والثانى مرفوع عطفا على المحل نحو لا اما لى ان كان ذلك ولا اب واما فتح الاول ونصب الثانى فالاول على لا التى لنفى الجنس ونصب الثانى للعطف على اللفظ نحو لا اب وابنا ولا فى هذين الوجهين مزيدة للتاكيد واما رفعهما فعلى وجهين احدهما انه جواب لمتكرر مرفوع كما يقال ابغير الله حولى ولا قوة فاجيب برفعهما مطابقة للسوال والثانى انه لو فتحا أوهم ما ليس من لغتهم من تركيب ما هو اكثر من كلمتين فالعدول الى الاصل برفعهما أولى من ارتكاب ما فيه ايهام وان جاز ذلك كما ذكرنا فى الوجه الاول واما رفع الاول وفتح الثانى فرفع الاول على ان لا بمعنى ليس او على مذهب المبرد فى تجويز رفع النكرة من غير تكرير واما الثانى فعلى لا التبرئية للجنس ونعت المبنى الاول مفردا يليه جاز فيه اى فى النعت المذكور الاعراب حملا على لفظ ومحل والبناء لجعل الموصوف الصفة واحدا واما الثانى اى واما النعت الثانى فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب احتراز بنعت المبنى عن نعت المعرب نحو لا غلام رجل ظريف فانه لا يجوز فيه البناء اصلا لان متبوعه معرب والاول مرفوع صفة للنعت احتراز عن النعت الثانى فانه لا يجوز فيه الا الاعراب كما هو كثير من تركيب اكثر من كلمتين قوله مفردا احتراز عن النعت المضاف نحو لا رجل صاحب القوم اذ لا يجوز فى المضاف الا الاعراب قوله يليه اى النعت الذى يلى المبنى بان لا يقع بينهما فصل اذ لو وقع فصل لم يكن بناؤه لان بناءه انما كان لتنزله مع الموصوف كشئ واحد وبالفصل يزاء فى ذلك فيعين الاعراب ثم حيث اعرب جاز ان يعرب على اللفظ وان كان مبنيا لان بناءه عارض فاشبه لعروضه حركة الاعراب كما قيل فى يا زيد الطويل وجاز ان يعرب على المحل فيقال لا رجل ظريف بالرفع حملا على المحل لانه مرفوع فى الاصل لان

مدينة عشقت فتى من بنى سليم يقال له نصر بن حجاج وكان احسن اهل زمانه صورة فضيت من حبه لحيت بذكر حسن صار ذكره بحيرا فمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ذات ليلة بباب دارها فسمعها تقول وأ فعة صوتها الا على سبيل البيت فقال عمر رضى الله عنه من هذه المتمنية فعرف خبرها فدعاه عمر فامر به فحلق جبته ثم تامله فقال انت محلوق املح فقال واى ذنب لى فى ذلك فقال صدقت الذيب لى ان تركنك فى دار الهجرة ثم اركبه جملا وسيره الى البصره او العرض اى او معناها العرض نحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا يعرض المتكلم بدا النزول على المخبر كانه يريد ان تقول بلى او لا صبت بخير وقوله الا رجلا جزاه الله خيرا فعند الخليل الا حرف برأسه موضوع للتخصيص والمعنى الا تر ونى رجلا وعند يونس معناه التمنى ولكن نون الاسم ضروره هذا ايراد على قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اذ لو لم تغير العمل لقيل الا رجلا بالفتح بغير تنوين فاجاب عنه بوجهين احدهما انه ليست لا داخله عليها الهمزة بل الا بكماله حرف برأسه دال على التخصيص ورجلا منصوب على المفعول به لفعل مضمر وهو ترونى هذا قول الخليل والثانى قول يونس وهو انه لا دخل عليها الهمزة ومعناها التمنى ولكن حقها ان لا يدخل على اسمها التنوين ولكن نونن لضرورة الشعر وقالوا لا اب لك ولا غلامى لك ولا ناصرى لك وكان القياس حذف الالف من لا اب لك واثبات النون فى لا غلامى ولا ناصرى لكنهم قصدوا الاضافه واحتمت اللام توكيدا للاضافه وقضاء من حق المنفى فى التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال القياس ان يقال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك لانه اسم لا وهو غير مضاف والمضارع له فحقه ان يبنى على ما ينصب به فالحاق الالف فى لا ابا

وحذف النون من لا غلامى ولا ناصرى مشكل لانه اما ان يكون مضافا او غير مضاف فان لم يكن مضافا فلم تجز الحاق الالف ولا حذف النون وان كان مضافا الى المضمر بعده كان معرفة فلا يقع اسم لا معرفة بل غير مكرر بدا ولا وقع فاجاب عنه بانه كان القياس كذلك لكنهم قصدوا الاضافه فالحقت الالف وحذفت النون والحقت اللام لوجهين احدهما قصد توكيد الاضافه لان غلام زيد بمعنى غلام لزيد فاللام مؤكدة لمعنى الاضافه فلم يكن منافيه للاضافه والثانى انه لو لم يقع اللام لكان مضافا الى المعرفه فيكون معرفة فلما الحقت اللام صار المنفى كالنكرة لصورة الانفصال الظاهرة بواسطة توسط اللام فكان المضاف نكرة وكان الاولى ان تقول هو ليس بمضاف بل هو شبيه به فاذا لم يكن مضافا خصته كان نكرة وانما دخلت اللام لمشابهه المضاف ولمشاركته له فى اصل معنى الاضافه وهو التخصيص ومن قوله من صورة لبيان ما اى لصورة الانفصال الظاهرة بالحاق اللام فلو فصلت بينهما اى بين اسم لا وبين اللام لم يكن بد من الحذف اى حذف الالف من لا ابا والاثبات اى واثبات النون فى غلامى ولا ناصرى فى نحو لا اب فيها لك وانما جاز الفصل بالحاق اللام دون فيها لان اللام متقررة لمعنى الاضافه بخلاف فى وعلى ونحوهما وقد حذف اى اسم لا نحو لا عليك اى لا باس عليك ومنها اى ومن المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد قائما فى الدخول على المعرفه والرجل افضل منك فى الدخول على النكرة وهى اى اللغة الحجازية اى اعمال ما منها اى من اللغة الحجازية وانما بها اعتبارا بالخبر وهى اى اللغة التميمية اى واللغة التميمية رفعهما اى رفع الجزئين بالابتداء وهجتهم ان ما ولا غير مختصين بالاسم او بالفعل فلم يعملا قياسا على حروف العطف والاستفهام واجيب بان الداخل على الاسم غير الداخل على الفعل والاشتراك فى اللفظ لا يوجب الاشتراك فى الحكم كما ان ما الاسمية مشتركة بين

به يتم العمر الصفا بعينه
لا ام لست الكريمة الشمس
الحرب وتقال حاس الحمس
اذا الحرب والحمس تم خلط
بسن واقط والصفار بالفتح
الذل والضم ٩

لان لا من دواخل المبتدا والخبر وحيث بنى فعلة بنا ئه ان الموصوف والصفة اخذا وتنزلا منزلة شئ واحد كما بنى الموصوف مع الصفة وكذا المعطوف عليه نكرة اى اذا عطف نكرة على اسم لا يتعين فى المعطوف الاعراب ايضا اما على اللفظ او على المحل نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه واخره اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرى هذا مثال للعطف على اللفظ ولا ام لى ان كان ذاك ولا اب فى مثال العطف على المحل واوله هذا لعمركم الصفا بعينه وقيل واذا تكون كريهة ادعى لها واذا الحماس الحمس يدعى جندب واحتزز بقوله نكره عما اذا كان المعطوف معرفة وهو قوله واما المعرفة فلا يجوز فيها الا الرفع نحو غلام لك ولا العباس انما تعين فى المعطوف المعرفة الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما جب فى قولك لا زيد ولا عمرو عندنا وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب فى قولك لا رجل ولا امراة انما كان اجراء لحركة البناء مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفى باشره ولو باشره حرف النفى وهو معرفه لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا اولى بان يكون مرفوعا واذا كان رفعا اى اسم لا جاز فى الثانى الاعراب والبناء نحو لا ماء ماء بارد وابا التنوين على الاعراب كما فى الصفة وان شئت لم تنون بان تبنى الاسم الثانى اما لانه تاكيد لفظى والتاكيد اللفظى حكمه حكم المؤكد او بدل على ما قيل وحكم البدل حكم المبدل منه كما قيل يا زيد زيد بالضم لا غير واذا دخلت الهمزة على لا لم تغير العمل لان العوامل لا يتغير عملها بدخول كلمة الاستفهام عليها كما لو قلت فى ضربت زيدا اضربت وكذا سائر العوامل ومعناها اى ومعنى الهمزة الاستفهام نحو الا رجل فى الدار او التمنى نحو قول المتمنية الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج المتمنيه اسم امراة

معان ولا يعمل الا فى الشرط دون غيره وحجة اهل الحجاز القياس على ليس والجامع
بينهما امور احدها فى نفى الحال والثانى اشتراكهما فى الدخول على المبتدا والخبر والثالث
اشتراكهما فى دخول الباء فى خبرهما لتاكيد النفى نحو ما زيد بقائم فاذا زيدت ان او
تقدم الخبر بطلا العمل نحو ما ان زيد قائم لان عمله ضعيف فيبطل بتوسط الفاصل وهو
ان وكذا يبطل بتقدم الخبر نحو ما منطلق زيد للضعف وكذا اذا انتقض النفى بالا
بخلاف ليس فانها عملت للنفى وقد انتقض وليس اى عملت للفعلية وهى باقية وانما
افرد قوله وكذا اذا انتقض النفى بما قبله مع مشاركته فى بطلان العمل لوجهين احدهما
ان الماضيين الاولين لفظان وفى الانتقاض مانع معنوى والثانى انه اراد ان
يفرق بين الانتقاض بالا فى ما ولا وبله فى ليس فلذلك افرده وكذا اذا عطف عليه
بموجب بكسر الجيم اى بخرف موجب اى مثبت وهى بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد
اولكن قاعد يعنى انه لا يعمل ما ولا مما بعد بل ولكن لانها للاثبات بعد النفى فهما بمنزلة
الا فى نقض النفى كما لا يعملان فيما بعد الا لا يعملان فيما بعد بل ولكن ودخول الباء فى الخبر
انما يصح فى لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد منطلق يعنى لانه دخل الباء اذا لم يكن لما
عاملا كما هو مذهب بنى تميم اذا ارتفاعهما على الابتداء والخبر ولا تدخل الباء فى خبر
المبتدا وايراد الشيخ ابن الحاجب مستدرك وهو انه انما لا يقال زيد منطلق
لفقدان النفى المصحح دخول الباء لانك تقول ما جاءنى من احد فدخول من لاجل
النفى خاصة ولا يلزم ان يقال ما جاءنى من احد ولا المكسوء ما الماء اى الملحق
بآخرها تاء من كشعت فلانا اذا ضربت دبر بيدك او بصدر قدمك ومن كسعت
الناقة بغيرها اى ضربت خلفها بالماء البارد لتراد اللبن فى ظهرها على المشبهة
بليس الا انهم ابوا ان يجعلوها الا فى حين نحو لات حين مناص اى ليس الحين حين

الغير بقية اللبن
فى الضرع

محاو

شرع فى منصوب الافعال وهو الفعل المضارع لانه المعرب من الافعال لقابل للنصب وانتصابه
اما بناصب ظاهر او مضمر فالاول هو الذى اخواته وقد ذكر اشكلتها وبعدان خاصة مضمره
اذا كان قبل احدهذه الاشياء وهى حتى الجارة اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها اى الى ما قبل حتى للسببية كانت مجردة الغاية نحو سرت حتى ادخلها
مثالا للسببية او حتى تغيب الشمس مثالا المجرد الغاية قوله خاصة معناه ان الناصب
المضمر لا يكون الا ان فاذا قلت سرت حتى ادخلها فالجارة لا يدخل الفعل فلابد
من تقدير الفعل بالمصدر وحروف المصدر هى ان مخففة مفتوحة وان
مفتوحة مشددة وما المصدرية وكى على قول ولا يمكن تقدير ان مشددة لانها
من عوامل الاسماء على ما سياتى ولا يمكن تقدير ما لانها لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب
مضمرة ولا يمكن تقدير كى على قولنا انها مصدرية لانها قد لا يكون الفعل مرادا
فيه نحو سرت حتى تغيب الشمس فلا يمكن تقدير كى لفوات معنى التعليل اذ السير
ليس سببا للغيبوبة فيتعين اضمار ان وانما اشترط احد هذه الاشياء وهى
حتى الجارة ونحوها يحتاج الى تقدير الفعل بمصدر على ما ذكرنا واشترط
ان يكون الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها فلا استقبال احترازا عن الحال
على ما سياتى فانه يجب الرفع فاشترط الاستقبال ليمكن تقدير ان معها
وانما قال بالنسبة الى ما قبلها تنبيها على انه لا يشترط ان يكون زمان اللفظ
مستقبلا بل قد يكون ماضيا كما اذا كان المحكى السير والدخول وقلت سرت حتى
ادخلها جاز النصب نظرا الى انه كان مستقبلا ومترقبا حال السير وجاز
الفصل اى بين حتى والفعل المستقبل على قبح نحو انتظرنى حتى ان قسم شئ
تاخذ اى حتى ياخذ ان قسم شئ من الماء ووجه القبح انه وقع الفاصل بين الجار
والمجرور المقدر له وهو ان وما بعده بالنصب عند الاخفش اى انه اذا وقع فصل

اى ما اذا كان ظاهرا
لا ينصب مصبا اذا
كان منتزا

ماضيين

بين حتى

مناص اختلف فى لات فذهب البصريون الى انها مشبهة بليس وتقدير قوله تعالى
ولات حين مناص ليس الحين حين مناص اى منفرد وذهب الكوفيون انها النافية
للجنس وذهب ابو عبيد الى ان التاء متصلة بحين وحين وتحين لغتان قال
الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم وذهب الاخفش
الى انها غير عاملة والنصب بعدها بافعل رفعل اى ولات ارى حين مناص وذهب
بعضهم الى ان انها ليس قلبت بارها الفا وابدلت من سينها تاء والمرجح
مذهب البصريين لان تاء التانيث المتصلة من خواص الفعل فوجب ان يكون معنى
ليس ليبقوى شبهها بالفعل لكنه اختص فى الاستعمال بكون منصوبها حينا
ويدل على ان التاء ليست من جملة حين كما هو مذهب ابى عبيد بل هى ملحقة بلا معنى
ليس كما هو مذهب البصريين قولهم حنت ولات هنت وانى لك مقروع ووجه الاستدلال
ان الفاء دخلت مع لات هنت فليس جزاء من الحين وهنت من هن يهن
هنينا بمعنى حن مقروع لقب عبد بن شمس بن سعد وفيه يقول مالك بن
مازن فى هجائه انه نبئت العنبر بن بيم حنت ولات هنت وهو مثل وهو
اصله ان الهجيمانة بنت العنبر كانت تعشق عبد شمس بن سعد وكان يلقب
بقروع فاراد ان يغير على قبيلة الهجيمانة وعلمت بذلك الهجيمانة فاخبرت ابا ها
فقال مالك بن مالك حنت ولات هنت اى اشتاقت وليس وقت اشتياقها
ثم رجع من الغيبة الى الخطاب فقال لها وانى لك مقروع اى من اين تظفرين
به يضرب لمن تحن الى مطلوبه فى قبال وانه وقوله ويدل الى آخره قد لا
يوجد فى بعض النسخ وقد يوجد فى بعضها فكتبناها على الاحتياط واما منصوب
الفعل وهو المضارع الواقع بعد ان واخواتها ظاهرة نحو اريد ان تخرج
ولن تذهب حيث كى تعطينى واذن اكرمك لما فرغ من منصوب الاسماء

لغطا

لكان خبر فيمتنع وفى عطف على فى كان اى ولكونه حرف ابتداء امتنع الرفع ايضا فى سرت حتى تدخلها لانه يكون حرف ابتداء فيجرح السببيّة فيكون شاكا فى السبب وهو السير لانه استفهم عنه مع جزمه بالمسبب وهو ما بعد حتى ويمتنع الشك فى السبب مع الجزم بالمسبب وجاز فى النامة وبعد الخبر وفى ايهم سار حتى يدخلها الوجهان اى اذا جعلتا كان فى المثال تامتين جاز فيما بعد حتى الوجهان النصب على ان يكون حتى جاره متعلقه لكان والرفع لكون حتى حرف ابتداء ويصح على هذا التقدير لعدم احتياج كان الى خبر لكونها تامة وكذا بعد الخبر حتى لو جعلت كان ناقصة وذكرت له خبرا كما قلت كان سيرى سيرا متعبا فيجوز ايضا الوجهان فيما بعد حتى فالنصب على ان يكون حتى جارة متعلقة بما قبلها والرفع لكون حتى حرف ابتداء عاطفة لما بعدها على ما قبلها وكذا فى ايهم سار حتى تدخلها يجوز الوجهان اما النصب فلكون حتى جاره واما الرفع فلكون حتى حرف ابتداء والامتناع هنا لانه لم يقع الشك فى اصل السير بل فى تعيين السايرفا لسبب محقق وكذا المسبب مثلا ان سرت فان الشك فى اصل السير وفى قولك سرت حتى اكاد ادخل بالرفع لان الكيد ودة كامنة وحكى الاخفش جواز النصب فى ادخل الواقع بعد اكاد لانه لم يقع بعد وليس بذلك اى ليس بالمقبول المعتبر لانه فى خبر كاد يعنى انا ذكرنا ان الفعل المستقبل اذا وقع بعد حتى جاز نصبها فنوهم الاخفش ان ادخل فى اكاد اذا دخل فعل مستقبل اذ لم يقع بعد بل هو متوقع الوقوع فجاز النصب خوسرت حتى ادخلها فرفع المصنف لذلك لتوهم بان الواقع بعد حتى هو اكاد واكاد فعل حال لان الكيد وده بمعنى القرب حاصل لا متوقعه فيجب رفع اكاد وهو تحتاج الى خبر فيرفع ادخل لكونه خبر اكاد فلا وجه الى نصبه لانه ليس واقعا بعد حتى يحتاج الى تقدير ان فيه لكونها

حاره

جاره بل هو حرف ابتداء ولام كى عطف على حتى الجارة اى ينصب الفعل بان مضمره اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهى حتى الجاره ولام كى نحو جئت لتكرمنى اى كى تكرمنى وجاز الاظهار اى ان اظهارا بان بان تقول لان تكرمنى ولزم اى ولزم اظهار ان مع لا حو ليلا يعطينى اذ لم يذكر ان لو لى اللام الجارة لا النافيه وهو ممتنع و وجه نصبه اضمار ان لان اللام الجارة فلا يدخل الفعل الا بتقدير المصدر فتعين تقدير ان لما ذكرنا فى حتى ولام الجحود عطف على لام كى اى اذا كان قبله حتى اولام كى اولام الجحود وهى المزيده لتاكيد النفى لكان اى بشرط ان يكون النفى داخلا على كان نحو لم اكن لاسجد ولا يجوز الاظهار اى اظهار ان مع ذكر ما بين لام كى ولام الجحود والفاء اى اذا كان قبل احد هذه الاشياء وهو حتى ولام كى ولام الجحود والفاء بشرط السببيّة والوقوع فى جواب الاشياء الستة الامر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض ثم ذكر الامثلة على الترتيب فقال فالامر نحو ائتنى فاكرمك فى جواب الامر ولا تدن من الاسد فيا كلك فى جواب النهى وما تاتينا فتحدثنا فى جواب النفى وان ينزل عندك فاذوك فى جواب الاستفهام وليت لى مالا فانفق منه فى جواب التمنى والا تنزل فنصيب خيرا فى جواب العرض وانما انتصب الفعل المستقبل بعد الفاء فى المواضع المذكورة لانه لو لم ينتصب وقلت مثلا ائتنى فاكرمك بالرفع لم يصح اما لفظا فلانه يلزم عطف المعرب على المبنى ولا يجوز الا اذا كان للمبنى محل من الاعراب نحو قام هولاء وزيد فانما صح عطفه لكون المعطوف عليه مرفوع المحل وههنا ليس للامر وهو ائتنى محل من الاعراب وليس بمعرب لفظا فلا يصح عطف المعرب عليه واما معنى فليس المطلوب عطف خبر على امر بل المعنى المقصود ان الطلب شامل للطرفين وهو الاتيان فالاكرام

وكمررك عمرا الطلب يعنى اذا وجد لا يصح الا احد فيصح ملك الجزم ؟

اى لكن منك اتيان فمنى اكرام وانما يصح عطفه على المصدر المنتزع من الامر ليشملهما الطلب اذا جعل تقدير مصدر ليصح عطفه على مصدر وانما يقدر مصدر باضمار ان على ما ذكرنا وهذا الكلام يستمر فيما يدل على الطلب تاصريحا كالامر والنهى واما ضمنا كالاستفهام والتمنى والعرض لانك اذا قلت اين ينزل عندك ففيه معنى الطلب اى عرفنى اين ينزل عندك وهو يرجع الى معنى الطلب وبقى النفى وهو بينا فيحدثنا فمنقول انما ينتصب لان المقصود شمول النفى للطرفين اى ما يكون منك اتيان فتحديث وانما يشملهما النفى اذا جعل ايضا تقدير مصدر وعطف على المصدر المنتزع من الفعل المنفى ليشملهما النفى ولو رفع لكان عطفا لقوله حدثنا على قوله ما تاتينا فلا يلزم شمول النفى لان المعنى ما يكون منك اتيان ويكون منك تحديث وهو ليس بمراد بل المراد نفى الاتيان ونفى التحديث معا وسوء ترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستقر تحاربون ضعيف لانه نصب بعد الفاء فى غير جواب الاشياء الستة ونحو كانك ترى علينا فتشتمنا ما ول بتاويل اذ لوقوع المضارع بعد الفاء منصوبا فى غير جواب الاشياء الستة بتاويل اذ لوقوع المضارع بعد الفاء منصوبا فاجاب عنه بانه متاول اى بالنفى والتقدير لست بوال علينا فنشتمنا لانه لما شبهه بالوال علم انه ليس بوال لوجوب المغايرة بين المشبه والمشبه به ونحو انت غير قايم فنا تينا جايز عند قوم ومنعه الاكثرون يعنى ان بعضهم جوز النصب فيما بعد الفاء فى المثال نظرا الى ان قولك غير قايم فى معنى النفى فكانه قال لا تقوم فنا تينا ومنعه الاكثرون نظرا الى ان غير موجب والتقديرات مغايرة للتمايم وهو كلام موجب ظاهرا فلا ينتصب الفعل الواقع بعده وبتاويل الكلام ان جعل سالبة فالنصب واضح وان جعل معدولة

فلا ينصب الفعل لانه هنا معدول موجبه ولا يكون اسما الا ما مر كصه وصه ورويد فلا يقال صه فازورك بالنصب مثلا ونحو الاسد الاسد يعنى به باب التحذير بتكرير الاسم المحذر منه فانه ايضا وان تضمن الطلب اذ التقدير اتق الاسد والدعا اى ولا يكون الدعا ايضا وان تضمن الطلب بمنزله الامر وقوله بمنزله الامر خبر لا يكون اى لا يكون اسما لا الامر بمنزله الامر ولا يكون نحو الاسد الاسد ولا يكون الدعا بمنزله الامر خلافا للكسايى فانه نظر الى تضمنه لمعنى الطلب فنصب بها الفعل المضارع بعد الفا واما وجه المنع فى اسما لا الامر فخوصه فهو ان اسم الفعل لا يتجرد مسماه مع وجوده فصار لذلك نسيا منسيا والمعامل مع اسمه وكذا فى التحذير لما حذف الفعل والتفى بتكرير الاسم بدا لا عن الفعل صارا لفعل ايضا نسيا منسيا فلا يمكن انتزاع المصدر من لفظهما هو الذى يعطف عليه الفعل المقدر معه ان لانه اسم صريح لفظا واما فى الدعا نحو غفر الله فلان صورته خبر وان تضمن معنى الامر وتقدير المنفى فى الدعا غامض لانهم نصوا فى باب الاضمار على شريطة التفسير ان الدعا بمنزله الامر والنهى فمقول اللهم زيدا فاغفر له وزيدا امر الله عليه العيش وقال الشاعر فكلا جزاه الله عنى بما فعل واما زيدا فجزعا له واما عمرو فسقيا له فحكموا باختيار النصب فيهما لدلالة الدعا على معنى الطلب فكان مقتضاه ان يجوز النصب ههنا ايضا بعد الدعا وقيل انما كان ان الدعا اذا كان بلفظ الامر فهو بمنزلته اى بمنزله الامر نظرا الى صورة الامر وهو ظاهر نحو اللهم اغفر زيدا فيدخل الجنة اى ليكن منك غفران فدخول منه ونحو اللهم ارزقنى مالا فاتصدق به وغالب الظن ان قوله والدعا ابتداء كلام وخبره بمنزله الامر نقلنا غنهم

في شرح المفصل ولا نهم تصوا في غيره من الكتب في هذا الباب ان الدعاء بمنزلة الامر
ومثلوا بقولهم اللهم ارزقني ما الفا تصدق به وبعضد هذا اني وجدت نسخة
من اللباب بمقابلة بنسخة قرئت على المصنف رحمه الله وقد نوقش فيها بالحمرة على
قوله والدعاء تنبيها على انه ابتدأ كلام وغير داخل فيما قبله على ما هو المعتاد من
العلامات بالحمرة في الكتب ليتميز بعض المسايل عن بعض وعلى هذا فخبر لا يكون
اما يضمر لدلالة الكلام اى لا يكون هذا بمنزلة الامر او كان كذا في الاصل فاسقطه
ناسخ بتصور التكرار وجعل قوله بمنزلة الامر عايدا الى الجميع كما تصورناه اولا
ويحتمل ان يكون في لا يكون ضمير عايد الى ما قبله ويقرا اسماء بالنصب ليكون خبر
لا يكون يعني ولا ينبغي ان يكون الدال على الطلب اسما لا الامر ونحو الا سدام
ابتداء فقال والدعاء بمنزلة الامر واما علم حقيقة الحال شرع في اعراب ما بعد
الفاء لانه قدره بمصدر فلا بد له من اعراب فقال ثم ان كان قبلها اى قبل الفاء
اسم يصح عطف اى عطفه ما بعد الفاء عليه فلا اشكال في محلها اى في محل الواقع بعد
الفاء من ان والفعل المستقبل نحو اعجبني قيامك فتخرج اى فان تخرج وهو
معطوف على قيامك فلا اشكال اذ يكون تابعا للمعطوف عليه رفعا ونصبا
وجرا اولا اى وان لم يكن قبلها اسم يصح عطف ما بعد الفا عليه فالرفع اى فيجب
في محله اذا كان اى الفعل الواقع بعد الفاء لغير من له الاول اى لغير من له
الفعل الاول بان يكون الفعل الاول للمخاطب والفعل الثاني الواقع بعد الفاء
للمتكلم مثلا نحو اينتفي فاكرمك فيجب رفع ان والمضارع بعده لانه سقدير
مصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل الاول على اضمار الحصول و
الكون من الافعال العامة اى ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يمكن تقدير
النصب بان يقال افعل اتيانا اذ لا يستقيم ان يقال افعل اتيانا فاكرامي

لان الفعل

القسمين الباقيين الوجهان الرفع والنصب اما الاول وهو ما اذا كان فعلا لمن
له الفعل الاول في غير ليت نحو اينتفي فتكرمني فيجوز فيه النصب على تقدير ان افعل اتيانا
فاكراما ويجوز الرفع على تقدير ليكن منك اتيان فاكرام وكذا في نحو لا تدن من
الاسد فتجرحه جوز النصب اى لا تفعل دنوا من الاسد فجرحه له وجوز الرفع على تقدير
لا تكن منك دنو من الاسد فجرح منك له وكذا في ليت فيه داخل على ضمير الشان
وهو لمن له الاول نحو ليتك تاتيني فتكرمني جوز النصب على تقدير ليتك تفعل
اتيانا فاكراما وجوز الرفع اى ليتك يكون منك اتيان فاكرام منك واما القسم الثاني
من الباقيين وهو ان يكون متمنى بليت داخلا على ضمير الشان وما بعد الفاء
لمن له الاول نحو ليته تاتيني فاكرمني فيجوز فيه النصب على ليت الشان تفعل
اتيانا فاكراما ويجوز الرفع على ليت الشان يكون منك اتيان فاكرام فالحاصل
انه اذا لم يكن قبلها اسم يصح عطفه عليه فاما ان يكون ما بعد الفاء لغير من له الاول
او لمن له الاول فان كان لغير من له الاول نجب الرفع مطلقا الا ما استثناه وهو
ما كان متمنى ليت داخلا على ضمير الشان وان كان لمن له الاول فيجوز فيه الوجهان
مطلقا سواء كان ما قبل الفاء ليت او غيره داخلا على ضمير الشان او غيره داخل
عليه ولا جاب للجواب الا للشيء الواحد نجوا بين معناه اذا ذكر ما بعد الفاء
في جواب الاشياء الستة فلا يجوز ان يذكر لهذا الجواب جوابا آخر لان الجواب
الاول ليس من الاشياء الستة فلا يستدعي جوابا اخر ولا اجاب للشيء الواحد
نجوا بين اى لا يكون لواحد من الاشياء الستة جوابان مثلا لا تقول لاتني
فاكرمك فاعطيتك على ان الثاني ليس معطوفا على الاول بل جوابا مستقلا
لذلك الواحد من الاشياء الستة فوجه المنع انه مقدر بشرط وجزاء فمعنى
قولك اينتفي فاكرمك ان ياتيني اكرمك فلو كان الجواب الثاني ايضا جوابا

الاول

لان الفعل الثاني لغير من له الاول فلا يمكن اضمار ان فعل انت فيه الا اذا كان اى
الفعل الواقع بعد الفاء متمنى بليت غير داخل على ضمير الشان فالنصب اى فيجب
النصب نحو ليتك تاتيني فاكرمك اذا المقدر ليثبت اتيانا منك فاكراما مني هكذا
قدره المصنف في التعليق ولم يجوز فيه الرفع على تقدير ليتك تكون منك اتيان
فاكرام مني لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيؤول الى قولك ليتك تكون اكرام
مني وهو غير مستقيم اذ لا يرجع من خبر ليت وهو جملة ضمير الى اسمه فلذلك
قال تعين فيه النصب وفي النصب قدرت داخلا على المصدر المنتزع وهو ليت
اتيانا ولم تقدره بتمنل اتيانا ليبقى ليت داخلا على اسمه وهو ضمير المخاطب اذ يكون
التقدير ليتك تفعل اتيانا فاكراما مني وهو غير مستقيم لان الثاني لغير من له
الاول فلا يمكن اضمار الفعل الاول فيه وفيه حزازة لانه اخرج الاسم وهو الكاف
عن الاعتبار وجعل ما هو خبر مقدرا بالاسم وقد اعتبر الكاف في منع الرفع اذ لا
يقال ليتك يكون منك اتيان فاكرام مني ولولا اعتبار الكاف لجاز ان يقدر
ايضا ليت الكاين اتيان منك فاكرام مني فيصح الرفع ايضا على هذا التقدير
وكذا جاب الرفع اذا كان متمنى ليت داخلا على ضمير الشان وما بعد الفاء لغير
من له الاول نحو ليته تاتيني فاكرمك فاجب فيه الرفع اذا التقدير ليته اى ليت
الشان تكون منك اتيان فمني اكرام ولا يجوز النصب باضمار تفعل اذ لا يستقيم
ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما مني وما عدا ما ذكر اى فيما عدا القسمين المذكورين
احدهما ما كان لغير من له الاول والثاني ان يكون متمنى ليت غير داخل على
ضمير الشان فيبقى قسمان احدهما ان يكون ما بعد الفاء لمن له الاول مطلقا
سواء كان غير متمنى بليت او متمنى ليت والثاني ان يكون متمنى ليت
داخلا على ضمير الشان وما بعد الفاء لمن له الاول فيجوز في كل واحد من يزين

اذا لا يوجد المخاطب
تفعل الاكرام الصادر
عن المتكلم ٩

النقل

سواء كان متمنى ليت داخلا
على ضمير الشان او غير متمنى
٩

للاول مستقلا لكان التقدير ان تاتيني اكرمك اعطك ولا يتوارد جوابان مجزومان
من غير تخلل عاطف بينهما للاستقرار وقوله تعالى فتطردهم فتكون فالاول
اما الابراد
للنفي قبله والثاني للنهي السابق بهذا ايراد وجواب وهو ان قوله فتكون اما ان
يكون جوابا للجواب وهو فتطردهم فيمتنع او يكون جوابا مستقلا ايضا للنفي
وهو قوله ما عليك من حسابهم من شيء فيمتنع ايضا لان احدهما قوله
فتطردهم والثاني فتكون فاجاب باند لس من احد القسمين اى ليس هو
جوابا للجواب وليس من باب الجوابين لشيء واحد بقوله فالاول وهو قوله
فتطردهم جواب للنفي قبله وهو ما عليك من حسابهم من شيء الاية والثاني وهو
قوله فتكون جوابا للنفي السابق وهو قوله ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية اى
اى لا يكن منك طرد فكون والواو عطف على قوله الفاء اى ينتصب الفعل المضارع
اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهو حتى والفاء والواو وانما ينصب ما بعد الواو
بشرط الجمعية والوقوع في جواب الاشياء الستة على ما قدرنا في الفاء فلو لا كلت
السمك وتشرب اللبن فان المراد النهي عن الجمع بينهما لا النهي عن كل واحد منهما
ولو جزم الفعل الثاني افاد النهي عن كل واحد منهما اذ التقدير ح لا تاكل السمك
ولا تشرب اللبن وهو غير مراد بل المراد لا تجمع بينهما فاذا نصب بعد الواو
يكون التقدير ان ايضا ولا يصح عطفه على الفعل قبله بل لا بد من انتزاع مصدر
من الفعل الاول ليعطف هذا عليه ويشملهما النهي اى لا تجمع بين اكل السمك
وشرب اللبن ومحله اى ومحل ما بعد الواو من ان والفعل النصب لا غير نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن اى وان تشرب اللبن فان مع خبره معطوف على المصدر
المنتزع من الاول اى تاكل تفعل اكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى مع
اى لا تاكل مع شربه وانما لم تجز الرفع فيما ذكر لو قلت لا تكن منك اكل السمك

من الظالمين
ولا تطرد الذين يدعون
ربهم بالغدات والعشي
يريدون وجهه ما عليك من
حسابهم من شيء وما من حسابك
عليهم من شيء ٩

وشرب اللبن لم تتعين للجمع مع انه المراد ولو كان الواو بمعنى مع افاد نفي الجمع وهو المطلوب فان قلت جاز ان يقدر الرفع مع بقاء معنى الجمعية بان يقال التقدير لا تجتمع كل اكلة السمك وشرب اللبن قلت جوازه ظاهر لكن انما يحمل على النصب لو تعذر وهي انما تنصب بكون الواو بمعنى مع فيكون الواو للجمع ولو تقدر لا تجتمع لك هذا وهذا كان الواو للعطف والجمعية مستفاده من العمل وهو التجتمع فتقدر النصب ليلا تخرج الواو الى العطف ويبقى معنى الجمع في نفس الواو فافهم ومثلة البواقي ظاهرة معلومة مما ذكرناه في الفاء والواو معطوف على الواو اي منصب المستقبل اذا كان قبله الواو كان قبله او شرط معنى الى آخر قوله وكنت اذا غرت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الى ان تستقيم القناة او الا ان تستقيم والتفسيران في المعنى متقاربان لكن الاعراب تختلف ولذلك قال ومحل النصب او الجر بحسب اختلاف التفسير اما النصب فعلى تفسير او بمعنى الا ان اي كسرتها الا زمان استقامتها وهو متزع من الواجب لانه يصح معناه نحو قرأت الا يوم كذا لحذف المضاف وهو زمان واعراب المضاف اليه اعراب المضاف فلذلك انتصب واما الجر فعلى تفسير او بمعنى الى ان وهو ظاهر واذا انتفى الشرط في الثلاثة الاخيرة وهي او والواو للجمع والفا فالاستيناف او الاشتراك ان امكن يعني ذكرنا شرط النصب فيما بعد كل واحد منها من معنى السببية في الفاء ومعنى الجمعية في الواو وكونها بعد الاشياء الستة ومن معنى الى ان او الا ان في او فاذا انتفى شرط من الشرايط لم يمكن النصب لفوات شرطه فتعين الرفع لحوما تاتينا فتحدثنا اذا لم تجعل الا تيان سببا للتحدث ورفعه يكون على وجهين احدهما الاستيناف اي ما تاتينا ولا تعرفنا وانت تجعل امرنا فتحدثنا كما تحدثنا من لا يعرف احوالنا فتحدثنا معطوف على جملة قولنا ما تاتينا

الى العرض والاستفهام الى الحرض او

عطف مثبت على منفي والثاني الاشتراك بين ما تاتينا وتحدثنا في انصباب حكم النفي عليهما اي ما تاتينا فما تحدثنا فتحدثنا معطوف على ما بعد النفي وهو تاتينا وقوله ان امكن اي ان امكن كل واحد منها اعني من الاستيناف والاشتراك احتراز عن نحو قوله الم اسهل الرمح القواء فينطق اي الم تسهله فانه ينطق بلسان الحال فالنطق ثابت ولو كان الاشتراك فسد لفظا لان للاول مخزوم والثاني والثاني مرفوع فلا يمكن انصباب حكم الجزم عليهما ومعنى لا دابة الى آخره لم تاكل فلا ينطق وليس المعنى عليه فتعين الاستيناف في البيت وعز قوله تعالى فلا يؤذن لهم فيعتذرون لانه لا يمكن الاستيناف فيه بالعطف على جملة قوله يؤذن لهم ليكون الاعتذار مثبتا بل تعين الاشتراك بينه وبين يؤذن لينصب النفي عليهما اي لا يؤذن لهم فيعتذرون لان المعنى عليه فذكرنا مثالا للما يتعين فيه الاشتراك ومثالا للما يتعين فيه الاشتراك او حروف العطف معطوفه على او يعني اذا كان قبله او حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما اي ينتصب الفعل المضارع اذا كان قبله حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما نحو اعجبني قيامك وتخرج او قيامك وتخرج او قيامك حتى تخرج على ان حتى عاطفه وكذا غيره من حروف العطف يعني اذا عطف فعل مستقبل بحرف من الحروف العاطفه على اسم قبله فيتعين تقديره بان يكون عطفا للفعل على الاسم وكذا الخوقوله حتى المصيف ويغلوا التعدان ويغلو عطف على المصيف فلا بد من تقديره بمصدر بان يقدر ان اي وان يغلو بمعنى حتى المصيف وحتى غلا التعدان والتعدان جمع قعود والقعود من الابل هو البكر حين يمكن ركوبه وادنى ذلك ان ماتى عليه سنتان واقوه داويت عين ابى الذهيق بمظله وهكذا يوجد في حواشي الكتاب وجاز معها

اي مع حروف العطف الاظهار اي اظهار ان فيجوز اعجبني قيامك وان تخرج وكذا في نظايره كما جاز اي اظهار ان مع لام كي كما سبقه والواو في قوله اي في قول الشاعر كعب الغنوي وما انا للشئ الذي ليس نافعي ويغضب عنه صاحبي تقول قيل انه للعطف دون الجمع والا اي وان كان للجمع لانه نفي تقول دون الجمع ونفي النفي اثبات فتقديره وان كان للجمع يفسد المعنى المقصود او يلزم تقدمه المنفي كما سيأتي بيانه وفي العطف ايضا نظر فالاولى تقدير التاخير والرفع اظهر لا بد من تمهيد مقدمة قبل الشروع في اعراب البيت وذلك ان نقايل ان تقول واو الجمع اما ان يكون هي للعطف او لا يكون فان كان للعطف فلم جعله المصنف قسيم العطف حيث قال قيل انه للعطف دون الجمع وان لم يكن للعطف فلم احتيج الى تقدير مصدر منتزع من الفعل السابق كما سبق وجوابه انه في الاصل للعطف لكنه خص بعض احواله وذلك لان المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود وقد يكون بعده وقد يكون معه نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده او معه فخص واو الجمع بما يكون بمعنى مع فهو باعتبار اصل معنى العطف احتاج الى تقدير مصدر منتزع من الاول وباعتبار اختصاصه العارض بحال المعية صار كانه قسيم للعطف المطلق الذي لا يقيد فواو الجمع عطف مقيد بالمعية وواو العطف غير مقيد بها رجعنا الى المقصود وهو ان يغضب في البيت اما منصوب او مرفوع فان كان منصوبا فيكون بتقديران وان مع حيزه اما ان يعطف على الشئ او على المصدر المنتزع من احد الاشياء الستة وليس هنا الا النفي فان عطف على الشئ لم يستقم اذ تصير التقدير انا للشئ ولغضب صاحبي يقوون والغضب لا يقال فقيل سوغ على اضمار القول اي ولقول القطب فقال المصنف فيه نظر لان القول المقدر اما ان يكون اضافته الى القضية من

ابن باب اضافة المصدر الى المفعول او من باب اضافة الشئ الى الشئ للملابسة وهما فاسدان اما الاول فلانه يلزم منه وقوعنا فيما فررنا منه اذ يلزم ان يكون الغضب مقولا وامّا الثاني فلان لفظ عنه قد دعا اذا اضافة الملابسة بغنيه عن ذكر عنه اذ قولك قول غضب صاحبي بمعنى الملابسة معناه قول يصدر ويتولد عن غضب صاحبي فلا حاجة الى ذكر عنه كما تقول راتك يوم خرجت فان الاضافة صحيحة لكون الخروج في اليوم فلا حاجة الى ان يقول يوم خرجت فيه واما اذا عطف على المصدر المنتزع من احدا الاشياء الستة وهو النفي في البيت والنفي في موضعين احدهما قوله ليس نافعي والاخر قوله وما انا ولا يستقيم جعله في جواب واحد منهما اما جعله في جواب ليس نافعي على العطف على المصدر المنتزع وهو النفع لينصب عليهما فلانه يلزم نفي النفع ونفي الغضب والمقصود الشاهد اني لا اقول ما لا ينفعني ويغضب عنه صاحبي لانه لا يغضب وهو ظاهر واما جعله في النفي الاخر وهو قوله وما انا ففاسد ايضا لان منيته هو قوله يقوول فيلزم تقدم المعطوف وهو الغضب على المعطوف عليه وهو المصدر المنتزع من القوول اي لا يصدر مني القول لما لا ينفعني ولا شيب لغضب صاحبي منه وقوله في الاولى تقدير التاخير معناه ان جعل في سياق ليس فهي يفسد المعنى فلا تحمل عليه بل الاولى ان تحمل على النفي الآخر وهو ما انا ويقدر تاخير قوله ويغضب عن قوول اذ التقدير وما انا بقوول الشئ الذي لا ينفعني ويغضب صاحبي منه بالنصب فيغضب ان كان معطوفا على قوول فهو متاخر معنى لان يقوول خبرها فهو مقدم في التقدير وهذا اسهل من الوجه الاخر الذي يفسد المعنى المقصود قوله والا اي وان جعل للجمع فاما ان يجعل في جواب ليس نافعي فيفسد المعنى المقصود او يجعل في جواب وما انا

النفي جه

جوابه

فيلزم تقدّم المعطوف وهو يغضب على المنفي وهو قوله كما قررناه ثم قال والرفع اظهر اى رفع يغضب ليكون معطوفا على الصلة وهي ليس بنا فعي اظهر من نصبه ويكون التقدير وما انا للشيء الذي لا ينفعني ويغضب منه صاحبي بقوله ولا اشكال لا لفظا ولا معنى فكان اظهر واضمارها التي اضماران يدون بزه اى بدون الحروف المذكوره وهي حتى والواو والفاء ونحوها ضعيف منه الا بهذا الزاجرى احضر الوغى فيمن نصب اى الزاجرى من احضر فحذف ان كما حذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف ان من غير واحد من الحروف المذكوره فكان ضعيفا وقوله فيمن نصب احترازا عن الرواية الاخرى وهو قوله فيما بعده وجاز حذفها ورفع الفعل وقد مرّ والذي سوّغه اى سوّغ النصب باضماران من غير احد الحروف المذكورة دلالة ما بعده وهو قوله وان اشهد اللذات يعني انما جاز اضماران بقرنه وهو ان احد الحروف المذكوره والبيت وان خلا عن الحروف المذكوره ولكن قام دلالة ما بعده مقامها وموان اشهد مقام تلك الحروف لقوة الدلالة على حذف ان وجاز حذفها اى حذف ان ورفع الفعل وهو احضر وقد مرّ في اوّل الكتاب في بحث خواص الاسماء لما وقع من مرفوع الافعال والاسماء ومنصوبها شرع في المجرور ولما كان الكلام في الاسماء فقال المجرور وهو اما بالاضافة نحو غلام زيد او نحو حروف الجر نحو المال لزيد وحروف الجر تذكر بعد ان شاء الله تعالى والاضافة على ضربين معنوية اى مفيدة معنى في المضاف ثم قسم المعنى الى التعرف والتخصيص فقال تعريفا اذا كان المضاف اليه معرفة الا نحو غير ومثل وشبه لنوغلها في الابهام هذا استثناء من المضاف اى تعرف المضاف الى المعرفة الا اذا كان احد هذه الكلمات ثم استثنى من هذا الاستثناء فقال الا اذا اشتهر المضاف بخلافه

المصنف

المضاف اليه نحو غير المغضوب عليهم ضدّ المنعم عليه فتعرف ونحو مررت بالمتحرك غير الساكن فانه يزول ذلك الابهام لان ضدّ الساكن هو المتحرك ومماثلة اى واذا اشتهر المضاف مماثلة المضاف اليه نحو زيد مثل حاتم اذا اشتهروا تصافه بالكرم ان المماثلة اذا انصرفت بالقرينة الى جهة معيّنة من علم او كرم ونحو هما زال ذلك الابهام وورد عليه قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل من اعمال السوء فان غيرا واقع بين الضدين ولم يفد تعريفا اذ لو افاد تعريفا لم يقع صفة للنكرة واجيب بان غير ليس بصفة حقيقية هو بدل وجاز ابدال المعرفة من النكرة وقد تجعل قولهم فلان واحد امّه وعبد بطنه ونسيج وحده نكرة منه قولها ما وفى الى ربّ واحد امّة قتلت فلا غرم على ولا خوّل من حدل عليه اذا مال عليه بالظلم والاكثر ان يكون معرفة ويروى اجزت فلا قتل عليه ولا صبرٌ يعني قد ذكر بعضهم ان قولهم واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده مما لا تعرف ايضا وان اضيف الى المعرفة لتوغلها في الابهام او لا ينحصر بالنسبة الى مضاف اليه معين اذ بعد الاضافة لا يتعين المضاف ايضا فهو نظير غيرك ومثلك ولذلك وقع مجرورا لرب في قول الشاعر وربّ واحد امه وربّ لا يدخل الا على النكرة والاكثر ان يكون معرفة على قياس الاضافة الى المعارف واما وروده نكرة فنادر وانما جاز في الشعر فلا نسيج وحده اى لا نظير له في علم وغيره واصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله سواه واذا لم يكن رفيعا عمل على منوال سدى لعدم الثواب والمنوال الخشب الذي يلف عليه الحائك الثوب قال عبد القاهر الضمير المتصل بطن وتام الجوزان يعود الى نفس واحد وعبد لان المضاف يكتفي من المضاف اليه التعريف فاذا كان تعريفا تم باضافتها الى ضمير

في المعنى اذ المعنى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل من اعمال السوء فغير وقع بين الضدين منه

اى يا ماوية اسم امرأة وحذف التاء منه

في الصحاح يقال فلان نسيج وحده اى لا نظير له في العلم او غيره منه

السيد اللجرمي قال بالفارسية تار وپود منه

الواحد كان التماس تعريف الواحد منها محالا فكان بمنزلة تعريف الشيء نفسه فوجب ان يعود الضمير الى شيء غير عبد وواحد فحوان تقول زيد عبد بطنه فيكون تعريف عبد بغير ضميره قال فاذا قلت جاءني واحد امه وعبد بطنه جاز ان يكون معرفة ثانية سقدم الذكر كانك قلت جاءني الكامل النبيل الذي عرفته واذا جعل نكرة بوصف بالنكرة محذوفة كما في البيت كانه قال ربّ انسان واحد امه بمنزلة قولك رب انسان عزيز معظم لان رب لا يدخل على المعارف او تخصيصا عطف على قوله تعريفا اى الاضافة المعنوية ما يفيد تعريفا كما ذكرنا او تخصيصا اذا كان اى المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل وهي اى الاضافة المعنوية في الامر العام بمعنى اللام او بمعنى من نحو غلام زيد وخاتم فضة وفي الشائع اى في الذي بمعنى من بحسب اطلاق الثاني على الاول او بحسب اطلاق الفضة على الخاتم بخلاف الاول وهو الذي بمعنى اللام نحو غلام زيد اذ لا يصح اطلاق الثاني على الاول الا على بعض من الثاني مبين للاول ويصح اطلاق المبين على المبين واحترز بقوله في الامر العام عن الاضافة بمعنى في نحو قليلك كضرب اليوم اى ضرب في اليوم ولا بدّ من ان يتجرد المضاف من حرف التعريف اذ لو لم يتجرد منها كان المضاف معرفة فلا فائدة في اضافته الى المعرفة وما اجازه الكوفيون من نحو الثلثة الاثواب ضعيف لما فيه من الجمع بين التعريفين ولانه على خلاف استعمال الفصحاء اذ المسموع منهم ثلاثة الاثواب قال ثلاث الاثافي والديار للبراقع وقد يخرج للكوفيين بما نقل عن قوم غير فصحاء وجر في القياس ان الثلاثة هي الاثواب بخلاف غلام زيد لغايرهما لما كانت هي الاثواب والثلاثة هي المسند اليه كان اولى بالتعريف من الثاني وبه اضعيف لانك اذا قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة ومع ذلك لا يجوز تعريف الاول وان يكون اى المضاف غير المضاف اليه

فعلى انه

اى في الغالب

لان الثاني مبين للاول واطلاق المبين على المبين جائز منه

تمسك بهذا الاضافة بمعنى اللام اولى منه

اولى وعليه جمع المسلم وسالم اليهود

في المعنى

في الشرح الماء والذات وما تصرف منها اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة نحو حبت واصبح لمعناه حيث وقعت صاحبه يا الاسم فذا من الاسماء الستة وموصوفه لمحذوف محمد ون وكذا احبته ذات يوم اى مدة صاحبه يا الامر وكذا مرّ ذات مرة او سنة مذ صاحبه يا الاسم الذي هو بعض هذه ذات صفة للمذ التي حيث باسم المرأة منه

ان يكون عطف على ان يجرد اى لا بدّ من ان يجرد ومن ان يكون غير المضاف اليه في المعنى منه

ايضا منه

في المعنى فلا يجوز اضافته الى مماثله في العموم والخصوص كليث واسد المراد من المماثلة بين الشيئين في العموم والخصوص ان كل شيء كان احدهما اعم منه كان الاخر كذلك وكلما كان احدهما اخص منه كان الاخر كذلك وانما عبر واباهذه العبارة احترازا عن كل الدراهم فانها ليستا متماثلتين في العموم والخصوص بل الكل عام والدراهم خاص ولذلك قال خلاف كل الدراهم وعين الشيء نفسه والمراد من الشيء معين خرج عين الكتاب وعين الثوب وليس المراد لفظ الشيء واضافة المسمى الى اسمه في قولهم سبحان الله العلم منه اى ليس من باب اضافة الشيء الى مماثله اذ المسمى غير الاسم وكذا اضافة الاسم العلم غير المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز اى ليس من باب اضافة الشيء الى نفسه ايضا لان سعيدا يراد به المسمى وكرز يراد به اللفظ فكانه قال جاءني مسمى لفظ كرز وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لان اللقب انما يكون عند الاشتهار والوجه اضافة غير الاشهر الى الاشهر كما في الشاهد للشهرة من المضاف اليه وفي المضاف اى العلم اذا كان مضافا لا يجوز الا الاجراء اى اجراء اللقب على العلم المضاف بكونه عطف بيان له نحو هذا عبد الله بطة وانما تعين الاجراء لانه لا يمكن اضافة العلم المضاف الى اللقب لانه لو اضيف لكان اما ان يضاف الجزآن معا وهما المضاف والمضاف اليه او احدهما والجواز اضافتهما لان حق المضاف ان يعتوره الاعراب لاختلاف العوامل واذا اضيف اجمع في موضع الرفع يجب ان يرفع اجمع لا استحقاقها ذلك بل اعتبارا للفاعلية فيكون الجزء الثاني مرفوعا مخفوضا وهو ممتنع ولا يجوز اضافة احد الجزئين دون الاخر لانه بعض الاسم وبعض الاسم لا يصح اضافته فلما تعذر الاضافة في العلم المضاف اجري اللقب عليه بكونه عطف بيان له وقد جاء

فوق هذا صورة من خط الشارح

اى الاجزاء فى المفرد ايضا خوص من طلب الاوتار ما حزّا نفه قصير وخاصر الموتى بالسيف يبهس نعائه لما صرّع القوم رهطه تبين فى اثوابه كيف يلبس فان نعامه ويبهس اسمان لذات واحد والثانى لقب وكان القياس اضافه العلم الى اللقب وعلما جرى عليها فى ما حزّا ما زايدة اى ومن طلب الاوتار حزانفه قصير وسواثارة الى قصه قصير علم مع الزياده وهى مشهوره او مصدريه على انه مبتدا مع خبره والجار والمجرور وهو من طلب خبره مقدما عليه اى حزانفه حاصل من جهه طلب الاوتار وتعامه عطف بيان لبيهس وهو محل الاستشهاد وقد مضى قضيه بيهس ومحل كيف نصب على الحال والعامل يلبس والجمله وهو كيف مع ما عمل فيه ساد مسد المفعول الثانى والجوز ان يكون مفعولا الثانى حقيقه ليلا يبطل صدريته و ان لا يكون اى المضاف عطف على ان قبلها لا بد من ان لا يكون المضاف وصفه اى وصف المضاف اليه ولا موصوفه اى ولا موصوف المضاف اليه بمعنى انه لا يصح اضافه الموصوف الى الصفه ولا اضافه الصفه الى الموصوف واما اضافه الموصوف الى الصفه فلا يجوز لان الصفه يلزم ان يكون مجرورا لكونه مضافا اليه وغير مجرور لكونه صفه والصفه تتبع الموصوف فى اعرابه لانهما كالشى الواحد واما اضافه الصفه الى الموصوف فلا يجوز ايضا لان الصفه تكون مقصودا بالنسبه من حيث انه مضاف وغير مقصود بالنسبه من حيث انه صفه ولا نهما كالشى الواحد ايضا وقولهم سحق عمامه وجود قطيفه ليس منه بهذا ايرادا فان السحق صفه للعمامه والجرد سوالبالى المتجرد عن الشعر صفه للقطيفه فقد اضيف الصفه الى الموصوف فاجاب بقوله ليس منه وبيانه ان السحق والجرد بعد حذف موصوفهما صارا بمنزله اسمين مبهمين فاضيف الى العمامه والقطيفه للبيان كما فى قصعه وقولهم مسجد الجامع وصلوة الاولى وبقله الحمقا على حذف المضاف اليه

الصفه

لم كيف نصب على الحال او على المصدريتين ليس كائنا على اى حال او ليس ليسا كائنين على اى حال واللبس بضم اللام مصدر لبست الثوب كسمر الباء البسه

مثل اضافه الموصوف الى الصفه من باب طوبى لى وذكران بعل للجامع مسجدا مخصوصا والاولى المخصوصه الحمقا بقله مخصوصه باضافه المسجد والصلوة والبقله المجله الى بهزه المخصصه للعامين التخصيص كصلوة الاولى كصلوة الوتر وبقله الحمقا كبقله الغبين وجانب الغربى لجانب الشرقى

هذه الامثله يذكر على سبيل الايراد على قولهم لا يضاف الموصوف الى صفته لان المسجد هو الموصوف بكونه جامعا والصلوة بكونها اولى والبقله بكونها حمقا، لانها ثبتت على مجارى السيول فتقلعها فاجاب بقوله على حذف المضاف اليه فالمسجد مضاف الى الوقت والوقت موصوف بالجامع فالوقت الذى اضيف اليه المسجد محذوف فالجامع ليس صفه للمسجد وكذا الاولى ليس صفه للصلوة بل للمضاف اليه لها وهو الساعه والتقدير صلوة الساعة الاولى وكذا بقلة الحمقا تقدير بقلة الحبه الحمقا وفى اكثر النسخ على حذف المضاف من غير لفظ اليه وهو غير مستقيم ظاهرا اذ المحذوف على ما قدرناه هو المضاف اليه لا المضاف ولو قال على حذف الموصوف كان اشبه وسمى اى اضافه المعنويه يكون لازمه وغير لازمه فالاولى وهى اللازمه ظروف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء ونحاء وحذاء وحذة وعند ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون بهزه هى الظروف اللازمه للاضافه وغير الظروف نحو شبه ومثل وشبه وغير ويد بمعنى غير يقال سوكتر المال بيدانه بخيل وقيد وقدى بمعنى قدر يقال بينهما قيد رمح وقدى رمح بكسر القاف اى قدر رمح وقاب وقيس بمعنى قدر ايضا يقال بينهما قيس رمح اى قدره واى ولا يضاف يعنى الى الواحد المعرفه ولكن الى اثنين فصاعدا لانه واحد منهما نحو اى الرجلين واى الرجال عندك لان ايّا استفهام بعض من كل فيستدعى تعددا فى المضاف اليه فلا يضاف الى الواحد المعرفه بخلاف اى رجل واى رجلين يعنى ايّا اذا كان مضافا الى النكره فجاز اضافته الى المفرد والمثنى والجمع لانه ليس استفهاما عن المضاف اليه بل هو لاستفهام المضاف اليه وتمييزه عن غيره اى اى رجل من الرجال وقوله فاثنى ما دى بالحى وقوله وخالف ما يريد اذ اتعداه اى اذا لم يوافقه

(فى البيت للحماسى ان مراسى تحاطيتم فافاربه ولا زلت انهم ايها حصان وحالفت ما يريد اذ اتعداه فالحاء المهمله من التاس وقوله فصلى فى المقاسمة الحصان واراد جاها للولد لم يوزق ذلك مركن

وآخره

وايك كان شرا فبقيد الى المقامة لايراها اى من كان شرا فامكث ومنى قيدا الى موضع اقامة الناس وجمعهم فى العرصات لايراها اى قيد الاخ لا يرى المقامة بهزه ايرادا على قوله ان اى لا يضاف الى الواحد المعرفه فانه يضاف الى الواحد المعرفه وهو المتكلم والمخاطب وما زايدة اى واى وايك فاجاب عنه بقوله فالمعنى ايتا اى اى مضاف فى الحقيقه الى متعدد لان المعنى ايتا وايتا كرر اى لاجل لفظ وهو انه لا يعطف على المضمر المجرور الا باعاده الجار كما يقال ايتى وبيتك والتقدير بينا ولم يذكر بين الا لاجل لفظى وسواء لا يمكن العطف على المضمر المجرور الا باعاده الجار وبعض وكل وكلا بهزه معطوفه على قوله واى لانها من غير الظروف اللازمه الاضافه ولا يضاف اى كلا الا الى المثنى اوما هو فى معناه كقوله ان الخير والشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل اى كلا الامرين من الخير والشر وجه يتوجه اليه وتقبل عليه وذو عطف على بعض وكل والا يضاف اى ذوا الا الى اسماء الاجناس الطاهره عند سيبويه وعلى ان ذو وصله الى الوصف باسماء الاجناس ونحو ابان ذوى اروتنهاذو وهاتاذ عنده اى عند سيبويه واوله صمحنا الخزرجيه مرهفات والهاء فى ذووها يرجع الى المرهفات اى ابان ذوو المرهفات ذوى ازومه الخزرجيه اى قطعوهم وقتلوهم ويروى ابار بدل ابان بمعنى اهلك من البوار وهو الهلاك والو عند سيبويه بمعنى اصحاب وذوى لازمه للاضافه وقد وقط وجب عطف على الو لانها ما يلزم اضافتها ايضا والثانيه عطف على الاولى اى غير اللازمه نحو ثوب ودار ونحو ما يضاف فى حال دون حال ولفظيه عطف معنويه اى الاضافه على اضافه معنويه كما ذكرنا ولفظيه وهى اضافه الصفه الى فاعلها او مفعولها نحو

اعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوى الا المعارف كما مر والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلا ولا يجوز بعرين المثنى الا فى الشعر نحو كلا زيد وعمرو ومثال ما هو بمعنى المثنى كلا ذلك فى قول ان الزبعرى اشده يوم احدهم ايات بان للخير والشر مدى وكلا ذلك وجه وقبيل اى كلا الامرين بمعنى الخير والشر وجه يتوجه اليه وتقبل عليه وذو عطف على بعض وكل والا يضاف اى ذوا الا الى اسماء الاجناس الظاهره عند سيبويه وعلى ان ذو وصله الى الوصف باسماء الاجناس ونحو ابان ذوى اروتنهاذو وهاتاذ عنده اى عند سيبويه واوله صمحنا الخزرجيه مرهفات والهاء فى ذووها يرجع الى المرهفات اى ابان ذوو المرهفات ذوى ازومه الخزرجيه اى قطعوهم وقتلوهم ويروى ابار بدل ابان بمعنى اهلك من البوار وهو الهلاك والو عند سيبويه بمعنى اصحاب وذوى لازمه للاضافه وقد وقط وجب عطف على الو لانها ما يلزم اضافتها ايضا والثانيه عطف على الاولى اى غير اللازمه نحو ثوب ودار ونحو ما يضاف فى حال دون حال ولفظيه عطف معنويه اى الاضافه على اضافه معنويه كما ذكرنا ولفظيه وهى اضافه الصفه الى فاعلها او مفعولها نحو

سوضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد اى الاضافه اللفظيه الاخفه فى اللفظ والمعنى كما سوقبل الاضافه اى لا يفيد الاضافه اللفظيه تعريفا ولا تخصيصا ومن ثم اى ومن اجل انه لا يفيد الا خفه فى اللفظ قالوا او مررت برجل حسن الوجه توصف بها النكره والضارب زيدا اى ومن اجل انه لا يفيد الا خفه قالوا الضارب زيدا والضارب زيدا ولو كانت الاضافه تفيد التعريف عند الاضافه الى المعرفه لما جاز اضافه ما فيه اللام ولا يجوز الضارب زيدا اذ الاخف لان التنوين سقط باللام فلم يفد الاضافه خفه لم يكن قبل الاضافه لان الضارب زيدا على العمل والضارب زيد على الاضافه خفه لكن قبل الاضافه للغوا فانه يجوزه بنا على ان الاصل ضارب زيدا فاضيف فسقط التنوين ثم ادخل اللام بعد الاضافه فالاضافه قد افادت خفه وهو مردود لان اللام داخل على الجزء الاول فلا مقتضى لحذفها ثم رُدّ ما وجاء الواهب المايه المجان عبدها عوذ اتزجّى خلفها اطفالها والقياس ان لا يجوز كما لا يجوز الواهب عبدها وعوذ احال من المايه وهو جمع عايذ وهى الحديثه العهد بالنتاج والبيت للاعشى من قصيده وفرق بعضهم بين الصورتين اى بين صوره ما دخل الواهب على عبدها وصوره ما دخل الواهب على المايه وعطف عبدها عليها اذ الاول وهو عبدا فى الواهب عبدا بما شره مغير الشين اى باشره المضاف ولم يتوسط بينهما شى آخر والثانى اى عبدا فى الصوره الثانيه غير مباشر للواهب بل متوابع معطوف على ما باشره الواهب وهو المايه وقد تحتمل فى التابع الاحتمال فى المتبوع بدليل رب رجل وغلامه مع انه لا يجوز رب غلامه وكل شاه وسخلتها مع انه لا يجوز كل سخلتها ومنه مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين حيث اخلى المعطوف عن ضمير الموصوف ولم يجز ذلك فى المعطوف عليه يعنى ان قاعدين معطوف على صفه

وغيرها معطوف على المايه فيكون الواهب عبدها المجان البيض يستوى فى العرير ها يا والعوذ هم عليه وهى الحديه الشاع تزجى وتسوق ونسوت وعوذا

توجت الى تزجيه اذا وقعه على نقل كنت تزجى الايام اى كنت بدبها من العجم

نقل الشارح الناسب الى الاتابت من مجارى السيول وهو الاقام مركن

رجل بلا مع انه لا يجوز مررت برجل قاعدين انتدارا لانه يجوز في التابع ما لا يجوز
في المتبوع وكذا في الموصول نحو مررت بالرجل القايم ابواه لا القاعدين اى الا اللذين
قعدا ولم يجزه بعضهم في الذى نحو لا اللذين قعدا بدل قولك لا القاعدين وغايه
ما يتوهم ما يفترقون به من الفرق ان اللام الموصوله يصلح للمفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمونث ولفظها في الجمع واحد نحو القايم والقايمه والقايمان والقايمتان
والقايما مختلفان لفظ الموصول فان الذى للمفرد والمذكر واللذين للمثنى
المذكر واللتين للمثنى المونث واللام مع جميعه هو الصفه والاختلاف ظاهر
ثم بين الموصوف وهو الرجل بخلاف اللذين فانه يظهر المخالفه في الافراد
والتثنيه والجمع من اول الامر بينه وبين الرجل الموصوف فافترقا وتبعه
بعضهم حملا على المعنى لان القاعدين بمنزلة اللذين قعدا كما في قولنا انا الذى
قتلت بكرا بالفتا وتركت تغلب غير ذات سنام وجه الاستدلال ان فتلت
مع جميعه صلة للذى والضمير فيه يرجع الى الموصول وانما جاز حملا على المعنى
لان الذى يراد به المتكلم لكونه خبرا انا فالعايد اليه هو الضمير المتكلم من قلت
لان الموصول يراد به المتكلم من حيث المعنى وعلى هذا اى على انه تحمل في التابع
ما لا يحتمل في المتبوع جاز الضارب الرجل وزيد وان لم يجز الضارب زيد و
ابو العباس يفرق بين الصورتين وسماها الواهب المايه الجهان وعبدها و
الضارب الرجل وزيد قايلا لان الضمير في عبدها للمايه وكانه قيل وعبد المايه
فالعبد مضاف في التقدير الى المعرف باللام والمضاف الى المعرف باللام حكمه
حكم المعرف باللام فعبد المايه فكما جوز الواهب المايه جوز الواهب عبد المايه
بخلاف العلم المعطوف الى المعرف باللام لانه ليس حكم العلم حكم المعرف باللام فلم
نجزه وانما جاز الضارب الرجل مع ان الاضافه لم تفد خفة لم تكن قبل الاضافه

في المعنى

كالمايه

اذا كان

اذا كان الاصل الضارب الرجل بالنصب فسقط التنوين باللام فالاضافه لم تفد
خفه فكان ينبغي ان لا يجوز كالضارب زيد فقال انما جاز تشبيها اى للمضارب
الرجل بالحسن الوجه من حيث ان الجزء الثاني فيه اللام في الصورتين وانما جاز
الحسن الوجه مع ان الاضافه لم تفد خفه لان الاصل الحسن وجهه فحذف الضمير
وابدل عنه اللام في الوجه لانه اخف من الضمير فسبب جواز الاضافه حذف الضمير
واقامه اللام مقامه في الجزء الثاني فالحق به ما وجد اللام في الجزء الثاني وهو
الضارب الرجل دون الضارب زيد واما نحو الضاربك والضاربه يمن قال انه مضاف
فمحمول على صحة الاضافه على ضاربك اذا الاضافه فيه لازمة من غير نظر الى
تخفيف لرفضهم الجمع بين النونين او النون والضمير المتصل هذا ايراد
وجواب اما الايراد فهو لحوان نحو الضاربك والضاربه كان حقه ان لا يجوز
لان اضافته لفظيه لم يفد الاضافه فيه خفه لان التنوين سقط باللام فهو
مثل الضارب زيد والجواب انه محمول على ضاربك بلا لام لان اسماء الفاعلين
والمفعولين اذا اضيفت الى المضمر المتصل لم ينظر فيها من تخفيف فان
ضاربك اجيز من غير تخفيف اذ التخفيف بكون بحذف تنوين والتنوين مع
الضمير المتصل مما لا يجتمعان لان التنوين نون بتمام الاسم والضمير المتصل
في حكم تمه الاول فيهون بان الاول غير تمام فلا يمكن الجمع بين التنوين وبين
الضمير المتصل وكذا بين النون والضمير المتصل فلو اعتبر فيه التحقيق
لتقرر اجتماع النونين والنون مع الضمير المتصل حتى سقط بالاضافه و
تقدير انهما لا يجتمعان فقد جوز في ضاربك من غير تقدير تخفيف فالحق
به الضاربك شبهه لان الباب واحد اذ لا يعتبر التخفيف فيهما جميعا
وقوله فيمن قال انه مضاف اشاره الى الخلاف في ان ضاربك مضاف الكاف

لان اسم الفاعل والمفعول
من غيرا عتاد الى الصاحب
او الهمزه او ما في ضاربك
لا يعتبر في احدهما فرجب الاضافه

في الشرح حذف التنوين
والنون ليس للاضافه بل
للفصل بينها وبين الضمير
المتصل

مجرورا وغير مضاف والكاف منصوب على انه مفعول ولما كان الاشكال
يتوجه على من قال انه مضاف قيده بقوله وخوهم الا مرون الخير والفاعلونه
مما لا يعمل عليه هذا ايراد فانه قد جمع بين النون والضمير المتصل فاجاب بانه
شاذ لا يعمل عليه ولذلك لا يجوز في سعة الكلام فلا يقال هم الضاربونك
لما ذكرنا من امتناع اجتماع النون والضمير المتصل وآخره اذا ما خشوا
من حدث الامر معظما وافعل التفضيل اذا اضيف الى المعرفه مرادا به
الزياده على من اضيف اليه فالاضافه غير محضه اى يكون لفظيه على راى
ولذا قيل مررت برجل افضل القوم لان المعنى على ثبات من كانه قيل افضل
من باقي القوم يونس به قوله ومن الذين اشركوا والاعرف انه يعرف افعل
التفضيل اما ان يضاف الى المعرفه او الى النكره فان اضيف الى المعرفه فله
معنيان احدهما ان يراد به الزياده والتفضيل على المضاف اليه والثاني
ان يقصد به الزياده المطلقه كما سياتي وان اريد به الزياده على المضاف اليه
فاختلف في ان اضافته لفظيه او معنويه فقيل اضافته لفظيه لانه
يقع صفه للنكره نحو مررت برجل افضل القوم ونحو قول الشاعر فلم ار
قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا وصف النكره و
هو قوما بخير وهو معنى التفضيل ولو كانت الاضافه معنويه مفيده
للتعريف لما وقع صفه للنكره وانما صح وقوعه صفه للنكره لان المعنى
على ثبات من فمعنى مررت برجل افضل القوم اى من باقي القوم واستدل على
ثبات من بقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن الذين اشركوا عطف
على قوله ومن الذين على الناس اذ التقدير احرص من الناس ومن الذين
فمن في التقدير ثابته وانما قال يونس به اى تخصل الاستيناس به لان الدلاله

كالفاعلونه

افعل من

غير متعينه اذ قيل التقدير واحرص من الذين فيكون عطفا الاحرص المقدر
على الاحرص الملفوظ فلا يلزم تقدير من في الاول لكن لما كان ظاهره ذلك
قال يونس به والاعرف انه تعرف اذا اضيف الى المعرفه والاضافه معنويه
لان الاضافه انما يكون لفظيه اذا كانت تقديرا الانفصال والعمل وافعل
التفضيل لا يعمل في مظهر ومن شرط اى ومن شرط افعل التفضيل اذا اريد
به الزياده على المضاف اليه ان يضاف الى ما هو بعضه لان الزياده انما
يكون بعد الاشتراك في اصل المعنى اذ لا يقال عبدك احسن الاجزاء بل
التفضيل على غير الجنس تخصص من فيجوز ان يقال عبدك احسن من الجواد
ولما ثبت هذه المقدمه بالاستقراء فرع عليه وقال فالتجوز يوسف احسن
اخوته لخروجه من جملتهم باضافتهم اى باضافه الاخوه الى ضميره اى
الى ضمير يوسف فانك اذا قلت اخوه يوسف لم يكن يوسف داخلا في الاخوه
فاحتاج لزوم تفضيل الشيء على نفسه يتحمل بان لافعل حيثيتين اصل
ثبوت المعنى والزياده فيه فكونه من جملتهم باعتبار الاولى دون الثانيه
هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان افعل اذا اضيف الى ما
هو بعضه والتقدير اريد به الزياده على المضاف اليه فيلزم تفضيله على نفسه
قطعا فاجاب بانه داخل في المضاف اليه باعتبار المشاركه في اصل المعنى
من غير ضم الترجيح معه واما باعتبار والترجيح فليس هو داخلا فيه ليلزم
ترجيح الشيء على نفسه وهذا الكلام بمجرده لا يدفع السوال لانه اذا ثبت
انه يراد به الزياده على المضاف اليه وهو داخل في المضاف اليه فقد ثبت الزياده
على نفسه بل الجواب انه لا يراد لانه لا يراد به الزياده على جميع من اضيف اليه
بل على من سواه كما نبه عليه بقوله من قبل كانه افضل من باقي القوم و

اذ لا دلاله من غير معين فلذا قيل يونس به

اى لا يجوز يوسف احسن اخوته لان يوسف
لا يدخل في جمله اخوته يوسف لا يكون بعضهم
بدليل انك لو سيلت من عد اخوة يوسف
لم يعد في فهم لانه تخرج عن جملتهم باضافتهم
الى ضميره لوجوب المغايره بين المضاف والمضاف
اليه الا ترى انك لو قلت حولاء اخوة زيد لم يكن زيد
في عداد المضاف نعم يدخل لو قلت احسن اخوة
او احسن بني يعقوب

ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين قولهم زيد قايما احسن منه قاعدا فان
قايما هو الحال المفضّل بها وقاعدا هي الحال المفضل عليها والعامل فيهما احسن
فلو جعلت نسبه احسن اليهما واحدة لصار القعود مفضلا ومفضلا عليه
بل نسبه احسن الى القيام نسبه الاحسنيه ونسبته الى القعود نسبه اصل
الحسن فقد ظهر اختلاف اعتبار الجهتين وان قصد به زياده مطلقه
واضيف للتوضيح هذا قسيم لقوله مرادا به الزيادة المطلقة من اضيف اليه
فان افعل في هذا القسم يراد به الزيادة المطلقة على المضاف اليه فقط
بالاضافة اليه لمجرّد التواضيح فاذا قلت زيد احسن قريش فمعناه زيد
احسن الناس مطلقا وهو من جمله قريش فاضافته الى قريش ليس للتفضيل
عليهم بل للتوضيح فلا مقال في تعريفه بالاضافه لانه ليس المعنى على ثبات
من حتى يكون الاضافه لفظيه كما ذكرنا فيما اريد الزيادة على المضاف اليه
فانه لابدّ ان يكون ثمة المعنى على ثبات من ليتحقق التفضيل على المضاف اليه
ولا منع من اضافته الى ما ليس بعض منه يعني انه لا يشترط في هذا
القسم ان يكون بعض المضاف اليه ولذلك يصح ان يقال عبد كل الاحرار
فيجوز على هذا مسلة يوسف احسن اخوته لان المراد فيه الزيادة المطلقة
اى هو احسن الناس على الاطلاق وانما اضيف الى باقي الاخوة للملابسة
اياهم وكذا لو قلت الناقص والاشج اعدلا بني مروان فلا يراد به الزيادة
بالعدل عليهم لانهم ظلمة بل المراد انهما اعدل الناس واضيفا الى بني
بني مروان للتوضيح المجرّد وكانك قلت هما عادلا بني مروان ويكفي الاضافة
الملابسة بوجه ما وان يراد بالناقص محمد بن مروان وبالاشج عمر وبن عبد العزيز
وعلى الاول وهو ما اريد به الزيادة فمضاف اليه جائز الافراد والمطابقة

لا الزيادة

فان الاضافة اذا كان للتوضيح يكون معرفة

مثالا آخر لكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وذكر بعضهم ان ما
في البيت كافة وقال في التعليق ان ذلك لا يجيبني فان بعد في البيت
على معناه الاصلي من افتضاء الاضافة الى شئ وهو في المعنى مضاف الى ما بعده
كانه قيل بعد حصول راسك اشمط كما لشغام المخلس فاذكرت اقرب يعني جعل
ما موصوله للاضافة الى الجملة اى ولو جعلت ما كافة لم يكن بعد مضافا والمعنى على
اضافة لكن ذكروا ان لفظة ما ان يكون اسما او حرفا وذكروا اقسام كل واحد
منها في ادراج ما هو تحت واحد من الاقسام بحث وتامل الشغام بالفتح شئ
يكون في الجبل بعيض اذا يبس يقال له بالفارسيه درمنه سفيد شبّه به
الشيب خاطب به الشاعر نفسه اى تحبّ ام الوليد بعد الشيب وعلاقة
مصدر علق المراة اى احبها الخلس النبات اختلط رطبه ويابسه و
اخلس راسه اذا خالط سواده البياض ومنه اى ومما يضاف من اسماء الزمان
الى الجملة قولهم ما رايته مذ دخل الشتاء فمن يرى الاضافة اى فيمن يقول
ان مذ مضاف الى ما بعده فما من نقول ان ما بعده بتقدير فعل زمان مضاف اليه
هو مبتدا او مذ خبره اى اول مدة انتفاء الرؤية او جميع مدة انتفاء الرؤية
زمان دخول الشتاء قيل من هذا الباب لان مذ مخ غير دا خل على الجملة ولخ
بابة يقدمون الخيل شعثا واذهب ندى تسلم هذان مثالان لكون ايه
مضافا الى الجملة الفعلية ولكون ذو مضافا الى الفعلية وقد مضى بحثهما
في الظروف وانما اضيف ايه الى الفعلية لقرب معناها من معنى الوقت
لان الوقت هو العالمة فانك اذا قلت ايتني اذا اذّن المؤذن فقد جعلت
ذلك الوقت علامة لاتيانه والمكان لا يضاف اليها اى الى الجملتين المتمكنة
منه اى الظروف المتمكنة من المكان لا يضاف الى الجملتين واحترز بالمتمكنة

اى الايض

آخره كان على سنا بكما مدام

عن نحو حيث فانه يضاف الى الجملتين نحو حيث قام زيد وحيث زيد قايم
على ما مضى وانما لم يضف ظروف المكان الى الجمل لان ظرف الزمان اكثر
استعمالا فاتسع فيها بما لم يتسع في المكان لقلة استعماله ولان ظروف الجهات
والجهات اذا اضيفت الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى مضمون الجمل
فتصير مضافة الى المعنى ولا يستقيم اذ لا يقال خلف علمك وقدام علمك
بخلاف الزمان فانه يصح اضافته الى المعاني ولا يجوز اضافة المضاف اى
المضاف اليه الى شيئين معا من غير تخلل عاطف نحو غلام زيد وعمرو
على الاضافة عليهما ولا تقديم المضاف اليه اى على المضاف ولا الفصل بينهما مطلقا
اى بالظرف وغيره سعة اى في سعة الكلام وبغير الظرف اى والاجود الفصل
بغير الظرف ضرورة اى في ضرورة الشعر وينبغي من هذا انه يجوز الفصل
بالظرف في ضرورة الشعر نحو قوله فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كما خير
يوما بمدحرج بسهيل العين المهملة مكسّره العطار التي تجمع بها
العطر اى لا ينبغي ان اكون في مدحتي لك كمن يجني لك العنبر بتلك
اى للحصول له شئ ولا يمكن له ذلك فمرشني اى اصلحني ففصل بين المضاف
والمضاف اليه بالظرف وهو جايز في ضرورة الشعر نحو لله در اليوم
من لامها اى در من لامها اما اضافة المضاف فانما لا يجوز لوجهين احدهما
ان تمام الاسم بالاضافة فلو اضيف مرّة اخرى لزم ان يكون المضاف تاما
بالاضافة الى الاول غير تام بكونه مضافا الى الثاني ايضا والثاني ان الاول
اما ان يضاف الى معرفة او نكرة فان اضيف الى معرفة لم يقبل اضافة
اخرى لكونه كتعريف المعرّف ان اضيف الى معرفة اخرى او تخصيص
المعرّف ان اضيف الى نكرة وان اضيف الاول الى نكرة فان اضيف اليها

في الافراد

في الزمان

واول ... للمدات اساتيد علم نوضع

المكان

البيت انشده الجوهري يقال رشت فلانا اى اصلحت حاله استعنت من زيت السمهراء الوقت عليه الرش العسل بالعين المهملة مكسّره العطار التي يجمع بها العطر المعنى لا ينبغي ان اكون في مدحتي لك كمن يجني العنبر بتلك المكسّره فانه ليس من مقصده على من شئ م

الى نكرة لزم تحصيل الحاصل لوجود التخصيص بالاضافة الاولى وان اضيف
الى معرفة لغا الاضافة قبلها الى النكرة واما تقديم المضاف اليه على المضاف
فانه لا يجوز لان المضاف اليه يعاقب التنوين وحال محله كما لا يتقدم التنوين
لا يتقدم المضاف اليه وان المضاف اليه كالجزء من المضاف لا منزاجهما
وكما لا يتقدم جزء من الكلمة عليها لا يتقدم المضاف اليه ايضا واما الفصل
بينهما فانما لا يجوز في السعة لاتحاد المضاف والمضاف اليه وامتزاجهما
فلا يتخلل اجنبي بينهما كما لا يتخلل بين الحرفين من كلمة وكما لا يتخلل بين
الاسم وتنوينه وانما جاز في ضرورة الشعر بالظرف لاتساعهم في الظروف
بما لم يتسعوا في غيرها وقد سبق له نظائر وخرجنا ذراعي وجبهة
الاسد على حذف المضاف اليه من الاول وقيل مذهب سيبويه انه اذا المضاف
اليه محذوف من الثاني وآخر الاول ليكون كالعوض هذا ايراد وهو انه
فصل بين ذراعي والاسد بما ليس بظرف وهو قوله وجبهة فاجاب عنه بوجهين
احدهما ان المضاف اليه من الاول محذوف والتقدير بين ذراعي الاسد
وجبهة الاسد فاكتفى باحدهما لدلالة الآخر لان اللفظين واحد والثاني
وهو مذهب سيبويه عند بعضهم ان المضاف اليه محذوف من الثاني اذ لو
والمذكور آخرا سو المضاف اليه الاول وانما آخر ليكون كالعوض من المضاف
اليه للثاني اذ لو قدم قيل بين ذراعي الاسد وجبهة لم يكن للمضاف للثاني
مضاف اليه لفظا ولا ما يقوم مقامه فآخر الاول ليكون كالقايم مقامه وبذلك
اي مذهب سيبويه في زيد وعمرو قايم على العكس يعني ان قايم خبر عن الثاني
وخبر الاول محذوف ويدل اشارة الى ان سيبويه خالف بين الصورتين
اذ كان قياسه ان يكون قايم خبرا عن الاول وحذف الخبر من الثاني كما

الفصل
اولى بوما رآى
عارضا اسرّ به

ذكره في قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد ان المضاف اليه محذوف من الثاني
وغايته العوض انه لو جعل الخبر للثاني لكان خبر الاول محذوفا والخبر تحذف
كثيرا لدليل بالقرينة بخلاف الاضافة فانه لو جعل المحذوف من الاول
لم يكن المضاف اليه للاول مذكورا لفظا ولا ما يقوم مقامه متصلا به بخلاف
العكس فانه لو حذف من الثاني لكان المذكور اخرا مضافا اليه للاول
وكانا كالعوض عن المضاف اليه في الثاني متصلا به وكان المضاف اليه
لهما مذكورا وقراءة نحو قتل اولادهم شركائهم بجر شركائهم ونصب اولادهم
ليست بتلك القوية للزوم الفصل بغير الظرف في السعة وتجوز حذف
المضاف واجراء حكمه من الاعراب على المضاف اليه عند امن الالتباس
احترز بزيد عما لبس فلا تقول رايت زيدا اي غلام زيد لانه يلبس اما
مرة اي يجوز حذف المضاف مرة اي مضافا واحدا نحو اسال القرية
اذا المعلوم ان المسؤل اهلها لا هي فلا الباس او مرتين اي يجوز ان
يتعدد المضاف المحذوف نحو قوله في البرق اسال البحار اي سقيا يحابه
اي اسال سقيا اي سحاب البرق البحار فحذف المضاف وهو السحاب والمضاف
الآخر وهو سقيا فاعرب الضمير المجرور باعراب المضاف المرفوع وهو
سقيا فانقلب المجرور مرفوعا فاستكن في الفعل وهو اسال هكذا ذكروه
ولو قيل ان اسال فيه ضمير يرجع الى البرق على الاسناد المجازي بدون
ارتكاب حذف المضافات لم يكن بعيدا بل ارتكاب مجاز خير من تكثير الاضمارات
وآخر اليت فانحى للعقيق والعقيق موضع انحى اي قصد البحار اسم
موضع وكان في الاصل جمع نخرة يقال هذه نخرتنا اي ارضنا اي اسال الماء
بهذه المواضع فقصد العقيق واوله الا ابلغ من يرى لي راي برق شريق

قوله ان عامر قتل اولادهم شركائهم
بجر شركائهم لان المثل به و
نصب اولادهم لانه مفعول الفعل
ففصل بينهما بغير الظرف في السعة
فاجاب ليست بقويه ٩

اذ ادان التقدير اسال سقيا يحابه فحذف
سقيا واقيم يحابه مقامه ثم حذف يحابه
واقيم الضمير المجرور مقامه فصار مرفوعا
مستكنا في اسال وليست لاي دليل يضيف
البرق واوله الا من راى راي برق شريق
الراي واحد الاراي والمراد به الجمعية جوزا
او شريق محتمل ان يكون بمعنى فاعل من شرق
ويقال اذا غاض بريقه وسوء صفة محذوف
اي سحاب شريق يقول من ابصر في جهة برق
يحاق شرق عامه لكثرته المجاد بكسر الباء
بواتر الكتاب وقوله ايضا دواته اسم
موضع والعقيق اسم موضع نخرى اليه مياه غلظ

الا ترى الا قوله الا ابلغ من يرى الى آخر البيت

او الكثر اي يجوز حذف اكثر من المضافين نحو كان قاب قوسين اي مقدار
مسافة قوسه وتقال صوصنى فريخان اي كان مقدار مسافة قوسه فالضمير
المجرور صار مرفوعا وهو فريخان او ميلان او قيد رمح وليس عند سيبويه
بقياس اي ليس تقدير حذف المضاف بقياس وانكر هو منى عدوة الفرس
او غلوة السهم اي مقدار مسافة قوسه منى عدوة عدا الفرس اذ لم يسمع ليس
مقيس عنده فلذلك انكره وقد يترك المضاف اليه على اعرابه اذا كان لفظ
المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء آخر كقراءة من قرا
والله يريد الآخرة اي يريد عرض الآخرة فابقى المضاف اليه على اعرابه بعد
حذف المضاف لانه سبق مضافا الى شيء آخر وهو قوله تريدون عرض الدنيا
ومنه اي ومما ترك المضاف اليه على اعرابه ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
اي ولا كل بيضاء شحمة فحذف المضاف وهو كل وترك بيضاء على اعرابه ولو
اعرب بيضاء باعراب المضاف لقيل ولا بيضاء بالرفع فيمن لا يجوز العطف
على عاملين فاما من يجوز العطف على عاملين فيضمر بعد الواو عاملين
وهو ما لينصب شحمة وكل ليجر بيضاء ومنه اي ومما ترك المضاف اليه
على اعرابه ما مثل عبد الله يقول ذا كل ولا اخيه والتقدير ولا مثل اخيه
فحذف المضاف وهو المثل وترك المضاف اليه على اعرابه وهو الجر وقد
يتوهم هنا ان اخيه مجرور عطفا على عبد الله ومثل المذكور مضافا اليهما
ولا يقدر في الثاني مضاف آخر محذوف فدفعه بقوله ولا يجوز العطف
اي عطف اخيه على عبد الله حيث كان النفي عن كل واحد من المثلين
لا عن المماثل لهما وانما يلزم من ايلاء لا الموكدة للنفي غير ما عطف على
المنفي والفصل اي وانما يلزم من الفصل بين المعطوف المجرور وهو اخيه

في التلخيص اي كان مقدار
مسافة قوسه مثل قاب قوسين
لحذف مقدار وعوض مسافة
باعرابه فصار وكان مسافة
مسافة قوسه ثم حذف قوسه
فصار ضمير المجرور ضمير مرفوع
واستكن ٩ كتبه مصححه

المشعور نصب
الاخرة ٩

هذا من قبيل قول بن ثعلبة قالا ان
اخيه عامر بن مالك يعني انه وان اشتبه
اباه خلفا لا يسبه خلفا فذهب ذو مثلا
قال الاصمعي يضرب في موضع التنبيه
وقال المبرد في حكاية الاصمعي الامثال
ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة
قال الاصمعي والمعنى كما اشتبهتا شيئا
لا يكون ذلك الشيء ٩

ذلك
والمعطوف عليه بالجر وهو عبد الله اجنبي وهو يقول ذاك دفع التوهم
بقوله ولا يجوز العطف وعلله بثلاثة اوجه احدها انه لو كان معطوفا على عبد
الله لكان المنفي مماثلا لشخصين وليس المراد ذلك بل المراد ان مثل عبد الله
لا يقول ومثل اخيه لا تقول لا ان شخصا واحدا مماثلا لهما لا تقول والثاني
انه لو عطف اخيه على عبد الله لوجد لا الموكدة للنفي في المعطوف ولم يوجد في
المعطوف عليه وهو عبد الله فلا يقال جاني زيد ولا عمرو والثالث انه لو عطف اخيه
على عبد الله لزم الفصل بينهما باجنبي وهو يقول وانما كان اجنبيا لانه خبر
ما وهو اجنبي عن المعطوفين اذ ليس خبرا عنهما وقيد المعطوف بالمجرور
احترازا عن نحو ما زيد الضارب اخوه تقول ذاك وعمرو وعن نحو ما زيد
الضارب اخاه تقول ذاك وعمرا فان قولك تقول خبرا وهو اجنبي وقع
بين المعطوفين المرفوعين في المثال الاول والمعطوفين المنصوبين
في المثال الثاني ولا مانع من ذلك والفرق شدة اتصال المجرور بالجار
فالمعطوف على المجرور حكمه حكم المجرور والجار فكما لا يقع الفصل بين
الجار والمجرور لا يقع الفصل بين المجرور وبين ما هو في حكم المعطوف
المجرور ومنه مثل اسكت ولا اخيك تقولان ذاك فانه حذف المثل الثاني
وترك المضاف اليه على اعرابه ولا يصح العطف هنا ايضا للوجهين المتقدمين
اما الاول فلانه لو عطف اخيك على ايبك لكان القول منفيا عن شخص
مماثل لهما والمطلوب المطلوب النفي عن كل واحد من المثلين كما ذكرنا
والثاني انه لو عطف لزم وجود لا في المعطوف لزم دون المعطوف عليه
ولا يرد الوجه الثالث وهو الفصل بالاجنبي لاندراج آخر قوله تقولان ذاك
عن المعطوفين فلا يلزم فيه الفصل لكن منها وجه ثالث لم يكن في المثال الاول

في الشرح اجاب ابن الحاجب عن الاول
بانها ان المثل هنا كناية ليس
معدوم بقال شلك لا يفعل ويراد
ان لا يفعل وذكر المثل مبالغة وان
لم يكن المخاطب مماثلا وعند ذلك تقول
جيدان يكون المعنى مثلك لا يفعل هذا وكذلك
تقول اخر زيد لا ينفعل هذا وكذلك
الآخر مقصودا ٩ كر

اي لو عطف اخيك على ايبك لم يتقدر
الثالث لزم الافراد في تقولان اي لزم
ان يكون الكلام هاهنا لكرر ولا اخيك
تقول ذاك اذا الاخبار حينئذ عن المثل
وهو مفرد فلزم افراد الجنس ٩ كر

والمعطوف عليه

(ولكان) اي نحو معطوفا على عبد الله
كان المنفي يماثلهما مماثلا
حال ليس من المذكور ٩ كر

فاشار اليه بقوله وللزوم الافراد فى نقولان اى لو كان معطوف على ابيك لكان
المبتداء مثلا لهما فهو مفرد وكان حقه ان يكون الخبر ايضا مفردا بان
يقال نقول ذاك والا عتذار بالحمام المثل ضعيف لان المعاملة لفظا مع
المتجم بشهادة امتناع مثلى افعل هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
انما تثنى الخبر لان لفظ المثل متجم لانه يقال مثلك لا تقول كذا اى انت لا تقول
فالتقدير وما ابوك ولا اخوك يقولان فاجاب عنه بان هذا الاعتذار ضعيف
لان لفظ المثل وان كان متجما من حيث المعنى فهو معتبر لفظا ولذلك امتنع
مثلى افعل بل يجب ان يقال مثلى يفعل ولو كان المتجم غير معتبر مطلقا لقيل كما
ان افعل وحذف المضاف اليه معطوف على قوله قيل ذلك حذف المضاف الى وتجوز
حذف المضاف كما ذكرنا ويجوز حذف المضاف اليه فى اذ وحينئذ ومررت بكل
قايما اذا التقديران اذكان كذا وحين اذ كان كذا ومررت بكل واحد واقيم
التنوين مقام المضاف اليه وحكم الاضافة ان تحذف لها التنوين ونونا
التثنية والجمع من المضاف وانما حذف لان العلامات الثلاث تدل على تمام
الاسم والاضافة تدل على ان الاسم غير تام وانما يتم بالاضافة فيشعر
وجودها مع الاضافة بكون المضاف تاما وغير تام وكسر آخره عطف
على ان تحذف اى وحكم الاضافة كسر اخر الاسم ان كان صحيحا او جاريا مجراه
وهو ما كان آخره ياءً او واوًا وما قبلها ساكن عند الاضافة الى ياء المتكلم يعنى
اذا اضيف الاسم الى ياء المتكلم فاما ان يكون الاسم صحيحا او جاريا مجراه او
لا يكون كذلك فان كان كسر آخره كدارى وثوبى ودلوى وظبى لان
الكسرة اخت الياء وان لم يكن صحيحا ولا جاريا مجراه فيكون آخره اما الفا
لو ياءً او واوًا ومتحركا ما قبلها فتعرض لها بقوله وان كان الاخر الفا يثبت

نحو عصاى

واليا
قبل الواو والثانى ياء المتكلم وما انضم اى الواو التى انضم ما قبلها كمسلمون او
انكسر اى او اليا التى انكسر ما قبلها كمسلمين فى الجمع فبين مكسور ومفتوح
اى فيقع ذلك المدغم بين مكسور وهو ما قبل الياء ومفتوح وهو ياء المتكلم
نحو مسلمى همزا فيما انكسر ما قبله نحو مسلمين واما ما انضم ما قبله كمسلمون فانه
ينقلب الواو ياء وينكسر ما قبله فيقع ايضا المدغم وهو ما بين مكسور و
مفتوح كمسلمى فى مسلمون لما فرغ من مرفوع الاسماء والافعال ومنصوبها
ومجرورالاسماء شرع فى المجزوم وقال المجزوم وهو المضارع الواقع بعد لم
ولما ولام الامر ولا النهى نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا يضرب
وكلم المجازاة وهى التى يفيد بنيتها الاول للثانى وسميا اى الاول و
الثانى شرطا وجزاء فان كانا مضارعين فهما مجزومان نحو ان تكرمنى
اكرمك لقبولهما الجزم وكذا الاول اى وكذا اذا كان الاول مضارعا
تجب الجزم فيه وفى الثانى اى اذا كان هو وحده المضارع الجزم و
الرفع اى ويجوز فى الثانى الجزم والرفع نحو ان جيتنى اكرمك فيجوز فيه
الجزم والرفع اما الجزم فلكونه مضارعا قابلا للجزم واما الرفع فهو اما
بتقدير الفاء عند المبرد اى تقديره ان جيتنى فاكرمك او على نية
التقديم والتاخير عند سيبويه فانه يقول تقدم الجزاء تقديرا كانه قال
اكرمك ان جيتنى وح يكون موقوفا على انه الخبر متقيد بشرط و
التقدير ح ان جزاء الشرط محذوف يدل ما قبله عليه لان المقدم
لا يكون جزاء وانما فوض سيبويه التقديم والتاخير لان الفاء لا تحذف
عنده ولو كان جزاء من غير جزم فيجب الفاء فلا بد من تقديمه لانه
لو لم يتقدم وجعل جزاء فاما ان يقدر الفاء او يقدر والقسمان ممتنعان

اما الاول

فانا اكرمك والله اكرمتني فانا لا اهينك واما قال من غير بين او سوف لانه ان كان مضارعا مثبتا مع البين او سوف فانه يتعين الفاء والجزم فيه نحو ان اكرمتني فسأكرمك او فسوف اكرمك على اضمار المبتداء اى فانا سأكرمك او فانا سوف اكرمك واما لم تجز الجزم فيه لانه لو جزم لتقدر حرف الشرط داخلا عليه ليعمل فيه الجزم ولا يتوارد حرفا استقبال على فعل واحد واحترز بقوله منفيا بلا عن المنفي بلم نحو ان قمت لم اقم فانا قد ذكرنا انه لا امتناع للفاء فيه لامكان تاثير الشرط معنى في الجزاء بقلبه الى معنى المضارع فاذا وجدنا تاثير الشرط معنى لم يدخل الفاء فيه فلم يكن فيه وجهان والا فالفاء اى وان لم يكن الجزاء احد المذكورات فيتعين الفاء كما اذا كانت الجزاء جملة اسمية او مريدا او نهيية او فعلا غير متصرف نحو ان جيئتني فانت مكرم او ان جيئتني فاكرمني او فلا تضربني وخوقوله تعالى وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ولا يده وكذا لو كان الجزاء ماضيا محققا مع قد نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وكذا مع السين او سوف نحو ان زرتني فسأكرمك او فسوف اكرمك اما الجملة الاسمية فلانها لا تقبل الجزم ايضا لكونه مبنيا الاصل فلا تقبل الجزم لفظا وهو ظاهر ولا معنى لان الجزم انما يكون في المستقبل او فيما يقع موقعه وفعل الامر لا يقع موقع المستقبل لكونه طلبا وكون المستقبل خبرا والطلب لا يقع موقع الخبر واما الجملة النهيية فلانه لا يمكن تاثير حرف الشرط فيه والا لتوارد عليه جازمان احدهما حرف الشرط والثاني لا التي للنهي فيتعين الفاء ليكون رابطا وخوص ينفعل الحسنات اهد شكرها والشر بالشر عند اهد مثلان

وقد روى الميد من يفعل الخير فالرحمن يشكره فانما اذن في محلي والشر لكب بن مالك الاضاري وقبله فانا هذه الدنيا وزينها كالزاد الابل وما فازفاز في من يفعل الحسنات اهد شكرها والشر بالشر عند اهد مثلان الشر مبتداء وما الشر خبره اى محل الشر مقابل له عند اهد ومثلان خبره اى ما مثلان اراد ان الشر الصادر عن العبد الشر الذي جزاء اهد مثلان م

ان الجزاء وهو قوله اهد يشكرها جملة اسمية فكان حقها ان يكون فيه الفاء وليس فيه فانما جاز لضرورة الشعر وآخره والشر بالشر عند اهد مثلان

ويجزم اى المضارع بان مضمره مع فعل الشرط بعدا لاشياء التي تجاب بالفاء الا النفي اذا قصد السببية لتضمنها اى لتضمن الاشياء سوى النفي معنى الطلب وتضمنها اى وتضمن الطلب السببية اذ لا يكون الا لغرض خارج بخلاف الاخبار اللهم الا اذا استعمل في معنى الطلب قوله اذا قصد السببية شرط لقوله يجزم اى انما يجزم اذا قصد سببية الاول للمضارع فاما اذا لم يقصد السببية فيجب الرفع حالا او وضعا او استئنافا على ما سياتي عقيبه وقوله لتضمنها الى آخره علة لكون ان مضمرة مع احد الاشياء الخمسة اى انما يضمر ان لان المفروض انه قصد السببية فيكون المضارع مسببا فيتضمن ذلك عن ذكر حرف الشرط والسبب لان الطلب المستفاد من الخمسة يتضمن السببية فيقتضي ان يكون لا طلب سببٌ حاملٌ عليه وذلك الحامل هو الذي جعل مسببا لان العلة الغائية سببٌ حاملٌ في الذهن ومُسبَّبٌ في الخارج فقد وجد الدال على الشرط المقدر وقوله اذا لا يكون اى الطلب لا لغرض خارج عن مفهوم الطلب علة لتضمن الطلب السببية قوله بخلاف الاخبار معناه ان الخبر لا يتضمن سببا خارجا عن الخبر تحمل على الاخبار بل الغرض في الاخبار هو اطلاع المخاطب على نفس الخبر اللهم استدراك عن قوله بخلاف الاخبار اى الخبر لا يقتضي الجزم الا اذا استعمل في معنى الطلب نحو اتقِ الله امرؤٌ فعل خيرٌ اثبْ عليه اى ليتق وليفعل نحو حسبك ينم الناس اى اكفف واسكت عن الكلام ينم الناس فحسبك خبر في معنى الطلب فصح الجزم بعده وان لم يقصد السببية قسم لقوله اذا قصد السببية اى ان لم يقصد السببية في المضارع فالحال او الوصف او

اراد كالكلام الابتدائي من حامل الاستفهام وحامله على الكلام الخبري من نفس الخبر اعني اقائم الخاطب مضمونه تقول ضرب زيد وما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه وانما الحامل على الكلام الطلبي فلا بد ان يكون غيرا خذا من نفس الكلام والا لكان عينا فيكون ذكر الكلام الطلبي سببا لتحصيل ذلك الغرض فكون الطلب متضمنا للسبب خلاف الخبر فانه لا يتضمن السببية فلا يكون دالا على الشرط فلا يجزم اصلا ان مع الفعل بعده والفعل خبر فلا يضمر بعد الا اذا استعمل الخبر في معنى الطلب خوقم فدعوك الامير فان يدعوك كلام مستانف تقطع عما قبله م

وهو منصوب وكذا ناصب مجرور عطف على منصوب وهو مصلحين فكما لا يجوز عطف المجزوم على المنصوب لا يجوز عطف المجرور على المنصوب فاجاب بان الاول قد يدخله الباء فكانها ثابتة فيه اذ يصح ان يقال لست بمدرك ما مضى وليسوا بمصلحين فعطف المجرور على ذلك التقدير كما عطف المجزوم في الآية على الاول بتقدير الجزم فيه واذا اجتمع الشرط والقسم فان يصدر الكلام بالقسم فالجواب اى القسم يشترط المضي في فعل الشرط اى شرط ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا نحو والله ان اتيتني لآتينك او حكما نحو والله ان لم تاتني لآتينك لان المذكور كان القسم كالمثالين او مقدرا ملفوظا بما يدل عليه او غير ملفوظ به نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم هذا مثال لما يكون القسم فيه مقدرا وقد يلفظ بما يدل عليه وهو اللام في لئن فان اللام الموطئة يدل على قسم مقدر اذ التقدير والله لئن اخرجوا وان اطعتموهم انكم لمشركون مثال لما يكون القسم مقدرا فيه ولم يتلفظ بما يدل عليه والتقدير والله لئن اطعتموهم انكم لمشركون واما قدر القسم ليكون انكم لمشركون جوابا له ولو لم يقدر لكان جوابا للشرط ولم يجزم حذف الفاء لانه جملة اسمية وقعت جزاء للشرط فالفاء لازمة في السعة اذ لا يقال في السعة ان اتيتني اني اكرمك بل الواجب ان يقال فاني اكرمك كما ذكرنا يعني اذا اجتمع القسم والشرط فاما ان يكون القسم في صدر الكلام واما ان يكون الشرط في صدر الكلام واما ان لا يكونا في صدر الكلام بل يكونان متوسطين فان تصدر الكلام بالقسم كان الجواب للقسم لان تقديمه دليل توفر الاعتناء به فلا يلغى واشترط المضي في فعل الشرط لانه اى حرف الشرط لم يعمل في الجزاء فلا يعمل في الشرط ايضا ليلا فيخل الفاء والعلم بان اشتراط المضي ان لا يعمل في الجزاء لان الشرط لما الغي استحيل ان يعمل جزما لفظيا

او الاستيناف اى ان لم يقصد فيجب الرفع اما حالا كقوله تعالى ثم ذرهم يلعبون اى ذرهم في هذه الحال التي هم عليها او وصفا نحو قوله فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع اى وليا وارثا مني او استئنافا نحو اذهب بنا نغلب عليه فانه لا يصح الجزم فيه والا كان التقدير ان لا تذهب بنا نغلب عليه وهو غير مستقيم لان المعنى انك تغلب عليه بعد الذهاب ولا يجوز الجزم في لا تقدن من الاسد يا كلك لان النفي لا يدل على الاثبات انما لم تجز الجزم لان الجزم انما يكون بان مضمرة والمضمر قد يكون من جنس المظهر واذا كان المظهر منفيا كان المضمر منفيا مقدرا بان وان كان مثبتا قدر مثبتا مع ان ولا يقدر الا ثبات اذا كان المظهر منفيا مقدرا بان وان كان مثبتا قدر مثبتا مع ان والتقدير ان لم يدل من الاسد يا كلك لان المذكور منفي فالمقدر كذلك فيضطرب المعنى خلافا للكسائي فانه اجاز مثل ذلك اعتدادا بوضوح المعنى اذ يعلم بالقرينة ان التقدير ان تذن من الاسد يا كلك والجزم في قوله تعالى فاصدق واكن لان الاول قد يكون مجزوما والفاء فيه فكانه مجزوم بهذا سوال وجواب فالسوال ان قوله واكن مجزوم والمعطوف عليه وهو اصدق منصوب بامتناع ان ولا يصح عطف المجزوم على المنصوب واجاب بان الاول محله الجزم على تقدير عدم الفاء اذ لو قال رب لولا اخرتني الى اجل قريب اصدق والجزم واكن كان مستقيما لان الفعل ينجزم في جواب التحضيض لتضمنه معنى الطلب كالاشياء الخمسة كما اجزا الاسم في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جايا وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بشوم غرابها لان الاول قد يدخله الباء فكانها ثابتة فيه على وجه التشبيه وذلك ان قوله ولا سابق مجرور والمعطوف عليه قوله مدرك

ان يكون حالا اذ ليس المعنى لا تذهبت في حال كونك مغلوبا عليه فيتعين للاستيناف اى لا تذهب يغلب عليه بعد الذهاب ولا يجوز

وقرا ابي كعب رضي اهد عنه فاتصدق على الاصل واكن عطف على محل فاصدق كانه قيل ان اخرتني اصدق واكن وقرا ابو عمرو واكون بالنصب على اللفظ م ركن

اواذ هن

فى جوابه لانه لما لم يؤثر حرف الشرط فى الجزء الاول الذى يليه وهو فعل
الشرط لم يعمل ايضا فى الجزء الذى يبعد عنه ولا يليه بهذا اذا تصدر القسم
وان تصدر اى الكلام الشرط يعنى وقع الشرط فى صدر الكلام وتاخر القسم
عنه فجاز اعتبارهما اى اعتبار ما اى اعتبار القسم والشرط معا والغاء القسم
اى وجاز الغاء القسم فخوان تاتنى واللّٰه لا آتيك او فواللّٰه لا آتيك ولا وجه
لحذف الفا لما قد سلف اى اذا تصدّر الكلام بالشرط فجاز اعتبار القسم والشرط
معا بان يذكر لهما الجواب كما فى المثال الثانى وهو قولك فواللّٰه لا آتيك اى تاتنى
فواللّٰه لا آتيك فالكلام مصدّر بالشرط وذكر القسم بعده بغير الفاء داخلا على
القسم ليكون قولك لا آتيك جوابا للقسم وقوله فواللّٰه لا آتيك تحلة جوابا للشرط
ولذلك دخل الفاء على القسم وجاز القسم وحده واعتبار الشرط كما فى المثال الاول
وهو قوله ان تاتنى واللّٰه لا آتك بالجزم فان المجزوم جزاء الشرط وقد الغى القسم
لكونه واقعا فى الوسط والتقدير ان تاتنى لا آتك واللّٰه فحذف جواب القسم
لدلالة جواب الشرط عليه قوله لما قد سلف اشارة الى قوله فيما قبل والا فالغاء
يعنى الجملة القسمية اذا وقعت جزاء للشرط فيجب فيه الفاء لانه ليس من مواقع
الجزم فيجب فيه الفاء لربط الجزاء بالشرط كما قد سبق بقى ثالث وهو ان توسط
القسم والشرط فقال وهكذا فى الحكم ان توسّطا ويقدّم الشرط يعنى اذا
توسّطا فاما ان تقدم الشرط على القسم او يتاخر الشرط عن القسم فان يقدم
الشرط على القسم او يتاخر الشرط عن القسم فان تقدم الشرط جاز اعتبارهما
خوانا ان لم تاتنى واللّٰه لا آتيتك تجوز ان يعتبر القسم والشرط بان يجعل
الفعل الآخر جوابا للقسم ويجعل القسم مع جوابه جزاء للشرط فيجب ح
دخول الفا خوانا ان لم تاتنى فواللّٰه لا تيتنك وجاز الغاء القسم بان يجعل الجواب

اى ان يصدر الكلام بالشرط وجب
اعتبار الشرط لتقوته بالتصدر
مع انه فى الاصل اقوى من القسم
الاول لان القسم مؤكد للبعض المثاب
الكلام فهو كالزايد الذى يتم المعنى دونه
فلك بعد ذلك الغاء القسم لانه قد يلغى
مع امكان الاعتبار لضعفه لما بيّنا
م ركن

قسم

للشرط خوان لم تاتنى واللّٰه آتك فالقسم ملغى والفعل الآخر جزاء للشرط و
لذلك الجزم وسوا المراد بقوله وهكذا اى وهكذا تجوزا عتبارهما والغاء القسم
وان تاخرا ى الشرط عن القسم فالغاء احدهما من الشرط او القسم فالغا الشرط
خوانا واللّٰه ان آتيتنى لا آتيتك فان قوله لا تيتك جواب للقسم والشرط ملغى
اى لم يذكر له جواب لفظا لدلالة جواب القسم عليه وتجوز الغاء القسم بان
يجعل الفعل الاخر جزاء للشرط بان يقال انا واللّٰه ان تاتنى آتك بالجزم
ليكون المجزوم جزاء للشرط فالشرط والجزاء مرفوع المحل بكونهما خبرا
للمبتدا المصدر به الكلام وسوا فيكون القسم ملغى اذلم يذكر له جواب لفظا
ويعود الشرط المذكور جذعه اى اولا اشارة الى قوله بشرط المضى
فى فعل الشرط يعنى اذا الغى الشرط وجعل الجواب للقسم فيشترط ان يكون
فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى كما ذكرنا فى تصدر الكلام بالقسم وقوله جذعة
اى جديدة اى يعود الشرط الاول فى الحال يقال فلان فى بيه الامر جذع اذا
كان اخذ فيه جديثا واما غير المستبد من المعرب فهو التوابع قسم المعرب الا
تسمين فى اوايل الكتاب فقال المعرب كلا نوعيا ما ان يسمها الاعراب على
سبيل الاستبداد او على سبيل التوابع وذكر المستبد وشرع فى غير المستبد وهو
التوابع وسمى التى لا يسمها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها والمراد بلفظ
التوابع الاصطلاحى وبلفظ التبع اللغوى يعنى ما لا يكون اعرابها بالاستبداد
وفى بعض النسخ وسمى الاسماء فظاهر بهذا اللفظ ان التوابع لا تكون الا اسما
يسمها الاعراب الا على سبيل الاستقلال وخرج عنه الفعل مع انه يبذكر
ان التاكيد تجرى فى الالفاظ كلها فلا يندرج تحت هذا الحد اذا الفعل الاعراب
له وكذا الجملة وكلما الحرف فلعل المراد ان اصل التوابع ان يكون فى الاسماء وقد

الاستبداد غير موجود
فى كثير من النسخ

وقد ذكر غير الاسماء على سبيل الاستطراد وهى خمسة لان التابع اما ان يكون
مقصودا بالنسبة او لا يكون فان كان فاما ان تتخلل بينه وبين المتبوع
عاطف او لا فان لم تتخلل فهو البدل وان تخلل فهو العطف بالحرف وان
لم يكن مقصودا بالنسبة فاما ان يدل التابع على معنى فى المتبوع او لا فان
دل فهو الصفة وان لم يدل فاما ان يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول
اولا فالاول وهو التاكيد والثانى عطف البيان الاول التاكيد وهو ما يقصد
بذكر الاول غير مقصود خرج بقوله غير مقصود العطف بالحرف والبدل لان
كلا واحد منهما مقصود وخرج الصفة وعطف البيان بقوله بعاد بذكر
الاول لان الغرض من التاكيد اعادة الاول اما بلفظ الاول كزيد زيد وما
بمعناه كزيد نفسه وليس عطف البيان الغرض فيه اعادة ذكر الاول
وكذا الصفة وفيه نظر لان المراد اما اعادة عين الاول او اعادة ما يصدق
عليه فان اراد اعادة عين الاول خرج عنه التاكيد المعنوى لان عين
الاول غير معاد وان اراد اعادة ما يصدق على الاول فعطف البيان والصفة
وكذلك لانك اذا قلت جانى ابو حفص عمر او جاءنى الظريف فالاول ايضا
معاد ان بمعنى انه ذكر فى التابع ما يصدق على الاول ولا يختص اى التاكيد الاسم
بل قد يكون فى غير الاسم على ما سياتى وفايدته اى فايدة التاكيد التقرير وازالة
التجوز اى تقرير نسبة الفعل الى المتبوع وازالة التجوز فان المتبوع قد تجوز
له تجوزان احدهما ان يطلق الكل ويراد البعض والثانى ان يطلق اللفظ
على الشى ويراد القايم مقامه لا هو بعينه فانك اذا قلت جاء القوم فقد
يراد به الكل والبعض واذا قلت جاء السلطان فقد يطلق ويراد به خاصته
وحواشيه ونايبه فالتاكيد يزول التجوز ان اما الاول فبضم لفظ الكل و

ويه اسمعنى عنه بقولى فما تعودى
وجرى فى الالفاظ كلها م ركن

فايدة التاكيد ان يدفع المتكلم
عن نفسه ظن السامع تجوزا
فوما يناسب الفعل لك تنى وللمراد
ما علق به كما تقول قطع الامير
اللص اى قطع غلام
ركن

بالتاكيد المعنوى ان يكون معرفه على مذهب البصريين وجوّز الكوفيون تاكيد النكرة
اذا كانت محدودة حجة البصريين وجهان الاول ان النكرة شائعة فلا يفتقر
الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه والثانى ان التاكيد يدل على التخصيص
والتعيين والنكرة يدل على الشيوع والعموم كل واحد منهما ناقض صاحبه
وفى الوجهين نظر اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب واما الثانى فلانا نسلم
ان التاكيد يدل على التعيين لكنا فى الشيوع بل يدل على تقرير النسبة والشمول و
كما يقرر النسبة او الشمول فى المعرفة جاز ان يقرر ايضا فى النكرة فالاولى التمسك
بالاستقراء وهو انه لم يوجد فى كلام الفصحاء التاكيد المعنوى فى غير المعرفة و
اما حجة الكوفيين وهو قول الشاعر قد صرّت البكرة يومًا اجمعا فقد رد
البصريون بان البيت مجهول قايله لا يعلم انه من الفصحاء او لا وبعد تسليم وهو
شاذ نادر لعدم الجراءة والمظهر لا يؤكد بالمضمر لوجهين احدهما ان المظهر
مستقل بالدلالة على المعنى والمضمر غير مستقل بنفسه بل قد يحتاج الى سياق
يعود اليه كضمير الغايب والغرض من التاكيد البيان والتقرير والتاكيد بما
هو اخص عرفا فى البيان وهو المظهر اولى من التاكيد بغيره فامتنع ان
التاكيد بالمضمر رعاية لهذه الاولوية والثانى ان التاكيد فضلة والمؤكد هو المقصود
بالنسبة والمضمر اعرف المعارف فلا يناسب ان يكون ما هو كالفضلة اعرف
مما هو المقصود والمضمر يؤكد بها اى بالمظهر والمضمر لارتفاع المانع من
التاكيد ووجودة الفايدة ومن حقه اى ومن حق المضمر اذا اكد بالمضمر ان
لا يؤكد من الضمايا الا بالمنفصل المرفوع نحو رايتنى انا فان المؤكد مضمر منصوب
والثانى منفصل مرفوع ومررت بك انت ليلا يلتبس بالبدل الاول
متصل مجرور والثانى منفصل مرفوع فلا يلتبس بالبدل اى لو جوّز تاكيد

فرعا جزمى ات از يدل
مد ما هو ان النكرة الى آخره
ويدل ان تاكيده ال آخره
فيكون مصادرة المطلوب؟

سوال قد مر سند حك سرّا وانما
ان تمشى وتسيرا فى الجواب غيرا
ما وش دون قلت

المضمر المنصوب وقيل رايتنى ايانى التبس بالبدل اذ لا يعلم ان ايّاى بدل او
تاكيد بخلاف المرفوع المنفصل فانه لا يصح ان يكون بدلا من الاول اذ البدل
يشترط ان يكون باعراب الاول ولا يشترط فى التاكيد ذلك فالحاصل ان المضمرين
اما ان يكونا منفصلين فيجوز التاكيد فيهما رفعًا ونصبًا نحو ما قام الا هو هو
وما ضربت الا اياك اياك واما المجرور فليس له منفصل وان كانا متصلين او
الثانى متصلا فلا يمكن لانه اذا اتصل احدهما تعذر اتصال الآخر فبقى ان يكون
الاول متصلا والثانى منفصلا فقال لا يجوز الا ان يكون الثانى منفصلا مرفوعا
اذ لو كان منفصلا منصوبا لالتبس بالبدل هذا اذا كان الاول متصلا مرفوعا
او منصوبا فاما اذا كان الاول متصلا مجرورًا نحو مررت بك اياك لتوهم ان
يكون ايضا بدلا لاعلى محل الجار والمجرور بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يكون
بدلا من الاول لا لفظا ولا محلا واذا كان اى المضمر المؤكد متصلا مرفوعا
والتاكيد احد لفظى النفس والعين فالواجب ان توسط اى حقه ان توسط
بينهما اى بين المؤكد والمؤكد ضمير منفصل مرفوع نحو ضربت انت نفسك و
كذا ضربت انت نفسك كراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل يعنى لو جوّز ان يؤكد
المتصل المرفوع بغير توسط ضمير منفصل مرفوع والضمير المتصل كالجزء
من الفعل والنفس والعين مستقلان لزم تاكيد الجزء بالمستقل والنفس
والعين فاستكرهوه لانه يوهم تاكيد الفعل بالاسم لان المتصل المرفوع كالجزء
من الفعل ونبّه بهذه العلة وهو قوله كراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل على
اعتبار القيود المذكورة اذ لو لم يكن الاول متصلا بل كان منفصلا لم يكن فيه
هذه الكراهية اذ لا يكون تاكيد الما هو كالجزء اذ المنفصل لا يكون كالمتصل فى
الجزئية وكذا اذا لم يكن مرفوعًا نحو ضربتهم انفسهم او مررت بهم انفسهم

فهو جايز اذ ليس فيه كراهية تاكيد ما هو كالجزء اذ المنصوب والمجرور ليسا كالجزء
لكونهما فضلة وكذا اذا لم يكن التاكيد بلفظ النفس والعين بل كان بلفظ كل و
اخواته نحو جاؤا كلهم فان الاول كالجزء لانه مرفوع متصل ولكن الثانى غير
مستقل لان كلا لم يوجد فى سعة الكلام مسندا اليه الفعل او استقلالا فلا
يقال فى السعة جاء كلهم ورايت كلهم ومررت بكلهم فلم يكن الثانى مستقلا
فكان الكراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل ولم يوجد منهنا تلك الكراهية اذ
الاول غير مستقل لكونه جزاء والثانى ايضا غير مستقل فى السعة فكانا به
مشتركين فى عدم الاستقلال فالحاصل ان المؤكد والمؤكد اما ان يكونا مستقلين
نحو ضربتهم انفسهم وهو جايز لان الاول مستقل اذ ليس كالجزء والثانى ايضا
مستقل اذ يقع لفظ النفس والعين مرفوعين ومنصوبين ومجرورين
فى السعة فكانا متشاركين فى الاستقلال واما ان يكونا غير مستقلين
نحو جاؤا كلهم وهو جايز ايضا لمشاركتهما فى عدم الاستقلال اذ الاول كالجزء
والثانى لا يستقل بنفسه فى السعة كما ذكرنا واما ان يكون الاول مستقلا
والثانى غير مستقل كما ذكرنا واما ان يكون الاول غير مستقل والثانى مستقلا
نحو ضربت نفسك وهو غير جايز لانه تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل والتاكيد
فضلة فكرهوا ان يكون الفضلة مستقلا وما هو المقصود غير مستقل والثانى
من التوابع الصفة وهى تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا فالتابع كالجنس
واحترز بقوله يدل على معنى فى متبوعه عن ساير التوابع فان العطف
بالحرف ليس الثانى حالا على معنى فى المتبوع وكذا البدل وعطف البيان وكذا
التاكيد وفيه نظر لان بدل الاشتمال نحو اعجبنى زيد علمه داخل فى حد الصفة
اذ يصدق عليه انه تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا ولو قيل فى الصفة ما

يدل على ذات ومعنى فى متبوعه خرج عنه البدل لانه يدل على المعنى لا على الذات
وكذا يرد عليه التاكيد المعنوى نحو جاء القوم كلهم فان التابع يدل على معنى
وهو الشمول والاحاطة الحاصلان للمتبوع وقولنا مطلقا احترز به عن الحال
نحو رايت زيدًا راكبا فانه يدل على معنى فى متبوعه لكن لا مطلقا لان الحال
يدل على تقييد العامل بها بخلاف الصفة فانه لا تقييد فيها وهذا التقييد
كالمستغنى عنه لان الحال ليست من التوابع لانه لم يلزم فيها ان يكون
باعراب سابقه ولانه ليس على جهة واحدة ولهذا قالوا انما ذكر فخاه
لتوهم متوهم انه داخل فى التوابع تخصيصًا اى للمتبوع فى النكرات
اى اذا كان المتبوع نكرة وتوضيحًا فى المعارف اى اذا كان المتبوع معرفة
نحو زيد العالم فان زيدًا علم والاعلام فيه بحسب الوضع فيكون الصفة
توضيحًا محضًا وكذا اذا كان معرفا باللام نحو الرجل العالم فانه بحسب الوضع
ايضا معيّن وان طرا عليه اجمال بحسب الاستعمال فالتوضيح باعتبار
اصل الوضع ولا ينفى تخصيصها اى تخصيص الصفة بالاسم اى الوصف
من خواص الاسماء لان نكرة الفعل نكرة لا يقبل التخصيص ولا التوضيح وقد
تجئ اى الصفة لمجرد الثناء والتعظيم كالصفات الجارية على البارى تعالى
نحو الله الرحمن الرحيم ولما يضاده من الذم والتحقير نحو زيد الفاسق
الخبيث اذا كان مشهورا بذلك وللتاكيد نحو امس الدابر فان امس يدل
على الدبور والمضى فهو تاكيد واسم الجنس الجارى على المبهم وصف له على
الاعرف لان ما تقدم اى المبهم دال على الذات فتعيّن دلالته اى دلالة
اسم الجنس على المعنى وهو اى المعنى تعيين حقيقة الذات هذا سوال
وجواب فالسوال ان اسم الجنس يقع صفة للمبهم نحو هذا الرجل والرجل

يدل على الذات لا على معنى فى الذات فلا يكون صفة مع ان القول الاعرف انه صفة وقيل انه بدل فلا يرد السوال ح فاجاب بان المبهم يدل على ذات ما والثانى لا يدل على الذات بل على تعين تلك الذات والتعين معنى فى الذات فيصدق ان الرجل صفة لانه دال على معنى فى متبوعه وهو التعيين ولذا اى ولكون اسم الجنس دالا على تعين الذات لا يوصف المبهم الا بها اى باسما الاجناس لدلالة اسم الجنس عليها ويوصف بالمصدر اى يجوز ان يقع صفة نحو رجل عدل لانه يدل على معنى فى الذات وانما قيد سوما ول تاويلات احدها انه معنى الفاعل والثانى انه معنى ذى عدل والثالث انه للمبالغة كانه نفس العدل لان حق الصفة ان يكون دالا على ذات ومعنى والمصدر مجرد المعنى لا دالا على ذات وهذا تنبيه على ما ذكرنا وسوانه لو ذكر فى حد الصفة انه تابع يدل على ذات ومعنى فى متبوعه لم يرد عليه سوال البدل والنكرة يوصف بالجملة الخبرية اى كما يقع الصفة مفردا يقع ايضا جملة وشرط الجملة التى يوصف بها ان يكون خبرية لانه فى المعنى كالخبر عن الموصوف ولا يصح الا انشائيه وان يكون موصوفها نكرة لان الجملة نكرة فلا يقع صفة للمعرفة نحو جاءنى زيد قط هل رايت الذيب قط متاول فكروا ايرادا لان قولها هل رايت الذيب قط جملة استفهامية مع انها وقعت صفة النكرة وهى مذق فاجاب بانه متاول اى مذق متقول فيه هل رايت الذيب قط فالجملة الاستفهامية فى التقدير متقول للمقول فالمقول هو الصفة وهو خبر لا استفهام فيه والمذق هو اللبن المخلوط بالماء شبهه بلون الذيب لان فيه غبرة يضرب الى السواد والكدرة واول حتى اذا جن الظلام واختلط وتظيره قول ابى الدرداء وجدت الناس اخبر تقلة لان الجملة وهى قوله اخبر تقله طلبيته مع انها وقعت مفعولا ثانيا لوجدت فقد اوقع الطلب

قال المرادى رحمه الله وجدت الناس بالرفع على وجه الحكاية للجملة كما فى قوله سمعت الناس يقال ومن نصب الناس نصبه باخره جعل وجدت بمعنى عرفت والهاء فى محل الشك بعود حذف العايد اى اخبر الناس سلعة وجايز ان يكون عايدا الى الناس على لفظ الاسم الجامع كالقوم والرهط والمعشر ويضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم ع ر

موقع خبر المبتدا وتاويله ايضا مثل ذلك اذا التقدير وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اذا جربتهم وخبرتهم قليتهم وابغضتهم وبمس مقام الشيخ امرس اى بئس مقام الشيخ المقام الذى يقال فيه امرس امرس وهو ان يجر عن الاشتقار لضعفه يقال مرس الحمل اذا سقط فى احد جانبى الكور فاذا اعدته الى مجراه قلت امرسته والهمزة للسلب يضرب لمن لحوجه الا الى ما لا طاقة له ولحوامر على اللئيم يسبنى وآخره فضيت ثمة قلت لا يعنينى بعد تسليم كون الجملة وصفا يعنى ختمل ان يقال ان الجملة حال لا صفة فاما بعد تسليم كون الجملة وصفا فلاجراء المعرف بلام الجنس مجرى النكرة لانه لا توقيت فيه يعنى انما جاز وقوع الجملة صفة للمعرفة وهو اللئيم لان المعرف بلام الجنس لا يدل على عين الذات فكانه لا توقيت اى لا تعريف فيه بل جرى مجرى النكرة كما قيل فى غير المغضوب عليهم انه صفة للذين انعمت عليهم لان الذين انعمت عليهم لا تعريف فيه لانه لا يدل على تعيين الذات ماجرى النكرة ووصف بغير وكما يوصف نحال الموصوف نحو جاءنى رجل عالم نحو يوصف نحال سببه لان متعلقه نحو رجل كثير عدوه فان الكثيرة ليست صفة للرجل فى المعنى بل للعدو والذى هو متعلق به والاول اى الصفة نحال الموصوف يتبعه اى يتبع الموصوف فى الاعراب والتعريف والتنكير نحو جاءنى رجل عالم والرجل العالم والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمونث كفعول نحو امراة صبور ورجل صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او موشة اى الا اذا كانت الصفة مونثة تجرى على المذكر لكون التاء للمبالغة كعلامة وهلباجة والهلباجة الذى جمع كل شر والثانى وهو الموصوف نحال السبب

وهو المتعلق تبعه اى يتبع الموصوف فى الاعراب نحو جاءنى رجل كثير عدوه ورايت رجلا كثيرا عدوه والتعريف والتنكير نحو رجل كثير عدوة والرجل الكثير عدوه وفى الباقى وهو الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ليس تابعا للموصوف بل هو كالفعل فلا تجاز رجل قاعد غلمانه لانه بتقدير يقعد غلمانه وضعف قاعدون اى غلمانه كيقعدون اى لا يجمع الفعل نحو فاعله الا على لغة اكلونى البراغيث وحسن قعود اذا الفعل لا تشبه الفعل يعنى ان صيغة قاعدون من حيث ان جمع الحق باخره واو ونون يشبه يفعلون بخلاف قعود فانه جمع تكسير فلا يشبه الفعل اذ ليس للفعل صورة جمع تكسير وانما لم تجز الوصف نحال المتعلق مجرى الموصوف فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانه انما جرى مجرى الموصوف فى القسم الاول وهو الوصف نحال الموصوف لان الفاعل كان ضميرا عايدا الى الموصوف فى القسم الاول فوجب ان يطابق الضمير ما رجع اليه مجرى الموصوف فى الامور المذكورة بخلاف ما اذا وصف نحال المتعلق فان الفاعل للصفة هنا غير الضمير للمتقدم بل فاعله هو المذكور بعده وهو عامل فى ذلك وهو كالفعل فى النسبه الى معموله فكما يجب ان يفرد الفعل اذا تقدم معموله فكذا هذا الوصف العامل فيما بعده يجب ان يكون مفردا وكما ان الفعل انما يذكر ويونث باعتبار فاعله فكذا يذكر هذا الوصف ويونث باعتبار فاعله والمضمر لا يوصف لان الصفة انما تحتاج اليها لتفرقة بين المشتركين والمضمر لا اشتراك فيه لانه انما يذكر بعد تقدم ما يعود هو اليه فصار بمنزلة وضع اليد عليه فاستغنى بالعايد وضوحه عن وصفه بغيره ومن حق الموصوف ان يكون اخص من الوصف اوسواء بان المراد بكونه اخص ان يكون اعرف بحسب درجات

التعريف على ما ذكرت لان الموصوف هو المقصود بالنسبه فلو جعل اتقص من الصفة لزم ان يكون الصفة التى هى فى حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود بالنسبه ولذا اى لاشتراطه كونه اخص اوسويا لا يجوز وصف المعرف باللام الا بمثله نحو الرجل العالم ليكون وصفا بالمساوى او بالمضاف الى مثله نحو الرجل صاحب القوم ليكون وصفا بما هو اخص من الوصف اذ تعريف الموصوف باللام وتعريف الوصف بالاضافة الى ما فيه اللام فالموصوف اخص وانما لم يوصف بغير ما لكون الباقى وهو العلم والمبهم اخص من المعرف باللام فلو وصف بها لزم ان يكون الوصف اخص واعرف من الموصوف ومن حق الوصف ان يصح الموصوف اى يذكر موصوفه معه الا اذا ظهر امره اى امر الموصوف واشتهر بحيث يعلم من اطلاق الصفة موصوفها فيجوز فى اما جوازا كقوله عليها مسرودتان قضاها واخرز داود وضع السوابغ تبع اذا التقدير وعليها ذرعان مسرودتان ولو ذكر المحذوف لجاز ايضا تبع اسم رجل وهو عطف بيان لصنع يقال رجل صنع اى حاذق وقوله كانك من جمال بنى اقيش يقعقع خلف رجليه شن اى كانك جمل من جمال بنى اقيش فحذف الموصوف ولو ذكر لجاز القعقعة لحديك الشى اليابس لصلت مع صوت والشن القربة اليابسة ومع تحركونها اذا اراد واحث الابل على السير ليفزع فيسرع وجمال بنى اقيش وحشيته لا يكاد ينتفع بها لشدة نفارها او وجوبا عطف على جوازا اى حذف الموصوف وجوبا حيث لا يذكر معها كالفارس والصاحب فلا يقال جاءنى الرجل الفارس او الصاحب لظهوره والاطلس والاورق والاورق من البعير لونه لون الرماد والاطلس الذيب الاغبر فلا يقال للبعير الاورق ولا الذيب الا طلس والثالث من التوابع البدل وهو

نقل سره الدرع نفسها وهو داخل الحلق بعضها فى بعض والسابغة الدرع الواسعة

البيت للنابغة التعقعة تحريك الشى اليابس الصلت معه صوت كقلقلة الصلاح وغيره والشن القربة اليابسة ومع تحريكها اذا اراد رحب الابل على السير وتسرع ع

ر

المقصود دون متبوعه خرج بقوله المقصود التاكيد والصفة وعطف البيان
وبقوله دون متبوعه العطف بالحرف فانطبق الحد على البدل والاخضر

تلمیم فرود آمدن

الاسم بدليل قوله مَتَى تَاتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا وَآخَرَ تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا
تَأَجَّجَا فان قولهم تُلْمِم بدل من تاتِ بدل الكل وانما تَأَجَّجَا قال تَأَجَّجَا و
كان القياس تاجحت لعوده الى النار لوجوه احدها ان النار مؤنثة بالمذكر
لانه في معنى الشهاب والثاني انه مثنى راجع الى الحطب والنار فغلب التذكير
والثالث ان الاصل تتاجج فحذف التاء والحق به نون التاكيد الخفيفة
ثم انقلبت النون الفا في الوقف وهواى البدل اما بدل الكل ان كان في المبدل
كلما اى ان صدق على ما صدق عليه الاول لا ان مدلوله عين مدلوله نحو ضربت
زيدا اخاك فان مدلول اخاك ليس مدلول زيد لغة لكنهما يصدقان على
ذات واحدة وبدل البعض ان كان بعضه نحو ضربت زيدا اخاك فان مدلول
اخاك ليس مدلول زيد راسه وبدل الاشتمال ان كان بينهما ملابسة بغيرها
اى بغير الكلية والبعضية نحو سُلِبَ زيد ثوبه والا اى وان لم يكن بينهما
ملابسة اصلا فهو بدل الغلط نحو مررت برجل حمار ولا يكون بدل الغلط في
فصيح الكلام بل يقع في نوع سبق لسان بان يريد ان يقول مررت بحمار
فسبق لسانه وقال برجل وسمي بدل الغلط لان سببه غلط وقولهم انه في حكم
تنحية المبدل ليس على ظاهره اذ لا يصح طرحه في زيد لقيت غلامه رجلا صالحا
فيمن الجملة حالا موطئة قال بعضهم المبدل في حكم الطرح اذ قولك سلب زيد
ثوبه معناه سلب ثوبه فقال المصنف لا يصح المبدل في حكم الطرح مطلقا اذ
لو كان في حكم الطرح لم يستقم زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا
بدل من غلامه فلو كان المبدل في حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا

الموطئة ان يذكر على سبيل التمهيد والتوطئة

وهو غير مستقيم لعدم الرابط من الخبر الى المبتدا بل غرضهم الايذان بان
البدل سوا المقصود بالنسبة وقولهم فمن الابعض يعني لو جعل رجلا صالحا حالا
موطئة من الضمير المجرور في غلامه خرج عن بحث البدل وسو جايز وعلى
هذا اى على انه ليس المبدل في حكم الطرح لا يمتنع ان نجعل غير المغضوب عليهم
بدلا من الضمير المجرور قبله في قولك انعمت عليهم اذ لو جعل غير بدلا من المجرور
في عليهم الاول جعل المبدل في حكم الطرح لم يستقم اذ يكون التقدير صراط
الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيخلوا الصلة عن العايد الى الموصول
لان العايد المذكور اخرا راجع الى الموصول الثاني وسو اللام في المغضوب
ويكونان اى البدل والمبدل معرفتين كما ذكرنا من الامثلة ونكرتين نحو
رايت رجلا اخالك و مختلفين نحو رايت زيدا اخالك ورايت اخالك زيدا
ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة نحو لنسفعا بالناصية
كاذبة وانما شرط الوصف لان الثاني سو المقصود فلو كان نكرة لكان المقصود
انقص من غير المقصود مطلقا فلو وصفت قربت من المعرفة ولا اشترط
ان يكون على لفظ المبدل على الصحيح يعني اذا ابدل النكرة من المعرفة لا
يجب ان يكون على لفظ المبدل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وهذا
المثال لجوده لا يدل على الاشتراط ويكونان اى البدل والمبدل ظاهرين
كما ذكرنا ومضمرين نحو رايته اياه و مختلفين كما ياتي والظاهر لا يبدل
من المضمر بدل الكل الا من الغايب حتى يقال ضربتني اخاك ولا ضربتك زيدا الا
يكون المقصود بالنسبة اقل لانه من غير المقصود لان المتكلم والمخاطب اقوى
في التعريف من الظاهر والما الغايب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال توهم
الغير في الغايب بخلاف ضربته زيدا نحو قوله على حالة لوان في القوم حاتما على

جوده اضن بالماء حاتم خرج عليها نه بدل من المضمر المجرور في جوده لانه بدل الكل
والا اى وان لم يكن بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقد المانع

اى غير بدل الكل وهو بعض واشتمال وغلط م

لان ما سواه من الابدال مختلفان اى تختلف مدلول الثاني ومدلول الاول فلا يقال
ان الاول اقوى دلالة فيمتنع لان الثاني مغاير للاول لان البعض مغاير للكل وكذا
بدل الاشتمال ليس البدل سوا المبدل وبدل الغلط ظاهر فلما اختلف المدلولان
جاز ابدال الظاهر من المضمر مطلقا فنقول اشترتك نصفك واشترتني
نصفي وعجبتني علمك وعجبتك علي وضربتك الحمار وضربتني الحمار ومنه
قول الشاعر وما الفيتني حلمي مضاعا فان حلمي بدل من الضمير المفعول في الفيتني
وهو بدل الاشتمال وفي العبارة اذ كان حقه ان تقول والا مختلفان بمعنى وان
لم يكن بدل الكل فيكونان مختلفين في المفهوم فلا يقال فيه ان احدهما
انقص دلالة من الاخر لان ذلك يمتنع حيث يكون المفهومان واحدا واحدهما
انقص من الاخر ولعل العذر في حذف الفاء ان التقدير وان لم يكن بدل الكل
فيكون الشرط ماضيا تقديرا واذا كان الشرط ماضيا جاز في الجزا الرفع
نحو ان اباه خليل يوم مساله يقول لا غايب مالي ولا حرم غيبة وحظابا
او حكابة اى تكلما اى وان لم يكن بدل الكل جاز ابدال المضمر من المظهر في الغيبة
نحو اشترتنه نصفه وفي الخطاب اشترتك نصفك وفي التكلم نحو اشترتني
نصفي وقوله تعالى لمن كان يومن بالله من بدل البعض على تقدير تكلم الظاهر
لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر كما في سورة الممتحنة وهو لقد كان لكم فيهم
اسوة حسنة لمن كان يوجوا الله واليوم الآخر وكما في سورة الاحزاب لقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر هذا سوال وجواب
فالسوال انه ابدل من كان من المضمر المخاطب في لكم كما في الاثنين مع انه لا يجوز

ابدال الظاهر من من المضمر في بدل الا من الغايب فاجاب بانه ليس بدل الكل
بل بدل البعض اذ التقدير ليمن كان يرجوا الله منكم ومنهم بعض المخاطبين وقوله
ذرني ان حلمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا من بدل الاشتمال اى انما
جاز ابدال الظاهر وسو حلمي من المضمر المتكلم وهو مفعول الفيتني لانه ليس
بدل الكل بل عو بدل الاشتمال وجاز في بدل الاشتمال وبدل البعض الابدال من
المضمر مطلقا كما ذكرنا والعامل اى في البدل اذا كان بدل حرف جر تكريره نحو
للذين استضعفوا لمن امن منهم فان من بدل من الذين واعيد العامل الاول
وسو الجار في البدل وانما اختص بالحروف دون الفعل لان حرف الجر مختص
فلا يستلزمان يتكرر وليس كذلك الفعل هكذا ذكروه وفيه نظر اذ جاز ان
يقال الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور خ لم يتكرر العامل فيه لفظا الرابع
عطف البيان وسو ما يوضح اسو المتبوع من الدال عليه لا على معنى فيه نحو
اقسم بالله ابو حفص عمر خرج بقوله يوضح العطف بالحرف والبدل والتاكيد
بقي الصفة لان فيها ايضا حالا من المتبوع على الجملة فاخرجها بقوله من الدال
عليه لا على معنى فيه كانه قال عطف البيان وانه دال على نفس المتبوع لا على
معنى فيه تابع موضح لاسو المتبوع دال على المتبوع لا على معنى في المتبوع
فخرج الصفة لانه يدل على معنى في المتبوع خلاف عطف البيان وانه دال على
نفس المتبوع لا على معنى فيه ومن في قوله من الدال للبيان اى الموضح الدال
على المتبوع وقد يفصل عن البدل لفظا في مثل قوله انا ابن التارك البكري
بشر اى فصل عطف البيان من البدل من حيث المعنى قد تبين من الحد
المذكور واما فصله عنه لفظا ففي مثل هذا البيت فان قولك بشر ان جعل
عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرر العامل

عطف البيان

آخره

ما مسها من نقب ولا دبر
فاغفرا اللهم ان كان جزم

العطف بالحرف

فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جايز كما ذكرنا في الضارب زيد

لعدم التحذف وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا والوقوع جمع واقع كركوع

وراكع ترقبه اى تنتظره بمعنى ينتظر موته ووقوعا نصب على الحال

من الضمير الفاعل في ترقبه اى منتظر موته واقعا عليه الخامس من التوابع

العطف بالحرف وهو المذكور بعد متبوعه متوسطا بينهما احد الحروف العشرة

الواو والفاء وثم وحتى واو اما وام ولا وبل ولكن وتجعل اى منها اى من

حروف العطف وخرج بقوله متوسطا سايرالتوابع فالواو للجمع المطلق

من غير ترتيب اما المثال الاول وهو قوله المال بين زيد وعمرو لو كان الواو

فيه للترتيب ولذا جاز المال بين زيد وعمرو واصطلح زيد وعمرو استدلالا بالمثالين

ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب اما المثال الاول وهو قوله المال بين

زيد وعمرو لو كان الواو فيه للترتيب لكان بين داخلا على غير متعدد وهو

غير جايز واما المثال الثاني فكذا لان اصطلح معنى تصالح فلو كان الواو فيه للترتيب

لكان اصطلح داخلا على غير متعدد والافتعال معنى المفاعلة يقتضي تعددا

في الفاعل والفارا اى للجمع مع التعقيب وقوله بين الدخول محمول على تقدير

وسط الدخول فوسط حومل ولو قلت بين الثوير فالنؤس لم تجز هذا ايراد

على ان الفار للتعقيب اذ لو كان للتعقيب لدخل بين على غير متعدد فاجاب

بان المراد بين اجزاء الدخول ووسط الدخول فوسط حومل لان الدخول و

حومل اسما موضعين متسعين لكل واحد منهما اجزاء فيزدخل بين عليه

باعتبار تلك الاجزاء ولافادتها الترتب من غير مهلة استعملوها اى الفاء

للسببية ورابطة للجزاء بالشرط حيث لم يكن مرتبطا بذاته قدم العلة

وهو قوله لافادتها على المعلل وسواستعملوا يعنى انما جاز استعمال الفاء للسببية

لانها يفيد الترتب من غير مهلة لان المسبب مرتب على السبب لوجوب تقدم

السبب على المسبب وليس بينهما مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب

التام فاذا وجدا لا ان جاز استعمال الفار المحض السببية وكذا يجوز استعمالها

رابطة للجزاء بالشرط لان الشرط ايضا سبب للجزاء فالجزاء مرتب على الشرط

من غير مهلة وقيده بقوله حيث لم يكن احتزازا عما اذا وجد الجزم في الجزاء

نحو ان تاتني اكرمك فان الجزاء بذاته مرتبط بالشرط فلا حاجة الى رابط آخر

من الفار بخلاف ما اذا كان الجزاء جملا اسمية فان حرف الشرط لا يؤثر في

الجملة الا سببية بذاته بل احتيج الى رابط اجنبي وهو الفاء وقوله تعالى وربك

فكبر على ومهما يكن من شئ فكبر وبك والا اى وان لم يقدر الشرط ما جامعت

الواو اى لم يقدر الشرط يلزم ان يكون الواو داخلا على الفاء والجامع الواو

الفاذكر الا به على سبيل الاعواض وهو ان الفار لو كانت مفيدة للترتيب

لما جامعها الواو والذي هو للجمع المطلق من غير ترتيب لكنها جامعها على تقدير

الى يكون الشرط مقدرا ان ربك مفعول كبر فهو في التقدير متاخر فيكون

التقدير وكبر ربك والواو والفار لا يتلاقيان فاجاب بان الشرط مقدر

بالواو والتقدير ومهما يكن من شئ وربك مفعول كبر والفار للجزاء فلم تتلاق

الواو والفار لتخلل الشرطية وسومهما يكن من شئ بينهما وكورت اى الفار

في قوله واذا هلكت فعند ذكر فاجزعي وكان القياس اجزعي بلا فار لان

عند تعلق باجزعي فيتلا في الفا آن وانما كرر الفار لبعد العهد بالفار الاول

كما كرر العامل لذلك اى لبعد العهد في قوله لقد علم الحيّ اليمانون انني اذا

قلت اما بعد اني خطيبها وكان القياس اذا قلت اما بعد خطيبها بدون

اني خبر اثني المذكور اولا وانما عيد اتى لبعد العهد بالنبي السابق وفي

قوله تعالى اى كما كرر في قوله تعالى فلا تحسبنهم بمفازة وما قبل ولا تحسبن

الذين يفرحون بما اتوا وتحبون ان تحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم فاعيد

لا تحسبنهم لبعد العهد بلا تحسبن ولحوق الفار للاشعار بان افعالهم المذكورة

هي علة في منع الحسبان يعني كان القياس ان لا يعاد فلا تحسبن لكنه اعاد بالمذكور

اولا ولو اعيد لا عيد بالفار فقد كرر الفار فنقول انما لحق الفار للتسبيب وهو الاشعار

بان افعالهم المذكورة وهو الفرح وحب الحمد هي العلة في منع الحسبان وثم له

اى للجمع مع التراخي ولذا قيل ان المرور في مررت برجل ثم امراة مروران

لتراخي احد المرورين عن الآخر بخلاف اى بخلاف المرور مع الفار فانه

مرور واحد اذ لم يتخلل بين المرورين تراخ بقطع الثاني عن الاول وحتى

للغاية والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه لان ما بعدها لما قبلها وغايه

الشئ طرفه ومنتهاه فيكون بعضه ثم قسم الجزء فقال اما افضله نحو مات الناس

حتى الانبياء او دونه نحو استن الفصال حتى القرعى وهو مثل يضرب لمن يتكلم

مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره استن الفرس اذا رفع يديه

وطرحهما معا والقرعى جمع قريع كرضى جمع مريض وهو من به قرع بالتحريك

وهو بثرة ابيض تخرج بالفصال ودواءه الملح وما يعلو اللبن كالزبد فاذا

لم يجدوا الملح نكفوا اولادهم ونضحوه بالماء ثم جروه على السخة واو اما لاحد

الشيئين او الاشياء مبهما ويقال انها للشك في الخبر نحو جاءني زيد او عمرو

يقوله من يشك في الخبر والتخيير والاباحة في الامر اى اذا كان مستعملا في

الامر فيكون للتخيير والتخيير اما ان يكون بين الشيئين لا يجوز الجمع بينهما

نحو كل سمكا او لبنا اى يجوز اكل احدهما شاء ولا يجوز لهما كلهما معا وقد يكون بين

الشيئين يجوز الجمع بينهما نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين

اى يجوز ذلك الجمع بينهما فالمراد بقولنا التخيير التخيير فما لا يجمع بينهما ويقولنا

الاباحة التخيير فما يجوز الجمع بينهما حتى يكون قولنا تعيين والا فالتخيير اعم من

الاباحة فلا يحمل تسيارا ويتوهم انها في النهي في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم اثما

او كفورا بمعنى الواو اذ الامتثال لا يحصل بالانتهاء عن احدهما وهي على اصلها

وانما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن لمعنى المنفي قد يتوهم في الآية ان او

ليس على وضعه بل هو بمعنى الواو حتى يكون نهيا عن اطاعة الاثم والكفور

ولو اجري على ظاهره لم يكن نهيا الا عن احدهما فازال التوهم بانه على اصله

والمراد النهي عن احدهما ولكن النهي عن احد الامرين لا على التعيين انما

يحصل بالنهي عنهما معا وهو معنى قولنا انما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن

للنفي ونفس احد الامرين يكون بنفي كليهما فالنفي في الصورة عن احد

الامرين ولكن يلزمه النهي عن كليهما فهو باق على وضعه وان لزمه

من حيث المعنى النهي على كلا الامرين فالدال قد على احدهما شئ وكونه مستلزما

للنهي عنهما شئ آخر يلزم الاول ولكنها اى ولكن او بمعناها اى بمعنى الواو

في نحو قوله فلو ان الكماة نزال سماليك على خيبر او عقاق على المرين

اذ هلكا جميعا لشانهما نحو سا اشتياق وفي الصحاح نحون واختراق

وعقاق اسم رجل اكلته الباهلة في قحط اصابهم يعني ان او بمعنى الواو

اذ المعنى الواو اذا المعنى كيت عليهما لا على احدهما وكذلك قال على المرين

والا اى وان لم يكن بمعنى الواو بل كان او على وضعه قيل على المرو لا على

المرين وكذا قوله ان بها اكلئ ورزاما خوريين ينعقان الماما وقبله

خل الطريق واجتنب ازماما ازمام موضع واكلئ ورزام اسما الضبع

وخوريين تصغير خارب وهو اللص قال الاصمعي هو سارق البعران

خاصّه والتقف كسر العامّة وانما كان اوفى البيت معنى الواو حيث لم يقل خوبرتا
بل قال خوبرين فلو كان على وضعه لقيل خوبرا على التوحيد وعند الخليل انتصاب
خوبرين على الشتم بمعنى اذمّ خوبرين فلا استدلال فيه ح وانما كان الاستدلال
حيث اتيت خوبرين حالا عنها فلو كان او على وضعه لم يصح انتصاب الحال
المثنى عن احدهما ولم يعدّ الفارسيّ اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف
عليه ودخول العاطف عليها واجيب بان المنتقدمة ليست منها اى من
العاطفه باتفاق ويشهد لكون الثانيه منها اى من العاطفه صحة قيام
او مقامها والواو اما جزء منها او لعطفها على المنتقدمة وفيه نظر استدل
ابو على الفارسى على ان اما ليست من الحروف العاطفه بوجهين احدهما
مجيئها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل نحو اما زيدا وعمرو وحروف العطف لا تتصل
بالفعل فلا يقال جاء وزيد دخول العاطف عليها فلا يقال جاء زيد او عمرو واجيب
عن الاول بان اما المنتقدمة على المعطوف عليه ليست من الحروف العاطفه
بالاتفاق والكلام فى الثانيه ويشهد لكون الثانيه من العاطفة لان او يصح ان
يقوم مقامها واو عاطفه قطعا وح لا بد من الجواب عن دخول العاطف عليها
فاجاب عنه بوجهين ان الواو الداخلة ليس عاطفه بل اتى مع الواو كلاهما
عاطفه لان كلا واحد منهما عاطفه والثانى ان الواو لعطف اما الثانية
على اما المنتقدمة فقال فيه نظر لانه لا يكون اما عاطفة كما ذهب اليه الفارسى
وايضا حرف العطف لا يدخل على الحرف وعلى تقدير صحة عطف الثانية
على الاولى والاولى ليست للعطف لا يكون الثانيه ايضا للعطف لاشتراك
الثانيه فى حكم الاولى فالاولى ليست عاطفه فلا يكون الثانية ايضا عاطفه
وهو عين مذهب الشيخ اى على والفصل بينهما اى بين او واما انك

مع اما تبنى اول كلامك لا محالة على الشك للزوم سبقها اى سبق اما بالاولى
اى باما الاولى يعنى انى اما مذكورة قبل المعطوفين فيعلم من اول الكلام الشك
ولا يلزم ذلك فى اواذ سبقها اى سبق او باتا ليس بضرره لازم اى لا يلزم ان
او مسبوقة باتا ليعلم الشك من اول الامر بل جاز ان يقال جاء زيدا او عمرو
فلا يعلم بناء الكلام على الشك وجاز ان لا يذكر اما او لا فلا يعلم البتة على الشك
وتجئ اى اما غير مكرّرة اذا كان فى الكلام عوض من تكريرها نحو اما ان
تكلمنى جميلا والا فاسكت لانه يعلم ان المعنى اما ان تكلمنى جميلا واما ان
لا تكلمنى ثم قيل ان لم يكلمنى جميلا فاسكت قال فى الاستشهاد على انها قد تجئ
غير مكرّرة اذا كان فى الكلام عوض من تكريرها قال اى الشاعر فاما ان تكون
اخى بصدق فاعرف عنك عنّى عن شبيبتى والا فاطرحنى واتخذنى
عدوّا اتقيك وتتقينى وزعم الفراء انه جاء بمعنى او غير مسبوقة بالاولى
وانشد ثلم بلا قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اى او باموات
يعنى انه قد استعمل اما من غير سبق اما عليها كما جاء فى الشعر والاينقع
فى النهى البتة معطوف على قوله والا يلزم ذلك وهذا فرق آخر بين او
واما بان اما لا يقع فى النهى فلا يقال لا يضرب اما زيدا واما عمرا وانقال
لا تضرب زيدا او عمرا كما ذكرنا فى الآية وهو لا تطع منهم آثما او كفورا
وام لاستفهام يليها متصلة اى فى حكم كونها متصلة احد المستويين
والآخر الهمزة اى ويلى المستوى الآخر الهمزة لطلب التعيين بعد
ثبوت احدهما نحو ازيد عندك ام عمرو ولذا اى ولكونها يليها احد المستويين
والآخر الهمزة كانت ام المتصلة متصلة بعطف الاسم ليمكن ان يليها
احد المستويين والآخر الهمزة فلم تجز رايت زيدا ام عمرا لان المستويين

زيد وعمرو ولم يل الاول الاستفهام وكان جوابها اى جواب ام المتصلة بعد الاستفهام
بالتعيين دون لا ونعم فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو معناه ان المطلوب
تعيين احدهما فتذكر فى الجواب ما يدل على التعيين وهو زيد او عمرو ولو
قيل لا او نعم لم تجز لانه لا تحقق معه التعيين بخلاف او فانك اذا قلت
ازيد عندك او عمرو فالسوال عن ثبوت اصل النسبة فيصح الجواب بلا او نعم
لدلالتهما على ثبوت النسبة وشارح الجزوى قال فى ام المتصلة وقد يكون
قبلها وبعدها جملتان فعليّتان والفاعل فيهما واحد فيكون متصلة ايضا
ايضا كقولك اقام زيد ام قعد وكذلك ذكره صاحب المغنى قام المتصلة لا
تختص بالاسمين ولو قلت او الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفيّة
فالمعنى احدهما افضل ام ابن الحنفيّة فالجواب على مذهب اهل الحق احدهما
افضل وعلى مذهب الكيسانية ابن الحنفية لانه عندهم افضل ولو قال
الحسن او الحسين افضل او ابن الحنفية كان الجواب احدهم لان السوال
باو عن احدهم على الابهام فالجواب ينبغى ان يكون مطابقا للسوال فى الابهام
ولو قال الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنيفة لكان الجواب تعيين
احدهم لاجل ام فهذا المثال ايضا مما يفرق بين او وام فى اختلاف
الجواب لما ذكرنا ومنه قولها اى قول صفيّة بنت عبد المطلب وقد جاءها
نبئى يطلب الزبير لبصارعه فصرعه الزبير فقالت صفيّة كيف رايت
زبدا اقطا او تمرا ام قرشيا صادما هذبرا وانما دخلت او بين الاقط
والتمر لانها لم تردان تجعل التمر عديلا للاقط بمعنى ايهما كلتهما جعلتهما
كاسم واحد وعادلت بينها وبين قرشى اى احد هذين رايته ام قرشيا
وزبرا مكبّرا الزبير او منقول من مصدر زبرت الكتاب اى كتبته او

او زبرت الرجل اذا انتهرته وزجرته او زبرت البير شارح ابيات كتاب
سيبويه اذا طويتها هكذا ووقع فى نسخ اللباب وهو سهو اذ البيت نكره بل
الصواب ما ذكره شارح ابيات كتاب سيبويه وهو اقطا ام تمرا ام حقنمّا
مرّا والحقنمى العنز المجلوب من حضرموت اى اوجدته او مرّا وعلى
هذا استقيم اللفظ والمعنى وهى اى وام منقطعة اى فى حال كونها منقطعة
وهى قسم لقولنا متصلة اى ام منقطعة لعطف الجملة وتكون بمعنى بل والهمزة
ويلزم لفظ الجملة بعدها فى الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو ولم يذكر لفظ الجملة قبل ام عمرو لانه لا تبرم ام المتصلة ولا يلزم ذكر اى لفظ
الجملة فى الخبر حيث لا اللبس اى لانه لا اللبس نحو لا نها لا بل ام شاء والتقدير
بل هى شاء وانما لم يكن فيه اللبس لان شرط المتصلة ان تتقدمها استفهام
ويستعمل ام والهمزة للتسوية مجردة عن معنى الاستفهام فى نحو سواء
على اقمت ام قعدت اى سواء على قيامك وقعودك وتمام تقرير مذكور فى
التقديرين والاخفش يستبعدهن وقوع الجملة الاسمية هناك اى حيث
استعملا لمجرد التسوية لانه يتقدر بالمصدر كما ذكرنا فلو وقعت الجملة اسمية
كان تقديرها بالمصدر ابعد لجواز ان يكون الجملة الاسمية مشتملة على الحادثين
فتقدير المصدريّة يستدعى زيادة تكلف وتعسّف فالفعليّة اولى و
الاستقرار تحققه ايضا نحو قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
ونظائره ونظير سواء فى الدلالة على التسوية قولهم لا ابالى ولا ادرى
وليست شعرى نحو ليت شعرى اقام زيد ام قعد ولا ابالى ولا ادرى
اقام ام قعد والجملتان معطوفا احديهما على الاخرى بأو فى موضع
الحال نحو اضربنه قام او قعد اى التقدير لاضربنه قاعدا او قائما ولا يقع

اى لا يصح ان يقال لا ضرب قام ام قعد لفوات شرطه وهو تقدم الاستفهام
ولذا قال سيبويه ان قوله لا ابالي انبئ بالخبر ليس ام لحاف بظهر غيب
الأرض الصلبة
بيّن من مواقع ام بمعنى ان ام فى البيت ورد فى موقعه لتقدم الاستفهام عليه
فى قوله انبئ وقوله اى قال سيبويه ان قوله ولست ابالى بعد موت مطروف
حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقوله اذا ما انتهى علمى تناهيت عنده
اطال فاملى او تناهى فاقصرا من مواقع او اى قال سيبويه ان اوفى اليقين
الا خبرين من مواقعه يعنى انه جار على وضعه وذلك ان انبئ بالخبر
بيّن وقع منفولا للا ابالى فوجب ان يكون ام على موقعه اذ لا معنى للحال
فيه وانما المراد ههنا المسالى لا انه لا ابالى فى هذين الحالين بل لا ابالى بهذين
ولان انبئ لا ضمير فيه يعود الى ذى الحال وهو ضمير المتكلم فى ابالى فلا
يكون حالا واما البيت الثانى فحتوف المنايا مفعول لا ابالى ويكون اكثرت
او اقلت حالا لكون كل واحد من الفعلين مشتملا على ضمير ذى الحال وهو
الحتوف وكذا البيت الثالث يصح ان تجعل فيه قوله اطال الى آخره حالا
لاشتماله على الضمير الراجع الى العلم الذى هو ذو الحال فقد ظهر ان ام
فى البيت الاول واقع موقعه ولذلك لم يكن الجملة بعده حالا وان اوفى
البيتين الاخيرين واقع فى موقعه فيصح ان يكون حالا لان البين
صاح وهاج اى عيب اللئيم بمنزله صاح البين حين يصح عند النزو
والحانى اى المنئ وبخبنى وقوله اذا ما انتهى علمى مطيلا او متناهيا فيكون
الحال بوزن افعل وقيل الهمزة للاستفهام والفعل هو طال ولا ينافى
الاستفهام كون الجملة حالا لما ذكرنا من ان الهمزة واو مجردتان لمعنى
الاستواء من غير اعتبار الاستفهام فيه كما قلنا فى سواء علىّ اقمت

ام قعدت والمعنى تناهيت عنده فى حال طوله فاملائه وفى حال تناهيه فقصره
واملى اى مدنى فى الزمان من الملاوة اى اذا امتد علمه حينا طويلا بعده وان
تناهى وانقطع اقصر ولم يتكلم الا النفى ما وجب للاول لخوجار زيدا عمرو وخص
بالاسم اى لا يذكر بعدها الفعل فلا يقال قام زيد لا قام عمرو لانه يلتبس بالدعاء نحو
لا بارك الله وقد جعل ليس مرادفا لما اى لكلمة لا فى قوله انما تجزى الفتى ليس
الجماى لا الجمل وبعضه ما روى انما يجزى الفتى غير الجمل وقيل واذا يجو
قرضا فاجزه والشعر للبيد من قصيدة تدل على انه على اصله فيكون
الجمل اسم ليس والخبر محذوف اى ليس الجمل جازيا او يكون فى ليس ضمير
راجع الى اسم الفاعل المستفاد من يجزى اى ليس الجازى الجمل والجمل منصوب
بكونه خبر ليس ويدل للاضراب عن الاول مسلما كان اى الاول او منفيا وهى
بعد الاثبات للغلط نحو جاءنى زيد بل عمرو فعناه الاضراب عن الاول الى الاخبار
عن الثانى اى الاول كان غلطا وبعد النفى تحتمل الغلط وتحتمل اثبات الثانى
نحو ما جاءنى زيد بل عمرو فيحتمل ان يقدر حرف النفى بعد بل والتقدير بل ما جاءنى
عمرو فيكون فيه الاضراب عن منفى الى منفى آخر فالمنع الاول كان غلطا
ويحتمل ان لا يقدر بعد بل حرف النفى ليكون الفعل ثابتا للثانى اى بل جاءنى
عمرو ولكن يتسكين فى عطف المفردين نقيضه لما انها لا يقع الا بعد
النفى بخلاف لا فانها لا يقع الا بعد الايجاب كما ذكرنا وفى عطف الجملتين
نظيره بل فى وقوعه بعد النفى والاثبات نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ
فعلوك عمرو لم يجئ جملة منفية استدركت بها الجملة الموجبة قبل لكن
فقد عطف بها جملة على قد جاءنى جملة وكذا اذا وقع بعد النفى نحو جاءنى زيد
لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى بكر بل خالد قوله بل خالد كان حقه لم يذكر

بدل بل لكن ليكون دالا لمثال كون لكن واقعا بعد الايجاب وبعد المنفى
ولعله انما ذكر بل لانه قد ذكر انها نظيره بل فذكر المثال فى بل ليعلم ان لكن كذلك
وكان الاولى ان يذكر لكن دون بل لكن هكذا وقع فى بعض النسخ واى للتفسير
نحو جارنى فى جبة اخوك اى زيد وكذلك النصب والجر نحو رايت اخاك اى زيدا
ومررت باخيك اى زيد عند الاكثرون اى من حروف التفسير دون
العطف وهو ظاهر وقد عدّ بعضهم من حروف العطف نظرا الى ان
ما بعده يشارك ما قبله فى الاعراب ويختلف باختلافه واختلاف اعراب
التابع بسبب اختلاف اعراب المتبوع اذا كان بواسطة حرف يكون
عطفا وهى محل النظر واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل ولا فصل
اكد منفصل نحو اذهب انت وربك وانما اكد بالمنفصل ليلا يكون فى
الصورة عطف الاسم على الفعل لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل
بخلاف ما اذا كان المعطوف عليه غير مرفوع متصل نحو ضربتنى وزيدا
فانه جايز بلا تاكيد لان المنصوب فصل وليس كالجزء من الفعل و
بخلاف ما اذا كان مرفوعا منفصلا نحو ما ضرب الا هو وزيد لان المنفصل
مستقل ليس كالجزء وبخلاف ما اذا كان عطف على مظهر لان المظهر
مستقل بنفسه وقوله قلت اذا قبلت وزهير تهاذى للضرورة عطف
زهير على المرفوع المتصل فى اقبلت من غير تاكيد فاعدد عنه بانه
اجيز للضرورة وكان القياس اذا قلت هى وزهير وآخر كتعاج
الملا تعسفن رملا ولا يصح العطف على الضمير المجرور بدون
اعادة الجار فلا يقال مررت بك وبزيد بالجر لان المجرور كالجزء من
الجار ولا يصح عطف الاسم على الجزء من الكلمة ولان المجرور فى شدّ

اتصاله بالجار كالتنوين فكما لا يصح العطف على التنوين لا يصح على المضمر المجرور
والجامع عدم استقلال كل واحد منهما وقراءة حمزة والارحام بالجر ليست
بتلك القوية لانه عطف على المضمر المجرور فى تساءلون به من غير اعادة
الجار وانما قال ليست بتلك القوية لانه قيل ان الواو للقسم لا للعطف والمعنى
وحق الارحام فلا يتعين هذه القراءة فى العطف على المضمر المجرور والجواز
الفصل بالخبر بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه فلا يقال ان غلام
زيد قايم وعمرو بالجر عطفا على زيد لان المعطوف على المجرور فى حكم المجرور
فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين المجرور والمعطوف عليه المجرور
الا اعتمادا بقراءة من قرأ وهو النبى بالجر عطفا على ابراهيم فما قبله وهو
ان اولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبى لوجود الفاصل الاجنبى
من المعطوف بينهما وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع
فاذا وجد ضمير فى المعطوف عليه يجب ان يوجد ضمير فى المعطوف ولذا اى
ولكون حكمه حكم المجزوء فى ما زيد بعالم او قايما ولا اذاهب عمرو الا الرفع
فى اذاهب اما اذا قلت ما زيد بقايم ولا اذاهب عمرو فلانه لو جز اذاهب
بالعطف على قايم ويكون التقدير وما زيد بذاهب عمرو فيخلو الجملة عن الضمير
العايد الى اسمها وان نصب عطفا على محل بقايم امتنع ايضا للمانع المذكور
فيتعين الرفع على ان يكون ذاهبا خبرا مقدما لعمرو فيكون جملة معطوفة
على جملة ولا مانع منه فاما اذا قلت ما زيد قايما ولا اذاهب عمرو فخرج اذاهب
لا وجه لرفعه ونصبه اما ان يكون على عطف ذاهبا على قايما فيخلو المعطوف
عن الضمير واما على اضمار ما فيكون ذاهبا خبره وعمرو اسمه فهو ممتنع ايضا
لان ما حالة النافية لا يتقدم منصوبه على مرفوعه فكيف يتقدم مع اضماره

فتعين رفعه عطفا للجملة على الجملة ولو كان عمل بما ليس نحو ليس زيد قايما ولا ذاهبا عمرو جاز ان يقدر ليس ليكون المنصوب خبرا مقدما على مرفوعه وهو غير جايز فى ليس لانه فعل بخلاف ما فانه حرف واما على تقدير عطف المفرد وهو ذا هبا على قايما فهو ممتنع فى ليس ايضا لخلو المعطوف عن الضمير كما ذكرنا وجاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لتحقق الفاء للسببية هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان يغضب زيد معطوف على يطير وفى يطير ضمير يرجع الى الذى وليس فى يغضب زيد ضمير فيكون التقدير الذى يغضب زيدا الذباب فاجاب بان الفاء ليس للعطف بل للسببية فلا يرد هكذا اطلقوه وليس بجيد لانك اذا قلت زارنى زيد فاكرمته فوالله فاكرمته الفاء فيه للعطف وتتضمن السببية فالسببية لا باى فى العطف فيرد السوال ايضا بل التحقيق ان يلتزم ويقال انما جاز لانه لا يتضمن العايد الى الموصول فى التقدير فيغضب زيد لسببه او عقيبه فكان الفاء دالة على هذا الارتباط فجاز لذلك وجاز عطف يفعل اى عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس اذا صح وقوع هذا موقع ذاك يعنى ان الفعل المضارع واسم الفاعل مشتركان فى الاعراب وفى الدلالة على الحال والاستقبال فجاز قيام احدهما مقام الاخر فصح عطف احدهما على الاخر نحو زيد قايم ويقعد وزيد يقعد وقايم لكن ان لم يمنع من وقوع احدهما موقع الاخر مانع من خارج فلا يجوز سيحدث زيد وضاحك لانه اما ان يعطف ضاحك على يتحدث فيلزم ان يكون ضاحك ايضا مستقبلا لدخول السين فى اسم الفاعل وهو ممتنع واما ان يعطف على جملة قوله سيتحدث وهو ممتنع ايضا لان المفرد وهو ضاحك لا يستقيم اول الكلام فلا

فلا يجوز ان تقول ضاحك ابتداء من غير تقدير مبتدا ولا ضميمة اخرى لان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بعد حرف النفى او الاستفهام او بشرط الاعتماد كونه صفة للموصوف او حالا لذى حال او خبر المبتدا على ما بينتى فى بابه فان قلت جاز ان يقال ضاحك زيد بان يكون زيد مبتدا وضاحك خبرا مقدما قلت لا يصح ذاك لان المفروض انه لم يقع موقع سيتحدث و سيتحدث ليس خبرا مقدما فلا يكون ايضا موخرا مقدما بل يكون عاملا فيما بعده كما يعمل سيتحدث وسوف ممتنع لفوات شرط عمل اسم الفاعل ولا مررت برجل ضاحك وتحدث اذ لا يجوز عطف يتحدث على ضاحك لاستلزامه دخول الباء على الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك وتحدث اذ يصح وقوع تحدث مع موقع ضاحك لانه يكون صفة لرجل ويصح ان يقال مررت برجل تحدث ولا يجوز عطفه اى عطف يفعل وفاعل على الماضى لعدم اشتراكهما فيما يشترك بها اسم الفاعل والمضارع اللهم الا اذا قرب اى الماضى من المضارع كقولهم صبحنى قد جاء وداراح فانه قد عطف داراح على جاء لكونه مقربا من الحال بقد مكانه فعل حال عطف عليه اسم الفاعل وقبله يا ليتنى قد زرت غفر خارج ام صبى البيت وخارج الجار المهملة معناه انتم من الخرج وهو الاثم اى يا ليتنى قد زرت غفرا انتم ام صبى قد جاء ام داراح اى ام صبى صغير تخبؤ على استه اى يزحف ويدارح فى مشيته من درح الصبى قارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم قوته فلا يقدر على العدو والمشى وام صبى منعول زرت وفى قوله لا يجوز عطفه على الماضى نظر لانا ان اريد عطف او فاعل على ما هو ظاهر الكلام لورود ذلك فى التنزيل لخوان الذين كفروا ويصدون وعواعدنا الذى ارسل الرياح فتثير

فالاولى ان يقال المراد لا يجوز عطف اسم الفاعل على الماضى وان كان على خلاف ذلك الظاهر من السياق لئلا ينقض بما ورد فى الآية من غير تقرب الماضى بقد ويقول ان لم يقم ونحسن انك يعنى انه يجوز عطف نحسن على نقم اى لم تحسن لصلاحيته للجزم وتجوز عطف على لم يقم ايضا على تقدير ان نحسن لان لم يقم صار بمعنى المستقبل لدخول ان وكانه عطف مستقبل على مستقبل ولو قلت واحسنت جاز لان الاول كان ماضيا معنى وان جاء بدخول ان على معنى الاستقبال فالنظر الى انه كان ماضيا بدخول لم عليه وتقول ان لم يقم ونحسن على تقديره ان تحسن فلو جيت بالماضى ولم ترد الاستيناف وقلت واحسنت لم تجز لانه عطف ماض على مضارع لفظا ومعنى خلافا للكوفيين فانهم يجوزون عطف احسنت على تقم لان احسنت يتضمن حكم الشرط عليه والتقدير وان احسنت فتصير بمعنى المستقبل كانه قال ان تقم ونحسن وهو ضعيف لان انصباب حكم الشرط فرع صحة العطف وكلامنا فى صحة العطف فما لم يصح عطفه لا يكون مستقبلا وما لا يكون مستقبلا لا يصح عطفه وقوله ولم يرد الاستيناف معناه انك ان جعلت احسنت استيناف ليكون جملة معترضة بين الشرط والجزاء فلا مانع منه لانه فى الحقيقة عطف على جملة الشرط والجزاء ولا مانع منه والعطف على العاملين اى على تقدير العاملين او على معمولى عاملين لا يصح مطلقا عند سيبويه ويصح عند الفراء اى مطلقا واذا تقدم المجرور وتاخر المرفوع او المنصوب فيهما صح عند الاكثرين نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو واما وجه المنع على الاطلاق وهو مذهب البصريين ان حرف العطف ضعيف لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين فاذا قلت ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا

فقد قام الواو مقام ان لنصب عمرا ومقام فى لجر الحجرة وحرف واحد لا يقوم مقام عاملين لضعفه ووجه الجواز مطلقا التمسك بظاهر الاشال الواردة نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لقيام الواو مقام ما لنصب شحمة و مقام كل فى جر تمرة ووجه الفرق ان الاصل ان يمتنع لما ذكره المانعون وانما يجوز فى حيث ورد كما ذكرنا من المثال والمحتمل انه انما لم تجز حيث تقدم المنصب او المرفوع على المجرور نحو ان زيدا فى الدار وعمرا والحجرة لان الواو اذا اقام مقام ان ومقام فى فقد وقع بين فى وبين مجروره فاصل اجنبى اذا التقدير فى عمرا والحجرة بخلاف اذا ما تقدم المجرور وقلت وقلت والحجرة لان المجرور حينئذ يلاقى الواو والمقدرة بنى ويليه ومقتضى هذا ان يشترط تقدم المجرور فى المعطوف اما فى المعطوف عليه فلا يشترط لانه ليس فيه بين المجرور ولكن التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه ايضا كان مهما مطلوبا عندهم فلما وجب تقديم المجرور فى المعطوف تقدم المعطوف عليه ايضا دفعا للمناسبة بينهما هذه نكتة الفرق وقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لا ينقض حجة الجواز اذ يحتمل بعض هذه الآيد على جواز العطف على عاملين مختلفين فان الواو فى والنهار قام مقام اقسم لنصب اذا ومقام الباء لجر النهار وليس الواو فى والنهار واو القسم مستانف لنقل الخليل وسيبويه على ان توالى القسمين على مقسم عليه واحد مرفوع فتكون الواو للعطف فقال المصنف هذا لا ينتقض حجتهم لما ان اذا بدل او معمول لمضاف مقدر قبل المقسم به وليس بظرف لفعل المقسم لفساد المعنى يعنى انه يجوز ان يكون اذا يغشى بدلا من الليل اى اقسم بالليل وقت غشيانه اى اقسم

بوقت غشيانه او تقدر مضاف قبل المقسم به اى اقسم بغشيان الليل
وقت غشيانه واذا على هذا ظريف للمضاف المقدر وعلى هذين الوجهين
لا يكون اذا منصوبا باقسم والواو لم يقع الا موقع الباء وكذا الوجهان
فى والنهار اذا تجلى وينبغى ان يحمل على هذا اذ لو قيل ان اذا منصوب
باقسم ظرفا للفعل لقسم لو لزم تقييد القسم بزمان الغشيان وليس
كذلك اذ ليس المعنى انا اقسم فى وقت غشيان الليل بل القسم يطلق
واذا لم يكن منصوبا بفعل القسم يبقى القسم على اطلاقه وجعله حالا لا يدفع
الفساد بل يزيده اى ذكر بعض المتاخرين ان اذا حال من الليل والعامل
فى الحال فعل القسم المقدر كانه قال اقسم بالليل كائنا وقت غشيانه وعرضهم
ان اذا ليس ظرفا اقسم حتى يلزم تقييد القسم بزمان الغشيان بل المقسم
به الليل كائنا فى هذا الحال نحال فقال المصنف هذا لا يدفع الفساد بل يزيده
اما انه لا يدفعه فلان الفساد هو لزوم تقييد القسم لكونه بيانا فى الليل
ويلزم من الحال كون القسم مقيدا ايضا نحال غشيان الليل كما قلت حيث
واكبا فانه يدل على تقييد المجىء الركوب واما انه يزيده فلانه يلزم منه فساد
آخر وهو الاخبار عن الليل بظرف الزمان والاخبار به لا يكون الا عن
الحدث لا يقال الليل وقت الغشيان ولقايل ان يقول جاز ان يكون
اذا حالا والعامل سوا لكون المقدر قبل المقسم به ويكون التقدير اقسم
بكون الليل فى زمان غشيانه فالعامل فى الحال هو الكون لا اقسم فلا يلزم
ان يكون القسم فى ذلك الزمان بل بالكون فى ذلك الزمان فالمقسم به
مقيد والقسم مطلق كما ذكر المصنف على تقدير ابدال اذا من النهار
والكون المقدر حين كان التامة لا الناقصة ليكون اذا حالا لا خبرا واعتذار

الزمخشرى

الزمخشرى رحمه الله بنقصه قوله والليل اذا عسعس يعنى انه قد ذكر الزمخشرى
ان الواو فى الليل لما استمر حذف الفعل معه قام مقام اقسم والباء معاقبا للواو
النايب لزينصب لنيابته عن الفعل ويجر لنيابته عن الباء فليس ح من باب
العطف على عاملين مختلفين بل من باب عطف معمولى عامل واحد وهو
الواو لان الواو على هذا التقدير عامل واحد يعمل عملين مختلفين ولا
منع منه وهذا فى نهاية الحسن لكن ذكر الشيخ ابن الحاجب انه انما يستقيم
هذا الجواب لو لم تُصرح باقسم والباء قام مقامهما حروف اما اذا صرح بهما
فلا يستقيم هذا الاعتذار لكن ورد مصرحا بهما فى قوله فلا اقسم بالخنس الجوار
الكنس والليل اذا عسعس فقد قام الواو ومقام عاملين مختلفين مصرحا
بهما فلا يصح ذلك الاعتذار وهو معنى قوله وينقصه الى ويصح عطف معمول
عامل واحد فصاعدا الى معمولين واكثر على مثلها اى على معمولى عامل
نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا عطف عمرا على زيدا ودينارا على
درهما واصبح زيد قايما وبكر قاعدا لارتفاع المانع المذكور وهو لكون
الحرف قايما مقام عاملين وجوز عطف الفعل على مثله دون معمول
الفعل ومثله اريد ان يضرب زيد عمرا ويهين بكر خالدا فالفعل الثانى
بدون معموله عطف على الفعل الاول بدون معموله ولا يجوز عطف المعمولين
اذ ليس الضرب مشتركا بين المعمولين ولا الاهانة بل الضرب مخصوص
بالفاعل والمفعول المذكورين آخرا وانما المشترك الفعلان فى دخولهما تحت
الارادة والمعمولان باقيان خاليهما هكذا ذكروه وفيه نظر لان مقتضى قولهم
ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان يقع الفعل الثانى موقع الفعل الاول
فيه اما ان يعمل الثانى فى المعمولين الاولين او لا يعمل فان عمل فسد المعنى

اختلف النحويون فى عامله وفيه اقوال كثيرة والحق مذهب سيبويه فقال العامل فيه الفعل بواسطة الواو

اللازم له مفعول مطلق ومفعول له ومفعول معه وكذا المتعدى
ايضا مثل ذلك فالنصب عام اذ لكل احد منها منصوب سوى المفعول به
لكن اختلف فى المفعول معه فاكثر البصريين على ان الناصب للفعل
المتقدم بتقويه الواو التى بمعنى مع والكوفيون على انه منصوب على
الخلاف لان هذه الواو لا تقتضى المشاركة فى الفعل فقولك استوى
الماء والخشبة ليس المعنى استوى الماء والخشبة ليس المعنى استوى
الماء واستوى المتشاركان فى الفعل فقولك استوى الماء والخشبة لانها
لم يكن معوجتين يستوى فقد خالف الثانى الاول فانتصب على الخلاف
وقال الاخفش ان الواو وليست مقوية للفعل قبلها وانما هى مصلحة
لان الواو ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة
لفيا نهما مقام مع كما كان ينتصب مع من غير واسطة ويمكن ان
يكون اشارة الى ان المفعول معه قياس عند بعضهم وعند آخرين
مقصور على السماع فعلى الاول عام وعلى الثانى خاص كما اشار اليه
فى الضوء واما الحال فظاهر انه من المنصوب العام اذ الحال قد
ينتصب بعد الفعل المتعدى وبعد الفعل اللازم ولقد صرح به
فى المفتاح بقوله ومى اى الحال ايضا من المنصوبات العام والافعال
فى نصبها مستويه الاقوام وفى لفظ الكتاب ايهام ان فيه اختلافا
كما فى المفعول معه وليس كذلك وانما اخره لانه لم يرد ان يقدم
الحال على المفعولات لكونها من ملحقات قوله والحال معطوف على
ما من قوله ما عدا المفعول به اى وكالحال سلم عن ذلك الايهام وقد يكون
خاصا اى لا يكون لكل فعل كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز

وان لم يعمل فيهما بل عمل فى معموليه كما كان فيلزم الفصل بينه وبين معموليه
باجنبى وهو معمولا الفعل الاول وعطف الجملة اى وجوز عطف على مثلها
من غير اشتراك فى الاعراب يعنى ان المراد فى عطف الجملة على الجملة اشتراكهما
فى حصول مضمون الجملتين فانك اذا قلت قام زيد ثم قعد عمرو فالمفهوم
تراخى الجملة الثانية عن الاولى فاذا دخل الواو اجتماع مضمونى الجملتين
من غير اشتراك فى الاعراب وهذا اشارة الى رد ذكر امام الحرمين فى
البرهان ان مجىء حروف العطف فى الجملة انما سيق بسبيل تحسين الكلام
لا لمعنى غير ذلك فانه قد تبين اشتراكهما فى معنى الجمعية فى الواو وتحصل
التراخى فى ثم ونحو يقوم زيد ويقعد عمرو يحتمل الامرين اى يحتمل عطف
الفعل بدون معموله على الفعل ويحتمل عطف الفعل مع معموله على الفعل
مع معموله فعلى الاول يكون عطف مفرد على مفرد وعلى الثانى يكون عطف
جملة على جملة وكذا زيد قاعد وعمرو قايم يحتمل ان يعطف جملة على جملة وان
يعطف مفرد على مفرد وهو عطف عمرو على زيد وقاعد على قايم كما ذكر فى اول
الكتاب ان بحث المعرب ينحصر فى اقسام اربعة وفرع من القسمين فرع
فى القسم الثالث وسوى بينه الاختلاف الذى سوعباره من العامل فقال
القسم الثالث فى العامل وسوا لفظى او معنوى فاللفظى اما فعل او
حرف او اسم اما الفعل فيعمل الدفع والنصب اما الرفع فعام لان كل فعل
يرفع فاعله واما النصب فقد يكون عاما كما عد المعمول به من المفاعيل
على اختلاف فى المفعول معه والحال وقد يكون خاصا كالمفعول به والخبر
المنصوب والتمييز فان الاول لا يكون الا للمتعدى يريد بالعام ان
يكون للازم وللمتعدى فان ما عدا المفعول به يكون لكل واحد منها اذا الفعل

اللازم

فان الاول يعني المفعول به لا يكون الا للمتعدي والخبر المنصوب انما عُدّه من المنصوبات الخاص لانه ليس لكل فعل منصوب على الخبر بل لبعض الافعال كالافعال الناقصة ونحوها والتمييز ايضا من المنصوب الخاص اذ ليس لكل فعل تمييز بل لكل فعل مبهم وهواي المتعدي ما جاوز فاعله الى المفعول به وهو على ثلثة اضرب متعديا الى واحد كضرب والى اثنين اما متغايرين بمعنى انه ليس بين المفعولين نسبة ولا يصدق احدهما على الآخر كاعطيت زيدا درهما او غير متغايرين بان يكون بينهما نسبة بحيث يصدق احدهما على الآخر وهو سبعة افعال يسمى افعال القلوب وهو زعمت وحسبت وخلت وظننت لمعناها اي بمعنى حسبت وخلت احترازا عن ظننت بمعنى اتهمت كما سياتي وعلمت ورايت ووجدت اذا تعلقن بشئ على صفة احترازا عما اذا تعلقن بذات الشئ كما سياتي ويدخلن على الجملة من المبتدا والخبر فينصبنهما على المفعوليه هذا اذا تعلقن بالشئ على الصفة فان كان ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لم يقتض الثاني اي لم يقتض المفعول الثاني وهو ظاهر وتختص اي افعال القلوب بجواز الالغاء متوسطة نحو زيد علمت قايم او متاخرة نحو زيد قايم علمت لاستقلال الجزئين كلاما لان المفعولين في الاصل مبتدا وخبر بخلاف باب اعطيت فانه ليس بين مفعوليه نسبة حتى اذا القي مستقلان كلاما وقد يُقال الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت

زيد قايم وعليه قول الشاعر ارجو وامل ان تدنوا مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وكذا قوله انى وُجدتُ ملاك الشيمة الادبُ الجمهور على انه لا يجوز الالغاء في التقديم واعتذروا عن البيتين بحذف ضمير الشان للضرورة والاصل وما اخال وانى وجدته والتعليق عطف على الالغاء اي وتختص افعال القلوب بجواز التعليق مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق وحرف النفي نحو علمت ما زيد منطلق وممزة الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ولما ان لها اي للام وحرف النفي وممزة الاستفهام صدر الكلام فلذلك لم يكن اعمال تلك الافعال فيما بعدها والفرق بين الالغاء والتعليق مع كون الافعال في الحالين غير عاملة ان في التعليق لا يمكن اعمالها لفظا لمانع لفظي كما في الصور المذكورة واما في الالغاء فيمكن فيمكن ان ينصب الجزء الآن على المفعوليه في التوسط والتاخر وح لا الغاء واما في التعليق فلا يمكن ان ينصب الجزء الآن لفظا ولا معنى وايضا في صورة التعليق المذكور بعده مفعول من حيث المعنى بالتاويل فمعنى علمت ازيد عندك ام عمرو اجواب هذا الاستفهام واما في الالغاء فلا يمكن الاعمال معه لا لفظا ولا معنى وفي جواز وقوع هل بعدها اي بعد افعال القلوب اختلاف فمن اجاز نظر الى صورة الجملة في الموضعين يعني هل والهمزة وام ومن منع نظر الى ان العلم لا يتعلق بالاستفهام بل بجوابه والذي يقال في جواب الاستفهام بام والهمزة احد المستويين فكانه قيل علمت احدهما معينا بخلاف هل فان جوابه ليس احدهما معينا

والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقود زوجها لكون كل الشئ المعلق لامع الزوج لفقد انه ولا بالزوج لتجوزه وجوده فلا يقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا لمعنى يتبين لك ما

حتى يتعلق به العلم بل جوابه لا ونعم واجيب بان لا ونعم في تقدير جملة اي نعم قام زيد ولا ما قام زيد ولولا ذلك لم يستقم ان يكون لا كلاما فالجواب جملة من محكوم به ومحكوم عليه وهو المصحح للتعليق وامتناع الاقتصار على احد المفعولين عطف على جواز الالغاء اي وتختص افعال القلوب بامتناع الاقتصار على احد المفعولين الا في نحو علمت ان زيدا قايم يعني ان ان وما بعدها بتقدير مصدر كانه قال علمت قيام زيد فقد اقتصر على احد المفعولين وانما جوز لان الكلام مشتمل على منسوب ومنسوب اليه فكان المفعولين مذكورين فان معنى علمت ان زيدا قايم وعلمت زيدا قايما واحد وان اختلفا في الصورة واما كلاما اي كلا المفعولين فقد يسكت عنهما نحو من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وبعضهم ابى ذلك الا مع قرينة يكونان اي المفعولان معها اي مع القرينة في حكم المذكور فلا يجوز عند هم ابتداء اعلمت مع حذف المفعولين بلا قرينة وقولهم ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان ذاك احد مفعولين ظننت فقد اقتصر على احد المفعولين واما الجواب فهو انا لا نسلم ان ذاك مفعول بدل بل هو اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت فهو في حكم المفعول المطلق كانه قال ظننت ظنا فالمفعولان كلاهما محذوفان ولا اقتصار فيه على احدهما وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة كما في قلت ذاك الغرق ان الجلد ثم اي في قلت ذاك هي القول بعينه وجاءت الجملة من ضرورة الخصوص فاذا عدل عنه جاء المصدر مفردا والا لكذلك مفعولا ظننت اشارة الى مذهب الفراء فانه

قال ذاك اشارة الى المفعولين فاذا قيل ظننت زيدا قايما قلت ظننت ذاك فهو اشارة الى المفعولين لانه لا يجوز ان اشار به الى اكثر من الاثنين واحد كقوله تعالى عوان بين ذلك اي بين السنين ولان قولهم انباءت زيدا ذاك الاشارة فيها الى الجملة وسوغ فيها الاول فلان بين يقتضي متعددا فيجوز ان يشار بذاك الى متعدد والنزاع والاشارة الى الجملة لا الى متعدد واما الثاني فهو ان الجملة الواقعة بعد انبات وقلت عبارة عن نفس الانباء وعن نفس القول لكنه عدل عن المصدر اللائق لافادة خصوص الانباء والقول فالجملة بمعنى المصدر لانها انباء وقول فجاز ان يشار بذاك الى المصدر بخلاف ظننت فانه يتعلق بذات وصفة ولا يصح الاشارة بذاك اليهما وان صح الاشارة بها الى المصدر هذا خلاصة كلام الشيخ ابن الحاجب وفيه نظر لانا لا نسلم ان الجملة قول وانباء حقيقة بل هي مقولة ومُنبأ بها لا انباء وان اريد انها قول مجازا فيصح ان يقال المفعولان في ظن ايضا بمعنى المفعول لان الجملة ظن بمعنى مظنونه فالقول والانباء والظن لا يصدق حقيقة على الجملة ويصدق مجازا بمعنى المفعول عليها فلا فرق ويقال ظننت به اذا جعلته موضع ظنك اي ليس المذكور احد المفعولين كما توهمه بعضهم بل المفعولان محذوفان والباء بمعنى في فكانك قلت ظننت فيه خيرا فتوهم ان خيرا احد المفعولين والآخر به فاذا حذف احدهما صح انه اقتصر في المثال على احد المفعولين وهو غير لازم لجواز ان يكون خيرا مصدرا اي ظننت خيرا والمفعولان محذوفان وبه ظرف فلا استدلال فيه على الاقتصار فان جعلت الباء مزيدة لم تحذ

لين

ن

الاقتصار عليه بل يجب ان يقال ظننت بكر قايما او خوه اى ظننته قايما
والجمع عطف على امتناع والاقتصار اى وتختص افعال القلوب
الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد بان يكون ضمير الفاعل و
المفعول كلاهما للمتكلم او المخاطب او للغايب نحو علمتنى منطلقا فى المتكلمين
ورايتك فعلت كذا فى المخاطبين وراه عظيما فى الغايبين وقد اجرى
مجراها اى مجرى افعال القلوب فى الجمع بين الضميرين لواحد
فقدتُ و عدمتُ فيقال فقدتنى و عدمتنى ايضا قال الشاعر لقد
كان لى عن ضرتين عديمنى وعمّا الاقى منهما متزحزح اى ان كان
لى بعد وسعة عن نكاح الضرتين وعما اقاسى منهما من الشدايد
وقوله عدمتنى اعتراض و متزحزح اسم كان ولى خبره وانما جوز
فيهما لانهما نقيضا وجدت وقد حمل النقيض على النقيض ولا يقال
ضربتنى ولكن ضربت نفسى وانما اختص افعال القلوب بالجمع بين
الضميرين لان تعلقها فى الحقيقة بالثانى من المفعولين بالاول وكان
الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيدا قايما فالمظنون هو القيام
لا زيد بخلاف ضربتنى فان تعلقه فى الحقيقة بالمضمرين اصالة فيتوهم
كون الفاعل والمفعول شيئا واحدا فيمتنع الا بتاويل ولان تعلق علم
الانسان وظنه بحال نفسه اكثر من تعلقهما بغيره والاعم فى غيرها من
الافعال تعلقها بغيره فلو جمعوا بينهما فى نحو ضربتنى لسبق الوهم الى
تغاير هما نظرا الى الاعم الاغلب فابدلوا المفعول بالنفس فلم يقولوا
ضربتنى ولكن ضربت نفسى ايذانا ما بالعدول عن الاعم ولنزولها
منزلة الاجنبى من حيث انه اسم ظاهر وبنو سليم يجعلون باب قلت

اللزوم
البعد

اجمع فى الاستفهام مثل ظننت مذهب بنى سليم اجراء القول
مجرى الظن مطلقا ماضيا او مضارعا متكلما او مخاطبا او غايبا
من غير شرط وهو معنى قولهم اجمع فيقولون قلت زيدا منطلقا
لشبهه بالظن لكون القول طريقا موديا الى العلم كالظن ولدخوله
على المبتدا والخبر واحترز لقولهم اجمع عن مذهب اخر منقول عن
العرب وهو ان القول تجرى مجرى الظن باربع شرايط الاستفهام
والمخاطب والاستقبال وان لا يفصل بين الاستفهام والفعل
باجنبى غير الظروف وقد اجتمعت الشرايط فى قول الشاعر اما
الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا وقول الاخر علام
تقول الريح يثقل ساعدى اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت و
المنقول ان مذهب بنى سليم اجراء القول مجرى الظن فى الاستفهام
وفى غيره ولفظ الكتاب خصصه بالاستفهام فلعله سقط من
قلم الناسخ وكان الاصل فى الاستفهام و غيره ولفظ المفصل
يدل على ان بنى سليم يجعلون باب قلت اجمع فى الاستفهام وغيره
مثل ظننت اذ لم خصصه الاستفهام بل ذكر الاختصاص بالاستفهام
فيما قبل ذلك ومما يجرى مجراها اى مجرى افعال القلوب فى
الدخول على المبتدا والخبر اتخذت وصيرت وما يتضمن
معناه اى معنى التصيير كجعلت وتركت قوله فقد تركتك ذا مالك
وذا نشد وقبله امرتك الخير فافعلما امرت به وجعل ضرب
المثل منها اى مما يجرى مجرى افعال القلوب فى الدخول
على المبتدا والخبر نحو ضربت كذا مثلا بمعنى جعلته واتخذته مثلا

دون الحدث فانك اذا قلت كان زيد قايما لم ترد به كون زيد فى
الزمان الماضى ولو كان فعلا لدل على الحدث وهو لو كون لان الحدث
المدلول عليه فى الافعال هى مصادرها كما فى قام ونحوه بل المراد مصادر
اخبارها حاصلة فى الماضى لا مصادرها انفسها فمقتضى هذا ان
لا يكون فعلا اصلا لعدم دلالتها على الحدث وهو مصدر ذلك الفعل
لكن انما سمى فعلا لوجود دلايل الافعال وخواصها فيها كدخول قد
والسين وكونه على صيغة الماضى والمضارع والامر ولحوق الضماير
بها ولحوق تاء التانيث الساكنة بها فجعلت افعالا لهذه الخواص
وسميت ناقصة لعدم استقلالها بخدثها والثانى انها لا يستقل
لمرفوعها كلاما تاما بل تحتاج الى خبر تتم به كلاما فكانت ناقصة
وفتى بمعنى زال فى اللغة ولا يستعمل الا مع المنفى وفيه لغتان
فُتِئَ وفَتِئَ بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما والمضارع
يفتؤ بالفتح والهمز فيهما جميعا وانما الحق الحق بها اما الحق
لاقتضاء معناها ايضا طرفين كما فى كان نحو عاد زيد قايما وكذا غدا
وراح وآض وكذا جاء فى نحو ما جاءت حاجتك اى اى شئ كانت
حاجتك او ما جاءت على حاجتك استفهاما و نفيا وكذا قعد كما يقال
ازهق شفرته حتى قعدت كانها حربة يدخل دخوله افعال القلوب
على المبتدا والخبر فيرفع الاول وينصب الثانى لانها مشابهة للافعال
كما ذكرنا فاعملت عملها ومرفوعاتها مشبهة بالفعل ومنصوباتها
بالمفعول و نقصانها اى نقصان هذه الافعال انها لا يفيد مع المرفوع
بدون المنصوب وقد ذكرنا وهما اى المرفوع والمنصوب على ترابطهما

والى ثلثة عطف على قوله الى اثنين اى ومتعد الى ثلثة نحو اعلمت
وارايت زيدا عمرا فاضلا وقد اجرى نبات و انبات واخبرت
وخبرت و حدثت مجرى اعلمت فى اقتضاها ثلثة مفاعيل وتعدى
اللازم الى واحد والمتعدى الى واحد الى اثنين بالنقل الى
افعل وفعل وفاعل او استفعل وبحرف الجر بين ان الفعل اللازم
قد يتعدى الى واحد بالنقل وبحرف الجر والفعل المتعدى الى
الواحد يتعدى الى اثنين بالنقل وبحرف الجر ايضا نحو اذهبته
هذا مثال اللازم الذى عدّوى بالهمزة الى واحد واحفرت بئرا
هذا مثال لما كان يتعدى الى واحد فيتعدى بالهمزة الى اثنين وقرء
وعرّفته زيدا مثالان للتعدية فى اللازم وفى المتعدى الى
واحد بتثقيل الحشو وكان منه ونازعته الشئ مثالان للتعدية
بالنقل الى صيغة فاعل فالاول باللازم والثانى فى المتعدى اسكرمته
واستكتبته الكتاب مثالان فى النقل ايضا سير الطلب وذهبت
به وجرب به زيدا مثالان ايضا على الترتيب فى النقل بحرف الجر
والمتعدى الى اثنين يصير ثلثة بالهمزة وحدها نحو اعلمت
وارايت واجاز الاخفش اخلت وازعمت واحسنت واظننت
ليكون متعديه الى ثلثة بالهمزة كما علمت واما الثانى وهو المنصوب
نصبا خاصا فانما يكون للافعال الناقصة وهى كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتى وما انفك
وما دام وليس والحق بها آض وعاد وغدا وراح وكذا جاء وقعد
وانما سميت ناقصة لوجهين احدهما انها لا تدل الا على الزمان

وغدا بمعنى مشى فى لغة اكقولهم تعالى
اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع فى الاوساط
وسموا بعد الزوال الى الليل لحو راح فلان
فى تمامها واذا كانا بمعنى صار فهما تامان

فى باب الابتداء يعنى يشترط ان يكون المبتدا معرفه والخبر نكرة
فى الاغلب واذا كان الخبر جملة فيكون مشتملة على الضمير الراجع
الى اسمها والجمل الواقعة اخبارها يكون اسميه وفعليه وشرطيه
وظرفيه وزعم بعض المنتمين الى هذه الصنعة ان بناء الكلام
على بعضها من غير دخول تقدير دخول على المبتدا سايغ يعنى انه
جاء بعضها من غير اعتبار شرايط المبتدا والخبر فى الجزئين بدليل
قوله ولايك موقف منك الوداعا واوله قفى قبل التفرق يا ضباعا
وليس محمول اى وزعم المنتمين انه ليس بمحمول على الضرورة بل حقه
ان يكون على هذا الوجه الذى ورد فيه وهو كون النكرة اسما والمعرفة
خبرا كما فى هذا البيت اذ لا يتم المعنى المقصود الا هكذا اذ لو عرفهما
لم يود انه لم يرخص ان يكون ماسوى ذلك من المواقف وداعا
ولو نكرهما لم يود ان الوداع قد كره اليه حتى صار نصب عينه ولو
عرف الاول ونكر الثانى لجمع المحذورين اى التصحيف وبيانه
ان المرفوع والمنصوب فى البيت اما ان يكون معرفتين او
منكرين او يكون الاول معرفا والثانى منكرا او بالعكس ومدعى
هذه القايل ان العكس هو الذى يفيد المعنى المقصود دون الاقسام
الباقيه اما لو عرفهما فلا يودى المقصود لان اللام يكون للعهد فى
الموقف فيكون المعنى ولايك هذه الموقف المعهود وداعا اى
موقفا وداع فقد نفى ان تكون هذا الموقف بالخصوص موقف
وداع لم ينف ان يكون ماسواه من المواقف وداع بل فيه ترخيص
ان يكون ماسواه من المواقف موقف وداع وهو خلاف المعنى

المقصود

البيت للقطامى بضم القاف
التى هذا البيت اولها فرن
وكان اسيره فاطلقه ورد عليه
ما يه من الابل فقاتل المفرق
يك اللب ارايا ضباعه فز
الممدوح قوله ولايك دعا فقى

المقصود لان المقصود ان لايكون له موقف وداع اصلا لان لايكون
هذا الموقف وداع واما لو نكرهما فلا يفيد المعنى المقصود ايضا لانه
يفوت به فايدة تعريف الوداع اما لو نكرفات هذا المعنى واما لو عرف
الاول ونكر الثانى فى لجمع المحسنين احديهما ترخيص كون ماسواهذا
الموقف المعين موقف وداع والثانيه فوات النكته المستفاده
من تعريف الوداع والجواب بعد تسليم جميع ماذكره انه لو اراد ايراد
هذا المعنى بطريق النفى دون النهى لابد ان تقول ما موقف منك
الوداع تعيين ماذكره يعنى انا لا نسلم ان اللام للعهد بل يجوز ان
يكون للجنس فيود ى مايود يه المنكر اى لايكون جنس الموقف
لك موقف وداع وهو معنى المنكر لان نفى الجنس فى قوة نفى المنكر
باعتبار العموم وايضا لا نسلم ان تعريف الوداع يفيد المقصود دون
تنكيره لانه مبنى ايضا على ان اللام فى الوداع للعهد الى الشئ المكره
عنده بل جاز ايضا ان يكون للجنس اى لايكون موقف منك موقف
وداع اصلا كما ذكرنا واذا ارتفع المحذورتان سلم الوجه الثالث عن
جهتى القبح فكان صحيحا لا دفع له ثم بعد تسليم جميع ماذكره لا نسلم
ان ذلك المعنى المقصود مستفاد من ايراد كان منهيا بل اذا لم يوجد
كان اصلا ودواخل النفى على موقف وو داع بان يقال ما موقف
منك الوداع على ان تكونا مبتدا وخبرا فحقه ان يكون المبتدا
نكرة والخبر معرفه بعين ماذكرته من الدليل مع ان هذا القايل
خصوصا الجواز بعد دخول كان منهيا على اسم نكرة وخبر معرفه ويلزم
من دليله تذكير المبتدا والخبر بعد النفى على خلاف وضعهما بان

البيت لحسان بن ثابت الانصارى
من قصيده مدح بها النبى صلى الله عليه وسلم
وبجعا ابا سفيان واوله كان سبيئة
من بيت راس يكون البيت سبئه
اى خمرا مشتواه للشرب لانها بالهمزه ولو
كانت بالباء لكانت خمرا محمولا من بلد الى
آخر اما اذا اشتريتها ليشربها فالهمزه
بيت راس مدينه صغره بالشام مولد
والنافعى ومشاوه وبلد تر م الكرم

بان يجعل المبتدا نكرة والخبر معرفه ولا قايل به على ان المقصود ان
لايكون الوداع موقفا منها فيكون من باب القلب هذا جواب آخر
والمقصوده فى البيت ان لايكون الوداع موقف الوداع موقفا منها
بان يكون الوداع اسما والموقف خبرا لكنه قلب فجعل الاسم خبرا
والخبر اسما مثل ما فى قول الاخر يكون مزاجها عسل وماء اذ الاصل
رفع مزاجها على ان اسما وينصب عسلا وماء ليكون خبرا فقلت
والغوض الاستشهاد على وجود القلب فى الكلام عند امن اللبس
وجعل سيبويه قوله اى قول الشاعر اظبى كان امك ام حمار منه اى
من القلب لان الاصل اكان امك ظبيا ام حمارا ليكون المعرفه
اسما والنكره خبرا الا انه قلب من جهه المعنى فقط والا فالاسم
والخبر معرفتان يعنى انه ليس بقلب على الحقيقه كما فى البيت السابق
لان الاسم ههنا هو الضمير المستكن فى كان والخبر انت وهما
معرفتان بخلاف البيت الاول فان مزاجها معرفه وعسل وما
نكرتان ولكنه من حيث المعنى مقلوب لان المعنى الاصلى اكان
امك ظبيا ام حمارا وقد زعم بعض الناس انه مثل البيت الاول بان
الضمير العايد الى النكرة نكرة الاسم فالاسم نكرة والخبر معرفه كالبيت
الاول ورد بان الضمير معرفه سواء عاد الى نكرة او معرفه بدليل انك
اذا قلت جاءنى رجل وسو مكرم فيصح ان يكون مبتدا وان عاد الى
نكرة وكذلك يصح ان يكون ذا الحال وقدرت ايضا القلب بوجه آخر
وسوان الاستفهام تطلب الفعل ظاهرا فالتقدير اكان ظبى امك وكان
المذكور مفسرا للمحذوف وعلى هذا التقدير فالاسم نكرة والخبر معرفه

لتوان تجاوزت الى غير موت والتشور الفتى
لحمد الناس ان حمدوا وفوا ولو لم يحمدوا مضوا
لاتبالى اتنى بعد اهل الميت
ان حولا اوهم جرا فحول قابل فالحول الاول
ان ضمير الجمع يكون للاثنين فصاعدا كما ان ضمير التثنيه
كذلك فى بعض اللغات وقد جاء فى التنزيل
ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما

ورد بانه لو كان التقدير اكان ظبى لم يكن ام متصله لان شرط المتصله
ان يلى احد المستويين الهمزة والا محارم فان قولك اضربت زيدا ام
عمرا ليست ام فيه متصله واذا قدر كان لم يكن احد المستويين الهمزة
والا فام واجيب بان المتصله بشرط التفسير يلتزم الحذف وهو
فى حكم المعدوم فيصح كون ام متصله كما هو الظاهر وقيل ان بنى دارم
وبنى نهشل يقولون قايم كان عبد الله وعلى هذا فهو نظير الاول
يعنى ان قايم اسم كان وقد يتقدم عليه فى لغه هولاء اذ لا يصح ان
يكون مبتدا لعدم المصحح فكذا ظبى اسم كان مقدما عليه على لغة
هولا فالاسم نكره والخبر معرفه كالبيت قوله اى وان لم قليا من
جهه المعنى فقط بل كان قليا من حيث الصوره لم يستقم لان
الاسم والخبر معرفتان وانما يكون قلبا فى الصوره حيث كان
الاسم نكرة والخبر معرفه فقوله فالاسم والخبر معرفتان ليس جزاء
على الحقيقة للشرط المقدر فى والا فان الجزاء بالحقيقه هو قولنا
لم يستقم والمذكور علة الجزاء وعلة الجزاء يقام الجزاء وعليه قوله
تعالى من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك التقدير من
كان عدوا لجبريل لم يكن محقا لانه نزل الكتاب على قلبك وهو
سبب لان يكون محبوبا لا لان يكون عدوا والحذف واقيم سببه
مقامه ونظير هذا كثير فى التنزيل وفى غيره ثم ان معانيها
اى معانى الافعال الناقصه مختلفه فكان لثبوت خبرها ماضيا
دايما نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد ضاربا والكلمه
بمعنى حدث يعنى كان التامة والزايدة فى نحو كان المسومة

في نحو على كان المسوية العراب والمعنى على المسومة العراب ليستا من البابُ اى ليست النامة ولا الزايدة الافعال الناقصة والتى فيها ضمير الشان هى الناقصة بعينها فانك اذا قلت كان زيد قايما اى كان الشان فهى بعينه كان الناقصة فان اسمه ضمير الشان والخبر مابعده لكنه خص بكون الاسم ضمير الشان وكون الخبر جملة فهو احد قسمى الناقصة اذ الناقصة قد يكون خبرها مفردا وقد يكون جملة وقيل انها اى انّ فى قوله فلا كانت فراخا بيوضها بمعنى صار واول بيتها قعْرُ المطىّ كانها قطا الحزن والبتاء المفازة التى لايهتدى فيها فعلاء من التيه والقفر المكان الخالى نصف المطىّ سرعة السير فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا فى تمش سرعة الى افراخها وقيده بقطا الحزن ليلا يسوخ فيه الارجل لوكانت الارض رخوه ومعنى كانت صارت البيوض صارت فراخا الا انها ومعنى قوله قيل ان النجاء قالوا هذا الا انه قول بعضهم خاصة وصار للانتقال نحو صار زيد غنيا او الى الغنى يعنى خبره فقد يكون اسما وقد يكون جارا ومجرورا واصبح واضحى وامسى وظل وبات الا قتران مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التى هى الصباح والضحى والمساء والظلول والبيتوتة او بمعنى صار كما يقال اصبح زيد اميرا بمعنى صار والثلثة الاول فى افادتها الدخول فى الاوقات ليست من الباب وانك اذا قلت اصبحنا اى دخلنا فى الصباح واضحينا وامسينا اى دخلنا فى الضحى والمساء من غير تقدير الفاعل على صفة لم يكن من الافعال الناقصة وكذا الاخيران نحو ظللت بمكان كذا وبت مبتلّا طيبا اى

وقد سقط الحذف ليلا يسوخ فيه الارجل اذ لو كانت رخوة لساخت فيها الارجل فلا تقدر على السرعة وقوله فقد كانت فراخا بيوضها تدل على قرب عهد الفراخ بالخروج من البيض فالقطا خ اليهن انزع وخومن اسرع ٥

يعنى صار فقصر نظره قال الادلسى جدّ فى الحديث بات بمعنى صار وهو ابن ثابت هذه قال لان الهموم تقد تكون بالنهار قال وحمل ان تقال انها اخرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل ٥

وقد جاء فى الشرح ظلّ ناقصة بمعنى صار من دون الزمان المديون عليه بركة قال الله تعالى ظلوجهه مسودا واما بمعنى بايت راح بمعنى رجع فى الرواح وهو بعد الزوال الى الليل فوراح الى بيته ٥

اى ظل وبات بهذا المعنى الذى لا يقتضى تقديرا لفاعل على صفة لايكونان من باب الافعال الناقصة ايضا وسوطاهر وما فى اولها الحرف النافى وسوما زال وما برح وما فتى وما انفك موضوعه لا لاستمرار الفعل لفاعله فى زمانه اى فى زمان اذلك الفعل ووقت قبوله فانك اذا قلت ما زال زيدا مبرّا فمعناه انه استمرار من الوقت الذى قبلها ولدخول النفى فيها على النفى جرى مجرى الاثبات اى نفى النفى اثبات ومن ثم اى ومن اجل جريه مجرى الاثبات لم تجز ما زال زيدا الا قايما لانه استمرار مفرغ فلا يكون فى المثبت فهو كقولك كان زيد الا قايما وسو ممتنع وحظى ذوالرتبة فى جراحه لا تنفك الا مناخة او آخره على الخسف او ترمى بها بلدا قفرا فان ظاهره استعمال المفرغ فى الاثبات والاعتداد بجعله حالا اى تجعل مناخة حالا او على الخسف خبرا ضعيف يعنى ان بعضهم اعتذر للشاعر واخرجه عن الخطا بان قال التقدير لا ينفك على الخسف فى حال من الاحوال الا فى حال كونها مناخة وقال المصنف هذا الاعتذار ضعيف لما ان الاستثناء المفرغ قلما يجئ فى الاثبات ويقدر المستثنى منه بعد معناه ان الاستثناء المفرغ فى الاثبات قليل وبعد تسليمه انما يأتى اذا قدر المستثنى منه قبله لفظا ومهنا متقدر وبعده لان مناخة مستثنى عن الاحوال للضمير المستتر فى على الخسف اى ما ينفك مهانة مطلومة فى جميع الاحوال الا فى حال الاناخة وذلك غير معهود فى الاستثناء المفرغ فان العام فى الاستثناء المفرغ يقدر قبله لا بعده فانك اذا قلت ما ضربت

يعنى تجرى على الجراحة الخسف والجور الا فى حال كونها مناخة ٥

الا راكبا فالتقدير ما ضربت فى حال من الاحوال الا فى حال الذكور وكذا حيث جاز فى الاثبات نحو قوات الا يوم كذا البتقدير قوات فى جميع الايام والا يوم كذا فالمستثنى منه لا يقدر قبل الاستثناء لا بعده وتقدير التمام فى تنفك احسن منه اى من هذا لاعتذار ومعنى التمام ان معنى تنفك ينفصل اى ما ينفصل عن اما كنها الا مناخة على الخسف مجراة عليه وينفك على هذا ليس من الافعال الناقصة فيكون معناه قاما وتسليم الشاعر عن التخطية لان التخطية انما كانت لانفك فى الثلث من الافعال الناقصة وما دام لتوقيت الامر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ومن ثم افتقر الى ان يشفع بكلام انه ظرف نحو اجلس ما دام فهد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوسه وتقدير كونه ظرفا ان ما فى دام مصدرية والتقدير اجلس دوام جلوسه ويقدر زمان محذوف من هذا المصدر نحو آتيتك طلوع الشمس اى زمان طلوعها فمعناه اجلس مدة دوام جلوس زيد فيكون ظرفا فلا بد له من متعلق فلا يقال ابتدا ما دام زيد جالسا بل شرط ان تشفع وتقرن بكلام هذا الظرف به وانما ذكر هذا لانه قد يتوهم انه مثل ما زال وما برح فى صحة الابتداء بها ففرق بينهما بان ما فيها للمنفى فجاز الابتداء بها وما فى دام مقدر بالظرف فلا يبتدا بها الا بعد متعلقه وليس لنفى المضمون الجملة فى الحال على الاعرف وقيل مطلقا اختلف فى ليس انه لنفى الحال او للنفى مطلقا فمن خصصه بنفى الحال قال لانه يقال ليس زيد قايما ويريدون به نفى القيام فى زمن الاخبار فقط ومنهم من قال هو للنفى مطلقا من غير اختصاص

بالحال صحما يقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فانهم لم ينف عنهم صرف العذاب فى الحال فقط اذ العذاب غير مصروف عنهم بعد اتيانه اياهم ابدا ولا نه يقال ليس زيد قايما الآن او غدا فيعلم انه للنفى المطلق والبواقى وهو ما الحق بها من خواض وعاد الى آخر ما ذكرنا او لا بمعنى صار يقال غدا زيد مبرّا اى صار قال فلان رجاهم بفرسانهم فعادوا كان لم يكونوا رميما اى صاروا رميما كان لم يوجدوا وقال غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها تصل وعن قيض بيداء مجهل اى انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت خلاف ما اذا استعمل فى غير معنى صار فانه تخصص بوقت الغداة تقول غدا زيد قايما اى ذهب بالغداة فمعنى غدت اى صارت اذ لا يريد انصرفت وانقلبت فى وقت الغداة فقط والخبر تقدم العامل الا فيما اوله ما خلافا لابن كيسان فى غير ما دام شرع فى بحث تقدم اخبارها على اسمها وعليها انفسها فقال كل ما ليس ما فى اوله من الافعال الناقصة يتقدم الخبر على نفس العامل نحو قايما كان زيد لانه مشبه بالمفعول والمفعول تقدم الفعل واستثنى ما اوله فانه لا تقدم الخبر العامل الذى اوله ما لان ما اتا ان يكون للنفى كما زال وما برح وما فتى او للمصدرية كما دام فاما اذا كانت للنفى فلا يتقدم عليها لان للنفى صدر الكلام واما المصدرية فلا يتقدم ايضا عليها لان معمول المصدر لا يتقدم على المصدر فكذا ما فى معنى المصدر وخالف ابن كيسان فى غير المصدرية وقال تجوز ان تقدم الخبر على ما فى اولها ما النافية لانه لنفى النفى ونفى لنفى اثبات فما زال بمعنى كان فيتقدم عليه كما

يتقدم على كان وجوابه ان صورة النفي ايضا محترمة ولذلك لا يقال
الطعام ما اتى زيد وان كان ما اتى بمعنى ترك احتراما لصورة النفي
ووافق فيما دام لان معمول المصدر لا يتقدم عنده ايضا على المصدر
وفي ليس اختلاف فقال بعضهم لا يتقدم خبره عليه ايضا لانه ليس
بفعل متصرف فلا يقوى قوة الافعال المتصرفة ولانه ملحق بما في امتناع
تقديم الخبر عليه وجوزه محتجا بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم فيوم معمولا مصروفا والمعمول تقع حيث العامل فلما تقدم
معمول الخبر بتقديم الخبر ايضا وفرقوا بينه وبين ما بان ما حرف
وليس فعل ويتقدم الاسم اي وتتقدم الخبر الاسم في الجميع اذا لم
يمنع مانع كقوله تعالى لم يكن فتنتهم الا ان قالوا بقراءة نصب فتنتهم
الا ان قالوا وكذا قوله ليس البر ان تولوا بنصب البر وهو كثير اما
اذا منع مانع لم تجز التقديم كما اذا انتفى الاعراب في الاسم والخبر
وانتفت القرينة بان يكون اعرابهما تقديريا او كانا مبنيين
نحو كان هذا ذاك ونحو كان موسى بحتبي ونظائره كما ذكرنا في الفاعل
والمفعول واستحسن سيبويه تقديم الظرف مستقرا وتاخيره
لغوا يريد بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وباللغو ما كان
فضلة وسمي لغوا لانه لو حذف لم تختل الكلام لحذفه ووجه استحسانه
ذلك ان المستقر محتاج اليه وكان في تقديمه اشعار من الابتداء
بانه خبر لا فضله واما اللغو فوجه استحسانه تاخيره الايذان بانه
لغو لا خبر ومثال المستقر ما كان في الدار احد خبر منك ومثال
اللغو ما كان احد خبر منك في الدار وفي نحو كفوا احد اخر الاسم

ابقاء

في المستقبل اعلم ان الذي هو علم الاستقبال بقوته لمقتضاه وربما
تقوم السين مقامها اي لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال في نحو
قوله عسى طيء عن طيء بعد هذه ستطفى غلائب الكلاء والجواح بمعنى
عسى طيء ان يطفى كان القائل الذي اشار اليه في البيت بين البطنين
من قبيلة طيء اي سينتصر البطن المغلوب في القتال من البطن الآخر
بعده هذه اي بعد هذه الوقعة او الحرب وخبرا كاد بدونها اي بدون
ان لان معناه دنوا الخبر على سبيل الحصول نحو كاد الشمس تغرب بمعنى
ان دنوها قد حصل فالتزم في خبرها ان يكون فعلا حال تقديرا
لما يقتضيه معناه من مقاربة الحصول ونحو عسى الغوير ابؤسا
وما كدت آيبا شاذا اما الاول فلانه استعمل عسى وخبره ليس فعلا
مضارعا واما الثاني فلا ستعمال كاد مع كون الخبر ايضا ليس مضارعا
بل اسم فاعل والاول مثل واصله ما نقل عن الرياحيين قالت لقومها
عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وقد تنكب بالاجمال
المنهج واخذ على الغوير وهو الغوير اسم ماء معروف لكلب معروف قال الاصمعي
اصله انه كان غار فيه ناس فاغار عليهم فهلكوا واتاهم عدو فقتلهم
فصار مثلا لكل شيء مخاف ان تاتي منه شرور والابؤس جمع بؤس
اي عسى ان يكون هذا الموضع مشتملا على بؤس وشر وكانت
قراسها صادقة والثاني من ابيات الحماسة وهو فاتت الى فهم وما
كدت آسا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقد هوذكره ويروى ولم
يك آيبا والاستشهاد فيه وتصريف عسى تارة على نحو رمى واخرى
على نحو لعل اذا استعمل عسى معه ما يتصل به على وجهين احدهما ان

ابقاء على رعاية الفواصل هذا لا يتعلق بحث تقديم الظرف بل
يتعلق بما قبله وهو تقديم الخبر على الاسم فانه جايز وقد انضم اليه
في المثال محسن وهو الابقاء على رعاية الفواصل وقدم الكلفوي
القراءة المقدم بها للاهتمام بشانه حيث كان مصبا لما سيقت له
الاية وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان لظرف لغو لا ندفضلة
فكان حقه ان يؤخر كما نص عليه سيبويه فاجاب بانه انما قدم مع
كونه كفوا للاهتمام لشانه اذ الاية انما سيقت لنفي المكافاة عن
ذات الله تعالى وهنا المعنى مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه
اهم وينتصل بهذه الافعال اي بالافعال الناقصة افعال المقاربة
وهي عسى وكاد وكرب واوشك وجعل واخذ وطفق لانها لم يقل
بالمرفوع كلاما هذا علة كونها متصلة ومشابهة للافعال الناقصة
اي كانها لا يتم بالمرفوع بل تتوقف على الجزاء الآخر وهو المنصوب
فكذا هذه الافعال وانما لم يتم لاستراكها في الدخول على المبتدا والخبر
لان عيسى في استعماله غير داخل على المبتدا والخبر لانه يقال عسى ان
تخرج زيد اي قرب خروجه وكذلك عسى زيد ان تخرج فليس داخلا
على المبتدا والخبر وكذا ما يستعمل في البواقي في استعمال عسى فلو
علله بذلك لم يطرد في الجميع بل المشترك في الجميع ما ذكره وهو انه
لا يتم بالمرفوع وفيه نظر لان عسى في احد استعماليه يتم بالمرفوع
نحو عسى ان تخرج زيد وفي الخبر بينها اي بين افعال المقاربة
تفاوت اذ قد يستعمل مع بعضها ان دون البعض فخبر عسى يلي
فعلا مضارعا مع ان نحو عسى زيد ان تخرج لان عسى لما كان للتوقع

يستعمل استعمال رمى فيقال عسى عيسا عواعت عتاعسين
وكذا عيست عيستا عيستم الى آخره كما يقال رمى رميا رموا الى آخره
والثاني ان يستعمل استعمال لعل مع الضمير فيقال عساك عساكما
عساكم الى عساكن كما يقال لعلك لعلكما الى آخره وقد تجعل ان مع
الفعل فاعلها فيستغني عن الخبر وعن التصرف نحو عسى ان
تخرج زيد هذا استعمال آخر لعسى وسوان تجعل فاعله ان مع الفعل
فلفظه عسى باق على افراده اذ ليس فيه ضمير ولا يتصرف بل فاعله
مظهر وسوان مع حيزه فيقال عسى ان تخرج زيد اي قرب خروجه
فلا احتياج الى خبر ويتعارضان اي تعارض عسى وكاد ثبوت
ان وحذفها لخوفه قد كاد من طول البلا ان يمضحا فاستعمل كاد
استعمال عسى في ادخال ان على خبره واوله رسم عفا من بعد ما قد الخي
ونحو عسى الكرب الذي امسيت فيه تكون وراه فرج قريب هذا مثال
لما استعمل فيه عسى استعمال كاد لحذف ان من خبره واوشك يستعمل
استعمال في وجهيها تارة يقال اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء
زيد واستعمال كاد اي يستعمل اوشك استعمال كاد اخرى اي تارة
اخرى فيقال اوشك زيد يجيء كما يقال كاد زيد يجيء والبواقي وهي
جعل واخذ وطفق يستعمل استعمال كاد لكون معناها دنو الخبر
على سبيل الاخذ والشروع فيه فيقتضي ان يكون خبرها حالا كما في
كاد فلذلك لم يستعمل ان في اخبارها نحو طفق او اخذ او جعل
زيد يتكلم اي قرب زيد من ان ياخذ ويشرع في التكلم ولكون

عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء وكاد لمقاربته على سبيل الحصول جعل
جعل ثبوت ان اصل امع عسى وحذفها مع كاد وسبق بيانه وانما قال اصلا
لانها قد تستعمل كل واحد استعمال الاخر على سبيل المقارضة ولكن
الاصل في كل واحد منهما ما ذكره واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر
الافعال على الصحيح ومعناه نفي ما دخل عليه اذ دل حاله في الاخبار العام
المعلوم من اللغة وهو انه اذا دخل النفي على افاد نفي مضمونه وقيل يكون
للاثبات اي لاثبات الفعل الذي دخل عليه كاد في الفعل وفي المستقبل
الماضي وفي المستقبل اما في الماضي كقوله تعالى وما كادوا يفعلون
والمراد انه قد فعلوا الذبح واما في المضارع فلان الشعراء خطأوا
ذا الرمة في قوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وهو انه يودي
الى ان المعنى ان رسيس الهوى يبرح ويزول وان كان بعد طول
عهد فلو كانوا فهموا في اللغة ان النفي اذا دخل على
المضارع من كاد فاذا بانت الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطيئهم
وجه قيل يكون في الماضي للاثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون اذ المعنى وقد فعلوا كما ذكرنا وبقول ذي الرمة اذا
غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اذ المعنى
وما يبرح حبها من قلبي فهذا القايل تمسك بقول ذي الرمة والقايل الاول
تمسك بتخطيه الشعراء اذا الرمة والجواب انه لنفي مقاربة الذبح و
حصول الذبح وبعد اي بعد ان نفي مقاربة الذبح لا يناقضها ولم يوجد من
لفظ كاد ولا من لفظ ذبحوها هذا جواب عن القول المذكورين بانا

لا نسلم ان النفي الداخل على كاد لقيد الاثبات لا في الماضي ولا في المستقبل
بل هو باق على وضعه وسوا نفي المقاربة وليس ما تمسكوا به بشيء اما
في الآية فهو ان معناه ان بني اسرايل ما قاربوا ان تفعلوا للاطناب
في السوالات وما سبق من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وهذا
التعنت دليل على انهم كانوا لا يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل
ونفي المقاربة قد يترتب عليه الفعل وقد لا يترتب وهو قوله وحصول الذبح
بعد لا يناقضها واما اثبات الذبح فيما خود من الخارج وهو قوله فذبحوها
واما البيت فكذلك كان معناه ان حبها لم يقارب ان يزول فضلا
عن يزول وهو مبالغة في نفي الزوال فانك اذا قلت ما كاد زيد يسافر
فمعناه ابلغ من ما سافر زيد اي لم يسافر ولم يقرب من ان يسافر ايضا
فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطيه الشعراء اياه واما الحرف فيعمل الرفع
والنصب والجزم والجزم واعلم ان الحروف على ضربين عاملة وغير
عاملة والعاملة اما عاملة في الاسماء او في الافعال والعاملة في الاسماء
اما عاملة عملا واحدا او عاملة عملين والاولى اي العاملة عملا واحدا
اما جارة واما ناصبة والثانية اي العاملة عملين اما ناصبة رافعة
او على العكس والعاملة في الفعل اما ناصبة او مجازمة فهذه سبعة
انواع احدها ما يكون غير عاملة والثاني ما يكون عاملة في الاسماء عملا
واحدا وهو الجر والثالثة ما يكون عاملة عملا واحدا وهو النصب والرابع
ما يكون عاملة في الاسماء رفعا ثم نصبا والخامس ما يكون عاملة في الاسماء
نصبا ثم رفعا والسادس ما يكون عاملة في الفعل نصبا والسابع ما يكون
عاملة في الفعل جزما الاول الجار وانما قدم هذا لان الاصل ان يكون

الحرف عاملا عملا واحدا وان يكون المعمول اسما وقد وضعت اي الجارة
على ان تفضي بمعاني الافعال الى الاسماء اي على توصل معاني الافعال
الى الاسماء فانك اذا قلت مررت بزيد لا يصل معنى المرور الى زيد الا
بواسطة الباء التي هي للتعدية فمنها اي فمن الحروف الجارة من للابتداء
الغاية في المكان نحو سرت من البصرة ونحو ان حدثيا منك لو تعلمينه
حصى النحل في البان عوذ مطافل ونحو من اول يوم مستعارا اي
اصل وضع من ان يكون للابتداء في المكان وقد رفع مجازا في كون الشيء
مبتدأ في غيره للمشابهة استعير من المكان ظاهرا ان من ان تقوم
فيه من اول يوم احق على التقوى المسجد اسس وهو قوله تعالى وكذا
في الآية من في غير المكان فقد استعمل من على المخاطبة قال منك و
ادخل بها البيت فلانه خلاف واصلها في الآية على ورد في البيت على
الاستعارة فقوله ونحو ان حديثا مبتدأ وخبره قوله مستعار وكونها
للتبعيض مبتدأ وخبره قوله يرجع اليه اي كونها للتبعيض في
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وعندي عشرون منها اي
من الدراهم وللتبيين في خوخاتم من فضة اذ التقدير خاتم
هو فضة وللبدل في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة اي رضيتم
بالحيوة الدنيا بدل الآخرة وللتحرير في لقيت من زيد اسدا اي
لقيت زيدا وهو اسد كانه جرد عن الصفات الاخر ولا صفة له الا
صفة الاسدية وللاستغراق في ما جاءني من رجل ومزيده في ما
جاءني من احد يرجع اليه اي الى الابتداء واما التبعيض فلانك
اذا قلت اخذت من الدراهم معناه اخذت بعضها فلا ينفك عن

وردح البيت وفي الآية على خلاف
اصله اما البيت فلانه قال سكنا اهلا
من على المخاطبة فقد استعمل من في غير
المكان وكذا في الآية وسر قوله ثم لمسجد
اسس على التقوى من اول يوم
احق ان تقوم فيه فظاهر ان من
استعملت الزمان فاجاب عنها بان
من استعيرت من المكان في غيره للمشابهة
في كون الشيء مبتدأ ويجاز على الاستعارة
فقوله وان حدثا الى آخره

معنى الابتداء لانه يدل على ان الدراهم مبدأ اخذك كما في خرجت من
البصرة لانه يدل على ان البصرة على مبدأ خروجك وكذا التبيين
فكقوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان ايضا على ان مبدأ الاجتناب
هو الاوثان وكذا المزيدة والاستغراقية كما راجعتان الى الابتداء
فكانك اذا قلت ما جاءني من احد معناه من واحد الى اقصاه نص
على ذلك السيرافي ولا يزاد الا في النفي وما تجري مجراه نحو قولك هل
جاءك من رجل عند سيبويه خلافا للاخفش حجة سيبويه ان زيادتها في
النفي وما تجري معناها يفيد معنى التاكيد على ما ذكر من التاويل
وهو ان معناه من واحد الى اقصاه لان الاثبات لواحد لا يوجب
الاثبات للكل خلاف النفي عن الواحد فانه مستلزم النفي عن الكل حجة
الاخفش قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اذ المراد يغفر ذنوبكم لقوله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقولهم قد كان من مطر اي قد كان
مطر وجواب ان من في الآية للتبعيض لانها وردت في قوم نوح عليه
واما قوله يغفر الذنوب جميعا فقد وردت في هذه الآية فيجوز ان
يغفر لقوم نوح بعض الذنوب والى هذه الامة جميعها سلمنا ورودها
في امة واحدة لكن جاز ان عفوان البعض يتصرف الى من كان
متلطخا لمظالم العباد فانها لا يغفرها الا برضاهم وغفران الجميع تصرف
الى من تبيزه عن المظالم واما قوله قد كان من مطر فيحتمل وجهين
احدهما انه على الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر فاجاب
لقوله قد كان من مطر والثاني وسوا لا ظهر انه على معنى التبعيض اي
قد كان شيء من مطر فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وقد يكون

الخط الاول كاه

اى من للقسم مكسور الميم ومضمومها نحو من ربى لافعلن فيمن لم
تجعلها منقوصتى يمين وايمن والمختار انها غير منقوصتين
تحرك نون من كما يقال ايمن الله ويمين الله بتحريك النون ومن جعلها
منقوصتين فالمناسب ان يكون المكسورة من يمين والمضمومة من
ايمن والى لانتهاء بها اى لانتهاء الغاية نحو خرجت الى السوق فى
الغاية الحسية وقلبى اليك اى مايل فالمخاطب كانه منتهى اليه باعتبار
السوق والميل اليه وكونها للمصاحبة فى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
راجع اليه اى الى انتهاء الغاية اى ذكر بعضهم ان الى بمعنى مع فى
الايه والتحقيق انه بمعنى الغاية باعتبار التضمين اى لا تضموا
اكل اموالهم الى اموالكم والى باقيه فى موضعه وحتى فى معناها اى فى
معنى الى الا ان مجرورها اخر جزء من الشئ او مايلاقى آخره كاكلت
السمكة حتى راسها مثال لما كان المجرور آخر جزء من الشئ اذ الراس
ماكول كالسمكة ونمت البارحة حتى الصباح مثال لما كان المجرور ملاقيا
لاخر الجزء وليس جزوه فان الصباح ليس جزوا من البارحة وهذا خلاف
الى فانه لا يشترط ان يكون مجرورها اخر جزء من الشئ اذ يقال اكلت
السمكة الى نصفها اى انتهى الاكل عند بلوغ النصف وليس النصف
آخر السمكة ولا مايلاقى آخرها وان ما بعدها اى الا ان ما بعدها اى
ما بعد حتى يدخل فيما قبلها اى فى حكم ما قبلها ففى مسئلتى السمكة والبارحة
قد اكل الراس ونام الصباح ولا يلزم ذلك فى الى كقوله تعالى واتموا الصيام
الى الليل فان الليل ليس داخلا فى حكم ما قبلها ولا يدخل اى والا ان
حتى لا تدخل على المضمر فلا يقال حتاه وحتاك وحتاى خلاف الى فانها

يدخل المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليك واليه والى ولا يستعمل فى
الاستقرار الا فى نحو كان سيرى حتى ادخلها يعنى ان حتى لا يكون
مستقرا فلا يقع خبرا للمبتدا بخلاف الى فانه يقع مستقرا نحو السير الى
بغداذ اى منته اليه ولا يقال السير حتى بغداذ الا فى نحو كان سيرى
حتى ادخلها بالنصب فان الجار والمجرور منصوب المحل خبرا كان
وسومن دواخل المبتدا والخبر وكان الاصل سيرى حتى ادخلها ثم
دخل عليه كان هذا فرق آخر بين حتى والى ويكون عاطفة اى و
الا ان حتى يكون عاطفه لخوارج القوم حتى زيدا بخلاف الى فانها
لا يكون عاطفه ومبتدا بعدها الكلام هذا فرق آخر بين حتى والى
فان حتى يبتدا بعدها الكلام نحو حتى الجياد نحو حتى الجياد ما
يقرن بارسان واوله سرت بهم حتى اكل مطيتهم اى حتى كلت الجياد
من تعب السير وضعفت حتى لا يمكن ان تقال بالجبال ايضا بخلاف
الى فانه لا تبتدا بعدها الكلام فان قلت حتى التى تبتدا بعدها الكلام
عاطفه ايضا والعاطفه قد يعطف مفردا على مفرد كما ذكرنا وقد يعطف جمله
على جمله كما فى البيت فليست قسيمه للعاطفه بل قسما منها قلت ليس عاطفه
اذ لو كان عاطفه لما دخل عليها واو العطف فى البيت والبار للالصاق
اكملة للفعل نحو مررت بزيد اذ معنى المرور وهو المجاوزه يقتضى
متعلقا فالبار تكميل لذلك المعنى بخلاف معنى التعديه على ما سياتى
نحو خرجت بزيد فان معنى الخروج لا يقتضى متعلقا بل حصل اقتضاوه
المتعلق بحرف الجر فتلك سوا المعديه فان الخروج بنفسه لا يقتضى
متعلقا وبه دارا ى التصق به او خامره هذا مثال لما كان الفعل فيه متعديا

(مكون ظرف مستقر)

(الارسان جمع رسن وهو الحبل)

ومررت بزيد مثال لما كان الفعل فيه ملفوظا ومنه اقسمت بالله
وبحبوتك اخبرنى قسما واستعطافا فالاول قسم والثانى استعطاف
فالاستعطاف حيث يكون ما بعد القسم امرا ولا يكون مستقرا
الا ان يكون الكلام خبرا معنى هذا الكلام على ما هو الظاهر والبار
الالصاقيه مع المجرور لا يكون مستقرا على التفسير المذكور قبل وهو
ان يكون متعلق الجار والمجرور من الافعال العامة كالحصول و
الكون ولا يكون مذكورا لفظا الا ان يكون الكلام خبرا احترازعن
الانشاء يعنى انما يكون مستقرا حيث يكون الكلام مستقرا الا ترا فيه
نظرا لانه اذا جاز به دارا والظرف مستقر لانطباق جده المستقر عليه
فلا مانع لكون الكلام انشايا ان يقال هل بدد ار وان اراد انه لا يكون
مستقرا الا اذا كان خبرا للمبتدا فاللفظ باب عنه لان قوله الا
ان يكون الكلام خبرا لا يفيد ذلك ولعل تطبق الكلام على ذلك
اليق فمن عرفه فليلحقه بالكتاب مفيدا ان شا الله تعالى و
للتعديه فى بعض النسخ او للتعديه ولعلها اولى ليكون قسما يقوله
اما مكملة ولا يكون ايضا مستقرا على ما ذكر يعنى انهم ذكروا ان بار
التعديه لا يكون مستقرا فان قولك ذهبت بزيد لا يقدر فيه معنى الاستقرار
والحصول بل معناه اذهبت زيدا ويوضح ذلك اى كون البار للتعديه
قوله ديار التى كادت ونحن على منى تحل بنا لولا الجاء الركائب اى
يتعين البار فى البيت لكون للتعديه من غير اضمار الحصول
والكون اذ المعنى كادت تحلنا الا انها تحل ملتبسة بنا كما جاز فى
خرجت بزيد ان يكون للملابسة اى خرجت ملتبسا بزيد وان يكون

للتعديه بمعنى اخرجت زيدا والمذكور فى البيت يتعين ان يكون للتعديه
وللبدل والتجريد نحو اعتضت بهذا الثوب خيرا بزيد وهذا يراك
اى اعتضت بدل هذا الثوب وهذا بدل ذاك ولقيت بزيد خوا
اى لقيت خوا وهو زيد وهو قريب من معنى التبيين وللمصاحبة
فى رجع بخفى حنين وتسمى الحال وهو مثل واصله قال ما قال
ابو عبيد وهو ان حنينا كان اسكافا من اهل الحيرة فساوم اعرابيا
خفين حتى اغضبه فاوجد غيظ الاعرابى فلما ارتحل الاعرابى
اخذ حنين احد خفيه وطرحه فى الطريق ثم القى الآخر فى وضع
آخر فلما مر الاعرابى باحدهما قال ما اشبه الخف بخف حنين ولو
كان معه الآخر لاخذته ومضى فلما انتهى الى الآخر ندم على
تركه الاول وقد كمن له حنين فلما مضى الاعرابى فى طلب الاول
عمد حنين الى راحلته وما عليها فذهب بها واقبل الاعرابى وليس
معه الا الخفان فقال له قومه ما جيت به من سفرك قال جيتكم بخفى
حنين فذهبت مثلا يضرب عند اليا س من الحاجة والرجوع به
بالخيبة قوله وتسمى الحال اى وتسمى بار المصاحبة بار الحال لان
معنى خرج بسلاحه خرج متسلحا فهو فى التقدير حال قالوا ولا
يكون الا مستعرة اى بار المصاحبة يكون مستعرة ابدا لانها بمقدر
خبر المبتدا والجملة حال ففى المثل معناه رجع وهو بخفى حنين
اى ملتبس بهما واذا كان خبر المبتدا ولم يذكر متعلقه معه كان
مستقرا ولا صاد عن الالغاء عندى اى لا مانع من الالغاء عندى
كما فى بار الاستعانة فاذا قلت اشترى الفرس سرجه جاز ان يكون

الباء متعلقا باشترى على جهة المصاحبة كما فى كتبت بالقلم فان وجود التعلق محتلفه هكذا ذكره فى التعليق و بمعنى عن نحو سألت به اى عنه قال الشاعر وان تسألونى بالنساء فانى بصير بادواء النساء طبيب و فى التنزيل الرحمن فاسئل به خبيرا اى عنه و بمعنى فى نحو فلان بالبلد اى فى البلد ونحوه قوله تعالى وبالاسحار هم يستغفرون اى فيها ويكون مزيدة فى الرفع نحو كفى بالله اى كفى الله والنصب اى وفى النصب فى ليس زيد بقايم اى قايما والجر عند بعضهم نحو فاصبحن لا يسألنه عن بمابه اى عمابه واخره اصعد فى فى علوا لهوى ام تصوّ يا يقال صعد فى الجبل تصعيدا وصعد فى السلم صعودا والتصوّب التنزل وقد اضمرت اى الباء فى الله لافعلن اى بالله و فى قوله ويه خير لمن قال كيف اصبحت اى خير بحذف الجار وابقى المجرور على اعرابه والواو اى ومن حروف الجر الواو للقسم مبدلة عن الباء ولا يدخل المضمر حظا لها عن رتبه اصله وهو الباء والتاء بدل منها اى من الواو وتختص باسم الله اى بلفظ الله يقال تالله لافعلن ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقد حكى الاخفش تربّ الكعبه ولا يظهر الفعل معهما اى مع التاء والواو وفيقال اقسمت تالله وتا الله والميم فى م الله مكسورة فيمن لم تجعلها منقوصة من فى وايمن الله من او من يمين فحينئذ يكون منتقلة معنى القسم فاما من جعلها منقوصة من من او من يمين فلا يكون مستقلا بل يكون فرعها وحكمها اى وحكم الميم حكم التاء فى الاختصاص بالظهر وفى كونها بدلا عن الباء الا انها اى الا ان الميم لا تستعمل للتعجب الواو

مزيدة متحمه قضا لحق المنفى وهو اول بيت واصله يا بوس للحرب التى وضعت اراهط فاستراحوا وقد اضمرت اى اللام فى لله ابوك اى لله وقد ذكرنا و فى للنا ظرفيه نحو المال فى الكيس ونظرت فى الكتاب وقالوا انها بمعنى على فى لا صلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل وجاز الاصل على ضرب من الاستعارة كما ذكرها صاحب المفصل قال والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب فى الجذع كتمكن الكاين فى الظرف فيه وكى اى ومن حروف الجر كى للغرض نحو كيمه اى كيما كما يقال فى لما و عما و فيما لمه وعمه وفيمه والاصل كيما فعلت اى لاى غرض فعلت ولا تدخل الا ما الاستفهامية كما ذكرنا ورب للتقليل و تختص بالنكرة ظاهرة ومضمرة نحو رب رجل ورب رجل واجير رب رجل واخيه منطلقين للزومه مفردا واجاز لخلاف ربّ رجل وربّ هذا سوال وجواب فالسوال ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ولا يقال ربّ غلامه فكان ينبغى ان لا يجوز ايضا ربّ رجل و غلامه كما لا يجوز ربّ رجل و زيد والجواب الفرق وسوّغ غلامه تقدّر بنكرة اذ الاصل فى غلامه غلام لخلاف زيد فانه مقدر بنكرة فلذلك افترقا ومقتضى هذا ان يجوز ايضا ربّ غلامه لانه مقدّر بنكرة بل الجواب الحق انه مقدّر بنكرة وهو تابع ايضا ويجوز فى التابع ايضا ما لا يجوز فى المتبوع ولفظ الكتاب ايضا هو شعر بهذا لان المفروض فى الموضعين كونها تابعين وبعد كونه تابعا الفرق ما ذكره وهو ان احدهما مقدر بنكره دون الاخر والظاهره اى النكرة الظاهرة المجروره بربّ يلزمها الوصف لفرد او جمله نحو رب رجل كريم لقيت او رب رجل ابوه

والاستعاره ههنا ان شبه الجذع بالظرف الحقيقى بمن نحو الدار ثم استعمل فيه فى روجه الشبه بمكن المصلوب فى الجذع بمكن المظروف فى الظرف م

التاء نحو تالله يبقى على الايام مبتقل واخره جون السراة رباع سنة غرد غرد الطاير فهو غرد من التفريد وهو التصويت ابتقل الحمار رعى البقل والجون الاسود وهو من الاضداد وسراة كل شئ ظهره ووسطه يقال للذى التقى ربا الاسود رباع والمعنى ان الحمار الموصوف بحمله هذه الصفات يدركه الموت ايضا ولا يبقى وفيه معنى التعجب وامام الله مضمومه فانها منقوصة من بضم الميم او ايمن الله لعدم وقوعه الضه فى الحروف البسائط بل الحروف البسايط قد تكون مفتوحه كواو العطف ونحوه ومكسوره كتا الجر ونحوه ولا يكون حرف واحد مضموما فلذلك لم يجعل م الله اصلا كما جعل م الله اصلا على قول واللام للاختصاص مكمله للفعل على ما فسرنا فى الباء الملكمه نحو شكرت لزيد فان معنى الشكر تقضى متعلقا واللام مكمل لمعناه كما فى مررت بزيد والمال لزيد اى تختص بزيد وللقصد اى اللام يكون للقصد نحو حضرته للانتفاع اى هو علة غايته يقصد الفعل لاجلها ولا عاقبه نحو لدم الشرّ لشقوته اى لما كان عاقبته الشقوة كانه كان الغرض وللعله نحو فررت للخوف فالخوف ليس علة غايته يقصد كما فى قولك للانتفاع بل الخوف عليه علة للفرار باعتبة عليه وقد جاءت اى اللام للقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل اى و الله لا يؤخر وفيه معنى التعجب ويكون مزيدة فى النصب نحو ردف لكم لان ردف بمعنى تبع يستعمل بغير اللام وفى بالزيد لان زيدا هو المدعو فاصلا يا زيد تيمن لا تحمله على يا آل زيد ومع الجر فى يا بوس للحرب اى يا بوس الحرب ولا اباك على ما ذكرنا من اللام

والمعنى ان صاحب الحمار الموصوف بهذه الصفات لا يبقى بعد ادراك الموت اياه م

منطلق لقيت والغرض تحقيق التقليل لان الشئ موصوفا اقل من كونه غير موصوف وقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك وربّ قتل عار هذا ايراد فان مجرود ربّ نكره غير اصلا موصوفه اصلا فاجاب بقوله فعلى تقدير هو عار يعنى ان عار خبر مبتدا محذوف والجمله صفه للنكره ولا تتاخر عن الفعل المسلط هى اياه على الاسم هى عايدة الى ربّ وانما رددنا الضمير وهى المسلطة جرت على الفعل لفظا وهى لغيره اذا تسليط لدت بمعنى ان الفعل لا يعمل فى الاسم بعده الا بواسطة ربّ فهى سبب فى تسلط الفعل على الاسم وكان الاولى ان تعلل عدم تاخر ربّ على الفعل لكونها لانشاء التقليل ولها صدر الكلام والمعنى الذى ذكره يجئ فى كل جار ومجرود تسلط الفعل به على الاسم كجلست على البساط ونحوه ويجئ اى الفعل محذوفا فى الاكثر ويلزمه المضئ لان المعنى تقليل لحقق ولا يكون الا فى الماضى كالمثال ونحو ربما يود متاول لانه دخل على المضارع ولكنه بمعنى المضئ لان المراد حكايه الحال الماضيه وانما عبّر عنه بلفظ المضارع دون الماضى استحضارا لوداد تهم والمضمر اى والنكرة المضمر بعد ربّ نحو ربّه يلزمها التفسير بنكرة منصوبة ومذهب البصريين انه مجهول لا يرجع الى ظاهر فيجب افراده وتذكيره وذهب الكوفيون الى انه ضمير راجع الى متقدم كان قايلا قال من رجل كريم فقيل ربه رجلا فيجب مطابقته للتميز عندهم وتكلف اى ربّ ما فيدخل على الجملة الاسميه والفعلية نحو ربما قام زيد وربما زيد قايم

الالتزام ابن السراج وابو على فى الايضاح كون الفعل ماضيا لان ربّ للتقليل فى الماضى وتا ولا قوله تعالى ربما يود ما ذكرنا وحوّز ابو على فى غير الايضاح ومن تابعه وقوع الحال او الاستقبال بعد ربما وهو الاظهر فلا يحتاج الى تاويل كما فى الشرح م

وربما اعملت مع ما نحو ربما ضربه بسيف صقيل دون بصرى وطعنه خلسة فيكون ما زايدة كقوله تعالى فبما رحمة من الله وقد يستعمل من مكفوفة اى بما معناها اى معنى ربّ نحو انى لمّا افعل وقال المبرد اريد لو مّا افعل وانشد وانا لمّا نضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم والبيت لابى حيّة النمرى اى وانا لربما نضرب وتلقى اللسان الى آخره جملة منصوبة المحل صفة لضربة ويضمر اى ربّ بعد الواو وكثيرا والعمل لها دون الواو وخلافا للكوفيين فانهم يقولون الواو وعلت عمل ربّ لنيابتها عنها كما عمل واو القسم لجرّ لنيابتها عن الباء وايضا لو كانت عاطفة كما زعم البصريون لادّى الى وجود معطوف من غير معطوف عليه لانها يكون فى اول الكلام ووجه البصريين ان الواو وحرف عطف فلا يعمل قياسا على الفا وبل لانها غير مختصة باحد القبيلين واما واو القسم فانما عملت لانها بدل عن الباء ولذلك يدخل عليها حرف العطف كما يدخل على الباء فيقال والله وفوالله لا تومنّ ولا يجوز دخولها على واو ربّ وقد يجئ الاضمار اى اضمار ربّ بعد الفاء نحو قول امرء القيس فمثلك حبلى وما بعده قد طرقتُ ومُرضع فالهيتها عن ذى تمايم محول اى فربّ مثلك اى امراة مثلك وتعدادا اى وقد يجئ اضمار ربّ بعد بل نحو بل بلد ذى صُعُد واصباب البلد الملفا زه والصعد جمع صَعُود وهو المرتفع من الارض خلاف الهبوط والاصباب جمع الصبّ وهو ما انحدر من الارض وهو بمعنى الهبوط لانفهار لازم حرف الجرّ وهو البعدية وكونها فى

نحو ضربه بصرى موضع بالشام والكلام على حذف المضاف اى بين بلاد بصرى وخلا واسعة

متقابلة

مقابلة كم الخبرية اختلف فى رب فالبصريون على انها حرف جرّ والكوفيون والاخفش على انه اسم حجة البصريين انها لو كانت اسما لافتقرت الى جر آخر يعمل فيه والظاهر ان العمل للفعل بعده لكنه لا يصلح للعمل فيها لكونه مجرورا بها والمجرور لا يعمل فى الجار والمجرور واحتج فى الكتاب لمذهب الاخفش بوجهين احدهما انها لو كانت حرف جرّ لكانت للتعدية حروف الجرّ لكن اللازم منتف وفيه نظر اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها معدية واما ثانيا فلان انتفاء اللازم ممنوع لانه قد ذكر ان ربّ هى المسلط للفعل على الاسم بعده ولا معنى للتعدية الا هذا والثانى انها فى مقابلة كم الخبرية اذ ربّ للتقليل وكم للتكثير وكم الخبرية اسم فكذا مقابله ويستعمل ربّ للتكثير بحيث غلب على الخفيفة حتى صار كانها حقيقة فى التكثير والكاف للتشبيه نحو الذى كزيد عمرو او الذى كان كزيد المثال الاول متعين للمقصود لكونه صلة الذى وصلة الموصول لابدّ ان يكون جملة واما تكون جملة بجعله حرف جرّ نحو الذى فى الدار اذ لو كان اسما لكان مفردا فلا تقع صلة للذى الا اذا حذف صدر الصلة نحو الذى هو كزيد اى مثل زيد وحذف صدر الصلة ليس بالواسع الكثير فجعل حرف جرّ ارجح واما المثال الثانى فلا يتعيّن اذ قد يكون الكاف حرف جرّ وقد يكون اسما اى الذى كان مثل زيد عمرو فاعل بمثل بمثالين تنبيها على ان كاف التشبيه قد تتعيّن لكونه حرف جرّ وقد لا يتعيّن ويستعمل للقران فى الوقوع نحو

فى الوقوع نحو كما يحضر زيد قام عمرو اى اقترن القيام والحضور فى الوقوع وهما متشابهان فى المقارنة فى الوقوع وقيل انها فى قوله تعالى كما ربيانى صغيرا لتاكيد الوجود ولعل بيانه انه ليس الكاف فيه للقران فى الوقوع لان التربية واقعة من الوالدين والرحمة لهما مطلوب وقوعها لانها مذكورة بصيغة الامر فى ربّ ارحمهما فالكاف ليس للمقارنة فى الوقوع بل لتاكيد وجود الرحمة او حدد رحمتهما ايجادا موكدا محققا كما اوجد رحمتها الوالدان تربيتها لى ايجادا محققا موجودا فى الزمان الماضى وتكون مريدة فى المنصوب نحو ليس كمثله شئ اذ المعنى ليس مثله شئ وقيل المثل صلة يعنى ان الكاف ليست بزايدة بل المثل زايدا اذ يقال مثل الامير يفعل كذا والمراد ان الامير يفعل كذا وليس الغرض ان نسب الامير مثل ونحتمل ان لا يكون كل واحد منهما اى من الكاف والمثل صلة وسوف الكلام لنفى المثل بطريق اذ يقال مثلك لا يبخل وهم يريدون نفى البخل عن ذاته فنفوا البخل عن مثله قصدا الى المبالغة وسلوكا لطريق الكناية لانه اذا نفى عن سده مسدّه فقد نفى عنه نظيره تولك للعربى العرب لا تخفر الذمم اى لا تنقضها فانه ابلغ من تولك انت لا تخفر فاذا كان من باب الكناية لم تقع فرق بين قوله ليس كالله شئ وبين قوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فايدتها وكانهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته تعالى هذا ما اشار اليه

صاحب الكشاف

وفى الجزاء ويكون من مزيده فى الجزم نحو فصبروا مثل كعصف ماكول اى صيّر وا مشبهين بورق زرع اكلته الدواب وراثته هى وفى المرفوع نحو عليه كذا ربما يعنى ان بعضهم تقول ان الكاف زايدة والتقدير عندى ذا اى عندى هذا وهو مبهم فبيّنه بقوله ربما وليس بذاك هذا ردّ له اى لا تتعيّن جملة على الزيادة بل يجوز ان يراد عندى مثل هذا ثم فسّره بقوله ربما فيكون ذا اشارة الى شئ اى عندى مثل هذا الشئ وقد تكون اسما فى نحو تضحكن عن البرد المنهم اى يضحكن عن ثغر مثل البرد الذى يذوب للطافته والمنهم الذايب الثلم ارتفاع فى فصبته الانف مع استواء اعلاه ولا يدخل اى الكاف المضمر خلافا للمبرد ونحو وام اوعال كما او اقربا شاد وما قبله وهو للجاج فانضعن منه سننا او هربا نحى الذنابات ثما لا كثيا وام اوعال كما او اقربا ذات اليمين غيرا ان ينكبا نصف حمار قد هرب من صايد رماها والسنن الذهاب على طريقة واحدة الذنابات حبال صغار وقعها الحمار وجعلها فى ناحية منه والكثب القرب وام اوعال هضبة وهى عطف على الذنابات اى جعل الحمار الذنابات فى جانب ثما لا وام اوعال فى جانب يمينه كما اى كالذنابات او اقرب انصعن اى تفرقن نكب بنكب اى الخرف اى من غير ان نخرف عنها ومحل الاستشهاد قوله كما اذ دخل الكاف على المضمر وبتصل بها اى بالكاف ما كافه كقوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة وعلى للاستعلاء نحو اشرفت عليه اى اطلعت و

قال السيد قد يقال كعصف ماكول اى كزرع قد اكلوه وفى نسخة

وعليه دين والاول مثال للاستعلاء الحسي والثاني في للاستعلاء
المعنوي ويكون اسما في نحو غدت من عليه اي من فوقه وقد
مضى البيت مشروحا وعن للبعد والمجاوزة نحو رميت عن
القوس وهذا الحديث عن فلان ولدا اي ولكون عن للبعد
فسرت ببعد في طبقا عن طبق اي شدة بعد شدة ولكون اسما
قال الاصمعي من عن يمين الخط او سماهج جزيرة في البحر وقبله
يادارة سلمى بين دارات العوج جزت عليها كل رخ سيهوج اي
اي شديدة هوجاء جاءت من جبال ياجوج من عن يمين الخط
او سماهج والخط موضع بحر ينسب اليها الرماح الخطية و
الهوجاء الريح التي تقلع البيوت ومذ لابتداء الغاية في الزمان
ولا تدخل المضمر وقد يكسر ميمها ومنذ في معناها الا ان المبرد
يدخلها على المضمر لعل توجيه قول المبرد ان منذ لابتداء الغاية في
المكان ووجه المذهب المشهور انه لم يوجد اضافتها الى المضمر في
كلام الفصحاء ومجرد القياس لا يكفي مالم يعضده استعمال الفصحاء و
ظاهر اللفظ ان المبرد تقول في منذ دون مذ ويمكن ان يفرق
بينهما بان مذا دخل في الاسميه لتصرفهم فيه بحذف النون
لان اصله منذ ولذلك يصغر مذا سما على منيذ ومنذ لما لم يتصرف
فيه بقي على جموده فكان اشبه بالحروف وسومن فلذلك حكم باضافة
منذ الى المضمر دون هد مذ هذا غايه ما يتعسف في تقدير قول
المبرد ويكونان اي مذ ومنذ اسمين بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفه للتقدير ووقوعه في جواب متى لانه يقال متى خرجت

شعول

سماهج جزيرة تقال بالقاف سماهج ياسمى قرب كوفه انتهى

فتقول منذ يوم السبت اي اول مدة الخروج يوم السبت فاذا
لم يكن مفردا ولم يكن معرفه لم يتعين المبداء مع انه المطلوب في
جواب متى ومعنى جميعها اي جميع المدة فيليهما النكرة الدالة على
العدد لتقدير وقوعه في جواب كم فاذا قيل كم مدة لم تلق زيدا فتقول
في جوابه مذ يومان اي جميع المدة التي انتفت فيها الرويه يومان
والمقصود منها سوا العدد فلا يشترط فيه التعريف فمعنى قوله
فيليهما اي حالان يليهما على هذا التقدير النكرة خلاف الوجه الاول
فانه لا يجوز ان يليهما النكره ويليهما المصدر نحو ما رايته منذ سفره
او منذ سفره او مذ سفره والفعل نحو ما رايته منذ سافر وان
وان نحو منذ انه سافر فيقدر زمان مضاف على ما اي اشارة الى
قول بعيدة وهو ما بعد منذ ومذ فاعل فعل محذوف معناه من
اذ فاذا قلت ما رايته منذ او مذ سافر فمعناه من اذ سافر واذا قلت
ما رايته مذ يوم الجمعه او يومان تقديره من اذ مضى يوم الجمعه
او من مضى يومان فعلى هذا لا حاجه الى تقدير زمان مضاف
لان اذ دال على الزمان ويكونان مبتدائين فهما بعدهما خبرهما اي
اذا تقدر زمان مضاف فيكونان ح مبتدائين ما بعدهما خبرهما
ولو لم يقدر الزمان لم يصح كونهما مبتدائين اذ لو لم يقدر لكان
السفر مثلا خبرا عن نفس الزمان لو قلت ما رايته منذ سافر
اذ لا يستقيم فولك اول المدة سفره بل لابد من تقدير زمان
مضاف اي زمان سفره وقد اختلف في اعرابه فجمهور البصريين
على انهما مبتدا آن ما بعدهما خبرهما فمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة

اول المدة وكذا منذ يومان معناه جميع المدة يومان وذهب بعض
البصريين ومنهم الزجاج الى ان ما بعدهما سوا المبتدا وهما خبران
مقدمان لان المعنى متى وبين انقطاع الرويه يومان وزيف
هذا بكون المبتدا نكرة من غير مسوغ لان مذ ومنذ اسمان للزمان
لا الظرفان ليكون تقديرهما مصححا ولذلك لا يتعلقان بمحذوف
ولا اتحادهما اي ولاتحاد مذ ومنذ بما قبلهما معنى لا يتحللها العاطف
خلاف ما يفسران به هذا اشارة الى سوال وجواب وهو ان مذ
ومنذ على مذهب البصريين مبتدا ما بعدهما خبره وح يكون
جمله مستقله واذا كانت مستقله كان مظنه لجواز عطفها على
الجمله قبلها وهي ما رايته مذ يومان كما يتحلل العاطف بين قولك
ما رايته وبين الجمله التي هي تفسير مذ ومنذ وهي اول المده يوم
الجمعة او جميع يومان فتقال ما رايته واول المدة يوم الجمعة
او جميع يومان فتقال ما رايته واول المدة يوم الجمعة او جميع ن
المدة يومان فاجاب بان شرط دخول العاطف ان لا يكون الجملتا
متحدتين من حيث المعنى فان اتحادهما يمنع دخول العاطف
ومن ومنذ مع جرهما ممتنعتان بما قبلهما اذ لا يقال ابتدا
مذ يومان الا بعد تقدم جمله نحو قولك ما رايته بخلاف تفسيرهما
فانه مستقل بنفسه لا يتوقف على تقدم جمله عليه وانما قال
معنى لان مذ ومنذ هنا ليسا طرفين متعلقين بما قبلهما
حتى يكونا متحدين لفظا ومعنى بل هي جمله مستقله ولكنهما
متحدة بما قبلهما معنى هذا شرح هذا اللفظ وفيه اد في حزازة

لان تفسيرهما اما ان يشترط فيه تقدم فعل يكون هذا مبدا له
او لا يشترط فان اشترط لم يكن التفسير ايضا مستقلا وان
لم يشترط لم يكن الفعل الذي جعل هذا مبدا له قولك معلوما قولك
اول المدة لا يعلم من غير تقدم ذكر ان اول المدة او لانشاء الرويه
الظرف او لغيرهما وحاشا للتنزيه ويكون فعلا عند المبرد وذهب
البصريين انه حرف لانه روي الجر بعده قال الشاعر حاشا ابي
ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ولانها لو كانت فعلا لدخل
عليها عليها ما المصدريه قياسا على خلا وعدا وذهب المبرد الى انها
قد يكون حرف جر كما قال البصريون وقد يكون فعلا بنصب ما
بعد كما قال الكوفيون لانها متصرف فيها قال وما احاشي من
الاقوام من احد ولان لام الجر تتعلق به كقوله حاش لله وحرف
الجر لا يتعلق بالحرف ولانه تنصب بها كما جاء اللهم اغفر لي و
لمن سمع حاشى الشيطان بالنصب قوله ويكون فعلا المراد انه قد يكون
فعلا وقد يكون حرف جر ايضا وهو مذهب المبرد وعدا وخلا للاستثناء
وما بعدها اي ما بعد حاشا وعدا وخلا اذا كانت منصوب اذا كانت
اي الثلاثة افعلا لا وقد مر اي في الاستثناء انه اذا قيل جاء
عدا زيدا او خلا او حاشا زيدا فمعناه تجانب بعضهم زيدا وجاز
حذف حرف الجر مع ان وان قياسا لانهما مستطالان
بصلتهما فكانا مظنه التخفيف ومحلهما اي محل ان وان مع
ما في حيزهما النصب عند سيبويه لانه اذا نزع الخافض نصب
ما بعده كما في نحو اخترت موسى قومه اي من قومه وجزا اي

حاشا الى ثوبان ان اباثوبان ليس كلمه فدم بقدمتي ه

اى محلها جر عند الخليل كما فى قول رويه خير بالجر لمن قال كيف اصبحت اى خير فحذفت الجار وابقى المجرور على حالة الثانى من انواع العوامل الناصبة للاسم منها حروف النداء فمن تجعل العمل لها حروف النداء تنصب بنفسها عند بعضهم وعندهم ان حروف النداء اسما افعال بنصب ما بعدها والمحققون على ان المنادى منصوب بفعل لازم اضماره والدليل عليه وجهان احدهما انها لو كانت اسماء افعال لكان لها مرفوع كما فى نحو رويد ونحوه وليس مرفوعه مظهرا فلا بد من ضمير وح اما ان يكون ذلك الضمير للمتكلم او مخاطب او غايب لا جوز ان يكون لغايب اذ لا تقدم عليه ذكر ولان المعنى ليس ان الداعى غايب ولا جاز ان يكون للمتكلم لان ضمير المتكلم لم يرد مستترا فى اسماء الافعال ولا جاز ان يكون للمخاطب اذ ليس المعنى ان المخاطب سوا الداعى هكذا ذكروه وفيه نظر لان بعض الاسماء من اسماء الافعال فيه الضمير المرفوع للمتكلم كاف معنى اتضجر واتضجرت واوة بمعنى اتوجع او توجعت والثانى ان اسماء الافعال ليس فيها اقل من حرفين والهمزة من حروف النداء وهو حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل كون البواقى ايضا اسماء الافعال اذ لا قايل بالفرق وهى اى وحروف النداء يا وايا وهيا لنداء البعيد وما جرى مجراه كما فى الحاضر الغافل فانه فى حكم البعيد فجاز ان تخاطب بيا تنزيلها منزلة الغايب البعيد ويحتمل ان يريد بما جرى مجراه قولهم يا الله فانا قرب من كل قريب ولكن المنادى والداعى لما رأى نفسه بعيدة عن حضرة تعالى ناداه نداء البعيد هضما لنفسه واستصغارا لها واى والهمزة للقرب ووا للندبة خاصة نحو وا عبداللاه لان التقدير اندب عبد الله ومنها اى ومن الناصبة للاسم الايمن تجعل النصب لها فى الاستثناء فان بعضهم قال اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالناصب حرف الاستثناء لانه بمعنى استثنى والصحيح انه اى النصب للفعل ولما تضمن معناه اى معنى الفعل من الفعل كاسم الفاعل وساير المشتقات قبلها اى قبل حروف الاستثناء فى التعليق المسايل الست الجبرية اى بتوسط حرف الاستثناء وبعضهم جعلها اى حرف الاستثناء عاملة فى نحو عشرون الا خمسة كذا اى حيث لم تقدم فعل ولا ما يضمن معناه تكون العاملة الحروف ومنه ما ذكر فى المسايل الست الجبرية من نحو شئ الا واحدا او مال الا شيا يعادل كذا لسدها مسد ننقص يعنى ان هذه الصور لم يوجد قبل الاستثناء فيها فعل ولا ما جرى مجراه ليكون عاملا فيما بعد الا فجعل الاهى العاملة والاولى ان تقرأ ننقص بالنون للمخاطب اى شئ ننقص منه انت واحدا كما لو قلت شئ تستثنى منه واحدا يعنى بالمسايل الست الاصول الستة فى علم الجبر والمقابلة وهى مال يعدل جذورا مال يعدل عددا جذور يعدل عددا مال وجذور يعدل عددا مال وعدد يعدل جذورا جذور وعدد يعدل مالا والثلاثة الاول تسمى مفردة مقترنة وكذا المنقطع اى كذا العامل حرفا للاستثناء فى المنقطع نحو ما جاءنى احد الا حمارا اى دع حمارا مذهب بعضهم والاكثرون على انها اى على ان الا هنا اى فى المنقطع فى معنى

فى الاصول المسايل الست الجبرية هى فى بيان المعادلات التى تقع بين العدد والجذور والاموال وهى ست مسايل ثلاث مفرده وثلاث معنونة فالمفرده هى مدح جذور يعدل عددا اموال تعدل عددا اموال تعدل عددا يعدل جذورا والمقترنة هذه مال وجذور تعدل عددا وعدد يعدل جذورا مال يعدل جذورا عددا وهذه الستة اصول الجبر والمقابلة واعلم ان كل معدار ضرب فاعل الحد والمعادلة يسمون ذلك المعدار شيا والمربع مالا والمجذور وقد يطلقون الشئ على الواحد تقول عددا وكذا فى المنقطع ذكر ثم اعلم ان ليس فى هذه المسايل استثناء لكن المسايل المستثنية الجبرية الاستثناء فيها من الواحد

لكن ولا بد لها من تقدير الخبر فالتقدير فى المثال لكن حمارا جاء ومنها اى ومن الحروف العاملة الواو بمعنى مع فيمن يروى النصب لها اى للواو بمعنى مع وقد مر ذكر الاختلاف فى اول بحث العوامل وجمهور البصريين ان الناصبة الفعل المتقدم بتوسط الواو والثالث من انواع العوامل الناصبة للفعل المضارع وهى ان به للاستقبال نحو اريد ان تخرج وانما عملت النصب لمشابهتها ان المفتوحة المشدده لفظا ولان الجملة يقع بعدها مفرده كقولك عجبت من ان ضرب زيد كما ان ما بعد المشدده اى الجملة فى تاويل المفرد واخواتها فقد حملت عليها فى العمل لانها للاستقبال التى بعد العلم هى المخففة من الثقيلة مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتقدير انه سيقوم وانه لا يقوم اذ لا يمكن ان يكون ناصبة لانه لا يجتمع على الفعل حرفا الاستقبال فتعين ان يكون مخففة من الثقيلة وكذا التى يدخل يدخل الماضى نحو عجبت من ان قام زيد بتقدير انه قام زيد اذ لا يمكن ان يكون ناصبة لان الفعل ليس مضارعا والتى تقع بعد الظن نحو ظننت ان تقوم فيها الوجهان احدهما ان يكون ناصبة والثانى ان يكون مخففة من الثقيلة والفعل بعده مرفوع ح والتقدير ظننت انه يقوم وكلاهما اى الناصبة والمخففة مصدريه لان كل واحد منهما مقدر بمصدر والتى تقع بعد غير العلم والظن يجب ان يكون ناصبة نحو اريد ان تقوم والحاصل ان التى بعد العلم يجب ان يكون مخففة من الثقيلة ليكون مخففة من الثقيلة مناسبة للعلم والتى تقع بعد غير العلم والظن ناصبة لانه لا مانع لنصلتها بغير المحقق واما الظن فلما كان اعتقادا راجحا احتمل النقيض فمن حيث الرجحان شابه العلم فجوزان يكون ان بعده مخففة ومن حيث احتمال النقيض خالف العلم فالحق سايرا الافعال التى تقع بعدها الناصبة متحتمة فلذلك جاز بعد الظن الوجهان ولن معناها نفى المستقبل نحو لن ابرح الارض والغرض ان لن تفيد التاكيد لا التاييد على ما نقل عن بعضهم والمثال مرشد الى هذا لانه فيقيد بحتى وهو لن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى فهو للتاكيد ولا يفهم ان يكون للتاييد لان حتى يدفعه وهى اوكد من لا فان لا يدل على نفى اصل الفعل نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة وتاكيد نفى القيام قلت لن اقوم وهو مستفاد من استقراء كلام العرب ولن عند الخليل اصلها ان فحذف الهمزة وسقط الالف لالتقاء به مع النون الساكنة فصار لن وعند سيبويه حرف مقتضب براسه وضعف قول الخليل انهم يقولون زيدا لن اضرب ولو كان الاصل فيه لا ان لم تجز تقديم شئ مما فى حيزه عليه ولذلك قالوا لا يقولون زيدا ان تضرب خيولك واجيب عنه بانه قد يكون حكم التركيب مغايرا لما قبله وقيل ان النون فى ان مبدلة عن الالف والاصل لا وهو ضعيف لفوات معنى التاكيد فيه واذن وجواب وجزاء هذا وضعه يقال لمن قال انا اتيك اذن اكرمك وهو جواب لقوله وجزاء على فعله وانما يعمل النصب اذا كان ما بعدها مغرغا لها ومستقلا نحو اذن اكرمك لمن قال اتيك ولو قلت انا اذن اكرمك بالرفع

اوان تاتني اذن انك او اظنك كاذبا لمن تحدثك فالالغاء اما
في انا اذن اكرمك لان ما بعد اذن ليس مفرغا بل هو خبر للمبتدا
واما ان تاتني اذن انك فالالغاء فيه لان ما بعد اذن غير مفرغ
لها ايضا ما هو جزاء للشرط السابق فلذلك وجب الجزم واما
اذن اظنك كاذبا فالالغاء لفوات الاستقبال بعد اذن لان
المعنى اظنك الآن لا انك اظنك كاذبا قوله مفرغا معناه معنى
قولهم لا يكون ما بعد اذن معتمدا على ما قبلها وعبارته ارجح
لانه ادل على العلة اذ لو كان غير مفرغ بل معمولا لعامل آخر لتوجه
عاملان على معمول واحد وهو ممتنع لا سيما اذا اقتضيا عملين
مختلفين فشرط اعمال اذن ان يكون ما بعده حاليا عن عمل عامل
آخر فيه وهو التفريغ وذكر مثالين الاول كان الفعل فيه بعد
بعد اذن معمولا لعامل معنوي وهو الابتداء والثاني لما كان معمولا
لعامل لفظي وهو حرف الشرط فان قلت فلم لا يكون من باب التنازع
اذا توجه على معمول واحد عاملان مختلفان قلت لان العامل
الاول وهو الابتداء او حرف الشرط اقوى من العامل الآخر وهو
اذن لان الابتداء يقتضي خبرا فلا يمكن الغاؤه وكذا حرف الشرط
يقتضي جزاء فلا يمكن الغاؤه ايضا بخلاف اذن فانه جاز الغاؤه
كثيرا وانما عدل المصنف عن عبارة القدماء وهي ان لا يكون
معتمدا على ما قبله مع انها اعم لانه يوجد الاعتماد على ما قبل اذن
من غير ان يكون ما قبله عاملا فيه كما في الواو والفاء على ما سيأتي
لانه اراد ذكر وجوب الالغاء لقوله تعالى فالغاء اي فيجب الالغاء

والفاء

واما جب الالغاء اذا كان ما قبل اذن عاملا فيما بعده واما ما وقع
بعد الواو والفاء فلا يجب فيه الالغاء فلذلك جعله قسيما لما يجب
فيه الالغاء فقال واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان
اي يجوز الالغاء ويجوز الاعمال اما الاعمال فلان اذن عامل لم
يعارضه عامل اخر فيعمل عليه واما الالغاء فلان التقدير في قولك
واذن اكرمك تقديره واكرمك اذن واذا دخل الواو على الفعل لم يجب
نصبه اذ لا مقتضي له وعلى الوجهين قرئ قوله تعالى واذن لا يلبثوا
جعل الا قليلا باثبات النون وحذفها وجاز الفصل فيها اي في اذن
خاصة دون ان ولن وغيرهما نحو اذن والله احبك بالنصب وانما اختص
اذن بجواز الفصل دون اخواتها لانها لم توجد ملغاة في الكلام بخلاف
اذن اذ جاء الغاؤها في مواضع فيجوز الالغاء اشبهت افعال القلوب
لانها نوع تصرف فيها اذا جاءت مستقبلة ومتاخرة وملغاة ومعملة
فقد كثر فيها التصرف بخلاف سايراخواتها فلذلك اغتفر فيها الفصل
دون اخواتها وانما اختص جواز الفصل بالقسم نحو اذن والله اكرمك
بالنصب وما تجري مجراه كالدعا نحو اذن احسن الله جزاك اكرمك
بالنصب وبالنداء نحو اذن يا فلان اكرمك لان هذه الاعتراضات
توكد الكلام فلا يعد الفصل بها فصلا وكي للتعليل نحو اسلمت كي
ادخل الجنة والنصب في مثل لكي يعلم الناس اني امرؤ اتيت المعيشة
من بابها اي بكي قطعا وفي غيره اي في غير ما دخل اللام على كي
نحو جئت كي تكرمني جاز ان يكون النصب بها اي بكي وباضمار ان
مذهب الجمهور ان كي اذا دخلت عليها اللام لغوا الصلة تاسوا

من بابها بها اي النصب فيما
معدوده بها اي بكي قطعا
فهي ناصبه لا غير بمعنى ان
التعليل بل هو مستفاد من

وقد يكون بمنزلة اللام مصدريه بمنزلة ان ومتى اذا لم يدخلها اللام
بل تنصب باضمار ان لانها لو كانت حرف جر لما دخلها اللام ولما
دخلت دل على انها مصدريه بمنزلة ان ومذهب الاخفش ان
النصب بعدها باضمار ان مطلقا ومذهب الكوفيين انها ناصبه
مطلقا من غير اضمار ان وما اختاره المصنف حسن لكنه خارج
عن المذاهب الثلاثة وجاز الاظهار اي اظهار ان في مثل كيما ان
تغزو نحذعا والبيت جميل واوله فقالت اكل الناس اصبحت
مانحا لسالك البيت ولا يجوز قمت زيدا لكي اضرب على تقدير
قمت كي اضرب زيدا لان كي مصدريه وان مقدره بعدها ولا يجوز
تقديم شئ مما في حيز ان عليه كما لا يجوز ازيد زيدا ان يضرب على
تقدير ان يضرب زيدا خلافا للكسايي وقوله وشفا غيك جابرا
ان تسالي مما يعضد من هبه اي مذهب الكسايي اذ التقدير
وشفا غيك ان تسالي جابرا فقدم ما في حيز ان عليه والفراجعل
المنصوب وهو جابرا حالا من الغي على ما حكاه ابن السراج وفيه
نظر اما الاول فلانه يتعلق بالقصه فان كان جابرا اسم رجل فالحق
ما ذكره الكسايي وان لم يكن اسم رجل جاز ان يكون فاعلا من
الجبر فالحق ما ذكره الفراء رحمه الله وان كان مجهولا الحال احتمل
لوجهين واما ثانيا فلان وصف الشفاء بالجبر كانه اولى من وصف
الغي به فان الغي والعجز ليس سبب الجبر والصلاح بل هو سبب
الاختلال والشفاء والخلاص عن الغي هو الجابر للاختلال فلعل
تاويله ان الغي سبب السوال والحامل عليه والسوال سبب الشفاء

والجبر

هذا مثل الناس مفعول
ما خا والتقدير اصبحت
ما خا كل الناس الاعطار

هذا من مشكلات
الكتاب

الغي در ماندگي در سخن

والجبر فجاز ان يجعل الغي شافيا اسنادا للاثر الى سبب السبب
الرابع النوع من العوامل الجازمة اي للفعل ومتى لم تقلب
المضارع ماضيا وتفيه فمعنى لم يضرب زيد نفي الضرب عن زيد
في الزمان الماضي ولما مثلها اي مثل لم ولختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل اي لما تفارق لم في امرين احدهما ان قولك
لم يضرب زيد يفيد نفي الضرب منه في زمان متى ازمنه الماضي
واذا قلت لما يضرب فمعناه انه لم يوجد منه الضرب في الزمان
الماضي الى الان اي استغرق نفي الضرب جميع ازمنة الماضي
ولم يوجد في شئ منها اصلا والثاني انه يحذف الفعل مع لما فانه
اذا قيل اقام زيد قلت قمت ولما اي ولما يقم زيد بخلاف لم وكان
طول لفظ لما عوض عن المحذوف بخلاف لم واللام للامر عطف
على لم اي لام الامر ايضا يجزم الفعل المضارع وجاز اضمارها اي
اضمار اللام للضرورة نحو محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد واخره
اذا ما حفت من امر تبالا ولا للنهي من الجوازم ايضا نحو لا تضرب
وان للشرط والجزاء من الجوازم وقد مر حكمها اي حكم لا وان في
باب الفعل ومن شانها اي ومن شان ان الشرطية ان تلزم
الفعل لفظا او تقديرا فاللفظ نحو ان تزرني اكرمك والتقدير
كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك احد وقلما يحذف
معها اي مع ان الفعل من غير شريطة التفسير ونحو ان العقل
في امورنا لا تضق به ذرعا وان صبرا فنصبر للصبر ليس
بقياس اذ لم يذكر بعدها الفعل لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهره

واما تقديرا فلا لوا ضمر ولا مفسر له لم يكن على تعيين الفعل
دليل والعقل الدية قال الاصمعي انما سميت بذلك لان الابل كان
تعقل بالحبس بعد اولي المقتول ثم كثر استعمالهم ايّاه الحرف
حتى قالوا عقلت المقتول اذا عطيت ديته دراهم او دنانير
يقال صفقت بالامر ذراعًا اذا لم تطقه ولم تقو عليه واصل
الذرع انما بسط اليد كانك تريد ان تقول مددت يدي اليه
فلم تنله وقتل فلان صبرًا اي حبس على القتل حتى قتل ومعنى
البيت انا ان طولبنا بالعقل وسوالديه لا نصف عنه ذراعا
اي نطيق اداها وان حبسنا للقتل قصاصا فنصبر اي
نحبس انفسنا لذلك الحبس للقتل اي نصبر للعقل ونقنص
مناذكر البيت على انه حذف الفعل بعد ان من غير شريطة
التفسير وكان يحتمل ان يقال في اموالنا ظرف يقتضي
الفعل اي ثبت في اموالنا وكانه قال ان ثبت العقل في
اموالنا فيكون الفعل المقدر في الظرف فصرت مفسرا
للفعل المحذوف فيكون من باب ان زيدا قايم ولقلة انما عدل
عنه لان حرف الشرط يقتضي فعلا صريحا لا ضمنيا نحو زيد ان
في الدار على تقدير ان ثبت في الدار فالظرف وان يضمن الفعل
لكن الفعل فيه غير مصرح ولفظ الفعل شرط صريحا وان شا
عطف على قوله ان قوله تلزم اي ومن شانها ان تلزم الفعل
ومن شانها ايضا ان الشيء مما في حيزها لا يتقدمها كالاستفهام
فلا يقال زيدا آن تضرب اضرب كما لا يقال زيدا اتضرب بمعنى

اتضرب زيدا لان لها صدر الكلام اي ولامتناع تقديم ما في
حيز الشرط عليه قيل في اتك ان تاتني ان الجزاء محذوف وما
تقدم كلام وارد على سبيل الاخبار والا يلزم الجزم اي وان لم
يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم لان فعلي الشرط والجزاء
مضارعان قابلان للجزم اللفظي ودخول الفاء عطف على قوله الجزم
اي وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء تلزم الجزم وتلزم الفاء
في الجملة الاسمية ونحوها مما يلزم فيه الفاء اذا وقعت جزاء فكان
ينبغي ان لا يجوز حينئذ انت طالق ان دخلت الدار كما لا يجوز
ان يقال ان دخلت الدار انت طالق من غير فاء وجواز
عطف على دخول اي ان لم يكن المقدم اخبارا بل كان جزاء
يلزم الجزم ودخول الفاء ويلزم جواز عمرًا ان تضرب زيدا اضرب
على ان عمرًا مفعول اضرب مقدما لان المعمول يقع حيث يقع
العامل والمفروض جواز تقدم نفس الجزاء فكذا ما في حيزه
وهو ممتنع وجوازا اي ويلزم جواز اضرب علامة النصب
زيدا لان الضمير في علامه راجع الى زيد وهو وان كان موجودا
لفظا مقدم معنى لان الشرط مقدم في الرتبة والجزاء موخر فهو
نحو ضرب علامه زيد وان كان في حكم المعلق في الاحكام هذا
كانه جواب عن سوال مقدر وهو ان لقايل ان تقول ان كان
المقدم كلاما واردًا على سبيل الاخبار وليس جزاء للشرط بل الجزاء
مقدم بعد الشرط فاذا قال انت طالق ان دخلت الدار
كان ينبغي ان تحكم جزما بوقوع الطلاق لانه ذكره من غير تعليق

فيه فكانه قال ابتداء على سبيل الاخبار والجزم انت طالق ثم قال
بعده ان دخلت الدار فانت طالق ولوصرح به هكذا لكان حكمه
ان يوا خذ بالجزم الاول وبالتعليق الثاني ان كان المراد رجعه
فاجاب عنه بان مقتضى القياس ذلك لكن العلماء اعطوه
حكم المعلق ولم يحكموا بوقوع الطلاق عليه جزما لما عرف للاستظهار
ان الاول ليس كلاما اجنبيا مطلقا مستقلا بنفسه بل موصولا
على الجزاء المحذوف فكانه جزاء في الحكم وان لم يكن جزاء في
اللفظ والسوال في غاية القوة والتخلص عنه عسر ولو قلت
زيدا ان تضرب اضرب لم يجز باي الفعلين نصبته لان معمول
فعلي الشرط والجزاء لا يتقدمها فكما لا يتقدم نفس فعل الشرط
والجزاء عليه لا يتقدم معمولها ايضا عليه لان المعمول يتبع حيث
يتبع العامل والكسايي يجيز نصبه بالفعل الاول وسو الشرط
كما جوز تقدم معمول الناصبه عليها على ما مر في خوا زيدا زيدا
ان تضرب وتجيز اي الكسايي والفراء نصبه بالفعل الثاني
وسو فعل الجزاء لتوسم الرفع والتقديم اي تقدر ان فعل الجزاء
مقدم مرفوع كانه قيل اضرب زيدا ان تضرب وهذا تقدير فاسد
لان المقدم لا مانع فيه والكلام فيما اذا كان موخرا ولو فتح هذا
الباب لجاز تقديم جير مال صدر الكلام عليه فيقال زيدا اتضرب
لان التقدير اتضرب زيدا وفساده ظاهر واضح ولو قلت
ان زيدا تضرب انك فلا يقال في جوازه اذ لم يتقدم على حرف
الشرط بل على فعل الشرط الا ان النصب بمضمر عند اصحابنا

ظرفا او غيره فالجزم وفاقا يعني ان وقع الفصل بين فعل الشرط و
الجزاء بما هو متعلق بالاول وهو الشرط سواء كان ظرفا نحو ان تاتني
يوم الجمعة آتك او غير ظرف نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم
واجب فلا اتفاق بين الجميع لانه اذا كان متعلقا بالشرط فلم
يكن فاصلا لان الشرط انما يتم مع ما يتعلق به فلا فصل في الحقيقة
والخامس اي النوع الخامس من العوامل ما ينصب لم يرفع وهي
سبعة ستة تسمى مشبهة بالفعل وجهة شبهها بالفعل انها مفتوحة
الآخر كالفعل الماضي وانها تقتضي الاسم وتلزمه كما ان الفعل
يقتضي الاسم واتصال نون الوقاية بها كما يتصل بالفعل الماضي
وهي ان المكسورة لتوكيد مضمون الجملة وان بالفتح وفي قيس
وتميم عن يقلب الهمزة عينا وقولنا ان بالفتح مبتدا خبره مثلها
اي مثل ان في توكيد مضمون الجملة مع قلب مضمون الجملة الى
معنى ما هو في حكم المفرد وهو الحاصل من اضافة مصدر منتزع
من معنى خبر الجملة او وصفه اذا كان موطا الى اسمها انما قال
الى معنى ما هو في حكم المفرد ولم يقل مع قلب مضمون الجملة الى
مفرد لان المضمون وهو المعنى انقلبت الى المعنى لا الى
اللفظ وقوله وسواي معنى ما هو في حكم المفرد انما تحصل من
مصدر منتزع من معنى خبر الجملة مضاف الى اسم الجملة وهو زيد
في نحو اعجبني ان زيدا يضرب اي اعجبني ضرب زيد فالمفرد
وهو الحاصل من اضافة المصدر المنتزع من معنى يضرب الذي
هو خبر الجملة الى اسم الجملة وقد تحصل من اضافة مصدر منتزع

من معنى وصف خبر الجملة نحو ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي
باتصافهم بعدم الفقه فانهم لان قوم خبر موطا والمقصود هو وصفه فانصافهم
بالفقه منتزع مصدر منتزع من صفة القوم مضاف الى اسم
الجملة وقولنا الى اسمها يتعلق بالاضافة والضمير المضاف اليه
يرجع الى الجملة اي الى اسم الجملة يعني الى الاسم ولهذا اي ولكون
المكسورة مبقية لمضمون الجملة والمفتوحة مغيرة لمضمونها تكسر
في مظان الجمل كالابتداء نحو قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي وما بعد القول اي في جميع تصاريفه فعلا نحو قلت
انك قايم واسم فاعل نحو انا قايل انك قايم واسم مفعول نحو زيد
مقول له انه مكرم ومن مظان الجملة كونها صلة الموصول وجواب القسم
وبعد حتى الابتدائية وتفتح في مظان المفرد او ما يجري مجراها اي
مجرى المفردات وان كان مما يستعمل فيه الجملة لفظا جوازا او
لزوما اي تفتح حيث كان موضع المفرد كالفاعل نحو اعجبني
انك منطلق او ما جرى مجرى المفرد نحو ظننت ان زيدا قايم
لانه لما نصبتهما نزلهما منزلة المفرد وقوله وان كان اي تفتح في
موضع المفرد وان كان مما يستعمل فيه الجملة اما جوازا نحو عجبت
من وقت ان زيد اخرج فانه موقع المفرد لانه مضاف اليه اي
من وقت خروجه وان كان لجواز ان يستعمل فيه الجملة ايضا
فيقال عجبت من وقت خرج زيد لان ظرف الزمان قد يضاف
الى الجملة اولزوما نحو اجلس حيث ان زيدا جالس فانه موضع
المفرد لانه مضاف اليه ايضا لكن وجب استعمال الجملة فيه لان

حيث لا يضاف الا الى الجملة لفظا فالحاصل انه انما يفتح لان الاصل
في المضاف اليه ان يكون مفردا وان وقع في الاستعمال الجملة اما جوازا
او وجوبا لمكان الجملة الفاعل مثال مظان المفردات نحو اعجبني انك
منطلق والمفعول اي وكالمفعول خارج باب قلت نحو كرهت
انك منطلق والمبتدا اي كالمبتدا نحو عندي انك منطلق
والمجرور اي وكان المجرور نحو عجبت من انك منطلق اي من
انطلاقك وتفتح في باب علمت بدون اللام على خلاف تاتي
المفعولين هذا على مذهب الاخفش فانه تجعل ان وما في حيزه
في موضع المفعول الاول ويجعل المفعول الثاني محذوفا والتقدير في
ظننت ان زيدا قايم ظننت قيام زيد حاصلا فلابد من فتحها لانها في
موضع المفرد وسواء المفعول الاول وتكسر اي ان معها اي مع اللام
فيه تعليقا نحو علمت ان زيدا لقايم اذا اللام لا يكون الا في خبر
المكسورة وهي ليست مفعول علمت لفظا يقال جرى مجرى
المفرد بل هو ممنوع عن العمل فيه لفظا لانها جملة فجعلها الكسر
على ما مر في افعال القلوب وجوز الفتح والكسر بحسب اعتبار
الجملة والمفرد لما فرغ من مواضع وجوب كسرها ومواضع وجوب
فتحها شرع فيما يجوز فيه الكسر والفتح لانه يجوز فيه تقدير الجملة
ويجوز فيه تقدير المفرد كما بعد اذا المفاجاة نحو قول الفرزدق
وكنت اذا زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم يجوز
ان يكون مفتوحة بان يقدر ما بعد اذا مفردا وهو المبتدا فقط
اي فاذا العبودية به ويقدر الخبر بعده محذوفا اي حاصل ويجوز ان

يكون مكسورة بان يقدر ما بعد اذا جملة قد وقعت موقع الجملة باسرها
والتقدير فاذا هو عبده وكما في قولهم اول ما اقول الى احمد الله
على معنى اول مقولي حمد الله فيكون مفتوحة لانها واقعة موقع
الخبر وهو حمد الله او اول اقوالي الى احمد الله على ان اول مبتدا
وخبره جملة وسواني احمد الله كما يقول زيد انه منطلق لانه في موقع
الجملة وهو زيد منطلق لاحظ حذف الخبر مع اللام لفساد المعنى
هذا اشارة الى الاعتراض الذي ذكره الشيخ ابن الحاجب على
ما ذهب اليه ابو علي وسواء الخبر محذوف وان مع خبره
مفعول القول اي اول قولي اني احمد الله ثابت اعترض عليه
الشيخ فقال ما معناه ان المحكي بعد القول هو عين المقول
فلو قلت اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو
نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق واول من باب افعل
التفضيل وانما يضاف الى ما هو بعضه فالتقدير اول اني احمد
الله ثابت واول هذا القول باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار
الكلمات ان والاخبار بالموجود عن الهمزة وعن ان فاسد غير
مقصود بل المقصود ان اول مضاف الى اقوال متعددة منها اني
احمد الله ومنها غيره ثم اخبر بالثبوت عما هو اول اقواله وسواني
احمد الله ولا حاجة الى خبر محذوف اي اول الجمل التي تكلمت
بها هذه الجملة ونظير ما ذكره قوله عليه السلام افضل ما قلت انا و
النبيون من قبلي لا اله الا الله وفي المسند قول ثالث وحكي عن
الملك عضد الدولة سالم عن الاعتراض وسواء التقدير اول ما اقول

قولى انى احمد الله فيكون انى محكيى للخبر وسو قولى فحذف الخبر و
قد بقى معمولا قايما مقامه ويكون المكسورة للابتداء جايز والمعطوف
على اسمه بعد مضى الجملة وكذا فى الصفة عند الزجاج الرفع حملا على
الموضع ولا يجوز قبله اى قبل مضى الجملة خلافا للمبرد والكسايى
لما ان قولكم ان المكسورة مقررة لمضمون الجملة وهى المبتداء والخبر
وسو معنى قوله للابتداء فعرع عليه مسلتين احديهما انه يجوز الرفع
فى المعطوف على اسم ان لكن بعد مضى الجملة نحو ان زيدا قايم
وعمرو بالرفع لان المكسورة لما لم تغير معنى الابتداء كانت الجملة
الاولى كانها مبتداء وخبره فيجوز عطف المرفوع على اسم المكسورة
كما جوز رفع المعطوف على المبتداء نحو زيد قايم وعمرو وانما
جاز هذا فى المكسورة لا يجوز على محل الاسم فى ليت ولعل كان لانها
تغير معنى الابتداء وتجعل الكلام تشبيها وتمنيا وترجيا ويبطل
معنى الابتداء الذى كان قبل دخولها خلاف المكسورة فانه يقدر
الابتداء ويوكده قوله بعد مضى الجملة اشارة الى مذهب
البصريين وسوانه انما يجوز العطف على اسم المكسورة بعد
مضى الجملة واما الكوفيون فيجوزون العطف عليه مضى الجملة
اولم تمض حجة البصريين انه لو عطف قبل مضى الجملة وقبل ان
زيدا وعمرو ذاهبان ادى الى ان يعمل عاملان مختلفان فى
معمول واحد لان خبران معمول لان وارتفاع عمرو على انه معطوف
على اسم ان على تقدير الخلو من ان او على جعلها مع معمولها
كالمبتداء المجرد وخبره وجب ان يرتفع بما ارتفع به الاسم وسو الابتداء

فاذا قلت

فاذا قلت قايمان وجعلته خبرا لهما ادى الى ان يكون معمولا
للابتداء وسو باطل واعترض صاحب المغنى على هذا الدليل و
قال سو غلط فى الرد لان الكوفيون لا يقولون بان الابتداء
عامل فى الخبر ولا يقولون ان يعمل فى الخبر فكيف يلزمهم
ما لا يقولون به وفى هذا التغليط نظر وذلك ان البصريين
يقولون انا سنا بالدليل ان الابتداء سو العامل فى الخبر وسنا
ايضا ان ان عاملة فى الجزئين فيقتضى ذلك الدليل ان
يكون الخبر معمولا لان ومعمولا للابتداء وسو فاسد فصاحب
المغنى اما ان يسلم ذلك الدليل او يطعن فيه فان سلم لزم
ما ذكرنا وان طعن فيه كان حقه ان يذكر وجه الطعن اولا
حتى يتم التغليط ومدعى البصريين ان مذهب الكوفيين
باطل لما يلزم من مخالفة الدليل وليسين مدعاهم انهم يقولون
ما يخالف مذهبهم حتى يقال هذا لا يلزمهم والله اعلم والمسلة
الثانية المفرعة على بقاء معنى الابتداء ان صفة المكسورة يجوز
الرفع فيها عند الزجاج بعد مضى الجملة وعن الكوفيين جواز
ذلك فى سايرا التوابع حجة الجواز قوله تعالى قل ان ربى يقذف
بالحق علام الغيوب بالرفع صفة لمحل اسم ان والقياس على العطف
وعلى الاسم لانه يجوز الوصف على المحل ولا يجوز قبل مضى الجملة
خلافا للمبرد والكسايى والجواب عن الاية انه لا يتعين للوصفية
بل يجوز ان يكون خبرا بعد خبر وخبر مبتداء محذوف اى سو علام
الغيوب او يكون بدلا من الضمير فى يقذف او يكون فاعل يقذف

واسعنى به عن العايد الى اسم ان لان علام الغيوب بمعناه و
الجواب عن القياس على العطف بالغاق وسوان المعطوف
غير المعطوف عليه فلا يستنكر تغايرهما والاعراب والصفة
عبارة عن الموصوف فيبعد تغايرهما وسو ضعف لان هذا التغاير
لو جوز اختلاف الاعراب لما وجب فى المعطوفين التوافق
فى الاعراب والجواب عن القياس على اسم لا ان التركيب صيرها
منزلة بعض الكلمة فضعف عملها فكانه لم يعمل فى الخبر عاملان
وقوى محل الاسم بعد ان فلذلك قوى معها الحمل على المحل مطلقا
وقوله تعالى والصابيون على ان الخبر المذكورة خبر لان مقدما
على المعطوف تقديرا او على انه خبر للصابيون وخبران محذوف
مقدر قبله كما فى قولهن لمن ما عند ما وانت بما عندك راض و
الراى مختلف تمسك بعضهم على جواز العطف قبل مضى الخبر
بقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابيون
الايه فانه عطف الصابيون على محل اسم ان قبل مضى الخبر واجاب
عنه نحويان احديهما ان الصابيون ليس عطفا على اسم ان بل
سو مبتداء وخبره محذوف دل عليه خبران اى والصابيون كذلك
والثانى ان المذكور خبر الصابيون وخبران محذوف دل عليه خبر
الصابيون وعليه اى على الوجه الثانى قوله تعالى ان الله وملايكته
يصلون على النبى فيمن قراه مرفوعا اى برفع ملايكته فان الايه تحمل
على ان يصلون خبر ملايكته وخبر الاول محذوف لدلالة يصلون
عليه اى ان الله يصلى وملايكته يصلون ولم يكن فى الايه الحمل على ان

المذكور

المذكور خبر الاول لان يصلون للجمع فلذلك قال وعليه اى وتعين
الحمل على الوجه الثانى وقد يتوهم ان المفتوحة فى باب علمت لها
حكم المكسورة فى صحة العطف على المحل كقوله والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا فى شقاق وليس شبت اى بحجة لاحتمال ان
يكون العطف باعتبار الحمل لا باعتبار التشريك فى العامل وانه
جايز فى الجميع اى فى المكسورة وفى المفتوحة وفى غيرهما من
سايرا لعوامل نقل عن سيبويه جواز العطف على محل اسم المفتوحة
فى باب علمت لقوله والا فاعلموا انا فانه عطف انتم على محل اسم
ان المفتوحة واجاب عنه بانه ليس بحجة لانه يلزم ان يكون عطفا
قبل مضى الخبر سو ممتنع عند سيبويه على ما بينا بل يحتمل ان لا يكون
معطوفا عليه عطف المفرد على المفرد باعتبار تشريكهما فى عامل واحد
بل باعتبار عطف الجملة على الجملة بان يكون خبرانا سو قوله فى شقاق
اى اعلموا انا فى شقاق معكم ما بقينا وانتم بغاة وليس المراد انا بغاة
بل تعين ان لا يكون بغاة خبرانا بل خبره قوله فى شقاق اذ لا ينسبون
البغى الى انفسهم بل الى المخاطبين خاصة فالعطف باعتبار
الحمل لا باعتبار التشريك والعطف باعتبار الحمل جايز فى الجميع كما
ذكرنا البيت لبشر بن ابى حازم وقبله اذا خرت نواصى آل بدر
فادوها واسرى فى الوثاق واصله انه جاوز قوم من اهل بدر
الفزاريين بنى لام من طى فحجز بنو لام نواصيهم وقالوا قد مننا
عليكم ولم نقتلكم فغضب بنو غزارة لذلك فنقول اذ قد جزرتم
نواصيهم فاحملوها الينا او حملوا الاساري لنطلقوهم والا فاعلموا

انا وانتم متعادون ابدا او يقول ان المصطلح سواخوه وعمرا محتصمان
ولو قدمت المعطوف الثانى اى عمرا لم يسد كلامك ايه سلكت
لما لا خلو من فساد او اكثر بيانه انه اما ان تنصب ح اخوه او
يرفع وعلى التقديرين اما ان شئ الخبر او يوحد همزه اربع صور
لا يصح شئ منها اما نصب اخاه مع تثنيه الخبر وسو محتصمان
ففاسد لان نصب اخاه اما ان يكون للعطف على المصطلح او
لكونه مفعولا معه اما الاول ففاسد لان فاعل المصطلح يكون
واحدا وح لا يستقيم لان اصطلح افعل بمعنى تفاعل كاشترك
بمعنى تشاركل فتقضى شيئين واما الثانى فلان فاعل المصطلح
يكون واحدا مع اقتضايه متعددا وايضا تثنيه الخبر يكون فاسدا
لانه خبر عن المصطلح وحده لان التقدير ان اخاه مفعول معه مشاركل
لفاعل المصطلح وليس عطفا على اسم ان حتى يكون الاسم مثنى
فيستقيم بلسه الخبر واما نصب اخاه مع توحيد الخبر بحوان المصطلح
سواخاه محتصم ففاسد ايضا لان اخاه اما ان ينتصب عطفا
على الاسم ففسد لتوحيد الخبر اذ لا يقال ان زيدا وعمرا قايم ويلزم ايضا
توحيد فاعل المصطلح والمحتصم ايضا واما ان ينتصب على المفعول
معه فيلزم توحيد فاعل المحتصم دون المصطلح لان التقدير
ان الذى اصطلح مع اخيه هكذا ذكروفيه نظر لان طاهر هذا الكلام
انه لا فساد الا توحيد فاعل المحتصم وسو ممنوع لان المصطلح بمعنى
المصالح فتقضى ان يكون فاعله متعددا لفظا ولو كان مفعولا
معه لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ اذ لا يقال يصالح زيد مع عمرو

وبينه اى وبين الاسم نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا وعلى
ما يتعلق بالخبر اذا تقدم اى اذا تقدم المتعلق الخبر نحو ان زيدا
لطعامك آكل اذ لو تاخر المتعلق الذى دخل اللام بطلب صدريه
اللام ولكن للاستدراك اى ومن اخوات ان لكن وسو للاستدراك
يتوسط بين كلامين متغايرين معنى اى سعى واجاب فالشرط
التغاير المعنوى لا اللفظى فالتغاير اللفظى والمعنوى نحو جاءنى زيد
لكن عمرو اجاء والتغاير المعنوى دون اللفظى كقوله تعالى ولكن
الله سلم بعد قوله ولو اراكهم كثيرا لفشلتم لان سلم مثبت كالفعل قبله
ولكن التغاير المعنوى حاصل اذ المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا
وبسلمكم اى لو اراكهم كثيرا لانهم متم وهلكتم فحذف يثبت
التسليم وسواتفاء اراتهم كثيرا واقيم المسبب وهو التسليم مقام
وتشايع اى توافق ان فى المسئلتين المذكورتين فى صحة العطف
على محل ان زيد لكن عمرا جاء وبكر فالعطف على محل اسم ان لكن
ودخول اللام اى وفى دخول اللام فى الخبر لكنه ضعيف وسو مذهب
الكوفيين وان كان كلام المصنف يوهم انه مذهب البصريين
وان كان ضعيفا نحو لكننى من حبها لعميد متاول وتاويله
ان الاصل ولكن انى فنقلت حركة الهمزة الى النون فسقطت
الهمزة وادغمت النون فى النون بعد حذف ان لتلاقى النونات
ويجوز معها الواو لان لكن المشددة للاستدراك فلا مانع من
دخول العاطف عليها بخلاف المخففة فانه للعطف فلا يتاتى
ان يدخل عليها العاطفة فلو دخلته قبل انتقل معنى العطف الى

بل الصواب تصالح زيد وعمرو على الهما فاعلان لفظا ففيه فساد اتحاد
فاعل المصطلح والمحتصم ايضا لان اخاه منصوب لفظا فلا يكون
فاعله يتعدد لفظا وسو الواجب ح فى باب تفاعل واما رفع اخوه
فاما ان يكون مع تثنيه الخبر او مع توحيد وكلاهما فاسدان اما مع
تثنيه الخبر نحو ان المصطلح سواخوه محتصمان فلان اخوه اما ان
يعطف على محل اسم ان وسو فاسد اذ لا يجوز العطف عليه قبل مضى
الجملة ويلزم ايضا كون فاعل المصطلح واحدا لان التقدير ان اخوه
ليس عطفا على فاعل المصطلح ففاعله واحد واما ان يعطف على المستكن
فى المصطلح لوجود الفصل وسو فاسد ايضا لان تثنيه الخبر لا وجه له لانه
خبر عن المصطلح الذى سو اسم ان واسم ان غير مثنى واما رفع اخوه
مع توحيد الخبر ففاسد ايضا لان رفعه اما ان يكون بالعطف على
فاعل المصطلح فيلزم توحيد فاعل المحتصم لانه لا تعدد فى فاعل ح
مع اقتضاء بنائه الاختصاص تعدد الفاعل واما ان يرفعه بالعطف على
محل اسم ان ففيه الفساد من وجوه ثلثة العطف قبل مضى الجملة
وتوحيد فاعل المصطلح وتوحيد فاعل المحتصم وقوله ايه سلكت معناه
ايه طريقه وجهه سلكت من الوجوه المذكورة ولم جامع لامه الا
اياها عطف على قوله جاز فى المعطوف على اسمه بعد مضى الجملة اى
ولكون المكسورة للابتداء لم جامع لامه اى لام الابتداء الا اياها
اى المذكورة لان لام الابتداء كان داخلا على المبتدا فلما دخل ان لم
يمكن تقديرها فى مقرها لبلا يتلاقى حرفا ابتداء ان واللام فاخرت
داخلة على الخبر نحو ان زيدا القايم او على الاسم منفصولا بينهما اى بين ان

وجبت عليك عقوبة المتعمد ويشترط عند البصريين ان لا يدخل
بعد التخفيف الا على فعل من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر
لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر فاذا فات ذلك اشترط ان
يعوضها الدخول على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب
الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله
وان كادوا ليفتنونك وفي المفتوحة اي ويلزم في المفتوحة المخففة
اذا دخلت على الفعل ان يكون مع فعلها قد والسين او سوف
او حرف النفي ويقدر اعمالها في ضمير الشان المقدر انما يشترط
ان يكون مع فعلها احد هذه الحروف ليلا يلتبس بالناصبة
نحو علمت ان قد خرج وان لن يخرج وان سوف تخرج وان لا يخرج
وكان مقتضى القياس ان يشترط مع حرف النفي ما يدل على
انها غير ناصبة اذ حرف النفي قد يكون مع الناصبة نحو اريد ان
لا يخرج ومع المخففة نحو علمت ان لا يقوم زيد لكن لم يمكنهم الاتيان
معها بعد لانه للاثبات فلا يجتمع مع حرف النفي ولا بالسين و
سوف اذ لا يجتمع حرفا استقبال فاستغنوا بحرف النفي عنها نظرا
الى الاصل وسوان لا في الاصل موضوع لنفي المستقبل كان وهذا العذر
انما يتم لو لم يجتمع ان الناصبة مع لا في النفي لكنها قد جاءا معها فالاعذار
مشكل قوله وتقدر اعمالها يعني اذا دخلت المفتوحة على فعلها مع قد
او غيرها من الحروف المذكورة فلم يكن عاملا لفظا ولا بد من
اعمالها لان المكسورة المخففة قد اعملت وشبه المفتوحة بالفعل
اقوى ولا بد من اعمالها في ضمير الشان مقدرا ليلا تحط رتبة المفتوحة

عن المكسورة

عن المكسورة وليت للتمني وجازلت ان زيدا قايم على
حذف الخبر اي قيام ليت قيام زيد حاصل هذا على مذهب من زعم
ان المفعول الثاني محذوف في ظننت ان زيدا قايم اي طسب
قيام زيد حاصلا فما من لجعل ان وما بعده سادا مسد المفعولين
وسوف مذهب البصريين فكذا القول في ليت وسوان ما في حيزها
سد مسد اسمها وخبرها ولعل لتوقع امر مرجو نحو جيئتك لعلك
تكرمني او مخوف نحو خرجت لعل بهيني وقد سمع اي لعل معنى
النهي فينتصب الفعل المضارع بعدها اذا وقعت بعدها الفاء
كقوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن
قرا بالنصب وجاز دخولها اي دخول لعل على ان عند المبرد نحو
لعل ان زيدا قايم قياسا على ليت نحو ليت ان زيدا قايم على ما ذكرنا
وسو ضعيف اما اولا فلان اللغة لا ست قياسا واما ثانيا فلاستلزا
جواب لكن ان زيدا قايم وسو ممتنع عنده ويلحق الجميع اي ان
واخواتها ما كافة او ملغاة اي عن الكف يعني يدخل ما ويحتمل
وجهين احدهما ان يكفها عن العمل والثاني ان لا يكفها بل يكون
ما ملغاة من الكف لا ان الالغاء اي الغاء ما عن الكف مع
الثلثة الاخيرة وهي ليت ولعل وكان اكثر من كفها لقوة قربها
اي قرب الثلثة من معنى الثلثة الفعل لان معناها تمنيت و
ترجيت وشبهت بخلاف ان وان مكسورة ومفتوحة فانها
لتاكيد معنى الجملة فكفها عن العمل ابعد من البواقي ومنها اي
ومن العوامل الناصبة ثم الرافعة لا التي لنفي الجنس على ما مر

هذا سوا السابع مما ينصب لم يرفع فانه قال اولا وهي سبعة وذكر الستة
منها وهي المشبهة بالفعل وبقي السابع وهي لا التي لنفي الجنس
فذكرها اخرا اتماما للسبعة السادس من العوامل ما يرفع ثم ينصب
وهو ما ولا المشبهتان بليس ووجه التشبيه اشتراكهما في النفي
وفي الدخول على المبتدا والخبر وفي زيادة الباء في خبرها كما في
ليس وكذا ان النافية عند المبرد وهو الكسايي نحو ان هو مستوليا
على احد الا على حزبه الملاعين ولا يجوز اعمالها عمل ليس عند
سيبويه على ما نقله صاحب المفصل والسابع اي غير العاملة
من الحروف وذكرها استطراد لان للبحث في العوامل فذكر غير
العوامل استطرادا وقيل لانها وطيفة اللغة لانه بيان لمعنى مفردات
الالفاظ لا باعتبار العمل والاول اظهر فمنها اي فمن غير العاملة
حروف العطف ومنها حروف النفي غير عمل منها في الاسماء نحو
خبر ما ولا المشبهتين بليس ولا لنفي الجنس او الفعل اي
او في الفعل نحو لن يضرب ولم يضرب ولما يضرب ولا يضرب
في النهي وهي ما لنفي الحال نحو ما يفعل وما زيد منطلق في تميم
اي على عدم اعمال ما ولنفي الماضي المقرب من الحال نحو ما فعل
ولا يتقدمها شيء مما في حيزها فلا يقال طعامك ما اكل خلافا
للكوفيين احتج الكوفيون بان ما تنزل لم وان ولا لانها نافية
مثلها وهذه الحروف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو زيدا
لما يضرب وزيدا لن اكرم وبشرا لا اضرب فكذلك ما واما البصريون
فاجيبوا بان معناها النفي ويليها الاسم والفعل فاشبهت حرف

الاستفهام

الاستفهام فكما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذا ما والجواب
عما احتج به الكوفيون ان ما يليها الاسم والفعل بخلاف لم فانه لا
يليها الا الفعل فكذلك عملنا فيما قبلها ما لا فيما جاز تقديم معها
وان كانت يليها الاسم والفعل لانها حرف متصرف يعمل ما قبله
فيما بعده بخلاف حيث تلاشى فيعمل الباء فيما بعد النفي فكذا العمل
ما بعده فيما قبله هكذا ذكره نحو قوله اذا سمي قامت حاسر اشمعلة
لحيب الفؤاد راسها ما تقنع مع شدوذه محتمل للتاويل يعني
ان هذا البيت حجة على الكوفيين لان راسها مفعول تقنع وقد
تقدم على ما خلاف ما فانه لا يعمل ما صله فيما بعده فلا يعمل ايضا
ما بعده فيما قبله واجاب اولا بانه شاذ وثانيا بانه محتمل للتاويل
وسوان راسها ينتصب على شريطة التفسير كانه جعل ذكر ما بمنزلة
الاشتغال عنه بشيء آخر فيكون التقدير ما تقنع راسها ما
تقنع ولا لنفي الاستقبال عطف على قوله ما لنفي الحال نحو لا
يفعل وقد حذف الفعل فجرت مجرى النايب في قولهم افعل هذا
اما لا ما زايدة وبتقدير انا ان لا تفعل هذا الامر فافعل ذاك
فقدم افعل لانه اسم فحذفت هذه الجملة والنفي باق وصولا عنها
ولهذا اي لكون الحرف وصولا ناسا مناب الجملة اما لو الهيا
وكانه فعل لنابتها منابه ولحذف اي لا في جواب القسم نحو
ارح قاعدا اي لا ارح قاعدا قال الشاعر فعلت يمين الله ارح
قاعدا وان قطعوا راسي لربك واصالي ومن اخوات كان
اي ولحذف لا من اخوات كان نحو تزال جبال مهومات اعدتا

اى لا تزال واخرج لها ما مشى يوما على خفه حمل وقد نفى بها اى بلا الما ضى ملكرر الخو فلا صدق ولا صلى او فى معنى لخو فلا اقتحم العقبه لتفسير الاقتحام بالتسبين اى لا فك رقبه ولا اطعم يتيما وقد لا يكرر كقول الشاعر واى امرئ لا فعله وقوله واى عبد لك لا الما واوله ان تغفر اللهم فاغفر جما والدعاء و جواب القسم بمنزله المستقبل فيجوز ان لا يكرر فى الدعاء نحو لا غفر الله له لان المراد بالدعا تغيبه فى المستقبل و فى جواب القسم ايضا يجوز ان لا تكرر نحو والله لا ضربت اى والله لا اضرب لان القسم انما يتلقى بلا مع المستقبل بخلاف ما فانه قد يتلقى بها مع الماضى لقولك والله ما ضربت ويا تى اى لا تقتضيه لنعم يقال لتصديق من يقول افعلت كذا نعم فعلت ولا اى ما فعلت وان بمنزله ما فى نفى الحال قال الله تعالى ان يتبعون الا الظن وقال بعد ان الحكم الا لله ومنها اى ومن غير العامله حروف التنبيه وهى ها والا وا ما مخففتين وقد تحذف الفها اى الف اما فتقولون ام والله ويبدل همزتها اى همزة اما عينها فيقال عاوالله ومنها اى ومن غير العامله من الحروف حروف التصديق والايجاب وهى نعم مقررة لما سبقها من نفى وايجاب خبرا واستفهاما فبعد الخبر فى الايجاب كما اذا قيل قام زيد فعلت نعم قام زيد وفى النفى اذا قال لم يقم زيد وقلت نعم معناه نعم لم يقم زيد وكذا فى جواب الاستفهام اجابا نحو اقام زيدا و بغما نحو الم يقم زيد فاذا قيل نعم فهو اجاب بها بعد الاستفهام فنعم فى جواب اقام زيد معناه قام

زيد وفى جواب الم يقم معناه لم يقم فان قلت لو قال اليس لى عليك الف فقال نعم مقتضى معناه ليس لك على الف مع ان بعض الفقهاء قالوا هو اقرار ويلزم الالف قلت لا شك ان مقتضى اللغه ان لا يلزم ولكن الفقهاء اجروه على العرف فانه فى العرف يفهم منه معنى بلى وسوا اجاب ولما بعد النفى وقياس اللغه ان لا يلزم شئ وبلى اجاب لما بعد النفى خبرا او استفهاما فلو قال لو يقم زيد فقيل بلى اى بلى قام زيد ولذلك ذكروا فى قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى لو قيل نعم لكان قولهم كفوا لانه يكون معناه نعم لست ربنا ومعنى بلى سوا الايجاب اى بلى انت ربنا واجل وخير وان تصديق للمخبر بذا على مذهب الجمهور وسوانه لا يستعمل هذه الثلاث الا بعد الخبر والنفع جواب الاستفهام الا عند بعضهم ويقال جير لا فعلن يعنى ذهب بعضهم الى ان جير قد يكون اسما بمعنى حقا اى حقا لافعلن واى بكسر الهمزة اثبات بعد الاستفهام ولا يستعمل الا مع القسم كقوله تعالى ويستنبئونك احق هو قل اى وربى وعند بعضهم انها لتصديق الخبر ومنها اى ومن الحروف الغير العامله ها اللواحق بابا نحو اياك واياكما واياكم وان اى اللواحق بان من انت وانتما وانتم وانتن وكذلك الكاف فى ذاك وحيهلك والنحاك بمعنى اسرع من نحوت نحاه بالمداد اسرعت وسقت وروينك وارايتك وقد سبق الاختلاف فى اللاحق باياك وانها لا محال لها من الاعراب كما هو مذهب الخليل ومنها حروف الصله

سوى ما حرمنها نحو ما جاءنى من احد وان من صله وان الحروف الغير العامله وهى اى وحروف الصله ان فى نحو ما ان ارايت خلافا للفراء يعنى ان زيد بعد ما النافيه لتاكيد النفى فمعنى ما ان رايت ما رايت وقال الفراء انها حرف نفى تزاد فاكتراد حرفى التاكيد فى ان زيدا لقايم وسوضعيف وانما جاز الجمع بين حرفى التاكيد اذا وقع فصل بينهما فانما اجتمعا من غير فاصل فلم تعهد واستظر ما ان جلس القاضى اجماعا اى تزاد ان بعد ما المصدريه بالاجماع اى انتقل فى مدة جلوس القاضى فما مصدريه ويقدر معه زمان وان اى ان ومن حروف الزيادة ان بالفتح نحو لما ان جاء بمعنى لما جاء وما فى فيما رحمة اى فبرحمة واذا ما انزلت سورة اى اذا انزلت سورة وقول الشاعر سلع ما ومثله عشر ما عامل ما وعادت البيقور البيت لامية بن ابى الصلت زاد ما فى بلثه مواضع من البيت ومعناه على ما ذكر قاله فى سنه حذف وكانوا فى سنين القحط يجمعون ما تقدرون عليه من التمر يعقدون فى ادناها السلع والعشر وسما خبر ان من يحرم يعلقون بها فى حبل وعرو يشعلون فيه النار ويصيحون بالدعاء والضرع وكانوا يرون ذلك من اسباب القناعات اى السنه الجدث حملت البقر من السلع والعشر ما العلها والبيتور اسم جمع للبقر ونحو ذلك كقوله انما تحلس احلس وقوله يكفى عما قليل وانما الاجلين قضيت ولا اى ومن حروف الصله لا فى ليلا يعلم اى يعلم ولا اقسم على الاعرف اذ المعنى اقسم ومنهم

من قال انها غير زايد بل هى رد الكلام مقدرا كانهم قالوا انت مفترى على الله تعالى فى ذلك فقال لا ثم قال اقسم بمواقع النجوم وقيل انها لنفى القسم وما جاء زيد ولا عمرو يسمى مذكره للنفى يعنى سبق قبلها نفى فهى مذكرة ذلك النفى وبيانه انه لو لم يذكر لا فى الثانيه لاحتمل نفى المجئ عنها وعن كل واحد فلما اعيد ذلك علم ان المجئ منتف عن الثانى ايضا بالاستقلال وقد يورد عليه بانه اذا افاد فايدة زايدة لا يكون زايدة وجوابه انه قد يكون زايدة مؤكدة وبالتاكيد يفهم التنصيص على نفى المجئ عن كل واحد منهما وافادة النفى لا بنا فى كونها زايدة ومنها الحرفان المصدريان وهما ما نحو بما رحمت اى نوحهما والاخفش يشترط لها عايدا اى يشترط مرجع اليها عايد مما وقعت صله له فهى اى ما عنده اسم مكنى به عن المصدر وقد وقعوا قوله لسلروم استحقاق العذاب بتكذب التكذيب من قوله مما كانوا يكذبون ولا يلزمه لان المصدر يصير مفعول مطلق لا مفعول به فرد بعضهم قول الاخفش بان لو كانت اسما مكنيا به عن المصدر لكان قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون فى تقدير تكذيبهم التكذيب لا يوجب استحقاق العذاب لان تكذيب التكذيب حق قاجاب المصنف وقال لا يلزمه لان التقدير عند الاخفش بما كذبونه وللضمير للمصدر المكنى وسو مفعول مطلق يعنى تكذيبا اى لهم عذاب اليم تكذبا كانوا يكذبونه وسوا راجع الى المصدر فالتكذيب مصدر التكذيب لا مفعول به لئلا يلزم

التكذب وان سوى مايدخل المضارع للاستقبال لان الذى
يدخل المضارع للاستقبال لان المضارع عامل وحشنا فى
الحروف الغير العاملة وقد لا يعمل فيه اى قد لا يعمل ان فى
الفعل المضارع ايضا تشبيها بما اى تشبيها ان بما فى كونها
مصدريه لا ناسبة لهوان تقرآن على اسار وتحكما منى السلام
وان لا تشعرا احدا فان الاولى فى البيت مصدريه لا ناصبه
لوجود النون وقبلها صاحبى قدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما
لاقيتما رشدا ان تقضيا حاجه سيلاقى محلها تستوجبا منه غدى
بهاان تقرآن البيت وقوله ان تقرا ان اما نفت بدلا
من حاجه او رفع على خبر مبتدا محذوف اى شئ ان تقرا ان
السلام على بهزه المراة فبعضهم اجازوا فى الذى ان يكون مع
الفعل بمنزلة المصدر فحوانت الذى فينا الذى ترغبين فالذى
ترغبين بمنزلة المصدر اى فينا رغبتك ولا يصلح موصولا بما
بعده ولا يلزم التانيث والعايد ويمتنع تقديم ما فى حيز الصلة
اى لا يمكن ان يقول الذى فى المثال موصول ما بعده صلته ولا
اى وان صلح موصولا لا يلزم امور احدها ان يكون الذى مونثا
لانه خبر انت ويقال انت الذى ترغبين ولا يجوز انت
الذى والثانى ان يلزم عايد من الصلة الى الذى وليس
فيها عايد والثالث انه لو كان مفعولا لامتنع تقديم ما فى
حيز الصلة عليها لكن قوله فينا متعلق بترغبين فهو من حيز
الصلة فيمتنع تقدمه على الموصول وعلى تقدير المصدريه لا يلزم

ويراجع

بعدم ما فى حيز الصلة عليه لان فيناح يستانف لا يتعلق برغبين
بل الذى ترغبين مبتدا ثان بمعنى رغبتك وفينا خبره اى
انت رغبتك حاصلة فينا والجملة مرفوعه المحل خبر المبتدا
الاول وحملوا عليه اى على كون الذى بمنزلة المصدر قوله تعالى
كالذى خاضوا لان المعنى وخضتم خوضا كخوضهم والظاهر فيه
انه موصول والتقدير خضتم كالفوج خاضوه والضمير للمصدر
والتقدير ضربك زيدا قايما ولعلهم ما جعلوا الذى من حروف
المصدر بل اسما مكنيا به عن المصدر مقدرا فى صلته ضميره
كما حكى من مذهب الاخفش فى مايعنى لا يلزم من كون المصدر
مفتوحا منه ان يكون الذى حرفا مصدريه بل جاز ان يكون موصولا
مرادا به المصدر بان تقدر موصوفه مصدريه وفى صلته ضمير
راجع الى الموصول المكنى به عن المصدر كما قلت ضربت الضرب
الذى تعلمه فان الذى فى المعنى عبارة عن المصدر وسوا الضرب
مع انه اسم موصول مقتضى صلة وعايد كما ذكره الاخفش قبل
ذلك فى ما فى معنى الذى يضرب زيدا الضرب الذى يضرب به زيدا
ويحتمل ان يكون انت فينا الذى يرغبين بهذه المشابه وسو
ان الذى موصول حذف موصوفه والرغبة والطلب اى انت
طليك ورغبتك فلا يكون الذى حرفا مصدريه والذين اجازوا
الفاء اى الفاء الموصول فى نحو مررت بالذى القايم اخوه بالجر
اى نحو القايم على زيادة الذى اذا التقدير مررت بالقايم فيكون
الذى زايدة متمسكين بقوله من الفقراء اللاى الذين اذا هم

نهاب الليام حلمه الباب فمعوا على زيادة الذى اى تمسكوا
بالبيت على زيادة الذى لان التقدير من الفقرا اللاى اذا فمعوا هم
فمعوا على ان فمعوا مفسر للفعل المحذوف اى اللاى اذا
فمعوا هم حلمه الباب حاف اللياح ح فلا سعد من مذهبهم
ان تجعلوه حرفا قوله فلا سعد خبر المبتدا وسوا الذى اجازوا
اى المخبرون الغاء الذى لا سعد من مذهبهم ان تجعلوه حرفا
لا موصولا ومنها حروف التحضيض وهى الا وهلا ولولا ولوما
قيل ان بلا مركبه من هل ولا والا مركبه من ان ولا ولوما من
لو وحروف النفى لم نفتر معنا ما بالتركيب والاجود انها حروف
مفرده موضوعه لهذا المعنى لان التركيب على خلاف الاصل
ولها صدر الكلام لانها تدل على قسم من اقسام الكلام كالشرط
ويلزم الفعل لشده اقتضايها له من حيث ان التحضيض و
التوبيخ انما يكون على فعل ماضيا او مضارعا كقولا هلا ضربت
زيدا ومعنا ها التحضيض والتحريض على الضرب فى الضرب و
الاخيران وما لولا ولولا يكونان ايضا لامتناع الذى لوجود
الاول ويبتدا بعدها الكلام على ما مر ان تقع بعد ما المبتدا
والخبر ومنها قد وهى لتقريب على المضارع بمنزلة ربما نحو ان
الكذوب قد يصدق اى تقع منه الصدق قليلا وجوز الفصل
بينه اى بين قد وبين الفعل بالقسم كقولك قد والله احسنت
وقد لعمرى اكرمتك وعليه قول انى الطبيب قد يعرى اقصرت عنك
وللوعد اراد حام وللعطايا ازدحام لان القسم كثر الاستعمال فتوسعوا

الماضى من الحال نحو قد قامت
الصلوة اى قرب قيامها والتقليل
اذا دخلت على المضارع م

فيه كما توسط بين المبتدا والخبر نحو زيد والله قايم وكذا بين
الفاعل نحو قام والله زيد وجاز السكوت عليه اى على قد مثل
اى مثل السكوت فى لما قال الشاعر فاد الترحل غير ان ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قد زالت فحذف بن لدلالة
ما يتقدم عليه كما سكت على لما فى قام زيد ولما اى ولما يقم ومنها
حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل وهما صدر الكلام للدلالة من
اول الامر على ان الكلام استخبار لا اخبار والهمزة اعم تصرفا
من هل على ما سياتى ولذا اى ولكونه اعم تصرفا تقول ازيد عندك
ام عمرو على ام المتصلة فانها يكون معادله الهمزة الاستفهام دون
هل وازيدا ضربت اى ولذا تقول ازيدا ضربت بايقاع اسم بعد
الهمزة بتقدير فعل ولضعف هل زيدا ضربت لان هل بمعنى قد
فى الاصل وهى لا يليها الا اسم فكذا ما كان بمعناها فمن كان على
بينه واو كلا اى يقع بعد الهمزة والفاء والواو وكذا ثم كقوله
ثم اذا ما وقع امنتم به ولا يقع هل فى بهزه المواقع وحذف اى
همزة الاستفهام عند الدلالة نحو سبع رمين الجمر ام بثمان
فالهم بيت لعمرو بن ربعه واوله فوالله ما ادرى فان وبروى
وان كنت دارا وانا حذف الهمزة لدلالة ام معادله عليها و
يستعمل دون هل فى الامور اى فيما يراد به الامر نحو اسلمتم ان
المراد الامر بالاسلام والاستبطاء نحو الم يان للذين آمنوا ان
تخشع قلوبهم لذكر الله فيه استبطاء لدخول وقت الخشوع و
التحضيض نحو العاصون ان المعنى هلا تعاصون والتقرير

الم يروا انا جعلنا حرما آمنا والسوسه نحو انذرتهم ام لم تنذرهم
والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل ونحو ذلك كالتنبيه نحو
الم تجد كينتما والتوبيخ نحو اكذبتم بآياتى والوعيد نحو الم نهلك
الاولين بمعنى النهى نحو ا تعبدون ما تنحتون اى لا تعبدوا
ومنها للسين وسوف للاستقبال وفى سوف زيادة تنفيس اى
تبعيد وتاخير ومنها لو للشرط فى الماضى نحو لو جاءنى لاكرمته
على ان الثانى وسوا لحرا منتف فيلزم انتفاء الاول لانه يلزم
من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم هذا اصلها وقد يستعمل فيما
اذا كان الثانى مثبتا كقوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم
يخف الله لم يعصه لان عدم العصيان ثابت والمراد المبالغة
وذكر بعد التقديرين اى لو خاف الله لما عصاه ولو فرض عدم
الخوف لما عصانى ايضا فكيف لو فرض الخوف فالمعنى المدح
بعدم العصيان على كل تقدير ولطلبها الفعل امتنع فى خبرها
الواقع بعدها ان يكون اسما مشتقا لامكان الفعل فلا يقال
لو ان زيدا قايم لامكان وصولو ان زيدا قايم بخلاف ما كان
اى الخبر جامدا غير مشتق نحو لو ان ما فى الارض من شجرة
اقلام فان خبران اسم جامد فلا يمكن ان يوتى بدله بفعل والا
به ايضا مثل الحديث المذكور وصو لو لم يخف الله لم يعصه لكون
الجزاء غير منتف اذ ليس المعنى انها نفدت كلمات الله بل المراد
تعليق عدم النفاد بعد التقديرين وصو كون شجرات الارض
اقلاما وماء البحر مدادا اذا لم تنفد الكلمات مع كثرة الاقلام والمداد

مع قلتها اولى ان لا تنفد ولجئ اى لو فى معنى التمنى نحو لو تاتينى
فتحدثنى بمعنى ليت لى ما تى فتحدثنى ويستعمل فى الاستقبال
عند الفراء كان يعنى ان لو اذا دخلت على المستقبل لم تنقل
المستقبل الى معنى الماضى كما ان اذا دخل المستقبل لم تنقله
الى الماضى وقد ورد فى التنزيل ولو نشاء الله لاطعمه ولا يراد
به الماضى لان المعنى ان نشاء يطعمه وضعف بانه لو اريد به
الاستقبال لوجب ان يعمل فيه لانه مستقبل قابل للاعراب
واما عند الجمهور فلما كان بمعنى الماضى ما يعمل فيه ومنها اما
وفيها معنى الشرط ومن ثم اى ومن اجل تضمنها معنى الشرط
لزمتها الفاء نحو اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شئ فزيد
منطلق والتزم توسط جزء ما فى حيزها بينها اى بين اما
والفاء عوضا عن الفعل ولها خاصة فى تصحيح التقديم لما
امتنع تقديمه عند سيبويه يعنى ان اما تصحح تقديم ما امتنع
تقديمه فاجاز اما هذا فان عمرو اضارب اجازه غيره اما اليوم
ما فى خارج ونحوه مما يصح نصبه لمعنى الفعل نحو اما اليوم
فانا خارج بدون ان فان غير سيبويه خبر نصبه لمعنى الفعل
لعدم المانع وسوان ونحوه منصوب عطفا على قوله اما اليوم
اى كما خبر غيره لهذا المثال الذى يوجد فيه ان ما لا سعان
معه ويصح نصبه بمعنى الفعل وهذا فى قوله اما هذا منعول صارت
اذا التقدير مهما يكن من شئ فان عمرو اضارب هذا وقدم هنا
ليلا يتلاقى حرفا الشرط والجزاء وكذا اليوم فى المثال الثانى نحو

لحارج اى مهما يكن من شئ فانى خارج اليوم فتقدم الظرف للغرض
المذكور اختلف فى المتوسط بين اما والفاء انه معمول الجزاء ام
معمول الشرط المقدر فقال بعضهم اما يوم الجمعة فزيد منطلق و
ليس بشئ فانه يوجب جواز الرفع بتقدير مهما حصل او ذكر يوم
الجمعة فزيد منطلق فهو منصوب بالاتفاق وايضا الغرض الاخبار
عن زيد بالانطلاق فى يوم الجمعة على كل تقدير اذ المعنى مهما يكن من
شئ فزيد منطلق يوم الجمعة فقال قوم ان المتقدم جائز التقديم
كالظرف فهو معمول الجزاء والا فمعمول الشرط نحو اما يوم الجمعة
فانا زيدا منطلق فان معمول اما فى جيران لا يتقدم عليه هذا ايضا
ليس بشئ لان الفاء تمنع بعدم ما بعدها عليها مطلقا كما تمتنع التقدم
على نفسه بل المقدر انه انما تقدم ما فى حيز الجزاء على ان او على الفاء
مطلقا للغرض المقصود وسوان لا يتلاقى حرف الشرط وحرف
الجزاء فلا فرق بين ما وجد ان اولم يوجد قوله اجازه غيره يقتضى
ان يكون هذه الصورة جايزة عند سيبويه وليس كذلك لانه ذكر بعضهم
ان هذه الصورة ممتنعة لان ما فى حيز ان ممتنع تقديمه عليه و
ايضا قوله فاجاز اما هذا تصرح بان سيبويه يجيز تقديم ما ليس
بظرف نحو هذا على ان وليس كذلك فانه صرح فى المفصل فى شرح
ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فانى ضارب فهذا غير
جايز عند جميع النحويين الا عند ابا العباس المبرد فانه اجاز
نصب زيد ومنها حرف التفسير وهما اى نحو وترمننى بالطرف
اى انت مذنب واخزه وتقلسنى لكن اياك لا اقلى فان قوله

اى انت مذنب تفسير لقوله وترمننى بالطرف وان عطف
على اى وتخصص اى ان بما فى معنى القول دون صريح كقوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم واما صريح القول فاجاز بعضهم
وقوع ان تفسيرا له بعده والجمهور على المنع لان صريح القول
لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا له بما فى معنى القول بل
ما بعد ان المفسره لا يتبع الا ما يصح ان يكون مقولا كالنداء فى ان
يا ابراهيم وكالامر فى امرته ان قم ومنها كلا للزجر والردع كما اذا
قيل فلان يبغضك فتقول كلا فمعناه زجر الفاعل وردعه عن
ذلك القول ومنها لام التعريف وميمه فى لغة اهل اليمن ومنه
الحديث ليس من امبيام فى امسفر ولام جواب القسم نحو
والله لاخرجن ويلزمه مع المضارع النون الموكده للفرق بين
المستقبل والحال لان الغرض تاكيد ما لم يقع ومع الماضى قد
اى ويلزمه مع الماضى اللام مع قد اما اللام فللربط بالقسم واما
قد فليكون تقرير ما له من الحال نحو والله لقد ضربت وجاز حذفه
اى حذف قد لنا موا فما ان من حديث ولا صالى واولها خلفت
لها بالله حلفه فاجراى لقد نا مواو الموطيه اى ومن الحروف
الغير العامله اللام الموطيه للقسم وهى التى تقدمها القسم
لفظا او تقديرا اما اللفظ نحو والله لين قمت واما التقدير
فكقوله تعالى لين اخرجوا وانما جئ باللام ليودن بان الجواب
المذكور اخرا نحو لا خرجون معهم فى الايه جواب له اى للقسم
جاز لين اكرمتنى بالجزم ليكون جوابا للشرط والشرط والجزاء

جوابا للقسم لكن تجب ان يرفع اكرمك فهو دليل على انه جواب القسم
المقدر لا الشرط وكذا في الاية لو كان اللام في لين اخرجوا غير
موطية بل جوابا للقسم لكان يجب حزم لا خرجوا ليكون جزاء
للشرط والشرط والجزا جوابا للقسم لكن لا خرجون مرفوع لوجود
النون فليس جوابا للشرط بل سد جواب القسم لفظا وسد مسد
جواب الشرط تقديرا ولام جواب لو لولا اى ومن الحروف الغير
العاملة لام جواب لولا ولولا لحو لو جارني زيد لاكرمته ولولا زيد لخرج
عمرو انما جاز باللام توكيدا لارتباط احدى الجملتين وسوا الجواب
بالاخرى وهى الجملة الشرطية ويجوز حذفها اى حذف اللام نحو لو جاني
اكرمته وحذف الجواب اصلا كقوله تعالى ولوان قرانا سيرت
به الجبال الاية اى لكان هذا القرآن فحذف وكذا جواب لولا كقوله
تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم ولام الابتدا
اى ومن الحروف ايضا لام الابتدا نحو لزيد منطلق وهى تدخل
الاسم كما ذكرناه والفعل المضارع تشبيها به اى بالاسم نحو ان زيدا
ليقوم كما جاز ان زيدا لقايم وجاز ان زيدا السوف يفعل خلافا
للكوفيين وانما جاز عند البصريين لان اللام تجردت عن
الدلالة على الحال اى الدلالة على التاكيد المجرد ولذلك دخلت
مع سوف ولو كانت لام الحال لم تجامعها وحجة الكوفيون لان
اللام الداخلة في خبر ان على المضارع تختص بفعل الحال عندهم
فيمتنع دخوله على سوف لان الفعل لا يكون حالا ومستقبلا و
الاصل ان يدخل اى لام الابتدا المبتدا ولكن صحر حلف الى

الخبر نحو ان زيدا لقايم او الى صلته مع ان اى الى صلة الخبر نحو ان
زيدا الذي الدار قايم وانما حذفت كراهة بينهما اى بين ان ولام
الابتدا ونحو ام الجليس لعجوز شهربه على تومم دخول ان كان
التقدير ان ام الجليس وسوان اى دخوله على الخبر من اغير قليل
ان قليل واخر نوضى من العظم بعظم الرقبة والشهربه والشهربه
العجوز الكثيرة كالشهربه واللام الفارقة اى ومن اللامات اللام
الفارقة اى بين ان المخففة والنافية في ان كل نفس لما عليها
حافظ اى ان الشان للذى عليها حافظ ومنها تاء التانيث الساكنة
وهى اللاحقة بالفعل الماضى للدلالة على تانيث الفاعل ومنها النون
وهى نون ساكنة يلحق الاخر لا لتاكيد الفعل وقد ذكرنا انواعها وحقها
السكون كما سوا القياس بين الاصلى للحروف الا ان ملاقيها
ساكن فيكسر او يضم اما الكسر فلان اصل حركة التقاء الساكنين
الكسر نحو زيد ضارب اليوم بكسر النون واما الضم نحو عدان اركض
بضم النون لاتباع ضمة الكاف وقرى بكسر النون على ما هو
الاصل في حركة التقاء الساكنين وقد تحذف اى النون عند
ملاقاة ساكن نحو احد الله الصمد فمن قرا بحذف النون فانه
قد قرى ايضا بكسر النون من احد ومنها النون المؤكدة وقد
سبق مشروحا ومنها هاء السكت ويلحق المتحرك حركة غير اعرابية
للوقف لحو ثمه وكيفه اذ ثم مبنى على الفتح فالحق به الهاء البيان
الحركة ليلا تتلاقى ساكنان وانما الحق بالمبنى دون المعرب لوجوه
احدها ان المقصود منها بيان الحركة والمعرب يعرف حركته بالعامل

وان حذفت واما المبنى فلو حذفت حركته في الوقف لم يكن عليها
دليل والثاني انها في المعرب يلتبس في بعض المواضع بالمضاف
اليه فانه لو قيل في جاءني في غلام غلامه لم يعرف ان الهاء للسكت
او هاء الضمير المضاف اليه بخلاف المبنى فانه لم يضف بينى منه
الى الفرد الا ثلاث كلمات وهى كم ولدن واى فلا يلتبس والثالث
ان حركة البناء امكن بيانها لانها ثانية واما حركة الاعراب فانها
ينتقل وتثبت على حالة واحدة حتى يمكن بيانها والاولان اقوى
لانها امكان تغيرها ولا يمتنع بيانها قوله المتحرك لحركة غير اعرابية
احتراز الى قيد فانه لا يلحق هاء السكت مع ان حركتها غير اعرابية
فلو قال المتحرك لحركة اصلية او غيرها وجه لخرجت الصورة وقيل
لم ابله سقد بر الحركة كما اسقط في هلم لتقدير سكون اللام همزة الاثارة
الى سوال وجواب اما السوال فلولم ابل اصله ابالى فدخل الجازم
فكان القياس لم ابال بحذف الياء لحولم يرم لما كان آخره متحركا
اسكنوا ثانيا فقيل لم ابال لسكون اللام فالتقى ساكنان الالف
واللام فسقطت الالف فبقى لم ابل على السكون فكان حقها
ان يلاحقها السكت لما يلحق المتحرك لا الساكن فاجاب بان
اصله الحركة اذا الاصل لم ابال وتسكين اللام على خلاف القياس
فالحركة في الاصل مقدرة على اللام فكانها متحركة وذكر مثالا للتقدير
اى الحركة المقدرة معتبرة كالسكون المقدر معتبر فان هلم
اصله هالم كما هو مذهب الكوفيين وقد رسكون اللام من الميم
فكانه التقى ساكنان ولا لم فان اصله الميم كرد اصله اردد

فاسقط الفها نظرا الى السكون اللازم فاذا التقى ساكنان واولهما
مدة حذفت المدة فسقطت الالف من ها نظرا الى تقدير سكون
اللام من الميم اذا صله لم فنقل حركة الميم الى اللام وادغم الميم
في الميم فبقى هلم وهمزة اوان كان على خلاف مذهب البصريين اذ
هلم غير مركبة عندهم وانما ذكرها المصنف استينا سا لان الحركة
المقدرة معتبرة كالسكون المقدر عندمن يعتبره وهى اى وها
السكت ساكنة لانها انما يلحق الوقف فلا يكون الا ساكنة وحركتها
لحن ولحو يا مرحباه لحمار عفوا ويا مرحباه لحمار ناجيه فروى
ضم الهاء وكسرها من يا مرحباه في البيتين والناجية اسم
معشوقة مما لا تعتد به وعفرا اسم امراة وآخر اذا اتى قرنه
لما بها من البعير والحشيش ولا احب حمارا لحمها واخر البيت
الثاني اذا اتى قرنه للشابه الشابه الناضحة التي يستقى بها
الماء من البير ومنها السين اى السين التي يلحق كافي المونث
وقفا لقول اكرمتكش ومررت بكس بالشين المعجمة الكشكشة
اى تسمى الكشكشة وهى في بهم وهى لغة بهم والباقي اى التي
بالسين غير المعجمة بالكشكشة اى تسمى الكسكسة وهى في بكر
اى لغة بني بكر بن وايل ومنها المدة التي يلحق باخر الكلمة انكارا
ان يكون الامر على ما ذكره المخاطب او على خلاف ما ذكره اى ومنها
حروف الانكار وهو زيادة يلحق آخر الكلمة في الاستفهام
وهى على معنيين احدهما انكار ان يكون الامر على ما ذكره
المخاطب كما قال اذا قال قدم زيد فتقول لزيد منكرا لقدومه

والمعنى الاخران يكون انكارا خلاف ماذكره المخاطب كما اذا قال
في المثال المذكورات اربد سه على انكار خلاف قدومه اى يجب
ان يكون القدوم حقا او تذكرا عطف على انكارا ومنها حرف
الجذر وسوا المدة التى تلحق آخر الكلمة تذكرا كما تقول الرجل في
نحو قال وتقول ومن العام قالا فمد فتحة اللام وتقولوا فمد
ضمة اللام ومن العامى فمد كسرة الميم اذا ذكرشا ولم ردان
تقطع كلامه وتتبع اى كل واحد من مده الانكار ومده التذكر
ماقبلها فى قلد بعد كسر الساكن والحرف الذى تقع قبل المدتين
اما ان يكون متحركا او ساكنا فان كان متحركا تبعته فى حركته
فيكون المدّ بعد حركة الفتح الفا وبعد الضم واوا وبعد الكسر ياء
فتقول فى حرف الانكار فى نحو هذا عمرواعمروه وفى رايت اعثمانان
اعثمانا وفى نحو مررت لحذام حدامه وان كان الاول ساكنا حرك
بالكسر لم تتعته المدة كما قال قدم زيد تحرك نون النون بالكسر
ثم يلحق به الساكن فتقول اربد سه فكذا حرف التذكر فى اتباع ما
قبلها متحركا او ساكنا كما ذكرنا ويراد ان مع الاولى اى مع مدة
الانكار فتقول لمن قام قدم زيدا ربد سه بالحاق ان بعد نقار
التنوين على زيد ولا يكون اى المدة المذكورة مع ان الا نا لان
اجتمع ساكنان نون والمدة واصل حركة النقار الساكنين
الكسر واذا كسر النون لزم ان يكون المدة الملحقة بها ياء
وتختص اى الاولى وهى مده الانكار بالوقف والثانية وهى
مده التذكر بالدرج لانها تقع لتذكر شئ من بقية الكلام فيقع

في الدرج

في الدرج لا محاله ولما فرغ من الافعال العاملة والحروف العاملة
شرع فى الاسماء العاملة وانما قدمها لان اصل العمل للافعال
والحروف انما يعمل لمشابهه الافعال فذكرت عقيبها والعمل
فى الاسم لما كان بخلاف الاصل آخره فقال اما الاسم فيعمل الرفع
والنصب والجر والجزم فمنه المصدر وسواسم الحدث المشتق
منه الفعل هذا على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجعلون
الفعل مشتقا منه والمسئلة مشهورة مذكورة فى الخلاف مع
استقصاء الادلة من الطرفين فلا نطول الكتاب بايرادها
وسواى المصدر من مجرد الثانى سماع يرتقى ماذكره سيبويه
اى اسين وثلثين مثالا وامثلة مذكورة فى المفصل على
التفصيل وفى غيره اى وفى غير الثلاثى المجرد قياس ويمكن
ان يضبطه الضابط فخراخرج اخراجا واستخرج استخراجا
واقتدر اقتدارا الى اخرها سوا مصادر على الثلاثى المجرد من
المزيد فيه ثلاثا ورباعيا والرباعى مجرد على ماسوستقضى فى
التصريف ويعمل عمل فعله ماضيا كان او غيره لانه جزء مدلول
الفعل فصار اقوى من سايرالاسماء المتصلة بالافعال اذالم
يكن مفعولا مطلقا اى انما يعمل المصدر اذا لم يكن مفعولا مطلقا
فاما اذا كان مفعولا مطلقا نحو ضربت ضربا زيدا فان العمل للفعل
لا للمصدر لوجهين احدهما ان الفعل لا يعدل عن الاصل الى
الفرع بلا موجب والثانى ان المصدر انما يعمل لكونه مقدرا بان
والفعل بل المصدر صرحا وانما كان المصدر مقدرا بان والفعل

يقول اعجبنى ضرب زيد عمروا
اى ان ضرب زيد عمروا اذ
لا يذكر الفعل بان والفعل

لان الاسم حقه ان لا يعمل واهل العمل للفعل مقدر بان والفعل صحيحا
للعمل وانما لم تقدر اسم الفاعل بالفعل لان له مشابهه بالمضارع لفظا
باعتبار الحركات والسكنات فاعتبت تلك المشابهه للفظيه
عن تقديره بالفعل بخلاف المصدر فانه لم يكن فيه مشابهه لفظيه
باعتبار الحركات والسكنات فاعتبت تلك المشابهه للفظيه
عن تقديره بالفعل بخلاف المصدر فانه لم يكن فيه مشابهة لفظيه
باعتبار الحركات والسكنات فاحتيج الى تقديره بالفعل لتصحيح
العمل الا انه لا اضمار فيه الا ستتنار لاحتمال ان يكون منقطعا
كانه قال يعمل عمل فعله لكنه لا اضمار فيه لانه ليس كالفعل وانما
لم يضمر فيه لانه لو اضمر فيه لوجب ان ثنى او جمع المصدر به
باعتبار الانواع ان يكون له تثنيتان وجمعان احديهما باعتبار
الفاعل والاخرى باعتبار للحدث الذى هو مدلول المصدر
وليس كاسم الفاعل لانه انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله وليس
مدلوله مفصلا عن الفاعل وتثنيه احديهما يغنى عن تثنيه الاخرى
ولا يلزم ذكر الفاعل وان كان له فى المصدر اذ لو لم لزم ذكر الفاعل
لكان حيث لم يذكر لزم الاضمار لكفا ان الاضمار فى المصدر فلا
يلزم ذكر الفاعل وان كان له اى لا يلزم ذكر الفاعل وان كان
يلزم ان يكون له فاعل فى نفس الامر اذ المصدر لا ينفك عن
صدوره منه لكن لا يلزم ذكره مظهرا او مضمرا وايضا اسم الفاعل
واسم المفعول يجب ان يكون جاريين على موصوف لفظا او
تقديرا فيلزم ذكر الفاعل فيهما والمصدر ليس جاريا على موصوف

حتى يجب ذكر الفاعل معه وعليه قوله تعالى او اطعام فى يوم ذى
مسغبة يتيما فانه لم يذكر الفاعل لا مظهرا ولا مضمرا ويجوز اضافة
اى اضافه المصدر الى الفاعل نحو اعجبنى دق القصار الثوب
والى المفعول نحو اعجبنى دق الثوب القصار منصوبا كان فى المعنى
او مرفوعا هذا تفصيل للمصدر المضاف الى المفعول اى المفعول قد
يكون منصوبا فى المعنى كالمثال المذكور فان الثوب مدقوق وقد
يكون فى المعنى مرفوعا كقوله تعالى من بعد غلبهم سيغلبون اى
من بعد كونهم مغلوبين فالمضمر المضاف اليه فى المعنى مرفوع
لكونه مفعول ما لم يسم فاعله للغلب ويجوز حمل المعطوف والصفه
على المحل نحو مخافة الافلاس والليانا فان الليانا مصدر معطوف
على محل الافلاس وهو النصب لانه مفعول به للمخالفة اى لمخافتى
الافلاس والليان واوله قد كتب دابت بها حسانا بالحاره
ذابت اى عاملت حسان بالجاريه وبعده لحسن منع الاصل
والقيانا والقيانا عطف على محل الاصل ايضا وهو منصوب
ونحو طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم واوله حتى
تهتج بالرياح وهاجها يصف حمارا واتانا اى هاج الحمار الاتان
لطلب الماء عقب فى الامر تردد فى طلبه فالمعقب هو المتردد
فى طلب حقه لدينه والمظلوم صفة المعقب اى كما يطلب المتقاضى
المظلوم حقه وعن نصيرباب اى على ان المعقب المماطل
يقال عقبنى لحقنى اى يطلبنى فالمظلوم على هذا فاعل الطلب
والمعقب مفعوله كما يطلب المظلوم مماطله فلا احتياج فى البيت

كما يجر

الى هذا اذ المظلوم فاعل المصدر لا صفه المعقب قوله وبصفه
المعطوف والصفه على المحل ليس لتقييد الجواز بهما بل سايرالتوابع
فى معناهما بل ذكرهما تمثيل لا تقييد للجواز ولعله انما قيدهما نظرا
الى ما ورد فى كلامهم فى العطف والصفه كالتبعيه واعماله مع اللام
قليل لان المصدر قد يكون نكرة ومضافا ومع اللام امافى صورة
التنكير فيعمل كالفعل لان نكيره تقوى شبهه بالفعل واما المضاف
فهو فى تقدير التنكير لان قولك اعجبنى ضرب زيد عمرا فهو فى المعنى
كالمنون واما المعرف باللام فبعيد عن شبه الفعل لان التعرف
لا يكون فى الفعل فلذلك صعف عمله ولم يوجد اعماله الا قليلا
نحو قول الشاعر ضعف البكا بها عداه حال الفراق براخى الاجل
ولا تصح تقديم شئ مما فى حيزه اى فى حيز المصدر عليه لانه فى
تاويل ان مع الفعل لان معنى اعجبنى ضرب زيد ان ضرب زيد
وكما لا يتقدم ما فى حيزان عليه لا يتقدم ما فى حيز معناه عليه ايضا
وظاهر اللفظ ان يكون قوله لانه فى تاويل ان علة اعمال مع اللام ايضا
اى انما يلى مع اللام لا يدخل وكذا التنوين والاضافه لا يدخلان
ان فهذا يوجب ان لا يعمل المصدر بالاعتماد على العلة المذكورة ولا الفصل
بينه اى ولا يصح الفصل بينه اى بين المصدر وبين صلته اى بين
ما يتعلق باحسنى فلا يجوز فى اعجبنى ضرب زيد عمرو اليوم عندكم ان
ان يجعل اليوم متعلقا باعجبنى فلا يجوز فى اعجبنى وعندكم من
صلة المصدر لان اليوم ح قد يكون اجنبيا عن المصدر ومعموله
وهو عند لانه متعلق باعجبنى والفصل بينهما باجنبى غير جايز

ولا تقديم منصوبه اى ولا يصح تقديم منصوب المصدر على المرفوع
تقديرا نحو اعجبت من ضربك انا ومن ضربى اياك وسوا المختار
قوله تقديرا يتعلق بالمرفوع اى على ما يرتفع تقديرا لا لفظا فانك
اذا قلت اعجبت من ضربك زيد جاز تقديم المنصوب على المرفوع
معنى لانه فاعل المصدر فلا تقدم المنصوب وسوا الكاف
عليها فلا يقال اعجبت من ضربك انا لامكان الاتيان بالمضمر
المتصل مقدما على المنصوب فلا يوتى به موخرا عن المنصوب
منفصلا لانه لا تسوغ الانفصال مع القدرة على الاتصال قوله
سوا المختار اشارة الى انه اذا اجتمع ضميران واحدهما اعرف و
قدمته فلك الخيار فى الثانى اى نحو زيد ان ياتى بالثانى متصلا
كالمثال الاول وسوضربتك ومنفصلا كالمثال الثانى وسوضربى
اياك وبين ان المختار سوا لا تصال وعلى التقديرين فلا يجوز
تقديم ضمير المنصوب متصلا او منفصلا على المتكلم الذى سو
مرتفع تقديرا فان كان مفعولا مطلقا مقابل لقوله اذا لم يكن
مفعولا مطلقا اى اذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا فالعمل
للمصدر وان كان مفعولا مطلقا فاما ان يكون بدلا عن الفعل
او لا فان لم يكن بدلا عن الفعل اى لا يلتزم اضمار الفعل نحو ضربت
زيدا فالعمل للفعل لان الفعل فى حكم المذكور وان كان بدلا منه
فوجهان كسقيا زيدا ونحوه من المصادر التى التزم حذف
فعلها فعابل يقول العمل للفعل ايضا لانه الاصل وان التزم
حذفه وقابل يقول العمل لما حذف واطرح والتزم حذفه

وقابل يقول العمل واضمار المصدر بدلا عنه فلا عتبار ما وجد ذكره
على الاطراد وسوا المصدر فالعمل للمصدر ومنه اى ومن الاسم العامل
اسم الفاعل وسوا اسم مشتق لذات من قام به الفعل بمعنى الحدوث
قوله اسم اشتق حتى تحته يدخل تحته اسم المفعول واسم الزمان
والمكان قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول فانه لمن وقع عليه
ويخرج اسم الزمان والمكان ايضا لانهما ليسا باعتبار ذاتين
قام بهما الفعل قوله لمعنى الحدوث يخرج الصفه المشبهه فان
معناهما الثبوت لا الحدوث وكان الاولى ان يذكر فى الحد المخرج
اسم التفضيل فان قولك اعلم يصدق عليه اسم مشتق لمن قام
الفعل بمعنى الحدوث ولكنه للتفضيل فان قولك اعلم يصدق عليه
اسم مشتق لمن قام الفعل بمعنى الحدوث ولكنه للتفضيل لم يوضع
لمجرد من قام به التفضيل وصيغته اى صيغه اسم الفاعل من
الثلاثى المجرد على فاعل وعن غيره اى عن غير الثلاثى المجرد من الرباعى
مجردا او مزيدا ومن الثلاثى المزيد فيه على صيغه المضارع بميم مضمومه
وكسر ما قبل الاخر ويزايم جميع الصور نحو مدحرج ومستخرج و
متدحرج ويعمل عمل ينعل من فعله اى يعمل عمل الفعل المبنى للفاعل
من ذلك الفعل الذى اشتق منه مفردا كان كضارب او مثنى
كضاربا ك او مجموعا جمع تصحيح كضاربين او تكسير كضرب مظهرا
كزيد ضارب عمرا او مضمرا نحو انا زيدا ضاربه فى الاضمار على شرط
التفسير اى انا ضارب زيدا ضاربه مقدما كما ذكرنا او موخرا نحو
انا زيدا ضارب لشرط معنى الحال او الاستقبال فان الاصل ان

ان لا يعمل الا اسم وانما اعمل اسم الفاعل لكونه مشابها للفعل المستقبل
فى الحركات والسكنات والدلاله على الحال والاستقبال فلذلك
يعمل واذا كان بمعنى الماضى والاعتماد على صاحبه اى وبشرط الاعتماد
على صاحبه يعنى ان اسم الفاعل لا يمكن ان لا يذكر الا بعد ما جرى
عليه من مبتدا او موصوف او ذى حال او موصول فالاعتماد على
المبتدا نحو زيد ضارب عمرا والاعتماد على الموصوف نحو جاءنى رجل
ضارب عمرا والاعتماد على ذى الحال نحو جاءنى زيد ضاربا عمرا و
الاعتماد على الموصول نحو جاءنى الضارب عمرا او الهمزة اى وشرط
الاعتماد على الهمزة نحو اقايم الزيدان ام ما الشافيه نحو ما قايم الزيدان
وانما شرط الاعتماد لان اسم الفاعل فرع للفعل فاشترط فيه الاعتماد
ولم جزاء له ابتدا نحو ضارب زيدا بنيهما على الخطاط رتبه الفروع
من الاصول فان كان اى ان كان اسم الفاعل للماضى واريد ذكر
مفعوله وجبت الاضافه خلافا للكسايى فانه يعمل اسم الفاعل
بمعنى الماضى والاضافه معنويه لان شرط الاضافه اللفظيه ان
تضاف الصفه الى معمولها واذا كانت بمعنى الماضى لم يكن ما
بعدها معمولا له فيكون الاضافه معنويه وان كان معمول اخر
نحو زيد معطى غلامه درهما امس فلا يمكن اضافته الى المعمولين
معا فيفعل مقدر اى فيكون انتصاب المعمول الاخر بفعل مقدر
اى اعطاه درهما ونحو كلبهم باسط ذراعيه انما جاز اعماله من
غير اضافه مع ان اسم الفاعل بمعنى الماضى على ارادة حكايه الحال
الماضيه فكانه بمعنى الحال باعتبار الحكايه فلذلك عمل ونحو الضارب

عمروا مس حمكه حكم الذى ضرب اى اسم الفاعل اذا وقع صلة
للام فعمل مطلقا سواء كان للحال او للاستقبال او للماضى لانه
يلزم تقديره لفعل لاقتضاء الموصول ذلك فان اريد معنى الماضى
وكانه فعل ماض وسومعنى قوله حكمه حكم الذى ضرب ومن ثم
اى ومن جهة كونه فى حكم الموصول امتنع التقديم فلا يقال عمروا
الضارب لان ما فى حيز الموصول لا يتقدم عليه واللام فى قوله وكانوا
فيه من الزاهدين ليست بمعنى الذى عند بعضهم والصلة
المتقدمة ليست له عند اخرين بل المحذوف معلول عليه به
هذا اشارة اى سوال وسوان فيه متعلق بالزاهدين اى ليست
متعلقة بالزاهدين اى كانوا من الذين زهدوا فيه فهو من
حيز الصلة وحيز الصلة يمتنع تقدمه على الموصول فاجاب بوجهين
احدهما ان اللام ليست بمعنى الذى عند هم بل اللام ليست موصولة
كلام الداخل اى لمجرد التعريف وليست موصولة والثانى ان الصلة
المتقدمة وسوفيه ليست متعلقة بالزاهدين بل متعلقة بمحذوف
مدلول عليه بالزاهدين اى كانوا من الزاهدين وكان سايلا سال
وقال زهدوا فى اى شئ فقال فيه اى زهدوا فيه فهو متعلق بزهدوا
وحذف لدلالة الزاهدين عليه ثم قال وهذا اى الوجه الثانى
اولى من الاول لما يتضمنه الاول من تقديم صلة المجرور على الجار
لان الاول نسلم ان فيه تعلق بالزاهدين ومنع كون اللام
موصولة فيقال هب ان اللام غير موصولة لكن المانع ان الزاهدين
مجرور ومعمول المجرور لا يتقدم على الجار والوجه الاول ضعيف

الضلال

ايضا لان اللام فى المشتقات بمعنى الموصول قطعا خلافا للرجل
والفرس وكل ما كان غير مشتق فانه لا يصح تقديرها موصولة
لعدم ما يقوم مقام الفعل بخلاف المشتقات وجاز عطف على قوله
امتنع من ثم جاز اى ومن اجل كونه صلة للموصول جاز حذف
نون التثنية والجمع من غير اضافة كقول الشاعر الحافظوا
عورة العشيرة لا ياتهم من ورايهم وكما جاز فى الذى لما وقع
صلة للموصول جرى فيه هذا التخفيف بحذف النون لان
الموصول مستطال بصلته مخفف كما خفف الذى نحو اكالذى خاضوا
واصله كالذين خاضوا مخفف بحذف نونه وقراءة من قرا لذايقوا
العذاب بالنصب مما لا معوج عليه اى لا مفعول عليه فانه نون الجميع
من غير اضافة ومن غير وقوعه صلة للام وحكم ما جاء منه اى من
اسم الفاعل للمبالغة كفعال وفعول ومفعال حكمه اختلف فى بناء
المبالغة انه هل يعمل عمل الفعل ام فمذهب سيبويه والخليل واكثر
النحويين انها تعمل عمل فعلها وعند بعض الكوفيين انها لا تعمل
حجة سيبويه السماع وهو قول ابى طالب برثى اسامة ابن المغيرة
ضروب بنصل السيف سوق سماتها اذا عدموا زادا فانك
عاقر وقول الآخر اخا الحرب لبا سا اليها حلالها وليس بواح
المخالف اغفلا والمخالف جمع خالفه وهى عموده من اعمدة
البيت والغفل صفة كالركبتين اى اذا حضر الحرب لم
يلح البيت مشتركا لا غفل المضطرب رحله او فرع
وكما يحكى عن العرب انه لمنجار بواكمها جمع مانكه والا فانا من

من الابل ومنه اى ومن الاسم الفاعل اسم المفعول وسوما اشتق
لمن وقع عليه الفعل اخرج ما سوى المفعول قوله مما اشتق اى من
الفعل وصيغته اى صيغة اسم المفعول من الثلاثى على مفعول
كمضروب ومن غيره على الفاعل اى على صيغة اسم الفاعل مفتوح
ما قبل الآخر كمدحرج ومستخرج ومضارب ومكرم مفتوح ما قبل
الاخر فرقا بينه وبين اسم الفاعل وحكمه حكم اسم الفاعل فى اشتراط
معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على ما ذكرنا الا انه يعمل عمل الفعل
المبنى للمفعول كمضروب يعمل عمل يضرب المجهول ومنه اى ومن
الاسم العامل الصفة المشبهة وسمى ما اشتق من فعل لازم احتراز
به عن المتعدى بمعنى الثبوت احترازا به عن اسم الفاعل اللازم
فانه بمعنى الحدوث وصيغته اى صيغة الصفة المشبهة والضمير
يرجع الى ما من قوله ما اشتق مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب
السماع نحو كريم وحذر وصعب ونظايرها وشبهت به اى باسم الفاعل
من حيث انها تعنى وتجمع اى انما علمت لشبهها باسم الفاعل
لانها غير جارية على الفعل فى الحركات والسكنات والدلالة
على احد الزمانين فلذلك اخطت رتبته عن رتبة اسم الفاعل
الجارى على الفعل فاعمل تشبهها باسم الفاعل من جهة التثنية
والجمع والتذكير والتانيث بعد مشاركته فى كونه مشتقا من فعل
واقتضايها موصوفا يجرى عليه كاسم الفاعل ويعمل عمل فعلها
نحو حسن يعمل عمل حسن وكذا باقى الصور وسمى اى الصفة المشبهة
اما ان يكون باللام كالحسن او مجردة اى عن اللام ومعمولها اما

معناه

اما مضاف كحسن وجهه او باللام كحسن الوجه او مجردة عنها
كحسن وجه مرفوعا اى ذلك المعمول بالفاعلية للصفة او منصوبا
على التمييز النكرة كحسن وجها او على التشبيه بالمفعول فى المعرفة
كحسن الوجه ينصب الوجه فيمن لا يرى تعريفه اى تعريف التمييز
او مجرورا بالاضافة كحسن الوجه فهذه اثنان فى ثلثة فالاثنان
منها حالان صفة المشبهة من كونها باللام او مجردة وهذا مضروبان
فى ثلثة احوال للمعمول وسمى كونه مضافا او باللام او مجردة عنها و
الاثنان فى ثلثة ستة ثم هذه الستة مضروبة فى ثلثة احوال للمعمول
وسمى كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا والستة المضروبة فى ثلثة
يكون ثمانية عشر وصورته هذه الحسن الوجه بالحركات الثلاث
وجهه بالحركات الثلاث حسن وجهه بالحركات الثلاث الوجه
بالحركات الثلاث وجهه بالحركات الثلاث وجه بالحركات الثلاث
وامتنع من الثمانية عشر اضافة ذات اللام نحو الحسن الى المضاف
اى وجهه فلا يقال الحسن وجهه لعدم الخفة اذ لم يحصل
بالاضافة خفة لم يكن حاله العمل والى المجرد عنها اى وامتنع
الاضافة ذات اللام الى المجرد عنها اى عن اللام والاضافة نحو
الحسن وجه لاستحقاق اضافة المعرفة الى النكرة فانه عكس
المعهود وان كانت لفظية هذا جواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال انما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فى الاضافة المعنوية
لان العرض من الاضافة المسيفادة المضاف تعريفا او تخصيصا
من المضاف المضاف اليه فلذلك امتنع اضافة المعرفة الى النكرة

واما الاضافة اللفظية فلما لم يكن مفيده لتعريف المضاف او
لتخصيصها فلم يكن ممتنعة فاجاب بانه مستهجن لانه في الصورة
يشبه عكس المعهود من الاضافات قوله على التشبيه بالمفعول
بيانه ان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه بل يضاف الى منصوبه
فمقتضى هذا ان لا يجوز اضافة الحسن الى الوجه المرفوع كاسم
الفاعل فانما جاز على تشبيه مرفوعه بالمفعول فانك اذا قلت
مررت برجل حسن وجهه فالحسن سوا الوجه لفظا وانما جاز
وصف الرجل بالحسن لان الوجه متعلقه فهو موصوف بحسن
الوجه فاذا املت مررت حسن الوجه انتقل الضمير من وجهه
الى الصفة ففي الحسن ضمير يرجع الى الموصوف وسوا الرجل
ولذلك مررت بامراة حسنة الوجه فلولا ان الصفة ضمير
موصوفها لما يونث الصفة واذا كان في الحسن ضمير
لموصوفه فيمتنع رفع الوجه بالحسن اذ لا يرتفع بفعل واحد
فاعلان من غير خلل عاطف فلو اقتصر على الحسن ولم
يذكر الوجه لم يكمل بعلم ان الحسن ان في الاصل للرجل او
مفعول اليه من متعلقه وذكر الوجه ليعلم ان الحسن انما
اداه من قبل الوجه فلم يكن من ذكره وبه علقه بالحسن وفي
الحسن فاعل لموصوفه فيجب ان يكون محله محل المفعول
لكونه متعلقا ذكر بعد ذكر الفاعل وهذا سو المحوج لاضافة الحسن
الى الوجه كونه مشبها بالمفعول لما يصح اضافة الصفة اليه
واضافة المجرده الى المضاف مما خبر سيبويه مستشهرا بقوله

اقامت

اقامت على ربعيها حارتا صفا كميتا الاعالى جريا مصطلاهما
وسو عند غيره اى غير سيبويه على امراة حسنة العينين بعد
بينهما يعني الجبهة التي بين العينين كانه قال بعد الجبهة
لان الاعالى معناها التشبه هذا اشارة المختلف في جوازها
من الثمانية عشر وهي الصفة المجردة للاضافة الى الوجه المضاف
نحو مررت برجل حسن وجهه فاجازها سيبويه خلافا لغير جحه
سيبويه السماع وسوقول الشماخ امن دمنتين عرج الركب
فيهما بجعل الرحامى قد عفا طللا سما اقامت البيت فكمتا وجونا
صفتان لجارتا وضمير سما عايد الى حارتا فصار مثل قولك
امراتان حسنتا وجههما فجونتا صفة لكحسن ومصطلى بمنزله
الوجه الذي سو فاعله وسما مضاف اليه راجع الى موصوف
الجونتين وسما جاريا كما ان الضمير في حسن وجهه راجع
الى موصوف الحسن وسو ظاهر في الاستشهاد وقال غيره الضمير
في مصطلاهما لا يرجع الى حارتا ليكون مسلة الخلاف بل الضمير
راجع الى الاعالى وسو غير موصوف لجونتا فيكون مثل قولك
زيد حسن الغلام جميل ثوبه على ان الضمير في ثوبه للغلام اى
جميل ثوب الغلام فلا يكون دليل على مسلة الخلاف اذ الخلاف
حيث يكون الضمير الذي اضيف الى معمول الصفة راجعا
الى موصوف تلك الصفة وسهنا راجع الى غير موصوفها ونظيره
امراة حسنة العينين نغير بينهما في ان الضمير للمضاف اليه
المعنى غير عايد الى الموصوف الحسنة بل الى العينين وسما

غير الموصوف فلا يكون مسلة الخلاف وانما جاز عود ضمير المبنى
عند سو لا الى الاعالى مع انها جمع لان الاعالى معناها التشبه
فكانه قال كمتا الاعلين واجيب عنه بان الاعالى جمع و
الضمير في مصطلاهما مثنى وضمير المثنى لا يرجع الى الجمع فلا ضرورة
الى جعل الجمع مثنى لاشتقامه معنى الجمع وسوان اعالي الحرن
لونها لون الكميت ليبعدها عن موقد النار ولم يسود بالتغير
وشانه لون الكميت وانما اسود موضع الاصطلاء فاذا امكن
جعل الجمع ظاهره فلا حاجه الى جعله على غير ظاهره وانما قوله
مصطلى لانه مصدر على تقدير حذف مضاف اى موضع
اصطلاهما وسو مفرد بمعنى المكان واقع موقع التثنيه كما قالوا
في بعض بطنكم فاذا جاز ايقاع الواحد موقع الجمع فايقاعه
موقع التثنيه اجود ثم ما كان فيه ضمير واحد من البوائي وهي
خمسه عشر صورة لانه خرج من الثمانيه عشر ثلث صور
صورتان ممتنعتان وصورة مختلف فيها بقي خمسه عشر احسن
وانما كان احسن لان قدر الحاجه من غير زيادة ولا نقصان
وما فيه ضمير ان حسن اى لا يكون احسن وانما كان احسن
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن فيه احسن لان فيه
ضميرا زايدا مستغنى عنه اذ الارتباط حصل بواحد ومالا
ضمير فيه فيصح لغوات قدر الحاجه ومتى ارتفع بها اى بالصفة
الظاهر فلا ضمير فيها اى في الصفة والا اى ان لم يرتفع بها الظاهر
ففيها ضمير الموصوف بشهادة التانيث في نحو امراة حسنة

الوجه

الوجه ولولا ان في الصفة ضميرا راجعا الى موصوفها لم يوت
وامثلها ظاهره واسم الفاعل واسم المفعول غير متعدين مثل
الصفة فلما ذكر فاسم الفاعل غير المتعدى نحو رجل خارج الغلام
فيجوز فيه ثمانية عشر وجها كالحسن الوجه واسم المفعول غير المتعدي
اى الى ثان نحو زيد مضروب الغلام كذلك يجري فيه الاوجه الثمانية
العشر وكذا المنسوب نحو رجل تميمي ابوه يجري فيه ايضا الوجوه
المذكوره لان المنسوب بمنزلة الصفة لان معنى تميمي منسوب الى
تميم ومنه اى ومن الاسم العامل اسم التفضيل وسوما اشتق
لموصوف بزيادة على غيره قولنا ما اشتق اى من فعل حسن يدخل
فيه المشتقات قولنا الموصوف يخرج عنه اسماء الزمان والمكان
فانها غير جارين على موصوف قولنا بزيادة على غيره يخرج اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغتا افعل الافي الخير
والشر يقال منهما خير منه وشر منه بمعنى اخير واشر فلا يقال
اخير ولا اشر الا في لغة رديئة وعليها اى وعلى تلك اللغة جاء قولها
صغرا ها شر اها فان شرى تانيث اشكر لفضلي تانيث الافضل
واصل المثل قول امراة في زمن لقمان بن عاد كان لها زوج يقال
له السحي وظل يقال له الخل فخرجت يوما وتبعها لقمان فراى الحلي
فرعوص لها قميصا وقضا حاجتها ثم قالت له الى امارت فاذا
اسدوفي الى رحلي فاسي للملا فاخرجني واذهب بي الى مكان
لا يعرفنا اهله فلما سمع لقمان بذلك قفال وبل للشجي من الحلي
فارسلها مثلا ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق

بها اما ما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحى بعد نزهة فبيناهى
ذات يوم قاعدة مرت بها ساتها فنظرت اليها الكبرى فقالت
امى والله قالت الوسطى صدقت والله قالت المراة كذبتما
مالكما يا ام ولا لا سكما يا مراة فقالت لهما الصغرى اما يوفان
بحبا يعلقت بها وخرجت فقالت لام عنده ذلك صغراها شرا
وشر ان يبنى مما يبنى منه التعجب لان صيغة افعل مشتركان
فى انما لا يمكن تامما الا من ثلاثى مجرد ويتوصل بمثل ما توصل فيه
اى فى التعجب كالاستخراج والبياض والعمى اذا اريد منها
التفضيل توصل بما يدل على اصل التفضيل وتوقع مصادرها
تمييزا له نحو اشد استخراجا وبياضا وعمى وقد شذ الاعطى و
الاعطى لسابهما من المزيد فيه وسوالاعطاء والابلا وكان القياس
ان يقال اشد اعطاء واشد املا كما يقال اشد اكراما وقولهم
افلس من ابن المذلق واحمق من هبنقة عطف على لاعطى
اى وقد شد قولهم وسما مثلان وافلس معناه اشد فلاسا
وابن المذلق يروى بالدال والذال وهو رجل من بنى عبد شمس
بن سعد لم لحد منه ليلة اى نفقه ليلة وابوه واجداده يعرفون
بالافلاس قال الشاعر فى ابنه فانك اذ ترجو بنما كراجى الندى
والعرف عند المذلق وهبنقة وهو ذو الودعات ويلقب من
حمقه انه جعل فى عنقه قلاده من ودعة وعظام وخرق وهو
ذو لحيه طويله فسيل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسى وليلا
اضل وتعلق ذات يوم اخوه بقلادته فقال انت انا فمن

انا وانا

انا واما ما انشده الكوفيون من نحو قوله اذا الرجال سوا
فاشتد ازمهم فانت اسصهم سربال طباخ وقول الاخر و
ابيض من اخت بنى اباض فمع شذوذه محتمل لغير التفضيل
اى اجاز الكوفيون ابيض منه واسود كما فى التعجب وتمسكوا
بالبيتين واجيب بان ذلك ليس بحجه للشذوذ مع انه يحتمل
ان يكون ابيض فى البيتين افعل الذى مونثه فعلا ولا يكون
للتفضيل وكانه قال انت مسيصهم وانتصب سربال على التمييز
وكذا البيت الآخر لا يكون للتفضيل ايضا بل معناه منبضه
هى من اخت بنى اباض واولها جاريه من درعها الفضفاض
ابيض البيت والاكثر ان يكون للفاعل كما يقال زيد فاضل
وعمرو افضل منه لانه لو جاز التفضيل باعتبار الفاعل والمفعول
لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان
مفضيا الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء
من الفعل والمفعول فضله وايضا للتفضيل باشر باعتبار الزيادة
والفاعل موثر والباشر باعتباره اقوى من الفعل الذى هو
اثر لا موثر وقد جاء اى اعتبار المفعول اشغل من ذات المحبين
وازمى من ديك وساء من الشوش واعذر واوم اما الاول
فاصله ان امراه شغلها خوات بن خبرا لانصارى بحبتها من
السمن وقضى منها الوطر والقصه مشهورة وكذا ازمى من
الديك من زهى فهو مزموا ذا تكبر وخص الديك بذلك لانه
تعجب بنفسه اذا نظر الى حسن منظره وجاء باعتبار اللفظ

لان زمى محمول باعتبار اللفظ ومعنى فى المفعول فاعل لانه بمعنى تكبر
فقوله ازمى بمعنى اشد مزموما فهو تفضيل باعتبار لفظ
المفعول واما باعتبار المعنى فالتفضيل للفاعل وقد ذكر بعضهم
انه رمى الرجل يزهو اذا تكبر فحينئذ لا استشهاد فيه فان التفضيل
باعتبار الفاعل لفظا ومعنى واما اشاءم فهو من سم شئم الرجل
فهو مشوم كما يقال زمى فهو مزموم والبئوس حال الخساس من
سرح قليل كلسب وكان للبسوس جاز من حرم ويقال لسعد و
كانت له ناقه يقال لها سراب وكان كلسا قد حمى ارضا من اراضى
العاليه فلم يكن نوعا ما احد الابل خساس بمضاهره فخرجت
ناقه الحرمى فى ابل خساس رعى فى حمى كلسب فرماها بسهم فاخذل
صرعها فلما رات البسوس بادت واذلاه فقال خساس لنقيلن
حملا اعظم من ناقه حارك ولم نزل نوقع غزوه كليب حتى يمكن
من قبله ثم كشر الشرس بغلب وبكر اربعين سنه وقد جاء اى
افعل التفضيل وكافعل له نحو احمك السابين اى اشدهما كلا
قالوا انه مشتق من الحنك قال الجوهرى سوشاد لان الحلقه
لا يقال فيها ما افعله وابل من خسف الخسام اى اشدهم تانفا
فى رعيه الابل واعلمهم بها وقد عد مما لا فعل له وفى الصحاح
انه يقال ابل مابل ابا له كما يقال سكس يسكس سكاسه فهو ابل
اى على فاعل وفعل وهو الحاذق بمصلحه الابل فعلى هذا
لا يكون من هذا الباب وخسف الخسام رجل من بنى تميم اللات
كان له حذق فى رعيه الابل ومنه اول على الاعرف اذا اختلف

فى لفظ اول انه افعل او فوعل والارجح انه افعل بشهاده الاولى
والاول كالافضل والفضلى والفضل لان افعل التفضيل
مونثه فعلى وجمعه فعل ويلزمه التنكير مع من لعدم اسباب
التعريف ونحو ولست بالاكثر منهم حصى لست من فيه بالتى تخن
يصدد ما هذا جواب عن سوال مقدر وهو انه لو كان افعل المقرون
بمن نكره لما جامعه اللام وقد اجتمعا فى البيت فاجاب بان من
ليس باعتبار النصيل متى نافيه اللام بل المقدر ليس منهم اى
من بينهم بالاكثر حصى ولست داله على التفضيل ومعنى بالاكثر
منهم حصى اى عددا واخره انا العره للكاثر ونحو ورثت مهيلا
والخبر منه زهير انعم ذخرا لذاخرنا قلنل يعنى ان منه فى البيت
صرح باعتبار انه فى علم التفضيل فاجاب بانه قليل نادر والتعريف
باللام والاضافه عند مفارقتهما اى عند مفارقه من يعنى اذا
لم يوجد من يكون معرفه اما باللام نحو زيد الافضل او بالاضافه
نحو زيد افضل القوم فان قلت لا نسلم انه لا يلزم من مفارقه
من ان يكون معرفه لجواز ان يكون مضافا الى نكره نحو زيد افضل
رجل قلت اذا ازيد التفضيل على المضاف اليه لا يكون افضل الا
معرفه عند مفارقه من واما افضل رجل فليس باعتبار التفضل
على المضاف اليه بل المراد ان الرجل مفضل والرجال لو فضلوا رجلا
رجلا لكان سواء فضل رجل من المفضلين فاذا اريد التفضيل
على المضاف وفارقت من فلا بد ان يكون معرفا باللام او مضافا
الى معرفه ويستوى فيه الذكر والانثى والاثنان والجمع مصحبا

فى لفظ

فا
من تخالفه معرفا باللام او مضافا باللام وساع فيه الامران مضا
يعني ان افعل التفضيل اذا استعمل بمن وجب فيه ترك المطابقة
لانه اذا تعلق به من شانه الفعل فلا يثنى ولا يجمع كالفعل واما
المعرف باللام فيجب فيه المطابقة لانه بعد عن شبه الفعل لوجود
اللام التي هي من خواص الاسماء فحقه وجوب المطابقة كساير
الصفات واما المضاف يجري فيه الوجهان لانه اشبه الذي
بمن لذلك المفضل عليه معه مجرى مجاه في ترك المطابقة وقد
دخله الاضافة التي هي من خواص الاسماء فبعد عن مشابهه
الذي بمن مجرى مجرى المعرف باللام فروعي فيه المطابقة وقد
يحذف لفظا ويراد تقديرا نحو الله اكبر اي من كل كبير وكقول
الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول
والعزم في اي حذف من آخر فلم يستوفيه ما استوى فيه غيره
لما كان اخر في الاصل افعل بمعنى من كان حقه ان يستوى
المذكر والمونث والمثنى والجمع يعني لا يراعى فيه المطابقة
كافعل من لكنه روعي في آخر المطابقة يقال رجل اخر ورجلان
اخران ونساء اخر فقد خالف باب افعل ووجه المخالفة انه
استعمل ملتزما معه حذف من مجرى مجرى مالا تفضيل فيه
كساير الصفات فلذلك روعي فيه المطابقة وحمدنا وحلى غلب
فاختلف فاختلط بالاسماء اشارة الى سوال وجواب اما السوال
فهو ان دسا افعل بتفضيل وكان حقه ان لا يذكر مع من او اللام او
الاضافة وكذا حلى تانث الاجل الذي سوا فعل التفضيل فقد

تحدث عن الثلاث عنه بانها جريا مجرى الاسماء التي لا تفضيل
فيها ولذلك تحدث عنها ولا يعمل عمل الفعل اي لا يعمل في مظهر
فلا ينصب مفعولا به اصلا اي لا مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفاعل
فانه يعمل فيه مضمرا انما لم يعمل عمل الفعل لان الاسماء انما تعمل
باعتبار ان لها فعلا معناها وليس لاسم التفضيل فعل بمعناه
في الزيادة ولم يعمل ونحو واضرب منا بالسيوف القوانسا نه
منصوب بفعل مضمر اي مقدر مدلول عليه به اي باضرب استدل
بعضهم على انه ينصب الظاهر بالبيت لان القوانس منصوب
باضرب فاجاب بانه لا نسلم انه منصوب باسم التفضيل بل هو منصوب
بفعل مقدر اي يضرب القوانس ويدل على الفعل المقدر لفظ
اضرب والقوانس من الفرس هامته واوله اكرم واحمى للحقيقة
منهم وقبله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم ولا شلهم لما التقينا
الفوارسا وكذا قوله تعالى ان ربك هو اعلم من ضل عن سبيله
استشهد بعضهم على ان اسم التفضيل عمل من المظهر لان
من منصوب باعلم واجيب عنه بان من منصوب بفعل مقدر
اي يعلم من يضل فحذف لدلالة اعلم عليه ولا يرفع المظهر على
الاعرف اي لا يعمل الرفع في فاعله مظهر فلا تقول مررت برجل
اكرم منه ابوه وينصب اكرم ليكون ابوه فاعل اكرم بل يرفعه
على الابتداء ويرفع اكرم على انه خبر المقدم اي مررت برجل ابوه
اكرم منه الا ان يكون استثناء من قوله لا يرفع المظهر اي لا يرفع
اسم التفضيل المظهر الا ان يكون لمتعلق ما جرى عليه مفصلا

باعتبار تعلقه على نفسه باعتبار غيره منعا الضابط مستنبط من
الامثلة الواردة فاجرى عليه اسم التفضيل ووقع صفة لنكرة
رجلا ومتعلقه سوا الكحل قوله منعما حال من المفضل وسوالكحل
اي هذا المتعلق مفضل ومفضل عليه لقوله منه اي الكحل احسن
من الكحل لكن لكونه باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه
بما جرى عليه اسم التفضيل واما كونه مفضلا عليه فباعتبار كونه
في غير ما جرى عليه وسوكونه في عين زيد الجار والمجرور نصب
على الحال من الكحل مقدما عليه اي ما رايت رجلا الكحل احسن
كائنا في عينه من الكحل كائنا في عين زيد ويشترط كون الكلام
منفيا نحو ما رايت رجلا في عينه الكحل منه في عين زيد لجريه
مجرى الفعل علة لجواز عمله في المظهر الذي يدل عليه قوله الا ان
يكون اي انما يعمل في المظهر تجري اسم التفضيل وسواحسن
مجرى الفعل وسوحسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه
الكحل كحسنه في عين زيد وهذا يدل على نفي المماثلة ونفي المماثلة
قد يكون يكون الاول راجحا وقد يكون يكونه مرجوحا لكن سياق
الكلام والاستعمال يدلان على ان المراد ان كونه في عين الرجل
مساويا لكونه في عين زيد بل انقص منه اذ كونه في عين زيد ارجح
من كونه في عين الرجل فهذا التفضيل استفيد من نفي اصل المماثلة
في الحسن وانضام الفرينة اليه في الاستعمال واسم التفضيل هنا
الواقع بعد النفي انما لكونه بمعنى الاصل من غير اعتبار التفضيل
ولما في الرفع من الفصل بين افعل وصلته باجنبي هذا على اخرى

لجواز عمله في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر بل جعل المظهر مبتدا والفعل
التفضيل مرفوعا مكونه مقدما خبره لم يستقم لما يلزم من الفصل
بين حسن وبين صلته وسوقوله منه باجنبي وسوالكحل اذ
التقدير انه مبتدا والمبتدا اجنبي عن اسم التفضيل وصلته و
لك ان يقول في عينه الكحل من عين زيد اي لك في هذا المعنى
عبارة اخرى وهي ان يقول ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من عين زيد وكان اي ذلك المتعلق المذكور وسوالكحل
فيه اي في ذلك المثال مضافا الى عين زيد مجزوما والتقدير من
كحل عين زيد فحذف المضاف وسوكحل واقيم المضاف اليه مقامه
ولك اي ولك عبارة اخرى وهي ان تقول ما رايت كعين زيد
احسن وفيها الكحل فما تاتي بالمفضل عليه وسوعين زيد قبل ذكر
افعل فيستغني عنه اي ذكر المفضل عليه بعده اي بعد احسن
وعليه قوله بحم مررت على دار الساع ولا ارى كوادي السباع
حين نظلم وادنا اقل به ركب حين اتوه تايه واخوف الا ما وفي
احد سار يا والبا يه التوقف والتلبث وبا سه ممن من قوله افل
اي اقل موقفا وركب فاعل اقل والمفضل عليه وسوقوله كوادي
السباع مقدم على اسم التفضيل وسواقل واخوف عطف على اقل
ومنه اي ومن الاسم العامل سماء الافعال بعمل عمل مسمياتها امرا
كانت المسميات متعديا او غيره او خبرا اي امرا كانت او خبرا
وقسم الامر الى المتعدي وغير المتعدي كرويد فانه بمعنى الامر
المتعدي فرويد زيدا معناه ارود زيدا اي امهله غير ما وقع صفة

اوحالا اومصدرا مضافا يعني ان رويدا له استعمالات احدها المذكور
والثاني ماوقع صفة كقولك لمن يعالج شيا رويدا اى عالج علاجا
رويدا اى يسيرا والثالث ماوقع حالا نحو سارروا رويدا والرابع
ماوقع مصدرا كرويد زيد اى ارود ارواذا مثل ارواد زيد فا
ستبنى هذه الصورة لكون رويد ليس باسم فعل فيها وفى معناه
اى وفى معنى رويد تيد تقال سد زيدا بمعنى رويد ملتزما فيه
اى فى رويد لفظ الواحد فلا اختلف باختلاف المخاطب فتقال
يا زيد رويد ويا زيدان رويد ويا زيدون رويد وهل بمعنى قرب
عطف على قوله رويد هذا ايضا مثال الاسم الفعل بمعنى الامر المتعدى
قال الله تعالى هلم شهداءكم وهات الشئ بمعنى احضره وهازيدا
مقصورا بمعنى خذ وفيه اثنى عشر لغة احديها الحاق الكاف
كقولك هاك ويصرف مع المخاطب فى احواله فتقال هاك هاكما
هاكم الى آخره والثانية ان يوضع الهمزة موضع الكاف فتقال
هاء بفتح الهمزة والثالثة ان يجمع بين الهمزة والكاف فيقال
هاءك هاكما هاءكم والرابعة ان يقال هاء كراما فيصرف تصريفه
فتقال فى التثنية هاءا كراما وهاؤا كراموا وفى المونث
هاءى كرامى والخامسة ان يقال هاء بالهمزة على وزن هب و
وله استعمالات يريد بالاستعمالات تصريفها باعتبار احوال الكاف
فى غيرها كهاء واوحيهل الترديد مثال اخر لاسم الفعل بمعنى الامر
المتعدى اينته وفيه اى فى جيهل لغات جيهلا بالتنوين و
جيهلا بالالف وجيهل بسكون اللام وجيهل بسكون الهاء وفتح

اللام

اترك زيدا له ماكان فى معنى المصدر اودع ماكان فى معنى المصدر وسولة زيدم

اللام وهذا الاخير ذكره غير سيبويه واما قوله فقد ذكرها سيبويه
وله زيدا بمعنى اتوكل مضافا اى ترك زيد وفعال التى فى معنى
الامر عطف على رويدا يضا كنزال بمعنى انزل وتزال بمعنى اترك
ذكر مثالين الاولين لازم والثانى متعد وهى اى فعال قياس
فى الافعال الثلاثة عند سيبويه كضراب وقتال بمعنى اضرب واقتل
وقلت فى الرباعيه كقرقار فى امر السحاب اى ياسحاب قرقر
بالرعد اى صوت وعرعار لغة صبيان العرب وذلك لان الصبى
اذا لم يجد اجدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوا خرجوا
اليه ولعنوا بلك اللعنه وعليك زيدا اى الزمه او به اى يقال عليك
به ومعناه اعطنى زيدا وعلى زيدا اى اولنيه وقربه منى ودونك
عمروا اى خذه وعندك خالدا اى الزمه وحدرك بكرا وحذارك
اى احذره ونحوصه اى اسكت ومه اى اكفف وايه اى حدث
وامين اى استحث وهلم بمعنى اقبل وهذه الخمسه امثلة للامر
اللازم ونحو هيهات الامر مثال الاسم من اسم الفعل بمعنى الخبر
اى بعد الامر وفيه لغات بفتح الباء لغة اهل الحجاز وبكسرها لغة
تميم واسد ومن العرب من يضمها وقد نون على اللغات الثلاث
ومنهم من يسكنها ومنهم من يجعلها تونا وقد يدل هاها
همزة نحو هيهات وشتان زيد وعمرو ومازيد وعمرو بزيادة ما
اى افترقا وتباينا ونحو اشتان مابين اليومين فى الندى
اماه الاصمعى لان فاعله ينبغى ان يكون متعددا ومامزيدة ولم
يستبعده بعض لعلها عن القياس لان المراد اشتتان الاحوال

وكل ماهو التعجب
هيهات بعد وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان وذا شكان اى ما اسرعه وبطآن اى ما ابطاءه رضى

التى بين البريدين وهو فى المعنى متعدد وآخره بريد سلمى و
الاعرن حائط وسوعان ذا اهالة مثل واصلان رجلا كان
له نعجة عجفاء وكان مخاطبها يسيل من مخ عظامها فقيل له
ماهذا الذى يسيل فقال ودكها فقال الشاعر سرعان ذا اهالة
وانتصب اهالة على الحال او التمييز يضرب لمن يعجل بخبر
يكسونه الشئ قبل وقته ووشكان داحروجا اى شرع اى وشك
وفيها اى وفى اسماء الافعال من المبالغة ما ليس من مسمياتها
لانها يستعمل فى المبالغة فوق ما يستعمل نفس مسمياتها
فيها وحكمها اى لحكم اسماء الافعال فى امتناع تعدم معمولاتها
حكم المصدر اى لا تتقدم معمولاتها عليها خلافا للكوفيين فلا
تقول زيدا رويد ولا زيدا عليك ونحو ما جوزه البصريين انها
ضعيفة لان منها الظرف والجار والمجرور وهى لا تتقدم عليها
معمولاتها لضعفها ولذا لا تتقدم الحال عليه فكذلك اذا انقلب
الى الاسم الفعل وكذا ما ليس بظرف لانحطاط درجته عن درجة
الفعل حجة الكوفيين السماع والقياس اما السماع فقوله
كتاب الله عليكم اى الزموا كتاب الله وقول الشاعر يا ايها
المائح دلوى دونكا واخرى انى وحدت الناس يحمدونكا مع
انه اسم الفعل واما القياس فعلى اسم الفاعل والمفعول فاجاب
البصريون عن القياس بوجود الفارق وهو ان اسم الفاعل
فى قوة الفعل لشدة شبهه به لفظا ومعنى بخلاف اسم الفعل
واما جواب السماع فهو ما ذكره حيث قال وانتصاب كتاب الله عليكم

ليس بعليكم

ليس بعليكم وانما هو من باب المصدر المؤكد لنفسه وكذا قوله
يا ايها المائح دلوى دلوى اما موضوع بانه خبر مبتدا محذوف
او منصوب بفعل مقدر وبيانه ان كتاب الله فى الايه مصدر مؤكد
من معنى قوله حرمت عليكم امهاتكم لان قوله حرمت يدل على انه
مكتوب وكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا فليس منصوبا بعليكم
واما البيت فيحتمل وجهين احدهما ان دلوى منصوب بفعل
مقدر وموحد دلالة دونكا عليه والثانى ان يكون خبر مبتدا
محذوف اى هذه دلوى ويجوز ان يكون دلوى مبتدا ودونكا
خبره اى دلوى حدها فيكون من باب زيد اضربه على التاويل
المشهور وسوزيد مقول فى حقه اضربه والمائح بنقطتين من
تحت الذى ينزل البئر فيملو الدلو وذلك اذا قل ماؤها ومنه
اى ومن الاسم العامل الاسم المضاف نحو غلام زيد لانه لنيابته
عن حرف الجر نحو المضاف اليه لان المعنى غلام لزيد فيمن
يرى العمل له اى للمضاف واما من يرى العمل للحرف المقدر
فليس من هذا الباب ومنه الاسم التام اما با لتنوين نحو راقود
او بنون التثنيه نحو منوان سمنا او با لنون الذى تشبه نون
الجمع نحو عشرون درهما او با لاضافه نحوه لا الانار عسلا لانه
ينصب التمييز على ما قد سلف ومنه الاسماء المتضمنة لمعنى
ان لانها تجزم المضارع وهى اى الاسماء المتضمنة ونحو ما
تصنع اصنع ويتصل بها اى بما المزيده فتقلب الفها هاء
ليلا يتلاقى لفظان من جنس واحد نحو مهما على الاصح من القولين

وهو مذهب الخليل والقول الاخران مه اسم للفعل وما هي
الشرطيه وقد يستعمل مهما للظرف نحو مهما تصب افقا من طارق
نسم واوله قد اوتيت كل ما وسى هاديه اى اوتيت الناقه
يعنى جعلت باقى كل ما وكرهها فهى صاديه اى عطشى مهما
تصب طارقا فى افق فى جهه وناحيه من الجهات نشم ذلك
البارق من سمت البرق اى نظرت الى سحابه اين تمطر
والبارق السحاب ذو البرق ومهما فى البيت ظرف لان الفعل
بعده يسلطه على المفعول به لانه لا يتعدى الا الى واحد فهو
ظرف اى فى اى جهه نصب وفى انتصاب افقا حاره نحو
من نغر نعم واى كمن فانه اسم مبهم سين بالمضاف اليه فقد
يضاف الى الاشخاص نحو اى رجل يا بنى اكرمه والى المكان
نحو اى مكان تجلس اجلس فيه والى الزمان نحو اى زمان تقدم
فيه اكرمك الا انه اذا اضيف الى الظرف انتصب على الظرفيه
لاكتسابه الظرفيه من المضاف اليه كما ذكرنا نحو اى حين وانما قال
اضيف الى الظرف ليشمل الزمان والمكان كما ذكرنا من المثالين
واذ وحيث مكفوفتين بما عن الاضافه والاول وهو اذ
للزمان والثانى وهو حيث للمكان ويلزمهما النصب يعنى اذ
وحيث لا يكونان الا منتصبين على الظرف وان تضمنا معنى
الشرط اما اذا للمجازاة فمحض قول الشاعر اذا ما اتيت على
الرسول فقل له حقا عليك اذا اظنان المجلس وسى عند سيبويه
حرف موضوع للدلالة على الشرط فى المستقبل وليست اذ

قال الواحدى الركات
جمع ركة وهى جمع اركه الانسان فى
وهو كثير وذلك ان اقل الجمع اثنان فى
يعبر عنها بلفظ الجمع الا كان جمعا بدو
انه اراد بلفظ الجمع الاثنين انما اخرج
كما يخرج الاثنين بقوله يقعان معنى البيت
يقول تكرمت عن ان يوك الم على الم
وهو السديد الراجح ما ان العبر بحصة انه
يرم به والمسك ممتهن عنده يحب يوك
البعير ويجوز ان يكون الا التى تستثنى
بدلا عن غير المؤكد المحض اصله ان
وفيه ضمير يعود الى الروائف تقديره تستثنى
هى ويجوز ان يكون منصوبا باضمار اعنى
مصدر مرفوع بالعطف على مصدر ترجمه
بتقدير يكن مثل رجف الروافد وارتكم

الزمانيه الا انه اذا خلت عليها انتقلت من الاسميه الى الحرفيه
وتغيرت دلالتها على الماضى الى المستقبل واذا كان لم يكن حرفا
لم يكن لها موضع من الاعراب وقيل انه اسم ودخول ما عليها
لا يخرجها عن الاسميه كحيثما وحيثما فى المجازاة فنحو حيثما يكن
الكن وفى التنزيل كنتم فولوا وجوهكم شطره فدخول المفاء
فى جوابها دليل على الجزم عند عدمها ومتى واين مثلها ولا
يلزمها ما نحو متى تاتنا تلم بنا فى ديارنا تجد حطبها جزلا ونارا
تاججا ونحو اين نضرب بنا العداة تجدنا نضرب بعدا للتلاقى
واما اذا اتصل بها ما فالجزم ظاهر كقوله تعالى اينما تولوا فثم
وجه الله وكقول الشاعر متى ما تلقنى فردين ترجف روانف
التيك وتستطارا وانى نحو فاصحت الى ما تاتها يلتبس بها
واخوه كلا سركيها تحت رجلك شاجرا مضطرب غير ثابت
خاطب عمه وبعاتبه فيما فعله وشبهه بمن وقع فى معضله و
داهيه سديده يعسر التخلص عنها يقول كيف ابت هذ
المعضله من قدام او خلف يلتبس بها ولا تخلص عنها اى
كلا سركبى المعضله من قدام وخلف ويتبنه البيت بعد
فان يتقدم نفس منها مقدما علنظا وان اخرت فالكفل فا
الكفل كساء توضع على ظهر البعير ثم يركب ويتوقى به العرق فاحر
اى يابل ان تقدم نهلك وان تاخر نهل الكفل وتسقط على
ظهرها شبهها بشموس اذا ركبها الراكب ومحلها اى محل اى
النصب على الحال نحو كيف وقيل على الظرف نحو اين ومتى وقد

جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وسوضعف ويراه الكوفيون و
عند البصريين لا يجازى بها لانه لا يثبت سماعا فى الكلام الفصحا
واجازه الكوفيون بها لما ورد فى قولهم كيف تصنع اصنع
بالجزم وقد استضعفه سيبويه والخليل ولا يجوز الجزم باذا فى
الا فى ضرورة الشعر لما فيه من الغير المنافى للابهام اللازم للشرط
يعنى ان الشرط يلزمه الابهام نحو ما تصنع اصنع ومن يضرب
اضرب واينما تجلس اجلس واذا وضع للاقت الفعل الذى ينافى الابهام فاذا انتفى لازم الشرط وسوا الابهام انتفى الشرط و
الشعر الذى اشار اليه هو قول الشاعر استغن ما اغناك ربك
بالغنى واذا تصبك خصاصه فتجمل وقول الفرزدق ترفع لى
خندف والله يرفع لى نارا اذا احمدت نيرانهم تقد والبيت
لم يوجد فى نسخه مقابله لنسخه المصنف وقد يوجد فى بعض النسخ
بعد قوله للابهام اللازم للشرط ونحو ترفع لى خندق والله يرفع
لى نارا اذا احمدت نيرانهم تقد قليل والظاهر انه الحاق و
الصواب اذا احمدت لان اذا بدون ما هو المبحث واما ما يجوز
الجزم به فلا يكون مستبعدا لان اذا مع جوز الجزم بها فاذا
مع ما احذر وقد نقل بعضهم انه جوز الجزم باذا المكفوفه
بما واشد البيت للفرزدق وكان اذا ما يسلك السيف
بضرب ومن منعه قال الروايه متى ما يسلك لما فرغ من
العوامل اللفظيه شرع فى العوامل المعنويه فقال واما العامل
المعنوى فانه صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره من

غير الفعل للدلالة على عليه فانه يرفع اذا كان الماخوذ منه ظرفا
لشرطه الاعتماد على ما يشترط اعمال الصفه عليه والموصول
عند سيبويه اذا لم يكن الواقع بعده حدثا لفظا او تقديرا او
مطلقا عند الخليل ومن غير شرط الاعتماد مطلقا عند الاخفش
قسم العامل المعنوى الى صنفين احدهما ان يكون العامل
معنى فعل ماخوذا من غير الفعل لدلالته عليه يعنى ان معنى
الفعل اما ان يكون ماخوذا من ظرف او من غير ظرف فان
الماخوذ منه ظرفا ففيه ثلثه مذاهب احدها سيبويه وسوانه
اما ان يكون الواقع بعد الظرف حدثا لفظا نحو اليوم الخروج
او حدثا تقديرا نحو قوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء و
الارض باموره وسو يقدر بحدث اى ومن آياته قيام السماء
والارض باموره او لا يكون الواقع بعده حدثا نحو عندى مال
فان لم يكن الواقع بعده حدثا فانما يعمل الظرف فى الواقع
بعده بشرط الاعتماد على ما يشترط اعتماد الصفه عليه من كونه
خبر المبتدا نحو زيد فى الدار ابوه او صفه لموصوف نحو جاء فى
رجل فى الدار ابوه او حالا لذى حال نحو جاء زيد فى الدار ابوه
او بعد همزة الاستفهام نحو اى الدار زيدا و بعد حرف النفى نحو
ما فى الدار زيدا و شرط الاعتماد على الموصول نحو الذى فى الدار
ابوه واما اذا لم يكن معتمدا اذ المقدر ان الواقع بعده ليس حدثا
فلا يعمل الظرف فى الواقع بعده عند سيبويه وان كان الواقع
بعده ليس حدثا نحو اليوم الخروج او تقديرا نحو قوله تعالى ومن

آياته ان يقوم السماء والارض فتعمل فيه الظرف مطلقا من
غير شرط الاعتماد والمذهب الثاني وهو مذهب الخليل اذا
الظرف بعمل بشرط الاعتماد على احد المذكورات لكن مطلقا
اى لا فرق بين ان يكون حدثا او غير حدث وهو معنى قوله
مطلقا عند الخليل والمذهب الثالث مذهب الاخفش وهو
ان الظرف يعمل من غير شرط الاعتماد مطلقا كان الواقع بعده حدثا
او غير حدث هذا حاصل اللفظ واما حجج المذاهب حجة سيبويه اذا لم يوجد
الاعتماد مع الظرف عاملا فلجوازه فى داره زيد ولو لم يكن خبرا بل
يكون الظرف عاملا لزم الاضمار قبل الذكر فان قلت فاذا وجد
الاعتماد نحو افى الدار زيد ينبغى ان لا يجوز ايضا لادائه الى الاضمار
قبل الذكر مع انه متفق على جوازه قلت ذاك مشترك الالزام فانه
اذا وجد الاعتماد يعمل الظرف مطلقا على المذاهب بخلاف ما اذا لم
يوجد الاعتماد فانه لا يعمل عند سيبويه ولا يلزم الاضمار قبل الذكر
ولزم الاخرين لكون الظرف عندهم عاملا والفرق بين ما اذا
الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث مشكل وغايته امر ان انه اذا
حدثا كان ادل على اضمار الفعل لان الحدث من حيث انه حدث
يكون جزاء للفعل بخلاف ما اذا وقع كان الواقع اسما جامدا فانه
لا يدل على الفعل والاقرب الى القياس مذهب الخليل فانه اذا لم
يوجد الاعتماد لا يعمل كسائر الصفات ولا فرق بين ان يكون
الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث واما حجة الاخفش فهو
ان الظرف ينزل منزلة الفعل فلا يشترط فيه الاعتماد كالفعل

وهو ابه الخطاط رتبه الظرف عن الفعل لانه مسعه به فلا يكون
مساويا له لان المناسب الخطاط رتبه الفروع من الاصول وان
لم يكن ظرفا اى ان لم يكن الماخوذ منه معنى الفعل ظرفا نحو هذا او
كان وليت ولعل مما دل على معنى الفعل لم يعمل الا فى المحال نحو
هذا بعلى شخا ونظايره او الظرف اى او فى الظرف نحو هذا فى الدار
زيد على ان الظرف تتعلق اسم بمعنى اسم الاشارة اى المشار اليه
فى الدار زيد والمفعول معه نحو جيئ وزيدا درهم فمن لم يجعل
الواو عاملة فانه اذا جعل الواو عاملة يكون العامل لفظا وهو الحرف
لا معنويا وكذا المفعول المطلق اى كذا نصب معنى الفعل
المفعول فمن لا يرى الحذف فى مثل له على الف درهم عرفا
فان فى العامل فى عرفا معنى الفعل الماخوذ من له على الف درهم واما
من قال العامل المحذوف وهو اعترف فلا يكون من الباب وكذا
فى فاذا له صوت صوت حمار اذا العامل معنى الفعل الماخوذ من له
صوت فاما من جعل العامل الفعل المحذوف وهو يصوت فلا يكون
من الباب ايضا والصنف الثانى من العامل المعنوى ما ليس
بمعنى الفعل وانه اثنان عند سيبويه وثلثة عند ابى الحسن
الاخفش احدها الابتداء الرافع للمبتدا والخبر وقد مر مذهب جمهور
البصريين ان التجرد عن العامل اللفظيه للاسناد هو العامل
للمبتدا والخبر لانه معنى بنا ولهما سا ولا واحدا اذا الاسناد
لا تاتى بدون المسند والمسند اليه كما ان معنى التشبيه فى
كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كان عاملا فيهما وقيل انهما

يترافعان لان كل واحد منهما يقتضى الآخر وفيه احوال آخر
طايل بحث ذكرها بل المحقق مذهب البصريين والثانى ما ليس
بمعنى الفعل رافع الفعل المضارع وهو وقوعه حيث يصح وقوع
الاسم عندهما اى سيبويه والاخفش نحو زيد يكتب فانه يصح
وقوع الاسم موقعه وهو كانت وانما عمل هذا الرفع لان وقوعه
موقع الاسم لما كان امرا معنويا اشبه الابتداء والابتداء بعمل الرفع
فكذا ما اشبهه ولان الفعل لقيامه مقام الاسم قد وقع فى اقوى
حاله فاعطى اقوى الحركات وهو الرفع ومعنى وقوعه موقع الاسم
ان يقع موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل
موقعه لانك تقول يضرب الزيدان ولا يصح وقوع اسم الفاعل
ههنا نحو ضارب زيدا لكونه غير معتمد وانما ارتفع ههنا لوقوعه
ابتداء والابتداء من مظان صحة وقوع الاسماء وارتفاعه اى ارتفاع
الفعل المضارع عند اكثر الكوفيين تتعريه عن النواصب و
الجوازم وعند الكسايى اى وارتفاعه عند الكسايى بزيادة
فى اوله اى بحروف المضارعة لانه كان قبل حرف المضارعة
بناء وبعد دخوله صار معربا مرفوعا فلم يوجد ما يمكن حالة الاعراب
فيه الا حروف المضارعة والثالث من العامل المعنوية وهو عند
الاخفش خاصة عامل الصفة فانها يرتفع عند الاخفش بكونها
صفة لمرفوع نحو جاء زيد الظريف وينتصب ونحو ممتلئ ذلك
اى بكونها صفة لمرفوع او لمجرور والعامل فيها اى فى الصفة
عند سيبويه وسواء العامل فى الموصوف وتحقيق للاول وسوء به

الاخفش بجواز حمل الصفة على لفظ المثنى من المنادى نحو يا زيد
الظريف والمنفى نحو لا رجل ظريفا اذ لو كان الموثر فيهما اى فى
التابع والمتبوع واحدا لما اختلف حكمهما لكن لما اختلف لانه
حكم المنادى المبنى وحكم المنفى البناء وحكم تابعيهما الاعراب
فلو كان الموثر واحدا لما اختلف وجوابه منع الملازمة اذ قد يكون
العامل فيهما واحدا لكن وجد مع احد المعمولين ما يقتضى بناءه
ولم يوجد مع التابع فلذلك اختلف فى حكم الموثر باعتبار
الشروط وبيانه ان المنادى انما بنى لوقوعه موقع المضمر والمنفى
انما بنى لتضمنه الحرف وهو من الاستغراقيه ولم يوجد واحد منهما
فى تابعيهما فلذلك لم يبن التابع وبنى المتبوع مع ان العامل
واحد لما فرغ من الاقسام الثلاثة التى بنى عليها حيث المعرب
شرع فى القسم الرابع فقال القسم الرابع فى المقتضى للاعراب
وهو توارد المعانى المختلفة على الكلم بسبب التركيب فانها
فان المعانى يستدعى ما ينصب دليلا على ثبوتها اى ان المعانى
المختلفة المقتضيه وهى الفاعليه والمفعوليه والاضافيه
دليلا على ثبوتها وهو الاعراب ليرتفع اللبس الناشى من التوارد
فالرفع دليل على الفاعليه والنصب دليل على المفعوليه والجر دليل
على الاضافه وقوله بسبب تتعلق بالتوارد اى ان توارد المعانى
بسبب التركيب اذ قبل التركيب لا يتوارد المعانى اذ لا تحقق
الفاعليه ولا المفعوليه ولا الاضافه والحروف تعرف عنها اى
من تلك المعانى اذ لا يقع فاعله ولا مفعوله ولا مضافا اليها وكذا

الافعال لدلالة صيغتها على معانيها اى الافعال لا يعتورها المعا
المقتضيه للاعراب وهى الفاعليه والمفعوليه والاضافه بقى ان
يقال الفعل ايضا يتوارد عليها معانى مختلفه كونها حالا او
استقبالا او ماضيا او امرا فهى ايضا تحتاج الى ما يميز بعض
المعانى عن بعض فاجاب بان صيغتها يدل على ذلك المعانى
المعتورة فان صيغه المضارع تدل على الحال او الاستقبال وصيغه
الماضى تدل على الزمان الماضى وصيغه الامر تدل على الطلب
فلما تميزت تلك المعانى بنفس الصيغه لم يكن احتياج الى
اعراب لتمييز بعض تلك المعانى عن بعض فلذلك قال لدلالة صيغها
معانيها وانما محل المعانى المقتضيه للاعراب هو الاسم
فانه يحتاج الى بعض تمييز بعضها عن بعض والصنع لاختلف
بعض تلك المعانى ليلا يودى الكثرة فبقى الصيغه مفرده و
احتاج الاعراب للدلالة على تمييز تلك المعانى عن بعض ومن
بعض ومن احتياج المعانى المعتورة على الاسماء الى ما يدل
على تمييزها حكم بانه اى للاسم باصالة الاعراب وتلك المعانى لمن
توجد فى الحروف ولا فى الافعال فلم يحتج الى ما يميز بعضها عن
بعض فان قلت الفعل ايضا يطرء عليها معانى معتوره مختلفه
لا تميز بعضها عن بعض بنفس الصيغ نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن فان حرمه دال على النهى عن الشرب ونصبه دال على نفى
الجميع بينهما ورفعه لا يدل على انتفاء الشرب بل قد يكون حالا
بمعنى لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن فهذه المعانى لا يدل

عليها بنفس الصيغ بل احتيج الى تمييز بعضها عن بعض بحركات
او اواخر الفعل قلت لانسلم ان المميز حركات الاواخر بل حركه
الجزم دلالته على تقدير جازم وسولا فى النهى فالنصب دال على
تقدير ناصب وسوان الناصبه وهى الدالة على المعنى المستفاد
من النصب فالحركات من حيث هى غير مميزه بل دالة على عوامل
مقدرة تلك العوامل هى المقتضيه لتمييز تلك المعانى بعضها
عن بعض فلم يكن كالمعانى المعتورة على الاسماء فان الاعراب
هو المميز من تلك المعانى وفى الافعال لم يكن كذلك بل الحركات
دالة على العوامل التى هى المميزة بين تلك المعانى فالتمييز بالعوا
كالتمييز بالصيغ بخلاف الاسماء فان التميز فيها بنفس الاعرا
واصول تلك المعانى ان المعانى المقتضيه للاعراب ثلا
ثلثه الفاعليه وهى المقتضيه للرفع والمفعوليه وهى الم
للنصب والاضافه وهى المقتضيه للجر وانما قال بحكم ا
لانه لا يدل دليل عقلى على انحصار المقتضيات فى الثلاث
الانحصار بالاستقراء وذلك اى وبغير كل واحد من المقتض
علة لنوع من الاعراب اما بحكم التناسب لقوة الاول وهى الفاعل
التى هى اقوى من المفعوليه والاضافه لان الفاعل جزء من الكلا
والمنصوب والمجرور فضله واما الرفع فلان الكلام لا يتم بدون
المرفوع ويتم بدون المنصوب والمجرور وما لا يتم الكلام الا به
اقوى مما يتم الكلام بدونه فناسب ان يكون الدليل القوى
هو الفاعليه هكذا ذكر وضعف الثانى وهى المفعوليه لانها

يتم الكلام بدونها فخصت بالنصب الذى يتم الكلام بدونه فج
دليلا على ما يتم الكلام ايضا بدونه وهو المفعوليه لتناسبهما ايضا
وكون الثالث وهى الاضافه بين بين اى بين الفاعليه والـ
المفعوليه لكونها اقل من المفعول لتعدد المفاعيل الخمسه وكون
المجرور منقسما الى قسمين مجرور بالاسم ومجرور بالحرف فهو
اكثر من الفاعل الذى لا يكون الا واحدا واقل من المفعول فهو
المتوسط بينهما فلذلك جعل الجر الذى هو بين الرفع والنصب
دليلا على الاضافه رعايه للتناسب ليكون المتوسط للمتوسط
كما كان القوى للقوى والضعيف والضعيف وعلى هذا اى
وعلى اعتبار حكم التناسب شان دلائل الاعراب فى الاصل وهو
الرفع والنصب والجر بالحركات او الحروف اى كذا كان الرفع
اقوى من النصب والنصب اقوى من الجر واما بطريق التعادل
على قوله لحكم التناسب لاختصاص وهو الفاعل بالاقوى وهو
الرفع والاكثر وهو المفعول بالاضعف وهو النصب وبيان
التعادل ان الفاعل من حيث انه اقل عرض لضعف فجبر بقوة
الرفع والمفعول من حيث انه اكثر كان له قوة فقبل النصب
الموجب للخفه ليعتدل القوة والضعف اولان الفاعل من
حيث انه قليل فيه حقه فاعطى الرفع الدال على الثقل ليعتدل
اولان المفعول من حيث انه اكثر فعنه ثقل للكثرة فاعطى النصب
الدال على الخفه ليعتدل الثقل والخفه وانما لم نذكر فى الجر التعادل
لكون الجر متوسطا وكون الاضافه ايضا متوسطة كما ذكرنا وكانا

متساويين والتعادل انما يكون بحسب قوه وضعفا فى القوين
فى الضعيفين ولا فى المتساويين فلذلك ذكر الحرفى التناسب
ولم يذكره فى التعادل وبهذا اى بما ذكرنا من ان الفاعليه هى
المقتضيه للرفع فالمفعوليه هى المقتضية للنصب والاضافة
وهى المقتضيه الجرتين ان الاصل فى المرفوع هو الفاعل لتحقق
المقتضى بالحقيقه فيه وهو الفاعليه وما سواه اى ما سوى الفاعل
من المرفوعات ملحق به اى بالفاعل الحاق الفروع بالاصل و
الاصل فى المنصوب اى وتبين ان الاصل فى المنصوب المفعول
لتحقق المقتضى وهو المفعوليه فيه وما عداه من المنصوبات
متفرع عليه اى على المفعول وفى المجرور اى وان الاصل فى
المجرور المضاف اليه انما تصرح حرف الجر نحو المال لزيد ا
معناه اى معنى الحرف نحو مال زيد وعليه نص واضع
وسو امير المومنين على بن ابى طالب كرم الله وجهه
ان ابنه لابى الاسود الروى قالت يا ابة ما احس
برفع احسن لمارات بحومها وتلالؤ انوارها فى الظل
بحومها وطن انها ارادت الاستفهام فقالت انما ارادت
من حسنها فقالت كنت اذن تقولين ما احسن السماء بالنصب
ثم غدا الى امير المومنين رضى الله عنه وقال يا امير المومنين
حدث فى الاولاد ما لم نعرفه فاخبره بالقصه فقال هذا المخالط
العجم ثم امر فاشترى صحفا بدرهم واملى عليه فقال اقسام الكلام
ثلثه اسم وفعل وحرف فقال الخ هذا ولذلك سمى هذا العلم نحوا

وقيل ان ابا الاسود الواضع لهذا العلم سمع ذات يوم تقول
ان الله يبرى من المشركين ورسوله بكسر اللام وجاء الى امير
المومنين على رضى الله عنه فقال انى اخوالى استباط فاردت
يقوم به العوب كلامها فقال امير المومنين اخوخوه واشار
الى الرفع والنصب والجر وحكى ان واحدا من الولاة كتب الى
خليل بن احمد رحمه الله واقترح عليه ان يجمع جميع اصول النحو
فى كلمات معدودة فكتب اليه الخليل اما بعد فان الفاعل مرفوع
وما سواه فرع عليه وان المفعول منصوب وما سواه فرع عليه
وان المفعول منصوب وما سواه فرع عليه وان المضاف اليه مجرور
وما سواه فرع عليه والسلام فجمع فى هذه الكلمات جميع قوانين
النحو واصوله على سبيل الاجمال وهذه الحكاية تشعر بان المراد من
الصنعة سوالخليل فارتفاع المبتدا لكونه مسندا اليه
على بالمعنى الثانى اذا كان المبتدا مسندا وسو
الى من المبتدا يعنى به كونه صفة واقعة بعد حرف
ف الاستفهام رافعه لظاهر نحو اقايم زيد فلا يشبه
على لكونه مسندا اليه اذ المبتدا هنا مسند فاشبه ثانيا لكونه
حد جرى الجملة مثله اى مثل الفاعل والخبر اى وارتفاع الخبر
لكونه جزء الفاعل من الفاعل الجملة كما ان الفاعل جزء ثان من
الجملة فالجزء الاول سوالفعل وخبران واخواتها اى وارتفاع
خبران واخواتها لكونه عاملة اى عامل خبران فى لزومه الاسماء
اذ لا يدخل الا على اسم ووروده ثلاثيا نحو ان وليت فصاعدا

فحكان

ن ولكن ولعل ونابه على الغنج ولتضمنه معنى الفعل كبعض
ولعل بمعنى المتمنى والترجى ولتضمن معنى التشبيه
اشبه عامله اى لكون العامل اشبه عامل الفاعل وسوالفعل
الماضى مثلا فالحق به اى بالفاعل خبران والتزم تاخيره اى
تاخير المرفوع وسوخبران عن المنصوب ايقاعا للمخالفة بينها
اى بين الفاعل العامل وبين الملحق بالفعل اوبين معمول
صريح الفعل وبين معمول الملحق بالفعل والاول اقرب الى
اللفظ لانه ذكر العاملين واخر تقديم الظرف لما فيه من التوسع
مع ان المخالفة معه واقعة بدون التقديم اى بدون تقديم به
المنصوب على المرفوع اذ الظرف المستقر لا يقع فاعلا اه
هذا جواب عن سوال مقدر وذلك بان يقال لما
واخواتها فرعيا كان الواجب ان لا يجوز نحو
لكن جوز فى نحو ان فى الدار زيدا فان الظر
على المنصوب وكان فى صورة مساواة الفرع
بامرين احدهما ان الفروع تتوسع فيها بما لا تتوسع فى
فى دمواضع والثانى ان الغرض فى خبران ايقاع المخالفة بين
الفعل وبين معمول الملحق بالفعل وهذه المخالفة انما تتحقق فى غير
الظرف بتاخير المرفوع اما فى الظرف فتتحقق المخالفة بدون
تاخير المرفوع فان قولك ان زيدا قايم لو قدم فيه المرفوع لشابه
الفعل والفاعل لان قايم على الجملة من حيث انه اسم لكن ان
يقع بالفاعلية فى موضع ما كما يقال ضرب قايم زيدا الخلاف

الظرف فانه لما قدم وقيل ان فى الدار زيدا لا شبه صورة الفا
اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال شبه
صورة ان فى الدار زيد اصورة ضرب زيد عمرو افانما قيده بالمستقر
احترازا عن الظرف اللغو فانه قد يقام مقام الفاعل لما لم يسم فاعله
نحو ضرب فى الدار على المجهول فان فى الدار قايم مقام الفاعل فيما
لم يسم فاعله نحو ضرب فى الدار على المجهول فان فى الدار قايم مقام
الفاعل وصورة الظرف اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اى على
كونه مرفوع مفعول مالم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم اما
الظرف المستقر فهو المتعلق بالمحذوف وسوحاصل فلا يقع فاعلا
اصلا لانه اذا تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا حال
ولم يجز اى تقديم المرفوع مع الفعل حيث كره دخولها اى دخول
لزوم اخواتها عليه اى على الفعل هذا ايضا اشارة الى سوال وجواب
انى من وجهين المذكورين فى الظرف اما السوال
يقال اذ جوز تقديم الظرف نحو ان فى الدار زيدا لتحقق
فيه بين معمولى الفعل والملحق به فليجوز ايضا تقديم
الفعل وان كان مرفوعا على الخبر به لتحقق المخالفة ايضا فليجوز
فى ان زيدا يضرب ان يقال ان يضرب زيد اكما جوز فى ان فى
الدار زيدا فاجاب بان المانع فى الفعل كراهية دخول ان على صورة
الفعل بخلاف الظرف فانه على الجملة معمول فلا يكره دخول العامل
عليه بخلاف الفعل فانه عامل ويكره دخول عامل على عامل وخبر
لا التى لنفى الجنس اى لرتفاع خبرا انما كان لشبه الفعلا

به بالفاعل لكون عامله وسولا محذوفا بها حدوان لما
بينهما من التقابل لاقتسامهما اى لاقتسام لا وان النفى
والاثبات على سبيل التوكيد اى لان لا نفى موكد لكون
للاستغراق وكون ان اثباتا موكدا لان اصل الاثبات
مستفاد من الجملة التى دخلت عليها ان وما تاكيد الاثبات
فمستفاد من ان والغرض من قوله على سبيل التوكيد ان
مشابهة لا وان لست لمجرد التقابل حتى يقال محل النقض
على النقض بل هما نظيران ومثلان لاشتراكهما فى التاكيد
فهو اقرب الى التحقق اذ حمل النقيض على النقيض قد
يورد عليه بان النقيضين حقهما ان يكونا متخالفين فى الحكم
لا متوافقين فيحتاج الى جواب وسوان النقيضين طرفا
وكانهما نظيران فعقول المصنف على سبيل التوكيد
الى كونهما متوافقين فى التوكيد فيهما مثلان
لا مشابه للمشابه للفاعل وسوخبران و
مشابه ولا تقديم هنا بحال حطاله عن رتبة
فى ان تقديم المرفوع اذا كان ظرفا ولم يجوز
على اسمه سواء كان الخبر غير ظرف نحو لا رجل منطلق
نحو لا رجل فى الدار اذ لو جوز فيه ايضا تقديم المرفوع سا
لا ان لكن القياس حط الفروع عن الاصل وكلما فرع على
ان لما ذكرنا من التقابل الموكد اسما ولا اى وارتفاع اسم
ولا اى بما ليس لما بينهما اى بين ما ولا وبين ليس من الشارك

في المعنى وسوا النفي المطلق فيها والحال والدخول عل
والخبر ولزوم الاسما ونحوها والتزموا تقديمه اى تقد
على المنصوب لعدم اقتضايها اى لعدم اقتضا ما ولا ا
وقوع تلك المخالفه يضعف شبهها اى اشبه ما ولاحيث
اقتصر على المعنوى دون اللفظى وقوله وقوع منصوب عل
انه مفعول لاقتضا اى لا يقتضيان المخالفه المذكوره بين
الاصل والفرع معناه انه قدم فى ان المنصوب على المرفوع
اذ لو عكس لشابه الفرع وسوان الاصل وسو الفعل وانما
جوز تقديم المرفوع فى ما ولا على المنصوب لان تقديمه
لا يقتضى وقوع تلك المخالفه لان ايقاع المخالفه انما احتي
اليه حيث كان الشبه قويا لكونه مشابها في اللفظ من كونه
ثلاثيا مبنيا على الفتح وفى المعنى لكونه متضمنا لمعنى الفعل
بهما ليس من جهه واحده وسو المعنوى
فى الحال ولكون ليس مثله فلما كان الشبه ضعفا
جتها منحطه عن الاصل بنفسها من غير احتياج
به اخر يحقق المخالفه فالشبه القوى يقتضى مخالفه
ويه والشبه الضعيف يكفى مخالفهما بوجه من الوجوه
واما انتصاب الحال فلانها لكونها فضله يتم الكلام بدونها
ولما انها اى ولما ان الحال مفعول فيها اذ قولك ضربت
راكبا معناه ضربت فى حال الركوب فهو فى المعنى ظرف
فلذلك اشبه المفعول لا سيما الظرف يمكن تقدير هذا الك

وثقل لكونه حركه ولانما كان الحركه متوسطا بين
لان الجزم خفيف مطلق والرفع ثقيل كثير والجر
قليل فهو فوق الخفيف لثقله ودون الرفع لقلته و
كان متوسطا لذلك فاوثر النصب لخفته ولما ان
عوامله اى عوامل المضارع اشبهت نواصب الاسم
اى خص المضارع بالنصب لوجهين احدهما خفة النصب
والثانى ان ما سوا الاصل فى عوامل النصب سوان
وهى مشابهه لناصب الاسم وهى المفتوحه المشددة
لفظا ومعنى اما لفظا فلان المشددة قد خففت
فصير لفظه ان الناصبه واما معنى فلانها تجعلان
الجمله بتقدير المصدر فلان قولك لزيدان
خارج فى معنى لزيد خروجك وهذا
نواصب الفعل واما البواقى و
لم يكن مشبهه لان المشددة
بين المذكورين وانما الحقت
لانها فى معنى الاستقبال كما ان الناصبه
ن وانما ذكر لفظ العوامل جمعا مع ان الحكم
س بواحد منها وهو ان الناصبه لان البواقى لما
الحقت لها فى الدلالة على معنى الاستقبال جرت
مجراها ولو قال لما ان عامله اشبه ناصب الاسم واراد
مشابهة ان الناصبه لان المشددة المفتوحة كانت

سب والجر فلما لم يقع موقع الاسم لم يستحق اعراب الاسما
ن مشابها للاسم وتلك المشابهه اقتضت ان يكون له اعراب
ما فابدل بالجزم مكان الجر ليكون له اعراب ما نظرا الى
اصل المشابهه ولا يكون لخصوص انواع اعراب الاسم
لعدم وقوعه موقع الاسم واحتيج فى هذا الى بيان ان الجزم
لا يصح ان يكون فى الاسم فقال فى بيانه لما انه اى لما ان
الجزم لا يناسب الاسم حيث بعضى هناك اى فى الاسم وجوده
اى وجود الجزم الى عدمه غالبا معناه انه لو جزم الاسم
والغالب ان يكون فيه تنوين وسو نون ساكنه فلو دخله
الجزم وسكن آخر الاسم لاجتمع ساكنان التنوين واخر الاسم
الساكن فيحتاج الى تحريكه لئلا يجتمع ساكنان فيودى اثبات
التسكين الى عدمه كان ومايودى اثباته الى عدمه كما يمتنع
وانما قال غالبا احترازا عن الاسم
فانه لا يات فيه هذا التقدير و
المضارع موقعا لا يصلح للاسم الا بانضمام م
تقدير الاسم او ما اشبهه اقتضى له اى للمضارع
من الاعراب بين الاول وسو الرفع والثانى وسو الج
وسواى هذا المتوسط الواقع بين بين اما النصب
والجر وانما كان النصب متوسطا بين الرفع والجزم
ن الجزم خفيف مطلق لعدم الحركه والرفع ثقيل مطلق
جود الحركه القوة والنصب بينهما اذ سو خفيف لكونه نصبا

لفاعل لفظا ومعنى واستحالا اما الاول وسو المضارعة
اللفظ فلموازنته اياه اى فلموازنه المضارع اياه اى
فلموازنه المضارع اسم الفاعل فى الحركه والسكون اذ صارت
فيه حركه وسكون وحركتان فكذا يضرب واما الثانى وسو المضارعة
فى المعنى فلقبول كل واحد منهما اى من الفعل المضارع و
اسم الفاعل الشياع والخصوص ومبادرة الوهم فيه اى فى كل
واحد منهما عند التجرد من القرائن الى الحال بيانه ان الاسم
ان لم يكن معه اللام شايعا نحو رجل ويختص اذا دخله اللام
نحو فكل الرجل كذا الفعل المضارع نحو يضرب فانه شايع يحتمل
الحال والاستقبال ويختص بدخول حرف كالسين وسوف
للاستقبال وبدخول اللام للحال نحو لنضرب وايضا المضار
واسم الفاعل اذا تجردا عن القرائن ا
يتبادر الذهن الى الحال هذا مذ
مشتركان بين الحال والاستقبا
الذهن عند التجرد من القرينه الى الحال
المتحرك ان لا تقيم بعين احد معنيه عند التجرد
واما الثالث سو المضارعه فى الاستعمال فلوقوعه اى لو
صفه نحو رجال رجل يضرب كما يقع اسم الفاعل صفه نحو جا
رجل ضارب ولدخول لام الابتدا على المضارع نحو ان زيدا
ليضرب كما يقال ان زيدا لضارب وقوله عندنا اشارة الى
الاختلاف اذ ذهب البصريون الى ان الفعل المضارع

انما اعرب لمشابهته اسم الفاعل كما بينا وذهب الكوفيون
الى ان اعرابه لازالة اللبس كما في الاسم اذ يقال ما بالله
حاجة فيظلمك فانه يلتبس اذ نصب بعمل بصيغته نفي الظلم
ومن رفعه اثبات الظلم فالاعراب برفع اللبس كما في
الاسماء ونظيره لا يرحم الله زيدا رفعه يدل على الخبر وجزمه
يدل على الدعاء فوجب الاعراب لازالة اللبس وجوابه ما
ذكرنا من قبل ثم شرع في بيان سبب استحقاق الرفع و
النصب والجزم والجر فقال ثم ان وقوعه اي وقوع المضارع
[illegible] مراتب المضارعة وسو وقوعه بنفسه من غير
[illegible] تقدير الاسمية نحو زيد يضرب اقتضى اي
[illegible] ق اقوى وجوه الاعراب وسوالرفع
[illegible] راب المضارع سو وقوعه موقع الاسم
[illegible] ه من غير احتياج الى حرف لجعله
[illegible] قوى مما يوقف وقوعه موقع الاسم
[illegible] بب اقوى استحق الاثر الاقوى
[illegible] ووقوعه اي وان وقوع المضارع
[illegible] م للاسم اصلا نحو لم يضرب اقتضى له اي
[illegible] لمضارع اسرابا لا يكون في الاسم راسا وسو الجزم اي لما
ثبت ان المضارع معرب لمشابهته اسم الفاعل لفظا ومعنى
واستعمالا ولم يكن واقعا موقعا يصلح للاسم فلم يستحق
نوعا من انواع اعراب الاسم لان الاعراب منحصرة في الرفع
انواع

بين احدهما ان يكون الحال منعولا فيها يوجب الشبه
بمطلق المفعول من حيث ان المفعول فيه مفعول ايضا
لا سيما الظرف فان الحال اشد شبها به لشبههما في كونهما
منعولا فيهما اذ الفعل كما يقع في الزمان والمكان يقع في الحال
ايضا والثاني ان مراد لا سيما اذا كان الحال ظرفا فانه حينئذ
اشد شبها بالمفعول فيه لكونه ظرفا صورة ايضا والتمييز
اي واستحاب التمييز ايضا لشبه المفعول لما وقع في امثلته
اي في امثلة التمييز موقع المفعول من نحو ضرب زيد عمرا
وزيد ضارب عمرا وسما ضاربان خالدا وسم ضاربون بكرا
او عجبت من ضرب زيد عمرا فان طاب زيد نفسا نحو ضرب
زيد عمرا ورطل زنتا نحو زيد ضارب عمرا س
بعد منوان ومنوان سمنا نحو ضاربان
درهما نحو هم ضاربون بكرا وما في الس
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وال
المستثنى المنصوب لمشابهته المفع
ولكون العامل فيه بتوسط حرف وسو حرف
كالاو نحو كالمفعول معه فان المفعول ايضا
حرف وسو الواو بمعنى مع والاسم والخبر في
اي ولانتصاب الاسم في باب ان فالخبر في باب كان لما ان
عاملها وسو ان كان لاقتضايه شيئين معنى وهما المسند و
المسند اليه اشبه المتعدي من الفعل لاقتضايه فاعلا ومفعولا فان

فان زيدا قايم نظير ضرب زيدا عمرو وكان زيد قايما نظ
زيد عمرو والمنصوب اي وانتصاب المفعول بلا التي لنفي
الجنس نحو لا غلام رجل ظريف ولا خير من زيد عندنا اشبه
المفعول لما انها اي لما ان لا محمولة على ان لما ذكرنا ولافروع
وفي نسخة ولا فروع للمضاف اليه اذ الاسم لا يجر الا بالاضافة
يعني انه كان للمرفوع اصل وفروع وكذا للمنصوب وليس
للمجرور ملحق به لان كل مجرور مجرور بالاصالة لا بالالحاق لان
كل مجرور مجرور بالاصالة فلما فرع وسو ظاهر واما التوابع فهي
داخلة تحت احكام المتبوعات فليس لها اعراب مستقل بل
التابع داخل تحت اعراب المتبوع والعامل فيه سو العامل
[illegible] ان عمل العامل نصب على التابع والمتبوع
[illegible] على المذهب الاصح وسو ان العامل في
[illegible] فيها مذاهب اخر لختلف العامل
[illegible] صورة وانما بنى منها ما بنى من الاسماء
[illegible] في الاسماء الاعراب على ما ذكرنا فانها
[illegible] دان المقتضي وسو التركيب كالمفردات
[illegible] اد فانها مبنية لعدم المقتضي اذ
[illegible] ستحق بعد التركيب فحيث لا تركيب فلا
[illegible] واما الوجود المانع وسومنا سبه غير المتمكن وسو
الماضي وفعل الامر والحرف على ما اوفي اليه في باب المبنيات
من قبل واما المقتضي لاعراب الفعل المضارع عندنا فهو

حاصل انه انما خص المضارع لوجود عوامل
[illegible] يب فيه دون عوامل الجر وقوله او ما اشبهه عطف
[illegible] على ما ينقله اي الا بانضمام ما ينقل الفعل الى تقدير الاسم
كان الناصبة او بانضمام ما اشبه ذلك الناقل وهو
ان وكي واذن لان النواصب غير ان لا ينقل الفعل
الى تقدير الاسم ولكنها اشبهت ان لانها في معنى الاستقبال
مثلها وانما كان سيضرب او سوف يضرب مما يجب
فيه الرفع مع ان اسم الفاعل لا يقع بعد السين و
وسوف لان المراد ان الفعل المضارع مع السين
وسوف واقع موقع اسم الفاعل فقولنا زيد
في معنى زيد قايم فلذلك وجب له الرفع
المضارع اذا وقع صلة للذي نحو جا
جب له الرفع مع انه ليس واقعا مو
قلت الجواب عنه من وجهين احدهما
صلة للموصول ايضا وسو اللام في نحو الض
واقع موقع اسم الفاعل لصحة وقوع اسم الفا
في الجملة والثاني انهم قالوا الموصول حي
الى وصف المعارف بالجمل فالجملة التي وقعت
ان يكون صفة لكن الجملة لا تقع صفة للمعرفة فجي
صلا لوقوعه صفة للمعرفة والفعل المضارع الواقع صلة
صفة في الاصل والصفة قد يكون اسم فاعل اذا كان الموصول

کتابخانه
مجلس شورای ملی

یکره نحو جار رجل ضاربه وقد یکون فعلا مضارعا نحو جاء زید
فضرب فکذا اذا وقع صلة بعد معرفة نظرا الی الاصل لکون
الصلة صفة فالمضارع واقع موقع الصفة نظرا الی الاصل
ولهذا ای لما ذکرنا من ان الفعل المضارع خص بالنصب و
لم یدخله الجر لان عوامل الجر لا یدخله ومن ان الجزم لا یدخل
الاسم لامتناع وجوده فیه بین وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل
او بین اختصاص الجر بالاسم لکون عوامل الجر فیه لا فی الفعل
وبین اختصاص الفعل بالجزم لامتناع دخول الجزم فی
الاسم ووجود عوامل الجزم فی الفعل فقوله لهذا یشمل الامرین
اللذین یستلزمان اختصاص الجر بالاسم والجزم

وقد اتفق الفراغ من املائه یوم
الخمیس الرابع عشر من شهر محرم الحرام
سنة سبع وتسعین وثمانمائة فی مدینة
هراة من بلاد خراسان حرسها الله
تعالی عن الافات وصان
اهلها من المخافات علی
ید العبد الضعیف
اضعف عباد الله
واحقرهم حاجی
محمد بن احمد
جامی

احمد وکاتبه وقارئه
ومن قال آمین
یا رب العالمین